

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية فى صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رابعى): ..... أحمد إبراهيم عبد الله الحبيب / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم: .....  
الأطروحة مقدمة لنيل درجة: .....  
عنوان الأطروحة: ".....  
.....

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:-  
فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه -والتي تمت مناقشتها بتاريخ: - ١٤/١٠/ ١٤١٥ هـ  
بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصى بإجازتها فى صيغتها النهائية  
المرفعة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه .....

والله الموفق ....

أعضاء اللجنة

المناقش	المناقش	المشرف
الاسم: د/ ..... التوقيع: .....	الاسم: د/ ..... التوقيع: .....	الاسم: د/ ..... التوقيع: .....

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

الاسم: د/ أحمد بن عبد الله بن حميد

التوقيع: .....  
١/٢

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة فى كل نسخة من الرسالة .



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٠٢١



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه والأصول

## النكت والفروق لمسائل المدونة

تأليف

الإمام الفقيه أبي محمد عبدالحق بن محمد بن هارون الصقلي (ت ٤٦٦ هـ)

قسم العبادات

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه والأصول

« تحقيق ودراسة »

إعداد

أحمد بن إبراهيم بن عبدالله الحبيب

إشراف

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد العروسي عبدالقادر

١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# بسم الله الرحمن الرحيم ملخص رسالة الدكتوراه الموسومة بـ"النكت والفروق لمسائل المدونة ، تحقيق ودراسة" قسم العبادات

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فمؤلف كتاب "النكت والفروق لمسائل المدونة" هو الإمام الفقيه أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي عالم صقلية ومفتيها وشيخ المالكية بها الإمام المشهور مدرس الأصول والفروع تفقه على شيوخ صقلية والقيروان منهم الشيخ أبي بكر بن أبي العباس الصقلي ، وأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الخولاني ، وأبي عمران الفاسي ، وأبي عبد الله الأجدابي ، وأبي القاسم السيوري ، وأبي الطيب الكندري وغيرهم ، حج عدة مرات ولقي في الحج علماء أفاضل أفاد منهم إذ لقي القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي ، وأبا ذر الهروي شيخ الحرم المكي ، وإمام الحرمين أبا المعالي الجويني ، وتلمذ عليه جماعات من أشهرهم ابن الحكار ، وابن القابلة ، وابن مكي الصقلي ، وابن الحشاء قاضي طليطلة وغيرهم .

وقد وصف القاضي عياض عبد الحق الصقلي بأنه مليح التأليف ، ووصفه الذهبي بأنه حسن التصنيف له مؤلفات غير هذا الكتاب ، إذ من مؤلفاته الكتاب الكبير الذي سماه "تهذيب الطالب وفائدة الراغب على المدونة" وله "جزء في الاستدراك على مختصر البراذعي" ، وله أيضا "جزء في ضبط ألفاظ المدونة وبسطها" ، و"كتاب النظائر" ، و"عقيدة رويت عنه" .

ولقد أثنى العلماء على عبد الحق الصقلي فقد وصفه القاضي عياض بأنه "كان فقيها ، صالحا ، دينيا ، مقدما ، بعيد الصيت ، شهير الخير ، مليح التأليف ، ووصفه إمام الحرمين أبو المعالي الجويني "بالشيخ الجليل الأواحد" ، ووصفه ابن عمار المتكلم بأنه "إمام مشهور بكل علم متقدم ، مدرس الأصول والفروع" . ولقد كانت للمؤلف مكانة عظيمة عند العلماء ، وكانت كتبه في الفقه - لاسيما "النكت والفروق لمسائل المدونة" مرجعا للعلماء من بعده ، فكانوا يكترون النقل عنها من هؤلاء العلماء الونشريسي والخطاب والمقرئ وغيرهم وكانت وفاته رحمه الله بالاسكندرية من أرض مصر سنة ٥٤٦٦ هـ .

هذا ، وقد تضمنت هذه الرسالة قسمين : قسم الدراسة ، وقسم التحقيق . أما الدراسة فتكلمت فيها عن عصر المؤلف من الناحية السياسية والاجتماعية التي كانت تسود صقلية في عصره وقبله منذ الفتح الاسلامي لها وكذلك عن الناحية العلمية والدينية فيها . ثم أردفت ذلك بدراسة شاملة لحياة المؤلف ، ثم دراسة للكتاب تضمنت عناية خاصة بفن النكت والفروق وبالمدونة التي يدور حولها الكتاب ، وبمنهج الكتاب ومصادره ، ثم تقويا للكتاب بينت فيه مزاياه ومنها نفاسة موضوعه فهو يبحث في النكت والفروق ، وظهور شخصية المؤلف من خلال التأليف في ايراده للنكت واستخراجه للفروق مما ينبئ عن ملكة عجيبة لدى المؤلف ودربة على التوجيه والتأصيل ، كما بينت مارأيته مما يؤخذ على الكتاب .

أما قسم التحقيق : فقد تضمن نص الكتاب المحقق ، وقد راعيت في اخراجه قواعد التحقيق المعروفة ، وقد كان اخراجه على طريقة النص المختار ، وكان ذلك عن خمس نسخ خطية ، وفي ختامه ذكرت فهراس تفصيلية كاشفة للكتاب .

عميد كلية الشريعة  
والدراسات الاسلامية

المشرف

الباحث

محمد العروسي

أحمد بن ابراهيم بن عبدالله الحبيب

د. عمر بن محمد السبيل

د. محمد العروسي عبد القادر

أحمد بن ابراهيم بن عبدالله الحبيب



## شكر وثناء

أسجل هنا شكرى وتقديرى وثنائى الجزيل لكل من تفضل على من الإخوة الزملاء ، والأساتذة الفضلاء ، والأصدقاء الخالصاء ، بافادة ، أو تعاون أو توجيه ، أو تصويب أثناء تحقيقى لهذا البحث وهم :

(١) الخل الوفى الأخ الدكتور/عبد الله الغطيمل - قسم القضاء - كلية الشريعة - جامعة أم القرى .

(٢) الصديق الأستاذ الدكتور/محمد أبو الأجفان - المعهد الأعلى للشريعة - جامعة الزيتونة - تونس .

(٣) الأخ الفاضل الدكتور/أحمد بن عبد الله بن حميد - رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية - كلية الشريعة - جامعة أم القرى .

(٤) الأخ الفاضل الدكتور/عمر بن محمد السبيل - وكيل كلية الشريعة - جامعة أم القرى .

(٥) الأخ الفاضل الدكتور/عبد الرحمن الشعلان - كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

(٦) الأخ الفاضل الدكتور/عبد الرحمن الأطرم - فرع جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية - رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة .

(٧) الأخ الفاضل الدكتور/عبد العزيز السلومى - رئيس قسم الحضارة والنظم الإسلامية - كلية الشريعة - جامعة أم القرى .

(٨) الأخ الفاضل الدكتور/نور الدين معلم .

(٩) الأخ الفاضل الأستاذ/محمد بن نجم السبيل - كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى .

## المقدمة

( أ )

## المقدمة

الحمد لله الذى وسعت رحمته كل شىء ، وتكفل بشأن كل ميت وحي ، فأنزل كتابه المبين ، على رسوله الأمين ، تبياناً لكل شىء ، ونبراساً يهتدى به من الضلال والغى ، وتفرقة بين الطريقين ، وهداية الى النجدين فنور به بصائر المتقين ، من العلماء العاملين ، فاستنبطوا منه الأحكام ، وميزوا به الحلال والحرام . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله سيد الأولين والآخرين ، الفارق بين الباطل والحق المبين ، القائل "من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين" (أخرجه البخارى) ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسان ماتعاقب الليل والنهار ، وبعد :

فإن الفقه من خير العلوم وأفضلها ، وأقربها إلى الله وأكملها ، وأكثرها فائدة وأعمها ، إذ به تعرف الأحكام ، ويتعبد به الخاص والعام ، ويطلع به على أسرار التشريع ومقاصده ، فثمرته من أطيب الثمرات ، ونتاجه مما يستبق إليه من الخيرات .

ولقد صرف فيه فقهاء الأمة نفائس الأعمار ، واتجهت إليه جواهر الأفكار ، فألفوا فيه التآليف ، وصنفوا فيه التصانيف ، فاستنبطوا الأحكام من الأدلة ، وبينوا ما يحتاج إلى بيان وعلة ، وكان مما توجهت إليه الهمم ، واعتنى به منهم القمم ، "علم النكت والفروق" ، إذ هو من أعظم الفقه نفعا ، وأجله قدرا ، وأدقه نظرا وفكرا ، حيث يطلع بالنكت على مسائل لطيفة ، ونوادير عجيبة ، لا يتوصل إليها إلا بامعان فكر ودقة نظر . ويدرك بالفروق وجوه الاتفاق والإختلاف بين المسائل ، فيلحق كل فرع بأصله ، ويعطى النظر حكم نظيره ، فيجمع بين مؤتلفها ، ويفرق بين مختلفها .

## ( ب )

والمقصود أن علم النكت والفروق مما يبين أسرار الفقه ، ومآخذه وحقائقه ومداركه ، مما يبني ملكة فقهية تقوى الفهم ، وتشحذ الذهن ، وتساعد على التمييز بين المسائل المتشابهة ، فيدرك الفقيه بها أوجه الإئتلاف والإختلاف بينها ، مما يساعده على الوصول إلى الحكم الصحيح فيها . ولقد امتدح كثير من العلماء هذا الفن وأطروه حتى قالوا : "الفقه فرق وجمع" . (المنثور في القواعد ٦٩/١) .

وقال الاسنوى : "إن المطارحة بالمسائل ذوات المآخذ المؤتلفة المتفقة ، والأجوبة المختلفة المفترقة ، مما يثير أفكار الحاضرين في المسالك ، ويبعثها على اقتناص أبكار المدارك ، ويميز مواقع أقدار الفضلاء ، ومواضع مجال العلماء" . (مطالع الدقائق ص ١٠) .

هذا ولما التحقت ببرنامج الدكتوراه بقسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى بعد حصولي على الماجستير منها أجلت النظر بغية العثور على موضوع نافع مفيد متميز ، إذ من شروط موضوع الدكتوراه أن يكون مبتكرا ، فلم أعثر على بغيتي في مواضيع التأليف ، إذ لا يمكنني أن ألوى أعناق العناوين وأحرفها ، ثم أدعى أني قد جئت بشيء جديد .

ثم رأيت أن إبراز نفائس التراث وإخراجها للناس أجدر وأجدى من تكرار الموضوعات ، خاصة وأن الخزائن العلمية في الشرق والغرب مليئة بتراث أمة مازالت مقصرة في حقه فاستعنت بالله على البحث والتقصي عن مخطوط نفيس ، حتى أشار على أستاذي المشرف على الرسالة - وقتئذ - الأستاذ الدكتور نزيه كمال حماد - جزاه الله خيرا وجمع له بين الأجر والعافية بكتاب قيم نفيس حقا هو كتاب "عدة البروق" للونشريسي المالكي (ت ٩١٤هـ) وقد كان الكتاب في علم الفروق الفقهية ، فشمرت عن الساعد - بعد الاستعانة بالله والتوكل عليه - وقمت بتحقيق الكتاب حتى كدت أن أنتهي منه ، فنما إلى علمي قيام أحد الإخوة الفضلاء في ليبيا بتحقيقه ودفعه إلى الطباعة ، وقد تأكدت من ذلك بالذهاب إلى ليبيا ومقابلة المحقق ، فصرفت

## ( ج )

النظر عن الكتاب ، وجدت العزم على البحث عن كتاب آخر محتسبا عند الله ماأصابني مستغفرا إياه ، حتى عثرت على كتاب هو بحق الكتاب واسمه "النكت والفروق لمسائل المدونة" لعبد الحق الصقلي المالكي (ت ٤٦٦هـ) فاستخرت الله تعالى فكان أن هيا الله لي اخراجه على هذه الصورة المنظورة مقتصرًا على قسم العبادات منه .

والكتاب يعتبر من أوائل الكتب المصنفة في هذا الفن عند المالكية ، إذ لم يصل إلينا كتاب قبله - فيما أعلم - أما الدمشقي المالكي صاحب الفروق الفقهية (ت/ في القرن الخامس الهجري) والذي خرج كتابه محققا عن دار الغرب الاسلامي بتحقيق محمد أبو الأجفان وحمزة أبو فارس ، فقد كان معاصرا لعبد الحق الصقلي ، وأيضا فإن كتابه ليس بحجم هذا الكتاب وفروقه متناثرة ليست مرتبة على الكتب أو الأبواب كما هو الحال في هذا الكتاب .

وكتاب "النكت والفروق" كتاب قيم به فوائد جمة إذ يشتمل على النكت والفروق وفوائد أخرى ذكرها المصنف في مقدمته ، وهو يدور حول المدونة أجل كتب الفقه عند المالكية ، وأصل المذهب وعمدته ، المرجح روايتها على غيرها عند المغاربة .

هذا ، ولما بدأت في تحقيق الكتاب لاقيت بعض الصعوبات التي كادت تحول بيني وبين إتمامه ، إلا أنه تعالى جعل مع العسر يسرا وبعد الضيق فرجا فأعانني ويسر ، ومنحنى العزم على إتمامه بجوله وقوته وفضله وتوفيقه وتسديده .

وكان من أبرز الصعوبات التي واجهتني في تحقيق الكتاب ، صعوبة فهم نص الكتاب - أحيانا - والاكتفاء بالإشارة إلى المسألة الفقهية دون إيضاها - أحيانا أخرى - إذ درج على تنظيم مسائل بمسائل أخرى مبهمة ، مما يقف معه المحقق محتارا في فهم النص أو المسألة ، وكيف يحقق مالم يفهم؟!!

( د )

كذلك فإن نسبة المصنف بعض الأقوال إلى أعلام بصورة مبهمة تحتاج إلى تمييز يورث صعوبة في التوثيق ، مع مافيه من صعوبة في المذهب المالكي خاصة - إذ كثيرا من مصادره مازال مخطوطا متناثرا في الخزائن ودور الكتب في المشرق والمغرب ، مما كلفني مشقة فوق مشقة ، إذ سافرت إلى مصر وليبيا وتونس والمغرب وإسبانيا وبعض دول الخليج ، كل هذا مع اعتلال في الصحة اعتراني منذ بداية العمل في التحقيق ومازال - والحمد لله على كل حال - أسأل الله أن لا يحرمني الأجر وأن يجمعه مع العافية .

هذا وفن النكت والفروق بخاصة ، والتراث الفقهي المالكي بعامة يحتاج إلى التفاتة من الباحثين والمحققين لخراج درره ونفائسه ، ولعل في مستقبل الأيام إذا امتد بي العمر ، وأسعفتني الصحة ، ولازمني توفيق الله ، أن أكون من بين هؤلاء .

وقد اقتضى وضع الرسالة تقسيمها إلى قسمين يسبقهما مقدمة :

القسم الأول : الدراسة ، ويشتمل على باين :

الباب الأول : عصر عبد الحق الصقلي ، ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : الحالة السياسية والاجتماعية لصقلية الاسلامية .

الفصل الثاني : الحالة العلمية والدينية في صقلية الاسلامية .

الباب الثاني : دراسة حياة عبد الحق الصقلي ، ويشتمل على ثلاثة

فصول :

الفصل الأول : دراسة حياة عبد الحق الشخصية .

الفصل الثاني : دراسة حياة عبد الحق العلمية .

الفصل الثالث : التعريف بكتاب "النكت والفروق لمسائل المدونة"

ودراسته .

القسم الثاني : التحقيق :

وقد ذكرت في مقدمته وصفا لنسخ الكتاب ، والنسخ المعتمدة في

التحقيق ، ومنهجى في تحقيق الكتاب ، ثم أردفته بصور من نسخ المخطوط ،

أعقبت ذلك بنص الكتاب ، ثم ذيلت الرسالة بفهارس تفصيلية ، فجعلت فهارس للآيات القرآنية ، وللأحاديث النبوية والآثار ، وللكتب ، وللأماكن وللمراجع ، ولمسائل الكتاب ، وأخيرافهرسا شاملا لمحتويات الرسالة . وبعد : فهذا عملي في الكتاب فما كان فيه من صواب فبتوفيق من الله وتسديد منه ، وما كان خلاف ذلك فمني وأستغفر الله وأتوب إليه ، وحسبي أني بذلت الجهد فلعل لا أعدم الأجر - بفضل الله - في الحالين ، على أن عملي هذا إنما هو عمل بشري ، وجهد-انساني ، لا بد من وجود الاختلاف فيه وورود النقص والخطأ إليه ، ورحم الله القائل إذ يقول :

إن تجد عيبا فسد الخللا      جل من لا عيب فيه وعلا

هذا وأحمد الله سبحانه على توفيقه وتسديده ، وأشكره على نعمه وتأييده ، ثم أثني بالدعاء لوالدي الكريمين رافعا أكف الضراعة إلى الله تعالى بأن يحفظهما بحفظه ، ويكلأهما بعنايته ، ويمد في عمريهما على طاعة وحسن خاتمة ، وأن يجزيهما عنى خير الجزاء ، إذ لهما الفضل - بعد الله سبحانه وتعالى - في توجيهي إلى العلم الشرعي ، والنهل من ينبوعه الصافي . وإن اللسان ليلهج بالدعاء ، والقلب يصدق بالمعروف والامتنان لفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور محمد العروسي عبد القادر ، شيخى وأستاذى والمشرف على هذه الرسالة الذى فتح لى قلبه وبيته ، وأكرمنى بالكثير من جهده ووقته ، ووسعنى وزملائى بدمائة خلقه ، وتفضل على بتوجيهاته وتصويباته ، حتى خرج هذا البحث على هذه الصورة ، فاللهم اغفر لنا وله ووفقنا وإياه لما تحب وترضى ، وأرفع منزلته ، وأجزه عنى وزملائى خير الجزاء .

ولجامعتى المباركة وأخص القائمين على كلية الشريعة والدراسات العليا الشرعية شكرى وتقديرى ، حيث مهدوا الطرق ويسروا السبل لطلبة العلم ، مما سهل للكثير نيل أعلى الدرجات العلمية فى وطنه وبين أهله .

( و )

هذا وإن أنس لا أنسى كل زميل وأخ وصديق مخلص مد لى يد العون  
والمساعدة فللجميع منى جزيل الشكر وصادق الدعاء .  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصل اللهم وسلم على نبينا  
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

أحمد بن إبراهيم بن عبدالله الحبيب



## القسم الأول الدراسة

ويشتمل على باين :

الباب الأول : عصر عبد الحق الصقلي .

الباب الثاني : دراسة حياة عبد الحق الصقلي .

## الباب الأول عصر عبد الحق الصقلي

وفيه فصلان :

الفصل الأول : الحالة السياسية والاجتماعية في صقلية  
الاسلامية .

الفصل الثاني : الحالة العلمية والدينية في صقلية الاسلامية .

## الفصل الأول الحالة السياسية والاجتماعية في حقبة الإسلامية

ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث :

المبحث الأول : إمارة الأغلبة (١٨٤-٢٩٦هـ)

المبحث الثاني : إمارة الكتاميين (٢٩٦-٣٣٦هـ)

المبحث الثالث : إمارة الكلبيين (٣٣٦-٤٨٤هـ)

المبحث الرابع : بداية الخلاف بين الأمراء الكلبيين ، أو  
عهد الفوضى .

**تمهيد**

نذكر في هذا التمهيد لمحة تاريخية عن جزيرة صقلية من الفتح الاسلامى إلى تاريخ وفاة الامام الفقيه عبد الحق ومابعد موته بقليل ، حتى يرتسم فى أذهاننا بعض ملامح الحالة السياسية والاجتماعية التى سادت الجزيرة فى هذه الحقبة من الزمن .

لقد كانت صقلية تعيش قبل الفتح الاسلامى مرحلة من الفوضى أتاحَت للجيش الاسلامى المتمركز فى شمال افريقية غزوها بواسطة الأسطول البحرى .

وكان ذلك فى عهد الدولة العباسية سنة اثنتى عشرة ومائتين (٢١٢هـ) . وكان سبب ذلك الفتح أن ملك الروم بالقسطنطينية استعمل على صقلية بطريقا اسمه قسطنطين سنة إحدى عشرة ومائتين (٢١١هـ) ، فلما وصل إليها جعل على جيش الأسطول البحرى قائدا اسمه فيمى ؛ ثم إن ملك الروم كتب الى قسطنطين يأمره بالقبض على فيمى وتعذيبه ، فبلغ الخبر الى فيمى فثار على قسطنطين ووقعت بينهما حرب انهزم فيها قسطنطين وقتل فى نهاية الأمر ؛ وخوطب فيمى بالملك واستعمل على ناحية من الجزيرة رجلا اسمه بلاطة ، فخالف على فيمى وتحالف مع والى مدينة بلرم فقاتلا فيمى وانتصرا عليه ، فلم يستطع فيمى تجرع الهزيمة فذهب يستنجد بالمسلمين ، وقصد الأمير زيادة الله بن ابراهيم بن الأغلب والى افريقية من قبل المأمون الخليفة العباسى ، ووعد به بأن يملكه جزيرة صقلية .

وعندئذ جهز الأمير زيادة الله جيشا وسير الأسطول فى البحر من سوسة (فى بلاد تونس) نحو الجزيرة ، واستعمل عليهم أسد بن الفرات قاضى القيروان ، فكان ذلك بداية فتح صقلية .

ويستفاد من هذه القصة التى كانت سببا فى الغزو الاسلامى لجزيرة صقلية ، أن حب السلطة اذا أشرب قلب المرء به ، وجعل على بصره غشاوة من جراء ذلك ، وغطت على عقله سكرة أشد من سكرة الخمر ، حتى أصبح

يصارع منافسيه ويقاثلهم ولو بالباطل ، كل ذلك يؤدي لاحالة عند الانهزام الى خيانة الأولياء والاستعانة بالأعداء ، والى تضييع البلاد واسترقاق العباد وقديما قال ابن قيم الجوزية : "إن للرياسة سكرة كسكرة الخمر أو أشد" (١). هكذا كان بداية سقوط صقلية وخروجها من أيدي الروم .

ومن عجائب الصدف أن يعيد التاريخ نفسه بالنسبة الى هذه الجزيرة ، ويكون سقوطها وخروجها من أيدي المسلمين بنفس السبب ، وهو الصراع على السلطة بين قادة المسلمين في آخر حكم الولاة المواليين للدولة العبيدية القائمة آنذاك بمصر والمغرب . وكان ذلك منذ بداية الفوضى التي حلت بصقلية سنة خمس وأربعمائة (٤٠٥هـ) إلى أن استفحل الداء في سنة سبع وعشرين وأربعمائة (٤٢٧هـ) حيث انفرد كل قائد بناحية من النواحي ؛ ونشب خلاف بين القائد ابن الثمنة والقائد ابن الحواس ، واندلعت بينهما حرب انهزم فيها ابن الثمنة ، فكان من وبال الأمر عليه وعلى المسلمين أن استنجد ابن الثمنة القائد المنهزم ، الذي لم يستطع أن يتجرع هزيمته النكراء ، بملك مالطة الفرنجي ، ووعدته أن يملكه الجزيرة على ماسيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى .

إذا ، فالنزاع على السلطة والصراع على المنصب والتنافس على الرياسة والاستعانة بالأعداء على الأولياء ، والاستنصار بالكافرين على المسلمين ، كان ولا يزال من أعظم أسباب الهزيمة المعنوية والحسية ، ومن أكبر أسباب سقوط الدول وأفول نجمها وزوال سلطانها . وذلك ناجم من حب الذات وحب التسلط على الغير ولو بالباطل ، ومن عدم التجرد لله تبارك وتعالى والاخلاص له ومن عدم الإنتصار لدينه وللحق .

وقد نهى الله عز وجل عن الاختلاف والتنازع فيما بين المسلمين ، لاسيما في الأوقات الحرجة ، مثل قتال العدو ، لتفادى التخاذل والفشل

والجبن في الحرب ، فقال عز من قائل : {ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب  
ريحكم} (١)(٢).

وفي الريح أربعة أقوال : فهي بمعنى قوتكم ، أو نصركم ، أو دولتكم  
أو أنها ريح حقيقية ، وأنه لم يكن نصر قط إلا بريح يبعثها الله فتضرب  
وجوه العدو لقوله صلى الله عليه وسلم : "نصرت بالصبا وأهلكت عاد  
بالدبور" (٣) ؛ فذلك أربعة أقوال حكاه ابن الجوزي (٤).

ورجح ابن كثير أنها قوتكم وحدثكم وما كنتم فيه من الاقبال (٥) أى  
على العدو .

ونعود إلى ذكر ملاحح الحالة السياسية والاجتماعية التي كانت تسود  
جزيرة صقلية منذ بداية الفتح الاسلامى الى سقوط الجزيرة في أيدي الروم  
من جديد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

فنعول إن صقلية مرت في هذه الحقبة من الزمن بثلاث إمارات :  
إمارة الأغالبة ، وإمارة الكتامين ، وإمارة الكلبيين ، تلا ذلك كله غزو  
النورمان الفرنجيين للجزيرة . وسنفصل ذلك في أربعة مباحث .

(١) الآية ٤٦ من سورة الأنفال .

(٢) تفسير القرآن العظيم ٣١٦/٢ ، العبرة فيما جاء في الغزو والشهادة والهجرة ص ٧٥

(٣) الحديث رواه أحمد رقم (١٩٥٥) ، (٢٠١٣) ، (٢٩٨٤) كما في تخريج المسند

لأحمد شاکر وقال إسناده صحيح . وهو عند البخارى ، كتاب الاستسقاء ، باب

(٢٥) إذا هبت الريح ٢٢/٢ ، ومسلم ، كتاب صلاة الاستسقاء ح (٩٠٠) .

(٤) زاد المسير ٣٦٥/٣ .

(٥) تفسير القرآن العظيم ٣١٦/٢ .

## المبحث الأول إمارة الأغالبة بصقلية (١٨٤-١٢٩٦هـ)

كانت إمارة الأغالبة بصقلية إمارة سنّية تابعة للدولة الأغلبية بإفريقية الموالية للخلافة العباسية ببغداد .

وقد تأسست الدولة الأغلبية بإفريقية سنة أربع وثمانين ومائة (١٨٤هـ) ودام ملكها إلى سنة ست وتسعين ومائتين (٢٩٦هـ) فتكون قد حكمت مائة واثنى عشر (١١٢) عاما .

ولم يدخر ولاتها جهدا في القضاء على الخطر الذى كان يهددهم من معاقل تلك الجزيرة وحصونها المنيعة من جهة ، ولم يدخروا وسعا في إقامة الجهاد ونشر الاسلام على مذهب أهل السنة في تلك البلاد من جهة أخرى . وفي عهد الأمير الأغلبى الثالث زيادة الله بن ابراهيم الأول الذى حكم من سنة إحدى ومائتين (٢٠١هـ) إلى سنة ثلاث وعشرين ومائتين (٢٢٣هـ) فكر الأغالبة تفكيرا جديا في فتح صقلية<sup>(١)</sup>، بعد أن توقفت الحملات الاسلامية على الجزيرة إثر سنة خمس وثلاثين ومائة (١٣٥هـ) . وكانت تلك الحملات قد بدأت سنة اثنتين وثلاثين (٣٢هـ) على يد القائد معاوية بن حديج المبعوث من قبل معاوية بن أبى سفيان أمير الشام في عهد عثمان بن عفان الخليفة الراشد رضى الله عنهم أجمعين<sup>(٢)</sup>.

وأثناء توقف الحملات الذى كان بسبب اندلاع الفتن في افريقية استغل أهل صقلية الفرنجيون الفرصة فبنوا المعقل والحصون استعدادا لمقاومة الفتح الاسلامى .

(١) الحياة العلمية في صقلية الاسلامية ص ٣٦، ٣٤ ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى .

(٢) المرجع السابق ص ٣٤، ٢٨ .

وقد سبق أن ذكرنا ثورة فيمى قائد الأسطول البحرى على قسطنطين عامل ملك الروم البيزنطى على جزيرة صقلية ، التى تسببت فى الفوضى ، والتى آلت فى نهاية الأمر الى اقتتالهما وانهزام فيمى واستنجاهه بدولة الأغالبة بافريقية ، وأن ذلك كان سبب بداية الفتح الاسلامى الحقيقى لصقلية .

واستغل المسلمون تلك الفرصة ، فما كان من الأمير زيادة الله الأغلبى ، والى افريقية من قبل المأمون الخليفة العباسى ، إلا أن جهز جيشا وسيره فى البحر ، واستعمل عليه أسد بن الفرات قاضى القيروان . فعبر المسلمون من ميناء سوسة ببلاد تونس الى ميناء مازر بالجزيرة ، وماوطئوا أرض صقلية حتى اصطدموا بالروم واقتتلوا قتالا شديدا أعقبه انهزام المشركين ، وغنم المسلمون أموالهم ودوابهم ، وهرب قائد الروم المسمى بلاطة إلى قلورية بجنوب إيطاليا فقتل بها ، واستولى المسلمون على عدة حصون منها : ميناو ، وجرجنت ، وحاصروا سرقوسة برا وبحرا وأحرقوا مراكبها وضيقوا عليها ، ودام الحصار عشرة أشهر حتى كادت تستسلم ، لولا أن وصل أسطول الروم من القسطنطينية وفيه جمع كثير ، وكان قد حل بالمسلمين وباء شديد سنة ثلاث عشرة ومائتين (٢١٣هـ) هلك فيه كثير منهم وهلك أميرهم أسد بن الفرات رحمهم الله تعالى أجمعين .

ثم تولى على المسلمين القائد محمد بن أبى الجوارى ، وانصرف بهم الى مدينة ميناو فحاصروها ثلاثة أيام وتسلموا الحصن ، وسار طائفة منهم الى حصن جرجنت فقاتلوا أهله وملكوه وسكن فيه بعضهم ، ثم ساروا الى مدينة قصريانة والتقوا بجيش القسطنطينية فاقتتلوا قتالا شديدا فانهزم الروم وقتل منهم خلق كثير وأسر منهم تسعون بطريقا ؛ ثم اقتتلوا فانهزم المسلمون وقتل منهم خلق كثير واشتد عليهم الأمر ، ودخل الباقي منهم حصن ميناو ودام الحصار عليهم حتى أكلوا الدواب والكلاب ؛ فلما سمع بحالهم من بمدينة جرجنت من المسلمين هدموا المدينة وساروا الى مازر ولم



يقدرُوا على نصرَة إخوانهم ، ودام الحال كذلك إلى أن دخلت سنة أربع عشرة ومائتين (٢١٤هـ) وأقبل أسطول من الأندلس وآخر من إفريقية مددا لهم فزلوا الجزيرة وانهزم الروم عن حصار المسلمين وفرج الله عنهم ، وساروا إلى مدينة بلرم فحاصروها وضيقوا عليها فطلب صاحبها الأمان لنفسه ولأهله ولماله فأجيب إلى ذلك ، ودخل المسلمون البلد في رجب سنة ست عشرة ومائتين (٢١٦هـ) وذلك في إمرة محمد بن عبد الله بن الأغلب على صقلية ، وقيل فتحت مدينة بلرم صلحا في سنة سبع عشرة ومائتين (٢١٧هـ) ، وقيل دام حصارها من سنة خمس عشرة ومائتين (٢١٥هـ) إلى سنة عشرين ومائتين (٢٢٠هـ) (١).

وهكذا توالى جهود المسلمين في عهد ولاية الأغالبة على صقلية لفتح الحصون والمعازل المنيعَة ، وتواصلت الغارات عليها جهادا في سبيل الله وإعلاء لكلمته .

وفي سنة خمس وعشرين ومائتين (٢٢٥هـ) فتحت عدة حصون منها حصن البلوط ، وابلاتنو ، وقولون ، ومرو ، وفتحت مدينة قلورية بجنوب إيطاليا .

وفي سنة ست وعشرين ومائتين (٢٢٦هـ) غنم المسلمون أربعين غارا ويسمى حصن الغيران (٢) .  
وتم بذلك السيطرة على الجزء الغربى من الجزيرة (٣) .

---

(١) الكامل ١٨٦/٥ - ١٨٨ ، وانظر : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٣٥٩/٢٤ ، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ٢٥٤/٤ ، الحياة العلمية في صقلية الإسلامية ص ٤٨ .

(٢) الكامل ٢٥٣/٥ .

(٣) العرب والروم لفازليف ص ١٦٦ ، الحياة العلمية في صقلية الإسلامية ص ٥٠ .

وفي سنة ثمان وعشرين ومائتين (٢٢٨هـ) استلم المسلمون مدينة مسيني بعد حصار لها ، وهي قاعدة بحرية مهمة تشرف على المضيق الذى بين قلورية بجنوب إيطالية من جهة الغرب وبين صقلية من جهة الشرق ؛ وتم فى نفس السنة فتح مدينة مسكان .

وفي سنة اثنتين وثلاثين ومائتين (٢٣٢هـ) فتحت مدينة لنتيني عنوة ، ومدينة رغوس صلحا (١).

وتوالى الغزوات وتواصلت الغارات على عدة مدن منها قطانية وسرقوسة ونوطس ورغوس وبثيرة وطبرمين ؛ وركز المسلمون جهودهم على قصريانة ، التى كانت تعتبر دار الملك بصقلية ، والتى بدأت محاولات القادة الأغالبة لفتحها منذ سنة تسع عشرة ومائتين (٢١٩هـ) ، وتتابع المحاولات حتى من الله بفتحها سنة ست وأربعين ومائتين (٢٤٦هـ) على يد القائد العباس بن الفضل بن يعقوب المظفر . وبذلك تم السيطرة على ثلثى صقلية (٢).

وفي سنة تسع وثمانين ومائتين (٢٨٩هـ) عزم الأمير ابراهيم بن أحمد بن محمد بن الأغلب والى إفريقية من قبل الخلافة العباسية على أن يتولى بنفسه فتح مابقى من حصون صقلية ، فخرج قاصدا الجهاد والحج معا ، فملك مدينة برطينوا ، وفتح طبرمين عنوة ، وبعث السرايا إلى ميقش ودمنش فوجدوا أهلها قد أجلوا عنها ، فغنموا ماوجدوا بها ، وأرسل طائفة إلى رمطة وأخرى الى الباج ، فاستلموا الحصنين وهدموهما ، وسار الأمير إلى كستنة فجاءته الرسل منها يطلبون الأمان فلم يجبههم ، وكان قد ابتدأ به المرض فمات بسببه فى ذى القعدة من نفس السنة .

وبذلك تم فتح جزيرة صقلية جميعها على يد الدولة الأغلبية السنية .

(١) الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٥١ .

(٢) الكامل ١٨٩/٥ ، ٢٩٠ ، الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٤٩-٥٢ .

ثم تولى على إفريقية أبو مضر زيادة الله بن أبي العباس عبد الله بن ابراهيم بن الأغلب آخر أمراء الدولة الأغلبية ، فانعكف على اللذات والشهوات ، وكان أبو عبد الله الشيعي ، واسمه الحسين بن أحمد بن محمد بن زكريا الصنعاني ، القائم بالدعوة لتأسيس الدولة العبيدية ، قد اشتدت شوكته وتمكن من الاستيلاء على كثير من مدن بلاد المغرب سنة خمس وتسعين ومائتين (٢٩٥هـ) . فبعث إليه زيادة الله جيشا مع ابراهيم بن أبي الأغلب فهزمه أبو عبد الله الشيعي ، فلما اتصل بزيادة الله خبر الهزيمة عزم على الهرب الى بلاد المشرق ، فسار الى مصر سنة ست وتسعين ومائتين (٢٩٦هـ) ولم يبق بالمغرب من بني الأغلب أحد ؛ واستولى أبو عبد الله الشيعي على مدينة رقادة عاصمة الدولة الأغلبية السنية .

وكان ذلك الحدث التاريخي بداية الدولة العبيدية الشيعية بإفريقية (١).

---

(١) الكامل ٦/٥٦ ، الحياة العلمية في صقلية الاسلامية ص ٥٦، ٥٧، ٥٩ .



## المبحث الثاني إمارة الكتامين بصقلية (٢٩٦-٣٣٦هـ)

كانت إمارة الكتامين بصقلية تابعة للدولة العبيدية الشيعية الرافضية الاسماعيلية التي بدأت بافريقية سنة ست وتسعين ومائتين (٢٩٦هـ) وانتهت بمصر سنة سبع وستين وخمسائة (٥٦٧هـ) على يد القائد المظفر السني صلاح الدين الأيوبي رحمه الله تعالى (١).

واعتمد العبيديون المنتحلون لاسم الفاطميين زورا وبهتانا على الكتامين البرابرة القاطنين بافريقية ولاية ومشايخ وقضاة يبعثونهم إلى صقلية لأنهم كانوا يوالونهم على مذهبهم الشيعي الاسماعيلي ويساعدونهم على نشره (٢).

وظهر أمر المهدي أبي محمد عبيد الله أول خليفة للدولة العبيدية سنة سبع وتسعين ومائتين (٢٩٧هـ) ، واتسع ملكه بافريقية حتى احتوى على ملك بني الأغلب برقادة بالمغرب الأدنى ، وملك بني مدرار بسجلماسة بالمغرب الأقصى ، وملك بني رستم بتاهرت بالمغرب الأوسط .

وفي تلك السنة استعمل المهدي على صقلية الحسن بن أحمد بن أبي خنزير الكتامي البربري ، ولم يمكث طويلا حتى ثار عليه السنيون لسوء سيرته فيهم وحبسوه ، فاستبدله المهدي بالقائد علي بن عمر البلوي ، وذلك سنة تسع وتسعين ومائتين (٢٩٩هـ) (٣).

لكن هذا القائد الجديد لم يرض به أهل الجزيرة لتعسفه فخرجوا عليه وعينوا مكانه أحمد بن قرهب في سنة ثلاثمائة (٣٠٠هـ) ، وكان عربيا سنيا ، وبسبب نزعته إلى الاستقلال سرعان ماخرج على الدولة العبيدية الشيعية

(١) الكامل ١٢٣/٦ ، ١٢٤ ، العبر في خبر من غير ٤٩/٣ .

(٢) الحياة العلمية في صقلية الاسلامية ص ٦١ .

(٣) الكامل ١٣٣/٦ ، ١٣٤ ، معجم البلدان ٧/٢ - ٩ ، ١٩٢/٣ .

الرافضية الاسماعيلية ، وأعلن ولاءه للخليفة العباسى المقتدر وخطب له ، بل وسير جيشا إلى ساحل إفريقية لملاقاة أسطول المهدي الذى كان يقوده الحسن بن أبى خنيزر ، فهزم أسطول المهدي وقتل قائده ، ووصلت الخلع السود والألوية الى الأمير ابن قرهب من الخليفة العباسى .

غير أن القائد الجديد الذى أرسله المهدي لقمع ثورة ابن قرهب ، وهو موسى بن أحمد الشهير "بالضيف" وصل الى صقلية مع جماعة من شيوخ قبيلة كتامة المناصرين للدولة العبيدية ، وتمكن من القبض على ابن قرهب وأرسله الى المهدي الذى أمر بقتله فور وصوله .

وانتقم موسى بن أحمد من أهل صقلية فعمد إلى قتل الذرارى والشيوخ وسبى النساء ، وفى سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة (٣١٣هـ) قرر العودة إلى إفريقية واستخلف سالم بن راشد مع جماعة من الكتاميين (١).

وفى نفس السنة سير سالم جيشا مع جيش آخر أرسله المهدي من إفريقية إلى أنكبردة ففتحوا غيران وأبرجة ، وغنموا غنائم كثيرة ، ووصلوا إلى مدينة أدرنت فحاصروها وخربوا منازلها ، وعندئذ أصاب المسلمين مرض شديد كبير فعادوا .

وفى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة (٣٢٢هـ) توفى المهدي وخلفه ابنه القائم بأمر الله (٢).

وفى سنة خمس وعشرين وثلاثمائة (٣٢٥هـ) ثار أهل صقلية على سالم ابن راشد ، لكنه تمكن من إخمد ثورتهم ، وكان قد طلب من القائم بأمر الله المدد فأرسل اليه جيشا لمساعدته بقيادة خليل بن إسحاق بن داود (٣). وفى سنة ست وعشرين وثلاثمائة (٣٢٦هـ) خرج أهل جرجنت على ابن إسحاق فحاصروهم ثمانية أشهر واقتتل معهم .

(١) الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٦١ ، وانظر الكامل ١٤٢/٦ .

(٢) الكامل ١٨٢/٦ .

(٣) الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٦٤ .

وفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة (٣٢٧هـ) استنجد بعض الصقليين بملك القسطنطينية فأمدهم بالمراكب والرجال والطعام ، واستنجد ابن اسحاق بالقائم بأمر الله العبيدى فأمده بجيش كبير ، فاستقر له الأمر وتمكن من فتح قلعة أبى ثور وقلعة البلوط ، ومن محاصرة قلعة ابلطنوا .

ثم استدعاه القائم بأمر الله فى أواخر سنة تسع وعشرين وثلاثمائة (٣٢٩هـ) الى افريقية ، فقصده واصطحب معه وجوه أهل جرجنت فى سفينة وأمر بخرقها فغرقوا ، وكان يعد من السفاكين للدماء ، وكان قد استخلف بصقلية نائبه واسمه عطاف الأزدي إلا أن أهل بلرم استضعفوه كما أن سكانها من الروم امتنعوا من دفع الجزية ، وآل الأمر الى أن ثار عليه أهل بلرم وعلى رأسهم أعيانهم وهم آل الطبرى ؛ وذلك فى يوم عيد الفطر من سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٥هـ) . فما كان من عطاف إلا أن استنجد بالمنصور بالله ، ولد القائم بأمر الله ، الذى تولى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٤هـ) والذى قرر أن يسند إمارة صقلية الى القائد الحسن بن على بن أبى الحسين الكلبي ؛ وذلك فى سنة ست وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٦هـ) (١).

---

(١) العبر وديوان المبتدأ والخبر ٤/٢٦٥، ٢٦٦ ، الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٦٥، ٦٦ .

## المبحث الثالث إمارة الكلبين بصقلية (٣٣٦-٤٨٤هـ)

بدأ تاريخ إمارة الكلبين بصقلية بتعيين القائد الحسن بن علي الكلبى سنة ست وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٦هـ) وامتد سلطانها إلى سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة (٤٤٣هـ) ؛ أى قبيل الغزو النورماندى الفرنجى للجزيرة ، واستعادتهم لها من جديد ، والله المستعان .

وترجع الأسرة الحاكمة الكلبية إلى قبيلة قضاة اليمانية ، وقضاة قبيلة من حمير من القحطانية ، كما تذكر المصادر (١).

وكان الحسن بن علي الكلبى ذا مكانة كبيرة عند الخلفاء العبيديين لاسيما بعد أن تمكن من القضاء على ثورة أبى يزيد الخارجى فى افريقية . وفى سنة ست وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٦هـ) نفسها حاصر الحسن بن علي الكلبى جراحة أشد حصار حتى أشرف أهلها على الهلاك من شدة العطش ، فوصله خبر الروم الذين جاؤوا مددا من القسطنطينية وأنهم قد زحفوا إليه فصالح أهل جراحة على مأخذه منهم ، وسار إلى لقاء الروم ففروا من غير حرب إلى بارة ، ونزل الحسن بن علي على قلعة قسانة وبث سراياه إلى قلورية ، وأقام عليها شهرا فسألوه الصلح فصالحهم على مال أخذه منهم . وفى سنة أربعين وثلاثمائة (٣٤٠هـ) سار الحسن بن علي الى جراحة فالتقى المسلمون بالسردغوس ومعه الروم فى يوم عرفة فاقتتلوا اقتتالا شديدا فانهزم الروم وركب المسلمون أكتافهم الى الليل وأكثروا القتل فيهم وغنموا أثقالهم وأسلحتهم ودوابهم (٢).

(١) جمهرة أنساب العرب ص ٤٥٥ وما بعدها ، اللباب فى تهذيب الأنساب ١٠٥، ١٠٤/٣ ، وانظر نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب ص ٣٦٥، ٣٥٨ ، الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٦٨ .

(٢) الكامل ٣٢٦/٦ .

وفي سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة (٣٤١هـ) حاصر الحسن بن علي جراحة فأرسل إليه قسطنطين ملك الروم يطلب منه الهدنة ، فهادنه ، وعاد الحسن الى ريو وبني بها مسجدا كبيرا ، وبقي الحسن بصقلية الى أن توفي المنصور الخليفة العبيدي في تلك السنة ، ثم استدعاه المعز لدين الله العبيدي الذي خلف المنصور الى بلاد المغرب ، وجعل على صقلية ابنه أحمد ابن الحسن بن علي الكلبي .

وفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة (٣٥١هـ) حاصر أحمد بن الحسن بطبرمين التي كانت قد تمردت على المسلمين ، ودام الحصار سبعة أشهر ونصف شهر حتى طلبوا الأمان على دمائهم وأن يكونوا رقيقا للمسلمين وأموالهم فيئا فأجيبوا إلى ذلك وسكنها نفر من المسلمين .

وفي سنة خمس وخمسين وثلاثمائة (٣٥٥هـ) حاصر أحمد بن الحسن الكلبي رمطة واستنجد الروم بملك القسطنطينية فأمدهم بجيش عظيم ؛ وأرسل المعز العبيدي جيشا مع الحسن بن علي والد أحمد ، وأسند القيادة الى الحسن بن عمار ووقعت معركة عظيمة بين المسلمين والروم عرفت بوقعة "ذات المجاز" انتصر فيها المسلمون وغنموا من السلاح والخيول وصنوف الأموال مالا يوصف ، ثم توجهوا إلى رمطة فملكوها عنوة بعد حصار طويل دام ثمانية أشهر وغنموا شيئا عظيما<sup>(١)</sup>.

ونتج عن إخماد ثورة أهل الصليب على المسلمين بطبرمين ورمطة أن أخذت المدن الشائرة الأخرى تسلم الواحدة تلو الأخرى ، حتى أن أهل قلورية بجنوب ايطالية عقدوا هدنة مع الأمير أحمد بن الحسن الكلبي وتعهدوا بدفع الجزية<sup>(٢)</sup>.

(١) الكامل ١٢، ١١/٧ ، وانظر الحياة العلمية في صقلية الاسلامية ص ٧٠-٧٢ .

(٢) تاريخ الدولة الفاطمية ص ١٠٤ ، الحياة العلمية في صقلية الاسلامية ص ٧٢ .



وفي سنة خمس وستين وثلاثمائة (٣٦٥هـ) نزل المسلمون بإمرة على بن الحسن بن علي الكلبى مدينة "مسينى" فهرب العدو منها ، ثم حاصروا مدينة "كستنة" فسأل أهلها الأمان فأجيبوا إلى ذلك وأخذوا منهم مالا ، وكذلك فعلوا بقلعة جلوا .

وفي سنة ست وستين وثلاثمائة (٣٦٦هـ) استلم المسلمون قلعة إغاثة بجميع مافيها ، وهرب الروم من مدينة "طارنت" فهدمها المسلمون وأحرقوها وصالحوا أهل مدينة "عردلية" على مال أخذوه (١).

وبعد ذلك استقر الأمر فى صقلية للأمراء الكلبيين لاسيما فى عهد أبى الفتوح يوسف بن عبد الله بن محمد ، وفى عهد ابنه جعفر الى سنة خمس وأربعمائة (٤٠٥هـ) حيث دب خلاف بين جعفر وبين أخيه على كما سيأتى تفصيله .

## المبحث الرابع بداية الخلاف بين الأمراء الكلبيين أو عهد الفوضى

وفي نفس السنة (٤٠٥هـ) التي دب فيها خلاف بين جعفر بن يوسف الكلبي وبين أخيه علي ، وقع بينهما اقتتال تغلب فيه جعفر ، وقتل فيه علي وكثير من البربر والعبيد الذين كانوا في جيشه ؛ ونفى جعفر كل بربري إلى إفريقية ، وأمر بقتل سائر العبيد فقتلوا ، وجعل جنده كلهم من أهل صقلية فقل العسكر بالجزيرة وطمع أهلها بالأمراء . ولم يمض إلا وقت يسير حتى ثار عليه أهل البلد وخلعوه سنة عشرة وأربعمائة (٤١٠هـ) لأنه ولي عليهم من صادرهم وأخذ الأعشار من غلاتهم ، واستخف بقوادهم وشيوخ البلد ؛ وعندئذ طلبوا من أبيه يوسف أن يستعمل عليهم ابنه المعروف بالأكحل ففعل ذلك .

ولما ولي الأكحل أخذ أمره بالحزم والاجتهاد ، وأقام الجهاد ، وأطاعه جميع من بالقلاع ، ثم اغاز فيما بعد إلى الأفارقة فجمعهم حوله فكان يحمي أملاكهم ويأخذ الخراج من أملاك أهل صقلية .

وفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة (٤٢٧هـ) استنجد الصقليون بالمعز بن باديس الوالي الرابع من ولاية الدولة الزيرية بالمغرب فأمدهم بجيش يرأسه ولده عبد الله الذي ما إن وصل حتى حاصر الأكحل وقتله ؛ ثم إن الصقليين ثاروا عليه وقاتلوه فهزموا عسكر المعز وأخرجوهم من الجزيرة ، وولوا عليهم حسنا الصمصام أخا الأكحل ، فاضطربت أحوالهم ، واستولى الأراذل ، وانفرد كل قائد من قواد الأجناد بناحية من البلاد وأخرجوا الصمصام .

فانفرد القائد عبد الله بن منكود بمازر وطرابنش وغيرهما ، وانفرد القائد علي بن نعمة المعروف بابن الحواس بقصريانة وجرجنت وغيرهما ،

وانفرد ابن الثمنة بسرقوسة وقطانية وتزوج أخت ابن الحواس ، ثم دب خلاف بينه وبين صهره ابن الحواس ووقع بينهما اقتتال آل في نهاية الأمر إلى انهزام ابن الثمنة وفشا القتل في أصحابه ؛ فما كان من ابن الثمنة ، الذى لم يستطع أن يتجرع هزيمته النكراء ، إلا أن استنجد بملك النورمان الفرنجى واسمه روجر ، وأطمعه فى ملك جزيرة صقلية ، وكان هذا الملك يقيم فى ملىطو بقلورية ، جنوب إيطالية ، وأصله من البلاد الاسكندrinaية بأقاصى أوروبا الشمالية<sup>(١)</sup>.

### الغزو النورماندى الفرنجى لصقلية :

وفى سنة أربع وأربعين وأربعمائة (٤٤٤هـ) حصلت الفاجعة فى المسلمين وأعاد التاريخ نفسه ؛ وذلك أن هذه السنة الحاسمة كانت بداية سقوط صقلية من أيدي المسلمين لنفس السبب الذى جعل صقلية تسقط من أيدي الروم سنة اثنتى عشرة ومائتين (٢١٢هـ) وهو الاختلاف والتنازع بين القادة والاستنصار بالأعداء على الأولياء من أهل ملتهم . وقد رأينا فى مقدمة هذا البحث أن هذا الأمر كان ولا يزال سبب سقوط كثير من الدول .

وفعلا لقد استنجد ابن الثمنة أحد قادة المسلمين بالجزيرة بروجر الفرنجى لما هزمه صهره ابن الحواس فى الحرب التى جرت بينهما على ماسبق تفصيله ، واستغل الملك روجر هذه الفرصة وسار فى جمع غفير من الفرنج ولم يلقوا من يدافعهم ، فاستولوا على مامروا به فى طريقهم ، وقصدوا إلى قصريانة فحاصروها ، فخرج اليهم ابن الحواس فقاتلهم فهزموه ، فرجع الى الحصن ، فرحلوا عنه ، وساروا فى الجزيرة واستولوا على كثير من المواضع وفارقها أهلها من العلماء والصالحين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

(١) الكامل ٨/١٥٧، ١٥٨ ، وانظر الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٧٤-٨٠ .

وسار جماعة من أهل صقلية الى المعز بن باديس الوالى الرابع للدولة  
الزيرية بالمغرب - لأن العبيدين الروافض سقطت دولتهم بالمغرب سنة ثمان  
وأربعين وأربعمائة (٤٤٨هـ) واستنجدوا به ، فبعث أسطولا كبيرا ، وساروا  
الى جزيرة قوصرة ، فهاج عليهم البحر فغرق أكثرهم والله المستعان .

وبعد وفاة المعز بن باديس خلفه ابنه تميم فأرسل جيشا الى الجزيرة  
بقيادة ولديه أيوب وعلى مددا لجيش ابن الحواس ، وقد قدما له المساعدة  
واستطاعا أن يوطدا أقدامهما فى بلرم وجرجنت بصفة خاصة ثم نشبت  
خلافات بين الأخوين وبين ابن الحواس أدت إلى الحرب بين الطرفين وقتل  
ابن الحواس ثم حدثت فتنة بين عبيد تميم بن المعز وأهل جرجنت جرتهم إلى  
الاقتتال . وعندئذ قرر الأخوان العودة إلى إفريقية وصحبهم جماعة من  
أعيان صقلية ، وكان ذلك سنة إحدى وستين وأربعمائة (٤٦١هـ) .

وبعد ذلك خلا الجو للفرنجيين فماكان منهم إلا أن ملكوا البلاد على  
مهل وتؤدة ، ولم يثبت بين أيديهم غير قصريانة وجرجنت ، فحاصرهما  
العدو اللعين وضيقوا على المسلمين ، حتى أكلوا الميتة ولم يبق عندهم  
ما يأكلونه . فأما أهل جرجنت فسلموا الحصن الى الفرنج ، وبقيت قصريانة  
صامدة بعدها ثلاث سنين ، فلما اشتد الأمر عليهم أذعنوا إلى التسليم  
فتسلمها الفرنج لعنهم الله سنة أربع وثمانين وأربعمائة (٤٨٤هـ) ، وملك  
روجر جميع الجزيرة ، فكانت مدة الغزو الفرنجى أربعين سنة كاملة والله  
المستعان (١) .

وبما أن الامام الفقيه أبا محمد عبد الحق الصقلى توفى سنة ست وستين  
وأربعمائة (٤٦٦هـ) ، فإنه يكون قد عاصر هذا الغزو الفرنجى ، الذى بدأ

(١) الكامل ١٥٨/٨ ، وانظر : العبر فى خبر من غير ٣٤٧/٢ ، مختصر أبى الفدا ٢٠١/٢  
نهاية الأرب ٣٨٣، ٣٨٢/٢٤ ، الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٨٠-٨٣ .

سنة أربع وأربعين وأربعمائة (٤٤٤هـ) ، لمدة اثنين وعشرين عاما. ويكون قد قضى معظم حياته في عهد الأمراء الكلبيين الذين حكموا من سنة ٣٣٦هـ إلى سنة ٤٤٤هـ .

وبما أن الأمراء الكلبيين كانوا موالين للدولة العبيدية بالمغرب ومصر وكذلك كان الكتاميون من قبلهم في مدة حكمهم التي امتدت من سنة ٢٩٦هـ إلى سنة ٣٣٦هـ ، وكان هؤلاء وأولئك كلهم ينصرون المذهب الشيعي الرافضي الاسماعيلي الذي كانت تدين به الدولة العبيدية ، رأينا من الواجب علينا أن نذكر فترة الفتح الاسلامي الذي كان على أيدي الأمراء الموالين للدولة الأغلبية السنية والذين دام حكمهم بصقلية من سنة ٢١٢هـ إلى سنة ٢٩٦هـ والذين كان سجلهم التاريخي حافلا بالجهاد ونشر مذهب أهل السنة .

## الفصل الثانى الحالة العلمية والدينية فى صقلية الإسلامية

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول :  
المرحلة الأولى من الفتح إلى قبيل أواخر القرن  
الرابع الهجرى وتأثير مدرسة القيروان الفقهية على الحياة  
العلمية بصقلية .

المبحث الثانى :  
المرحلة الثانية من أواخر القرن الرابع الهجرى  
واستقلال المدرسة الفقهية الصقلية عن مدرسة القيروان .

## المبحث الأول

### المرحلة الأولى من الفتح إلى قبيل أواخر القرن الرابع الهجري وتأثير مدرسة القيروان الفقهية على الحياة العلمية بصقلية

كانت صقلية الاسلامية في عهد الأمراء التابعين للدولة الأغلبية السنية بإفريقية ، تخضع للمذهب المالكي السني الذي كان سائدا آنذاك بتلك البلاد المغربية . ثم ظهر المذهب الشيعي الرافضي الاسماعيلي على يد الأمراء الكتامين والكلبيين التابعين للدولة العبيدية الرافضية الاسماعيلية التي حلت محل الدولة الأغلبية السنية ؛ لكنه لم ينتشر ذاك الانتشار الذي حظي به المذهب السني ولله الحمد والمنة ، إذ أنه وجد معارضة شديدة من أهل صقلية السنيين إلى درجة أن وصلت في بعض الأحيان إلى ثورات مسلحة ضد الأمراء الكتامين والكلبيين ؛ وهذا يتضح من العرض التاريخي المفصل لتلك الأحداث الذي سبق في الفصل الأول من هذا الباب .

والآن نذكر بعض ملامح الحالة العلمية والدينية التي سادت في تلك الجزيرة من الفتح الاسلامي إلى سقوطها من جديد في أيدي النورمان الفرنجيين ، والله المستعان .

إن أول فاتح لصقلية بعث من قبل الدولة الأغلبية السنية هو أسد بن الفرات ، كان قاضي القيروان ؛ "وكان قد اصطحب معه في جيشه مجموعة كبيرة من العلماء والعباد والفقهاء والشعراء" على ما قاله الحميري<sup>(١)</sup>.

قال الذهبي في ترجمة أسد بن الفرات : "الامام العلامة القاضي مقدم المجاهدين ... سمع مالكا وابن أبي ذئب وغيرهما من المحدثين ، ثم غلب عليه علم الرأي وكتب علم أبي حنيفة ... وحصلت له بإفريقية رئاسة وإمرة ،

(١) الروض المعطار ص ٣٦٦ حياة العلمية في صقلية الاسلامية ص ١٦٠ .

وأخذ عنه الناس وتفقها به .. وكان مع توسعه في العلم فارسا بطلا شجاعا مقداما" (١).

وقال القاضي عياض بعد ذكر رحلة أسد إلى المدينة وسماعه من مالك الموطأ ، ثم ذهابه الى الكوفة وسماعه من أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، صاحب أبي حنيفة - "... ثم لما نعى مالك وارتجت العراق لموته ... ندم على مفاته من علمه وجمع أمره على الانتقال إلى مذهبه ، فقدم مصر ، وقصد تلميذه المشهور ابن القاسم ، فكان يسأله كل يوم حتى دون عنه ستين كتابا وهى "الأسدية" ، ودونها عنه أهل مصر ثم أهل القيروان منهم سحنون . ثم ارتحل سحنون بالأسدية إلى ابن القاسم يعرضها عليه فهذبها ابن القاسم واستدرك فيها أشياء كثيرة ؛ ثم نظر سحنون فيها نظرا آخر فهذبها وبوبها ودونها وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختار ذكره ، وذيل أبوابها بالحديث والآثار ، إلا كتب منها مفرقة ، وبقيت على أصل اختلاطها في السماع ، فهذه هى كتب سحنون المدونة والمختلطة ؛ وهى أصل المذهب المالكي المرجح روايتها على غيرها عند المغاربة ، وإياها اختصر مختصروها وشرح شارحوها ، وبها مناظرتهم ومذاكرتهم ، ونسيت الأسدية فلاذكر لها الآن (٢).

وقال القاضي عياض أيضا : قال أبو العرب : كان أسد ثقة لم يرم ببدعة ... وقال غيره : كان أسد أعلم العراقيين بالقيروان كافة ، ومذهبه السنة لا يعرف غيرها" (٣).

ومن العلماء الذين اصطحبهم الأمير أسد بن الفرات معه الى صقلية أحمد بن محمد بن قادم المتوفى سنة سبع وأربعين ومائتين (٢٤٧هـ) وكان من حفاظ المذهب المالكي والحنفى وكانت له آثار حسنة بالجزيرة ، كما قال الدباغ (٤).

(١) سير أعلام النبلاء ١٠/٢٢٥-٢٢٨ .

(٢) المدارك ٣/٢٩٢-٢٩٩ باختصار .

(٣) المدارك ٣/٣٠١، ٣٠٢ باختصار .

(٤) معالم الايمان ١١١/٢ ، الحياة العلمية في صقلية الاسلامية ص ١٦٠ .



وقال الشيخ محمد بن أبي طالب الصوفي الأنصارى متحدثا عن صقلية  
 "لما كانت في أيدي المسلمين كانت كثيرة العلماء والأدباء والفضلاء مضاهية  
 للأندلس" (١).

وقال الامام السمعاني في كتابه "الأنساب" متحدثا عن صقلية بعد الغزو  
 النورماندى : "خرج منها جماعة كثيرة من العلماء المسلمين قديما  
 وحديثا" (٢).

وقد اشتهرت صقلية بعد الفتح الاسلامى بكثرة الكتابات التى تعلم  
 الأطفال القرآن الكريم ، وبكثرة المساجد التى تزدهم بحلقات العلم حتى  
 كادت تنافس بعض البلاد الاسلامية الأخرى .  
 فهذا ابن حوقل يقول عنها : "الغالب على البلد المعلمون ، والمكاتب  
 به فى كل مكان ... " (٣).

وقال ياقوت الحموى عن مدينة بلرم : "والغالب على أهل المدينة  
 المعلمون ، فكان فى بلرم ثلاثمائة معلم" (٤).

وقال ابن حوقل : "إن بمدينة بلرم والمدينة الخالصة والحارات المحيطة  
 بها :. نيف وثلاثمائة مسجد ، وفى مدينة بلرم وحدها مايزيد على مائتى مسجد  
 وأنه لم ير مثل هذا العدد من المساجد بمكان ، ولا بلد من البلدان  
 الكبار" (٥).

ولقد انتشرت العلوم بشتى أنواعها فى صقلية ، ونبغ فيها نخبة من  
 العلماء فى جميع العلوم لاسيما العلوم الشرعية التى نخصها بالذكر هنا دون  
 العلوم الأخرى كاللغوية والأدبية وغيرها لكى لا يطول الكلام ويؤول بنا  
 إلى الاستطراد الممل .

(١) نخبة الدهر وعجائب البر والبحر ص ١٤٠ ، الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية  
 ص ١٧٧ .

(٢) الأنساب ٥٤٩/٣ ، الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ١٧٧ .

(٣)، (٥) صورة الأرض ص ١١٥، ١٢٠ ، الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٢٠٢، ٢٠٨ .

(٤) معجم البلدان ٤١٩/٣ .

فأما فى مجال القرآن وعلومه ، فقد نبغ فيها علماء أجلاء :  
 منهم أبو على الحسن بن عبد الرحمن بن عبد ربه البجلي المقرئ  
 المتوفى سنة ستين ومائتين (٢٦٠هـ) ، وكان أخذ القراءة على صهره يوسف بن  
 تغيش (١).

ومنهم محمد بن خراسان المتوفى سنة ست وثمانين وثلاثمائة (٣٨٦هـ) ،  
 أخذ القراءة فى رحلته الى مصر عن المظفر بن أحمد بن حمدان وعن أبي  
 جعفر النحاس وسمع منه مؤلفاته وكتبها عنه ؛ ثم إنه تصدر للإقراء بمساجد  
 صقلية وحدث بها (٢).

ومنهم أبو العباس أحمد بن محمد المتوفى فى النصف الأول من القرن  
 الخامس الهجرى ، تخرج على يديه فى صقلية أبو بكر محمد بن أبى الحسن  
 المعروف بابن بنت العروق الذى يعد من المشهورين والذى تخرج به أبو  
 القاسم خلف بن ابراهيم المعروف بابن الحصار الأندلسى (٣).

ومنهم أبو الطاهر اسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران المتوفى سنة  
 خمس وخمسين وأربعمائة (٤٥٥هـ) ، ألف كتباً كثيرة فى القراءات وفى غيرها  
 منها : "العنوان فى القراءات" الذى كان عمدة الناس فى هذا الفن ؛ ومنها  
 "الاكتفاء" وهو فى القراءات ذكر فيه القراء السبعة ، ثم اختصره ؛ واختصر  
 كتاب "الحجة" لأبى على حسن بن أحمد الفارسى ، وله كتاب آخر فى  
 اعراب القرآن يقع فى تسع مجلدات (٤).

(١) صلة الصلة لابن الزبير ص ٢٢٠ ، الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٢٣١

(٢) غاية النهاية ١٣٦/٢ ، وانظر المقفى للمقرئى ٦٢٣، ٦٢٢/٥ ، بغية الوعاة ٩٩/١ ،  
 الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٢٣١ .

(٣) غاية النهاية ١٣٤/١ ، الاقتناع فى القراءات السبع ٧١/١ .

(٤) الصلة ١٠٥/١ ، معرفة القراء ٣٤١/١ ، غاية النهاية ١٦٤/١ ، وفيات الأعيان  
 ٢٣٣/١ ، كشف الظنون ١٤١، ١٢٣/١ ، ١٤١، ١١٧٦، ١١٧٧، ١٤٤٨ .

ومنهم عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الشهير بابن الفحام الصقلى المتوفى سنة تسع عشرة وخمسمائة (٥١٩هـ) بالاسكندرية ، رحل الى القيروان وسمع من الشيخ الفقيه المحدث أبى القاسم عبد الرحمن بن محمد اللواتى المعروف بالخرقى ، وحضر مجلسه ؛ ثم رحل إلى مصر وقرأ على أحد شيوخه المعتمد عليهم وهو ابراهيم بن اسماعيل المعروف بابن الخياط المالكى ، وعلى أحمد بن سعيد الاطرابلسى الشهير بابن نفيس الذى انتهت اليه الرئاسة فى الاقراء وعلو الاسناد ، كما قرأ على غيرهما ؛ ثم تصدر للإقراء واشتهر بذلك فى المشرق والمغرب حتى صار شيخ القراء علامة أستاذا يتزاحم عليه القراء ، وكان ثقة حافظا متقنا محققا ، وكان أسند من بقى بالديار المصرية فى القراءات .

ومن أشهر من تتلمذ على يديه أبو طاهر السلفى الذى كتب عنه أسانيد القراءات ، ويحيى بن سعدون الأزدي الذى روى عنه كتاب : "التجريد لبغية المريد" فى القراءات ، وقد انتشر هذا الكتاب انتشارا واسعا فى البلاد الاسلامية لاسيما فى مصر والاسكندرية على وجه الخصوص لأن ابن الفحام قدم اليها سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة (٤٣٨هـ) وبقي فيها الى سنة أربع وخمسمائة (٥٠٤هـ) أى مدة ستة وستين (٦٦) عاما<sup>(١)</sup>.

وأما فى مجال الحديث وعلومه ، فقد اشتهر فى صقلية علماء محدثون كثيرون :

منهم أبو العباس القلورى المتوفى سنة ثلاث وستين وثلاثمائة (٣٦٣هـ) وقد اختلف فى اسمه لكن أبا داود السجستانى روى عنه فى سننه وسماه محمد بن عمرو بن العباس ، وقال غيره : اسمه عبدك ، وقال ابن حجر :

(١) معرفة القراء ٣٨٣/١ ، غاية النهاية ٣٧٤/١ ، النجوم الزاهرة ٢٢٥/٥ ، حسن المحاضرة ٤٥٣،٢٣٥/١ ، تذكرة الحفاظ ١٢٥٧/٤ ، انباه الرواة ١٦٥،١٦٤/٢ ، شذرات الذهب ٤٩/٤ ، معجم السفر لأبى طاهر السلفى تحقيق امبرتو ص ٦٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٨٧/١٩ .

اسمه أحمد ، قال والقلورى بكسر القاف وتشديد اللام المفتوحة وسكون الواو بعدها راء ، وقال هو العصفري البصرى ، ثقة ، من الحادية عشرة ، (أى طبقته) مات سنة ثلاث وستين أى بعد المائتين (٢٦٣هـ) . ا.هـ كلامه من تقريب التهذيب<sup>(١)</sup>؛ وكان قد قال فى تهذيب التهذيب : سماه أكثرهم أحمد بن عمرو بن عبيدة ، ذكره ابن أبى عاصم فىمن مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين (٢٥٣هـ) . ا.هـ كلامه<sup>(٢)</sup>.

ومنهم أبو الفضل العباس بن عمرو المعروف بالوراق رحل الى الأندلس وروى كتاب غريب الحديث لمؤلفه قاسم بن ثابت السرقسطى المتوفى سنة اثنتين وثلاثمائة (٣٠٢هـ) عن أبيه ثابت ، ورواه عن أبى الفضل يونس بن عبد الله الصفار قاضى الجماعة بقرطبة<sup>(٣)</sup>.

ومنهم على بن الحسن القزوينى المتوفى سنة ثلاث وأربعمائة (٤٠٣هـ) قال عنه ابن حجر : سمع الكثير فى بلده صقلية ثم سافر ورجع فألف وأملى وله كتاب "سرور الأسرار من كلام شيوخ الأخبار"<sup>(٤)</sup>.

ومنهم أبو عمران موسى بن الحسن بن عبد الله بن يزيد ، رحل الى مصر وطلب بها الحديث وحدث<sup>(٥)</sup>.

ومنهم أبو بكر بن أبى العباس الفرضى ، وهو أيضا من أبرز فقهاءها كما سيأتى ، رحل الى القيروان ودرس الحديث على الشيخ على بن محمد المعافى المعروف بالقابسى ، وأدخل كتابه "الملخص" (بكسر الخاء لأنه تلخيص للموطأ) الى صقلية ، ودرس عليه بصقلية ابن يونس الفقيه المشهور

(١) تقريب التهذيب ص ٦٥٤ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٢/١٤٦، ١٤٧ ، وانظر الخلاصة للخزرجى وحاشيتها ص ٧ .

(٣) جذوة المقتبس ص ٣١٧ ، بغية الملتبس ص ٤٣٠ ، فهرست ابن خير ص ١٩١ .

(٤) لسان الميزان ٢٥٣/٤ .

(٥) الأنساب ٥٤٩/٣ ، الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٢٥٩ .

وعتيق السمنطاري المحدث المشهور (١).

ومنهم أبو بكر عتيق بن علي بن داود بن يحيى التميمي المعروف بالسمنطاري - نسبة الى سمنطار قرية في صقلية - المتوفى سنة أربع وستين وأربعمائة (٤٦٤هـ) ، درس الحديث والفقه على علماء بلده حتى بداية غزو النورمان لصقلية سنة أربع وأربعين وأربعمائة (٤٤٤هـ) ، ثم رحل الى المشرق فسمع من الحافظ أبي نعيم الأصبهاني بأصبهان ، ومن أبي القاسم الأزجي ببغداد ، وسمع من غيرهما أيضا ؛ وله تأليف حسان في غاية الترتيب والبيان ، وعنى كثيرا بدراسة الموطأ ، وأفاد به طلاب العلم بصقلية وخارجها (٢).

ومنهم المحدث الفقيه اللغوي عمر بن خلف بن مكى الصقلي المتوفى سنة إحدى وخمسمائة (٥٠١هـ) ، تولى قضاء تونس بعد خروجه من صقلية إثر الغزو النورماندي ، وألف كتاب "تثقيف اللسان" تحدث فيه عن غلط أهل الحديث ، وغير ذلك ... (٣).

وأما في مجال الفقه ، فقد تأثرت صقلية بالمذهب المالكي بعد أن وفد اليها تلامذة الشيخ العلامة الامام سحنون فقيه القيروان بإفريقية ، إثر موت العلامة القاضي الأمير أسد بن الفرات في سنة ثلاث عشرة ومائتين (٢١٣هـ) بسرقوسة وهو محاصر لها .

(١) الحياة العلمية في صقلية الاسلامية ص ٢٥٩ ، وانظر لفظ الملخص في تثقيف اللسان لابن مكى ص ٢٥٢، ٢٥١ ، صقلية وعلاقاتها بدول البحر المتوسط لتقى عارف الدوري ص ١٨٧ ، شجرة النور ص ٩٨ .

(٢) شجرة النور ص ٩٨ ، معجم البلدان ٣/ ٢٥٤، ٢٥٣ ، معجم السفر ص ٦٦ ، العرب في صقلية ص ١٠١ .

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٢١٨ ، العبر وديوان المبتدأ والخبر ٤/ ٢٦٩ وانظر : الحياة العلمية في صقلية الاسلامية ص ٢٨١، ٢٨٠ ، تثقيف اللسان ص ٢٠٦-٢١٢ .

وكان أسد بن الفرات من أصحاب الامام مالك ومن أصحاب الامام ابن القاسم أجل تلامذة الامام مالك ، إذ أنه سمع الموطأ من مالك بالمدينة ثم رحل الى مصر والتقى بابن القاسم بعد موت مالك ودون عنه ستين كتاباً عن طريق السؤال ، وهى المسماة "بالأسدية" ، ودونها عنه أهل مصر ثم أهل القيروان منهم سحنون واسمه عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي .

وقد رأينا أن سحنون بن سعيد عرض الأسدية على ابن القاسم بمصر وهذبها معه وبوبها وألحق بها كبار أصحاب مالك وذيل أبوابها بالحديث والآثار ، فصارت كتب سحنون هذه هى المدونة والمختلطة وهى الرواية الراجحة فى مذهب مالك عند المغاربة ، وقد تداولها العلماء بالاختصارات والشروح وتركزت المناظرة والمذاكرة عليها .

وممن ذهب الى صقلية من أتباع الامام سحنون الذين اجتهدوا فى نشر المذهب المالكي :

عبد الله بن حمدون الكلبي المتوفى سنة سبعين ومائتين (٢٧٠هـ) ، وكان من أوائل فقهاء صقلية (١) .

ومنهم عبد الله بن سهل القبرياني المتوفى سنة ثمان وأربعين ومائتين (٢٤٨هـ) (٢) ، ودعامة بن محمد المتوفى سنة سبع وتسعين ومائتين (٢٩٧هـ) (٣) ، ومحمد بن ميمون بن عمرو الافريقى المتوفى سنة عشرين وثلاثمائة (٣٢٠هـ) (٤) ، وسليمان بن سالم القطان المعروف بابن كحالة المتوفى

(١) العرب فى صقلية ص ٩٥ .

(٢) المدارك ٣/٩٤، ٩٥ ، طبقات علماء إفريقية للخشنى ص ١٣٤ ، الحياة العلمية ص ٢٨١ .

(٣) البيان المغرب لابن عذارى ١/١٦١ ، الحياة العلمية ص ٢٨٢ .

(٤) الديباج ٢/٣٢٨ ، العبر ٢/١٠ ، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٥٥ .

سنة إحدى وثمانين ومائتين (٢٨١هـ) وعنه اشتهر مذهب مالك بصقلية .  
وهؤلاء كلهم تولوا منصب قضاء جزيرة صقلية .  
وهناك فقهاء آخرون كانوا بالقيروان ودخلوا صقلية واستقروا بها ،  
نذكر منهم :

لقمان بن يوسف الغساني المتوفى سنة تسع عشرة وثلاثمائة (٣١٩هـ)  
بتونس ، فقد كان يدرس المدونة لمدة أربعة عشر عاما أقامها بالجزيرة ، وكان  
حافظا لمذهب مالك حسن القريحة فيه ، كما كان عالما باثنى عشر صنفا من  
العلوم ، على ما ذكرته المصادر (١).

ومنهم محمد بن محمد بن خالد القيسى من أصحاب محمد بن الامام  
سحنون ، ولى قضاء صقلية فى عهد زيادة الله بن ابراهيم الأغلبى  
(٢٩٠-٢٩٦هـ) ، ودامت ولايته عشرين عاما (٢).

ومنهم أبو سعيد خلف بن أبى القاسم الأزدي المعروف بالبراذعى  
المتوفى سنة ثلاثين وأربعمائة (٤٣٠هـ) ، كان من حفاظ المذهب المالكى ،  
واشتهر بكتاب "التهذيب فى اختصار المدونة" الذى ألفه سنة اثنتين وسبعين  
وثلاثمائة (٣٧٢هـ) والذى اتبع فيه طريقة ابن أبى زيد القيروانى إلا أنه ساقه  
على نسق المدونة وحذف ما زاده ابن أبى زيد ، وعلى هذا الكتاب عول  
الناس بالمغرب والأندلس ؛ وله كتب أخرى ألفها بصقلية وقد أفتى علماء  
القيروان بطرح كتبه ماعدا التهذيب فإنهم رخصوا فيه لاشتهار مسائله ،  
وذلك بسبب صحبته لسلطين القيروان العبيدين الذين كان فقهاء القيروان  
يتبرؤون منهم ومن مذهبهم الشيعى الاسماعيلى . لكن كتب البراذعى

(١) العرب فى صقلية ص ٩٦ ، رياض النفوس ١٩٣/٢ ، وانظر طبقات علماء إفريقيا  
ص ١٧١ ، الحياة العلمية ص ٢٨٣ .

(٢) معالم الايمان ١٠/٣ ، الحياة العلمية ص ٢٨٣ .

وجدت مع ذلك كله رواجاً بصقلية حيث شرحت وهذبت وألف على منوالها  
وعلق عليها<sup>(١)</sup>.

هذا ، عن الحياة العلمية في صقلية الإسلامية في مرحلتها الأولى التي  
تلت الفتح والتي تأثرت فيها بمدرسة القيروان الفقهية .

---

(١) الديباج ٣٤٩/١-٣٥١ ، المدارك ٢٥٦/٧، ٢٥٧ ، العرب في صقلية ص ٩٧، ٩٨ .



## المبحث الثاني

### المرحلة الثانية : من أواخر القرن الرابع الهجرى واستقلال المدرسة الفقهية الصقلية عن مدرسة القيروان

فى هذا المبحث نتكلم عن المرحلة الثانية التى ظهرت فيها المدرسة الفقهية المحلية الصقلية المستقلة عن القيروان ، والتى يقودها أبناؤها الصقليون ، وقد نشأت فى أواخر القرن الرابع الهجرى (١).

وكان على رأس تلك المدرسة الفقهية الصقلية المستقلة عن القيروان علماء صقليون أجلاء يعتبرون من أبرز شيوخ فقهاء صقلية كابن الحصائرى وأبى بكر بن أبى العباس وعتيق بن عبد الجبار الربعى ، وعلى أيديهم تخرج من تمثلت فيهم تلك المدرسة وازدهرت فى عهدهم كالسمنطارى وابن يونس وعبد الحق ، وهؤلاء هم فقهاء صقليون ظهوروا فى أوائل القرن الخامس الهجرى وأواسطه ، وتخرج على أيديهم متأخرو فقهاء صقلية الذين أدركوا الغزو النورماندى ومابعده ، فمنهم من غادر الجزيرة ومنهم من بقى فيها على مضض ، والله المستعان .

ونبدأ بالحديث عن الشيوخ الذين كانوا مؤسسى اللبنة الأولى لتلك المدرسة الصقلية الفقهية فنذكر عنهم ترجمة مختصرة ، وهم ابن الحصائرى ، وأبو بكر بن أبى العباس ، وعتيق بن عبد الجبار الربعى .

فأما الأول فهو أبو الحسن أحمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الحصائرى الصقلى القاضى ، تفقه على الامام أبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى زيد القيروانى الملقب بمالك الصغير ، وأخذ عنه علما كثيرا ؛ كما تفقه على أبى الحسن على بن أحمد بن زكريا بن الخصيب الشهير بابن بكرون ، طرابلسى ، كان ذا فضل وعبادة وله مصنفات كثيرة فى الفقه

(١) العرب فى صقلية ص ٩٨ .

والفرائض وغير ذلك ... ودرس ابن الحصائري أيضا على الفقيه محمد بن أحمد بن يزيد القروى . وأخذ عنه الناس وتفقهوا عليه منهم ابن يونس ، وعتيق السمنطارى ، وعتيق بن عبد الجبار الربعى الفرضى (١) .

وأما الثانى فهو أبو بكر بن أبى العباس الصقلى فقيه صقلية ومدرسها ، أخذ عن ابن أبى زيد القيروانى ، وأخذ عنه عبد الحق وابن يونس (٢) .

وأما الثالث فهو أبو بكر عتيق بن عبد الجبار الربعى الصقلى الفرضى تلميذ ابن الحصائري ، فقيه فاضل ، أديب فى القرآن والفرائض ، تفقه عليه الناس فى المدونة ، وعنه أخذها أهل صقلية وغيرهم ، كان إماما فى علم الفرائض ، حدث عن أبى الحسن على بن محمد المعافى القابسى وأدخل كتابه المسمى "بالمخلص" (بكسر الخاء لأنه تلخيص للموطأ) الى صقلية . أخذ عنه ابن يونس والسمنطارى (٣) .

ثم نأتى إلى تلاميذ أولئك الشيوخ فنذكر عنهم ترجمة مختصرة ، وهم السمنطارى ، وابن يونس ، وعبد الحق .

فأما الأول فهو أبو بكر عتيق بن على بن داود التميمى السمنطارى المتوفى سنة أربع وستين وأربعمائة (٤٦٤هـ) ، أخذ عن شيخه السابقين ابن الحصائري وأبى بكر عتيق بن عبد الجبار الربعى ، وهما من صقلية ، ثم رحل الى المشرق فسمع من أبكر محمد بن الحسين بن أحمد الفارقى المعروف بابن البغدادى المالكى المشهور بميفارقين من ديار بكر بالعراق ، ومن أبى القاسم الأزجى ببغداد ، ومن أبى نعيم الأصبهاني بأصبهان . وله تأليف حسان فى الحديث والفقه فى غاية الترتيب والبيان ، وعنى كثيرا بدراسة الموطأ ، وأفاد به طلاب العلم داخل صقلية وخارجها (٤) .

(١) المدارك ٢٦٩/٧ ، شجرة النور ص ٩٨ .

(٢) المدارك ٢٧٠/٧ .

(٣) المدارك ٢٧٠/٧ .

(٤) شجرة النور ص ٩٨ ، معجم البلدان ٢٥٤،٢٥٣/٣ ، معجم السفر ص ٦٦ ، العرب فى صقلية ص ١٠١ .

وأما الثاني فهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي المتوفى سنة إحدى وخمسين وأربعمائة (٤٥١هـ) ، كان فقيهاً إماماً عالماً فرضياً أخذ عن شيوخه السابقين ابن الحصائري ، وأبي بكر بن أبي العباس ، وعتيق ابن عبد الجبار الربعي وذلك بصقلية ؛ ثم رحل إلى القيروان فأخذ عن علي ابن محمد الربعي الشهير باللخمي ، وعن أبي الحسن القابسي ، وعن أبي عمران الفاسي ، وعبد الحميد الهروي المعروف بابن الصائغ . وألف كتاباً جامعاً للمدونة - المعروف بجامع ابن يونس - أضاف إليها غيرها من الأمهات كالنوادير لابن أبي زيد القيرواني ، وكتاب ابن المواز المتوفى سنة تسع وستين ومائتين (٢٦٩هـ) ، وكان عليه اعتماد طلبة العلم للمذاكرة حتى قيل إنه "مصحف المذهب" نظراً لصحة مسأله ووثوق صاحبه وماتضمنه من الترجيحات داخل المذهب ، كما كان يعتبر من كتب الفتوى المعتمدة عليها في المذهب بعد الموطأ والمدونة والنوادر ، والمنتقى للباجي والمقدمات لابن رشد الجد . وأول من أدخله سبته ببلاد المغرب الأقصى الشيخ أبو عبد الله محمد بن الخطاب فانتسخه منه القاضي أبو عبد الله محمد بن عيسى التميمي وهذا كله يدل على أهمية هذا الكتاب ، وهو يعتبر همزة وصل بين كتب المتقدمين وكتب المتأخرين في المذهب . وتزداد أهميته إذا علمنا أن ابن يونس كان ينقل فيه عن كتب مفقودة مثل : "كتاب المبسوط" للقاضي عبد الوهاب البغدادي المتوفى سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة (٤٢٢هـ) ، وكتاب "الواضحة" لعبد الملك بن حبيب السلمى الأندلسي المتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين (٢٣٨هـ) ، وكتاب "المجموعة" لابن عبدوس المتوفى سنة ستين ومائتين (٢٦٠هـ) (١).

وأما الثالث وهو أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي القرشي الصقلي الملقب بالامام وشيخ المالكية في وقته ، المتوفى سنة ست وستين وأربعمائة (٤٦٦هـ) وسيأتى الكلام عنه بالتفصيل - إن شاء الله

(١) السديج ٢/٢٤١، ٢٤٠، شجرة النور ص ١١١ ، الفكر السامي ٢/٢١٠ ، المعيار ١١٠، ١٠٩/١١ ، المدارك ٨/١١٤ .

تعالى - في الباب الثاني الخاص بدراسة حياته الشخصية والعلمية ودراسة كتابه : "النكت والفروق لمسائل المدونة" .

هؤلاء الفقهاء الصقليون الثلاثة الذين يعتبرون أول دفعة تخرجت على أيدي فقهاء صقليين بالمدرسة الفقهية الصقلية المستقلة عن القيروان أدركوا الغزو النورماندى في أوائله وأواسطه ، لأن هذا الغزو الفرنجى بدأ سنة أربع وأربعين وأربعمائة (٤٤٤هـ) وامتد إلى سنة أربع وثمانين وأربعمائة (٤٨٤هـ) ، والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وعلى أيدي هؤلاء الفقهاء الصقليين الثلاثة - الذين كرسوا جهودهم لإتمام بناء صرح المدرسة الفقهية الصقلية - تخرج متأخرو الفقهاء الصقليين الذين أدركهم الفتح النورماندى وعاشوا مابعده .

فمنهم من بقى في صقلية كابن الحكار ، وابن مفرج ، وابن الكلاعى وابن القابلة<sup>(١)</sup> .

ومنهم من غادرها كأبى الحذاء القيسى ، وأبى البهاء عبد الكريم بن عبد الله بن محمد المقرئ ، وأبى القاسم السرقوسى<sup>(٢)</sup> .

ولايفوتنى في نهاية هذا الفصل ، أن أقرر أمرا مهما للغاية ، وهو أن المذهب المالكى السنى هو الذى كان غالبا على أهل جزيرة صقلية . وقد اتضح ذلك من عرض جهود أصحاب الامام سحنون وغيرهم من فقهاء القيروان ممن دخلوا صقلية وسعوا سعيًا حثيثا مشكورا في نشر مذهب مالك رحمه الله تعالى وفي نشر السنة وقمع البدعة ، إلى أن تأسست المدرسة الفقهية الصقلية المستقلة عن القيروان على أيدي شيوخ فقهاء صقلية كالقاضى ابن الحصائرى ، والفقيه أبى بكر بن أبى العباس ، والفرضى أبى بكر عتيق بن عبد الجبار الربعى ؛ وإلى أن تخرج منها فقهاء صقلية الذين

(١) العرب في صقلية ص ٩٨ .

(٢) العرب في صقلية ص ٩٨ ، وانظر معجم السفر ص ١٢٠، ٢٤٦ .

عولت عليها تلکم المدرسة فيما بعد كابن يونس وعتيق السمنطارى وعبد الحق وغيرهم .

إذا علمنا ذلك كله ، أدركنا أن الجهود التى بذلت من أجل نشر المذهب المالکى إلى جانب نشر السنة وقمع البدعة قد كللت بالنجاح حيث إن غالب أهل صقلية المسلمين كانوا يعتقدون هذا المذهب ويتحاكمون إلى قضاته ؛ وأنها غطت الفترة الزمنية التى امتدت من بداية الفتح الاسلامى لصقلية الى حين سقوطها فى أيدي الافرنج ، وغلبت عليها فى معظمها سواء فى عهد الامارة الموالية للدولة الأغلبية السنية أو فى عهد الامارة الموالية للدولة العبيدية الشيعية الرافضية الاسماعيلية والتى تصدى لها السنيون بالمقاومة المسلحة كما سبق أن ذكرنا .

ولئن حاول هؤلاء الولاة المواليين للدولة العبيدية كل المحاولة وجاهدوا كل المجاهدة لنشر المذهب الشيعى الرافضى الاسماعيلى الذى كانت تدين به هذه الدولة ويدين به هؤلاء الولاة ، فإن هذه المحاولة وهذه المجاهدة خابت وباءت بالخسران المبين بفضل الله تعالى ، ثم بفضل المقاومة الباسلة التى خاضها فقهاء المالكية السنيون وأتباعهم ضدهم ، حتى إننا لاحظنا فى أثناء العرض التاريخى للحياة السياسية والاجتماعية أن هناك عدة ثورات قام بها أهل السنة بصقلية على الولاة المواليين للعبيديين ، وكانت أشهرها ثورة القائد السنى أحمد بن قره ب الذى التف حوله أهل صقلية والذى أعلن خروجه عن طاعة المهدي وأعلن طاعته للخليفة العباسى المقتدر وخطب له .

ومما يؤكد مذهبنا إليه أن القاضى عياضا المالکى المشهور المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسائة (٥٤٤هـ) قال : "إن مذهب مالك غلب على الحجاز والبصرة ومصر وماوالاها من بلاد إفريقية ، والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى إلى بلاد السودان إلى وقتنا هذا" (١) .

## الباب الثاني دراسة حياة عبد الحق الطقلبي

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : دراسة حياة عبد الحق الشخصية .

الفصل الثاني : دراسة حياة عبد الحق العلمية .

الفصل الثالث : التعريف بكتاب "النكت والفروق لمسائل  
المدونة" ، ودراسته .

# الفصل الأول دراسة حياة عبد الحق الشخصية

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : كنيته ، اسمه ، نسبه ، نسبته .

المبحث الثاني : ولادته ووفاته .

## المبحث الأول

### كنيته ، اسمه ، نسبه ، نسبته

اتفقت المصادر التي رجعت إليها والتي ترجمت للمؤلف أنه يدعى أبا محمد عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي القرشي الصقلي<sup>(١)</sup>.

والسهمي - بفتح السين وسكون الهاء - نسبة إلى سهم بن عمرو بن مصيص بن كعب بن لؤى ؛ ذكره ابن الأثير في اللباب<sup>(٢)</sup>.

والقرشي نسبة إلى قريش ، فهو يلتقى مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب بن لؤى ، وهو كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة ، وبنو النضر بن كنانة هم قريش على ما قاله ابن قدامة في كتابه "التبيين في أنساب القرشيين"<sup>(٣)</sup>، واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : "نحن بنو النضر من كنانة"<sup>(٤)</sup>. وقال أبو عبد الله الزبيرى في كتاب نسب قريش<sup>(٥)</sup>: وقد قالوا : اسم فهر بن مالك قريش ، ومن لم يلد فهر

(١) مصادر الترجمة : المدارك ٧١/٨-٧٤ ، الديباج ٥٦/٢ ، شجرة النور ص ١١٦ ، الفكر السامي ٢١٤/٢ ، كتاب فهرس شيوخ ابن عطية المحاربى ص ٩٣، ٩٩، ١٠٦ ، الغنية فهرست شيوخ القاضى عياض ص ٧٦، ١٠١، ١٤٧، ١٥٩، ١٦٨، ١٩٧، ٢٢٨، ٢٢٩ ، تذكرة الحفاظ ١١٦٠/٣ ، سير أعلام النبلاء ٣٠١/١٨، ٣٠٢ ، كتاب نسب قريش ص ١٣، ١٤ ، التبيين في أنساب القرشيين ص ٣٥٩، ٤١٣ ، معجم البلدان ٤١٦/٣ ، معجم المؤلفين ٩٤/٥ ، تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه ٨٤٨/٣ ، اللباب في تهذيب الأنساب ١٥٨/٢ ، ٢٤٥/٣ ، كشف الظنون ٥١٥/١ ، فهرس دار الكتب ٢٠٦/٢ ، الأعلام للزركلى ٢٨٦/٣ .

(٢) اللباب في تهذيب الأنساب ١٥٨/٢ .

(٣) التبيين في أنساب القرشيين ص ٣٦ .

(٤) الحديث الذى وقفت عليه فى مسند أحمد ٢١٢، ٢١١/٥ عن الأشعث بن قيس بلفظ "نحن بنو النضر بن كنانة لانفقوا أمنا ولاننتفى من أيينا" ، ورواه ابن ماجه ح (٢٦١٢) قال البوصيرى فى مصباح الزجاجة ١١٨/٣ إسناده صحيح وذكره الألبانى فى صحيح الجامع الصغير ح (٦٧٥٣) .

(٥) كتاب نسب قريش ص ١٤، ١٣ .



فليس من قریش . والقول الأول هو الراجح عندی لصحة الحديث فی ذلك ،  
وعلى هذا القول فكل من انحدر من بنى النضر بن كنانة فهو قرشى . فتبين  
بهذا أن عبد الحق الصقلی قرشى .

والصقلی - بفتح الصاد المهملة والقاف المعجمة - نسبة الى جزيرة  
صقلية<sup>(١)</sup> فی بحر الروم ، ذكره صاحب اللباب . وقال ياقوت الحموى :  
وقيل بثلاث كسرات ، والأول علیه أكثر أهل صقلية . واكتفى ابن حجر  
العسقلانى بذكر القول الثانى .

---

(١) ويقال سيسيليا، وهى جزيرة ايطالية كبيرة فى البحر المتوسط على بعد ٣١٠٠ متر  
من جنوب ايطالية ، مساحتها ٢٥٧٣٨ كيلو مترا مربعا ، دائرة معارف القرن  
العشرين ٣٤٩،٥٣٠/٥ .

## المبحث الثاني ولادته ، ووفاته

لم تؤرخ مصادر الترجمة لولادته بينما أرخت أكثرها لوفاته ، وذكرت ذلك في سنة ست وستين وأربعمائة (٤٦٦هـ) . ويمكن الجزم بأنه ولد قبل سنة ثمانى عشرة وأربعمائة (٤١٨هـ) ، لأن هذه السنة هى التى صنف فيها المؤلف كتابه : "النكت والفروق لمسائل المدونة" كما صرح بذلك المصنف فى مقدمة كتابه ، ويمكن القول إنه ولد قبل سنة أربعمائة (٤٠٠هـ) لأنه حين صنف كتابه : "النكت والفروق ..." لا يمكن أن يكون عمره أقل من ثمانية عشر عاما بل يمكن القول إنه ولد قبل سنة تسعين وثلاثمائة (٣٩٠هـ) لأن القاضى عياضا ذكر أنه حج مرة أخرى سنة بضع وخمسين وأربعمائة بعد أن أسن وكبر<sup>(١)</sup>؛ ولا يقال أسن فلان وكبر إلا إذا بلغ ستين عاما فما فوق ، بدليل حديث عائشة رضى الله عنها "أنها أخبرت عروة أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى صلاة الليل قاعدا قط حتى أسن ..." <sup>(٢)</sup>. قال ابن حجر فى شرحه لصحيح البخارى : وفى حديث حفصة : "مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فى سبحته جالسا حتى إذا كان قبل موته بعام ..." <sup>(٣)</sup>(٤).

(١) المدارك ٧٢/٨ .

(٢) صحيح البخارى ، كتاب تقصير الصلاة ، ب(٢٠) إذا صلى قاعدا ثم صح ٤١/٢ .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين ح(٧٣٣) .

(٤) فتح البارى ٥٨٩/٢ .

## الفصل الثاني دراسة حياة عبد الحق العلمية

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : طلبه للعلم ، رحلاته ، شيوخه .

المبحث الثاني : تلاميذه ، ومن التقوه أو جالسوه .

المبحث الثالث : مكانته العلمية والاجتماعية ،  
ثناء العلماء عليه .

المبحث الرابع : مصنفاته .

## المبحث الأول طلبه للعلم ، ورحلاته ، وشيوخه

نشأ عبد الحق الصقلي على مذهب مالك الذى ساد فى عصره صقلية والأندلس وشمال افريقية وغير ذلك من البلاد ، فأخذ العلم عن شيوخه الصقليين بجزيرة صقلية أولا ، نذكر واحدا من أشهرهم قد ثبت لدينا أنه أخذ عنه الفقه ، وهو :

(١) أبو بكر بن أبى العباس فقيه صقلية وأحد مدرسيها المشهورين ، وأحد مؤسسى المدرسة الفقهية الصقلية المستقلة عن القيروان ، وقد سبق الكلام عليه فى الفصل الثانى من الباب الأول عند حديثنا عن المرحلة الثانية من الحياة العلمية والدينية لصقلية الاسلامية .

ثم رحل الى القيروان ، فأخذ عن شيوخ فقهاء القرويين بالقيروان ، نذكر منهم طائفة ، وهم :

(٢) أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الخولانى المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة (٤٣٢هـ) (١).

(٣) أبو عمران الفاسى واسمه موسى بن عيسى بن أبى حاج الغفجومى الزناقى البربرى ، أصله من فاس ، توفى سنة ثلاثين وأربعمائة (٤٣٠هـ) (٢).

وهذان الفقيهان المشهوران حازا الذكر ورئاسة الدين فى المغرب حتى لم يكن لأحد معهما فى المغرب اسم يعرف ، إذ أنهما كانا من أعلم الناس وأحفظهم (٣).

(١) المدارك ٢٣٩/٧ - ٢٤٢ ، الديباج ١٧٨، ١٧٧/١ .

(٢) المدارك ٢٤٣/٧ - ٢٥٢ ، الديباج ٣٣٨، ٣٣٧/٢ .

(٣) الديباج ١٧٨، ١٧٧/١ ، ٣٣٨، ٣٣٧/٢ ، شجرة النور ص ١٠٧ .

- (٤) أبو عبد الله الحسين بن أبي العباس عبد الله بن عبد الرحمن الأجدابي أحد شيوخ فقهاء القيروان المشهورين ، وهو من أصحاب ابن أبي زيد القيرواني وأبي الحسن القابسي (١).
- (٥) أبو عبد الله مكى القرشى من شيوخ فقهاء القيروان أيضا (٢).
- (٦) أبو إسحاق إبراهيم بن حسن التونسي ، وكان جليلا فاضلا عالما إماما (٣).
- (٧) أبو القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث السيورى المتوفى سنة ستين وأربعمائة (٤٦٠هـ) ، كان خاتمة علماء إفريقية وآخر شيوخ القيروان (٤).
- (٨) أبو الطيب عبد المنعم بن ابراهيم الكندى المعروف بابن بنت خلدون ، من نبلاء فقهاء القيروان ، كان له علم بالأصول ، وحذق بالفقه والنظر (٥).
- ثم انه حج ثلاث مرات على الأقل ، ويؤكد ذلك أن بعض المصادر ذكرت أنه حج مرات (٦) ، وفيما يلى بيان ذلك بالتفصيل :
- \* الحجة الأولى ، كانت فى سنة ثمان عشرة وأربعمائة (٤١٨هـ) ، وهى السنة التى ألف فيها كتابه الأول : "النكت والفروق" (٧).
- وكان قد لقى فيها إمامين جليلين ، وأخذ عنهما ، وهما :

- 
- (١) المدارك ١٠١، ١٠٠/٧ .
- (٢) المدارك ١١٢، ٧٢، ٧١/٨ .
- (٣) المدارك ٦٣-٥٨/٨ ، الديباج ٢٦٩/١ .
- (٤) المدارك ٦٦، ٦٥/٨ ، الديباج ٢٢/٢ ، شجرة النور ٩٧/١ .
- (٥) المدارك ٦٧، ٦٦/٨ ، شجرة النور ص ١٠٧ .
- (٦) سير أعلام النبلاء ٣٠٢/١٨ ، معجم المؤلفين ٩٤/٥ .
- (٧) تهذيب الطالب وفائدة الراغب على المدونة ، مخطوط بمعهد البحوث بجامعة أم القرى رقم (١٧٩) فقه مالك ورقة رقم (٢) ، وانظر الحياة العلمية فى صقلية الاسلامية ص ٢٩٣ .

(٩) الامام العلامة شيخ المالكية القاضى أبو محمد عبد الوهاب بن على بن نصر البغدادى ، أحد أئمة المذهب ، كان نظارا للمذهب ، ثقة حجة ، نسيج وحده ، وفريد عصره ، مات بمصر سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة (٤٢٢هـ) ، روى عنه جماعة منهم عبد الحق ، وروى عنه فهرسته وتصانيفه ومروياته ، ذكر ذلك القاضى عياض فى كتابه الغنية (١).

(١٠) والحافظ الامام المجود العلامة شيخ الحرم المكى ، أبو ذر الهروى ، واسمه عبد الله بن أحمد بن محمد ، المعروف ببلده هرات بابن السماك الأنصارى الخراسانى المالكى صاحب التصانيف ، وراوى صحيح البخارى عن المستمل ، والحموى والكشميهنى ، قال الذهبى فى السير : روى عنه جماعة منهم عبد الحق (٢).

\* الحجة الثانية ، كانت سنة أربعين وأربعمائة (٤٤٠هـ) ، حيث إن القاضى عياض ذكر فى كتابه "الغنية" ترجمة أبى محمد عبد الله بن أحمد التميمى أحد شيوخه ، وقال فيها : لقي الفقيه عبد الحق الصقلى فى حجته سنة (٤٤٠هـ) (٣).

\* الحجة الثالثة ، كانت سنة خمسين وأربعمائة (٤٥٠هـ) على الراجح ، حيث إن القاضى عياض قال فى موضع : حج مرة أخرى سنة بضع وخمسين وأربعمائة (٤) ، وقال فى موضع آخر فى ترجمة أحد شيوخه وهو أبو العباس أحمد بن عثمان بن مكحول : له رحلة قديمة سنة

(١) المدارك ٢٢٧-٢٢٠/٧ الديباج ٢٩-٢٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٩-٤٣٢ ، الغنية ص ٢٢٩ .

(٢) المدارك ٢٢٩-٢٣٣ ، الديباج ١٣٢/٢ ، ١٣٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٥٦/١٧ .

(٣) الغنية ص ١٥٩ .

(٤) المدارك ٧٧٥/٤ .

إحدى وخمسين وأربعمائة (٤٥١هـ) ، ورواية عن أناس منهم عبد الحق الصقلي<sup>(١)</sup>؛ وقال ابن بشكوال إنه حج في إحدى وخمسين<sup>(٢)</sup>. لكن الصواب أنه حج سنة خمسين وأربعمائة (٤٥٠هـ) كما قال عبد الحق الصقلي وهو أعرف بنفسه من غيره ، صرح بذلك في مقدمة أسئلته التي وجهها إلى إمام الحرمين أبي المعالي الجويني<sup>(٣)</sup>.

وهذه السنة هي التي لقي فيها بمكة شيوخا أجلاء وأخذ عنهم ، منهم: (١١) إمام الحرمين أبو المعالي الجويني النيسابوري ضياء الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، الإمام الكبير ، شيخ الشافعية ، العالم المتكلم ؛ فباحثه وسأله عن مسائل أجابه عنها أبو المعالي ، وهي مؤلفة مشهورة بين أيدي الناس . وكان عبد الحق يعترف بفضل له ولولا كبر سني مافارقت عتبة منزله . وكان أبو المعالي يجله ويعترف بفضل له<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الغنية ص ١٠١ .

(٢) الصلة ٧٤/١ .

(٣) مسائل الشيخ عبد الحق وأجوبتها لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني مخطوط ضمن مجموعة رقم ١١ ش فقه مالك ورقة (١٧٣) بدار الكتب المصرية ، وانظر المعيار ٢٣١/١١ .

(٤) المدارك ٧٢/٨ ، سير أعلام النبلاء ٤٦٨/١٨ .

## المبحث الثاني تلاميذه ، ومن التقوا به أو جالسوه

قال الذهبي في السير : تخرج به أئمة ، وقال مرة : خرج له عدة تلاميذ (١).

وقد سبق أن ذكرنا في نهاية الفصل الثاني من الباب الأول أسماء طائفة من الفقهاء الصقليين المتأخرين الذين تخرجوا على أيدي شيوخهم الصقليين الثلاثة وهم ابن يونس ، وعتيق السمنطاري ، وعبد الحق الصقلي ولا بأس بإعادة ذكر هؤلاء التلاميذ ، وهم :

- (١) ابن الحكار ، واسمه أبو حفص عمر بن عبد النور (٢).
- (٢) ابن الكلاعي ، واسمه أبو عبد الله محمد بن موسى بن عمار (٣).
- (٣) ابن القابلة (٤).
- (٤) ابن مفرج .
- (٥) أبو الحذاء القيسي .
- (٦) أبو البهاء عبد الكريم بن عبد الله بن محمد المقرئ .
- (٧) أبو القاسم السرقوسي (٥).

وها نحن نذكر هنا طائفة من باقي الفقهاء الذين تخرجوا أيضا على يد عبد الحق الصقلي ، وهم :

- (٨) ثابت الفقيه الصقلي أخذ عنه بصقلية ، قاله ابن بشكوال (٦).

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣٠٢/١٨ .

(٢) المدارك ١١٥/٨ .

(٣) المدارك ١٥٩/٨ .

(٤) المدارك ١١٦/٨ .

(٥) العرب في صقلية ص ٩٨ .

(٦) الصلة ١٢٣/١ .



- (٩) أبو محمد عبد القادر بن محمد الصدفي القروي المعروف بابن الحناط القيرواني (١).
- (١٠) أبو بكر محمد بن نعمة الأسدي القيرواني المتوفى سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وأربعمائة (٤٨١هـ) أو (٤٨٢هـ) (٢).
- (١١) أبو القاسم خلف بن ابراهيم بن خلف بن سعيد المقرئ المعروف بابن الحصار وبابن النحاس أيضا ، المتوفى سنة إحدى أو اثنتي عشرة وخمسائة (٥١١هـ) أو (٥١٢هـ) قال بالأول ابن بشكوال ، وقال بالثاني القاضي عياض ؛ جالس عبد الحق بصقلية (٣).
- (١٢) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن عبد الرحمن المعروف بابن الحشاء القرطبي ، قاضي طليطلة ، المتوفى سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة (٤٧٣هـ) ، وهو ممن روى عنه كما قال ابن بشكوال (٤).
- (١٣) أبو بكر محمد بن عمر بن قطري الزبيدي النحوي الاشبيلي ، المتوفى سنة إحدى وخمسائة (٥٠١هـ) ، لقي عبد الحق في رحلته الى المشرق (٥).
- (١٤) عبد الرحمن بن المعافى (٦).
- (١٥) أبو الحسن سليمان بن يحيى بن عثمان بن أبي الدنيا القرطبي ، المتوفى سنة ثمان وسبعين وأربعمائة (٤٧٨هـ) ، لقي عبد الحق في رحلة الحج وصحبه بمكة ومصر ، وأخذ عنه كثيرا (٧).

- 
- (١) الصلة ٣٩٣، ٣٩٢/٢ .
- (٢) الصلة ٦٠٣/٢ .
- (٣) الصلة ١٧٤/١ ، الغنية ص ١٤٧ ، فهرس شيوخ ابن عطية ص ٩٣ .
- (٤) الصلة ٣٤١، ٣٤٠/٢ .
- (٥) الصلة ٥٦٧/٢ ، تكملة الصلة لابن الأبار رقم (٥٠٨) ، العرب في صقلية ص ١٠٠ ، الغنية ص ٧٦ .
- (٦) تكملة الصلة رقم (١٦٤٨) ، العرب في صقلية ص ١٠٠ .
- (٧) الصلة ٢٠٥/١ .

(١٦) أبو الربيع سليمان بن حارث بن هارون الفهمى السرقسطى ، المتوفى بالاسكندرية سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وأربعمائة (٤٨١هـ) أو (٤٨٢هـ) ، لقيه فى رحلة الحج (١).

(١٧) أبو عبد الله الميورقى ، لقيه فى الحج وأخذ عنه تواليفه (٢).

(١٨) أبو العباس أحمد بن عثمان بن مكحول المتوفى سنة اثنتين وخمسمائة (٥٠٢هـ) أو ثلاث عشرة وخمسمائة (٥١٣هـ) ، قال بالأول القاضى عياض وابن عطية المحاربى وذكر أنه روى عن عبد الحق ، وقال بالثانى ابن بشكوال ولم يذكر روايته عن عبد الحق . زاد ابن عطية أخبرنى أبو العباس عن عبد الحق بكتابه : تهذيب الطالب وفائدة الراغب (٣).

(١٩) أبو عبد الله محمد بن عمر الخزرى الشهير بابن أبى العصافير ، من أهل جيان ، توفى سنة أربع وخمسمائة (٥٠٤هـ) لقي عبد الحق فى رحلته الى المشرق قاله ابن بشكوال . وقال ابن عطية المحاربى : كتب هناك عن عبد الحق وأجاز لى ابن أبى العصافير جميع روايته وفى جملتها تواليف عبد الحق (٤).

(٢٠) أبو المطرف عبد الرحمن بن سعيد بن هارون الفهمى السرقسطى ، المتوفى سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة (٥٢٢هـ) ، أجازه عبد الحق ، وحدث القاضى عياض بفهرست عبد الحق وتصانيفه ، كما حدثه بفهرست القاضى عبد الوهاب وتصانيفه ورواياته عن عبد الحق عن القاضى عبد الوهاب (٥).

(١) الصلة ٢٠٣/١ .

(٢) تكملة الصلة رقم (٤٤٣) ، العرب فى صقلية ص ١١١ .

(٣) الغنية ص ١٠١ ، فهرس شيوخ ابن عطية ص ٩٩ ، الصلة ٧٤/١ .

(٤) فهرس شيوخ ابن عطية ص ١٠٦ .

(٥) الغنية ص ١٦٨، ٢٢٨، ٢٢٩ ، الصلة ٣٥١/١ .

(٢١) أبو عبد الملك مروان بن عبد الملك بن ابراهيم بن سمجون اللواتي ،  
المتوفى سنة إحدى وتسعين وأربعمائة (٤٩١هـ) جالس عبد الحق  
بصقلية (١).

(٢٢) أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي الفقيه المحدث اللغوي  
النحوي ، استنبطنا أنه تلميذه من قوله : "قال لنا الشيخ أبو محمد  
عبد الحق أيده الله ..."(٢).

توفي سنة إحدى وخمسمائة (٥٠١هـ) على أصح الأقوال (٣).

(٢٣) أبو جعفر أحمد بن محمد بن رزق الأموي المتوفى سنة سبع وسبعين  
وأربعمائة (٤٧٧هـ) ، أجاز له مارواه وماألفه (٤).

---

(١) الغنية ص ١٩٧ .

(٢) تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي ص ٢٠٢، ٢٤٧ .

(٣) إنباه الرواه ٣٢٩/٢ .

(٤) الديباج ١٧٤/١ ، شجرة النور ص ١١٦ .

## المبحث الثالث مكانته العلمية والاجتماعية وثناء العلماء عليه

لقد أثنى العلماء على عبد الحق الصقلي ووصفوه بأوصاف تجعله في منزلة مرموقة من بين العلماء العاملين الصالحين المتقين الذين يتحلون بالسمت الحسن والوقار وحب الخير والإذعان للحق والإنصاف من النفس ، كما وصفوه أيضا بأنه إمام مشهور ، بكل علم متقدم ، بعيد الصيت ، عالم صقلية ومفتيها ، وشيخ المالكية بها .

وهأنا أذكر بعض أقوال العلماء الذين تحدثوا عن مكانته العلمية والاجتماعية وأثنوا عليه الثناء الحسن .

قال القاضي عياض : كان فقيها ، فهما ، صالحا ، دينيا ، مقدما ، بعيد الصيت ، شهير الخير ، مليح التأليف .

ونقل عياض عن ابن عمار المتكلم أنه قال عنه : إمام مشهور ، بكل علم متقدم ، مدرس الأصول والفروع .

ونقل عن ابن سعدون قوله : كان من الصالحين المتقين ، فيه قدر أهل العلم ، وسكينتهم ، وإذعانهم للحق ، كثير الانصاف . اهـ ، كلام القاضي عياض (١) .

وقال مخلوف : الامام الفقيه الحافظ النظار العالم المتفنن (٢) .

وقال الذهبي في السير : هو الامام شيخ المالكية (٣) .

(١) المدارك ٧٣، ٧٢/٨ .

(٢) شجرة النور ص ١١٦ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٠١/١٨ .

وقال في التذكرة : عالم صقلية ومفتيها<sup>(١)</sup>.  
ووصفه إمام الحرمين أبو المعالي الجويني بالشيخ الجليل الأوحـد<sup>(٢)</sup>.

---

(١) تذكرة الحفاظ ١١٦٠/٣ .

(٢) مسائل الشيخ عبد الحق وأجوبتها لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني مخطوط ضمن  
مجموعة رقم ١١ ش فقه مالك ورقة (١٧٣) بدار الكتب المصرية وهي منقولة في  
المعيار ٢٣١/١١ .

## المبحث الرابع مصنفاته

كان عبد الحق الصقلي مليح التأليف كما قال القاضى عياض (١). وقال عنه الحافظ الذهبي فى السير : وهو موصوف بالذكاء وحسن التصنيف (٢). وقد صنف طائفة من الكتب ذكرتها مصادر الترجمة ، وهى كالآتى :

(١) كتاب "النكت والفروق لمسائل المدونة" .

وهو أول ما ألف ، وقد صرح المؤلف نفسه فى مقدمة هذا الكتاب بأنه ألفه سنة ثمان عشرة وأربعمائة (٤١٨هـ) . ووصف بأنه مفيد مفضل عند الناشئين من حذاق الطلبة .

(٢) وكتابه الكبير فى شرح المدونة المسمى ب : "تهذيب الطالب وفائدة الراغب على المدونة"

نبه فيه على ما استدركه على كتاب "النكت والفروق" (٣). وقد بين سبب تأليفه لهذا الكتاب الكبير فى الحجم والأهمية ، قائلاً فى مقدمته : "هذا كتاب قصدت فيه الكلام على كثير من مسائل المدونة والمختلطة مما يشتمل جميعه على شرح مجمل ، وتفسير مشكل ، وتمام مسألة ناقصة ، وتفريق بين مسائل مشتبهة .

وقال فى نفس المقدمة مستدركا على كتاب "النكت والفروق" : "ولم أذكر من كتاب "النكت والفروق" .. الذى كنت قد جمعته فى سنة ثمان عشرة وأربعمائة (٤١٨هـ) ، إلا أشياء تعقبته ، وبينت وجه التعقب فيها ، وما يحتاج إلى إيضاح وبيان أكثر" .

(١) المدارك ٧٢/٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٠٢/١٨ .

(٣) المدارك ٧٢/٨ ، الديباج ٥٦/٢ ، شجرة النور ص ١١٦ ، تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٢٨٣/٣ ، مكتبة القرويين بفاس الرقم القديم ص ٨٥٤ .

وتحدث فيها عن الكتب التي اعتمد عليها وبين طريقة عرض المسائل الخلافية مع سرد الأدلة وذكر الاعتراضات الواردة وغير ذلك ، فقال : "واعتمدت في كثير من الزيادات والمقدمات على نواذر الشيخ عبد الله بن أبي زيد رحمه الله ، وعلى مختصره ، وعلى كتب مشهورة من توالييف علمائنا المتقدمين والمتأخرين ، وأضفت إلى ذلك أشياء حفظتها عن شيوخى فى مجالس التدريس ، وتعاليق جمعتها من مواضع .. ولم أكثر من الزيادات لكى لا يشق على الطالب النظر فيه والاستفادة منه ، كما ذكرت الحجج من مسائل الخلاف والاعتراضات (١). وكتاب التهذيب هذا من آخر مؤلفاته (٢). (٣) وجزء استدرك فيه على مختصر البراذعى ويسمى هذا المختصر : "التهذيب فى اختصار المدونة" .

وقد تكلمنا عليه فى ترجمة البراذعى فى مبحث العلوم الشرعية التى انتشرت بصقلية - مجال الفقه - من الفصل الثانى من الباب الأول .

وقد جمع عبد الحق فى هذا الجزء ماوهم البراذعى فيه على المدونة ، وهى أشياء أحوالها فى الاختصار عن معناها ولم يتبع فيها ألفاظ المدونة (٣). (٤) وعقيدة رويت عنه (٤).

(٥) وجزء فى ضبط ألفاظ المدونة وبسطها (٥).

(٦) وكتاب النظائر :

ذكره الشيخ محمد بن عبد السلام الأموى من علماء القرن التاسع فى ترجمة عبد الحق من كتابه : "التعريف بالرجال المذكورين فى جامع الأمهات

(١) تهذيب الطالب ، مخطوط بمعهد البحوث بجامعة أم القرى رقم (١٧٩) فقه مالك ورقة (٢) .

(٢) اصطلاح المذهب عند المالكية دور التطور محمد ابراهيم أحمد على بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، العدد الثانى والعشرين ص ١٠٨ .

(٣) المدارك ٧٣/٨ ، ٢٥٥/٧ ، الديباج ٣٤٩/١ .

(٤) المدارك ٧٣/٨ ، الديباج ٥٦/٢ ، شجرة النور ص ١١٦ .

(٥) المراجع السابقة .

لابن الحاجب " رقم الترجمة ٨٥ ص ٢٢٨ (١).

(٧) وشعر ، نذكر منه مايلي :

أرى فتن الدنيا تزيد وأهلها

يخوضون بالأهواء في غمرة الجهل

فما إن يرى في مخلص ذى بصيرة

وما إن يرى من صادق القول والفعل

فياسوء حالى حين أصبحت فارغا

ولم أدخر زادا ومازلت في شغل (٢)

(٨) ومسائل كتبها إلى إمام الحرمين أبى المعالى الجوينى أجابه عليها ،

وذلك بمكة حرسها الله سنة خمسين وأربعمائة (٥٤٥٠هـ) .

وهى تشتمل على أسئلة تتناول مسائل في العقيدة منها :

\* اعتقاد بعض العوام أن الله عظيم كالأجسام العظيمة التى تعظم

بكثرة الأجزاء .

\* ذهول بعض العوام عن وجه الدلالة على صدق الأنبياء هل

يضرهم ؟

\* اعتراض مفاده أنه إذا انتفى أحد السوادين واستعقبه ضده ، ينتفى

الثانى أيضا إذ الضد الطارىء فى السواد الثانى على وجه منافاته ومضادته

للذى انتفى .

\* أن امتناع الخراق العوائد فى غير زمان النبوءات ، مما لا يدرك العلم

به ضرورة ، فما وجه ادعاء العلم الضرورى فى ذلك ؟ (وفيه الكلام على

المعجزات والكرامات ، والكلام على المنجمين) .

\* مامعنى تمثل جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم فى صورة دحية؟ (٣)

---

(١) تحقيق حمزة أبو فارس ومحمد أبو الأجنان ، دار الحكمة للطباعة والنشر ،

طرابلس ، ليبيا ، ١٩٩٤م .

(٢) المدارك ٧٣/٨ .

(٣) مخطوط ضمن مجموعة رقم ١١ ش فقه مالك ورقتان فقط (١٧٤، ١٧٣) بدار الكتب

المصرية ، وقد نقلها الشيخ العلامة الونشريسي فى كتابه : "المعيار" ٢٣١/١١ - ٢٤٨ .



## الفصل الثالث التعريف بكتاب "النكت والفروق لمسائل المدونة" ودراسته

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : تعريف أفراد عنوان الكتاب .

المبحث الثانى : أهمية النكت والكتب المؤلفة فيها  
لاسيما الفقهية منها .

المبحث الثالث : أهمية الفروق وطرق بيانها ، والكتب  
المؤلفة فيها .

المبحث الرابع : أهمية المدونة ، والكتب المؤلفة  
حولها .

المبحث الخامس : دراسة كتاب "النكت والفروق  
لمسائل المدونة" .

## المبحث الأول تعريف أفراد عنوان الكتاب

### المطلب الأول تعريف النكت لغة واصطلاحاً

#### التعريف اللغوي :

النكت (بضم أوله وفتح وسطه) ، والنكات (بكسر أوله) جمع نكتة (بضم أوله وسكون وسطه) كبرم وبرام جمع برمة .  
وأما نكات (بضم أوله) فعامى (١).

وأصل النكتة من النكت (بفتح أوله وسكون وسطه) وهو الضرب والأثر اليسير كالنقطة ونحوها ، والفعل منه نكت (بثلاث فتحات) ينكت (بضم الكاف وتخفيفه) إذا أثر في الشيء ، كما لو نكت في الأرض بقضيبه فترك فيها أثراً أو خط فيها خطأ ، وكل نقطة نكتة (٢).  
والنكت بالخصى فعل المهموم المفكر في أمره (٣).

ويقال : جاء بنكتة ونكت في كلامه ، وقد نكت (بفتح الكاف وتشديده) في قوله ، ورجل منك ونكات ، وفلان نكات في الأعراض طعان (٤).

ونكت في العلم بموافقة فلان أو مخالفة فلان : أشار ، ومنه قول بعض العلماء في قول أبي الحسن الأخفش : قد نكت فيه بخلاف خليل (٥).

- 
- (١) المصباح المنير ٦٢٤/٢ ، وانظر خير الكلام في التقصى عن أغلاط العوام ص ٥٩ .
  - (٢) معجم مقاييس اللغة ٤٧٥/٥ ، وانظر بعضه في الفائق في غريب الحديث ٢٥/٤ .
  - (٣) الفائق في غريب الحديث ٢٥/٤ .
  - (٤) أساس البلاغة ص ٤٧٢ .
  - (٥) لسان العرب ص ٤٥٣٦ .

### التعريف الاصطلاحي :

النكتة هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر أو إمعان فكر ، من نكت رجه في الأرض إذا أثر فيها ؛ وسميت المسألة الدقيقة نكتة لتأثير الحواطر في استنباطها<sup>(١)</sup>.

---

(١) التعريفات ص ٢٤٦ .

## المطلب الثاني تعريف الفروق لغة واصطلاحاً

### التعريف اللغوي :

الفروق جمع فرق (بفتح أوله وسكون وسطه) ، وهو يدل على تمييز وتزييل بين شيئين ، ومنه فرق الشعر ، يقال فرقته فرقاً (١) وفرقانا (٢).

وفرقت بين الشيئين فرقاً من باب قتل ، أى فصلت أبعاضه ؛ وفرقت بين الحق والباطل فصلت أيضاً لقوله تعالى : {فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين} (٣)(٤).

وفرقت (بتشديد الراء) الشيء تفريقاً وتفرقة ، فانفرك وافترق وتفرق (٥).

ويقال فرقت أفرق (مخفف) بين الكلام ، وفرقت (مثقل) بين الأجسام (٦).

لكن وقع في كتاب الله تعالى خلاف ذلك ، قال الله تعالى : {وإذ فرقنا بكم البحر} فخفف في البحر وهو جسم .. ولانكاد نسمع من الفقهاء إلا قولهم : ما الفارق بين المسألتين ولا يقولون ما المفرق بينهما بالتشديد ؛ ومقتضى هذه القاعدة أن يقول السائل : افرق لى بين المسألتين ، ولا يقولون فرق لى ، ولا بأى شيء يفرق ، مع أن كثيراً يقولونه في الأفعال دون اسم الفاعل (٧).

(١) معجم مقاييس اللغة ٤/٤٩٣ .

(٢) الصحاح ٤/١٥٤٠ .

(٣) المائدة : ٢٥

(٤) المصباح المنير ٢/٤٧٠ .

(٥) الصحاح ٤/١٥٤٠ .

(٦) تهذيب اللغة ٩/١٠٦ .

(٧) الفروق للقرافي ١/٤ .

ويقال : وقفت فلانا على مفارق الحديث ، أى على وجوهه .. ويقال :  
فرق لى هذا الأمر يفرق فروقا إذا تبين ووضح (١).

### التعريف الاصطلاحي :

المقصود بالفروق هنا هو علم الفروق الفقهية ، وقد عرفه بعض الفقهاء  
كالآتي :

#### التعريف الأول :

"هو الفن الذى يذكر فيه الفرق بين النظائر المتحدة تصويرا ومعنى ،  
المختلفة حكما وعلة" (٢).

#### التعريف الثانى :

"هو معرفة الأمور الفارقة بين مسألتين متشابهتين بحيث لايسوى بينهما  
فى الحكم" (٣).

والتعريف الأول أنسب عندى لو أضيف الى "النظائر" كلمة : "فقهية"  
حتى يكون جامعا لأفراد المعرف ، مانعا من دخول غيره فيه كالفروق اللغوية  
والنحوية والأصولية .

ولمزيد توضيح المراد من الفروق الفقهية نذكر مقالته العلامة محمد بن  
عبد اله بن الحسين السامرى الحنبلى المعروف بابن سنيّة فى مقدمة كتابه  
المسمى بالفروق : "ووظيفة هذا الفن إظهار المسائل بوضوح وكشف النقاب  
عن الاختلاف فى الحكم والمناط فى المسائل المتشابهة من حيث الصورة ، أو

(١) تهذيب اللغة ١٠٨/٩ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ٧/١ .

(٣) الفوائد الجنية حاشية على الفوائد البهية فى شرح منظومة القواعد الفقهية ٨٧/١  
نقلا عن القواعد الفقهية لعللى أحمد الندوى ص ٧٣ .

المسائل المتقارب بعضها ببعض حيث يتضح ذلك للفقهاء طرق الأحكام ،  
ويكون قياسه للفروع على الأصول متسق النظام ، ولا يلتبس عليه طرق  
القياس فيبنى حكمه على غير أساس " (١) .

---

(١) انظر الفروق للسامري ل ٢ مخطوط . ميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم  
القرى تحت رقم (٣٦) ، وهو مصور عن المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٢٧٤٥)  
أصول فقه .

## المطلب الثالث تعريف المسائل

### التعريف اللغوى :

المسائل جمع مسألة ، وأصلها من سأل .  
يقال سأل يسأل سؤالا ومسألة ، ورجل سؤلة [على وزن همزة ، من قوله تعالى : {ويل لكل همزة لمزة} ] كثير السؤال (١) . ويقال سأله الشيء وسأله عن الشيء ، وقد تخفف همزته فيقال : سال يسال من باب خاف يخاف ، والأمر منه سل ، ومن الأول اسأل (٢) .

### التعريف الاصطلاحي :

المسائل هى المطالب التى يبرهن عليها فى العلم ، ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها (٣) .

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١٢٤/٣ .

(٢) مختار الصحاح ص ١١٩ .

(٣) التعريفات ص ٢١١ .

## المطلب الرابع تعريف المدونة

### التعريف اللغوى :

المدونة مأخوذة من فعل دون . يقال دون يدون (بتشديد الدال) تدويننا ، فهو مدون وهى مدونة (بفتح الدال) لما وقع عليه التدوين . ودونت الديوان ، أى وضعته وجمعتها (١) ، ودون الكتب جمعها (٢).

### التعريف الاصطلاحي :

المدونة فى اصطلاح المالكية هى الكتب والمسائل التى دونها وجمعها الامام سحنون عن الامام ابن القاسم عن الامام مالك مع زيادات ألحقها بها - على ماسياتى بيانه فيما بعد إن شاء الله تعالى - وهى التى تطلق عليها "المدونة والمختلطة" .

وقد جاء فى بعض كتبهم : "أن وجه تسميتها آت من الجمع ، دون الشئ أى جمع ، سميت بذلك لأنها مسائل مجموعة" (٣).

وأصل مدونة سحنون كتاب "الأسدية" الذى دونه الامام أسد بن الفرات عن الامام ابن القاسم عن الامام مالك ، وكلاهما من أصحاب مالك وتسمى الأسدية أيضا كتاب أسد ، ومسائل ابن القاسم . وهو مؤلف على مذهب أهل العراق ، وهو عبارة عن أسئلة كان يكتبها أسد بن الفرات من أسئلة العراقيين على قياس قول مالك فيغدو بها على الامام محمد بن الحسن الشيبانى صاحب الامام أبى حنيفة النعمان فيسأله عنها ، فربما اختلفا فتناظرا

(١) أساس البلاغة ص ١٣٩ .

(٢) المصباح المنير ٢٠٤/١ .

(٣) نور البصر لأبى العباس الهلالى طبعة حجرية ص ١٩٧ .



على قياس قول مالك فيها ، فيرجع أسد إلى قول محمد ويرجع محمد إلى قول أسد .

ثم نعى مالك ، فارتجت العراق لموته ، ورأى أسد شدة وجدهم واجتماعهم على ذلك ، فسأل محمد بن الحسن عن ذلك فقال : كان والله أمير المؤمنين في الحديث ؛ فندم على مافاتة من علم مالك وجمع أمره على الانتقال إلى مذهبه ، فقدم مصر ، فدل على ابن القاسم - وهو من أجل أصحاب مالك وقد لازمه عشرين سنة إلى أن مات مالك وانتفع به انتفاعا عظيما - فأتاه فرغب إليه في الاجابة عن تلك الأسئلة ، فأبى عليه فلم يزل به حتى شرح الله صدره لما سأل فجعل يسأله مسألة مسألة ، فما كان فيها سماع عن مالك قال قد سمعت مالكا يقول فيها كذا وكذا ؛ ومالم يكن عنده من مالك فيه إلا بلاغ قال : لم أسمع من مالك في ذلك شيئا وبلغني عنه أنه قال فيها كذا كذا ؛ ومالم يكن عنه فيه سماع ولا بلاغ قال لم أسمع من مالك في ذلك شيئا ولا بلغني والذي أراه فيه كذا كذا ، حتى أكملها وكانت ستين كتابا ، وهى الأسدية .

ولما أراد أسد الخروج إلى افريقية دفع اليه ابن القاسم سماعه من مالك وقال له : ربما أجبتك وأنا على شغل ؛ ولكن انظر في هذا الكتاب فما خالفه بما أجبتك فيه فأسقطه . ورغب أهل مصر في هذه الكتب فكتبوها من أسد الذى قال : وهى الكتب المدونة وأنا دونتها . ثم رجع أسد إلى بلده القيروان فطلبها منه سحنون فأبى عليه ، ثم تطف به حتى وصلت إليه . وبعد أن حصل سحنون على الأسدية ارتحل بها إلى ابن القاسم ليعرضها عليه ، وحين العرض قال ابن القاسم : فيها شيء لا بد من تفسيره ، وأسقط ما كان يشك فيه من قول مالك فأجابه فيه على رأيه ، واستدرك فيها أشياء كثيرة ، لأنه كان أملاها على أسد من حفظه ؛ وكتب إلى أسد أن اعرض كتبك على كتب سحنون فإنى رجعت عن أشياء مما رويتها عنى . فغضب أسد وترك سماعها ، وبلغ ذلك ابن القاسم فقال : اللهم لاتبارك فى

الأسدية . فرفضها الناس واقتصروا على التفقه في كتب سحنون . ولما رجع سحنون إلى بلده القيروان كانت في التأليف على ماكانت عليه كتب أسد (الأسدية) مختلطة الأبواب غير مرتبة المسائل ولا مرسومة التراجم . ثم نظر سحنون فيها نظرا آخر فهدبها وبوبها ودونها ، وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختار ذكره ، وذيل أبوابها بالحديث والآثار ؛ إلا كتبها منها مفرقة بقيت على أصل اختلاطها في السماع ومات عنها قبل أن ينظر فيها ، فلأجل ذلك سميت كتب سحنون : "المدونة والمختلطة" . وهي التي اشتهرت عند المغاربة وعول عليها العلماء بالاختصار والشرح حتى نسيت الأسدية (١).

---

(١) مقدمات ابن رشد ٢٨،٢٧/١ ، المدارك ٢٩٢/٣-٢٩٩ باختصار ، مواهب الجليل ٣٤،٣٣/١ ، أجد العلوم ٤١٢/٢ .

## المطلب الخامس

### معنى عنوان الكتاب المركب من مجموع الكلمات الأربع

من خلال تعريف الكلمات الأربع : النكت ، والفروق ، والمسائل ، والمدونة ، لاسيما التعريف الاصطلاحي لها ، يمكننا القول إن المصنف رحمه الله تعالى أراد أن يتكلم على الفوائد اللطيفة التي استنبطها بعد إمعان فكر ودقة نظر ، مما يحتاج إليه الطالب لفهم أعيان مسائل المدونة والمختلطة ، وهو ماسماه بالنكت ؛ وعن وجوه الكلام الدقيقة التي بينها للطالب لكي يستعين بها على التفريق بين النظائر الفقهية المتعلقة بأعيان مسائل المدونة والمختلطة ، المتشابهة أو المتقاربة من حيث الصورة والمعنى ، المختلفة من حيث الحكم والعلة ، ولكي يتضح له بذلك طرق الأحكام ويتوصل إلى إلحاق الفروع بالأصول ، وهو ماسماه الفروق .

لكن إذا رجعنا إلى مقصود المؤلف من تأليفه لهذا الكتاب ، نرى أنه لم يقتصر فيه على ذكر النكت والفروق ، بل إنه أضاف إلى هذين النوعين الطرف من التفريع في بعض المسائل ، ومقدمات في أوائل بعض الكتب ، كما هو واضح من مقدمة كتابه حيث قال : "... أما بعد ، فإن بعض أصحابنا من طلبة الفقه سألني العناية بجمع ما يقع لى أن المبتدئ في طلب الفقه ، ومن لم يتسع فيه ، محتاج إليه في أعيان مسائل من المدونة والمختلطة من نكتة يحسن عندي الاتيان بها ، وتفريق بين مسألتين قد يتعذر على الطالب معرفة اختلاف حكمها ، وطرف من التفريع في بعض المسائل ، ومقدمات في أوائل بعض الكتب ، فيها عقد أصل أو شيء من الحجة على مخالف .

فلعل المصنف اكتفى بذكر النوعين الأولين وقصر عليهما عنوان الكتاب ، لأنهما المقصودان الأساسيان من تأليفه ؛ وأهمل ذكر النوعين الآخرين لأنهما من المواد المكملة للبناء الفقهي الذي أراد تأسيسه ، والله تعالى أعلم .

## المبحث الثاني أهمية النكت والكتب المؤلفة فيها لأسيما الفقهية منها

تظهر أهمية النكت من توضيحنا لمقصود المصنف رحمه الله تعالى الذى أراد من هذه الكلمة فى مقدمة كتابه ، ومما سطره بعض علماء الاسلام البارزين فى هذا الفن :

ونكتفى بذكر ماسطره عالمان جليلان هما أبو حيان التوحيدي الأندلسي المفسر النحوى ، والحافظ ابن حجر العسقلاني .

قال أبو حيان فى كتابه النكت الحسان : "هذه النكت أُمليت على مقدمتى المسماة بـ : "غاية الإحسان فى علم اللسان" فتحت فيها مقفلها وأوضحت مشكلها ، وأكثرها إنما هو إبداء حكم فى صورة مثال ، وربما أُمليت بزيادة حكم أو ذكر خلاف أو استدلال ... وسميتها : "النكت الحسان فى شرح غاية الاحسان" ، وهى وان كان جرمها ضئيلا وماتضمنته بالنسبة إلى الفن العربى قليلا فربما اشتملت على فوائد لاتقتبس إلا منها ، وفوائد لاتؤثر إلا عنها" (١).

وقال الحافظ ابن حجر فى مقدمة كتابه : "النكت على كتاب ابن الصلاح" [فى مصطلح الحديث] :

"وكننت قد بحث على شيخى العلامة حافظ الوقت أبى الفضل بن الحسين [يريد زيد الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى] الفوائد التى جمعها على مصنف الشيخ الامام الأوحى الأستاذ أبى عمرو ابن الصلاح ، وكننت فى أثناء ذلك وبعده إذا وقعت لى النكتة الغريبة ، والنادرة العجيبة ، والاعتراض القوى طوراً والضعيف مع الجواب عنه ، وربما علقت بعض ذلك على هامش الأصل ، وربما أغفلته " .

ثم استأنف يقول : "فرايت الآن أن الصواب الاجتهاد في جمع ذلك ،  
 وضم مايليق به ويلتحق بهذا الغرض ، وهو تنمة التنكيت على كتاب ابن  
 الصلاح ، فجمعت ماوقع لى من ذلك في هذه الأوراق" (١).  
 ولم يقتصر فن النكت على نوع واحد من العلوم ، بل إنه شمل عدة  
 مجالات منها ، وقد ألف العلماء الأفاضل فيها كتباً نذكر منها مايسر :

### (أ) النكت فى اللغة والأدب والبلاغة والنحو :

- (١) نكت سيبويه لأبى الحسن على بن عيسى النحوى المعروف بالرماني  
 (٣٨٤هـ) (٢).
- (٢) نكت سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان (٥٦٩هـ) فى النحو المسمى  
 "الرياضة فى النكت النحوية" (٣).
- (٣) النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان لأبى حيان محمد بن يوسف بن  
 على الغرناطى المالكى (٧٤٥هـ) (٤).
- (٤) وله نكت الأمالى أيضاً (٥).
- (٥) النكت على الألفية والكافية والشافية ونزهة الطرف وشذور الذهب  
 لعبد الرحمن جلال الدين السيوطى الشافعى (٩١١هـ) فى مؤلف  
 واحد (٦).
- (٦) نكت الهميان فى أدب العميان للصفدى (٧).

- 
- (١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢٢٢/١ .
  - (٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٩٥/٢ .
  - (٣) كشف الظنون ٩٣٩/١ .
  - (٤) تحقيق عبد الحسين الفتلى ، ط ١/ ، ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
  - (٥) فوات الوفيات ٧٨/٤ ، الدرر الكامنة ٧٥/١ .
  - (٦) كشف الظنون ١٩٧٧/٢ .
  - (٧) تحقيق أحمد زكى ، ط/القاهرة ١٩١١م .

- (٧) النكت المنجمات في شرح المقامات لأبي الحسن سميم الحلبي (١).  
 (٨) نكت جلال الدين السيوطي الشافعي على تلخيص المفتاح في المعاني والبيان لجلال الدين القزويني محمد بن عبد الرحمن الشافعي (٧٣٩هـ) (٢).

### (ب) النكت في العقيدة وعلم الكلام :

- (٩) النكت المفيدة في شرح الخطبة والعقيدة (٣).  
 (١٠) نكت المعونة بالزيادات لابن الإخشيد (على مذهب المعتزلة) لأبي الحسن الرماني (٣٨٤هـ) (٤).  
 (١١) وله نكت الإرادة (٥).  
 (١٢) وله نكت الأصول (٦).  
 (١٣) نكت القاضي شمس الدين محمد بن أحمد البسطامي المالكي (٨٤٣هـ) على طوابع الأنوار (مختصر في الكلام) للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي (٦٨٥هـ) (٧).

### (ج) النكت في التفسير وعلومه :

- (١٤) النكت في إعجاز القرآن لأبي الحسن الرماني (٣٨٤هـ) (٨).  
 (١٥) النكت والعيون في تفسير القرآن لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب المعروف بالماوردي الشافعي (٤٥٠هـ) (٩).

- 
- (١) وفيات الأعيان - ملحق التراجم الأصلية - ٣٢١/٧ رقم (٤٥٥) .  
 (٢) كشف الظنون ١٩٧٧/٢ .  
 (٣) مخطوط بدار الكتب الوطنية التونسية رقم (٥٣٥) - ٣٢٣ ورقة .  
 (٤)، (٥)، (٦) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٩٦، ٢٩٥/٢ .  
 (٧) كشف الظنون ١١١٧/٢ .  
 (٨) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٩٥/٢ ، كشف الظنون ١٩٧٧/٢ .  
 (٩) تحقيق عبد الستار أبي غدة ، ط/وزارة الأوقاف الكويتية .

- (١٦) النكت في القرآن لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (١).  
 (١٧) نكت برهان الدين إبراهيم بن موسى الكركي الشافعي (٨٩٣هـ) على  
 الشاطبية المسماة بجزز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع لأبي  
 محمد الشاطبي الضرير المالكي (٥٩٠هـ) (٢).  
 (١٨) نكت الإعراب في غريب الإعراب (في إعراب القرآن) لأبي القاسم  
 محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) (٣).

#### (د) النكت فى الحديث وعلومه :

- (١٩) النكت الكافية فى أحاديث مسائل الخلاف لأبي عبد الله محمد بن عتيق  
 الغرناطى المالكي المعروف باللازدي (٦٧٦هـ) (٤).  
 (٢٠) النكت على كتاب ابن الصلاح (في مصطلح الحديث) لابن حجر  
 العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ) (٥).  
 (٢١) النكت الظراف على الأطراف لابن حجر (٨٥٢هـ) تعليقات على تحفة  
 الأشراف بمعرفة الأطراف لأبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن  
 ابن يوسف المزى (٧٤٢هـ) (٦).  
 (٢٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (مخطوط في مصطلح الحديث) للزركشي  
 (٧٩٤هـ) (٧).

- 
- (١) إنباه الرواة ٣٠٠/٢ ، طبقات المفسرين للسيوطي ص ٧٠ .  
 (٢) إنباه الرواة ٢٦٦/٣ .  
 (٣) كشف الظنون ٦٤٦/١ .  
 (٤) سير أعلام النبلاء ٢٥٧/٢٣ .  
 (٥) تحقيق ربيع بن هادي المدخلي ، دكتوراه ، ط / ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، الجامعة الإسلامية  
 بالمدينة .  
 (٦) مطبوع مع تحفة الأشراف نشر الدار القيمة بمباي ، الهند ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م .  
 (٧) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ، قسم الدراسة ١٣/١ .

(٢٣) النكت الوفية في شرح الألفية في مصطلح الحديث للبقاعي (٨٨٥هـ) (١).

(٢٤) النكت البديعات على الموضوعات لابن الجوزي (٥٩١هـ) تأليف جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) (٢).

(٢٥) نكت الشيخ شمس الدين محمد بن طولون الدمشقي على حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار في الحديث للنووي (٦٧٦هـ) سماها تحاف الأخيار في نكت الأذكار (٣).

(٢٦) نكت جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المسمى تحفة الأبرار بنكت الأذكار (٤).

#### (هـ) النكت في الفقه وأصوله :

(٢٧) نكت الأدلة (وهو مختصر في الخلاف) لأبي تمام على بن محمد بن أحمد البصري (من أصحاب الأبهري) (٥).

(٢٨) نكت المحصول للقاضي أبي بكر ابن العربي (٥٤٣هـ) (٦).

(٢٩) النكت الأصولية ومجاري الأدلة الشرعية لمحمد بن عيسى الأصبغ المالكي (٧).

(٣٠) النكت اللوامع على المختصر والمنهاج وجمع الجوامع لجلال الدين السيوطي الشافعي (٩١١هـ) (٨).

(٣١) نكت أبي العباس أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله المعروف بابن النقيب الشافعي (٧٦٩هـ) (٩).

(١)، (٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ، قسم الدراسة ١٣/١ .

(٣)، (٤) كشف الظنون ٦٨٩/١ .

(٥) الديباج ١٠٠/٢ .

(٦) المعيار ١٢٢/١٢ .

(٧) مخطوط بدار الكتب الوطنية التونسية رقم (٩٩٨)-٧٣ ورقة .

(٨)، (٩) كشف الظنون ١٩٧٧/٢ .



- (٣٢) نكت أبى بكر بن أحمد المعروف بابن قاضى شهبة الدمشقى الشافعى (٨٥١هـ) على التنبيه فى فروع الشافعية للشيرازى (١).
- (٣٣) نكت أحمد بن عمر بن أحمد النسائى القاهرى (٧٥٧هـ) على التنبيه (٢).
- (٣٤) نكت محمد بن اسماعيل اليمنى المعروف بابن أبى ضيف (٦١٧هـ) على التنبيه (٣).
- (٣٥) النكت فى الخلاف لأبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازى الشافعى (٤).
- (٣٦) النكت الظريفة فى ترجيح مذهب أبى حنيفة لمحمد بن محمود أكمل الدين الحنفى (٧٨٦هـ) (٥).
- (٣٧) النكت الموجزة فى نفى الرأى والقياس والتعليل والتقليد لابن حزم الأندلسى (٤٥٦هـ) (٦).
- (٣٨) النكت والفوائد السنية على مشكل كتاب المحرر فى الفقه لمجد الدين ابن تيمية الحنبلى (٦٥٢هـ) تأليف أبى عبد الله محمد بن مفلح الحنبلى المقدسى (٧٦٣هـ) (٧).
- (٣٩) النكت على المحرر فى الفقه لابن تيمية (٦٥٢هـ) تأليف حمزة بن شيخ السلامية (٧٣٢هـ) (٨).

- 
- (١) كشف الظنون ٤٩٢/١ .
- (٢)، (٣) كشف الظنون ٤٩٣/١ .
- (٤) وفيات الأعيان ٢٩/١ ، طبقات الأسنوى ٨/٢ وقد نوقشت رسالة دكتوراه باسم : "النكت والمسائل المختلف فيها بين الشافعى وأبى حنيفة للشيرازى" فى جامعة أم القرى عام ١٤٠٥هـ بتحقيق زكريا المصرى .
- (٥) كشف الظنون ١٩٧٧/٢ .
- (٦) سير أعلام النبلاء ١٩٦/١٨ .
- (٧) ط/مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م .
- (٨) ذيل ابن عبد الهادى على طبقات ابن رجب ص ٢٩ .

(٤٠) نكت القاضي عبد الرحمن بن عمر البلقيني (٨٢٤هـ) على الحاوي الصغير في الفروع لنجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني الشافعي (٦٦٥هـ) (١).

(٤١) نكت عز الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن جماعة (٨١٩هـ) على الروضة في الفروع للنووي (٦٧٦هـ) (٢).

(٤٢) نكت زيادة الزيادات لشمس الأئمة أبي بكر بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (٤٩٠هـ) والزيادات لمحمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ) في فروع الحنفية (٣).

(٤٣) نكت متفرقة على المذهب [الشافعي] لعثمان بن عبد الرحمن أبي عمرو ابن الصلاح (٦٤٣هـ) (٤).

### (و) النكت في الوعظ وغيره :

(٤٤) نكت المجالس في الوعظ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري الملقب بالكمال النحوي الشافعي (٥٧٧هـ) (٥).

(٤٥) نكت الفنون لأبي اسحاق الشيرازي الشافعي (٦).

(٤٦) نكت الاسلام لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) (٧).

(١) كشف الظنون ٦٢٦/١ .

(٢) كشف الظنون ٩٢٩/١ .

(٣) كشف الظنون ٩٦٣/٢ .

(٤) طبقات الشافعية للحسيني ص ٢٥٠ .

(٥) فوات الوفيات ٢٩٤/٢ ، إنباه الرواة ١٧١/٢ .

(٦) طبقات الشافعية للحسيني ص ٢٤٧ .

(٧) نشر وترجم إلى الإسبانية في غرناطة سنة ١٩١١م كما في كتاب ابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ط ٢ ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م ، دار الفكر ، ص ١٤١،٥٩ .

(٤٧) النكت والأمالى فى الرد على الغزالى لأبى عبد الله محمد بن خلف بن موسى الأوسى من أهل البيرة (٥٣٧هـ) (١).

## المبحث الثالث أهمية الفروق وطرق بيانها والكتب المؤلفة فيها

### المطلب الأول أهمية الفروق لاسيما الفقهية منها

لقد نبه كثير من العلماء على أهمية الفروق ، لاسيما الفقهية منها ،  
ونقتصر فيما يلي على ذكر طائفة من أقوالهم :

قال الامام الأديب اللغوى أبو هلال العسكري فى مقدمة كتابه الفروق  
اللغوية : "... فإنى مارأيت فى الفروق بين هذه المعانى<sup>(١)</sup> وأشباهها كتابا يكفى  
الطالب ويقنع الراغب مع كثرة منافعها فيما يؤدى إلى المعرفة بوجوه الكلام  
والوقوف على حقائق معانيه ، والوصول إلى الغرض فيه ؛ فعملت كتابى هذا  
مشملا على ماتقع الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير ؛ وجعلت كلامى فيه  
على ما يعرض منه فى كتاب الله وما يجرى فى ألفاظ الفقهاء والمتكلمين وسائر  
المحاورات بين الناس "<sup>(٢)</sup>.

فبين أن علم الفروق كثير المنافع لأنه يؤدى إلى معرفة وجوه الكلام  
والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه ، وهذا يدل على  
أهمية علم الفروق .

وقال الامام الفقيه أبو عبد الله المازرى المالكى : "... الذى يفتى فى  
هذا الزمان أقل مراتبه فى نقل المذهب أن يكون قد استبحر فى الاطلاع على  
روايات المذهب ، وتأويل الشيوخ لها وتوجيههم فيها : من اختلاف ظواهر

---

(١) كالعلم والمعرفة ، والفطنة والذكاء ، والإرادة والمشية .. مما ذكره المصنف أبو  
هلال العسكري فى أسطر قبل كلامه المثلث فى الصلب .

(٢) تحقيق حسام الدين القدسى ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

واختلاف مذاهب ، وتشبيههم مسائل بمسائل قد يسبق إلى النفس تباعدها ،  
وتفريقهم بين مسائل قد يقع في النفس تقاربها وتشابهها" (١).

فبين أن أقل مراتب المفتي أن يعلم فيما يجب أن يعلم التشبيه بين  
المسائل المتباعدة والتفريق بين المسائل المتقاربة ، وهذا إن دل على شيء ،  
فإنه يدل على أهمية معرفة الفروق الفقهية .

وقال الامام الفقيه بدر الدين الزركشى الشافعى : "الثنائى (أى من  
أنواع الفقه) : معرفة الجمع والفرق ، وعليه جل مناظرات السلف حتى قال  
بعضهم : الفقه جمع وفرق" (٢).

وكلامه هذا يدل على أهمية علم الجمع بين المختلفات والفرق بين  
المتماثلات .

وقال العلامة الفقيه الطوفى الحنبلى : "إن الفرق من عمد الفقه وغيره  
من العلوم ، وقواعدها الكلية" (٣).

فجعل الفرق بمثابة العمدة والقواعد الكلية التى يركز عليها الفقه  
وغیره من العلوم ، وهذا يبين أهمية علم الفروق .

(١) مواهب الجليل ٩٧/٦ .

(٢) المنشور فى القواعد ٦٩/١ (تحقيق تيسير فائق أحمد محمود ، نشر وزارة الأوقاف  
الكويتية ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م) .

(٣) علم الجدل فى علم الجدل ص ٧١ .

## المطلب الثاني طرق بيان الفروق الفقهية

نتناول في هذا المطلب الكلام على الفروق الفقهية دون غيرها من الفروق الأخرى خشية الإطالة فنقول :

يحصل بيان الفرق بين مسألتين فقهيتين متشابهتين بأحد الطريقتين :  
الطريق الأول :

وجود نص ظاهر قاطع <sup>(١)</sup> من الكتاب والسنة يدل على الفرق بين مسألتين متماثلتين .

فأما الكتاب فكقوله تعالى : {ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا} <sup>(٢)</sup> .

فدلت الآية الكريمة على وجود المشابهة والمماثلة بين البيع والربا في الصورة ، وذلك أن الربا كان نوعا من أنواع البيع كما جاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال : ... وكنا نبيع صاعين بصاع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "لاصاعين بصاع ولادرهمين بدرهم" <sup>(٣)</sup> ؛ فهذا ربا الفضل قد سماه النبي صلى الله عليه وسلم بيعا ضمنا ، لأن تقدير كلامه : "لاتبيعوا صاعين بصاع" ، دل عليه قول أبي سعيد : "كنا نبيع صاعين بصاع" لكنه صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا النوع من البيع وهو الربا ، فلا هنا للنهي كما قال ابن حجر <sup>(٤)</sup> .

إلا أن الآية الشريفة فرقت بينهما في الحكم فأحلت البيع وحرمت الربا ؛ وهذه التفرقة دل عليها لفظ الآية التزاما لأنها لازم متأخر لحل البيع وحرمة الربا <sup>(٥)</sup> .

(١) فروق أبي محمد الجويني ، مخطوط ميكروفيلم رقم ٣٥ مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى ورقة ٢/ب ، المدخل الى مذهب الامام أحمد ص ٤٥٨ .

(٢) من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٣) البخاري ، كتاب البيوع ، باب (٢٠) ، بيع الخلط من التمر ١٠/٣ .

(٤) الفتح ٣١٢/٤ .

(٥) أصل الفقه لمحمد خضعة ، بك ص ١٢٠ .

وأما السنة فكقوله صلى الله عليه وسلم من حديث علي بن أبي طالب رضى الله عنه فى بول الغلام الرضيع : "ينضح بول الغلام ، ويغسل بول الجارية" . قال قتادة : هذا ما لم يطعما ، فإذا طعما غسلا جميعا (١).

وقد ذكر العلماء عدة أوجه للفرق بين الصبى والصبية ، ويكفى أن السنة جاءت بالتفرقة بينهما (٢).

#### الطريق الثانى :

وجود معنى مستنبط (٣) يحصل به الفرق بين مسألتين متشابهتين ، وهو يستند إما إلى قاعدة أصولية (٤) ، وإما إلى قاعدة فقهية (٥).

وهذا هو الطريق الغالب فى بيان الفرق فى الحكم والعلة بين مسألتين فرعيتين متشابهتين متماثلتين فى الصورة والمعنى .

فأما المعنى المستنبط الذى يستند إلى قاعدة أصولية ، فمثل له بعض الفقهاء بما يلى :

إذا حلف بالله وقال : استثنيت بقلبي ، لم يقبل إلا أن يكون مظلوما . ولو قال أنت طالق وقال نويت إذا دخلت دين فى الباطن ، وفى الحكم روايتان .

والفرق أنه فى الأول يريد رفع يمينه رأسا ، فلم يقبل كالنسخ ؛ بخلاف الثانية ، فإنه لم يرفعها بالكلية بل خصصها ، فجاز بغير نطق كتخصيص العموم بالقياس المستنبط من النطق (٦).

(١) الترمذى ، كتاب الطهارة ح (٦١٠) وقال حديث حسن صحيح رفعه هشام الدستوائى وأوقفه سعيد بن أبى عروبة ، وقال ابن حجر فى التلخيص الحبير ٣٨/١ إسناده صحيح إلا أنه اختلف فى رفعه ووقفه ، وفى وصله وإرساله ثم ذكر أن البخارى صحح رفعه من طريق هشام لأنه أحفظ من ابن أبى عروبة ، وأن الدارقطنى صحح رفعه أيضا . وقال فى الارواء ١٨٨/١ صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وواقفه الذهبى ، وصححه هو كذلك .

(٢) إعلام الموقعين ٧٩، ٧٨/٢ ، إيضاح الدلائل فى الفرق بين المسائل ١٧٥/١ .

(٣) فروق الجوينى ورقة ٢/ب .

(٤) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٤٥٨ .

(٥) فروق القرافى ٣/١ .

(٦) إيضاح الدلائل ٢/٢٦١، ٢٦٠ رقم (٧٠٤) .

وأما الذى يستند إلى قاعدة فقهية فكالقاعدة الكبيرة التى تقول : "إنه يغتفر فى الاستدامة ما لا يغتفر فى الابتداء" ، بدليل الطيب ، والتزوج ، فى الاحرام ، يمنع ابتداءؤهما دون استدامتهما (١).

ويقال أيضا : "يغتفر فى الشىء ضمنا ما لا يغتفر فيه قصدا" (٢).

وقد تكلم العلامة الفقيه الطوفى الحنبلى على العلل والأوصاف التى تنقسم فى ذواتها إلى مناسب للحكم ، وغير مناسب وهو الطردى ؛ وعلى العلل والأوصاف التى تنقسم فى أوضاعها من حيث صور الأحكام إلى جامع وفارق ؛ ثم قال : "فطريق النظر فى الفرق أن ينظر فى الوصف الجامع والفارق ، فيعتبر المناسب منهما ، ويلغى الطردى بطريق تنقيح المناط أيهما كان ، وقد يكونان مناسبين فيغلب أنسبهما ، وقد يتجاذبان المناسبة فيتجه الخلاف ، فيقال مثلا : الجامع بين الأب والأجنبي أنهما قاتلان ، فما الفرق بينهما حتى قتل الأجنبي دون الأب؟ فيقال : وصف الأبوة ، فإنه أشد مناسبة لإسقاط القود من القتل لإثباته ، من جهة أن شفقة الأب تمنع عادة من تعمد قتل الولد بخلاف الأجنبي ، فهذا تغليب أحد المناسبين فارقا . وأما تغليبه جامعا ، فهو أنه لافرق عندنا فى قتل الأب ولده بين أن يضربه بسيف أو يرميه بسهم أو يذبحه ، فإنه لا يقتل به تغليبا للمعنى الجامع وهو الاشفاق الوازع ، وإلغاء للمعنى الفارق وهو خصوصية الذبح ، إذ هو بالنسبة إلى الجامع المذكور طردى . ومالك لما رأى خصوصية الذبح مناسبة للقود فرق بينهما ، لأنه فيما سوى الذبح يحتمل أنه أراد ترويعه تأديبا ، فأفضى إلى قتله خطأ ، بخلاف الذبح فإن احتمال التأديب فيه متلاش ، وحينئذ يقال : قاتل متعمد ، فوجب عليه القصاص كالأجنبي ، ويلغى وصف الأبوة لأنه وإن كان مناسبا لعدم القود فمناسبة العمد المحض لاثباته ترجحت عليه .

(١) إيضاح الدلائل ٤١٤/١ رقم ٣٢٨ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ص ١٢٠ ، لابن نجيم ص ١٢١ .



وأما تقارب الجامع والفارق في المناسبة حتى يتجه الخلاف ، فمثاله :  
 إيجاب كفارة الصوم بالأكل ، وإيجاب الزكاة في مال الصبي .  
 فأما في الصورة الأولى فمن اعتبر عموم إفساد الصوم أوجب الكفارة  
 وقال : مفسد للعبادة أشبه المجمع ، ورأى خصوصية المجمع وصفا طرديا  
 ألغاه بتنقيح المناط . ومن اعتبر خصوص الإفساد جعل المجمع فارقا مؤثرا بما  
 سبق فلم يثبت الحكم بدونه .

وأما في الصورة الثانية ، فلأن بين الصبي والبالغ جامعا - من جهة -  
 وهو ملك النصاب الزكوى ملكا تاما ، وهو مناسب لاشتراكهما في تعلق  
 الزكاة بهما وفارقا - من جهة أخرى - وهو كون البالغ مكلفا بالعبادات ،  
 والزكاة عبادة فلزمه - أى إيجابها - ؛ بخلاف الصبي ، فمن اعتبر المجمع  
 أوجب الزكاة في مال الصبي ، ومن اعتبر الفارق أسقطها عنه " .  
 واستأنف الطوفي قائلا : " وعلى هذا النمط تجرى مسائل الأحكام في  
 الجمع والفرق ؛ وقد يظهر الفرق ويخفى ويتوسط ، فيحتاج إلى نظر بحسبه  
 في ذلك " (١) .

وقال الآمدى : إن التفريق بين الصور [المتماثلة] المذكورة في الأحكام  
 إما لعدم صلاحية ما وقع جامعا ، أو لمعارض له في الأصل أو الفرع (٢) .

(١) علم الجدل في علم الجدل ص ٧١، ٧٢ .

(٢) إعلام الموقعين ٧٥/٢ .

## المطلب الثالث الكتب المؤلفة في الفروق لأسيما الفقهية منها

لم يقتصر فن الفروق على التعرض للمسائل الفقهية فقط ، ولكنه تعداها إلى مجالات أخرى من العلوم الشرعية وغير الشرعية . وقد اعتنى علماء الاسلام بهذا الفن ووصفوه بأنه مهم جدا لأنه يساعد على التفريق والتمييز بين الألفاظ والمعاني المتشابهة ، وبين المسائل المتماثلة ، بل وحتى بين العلوم المتقاربة .

وها نحن نذكر فيما يأتي طرفا من الكتب المؤلفة في مختلف المجالات من هذا الفن ، مع التركيز على الكتب المؤلفة في الفروق الفقهية وماحولها كالفرق بين القواعد الأصولية أو القواعد الفقهية أو المسائل الفقهية .

### (أ) الفروق في اللغة والنحو والأدب والمنطق :

- (١) كتاب الفرق [في اللغة] لثابت بن أبي ثابت اللغوي<sup>(١)</sup>.
- (٢) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل الأديب اللغوي<sup>(٢)</sup>.
- (٣) فرق ما بين الخاص والمشارك من معاني الشعر لأبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي<sup>(٣)</sup>.
- (٤) المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبي البركات النحوي كمال الدين بن الأنباري<sup>(٤)</sup>.

---

(١) تحقيق حاتم صالح الضامن ، ط/٢ ، ١٩٨٥/١٤٠٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .  
 (٢) تحقيق حسام الدين القدسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨١/١٤٠١م .  
 (٣) إنباه الرواة ١/٣٢٣ .  
 (٤) فوات الوفيات ٢/٢٩٣، ٢٩٤ .

- (٥) حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود لنفس المؤلف (١).  
(٦) زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء لنفس المؤلف (٢).  
(٧) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، لنفس المؤلف (٣).  
(٨) الفروق في الأبنية لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير (٤).  
(٩) الفرق بين النحو والمنطق لأبي العباس أحمد بن محمد السرخسي (٥).

### (ب) الفروق في العقائد :

- (١٠) الفرق بين الخوارق الثلاثة : المعجزة والكرامة والسحر لأحمد بن البناء الأزدي المراكشي (٦).  
(١١) تصرف العباد والفرق بين الخلق والاكتساب لأبي بكر محمد بن الطيب الشهير بالقاضي الباقلاني (٧).  
(١٢) وله الفرق بين معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء (٨).  
(١٣) الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩هـ (٩).

### (ج) الفروق في الطب ونحوه :

- (١٤) الفرق بين العلل التي تشبه أسبابها وتختلف أعراضها لابن الجزار أحمد ابن ابراهيم الطبيب الافريقي (١٠).

---

(١)، (٢)، (٣) فوات الوفيات ٢/٢٩٣، ٢٩٤ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢١/٤٩١ .

(٥) كشف الظنون ٢/١٢٥٦ .

(٦) جذوة الاقتباس ١/١٥٢ .

(٧) المدارك ٧/٦٩ .

(٨) المعيار ٢/٤٤٣ .

(٩) فوات الوفيات ٢/٣٧٢ ، وقد نشرته دار المعارف للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان

(١٠) كشف الظنون ٢/١٢٥٦ .

(١٥) الفرق بين الآدميين وبين كل ذى روح لأبى حاتم سهل بن محمد السجستاني<sup>(١)</sup>.

#### (د) الفروق فى المسائل الأصولية وغيرها :

(١٦) الليث العابس فى صدمات المجالس لاسماعيل بن معلى المحلى الشافعى

فرغ منه سنة (٨٧١هـ) جعل فيه قسما خاصا بالفروق الأصولية من

ورقة ١٣ إلى ٢١ ، ذكر فيه الفرق بين الشرط اللازم وغير اللازم ،

وبين الشرط والسبب ، وبين السبب والعلة ، وبين العلة والدليل ،

وبين العلة والحجة ، وبين العلل الحسية والشرعية ..<sup>(٢)</sup>.

(١٧) رسالة فى الفروق للإمام البلقينى الشافعى (٨٠٥هـ) وهو سراج الدين

أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير الكنانى ، ذكر فيها ستة فروق بين

الحكم بالصحة ، والحكم بالموجب ..<sup>(٣)</sup>.

(١٨) فروق الأصول لعوض أفندى ، ذكر فيه الفرق بين الشرط اللازم وغير

اللازم ، وبين الشرط والسبب ..<sup>(٤)</sup>.

(١) إنباه الرواة ٦٢/٢ .

(٢) مخطوط بدار الكتب رقم ١٧٦ - أصول - طلعت ؛ عن الفروق للكرابيسى أسعد

بن محمد النيسابورى تحقيق محمد طموم ، ط ١/ ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، مطابع كويت

تاييمز التجارية ، نشر وزارة الأوقاف الكويتية ١٢/١ ؛ وميكرو فيلم رقم ١٠١ - أصول

- مركز إحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى .

(٣) مخطوط بدار الكتب رقم ٢٥٥٩٧ ب - ١٧ صفحة - عن الفروق للكرابيسى ١٢/١ .

(٤) مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس ضمن مجموع رقم ٧٣٢٩ من ٢١٥ أ إلى ٢٢٠ ب

(هـ) الفروق بين القواعد الفقهية :

- (١٩) أنوار البروق في أنواء الفروق لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي (٦٨٤هـ) ، ولأهميته وقيمته العلمية الكبيرة اعتنى بتهذيبه واختصاره وتصحيحه بعض علماء المالكية ؛ ومن أشهر المختصرات في ذلك مايلي :
- (٢٠) إدرار الشروق على أنواء البروق لسراج الدين قاسم بن عبد الله الأنصاري المعروف بابن الشاط السبتي (٧٢٧هـ) .
- (٢١) تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية لمحمد علي بن حسين المالكي مفتي مكة (١٣٦٧هـ)(١) .
- (٢٢) ترتيب فروق القرافي لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم البقوري (٧٠٧هـ)(٢) .
- (٢٣) مختصر أنوار البروق في أنواء الفروق لأبي عبد الله شمس الدين محمد ابن عبد السلام الربعي التونسي (٧١٥هـ)(٣) .
- (٢٤) فهرس تحليلي بترتيب أجدى لمسائل المدونة لأبي المنتصر محمد رواس قلعة جي (معاصر) ملحق بكتاب الفروق للقرافي ، دار المعارف ، بيروت (٤) .
- هذا مatisر من ذكر الكتب المؤلفة في تهذيب واختصار كتاب الفروق للقرافي .

---

(١) فروق القرافي والمختصران إدرار الشروق ، وتهذيب الفروق مطبوعان بهامشه ، عالم الكتب ، بيروت .

(٢) مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس رقم (٢١١٨) ، (١٤٩٨٢) .

(٣) مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس رقم (١٤٩٤٦) .

(٤) الفروق الفقهية للدمشقي ص ٣٩ .

(٢٥) الأحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام وتصرفات القاضى والامام للقرافى (١).

### (و) الفروق فى المسائل الفقهية وغيرها :

(٢٦) النكت والفروق لأبى محمد عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلى المالكى (٤٦٦هـ) الذى نحن بصدد تحقيقه ودراسته .

(٢٧) المسكت للزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله الزبيرى الشافعى (٣١٧هـ) (٢).

(٢٨) المطارحات لأحمد بن محمد بن أحمد البغدادى المعروف بابن القطان الشافعى (٣٥٩هـ) (٣).

(٢٩) الفروق لأبى عبد الله محمد بن يوسف الجوينى الشافعى (٤٣٨هـ) (٤).

قال الطوفى : "هو أكبر ما رأيت من كتب الفروق وأكثرها مسائل وأجودها مدارك وألطفها مآخذ" (٥). وقال الزركشى : "إنه من أحسن ما صنف فى هذا الفن" (٦). وهو يشتمل على مائتين وألف (١٢٠٠) فرق

(١) تحقيق عبد الفتاح أبى غدة ، نشر مكتب المطبوعات الاسلامية ، بيروت ١٣٨٧هـ /

١٩٦٧م ص ١٠ ، وانظر فروق القرافى ٣/١ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٥/٣ ، مطالع الدقائق فى تحرير الجوامع والفوارق للأسنوى ص ٢ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٣٧٥/٤ ، مطالع الدقائق ص ٢ .  
فائدة : المطارحات هى مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الأذهان ، كذا عرفها الزركشى فى المنثور فى القواعد ٧٠/١ .

(٤) مخطوط فى ترخان رقم ١٤٦ - أصول فقه - ومكتبة شستريتي رقم (٤٦١٣) نقلا عن الفروق الفقهية للدمشقى ص ٤١ ، حقق الجزء الأول منه الطالب عبد الرحمن بن سلامة المزينى فى رسالة ماجستير بجامعة الامام (١٤٠٦هـ) ، وهو الآن يحقق الجزء الثانى منه فى رسالة دكتوراه .

(٥) علم الجدل فى علم الجدل ص ٧٣ .

(٦) المنثور فى القواعد ٦٩/١ .

- (٣٠) المعاينة لأبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني الشافعي (٤٨٢هـ) (١).  
 (٣١) الجمع والفرق لعلي بن يحيى الوشلى اليمنى (ولد ٦٦٢هـ) ، أتى فيه بما لم يأت به أحد (٢).  
 (٣٢) الاستغناء في الفرق والاستثناء لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن سليمان الزكى البكرى المصرى الشافعى (٨٠٦هـ) (٣).  
 (٣٣) الأشباه والنظائر لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى الشافعى (٩١١هـ) (٤).  
 (٣٤) الأشباه والنظائر لزين العابدين إبراهيم بن نجم الحنفى (٩٧٠هـ) خصص فيه جزءا للفروق ، وقد نقلها من فروق المحبوبي كما صرح بذلك (٥).  
 (٣٥) القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقسيم البديعة النافعة لعبد الرحمن بن ناصر السعدى (٦).

### (ز) الفروق بين المسائل الفقهية :

#### فى المذهب الحنفى :

- (٣٦) كتاب الفروق لأبى الفضل محمد بن صالح المعروف بالكرابيسى السمرقندى (٣٢٢هـ) (٧).

- 
- (١) مخطوط بالخزانة العامة بالرباط فى المغرب رقم ٩١٣ د (٩٩ لوحة) حققه زميلى الفاضل إبراهيم بن ناصر البشر فى رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى .  
 (٢) انظر مقدمة محقق كتاب مطالع الدقائق ص ١٧٩ .  
 (٣) طبع منه قسم العبادات بتحقيق سعود الشبتي فى رسالة دكتوراه بمطابع جامعة أم القرى ١٤١٤هـ وهو الآن يحقق الجزء الباقى منه .  
 (٤) دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي بدون تاريخ .  
 (٥) تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ، نشر مؤسسة الحلبي بالقاهرة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م ، وانظر الأشباه والنظائر ص ٤١٨ .  
 (٦) نشر مكتبة المعارف بالرياض ١٩٨٥م .  
 (٧) يقوم الآن بتحقيقه الزميل عبد المحسن الزهرانى لنيل درجة الدكتوراه فى جامعة أم القرى .

(٣٧) كتاب الأجناس والفروق لأبي العباس أحمد بن محمد الناطقى الطبرى (٤٤٤٦هـ) (١).

(٣٨) كتاب الفروق لأبي المظفر أسعد بن محمد بن الحسين الكرايسى النيسابورى (٥٧٠هـ) (٢).

(٣٩) تلقيح العقول فى فروق النقول لأحمد بن عبيد الله المحبوى (٦٣٠هـ) (٣).

(٤٠) الفروق لأحمد بن عثمان التركمانى (٧٧٤هـ) (٤).

(٤١) تحرير الفروق لنجم الدين على بن أبى بكر النيسابورى (٥).

(٤٢) الفروق لبازيد بن إسرائيل بن حاجى داود مرغايى (فرغ منه سنة ٨٠٢هـ) (٦).

(٤٣) الفروق لأحمد محمد الأردستانى (٧).

وهذان الكتابان الأخيران نهج مؤلفاهما فيهما منهج أبى المظفر أسعد الكرايسى (٨).

(٤٤) الفروق على مذهب أبى حنيفة لمؤلف مجهول (٩).

(١) مفتاح السعادة ٢/٢٧٩، ٢٨٠، الفوائد البهية ص ٣٦، وهو مخطوط بالمكتبة

السليمانية باسطنبول رقم ١٣٧١، وبمكتبة أسعد أفندى رقم ٥٤٢.

(٢) تحقيق محمد طوموم، طبع وزارة الأوقاف الكويتية ١٤٠٢هـ.

(٣) تحقيق عبد الهادى شير الأفغانى دكتوراه كلية الشريعة جامعة الأزهر ١٤٠٥هـ كما فى إيضاح الدلائل ١/٢٩.

(٤) كشف الظنون ٢/١٢٥٧.

(٥) إيضاح المكنون ١/٢٣٢، ٢/٨٨ كما فى إيضاح الدلائل ١/٢٩.

(٦) مخطوط ميكروفيلم بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية بالرياض ضمن مجموع رقم (٨١٢) فهرس الميكروفيلم.

(٧) مخطوط فى خزائن كتب الأوقاف ببغداد ضمن مجموع رقم (٣٦٧٧) وفى مكتبة برلين العامة ضمن مجموع رقم (٤٨٤٨).

(٨) إيضاح الدلائل ١/٢٩، ٣٠.

(٩) مخطوط ميكروفيلم بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ضمن مجموع رقم (٢١٠٢) فهرس الميكروفيلم.



فى المذهب المالكى :

- (٤٥) فروق مسائل مشتبهة من المذهب لأبى القاسم عبد الرحمن بن على الكنانى المعروف بابن الكاتب (٤٠٨هـ) (١).
- (٤٦) الفروق فى مسائل الفقه للقاضى عبد الوهاب بن على بن نصر البغدادى (٤٢٢هـ) (٢)، وهو لطيف كثير الفوائد (٣).
- (٤٧) الفروق الفقهية لأبى الفضل مسلم بن على الدمشقى (من القرن الخامس الهجرى) (٤).
- (٤٨) الفروق لأبى عبد الله محمد بن يوسف الأندلسى الأنصارى ، وهو كتاب جامع كثير الفوائد والمسائل (٥).
- (٤٩) عدة البروق فى جمع ما فى المذهب من الجموع والفروق لأبى العباس أحمد بن يحيى الونشريسى (٩١٤هـ) وفيه (١١٥٥) فرق (٦).
- (٥٠) الفروق فى الأحكام على مذهب المالكية لمؤلف مجهول (٧).

- 
- (١) المدارك ٢٥٣، ٢٥٢/٧ .
- (٢) الديباج ٢٨/٢ .
- (٣) علم الجدل فى علم الجدل ص ٧٣ كما فى إيضاح الدلائل ٣١/١ .
- (٤) تحقيق محمد أبى الأجفان وحمزة أبى فارس ، دار الغرب الاسلامى ، ط ١/ ، ١٩٩٢م ، بيروت .
- (٥) علم الجدل فى علم الجدل ص ٧٣ كما فى إيضاح الدلائل ٣١/١ .
- (٦) تحقيق حمزة أبى فارس ، دار الغرب الاسلامى ، بيروت ، ط ١/ ، ١٤١٠هـ .
- (٧) مخطوط بمكتبة شستريبتى رقم (٤٥٠٧/ف) ميكروفيلم بالمكتبة المركزية بجامعة الامام ، مجموع رقم (٤٥٠٧/٢/ف) كما فى إيضاح الدلائل ٣٢/١ .

فى المذهب الشافعى :

- (٥١) الفروق فى فروع الشافعية لأبى عبد الله محمد بن على الحكيم الترمذى (٢٨٥ أو ٣٢٠هـ) (١).
- (٥٢) الفروق لأبى العباس أحمد بن عمر بن سريج (٣٠٦هـ) (٢).
- (٥٣) الوسائل فى فروع المسائل لأبى الخير سلامة بن اسماعيل المعروف بابن جماعة المقدسى (٤٨٠هـ) (٣) قال الزركشى وهو من أحسن ما صنف فى هذا الفن (٤).
- (٥٤) الكفاية فى الفروق للحسين بن محمد بن الحسن الحناطى الطبرى (٤٩٥هـ) (٥).
- (٥٥) الفروق لعبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الرويانى (٥٠٢هـ) (٦).
- (٥٦) الفروق لأحمد بن كشاسب بن على كمال الدين الدزمارى المصرى (٦٤٣هـ) (٧).
- (٥٧) الجمع والفرق ليونس بن عبد المجيد بن على بن داود الهذلى الأرمنى (٧٢٥هـ) (٨).

- 
- (١) كشف الظنون ١٢٥٨/٢ .
- (٢) كشف الظنون ١٢٥٧/٢ ، طبقات الشافعية للحسينى ص ٢٤٥ .
- (٣) طبقات الشافعية للأسنوى ٤١١/٢ ، ولابن قاضى شعبة ٢٦١/١ ، وللحسينى ص ٢٤٩ .
- (٤) المنشور فى القواعد ٦٩/١ .
- (٥) هدية العارفين ٣١١/١ ، كشف الظنون ١٤٩٩/٢ .
- (٦) طبقات الشافعية الكبرى للسبكى ١٩٥/٧ ذكره فى ترجمة الجرجانى صاحب المعاينة .
- (٧) طبقات الشافعية الكبرى ٣٠/٨ .
- (٨) طبقات الأسنوى ٢٩/٢ .

(٥٨) الفروق لمحمد بن علي بن عبد الواحد المغربي المصري المعروف بابن النقاش (٧٦٣هـ) (١).

(٥٩) مطالع الدقائق في تحرير الجوامع والفوارق لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي (٧٧٢هـ) (٢).

(٦٠) قرة العين والسمع في بيان الفرق والجمع لبدر الدين بن عمر بن أحمد بن محمد العادلي العباسي الحريشي (٣).

#### في المذهب الحنبلي :

(٦١) الفروق في المسائل الفقهية لإبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الحنبلي (٦١٤هـ) (٤).

(٦٢) الفروق لمحمد بن عبد الله بن الحسين السامري بن سنيعة (٦١٦هـ) (٥).

(٦٣) الفصول في الفروق لأبي العباس أحمد بن محمد بن راجح المقدسي (٦٣٨هـ) (٦)، وهو كتاب من أحسن كتب الفروق ، كثير المسائل ، نافع جدا ، دقيق المآخذ لطيفهما (٧).

(٦٤) الفروق لمحمد بن عبد القوى بن بدران المقدسي (٦٩٩هـ) (٨).

- 
- (١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٧٦/٣ .
  - (٢) تحقيق نصر فريد واصل (دكتوراه) كلية الشريعة بالأزهر ١٣٩٢هـ كما في إيضاح الدلائل ٣٨/١ .
  - (٣) فهرس مخطوطات البحرين ٩٩/١ .
  - (٤) ذيل طبقات الحنابلة ٩٣/٢ .
  - (٥) مخطوط ميكروفيلم مركز إحياء التراث الاسلامي جامعة أم القرى رقم (٣٦) أصول فقه ، وقسم العبادات منه حققه محمد بن ابراهيم اليحيى بجامعة الامام (ماجستير ١٤٠٢هـ) .
  - (٦) ذكره محقق كتاب الفروق الفقهية للدمشقي ص ٤٢ .
  - (٧) علم الجدل في علم الجدل ص ٧٣ .
  - (٨) ذيل طبقات الحنابلة ٣٤٢/٢ .

(٦٥) إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل لأبي محمد شرف الدين عبد  
الرحيم بن عبد الله بن محمد الزريراني البغدادي (٧٤١هـ) (١).

---

(١) تحقيق الشيخ الزميل عمر بن محمد بن عبد الله السبيل لنيل درجة الدكتوراه  
بجامعة أم القرى وطبع في مطابعها عام ١٤١٤هـ .

## المبحث الرابع أهمية المدونة ، والكتب المؤلفة حولها

سبق أن أوضحنا في المبحث الأول ، المطلب الرابع معنى المدونة اللغوى والاصطلاحى ، وتبين من التعريف الاصطلاحى أن المقصود بها "المدونة والمختلطة" التى جمعها الامام سحنون من رواية الامام ابن القاسم عن الامام مالك مضاف إليها أقوال ابن القاسم وكبار أصحاب مالك ، مضاف إليها الأدلة من الأحاديث والآثار التى دعم بها أقوال مذهب مالك ؛ وأنها اشتهرت عند المغاربة وعول عليها الفقهاء المالكيون بالاختصارات والشروح والحواشى وغير ذلك . وهذا فى حد ذاته يدل على أهمية المدونة واحتلالها مكان الصدارة ضمن كتب المذهب المالكى .

وللمزيد من بيان أهميتها نترك بعض فحول علماء المذهب المالكى يتحدثون بأنفسهم عن ذلك :

فهذا القاضى عياض يقول : "هى أصل المذهب المرجح روايتها على غيرها عند المغاربة ، وإياها اختصر مختصروها وشرح شارحوها ، وبها مناظرتهم ومذاكرتهم" (١).

وهذا القاضى ابن عبد الرقيق التونسى يقول : "إنها أجل كتب المذهب المالكى من إملاء ابن القاسم أجل تلامذة مالك" (٢).

وهذا العلامة الخطاب يقول : "وهى التى تسمى الأم ، وهى أصل المذهب وعمدته ، وهى أشرف مآلف فى الفقه من الدواوين ، حتى قال ابن يونس : يروى مابعد كتاب الله أصح من موطأ مالك ، وبعده مدونة سحنون" (٣).

(١) المدارك ٢٩٩/٣ .

(٢) نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص ٤٣ .

(٣) مواهب الجليل ٣٤/١ .

وجاء في حاشية العدوى على الخرشى قوله : " فإذا أطلق الكتاب ، فإنما يريدونها لصيرورته عندهم علما بالغلبة عليها " (١).

ولقد تضمنت المدونة بين دفتيها حوالى ست وثلاثين ألف (٣٦٠٠٠) مسألة (٢)، إلى جانب الأحاديث والآثار (٣)؛ مما يدل على أهميتها البالغة . ويدل على ذلك أيضا مقدمة على غيرها فى الفتوى ، قال أبو الحسن الطنـجى فى الطرر على التهذيب : " قول مالك فى المدونة أولى من قول ابن القاسم فيها ، فإنه الامام الأعظم ؛ وقول ابن القاسم فيها أولى من قول غيره فيها ، لأنه أعلم بمذهب مالك ؛ وقول غيره فيها أولى من قول ابن القاسم فى غيرها ، وذلك لصحتها . قال برهان الدين : فتقرر من هذا أن قول ابن القاسم هو المشهور فى المذهب إذا كان فى المدونة ؛ والمشهور فى اصطلاح المغاربة هو مذهب المدونة . والعراقيون كثيرا ما يخالفون المغاربة فى تعيين المشهور ، ويشهرون بعض الروايات ؛ والذى جرى به عمل المتأخرين اعتبار تشهير ما شهره المصريون والمغاربة " (٤).

وفى هذا قال الشاعر فى الطليحة :

ورجحوا ما شهر المغاربة      والشمس بالشرق ليست غاربة (٥)  
ويدل على أهميتها البالغة أيضا أن الفقهاء قديما وحديثا اعتنوا بها  
عناية فائقة ، فمنهم من لخصها واختصرها ، ومنهم من شرحها شرحا وافيا ،

(١) حاشية العدوى على الخرشى ٣٨/١ .

(٢) المدارك ٣٦٧/٣ ، الديباج ٤٢٠/٢ ، معلمة الفقه المالـكى ص ٣٠٦ .

(٣) جاء فى المجلد (٦) من المدونة ص ١ : وجد فى حواشى هذه النسخة [العتيقة جدا المعتمدة فى الطبع] قول منسوب إلى القاضى عياض بأنها تحتوى على أربعة آلاف (٤٠٠٠) حديث ، وستة وثلاثين ألف (٣٦٠٠٠) أثر ، وأربعين ألف (٤٠٠٠٠) مسألة وقيل غير ذلك كما فى مجلة البحوث الفقهية المعاصرة عدد (١٥) السنة (٤) ربيع الأول - جمادى الآخرة - ١٤١٣ هـ ص ٩٧ .

(٤) المعيار ٢٣/١٢ .

(٥) الطليحة (ضمن مجموع) ص ٧٩ .

ومنهم من اكتفى بالتعليق على بعض أفكارها ونبه على مشكلاتها<sup>(١)</sup>.  
وفيما يلي نذكر ماتيسر حصره من المختصرات والشروح والتعليقات  
وغير ذلك مما يدور حولها .

وأما الكتب المؤلفة حول المدونة : فإما مختصرات أو شروح أو تعاليق  
وتمهيدات ، أو تقايد وزيادات أو تنابيه ومستخرجات :

- (أ) فأما مختصرات المدونة فهي كثيرة ، ونكتفى هنا بذكر ماتيسر منها :
- (١) اختصار ابراهيم بن عجنس بن أسباط الكلاعى الزيادى الأندلسى من  
أهل وشقة (٢٩٥هـ)<sup>(٢)</sup>.
- (٢) اختصار حمديس بن ابراهيم بن أبى محرز اللخمى القفصى (٢٩٩هـ)  
قال عياض : وهو مشهور<sup>(٣)</sup>.
- (٣) مختصر فضل بن سلمة بن جرير بن منخول الجهنى البجائى ، أصله من  
البيرة (٣١٩هـ)<sup>(٤)</sup>.
- (٤) المغرب فى اختصار المدونة لأبى عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى  
ابن أبى زمنين (٣٣٥هـ) قال الحجوى : لا مثل له باتفاق<sup>(٥)</sup>.
- (٥) اختصار أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن عيشون الطليطلى  
(٣٤١هـ)<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) محاضرات فى تاريخ المذهب المالكى فى الغرب الاسلامى لعمر الجيدى ، منشورات  
عكاظ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ص ١٨١، ١٨٢ .
  - (٢) جذوة الاقتباس ص ١٤٧ ، الديباج ٢٧٧/١ ، ٢٧٨ .
  - (٣) المدارك ٢٢١/٥ ، ٢٢٢ ، الديباج ٣٤٢/١ .
  - (٤) جذوة المقتبس ص ٣٠٨ ، الديباج ١٣٧/٢ ، شجرة النور ص ٨٢ .
  - (٥) المدارك ١٨٥/٧ ، بغية الملتبس ص ٧٨، ٧٧ ، جذوة المقتبس ص ٥٣ ، الديباج  
٢٣١-٢٣٤ .
  - (٦) المدارك ١٧٣/٦ ، تاريخ علماء الأندلس ٦٢/٢ ، الديباج ٢٠٤/٢ ، شجرة النور  
ص ٨٩ .

- (٦) اختصار أبي عبد الله محمد بن رباح بن صاعد الأموى الطليطلى (٣٥٨هـ) (١).
- (٧) اختصار محمد بن عبد الملك الخولاني المعروف بالنحوى (٣٦٤هـ) قال عياض : وهو مشهور (٢).
- (٨) اختصار أبي بكر محمد بن اسحاق بن منذر بن السليم (٣٦٧هـ) (٣).
- (٩) اختصار أبي القاسم اسماعيل بن اسحاق بن ابراهيم القيسى ثم المصرى (٣٨٤هـ) (٤).
- (١٠) مختصر أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيروانى (٣٨٦هـ) قال ابن فرحون : وهو مشهور (٥).
- (١١) اختصار أبي مروان عبيد الله بن فرج الطوطالقى النحوى القرطبي (٣٨٦هـ) استحسنة القاضى أبو بكر بن زرب (٦).
- (١٢) التهذيب فى اختصار المدونة لأبى سعيد خلف بن أبى القاسم الأزدى المعروف بالبراذعى (ألفه ٣٧٢هـ) وهو مشهور وعليه شروح كثيرة (٧).
- (١٣) اختصار أبى اسحاق ابراهيم بن محمد بن حسين بن شنظير الأموى الطليطلى (٤٠٢هـ) (٨).
- (١٤) التقريب لأبى القاسم خلف مولى يوسف بن بهلول البلسنى المعروف بالبربلى (٤٣٣ أو ٤٤٤هـ) (٩).

- 
- (١) المدارك ١٧٧/٦ ، تاريخ علماء الأندلس ٦٩، ٦٨/٢ .
- (٢) المدارك ٢٠/٧ ، تاريخ علماء الأندلس ٧٥/٢ .
- (٣) تاريخ قضاة الأندلس ص ٧٥ ، الديباج ٢١٤-٢١٦/٢ ، المدارك ٢٨١/٦ .
- (٤) المدارك ٢٩٨/٦ ، الديباج ٢٩١، ٢٩٠/١ .
- (٥) المدارك ٢١٧/٦ ، نفح الطيب ٥٥٣/١ ، الديباج ٤٢٧/١ ، شجرة النور ص ٩٦ .
- (٦) الصلة ٣٠٠/١ ، معجم البلدان ٧٢/٦ ، إنباه الرواه على أنباه النحاة ١٥٣/٢ .
- (٧) المدارك ٢٥٧/٧ ، الديباج ٣٤٩-٣٥١ ، شجرة النور ص ١٠٤ .
- (٨) الصلة ٨٩-٩١ .
- (٩) المدارك ١٦٤/٨ ، الديباج ٣٥٢/١ ، الصلة ١٦٩/١ ، بغية الملتبس ص ٢٦٧ .



- (١٥) مختصر أبي مروان عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن مالك القرطبي (٤٦٠هـ) قال ابن فرحون وهو مختصر حسن (١).
- (١٦) الملخص لأبي القاسم عبد الرحمن بن محمد الحضرمي القيرواني المعروف بالبيدي (٤٦٦هـ) (٢).
- (١٧) اختصار أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (٤٧٤هـ) وهو اختصار حسن قاله عياض ، وله مختصر المختصر في مسائل المدونة (٣).
- (١٨) التهذيب على تهذيب البراذعي لأبي الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي (٥٢٦هـ) (٤).
- (١٩) نظم الدرر لعبد الله بن عبد الرحمن بن عمر المعري الأصل الشرماساحي (٦٦٩هـ) وهو اختصار غريب في أسلوب عجيب (٥).
- (٢٠) اختصار سليمان بن خلف التميمي ، وله اختصار الاختصار (٦).
- (٢١) اختصار شرح ابن ناجي على المدونة لعمار بن سعيد ، وهو اختصار بارع كما قال مخلوف (٧).
- (٢٢) مختصر أبي حفص عمار بن مسلم مولى يحيى بن عبود اللخمي ، زاد فيه على اختصار الباجي زوائد (٨).

- 
- (١) الصلة ٣٠٤،٣٠٣/١ ، المدارك ١٣٦/٨ ، الديباج ٤٣٩/١ .
- (٢) المدارك ٢٥٤-٢٥٦/٧ ، الديباج ٤٨٥،٤٨٤/١ ، شجرة النور ص ١٠٩ .
- (٣) المدارك ١٢٥،١٢٤/٨ ، شجرة النور ص ١٢١ .
- (٤) الديباج ٢٦٥/١ ، شجرة النور ص ١٢٦ .
- (٥) الديباج ٤٤٩،٤٤٨/١ ، شجرة النور ص ١٨٧ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٨٤/٣ .
- (٦) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي ص ١٨٨ .
- (٧) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي ص ١٨٧ ، شجرة النور ص ٤١٣ .
- (٨) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي ص ١٨٧ عن اختصار المدارك لابن حمادة البرنسي السبتي ص ١٣٤ ، المدارك ٢٠٧/٨ .

(ب) وأما شروح المدونة فهي كثيرة أيضا ونذكر هنا أهمها :

- (١) شرح أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس بن بشير مولاهم القرشي (٢٥٨هـ) شرح فيه مسائل من كتب المدونة فقط (١).
- (٢) شرح أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين (٣٣٥هـ) (٢).
- (٣) المنتخب لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة الملقب بالرجون (٣٣٦هـ) قال ابن حزم مارأيت أنبل منه (٣).
- (٤) التمهيد لمسائل المدونة لخلف بن أبي القاسم الأزدى المعروف بالبراذعى (القرن ٤هـ) ، وله الشرح والتمامات لمسائلها (٤).
- (٥) شرح أبي محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادي (٤٣٠هـ) لم يكمله (٥).
- (٦) شرح أبي القاسم خلف مولى يوسف بن بهلول البلنسى المعروف بالبربلى (٤٤٤هـ) (٦).
- (٧) شرح أبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (٤٥١هـ) اشتهر بجامع ابن يونس (٧).
- (٨) تهذيب الطالب لأبي محمد عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي (٤٦٦هـ) (٨).

- 
- (١) المدارك ٢٢٥/٤ ، الديباج ١٧٥، ١٧٤/٢ ، قضاة قرطبة ص ١٨٢ .
  - (٢) المدارك ١٨٣/٨ - ١٨٦ ، جذوة المقتبس ص ٥٣ ، الفكر السامي ١١٩/٣ .
  - (٣) بغية الملتبس ص ١٤٤ ، تاريخ علماء الأندلس ٥٢، ٥١/٢ ، الديباج ٢٠٠/٢ .
  - (٤) المدارك ٢٥٧/٧ ، الديباج ٣٥٠، ٣٤٩/١ ، شجرة النور ص ١٠٤ .
  - (٥) المدارك ٢٢٢/٧ ، الديباج ٢٩-٢٦/٢ ، الفكر السامي ٢٠٤/٢ .
  - (٦) الصلة ١٦٩/١ ، المدارك ١٦٤/١ ، الديباج ٣٥٢/١ .
  - (٧) المدارك ١١٤/٨ ، الديباج ٢٤١، ٢٤٠/٢ ، شجرة النور ص ١١١ .
  - (٨) المدارك ٧٢/٨ ، الديباج ٥٦/٢ ، شجرة النور ص ١١٦ وهو مخطوط بالقرويين بفاس رقم (قديم) ٨٥٤ ، وفي رواق المغاربة بالأزهر رقم ٣١٥٧ .

- (٩) شرح أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد الحضرمي القيرواني المعروف بالليدي (٤٦٦هـ) قال ابن فرحون وهو بليغ في المذهب (١).
- (١٠) شرح أبي حفص عمر بن عبد النور المعروف بابن الحكار الصقلي (القرن ٥هـ) وهو شرح كبير (٢).
- (١١) شرح القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (٤٧٤هـ) (٣).
- (١٢) الطراز لأبي علي سند بن عنان بن ابراهيم الأزدي (٥٤١هـ) (٤).
- (١٣) الجامع البسيط وبغية الطالب النشيط لأبي محمد عاشر بن محمد بن عاشر - أو عامر - بن محمد بن عامر بن خلف الأنصاري الشاطبي (٥٦٧هـ) مات قبل أن يكمله (٥).
- (١٤) حاشية أبي محمد يشكر بن موسى الجرائي الغفجومي الفاسي (٥٩٨هـ) (٦).
- (١٥) منهاج التحصيل لأبي الحسن علي بن سعيد الرجراجي (٧).
- (١٦) تكملة الجامع البسيط وبغية الطالب النشيط لمحمد بن علي بن محمد بن يحيى الغافقي البلسي (٦٢٤هـ) (٨).
- (١٧) حاشية أبي الفضل راشد بن أبي راشد الوليدي (٦٧٥هـ) (٩).

- 
- (١) معالم الإيمان ٣/١٧٥ ، الديباج ١/٤٨٤ ، المدارك ٧/٢٥٤، ٢٥٥ .
- (٢) المدارك ٨/١١٥ ، الديباج ٢/٧٧ ، شجرة النور ص ١٢٥ .
- (٣) المدارك ٨/١٢٤، ١٢٥ ، الديباج ١/٣٧٧-٣٨٥ ، الصلة ١/٢٠٠-٢٠٢ ، نفح الطيب ٢/٦٧ .
- (٤) الديباج ١/٣٩٩، ٤٠٠ ، شجرة النور ص ١٢٥ ، كشف الظنون ٢/١٦٤٤ .
- (٥) بغية الملتبس ص ٤٣٨ ، المعجم لابن الأبار ص ٣١٠، ٣١١ .
- (٦) وفيات ابن قنفذ ص ٣٠٠ ، نيل الابتهاج ص ٣٦٠ ، الفكر السامي ٢/٢٢٩ .
- (٧) شجرة النور ص ١٨٧ ، نيل الابتهاج ص ٢٠٠ .
- (٨) التكملة ص ٣٣٤ ، ط/مدر يد نقلا عن محاضرات في تاريخ المذهب المالكي ص ١٨٤ .
- (٩) نيل الابتهاج ص ١١٧ ، الفكر السامي ٢/٢٣٣ .

- (١٨) شرح أبي المودة ضياء الدين خليل بن اسحاق بن موسى المعروف بالجندي (٧٧٦هـ) وصل فيه الى كتاب الحج (١).
- (١٩) شرح أبي عمران موسى بن أبي علي الزناتي الزموري (٨٠٢هـ) (٢).
- (٢٠) شرح أبي عبد الله محمد بن خلفه بن عمر التونسي المعروف بالأبي الوشتاني (٨٢٨هـ) (٣).
- (٢١) شرح أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله القلشاني (٨٦٣هـ) (٤).
- (٢٢) حاشية عبد الرحمن الغرياني الطرابلسي (أخذ عن أصحاب عرفة) (٥).
- (٢٣) شرح أبي العباس أحمد بن علي بن قاسم الزقاق التجيبي الفاسي (٩٣٢هـ) (٦).

(ج) وأما التعاليق والتمهيدات ، والتقاييد والزيادات ، والتنابيه والمستخرجات فنذكر منها ما وقفنا عليه :

\* فأما التعاليق فممن كتب فيها :

- (١) أبو حفص عمر بن محمد التميمي الشهير بابن العطار التونسي ، تعليقه نبيل جدا أملاه (٤٢٧، ٤٢٨هـ) مات قبل وفاة أبي بكر محمد بن عبد الرحمن الخولاني (٤٣٢هـ) (٧).
- (٢) أبو عمران موسى بن عيسى بن أبي حاج الغفجومي الفاسي (٤٣٠هـ) تعليقه جليل لم يكمله (٨).

- 
- (١) نيل الابتهاج ص ١١٢، ١١٣ ، الفكر السامي ٢/٢٤٣-٢٤٥ .
- (٢) التكملة ص ١٦٣ ، ط/مدير نقلا عن محاضرات في تاريخ المذهب ص ١٨٤ .
- (٣) شجرة النور ص ٢٤٤ ، نيل الابتهاج ص ٢٨٧ .
- (٤) شجرة النور ص ٢٥٨ ، نيل الابتهاج ص ٧٨ .
- (٥) نيل الابتهاج ص ١٧١، ١٧٢ .
- (٦) نيل الابتهاج ص ٩٠، ٩١ .
- (٧) المدارك ٦٧/٨ ، معالم الإيمان ٣/١٦٤ ، نيل الابتهاج ص ١٩٤ ، شجرة النور ص ١٠٧ .
- (٨) المدارك ٧/٢٤٣-٢٥٢ ، الديباج ٢/٣٣٧ ، الفكر السامي ٢/٢٠٥، ٢٠٦ .

- (٣) أبو إسحاق إبراهيم بن حسن التونسي (٤٣٢هـ) (١).
- (٤) أبو الطيب عبد المنعم بن إبراهيم الكندي المعروف بابن بنت خلدون (٤٣٥هـ) تعليقه مفيد (٢).
- (٥) عثمان بن مالك الفاسي (٤٤٤هـ) (٣).
- (٦) أبو القاسم عبد الرحمن بن محرز القيرواني (حول ٤٥٠هـ) له تعليق سماه التبصرة (٤).
- (٧) أبو القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث السيوري (٤٦٠هـ) (٥).
- (٨) أبو الحسن علي بن محمد الربعي المعروف بالخمى القيرواني (٤٧٨هـ) تعليقه كبير حسن مفيد سماه : "التبصرة" (٦).
- (٩) أبو محمد عبد الحميد بن محمد القروي المعروف بابن الصائغ (٤٨٦هـ) تعليقه أكمل به تعليق التونسي (٧).
- (١٠) أبو عبد الله محمد بن سعدون بن علي بن بلال القيرواني (٤٨٦هـ) له اكمال تعليق التونسي (٨).
- (١١) أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المعروف بالامام (٥٣٦هـ) له التعليقة (٩).
- (١٢) أبو عبد الله محمد بن سليمان السطى (٧٥٠هـ) (١٠).

- 
- (١) المدارك ٥٨/٨ ، معالم الإيمان ١٧٧/٣ ، الديباج ٢٦٩/١ .
- (٢) المدارك ٦٧/٨ ، شجرة النور ص ١٠٧ .
- (٣) المدارك ٧٨/٨ ، الديباج ٨٣/٢ ، نيل الابتهاج ص ١٩٧ .
- (٤) المدارك ٦٨/٨ ، معالم الإيمان ١٦٥/٣ .
- (٥) المدارك ٦٥/٨ ، الديباج ٢٢/٢ ، معالم الإيمان ١٨٢/٣ .
- (٦) المدارك ١٠٩/٨ ، معالم الإيمان ١٩٩/٣ ، الديباج ١٠٥،١٠٤/٢ .
- (٧) المدارك ١٠٥/٨ ، الديباج ٢٥/٢ ، معالم الإيمان ٢٠١/٣ .
- (٨) المدارك ١١٢/٨ ، معالم الإيمان ١٩٨/٣ ، الديباج ٢٩٩/٢ .
- (٩) الغنية ص ١٣٢ ، أزهار الرياض ١٦٥/٣ ، الديباج ٢٥١،٢٥٠/٢ .
- (١٠) شجرة النور ص ٢٢١ ، نيل الابتهاج ص ٢٤٤،٢٤٣ ، الفكر السامي ٢٤٦/٢ .

(١٣) أبو القاسم محمد بن عبد العزيز التازعدري الطنجي (٨٣٢هـ) له شرح على تعليقة أبي الحسن الصغير (١).

(١٤) أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم المشدالي الزواوي البجائي (٨٦٦هـ) له اكمال تعليقة الوانوغى على البرذعى (٢).

**\* وأما التمهيدات فممن ألف فيها :**

(١) أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي (٥٢٠هـ) له المقدمات الممهيدات لبيان ماقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات (٣).

**\* وأما التقاييد فممن صنف فيها :**

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي الغماري الخمسي المعروف بالصغير (٧١٩هـ) (٤).

(٢) علي بن عبد الرحمن اليفرنى الشهير بالطنجي (٧٣٤هـ) (٥).

(٣) أبو فارس عبد العزيز بن محمد القروى الفاسي (٧٥٠هـ) ، جمعه عن شيخه أبي الحسن الصغير ، وهو أحسن تقاييد تلاميذه وأصحها (٦).

(٤) أبو زكريا السراج عبد النور بن محمد بن أحمد الشريف العمراني الفاسي (ولد ٦٨٥هـ وتوفي ؟) (٧).

(١) شجرة النور ص ٢٥٢ ، نيل الابتهاج ص ٢٩٠، ٢٩١ .

(٢) نيل الابتهاج ص ٣١٤ .

(٣) الغنية ص ٢٢٢ ، شجرة النور ص ١٢٩ ، الديباج ٢/٢٤٨-٢٥٠ ، وهو مخطوط كامل بدار الكتب الوطنية بتونس رقم (١٢١٠٠) وقد طبع في مجلد واحد بمطبعة السعادة بمصر ونشرته دار صادر ، بيروت .

(٤) الديباج ٢/١٩٩-١٢١ ، شجرة النور ص ٢١٥ ، الفكر السامي ٢/٢٣٧ .

(٥) نيل الابتهاج ص ٢٠٤ .

(٦) نيل الابتهاج ص ١٧٩ ، الفكر السامي ٢/٢٤٢ .

(٧) نيل الابتهاج ص ١٨٧ .

- (٥) موسى بن محمد بن معطى العبدوسى (٧٧٦هـ) له تقييدان أحدهما كبير فى عشرة أسفار<sup>(١)</sup>.
- (٦) محمد بن أحمد بن غازى العثمانى المكناسى له تكميل التقييد لأبى الحسن الصغير<sup>(٢)</sup>.
- (٧) عمران بن موسى الجاناتى المكناسى (٨٣٠هـ) تقييده فى عشرة أسفار ، وصفه الشيخ بابا بأنه بديع<sup>(٣)</sup>.

\* وأما الزيادات فممن كتب فيها :

- (١) أبو محمد عبد الله بن أبى زيد القيروانى (٣٨٦هـ) له النوادر والزيادات على المدونة وهو كتاب مشهور<sup>(٤)</sup>.
- (٢) أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن رشيق (حج ٣٧٠هـ) له المستوعب لزيادات كتاب المبسوط ليحيى بن إسحاق بن يحيى الليثى (٣٠٣هـ)<sup>(٥)</sup>.

\* وأما التنبيه فممن ألف فيها :

- (١) أبو الطاهر ابراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخى (٥٢٦هـ) له التنبيه على مسائل التوجيه<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) شجرة النور ص ٢٣٥ ، نيل الابتهاج ص ٣٤٣، ٣٤٢ .
- (٢) محاضرات فى تاريخ المذهب المالكى ص ١٨٤ .
- (٣) نيل الابتهاج ص ٢١٧ .
- (٤) المدارك ٢١٧/٦ ، نفح الطيب ٥٥٣/١ ، وهو مخطوط بفاس مكتبة القرويين ، وبتونس دار الكتب الوطنية بعدة أرقام كما فى كتاب "ابن رشد وكتابه المقدمات" ص ٣٨٩ .
- (٥) معالم الإيمان ١٨٦/٣ ، شجرة النور ص ١١٠ .
- (٦) السدياج ٢٦٦، ٢٦٥/١ ، شجرة النور ص ١٢٦ ، المحاضرات المغربية نقلا عن محاضرات فى تاريخ المذهب المالكى ص ١٨٢ .

(٢) أبو عبد الله محمد بن أبي الخيار العبدري القرطبي (٥٢٩هـ) له تنابيه على المدونة (١).

(٣) أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي السبتي (٥٤٤هـ) له التنبيهات المستنبطة على المدونة والمختلطة (٢).

\* وأما المستخرجات فممن صنف فيها :

(١) أبو سلمة فضل بن سلمة بن جرير بن منخل الجهني البجائي (٣١٩هـ) جمع في كتابه مسائل المدونة والمستخرجة والمجموعة وهي لمحمد بن عبدوس (٣).

(٢) تلميذه عبد الملك بن سيانخ البجائي الأندلسي ، استخرج من الواضحة لعبد الملك بن حبيب (٢٣٨هـ) ومن الموازية لابن المواز محمد بن ابراهيم الاسكندردي (٢٦٩ أو ٢٨١هـ) ما لم يكن في المدونة ولا في المستخرجة التي تسمى العتبية لمؤلفها أبي عبد الله العتبي القرطبي (٢٥٤ أو ٢٥٥هـ) وهذه الكتب الأربعة هي الأمهات في المذهب (٤).

---

(١) ابن رشد وكتابه المقدمات ص ٣٩٣ .

(٢) الديباج ٤٧/٢ ، الفكر السامي ٢٥٤،٢٥٣/٢ وهو مخطوط بمكتبة القرويين بفاس رقم ٧٨١ و٧٨٠ وبمكتبة اسكوريال أول باسبانية رقم ٩٨٧،٩٨٦ ، وبمكتبة توبنجن رقم ١٢٣ و١٢٦ كما في كتاب "ابن رشد وكتابه المقدمات" ص ٣٩٦ .

(٣) الديباج ١٣٨،١٣٧/٢ ، شجرة النور ص ٨٢ ، ابن رشد وكتابه المقدمات ص ٣٨٨ .

(٤) الديباج ٢٠/٢ ، ابن رشد وكتابه المقدمات ص ٣٨٨،٣٨٧ .



## المبحث الخامس دراسة كتاب "النكت والفروق لمسائل المدونة"

### المطلب الأول اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

#### اسم الكتاب :

لم ينص المصنف في مقدمة كتابه على اسم الكتاب كما هي عادة المصنفين وعرفهم في الغالب ، وإنما أتى ضمنا - حين تكلم عن الباعث على التأليف - بما يوحى بتسمية الكتاب حيث قال : "أما بعد : فإن بعض أصحابنا من طلبة الفقه ، سألني العناية بجمع ما يقع لى أن المبتدئ في طلب الفقه ، ومن لم يتسع فيه محتاج إليه ، في أعيان مسائل من المدونة والمختلطة من نكتة يحسن عندي الإتيان بها ، وتفريق بين مسألتين قد يتعذر على الطالب معرفة اختلاف حكمها ... الخ .

ويظهر لى أن نساخ الكتاب قد حاولوا الوصول الى تسمية الكتاب من خلال تلك المقدمة ، يدل على ذلك اختلافهم اليسير في صياغة عنوان الكتاب .

فترى أن نسخة مدريد قد سمت به (النكت والفروق من المدونة والمختلطة باختصار اللفظ في طلب التفرقة بين مسألتين ومعرفة اختلاف حكمهما) .

أما نسخة الخزنة العامة بالرباط فقد أسمته به (النكت والفروق لمسائل المدونة) .

وسمى في نسخة الخزنة الحسنية بالرباط به (النكت والفروق من المدونة والمختلطة) .

وجاءت تسميته في نسخة خزنة جامع ابن يوسف بمراكش به (النكت أو التعقيب) .

أما نسخة رواق المغاربة بالأزهر فقد سمتة (نكت أعيان مسائل المدونة والمختلطة والتفريق بين مسائل شاعت ألفاظها واختلفت أحكامها) .  
وأيا كان الاختلاف في صياغة العنوان ، فاننا نرى أن تلك العناوين تدور حول المعنى الذى أراده المؤلف من كتابه وقصده ، وهو الكلام عن النكت والفروق المستنبطة من المدونة والمختلطة . وإن كان الكتاب لا يخلو من طرف من التفريع أو عقد أصل كما صرح به المصنف في مقدمته غير أن هذا جاء من باب التضمنين ، والعنوان عادة يأتي مبينا للمقصد الأساسى من التأليف .

لكن نسخة مراکش قد جاء فيها أن اسم الكتاب (النكت أو التعقيب) أما تسميته بالنكت فهو مسلم وهو من باب الاختصار ، أما التعقيب فالظن أنها كتبت - على الورقة الأولى في القرون المتأخرة عن عصر المؤلف - ممن ليس له علم باسم الكتاب وإنما قرأ بعضه فرأى المصنف أحيانا يتعقب أقوال من سبقه ويردها أو يفندها فظهرت له هذه التسمية بسبب ذلك .

يؤيد هذا أن أيا ممن سمي الكتاب لم يشاركه في هذه التسمية . وعلى كل حال فقد أراحنا المصنف نفسه من كل هذا العناء ، حين نقل عن هذا الكتاب ، أو أشار إليه في كتابه "التهذيب" فسماه اختصارا في مواضع كثيرة بـ(النكت)<sup>(١)</sup> وسماه أحيانا بـ(النكت والفروق)<sup>(٢)</sup> .

وأكثر من ترجم للمصنف ذكر أن له كتابا اسمه (النكت والفروق لمسائل المدونة)<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : التهذيب للمصنف ل ١١، ٢٠، ٢٣، ٣٢، ٣٣، ٣٤ وغيرها .

(٢) انظر التهذيب للمصنف ل ٤ .

(٣) انظر على سبيل المثال : المدارك ٧١/٨ - ٧٣ ، الديباج ٥٦/٢ ، العرب في صقلية

وقد نقل عنه الونشريسي في فروقه (١)، والخطاب في مواهبه (٢) فسميا هذا الكتاب لعبد الحق بـ(النكت) ولعل هذا منهما على سبيل الاختصار كما سبق أن ذكرنا .

### نسبته للمؤلف :

إن الجهل بمعرفة مؤلف الكتاب يعد نقصا وعيبا في الكتاب ، كما تقل ثقة القارئ في نقوله وآراءه العلمية ، إذ هو لا يعرف المؤلف ، ولا مبلغه من العلم ، ولا منزلته بين أهل العلم والفضل .

والكتاب الذي بين أيدينا لم يداخلنا الشك في أنه لأبي محمد عبد الحق ابن محمد الصقلي ، إذ الأدلة والقرائن قائمة بذلك فمنها :

(١) إن الذين ترجموا لعبد الحق الصقلي قد ذكروا له كتابا في النكت والفروق ، كما أن بعضهم قد سمى الكتاب بـ(النكت والفروق لمسائل المدونة والمختلطة) (٣).

(٢) إن لعبد الحق الصقلي كتابا آخر معروف مشهور ؛ وهو المسمى بـ"التهذيب" أو "تهذيب الطالب" قد أكثر فيه عبد الحق من النقل عن النكت ؛ مرددا عبارات تفيد أنه مؤلف "النكت" لا غيره ، كقوله : وقد ذكرت وجه ذلك في كتاب النكت فأغنى عن تكراره ، وقوله : وقد ذكرنا في كتاب النكت وأوضحنا المسألة هناك بما فيه كفاية ، وقوله : وقد ذكرت في كتاب النكت وجه التفريق بين ذلك ... الخ من العبارات (٤) الدالة على أن صاحب التهذيب هو صاحب النكت لاشك ولا ريب .

(١) انظر عدة البروق ص ٤٧١، ٣١٢، ١١٠ .

(٢) انظر مواهب الجليل ٣/ ٣٢١، ٢٥ .

(٣) انظر ترجمة المصنف ومصادرها في موضعها من هذه الدراسة .

(٤) انظر التهذيب للمصنف ل ٧، ٤٠، ٢٠، ٣٤، ٤٣، ٤٤، ٥٧، ٥٩ وغيرها .

(٣) نقل بعض العلماء عن الكتاب ونسبته لعبد الحق الصقلي ، كالونشريسى (١) ، والخطاب (٢) ، والمقرى (٣) .

(٤) أن المصنف كان يصدر مسائله فى النكت بقوله : قال عبد الحق ، وهى مواضع لاختصى عددا ، مما يمكن أن يكون قرينة قوية أن كتاب النكت لعبد الحق الصقلي ، إذ لا يضارعه أحد - ممن اسمه عبد الحق - فى الشهرة غير عبد الحق الاشبيلى (٤) ، وليس لهذا كتاب اسمه النكت كما أن سنة التأليف التى نص عليها فى مقدمة الكتاب وهى الثامنة عشرة بعد الأربعمئة من الهجرة (٤١٨هـ) تقوى مذهبنا إليه وتؤيده .

(٥) أن بعض نسخ المخطوط الموجودة بين أيدينا قد نسبت فى الورقة الأولى منها هذا الكتاب لعبد الحق الصقلي ، كما أنها ذكرت كنيته أيضا ، وأنه أبو محمد .

على أنه ينبغى التنبيه إلى أن نسخة الخزانة العامة بالرباط ، ونسخة مراکش قد نسبتا الكتاب لعبد الحق الاشبيلى المحدث المعروف بابن الخراط ، وهو صاحب الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى ، وهو - لعمرى - خطأ بين قد دحضه بعض أهل العلم والمعرفة كما فى الورقة الأولى من نسخة الخزانة العامة .

(١) انظر المعيار ١٠-١١ ، ٤٦٨،١٥١/٤ ، ٢٨٨،١٢٣/٥ ، ٤٥٦،٢٢٩/٦ .

(٢) انظر مواهب الجليل ١/٢٤١،٢٤٠ ، ٤٩/٢ ، ١٣٣/٣ .

(٣) انظر نفح الطيب ٢/٦٦٥ .

(٤) توفى سنة ٥٨٢هـ . انظر الشروح والتعليقات على كتب الأحكام لأبى عبد الرحمن ابن عقيل ١/٤٥ ، وقيل سنة ٥٨١هـ كما فى الديباج ٢/٦٥ ، وفيات ابن قنفذ ص ٢٩٣ .

## المطلب الثاني تاريخ تأليفه

قد أراحنا المصنف - رحمه الله تعالى - من التخرصات والتوقعات والحسابات لمعرفة تاريخ تأليف الكتاب إذ قد نص في مقدمته على ذلك فقال "وكان ابتدائي لهذا الكتاب وفراغى منه في سنة ثمان عشرة وأربعمائة". وهو تاريخ متقدم في عمر التأليف ، ناهيك عن التأليف في هذه الفنون كفن النكت والفروق .

### المطلب الثالث الباعث على التأليف والغرض منه

قد بين المصنف في مقدمته الباعث على تأليفه هذا الكتاب والغرض منه إذ قال : "أما بعد ؛ فإن بعض أصحابنا من طلبة الفقه سألني العناية بجمع ما يقع لي ، أن المبتدئ في طلب الفقه ، ومن لم يتسع فيه محتاج إليه ، في أعيان مسائل من المدونة والمختلطة ؛ من نكتة يحسن عندي الإتيان بها ، وتفريق بين مسألتين قد يتعذر على الطالب معرفة اختلاف حكمها ، وطرف من التفريع في بعض المسائل ، ومقدمات في أوائل بعض الكتب فيها عقد أصل أو شيء من الحجة على مخالف .

ورجا سألني في ذلك أن فيه معونة للمبتدئين ، ورياضة للمتوسطين ، وعونا على درك ماوراءه . فسارعت الى ما رغب فيه من ذلك ابتغاء النفع به والمثوبة عليه " .

وهذا النص من المصنف لا أظن أنه يحتاج الى بيان أو تعليق .

## المطلب الرابع منهج الكتاب

إن معرفة منهج المؤلف في تأليفه تعطى القارئ تصورا واضحا عن الكتاب ، وتساعد كثيرا في تحصيل الفائدة المرجوة منه ، كما تبين مقدار التزام المصنف بالمنهجية العلمية ، إذ يعكس ذلك منزلته بين أهل الفن من الأقران .

وقد سبق أن اتضح بعض ذلك من خلال الكلام عن الباعث على التأليف والغرض منه ، إذ تبين أن المصنف يأق بالنكته التي يستحسنها ، والتفريق بين المسائل التي يتعذر على الطالب - فى الغالب - معرفة العلة فى اختلاف حكمها ، ويفرع المصنف أحيانا على بعض المسائل حين يرى فائدة يستحسن التقاطها ، ويقدم لبعض الكتب بمقدمات يكون فيها عقد أصل ، أو شىء من الحجة على مخالف كما صرح به .

كما بين أنه ألفه محققا لقصد سائله ورجاءه فى أن يكون معونة للمبتدئين ، ورياضة للمتوسطين ، وعونا وتمهيدا لتحصيل مابعده فى هذا الفن .

ثم قال المصنف فى مقدمته مبينا ومفصلا فى منهجية الكتاب : " ولم أكثر من تفريع المسائل والزيادات من الكتب ؛ لأن ذلك يخرجنا عن قصد السائل ، ويطول الكتاب أيضا ، ويشق على المبتدئ النظر فيه ، والاستفادة منه ، بل اقتصدت فى المعنى الذى وصفته ؛ ليخف النظر فيه ، ويسهل تناوله على من احتاج إليه ، وأكثر مذكرته هو مما حفظته عن شيوخى فى المجالس ، ومن ذلك مارأيت له لمن سلف من علمائنا ، أو تبين لى - أنا - صوابه فذكرته ... " .

هذا مذكره المصنف عن منهجه فى الكتاب ، لكن من خلال دراسة الكتاب ظهر لى تصور لمنهجية الكتاب أخلصها فى الآتى :

(١) رتب المصنف كتابه على الترتيب المعروف عند فقهاء المالكية مبتدئا بكتاب الطهارة ، ثم الصلاة ، فالجنائز ، ثم الصوم ، فلاعتكاف ، ثم الزكاة ، ثم الحج ... وهكذا الخ .

ونرى لزاما التنبيه الى الاختلاف اليسير - أحيانا - في ترتيب موضوعات الكتاب عند فقهاء المالكية - كغيرهم - تقدما أو تأخيرا . وقد يعدد المصنف بعض هذه الكتب أو الموضوعات ، إما لكثرة مسائله حيث تتعرض كل مجموعة منها لموضوع واحد ، أو لاتفاق وانسجام رأيه المصنف بين مسائل معينة فأفردتها بكتاب مستقل . وتظهر هذه المنهجية للمصنف في كتاب الصلاة حيث قسمه الى كتابين كتاب الصلاة الأول ، وكتاب الصلاة الثاني ، وكذلك الزكاة ، أما الحج فجعله على ثلاثة كتب ، وغير تلك الكتب التي رأى فيها التقسيم .

وهذا الترتيب للكتاب والتقسيم لبعض مسائله أقرب مايكون لترتيب المدونة ، إذ الكتاب مستسقى منها ومستخرج . وعلى كل حال فهذا الترتيب إنما هو من باب الاصطلاح الذى لامشاحة فيه كما يقولون .

(٢) يأتى المصنف بتوطئة لبعض الكتب غالبا ماتكون فى حكمها مستدلا بآيات من القرآن ، أو بأحاديث من السنة ، أو يكون فيها تأصيل أو احتجاج على مخالف . مثاله كتاب الصلاة الأول ، كتاب الصوم ، كتاب الاعتكاف ، كتاب الحج الأول ، كتاب النذور .

(٣) الكتاب يشتمل على نكت وفروق ، وغيرها كما صرح به فى المقدمة ، غير أن النكت فيه أكثر من الفروق ، ولذا كان الصدر لها فى التسمية عاطفا عليها الفروق ، أما غيرها فقد جاءت تبعا كما هو ملاحظ .

(٤) يصدر المصنف المسائل - غالبا - بقوله : قال عبد الحق ، يعنى به نفسه أو قال بعض شيوخنا ، فإن أطلق قصد شيوخه من الصقليين ، وإن قيد قال : بعض شيوخنا من القرويين أو من غير أهل بلدنا .



(٥) المصنف يأتي بالمسألة من المدونة ، أو لبعض شيوخه ، أو لبعض مجتهدي المذهب ، ثم يأتي بالنكتة على هذه المسألة ، فيطلعنا بهذا على مسائل رشيقة ، وعلل للأحكام دقيقة ، وأسرار للتشريع عميقة . وقد يذكر هذه النكتة لنفسه ، وقد ينسبها لغيره من أئمة المذهب ومبرزيه .

(٦) ومن منهجه في التفريق بين المسائل أنه يأتي بقولين للامام مالك في قضية ما ، ثم يذكر وجه اختلاف قوله ، ناسبا ذلك لنفسه أو لغيره . وأحيانا يرد التفرقة الى اختلاف المسألتين نافيا أن يكون ذلك اختلاف قول .

وقد يكون قولاه في باب واحد ، أو في بابين مختلفين . انظر : المسألة رقم (٦٠) ، (٩٤) ، (٢٥١) ، (٢٥٨) ، (٢٨٥) .

وقد يقع التفريق بين مسألتين احدهما للامام ، والأخرى لغيره من أئمة المذهب ومجتهديه ، وقد تكونان لغير الامام من شيوخ عبد الحق الصقليين أو غيرهم . انظر المسألة (٢٧٧) ، (٣٠٩) ، (٣١١) .

(٧) وغالب أمر المصنف ذكره لأكثر من وجه في التفريق بين المسائل . وقد يكتفى بذكر وجه واحد للتفريق . انظر المسألة رقم (٣٦) ، (٢٦٢) ، (٤٠٢) ، (١١٦) .

(٨) وقد يذكر أن بعض الناس يفرق بين المسألتين بكذا ، ثم ينفي أن يكون بينهما فرق . انظر المسألة رقم (٥٢) .

(٩) وهو يقر أن بعض الفروق التي يذكرها أو ينقلها لاتسلم من الاعتراض وانما أتى بها على وجه الاستئناس فقط .

انظر المسألة رقم (٦١) ، (٩١) .

(١٠) وقد ينبه أحيانا الى أصول وقواعد بنيت عليها الأحكام . انظر المسألة رقم (٢٦) ، (٤٢) ، (٨١) ، (١٥٠) ، (١٧٦) ، (٢٣٤) .

وقد يشير أحيانا الى أن هذا الأصل تفرد به بعض شيوخه انظر المسألة رقم (١٧٦) .

وأحيانا ينص على ذكر العلة بقوله : لأن العلة كذا . انظر المسألة رقم (٤٢٦) .

(١١) يهتم المصنف في بعض مسائل الكتاب بحل عبارة أو لفظ مشكل ورد في المدونة اختلف الشراح في تأويله . انظر المسألة رقم (١٢٣) ، (١٤٠) ، (١٥٤) ، (١٦٢) ، (١٦٩) ، (٢١٤) ، (٢٢٣) .  
أو في غير المدونة كآية أو حديث اختلف في تأويلهما انظر المسألة رقم (١) ، (٧) ، (٨) ، (٢٧) .

وأحيانا يرجح بعض هذه التأويلات على غيرها ، وأحيانا أخرى يذكرها بلا ترجيح .

(١٢) المصنف يعتنى بالروايات الواردة عن إمام المذهب ، مرجحا الرواية التي تصح معها المسألة نظرا ، مع رده - أحيانا - رواية معينة إلى رواية أخرى ؛ كلما أفاد هذا المسألة تصحيحا أو تكميلا . انظر المسألة رقم (٣٨) ، (٤١) ، (١٦٩) ، (٤٠٧) .  
وقد يذكر أكثر من رواية ، ثم ينص على المشهور منها . انظر المسألة رقم (٤٣) .

(١٣) المصنف ينقل كثيرا عن شيوخه وغيرهم من أعلام المذهب ، كما ينقل أحيانا بعض أقوال واجتهادات الصحابة والتابعين وتابعيهم .  
على أنه ينبغي التنبيه على أن أكثر ما ذكره هو مما حفظه عن شيوخه في المجالس .

(١٤) المصنف حينما يعرض المسألة ، ويذكر الخلاف فيها ، إنما يتعرض للخلاف في المذهب ، ضاربا الصفح عن الخلاف خارج المذهب إلا في مواضع قليلة .

وهو حينما يفعل يشير فقط الى المخالف من دون تعيينه ، كما لا يطيل الكلام مع المخالف ؛ معذرا لنفسه عن ذلك أن ذلك ليس من غرضه وقصده ، وإنما قصد بيان المذهب ورجحانه . انظر المسألة رقم (٢٢) ، (٦٤) ، (٦٥) ، (٧١) ، (١٤٢) .

(١٥) المصنف يهتم - أحيانا - بشرح الغريب ، وبيان المعانى الاصطلاحية .  
انظر المسألة رقم (٢٠٠) ، (٢١٥) ، (٣٦٦) .  
وهو أحيانا يستطرد ، فيزيدنا فوائد أخرى جر ذلك الشرح أو البيان  
لها . انظر المسألة رقم (٢٠٠) .

## المطلب الخامس مصادر الكتاب

لاريب أن العلم لبنات يعتمد بعضها على بعض كما يشد بعضها بعضا ،  
ولذا نرى الأواخر قد بنوا على علم الأوائل ، واستفادوا من اجتهاداتهم  
وآرائهم .

وقد استفاد مؤلف النكت - كغيره - ممن سبقه ناقلا لأقوالهم ،  
وآرائهم ، واجتهاداتهم ، مسلما لهم تارة ، ناقدا لهم تارة أخرى . وأكثر  
استفادة المؤلف في كتابه هذا من شيوخه ، ومعظمها كانت عن طريق المشافهة  
إذ قد صرح بذلك في مقدمة الكتاب إذ قال : "... وأكثر ما ذكرته هو مما  
حفظته عن شيوخى في المجالس ..."

على أن استفادة المصنف ممن سبقه لم تقتصر على شيوخه وإن كان  
أكثرها منهم ، إذ نقل عن غيرهم من أئمة المذهب ومجتهديه وغيرهم ،  
مصرحا بأسمائهم تارة ، مكتفيا بذكر الكتاب الذى نقل منه تارة أخرى ،  
والذى يعيننا - هنا - ذكر أسماء الكتب التى نقل عنها .

على أنه ينبغى الإشارة الى أن نقله عن الكتب قد اقتصر على مصادر  
الفقه المالكي عدا مصدر واحد لابن المنذر هو كتاب الاشراف ، وابن المنذر  
- كما هو معروف - مصنف فى عداد الفقهاء من الشافعية ، وإليك أسماء  
هذه المصادر مرتبة ترتيبا هجائيا .

(١) أحكام القرآن :

تأليف : أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن الحكم (ت ٢٦٨هـ) .

(٢) الأسدية :

تأليف : أبى عبد الله أسد بن الفرات بن سنان النيسابورى (ت ٢١٣هـ)

(٣) الأصل :

تأليف : أبى بكر أحمد بن محمد بن ميسر الاسكندراني (ت ٣٣٩هـ) .

- (٤) الإشراف :
- تأليف : أبى بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى (ت ٣١٨هـ) .
- (٥) شرح كتاب ابن عبد الحكم (ولعله شرح المختصر الكبير) :
- تأليف : أبى بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأبهري (ت ٣٧٥هـ) .
- (٦) العتبية (المستخرجة من الأسمعة) :
- تأليف : أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عتبة القرطبي الشهير بالعتبي (ت ٢٥٥هـ) .
- (٧) كتاب ابن سحنون (لعله الجامع فى فنون العلم والفقهاء إذ هو الأشهر) :
- تأليف : أبى عبد الله محمد بن سحنون بن سعيد التنوخى (ت ٢٥٦هـ) .
- (٨) كتاب ابن شعبان (لعله الزاهى ، إذ هو الأشهر) :
- تأليف : أبى إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان المصرى ، المعروف بابن القرطى (ت ٣٥٥هـ) .
- (٩) كتاب ابن عبد الحكم (لعله المختصر الكبير إذ هو الأشهر) :
- تأليف : أبى محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث (ت ٢١٤هـ) .
- (١٠) كتاب ابن القصار (لعله مسائل الخلاف إذ هو الأشهر) :
- تأليف : أبى الحسن على بن أحمد البغدادى الشهير بابن القصار (ت ٣٩٨هـ) .
- (١١) كتاب ابن مزين (لعله كتاب تفسير الموطأ إذ هو الأشهر) :
- تأليف : أبى زكريا يحيى بن زكريا بن مزين القرطبي (ت ٢٥٥هـ) .
- (١٢) كتاب ابن المواز (كتاب محمد) وهو المشهور بالموازية :
- تأليف : أبى عبد الله محمد بن ابراهيم بن زياد الاسكندرى ، الشهير بابن المواز (ت ٢٦٩هـ) .
- (١٣) كتاب أبى بكر الأبهري (لعله شرح المختصر الكبير - الآنف الذكر - إذ هو الأشهر) .
- (١٤) كتاب شرح الموطأ : أبى مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمى الأندلسى (ت ٢٣٨هـ) .

(١٥) كتب أشهب :

تأليف : أبي عمرو مسكين بن عبد العزيز بن داود القيسى ، الشهير  
بأشهب (ت ٢٠٤هـ) .

(١٦) المبسوط :

تأليف : القاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق الجهمي الأزدي  
(ت ٢٨٢هـ) .

(١٧) المجموعة :

تأليف : أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس القيرواني (ت ٢٦٠هـ)  
(١٨) مختصر ابن أبي زيد :

تأليف : أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦هـ) .

(١٩) المدونة : رواية سحنون عن ابن القاسم لمسائل الامام مالك :

تأليف : أبي سعيد عبد السلام بن سعيد التنوخي القيرواني ، الشهير  
بسحنون (ت ٢٤٠هـ) .

(٢٠) مسائل الخلاف لابن القصار (لعله ماسماه المصنف بكتاب ابن القصار  
- الآنف الذكر -) .

(٢١) الممهد :

تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري ، الشهير بابن  
القابسي (ت ٤٠٣هـ) .

(٢٢) المناسك :

تأليف : أبي سعيد عبد السلام بن سعيد التنوخي القيرواني ، الشهير  
بسحنون (ت ٢٤٠هـ) .

(٢٣) النوادر :

تأليف : أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦هـ) .

(٢٤) الواضحة :

تأليف : أبي مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمى الأندلسي  
(ت ٢٣٨هـ) .

## المطلب السادس تقويم الكتاب

إن الناظر في كتاب ما ، لابد أن يكون من غرضه وقصده معرفة قيمة الكتاب العلمية ، لتطمئن إليه نفسه فينهل منه ، أو تكون الأخرى فيعرض عنه ، ولذا درج المحققون في دراستهم للكتاب على تقويمه ببيان مزاياه ، والتنبيه الى المؤاخذات عليه .  
ولكتاب النكت والفروق مزايا وعليه مؤاخذات نوردها فيما يأتي :

### أولا : مزايا الكتاب :

تقدم في بيان منهج الكتاب ذكر بعض مزاياه ، ومما يتميز به الكتاب بالإضافة الى ماسبق ، ما يأتي :

(١) بروز الشخصية العلمية والأخلاقية للمصنف :

إذ يظهر هذا جليا في استخراج الفروق الفقهية الدقيقة ، واطهاره لأسرار التشريع العميقة ، مما ينبىء عن وجود ملكة عجيبة لدى المصنف إذ العمل هذا لا يكون إلا ضربا من الاجتهاد والتوجيه للأحكام ، والوصول إليه لا يكون إلا ممن له تعمق في ادراك الأسرار الشرعية والعلل ، ودربة على التوجيه والتأصيل .

كما تتضح شخصية المصنف - أيضا - في إبداء الآراء والترجيحات السديدة ، والتعقبات المفيدة ، مع العناية بتأصيل المسائل عند الاقتضاء ، واستنباط الضوابط ، وإيراد النظائر ، إذ هو ليس مجرد ناقل للأقوال والآراء فقط ، أو جامع للأحكام والأدلة ، أو حاطب ليل لا يكاد يرى ما يلتقطه ، بل هو فاحص مدقق ، صاحب نظر وتأمل .

كل هذا مع أدب جم مع المخالف ، مبعدا نفسه عن الحشو والاطالة معه فيما لا طائل تحته ، أو لا كثير فائدة وراءه ، متلفعا مع طلابه ، أو الناظر

فى كتابه ، غير متعسف فى فرض رأيه ، ولا محتقرا لرأى غيره ، متخذا من أدوات التنبيه والتشويق وعباراته كقوله (فتدبر ذلك تجده صحيحا إن شاء الله ، وهذا القول فيه نظر عندى فتدبره ، أو فتأمله ، أو فاعرفه ، أو فانظره ، أو فاعلمه) ونحوها جاذبا الى لطائف مسائله وسديد آرائه وتوجيهاته .

كل ذلك يدل على استقلال فكره ، ومتمين علمه ، وسمو أخلاقه .

## (٢) أمانته العلمية :

وتظهر هذه الأمانة جليا فى نسبته الأقوال الى قائلها ، والفروق الى مستخرجيها ، كما يذكر أسماء الكتب التى نقل عنها منسوبة إلى أصحابها أحيانا ، أو غير منسوبة أحيانا أخرى اكتفاء بشهرتها .

على أن المصنف كان بإمكانه ذكر كثير من الأقوال غير منسوبة إلى أصحابها ، إذ أكثر ما ذكره قد استفاده وتلقاه عن طريق المشافهة - كما نص على ذلك فى مقدمته - لكن أمانته أبت عليه إلا أن يكون مع الصادقين . بل بلغ فى الأمانة مرتبة أعلى من ذلك ، حيث أنه إذا حكى بعض الأقوال بالمعنى أتى بما يدل على ذلك من عبارات كقوله : (ونحو ما وصفته حفظته عن بعض شيوخنا) ، وكقوله : (هكذا رأيت لأبى محمد ذكرت المعنى دون اللفظ) ونحو ذلك من العبارات .

## ثانيا : المؤاخذات على الكتاب :

مع تسليمنا بما للكتاب من قيمة علمية ونفاسة موضوعية ، وسبق زمنى يجعله فى مصاف أوائل الكتب المصنفة فى فنه ، وما تميز به الكتاب من مزايا قيمة ، إلا أنه عمل بشرى ، وجهد إنسانى ، لابد من وجود الاختلاف فيه ، وورود النقص والخطأ إليه .



وإذا كان الأمر كذلك فهذه بعض المؤاخذات التي رأيناها ،  
والملاحظات التي لحظناها ، قصدنا بها انتهاج منهج المحققين ، وسلوك طريق  
الباحثين ، من غير قصد إلى تلمس الزلات ، واتباع العثرات ، وهى لا تحط  
من قيمة الكتاب العلمية ، ولا تضع من منزلة صاحبه .

ولعلى فيما أذكره غير مصيب ، إلا أن هذا الذى بدا لى ، رأيت بيانه  
فيما يأتى :

(١) أن فى الكتاب مسائل لا يسلم للمصنف علة التفريق فيها ، ويمكن

الاعتراض عليها ، وقد نلتمس العذر للمصنف بما يأتى :

(أ) أن المصنف قد اعتذر لنفسه باقراره فى بعض المسائل أن ذكره لهذه

الفروق إنما هو من باب الاستئناس ولا يسلم من الاعتراض كما فى  
المسألة رقم (٦١) ، (٩١) .

(ب) أن طريق تحصيل تلك الفروق واستخراجها هو الاجتهاد ، وما كان  
ذلك طريقه فهو مظنة الخطأ والصواب .

(٢) كان الأخرى بالمصنف أن يكون ترتيبه للكتاب مطابقا لترتيب المدونة

إذ الكتاب مستوحى منها ومستخرج ، والواقع أن هناك تقاربا فى  
الترتيب بينهما أشرنا إليه - فيما سبق - عند كلامنا على منهج الكتاب .

(٣) إبهام المصنف نسبة بعض الأقوال التى يوردها إلى أصحابها ، والاكتفاء

بالوصف من غير تعيين كقوله (قال بعض شيوخنا ، أو قال بعض  
شيوخنا من أهل بلدنا ، أو من القرويين ، أو قال بعض أصحابنا)

ونحو ذلك ، ولو عين المنسوب إليه وميزه لكان أحسن وأيسر لمن  
أراد الرجوع الى المسألة ، أو الاستزادة منها .

(٤) اقحام مسائل فى غير مواضعها بلامناسبة كالمسألة رقم (١١٨) ، وأيضا

من المسألة رقم (١٢٣) الى المسألة رقم (١٣٨) كل هذه المسائل  
أدرجت تحت كتاب الجنائز .

كذلك إدراج المسألة رقم (٣٤٩) ، (٣٥٢) تحت كتاب الضحايا ، وقد  
نبهنا الى ذلك فى مواضعه ، وبيننا الموضع الأليق بهذه المسائل .

لكن لعلنا نلتمس عذرا للمصنف ، فى أن أغلب هذا يكون سببه  
النساخ وهو قليل الحصول من أهل التصنيف .  
(٥) كثرة النقول فى الكتاب ، مما يمكن أن يوحى أن مضمون الكتاب مجرد  
نقول مجموعة ، ليس للمصنف فيها كبير جهد ، ولا عظيم أثر .  
لكن لعل طريقة التصنيف ومنهجه لدى الغالبية العظمى من المالكية  
فى عصره قد أثر على المصنف ، فسلك مسلكهم ، وهى طريقة لها  
ما يبررها عندهم ، ليس هنا مجال بسطها .  
وأىضا فإن الكتاب الذى بين أيدينا مؤلف فى النكت والفروق ، وقد  
يكون بعض ذلك مذكورا على خلاف المشهور ، أو اختص به بعضهم  
فناسب ذكر القائل به . والله أعلم .

( ١٢٣ )

القسم الثاني

قسم التحقيق

## وصف نسخ الكتاب

بعد البحث والتقصي في المكتبات العامة والخاصة ، في المشرق والمغرب ، وسؤال أهل العلم والخبرة تمكنت - بتوفيق من الله - من الحصول على النسخ التالية :

### (١) نسخة مدريد :

وهي موجودة في المكتبة الوطنية بمدريد باسبانيا ، وقد رأيتها بعيني على طبيعتها ورقمها في تلك المكتبة (٥٢٣١) وعنها صورة على الميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحمل الرقم (٢٤٣ فقه عام) والذي حملني على تحمل تلك المشقة هو أن سزكين قد ذكر أن في تلك المكتبة نسخة بخط المؤلف تحمل الرقم (٧٨) وبعد البحث في فهارس تلك المكتبة وسؤال مسئوليتها عن تلك النسخة كانت الاجابة بعدم وجود غير النسخة التي تحمل الرقم (٥٢٣١) فاطلعت عليها فإذا هي المصورة بجامعة أم القرى بمكة . وقد رمزت لها بحرف (م) وإليك وصفها :

نوع الخط : مغربي .

تاريخ النسخ : ٥٤٥٩ هـ .

اسم الناسخ : غير موجود .

التملكات والمقابلة : ليس عليها أى تملك ، ولا ما يدل على المقابلة .

عدد الصفحات والأسطر والكلمات : تحتوى على ٢٠٤ صفحات في كل

صفحة ٢٠ سطرا ، وفي كل سطر ١٢ كلمة تقريبا .

عنوانها : السفر الأول من كتاب النكت والفروق من المدونة

والمختلطة باختصار اللفظ في طلب التفرقة بين مسألتين ومعرفة اختلاف

حكمهما ، مما عني بجمعه وتأليفه الفقيه عبد الحق رضى الله عنه .

صفات أخرى : بها آثار رطوبة وخروم قليلة في الصفحات الأولى لم تؤثر عليها كثيرا وفيها زيادات آثرت اثباتها لاتفاقها مع نسخة (هـ) في بعضها ، دون باقي النسخ ، مع ماتتصف به من تنافر في مسائلها كما في المسائل من المسألة رقم (١٢٤) إلى المسألة رقم (١٣٨) ، ومن المسألة رقم (٣٢٢) إلى (٣٢٩) ، كما أنى قد وجدت فيها نقصا أو سقطا أشرت إلى موضعه في المسألة رقم (١٥٠) وذلك بدايته ونهايته في المسألة رقم (١٩٩) .

## (٢) نسخة الخزانة العامة بالرباط :

وهى موجودة في الخزانة العامة بالرباط بالمغرب الأقصى وقد رأيتها على الميكروفيلم في الخزانة المذكورة وهى تحت الرقم (٣٥٠ق/٢) من مخطوطات الأوقاف في تلك الخزانة ، وهى مصورة عن الزاوية الناصرية بتمكروت بالمغرب ، ومنها نسخة مصورة على الميكروفيلم في مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى تحمل الرقم (٥٩٠ فقه عام) وقد رمزت لها بحرف (ع) ، وإليك وصفها :

نوع الخط : أندلسى حسن .

تاريخ النسخ : ٧٤٣ هـ .

اسم الناسخ : غير واضح .

التملكات والمقابلة : ليس عليها أى تملك ، وهى مقابلة كما وصفت في الخزانة العامة بالرباط وعليها مايدل على ذلك .

عدد الصفحات والأسطر والكلمات : هى ضمن مجموع تبتدأ من ص ١٨٣ وتنتهى فى ص ٤٤٦ أى أن عدد صفحاتها ٢٦٣ صفحة فى كل صفحة ٢٧ سطرا وفى كل سطر ٢٢ كلمة تقريبا .

عنوانها : النكت والفروق لمسائل المدونة .

صفات أخرى : بها آثار أرضة قليلة ، ويبدو أن بين صفحتى ٤٤٠ و ٤٤١ سقطا ، وكذلك بين ٤٤٤ و ٤٤٥ ، فقد تداخلت مسائل الديات مع الوصايا ولم يعنون لكتاب الوصايا ، وذلك وصفها كما فى الخزانة العامة بالرباط .

(٣) نسخة الخزانة الحسنية بالرباط :

وهى موجودة فى الخزانة المذكورة التابعة للقصر الملكى بالمغرب الأقصى رأيتها على طبيعتها منسوخة على الورق ، وقد مكنى قيم المكتبة وقتئذ الأستاذ محمد العربى الخطابى - جزاه الله خيرا - من تصويرها على الطابعة مباشرة ورقمها فى تلك الخزانة (٢٦١) وقد رمزت لها بحرف (ح) . وإليك وصفها :

نوع الخط : أندلسى .

تاريخ النسخ : لم يذكر تاريخ النسخ .

اسم الناسخ : غير موجود .

التملكات والمقابلة : ليس عليها أى تملك ، وعليها مايدل على المقابلة.

عدد الصفحات والأسطر والكلمات : تحتوى على ٢٨٨ صفحة ، فى كل صفحة ٢٩ سطرا ، وفى كل سطر ١٨ كلمة تقريبا .

عنوانها : النكت والفروق من المدونة والمختلطة ، تصنيف أبى محمد عبد الحق بن محمد بن هارون .

صفات أخرى : بها آثار أرضة ورطوبة ويبدو ذلك فى الصفحات الأولى أكثر منه فى غيرها ، وعليها تصويبات وعناوين لبعض المسائل الفرعية فى الحاشية يبدو أن أكثرها بخط مغاير لخط الكتاب .

(٤) نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش :

وهى موجودة فى الخزانة المذكورة بالمغرب الأقصى تحت رقم (٤٩٩) رأيتها بعينى على طبيعتها ، وقد حصلت على صورة منها على الورق ، ولاتسألنى عن كيفية ذلك ، إذ تحملت من المشاق ماالله به عليم مترددا بين وزارة الثقافة بالرباط والخزانة بمراكش حتى سمح لى بالتصوير بصفة خاصة - كما يقولون - لنسخة مهلهلة تكاد تتناثر بين يدى من فرط تأثير الأرضة والرطوبة فيها ، ولاأدرى لم يضمنون بمثل هذا ربما شفقة على الأرضة أن لاتجد ماتأكله أو تتلفه!

وقد رمزت لهذه النسخة بحرف (ش) وإليك وصفها :

نوع الخط : أندلسي .

تاريخ النسخ : ٧٤٠ هـ .

اسم الناسخ : غير واضح .

التملكات والمقابلة : عليها تحبب على الخزانة المذكورة ممن سمي نفسه عبد الواحد بن أحمد بن محمد ، وليس عليها مايدل على المقابلة . عدد الصفحات والأسطر والكلمات : النسخة مختلطة الترتيب متداخلة الصفحات لا يكاد يعرف عدد صفحاتها إلا أنى اجتهدت فى ذلك فظهر لى أنها تقع فى ١٨٦ صفحة تقريبا ، فى كل صفحة ٣٥ سطرا ، وفى كل سطر ٢٢ كلمة تقريبا .

عنوانها : النكت أو التعقيب ، النكت لعبد الحق الاشبلى (وهو خطأ أشرنا إليه فيما سبق) .

صفات أخرى : لعلى ذكرت - آفا - مايكفى لإعطاء صورة عن المخطوط فلاداعى لتكراره .

#### (٥) النسخة الأزهرية :

وهى موجودة فى مكتبة الجامع الأزهر بالقاهرة بمصر تحت رقم (٣١٥٦ رواق المغاربة) ، ولم أتوصل إلى هذه النسخة إلا مؤخرا بعد أن كدت أن أنتهى من التحقيق ، إذ قيل لى أن المكتبة تحت الترتيب والتبويب ولا يمكن الوصول إليها ، وبعد محاولات عدة حصلت على نسخة منها مصورة على الورق ، وقد رمزت لها بحرف (هـ) وإليك وصفها :

نوع الخط : مغربي .

تاريخ النسخ : لم يذكر تاريخ النسخ .

اسم الناسخ : غير موجود .

التملكات والمقابلة : على السفر الثانى منها بعض التملكات ، وليس عليها مايدل على المقابلة .

عدد الصفحات والأسطر والكلمات : هذه النسخة مقسمة إلى سفرين  
السفر الأول يبتدأ من أول الكتاب إلى صفحة ٢٠١ ، والسفر الثانى يبتدأ  
من حيث انتهى الأول بترقيم جديد إلى صفحة ٢٣٨ ثم ألحق بهذا السفر  
أحكام العبيد والإماء وهى من كتاب العتق الأول إلى آخر كتاب الولاء  
وهى بترقيم جديد - لأعلم كيف أتى به على هذا المنوال - إذ يبتدىء من ل  
رقم ١٠١ وينتهى - فى ل - رقم ١١٥ .  
وعدد أسطر كل صفحة من هذا المخطوط ١٩ سطرا ، وفى كل سطر ٢٠  
كلمة تقريبا .

عنوانها : نكت أعيان مسائل المدونة والمختلطة ، والتفريق بين مسائل  
شاعت ألفاظها وافترقت أحكامها مما عنى بجمعه وتأليفه أبو محمد عبد الحق  
بن محمد الصقلى .

صفات أخرى : بها آثار أرضة ورطوبة لم يؤثر كثيرا عليها إلا فى  
الورقة الثانية من المخطوط ، وعليها تصويبات فى الحاشية بخط ناسخ الكتاب.

### النسخ المعتمدة فى التحقيق :

بعد الحصول على صور النسخ المذكورة ودراستها استبعدت نسخة  
(ش) ونسخة (هـ) ، أما نسخة (ش) فلأنه لا يمكن الاستفادة منها فى المقابلة إذ  
هى تالفة مهلهلة - كما سبق أن ذكرنا فى وصفها - أما نسخة (هـ) فلم أر  
جدوى من مقابلتها واثقال الهامش بفروقها إذ ليس فيها زيادات يمكن  
الركون إليها أو الاستفادة منها ، على أنى ألجأ إليها فى المقابلة فى مواضع  
قليلة جدا حينما تنفرد نسخة (م) بزيادة عن نسختي (ح،ع) فكيون النص  
حينئذ من (م) مقابلا بنسخة (هـ) للضرورة كما فى آخر كتاب الزكاة الثانى  
ابتداء من المسألة رقم (٢٣٧) إلى آخر هذا الكتاب ، وفى مواضع أخرى  
قليلة أشرنا إليها عند التحقيق .



وكذلك يكون الأمر مع نسخة (ش) كما في آخر كتاب الولاء ابتداء من المسألة رقم (٤٩٧) إلى آخر هذا الكتاب حين يمكنني المقابلة من هذه النسخة فعلا .

على أنه تجدر الإشارة إلى أني لجأت إلى نسختي (ش ، هـ) لتقويم النص وذلك إذا ما اتفقت النسخ المعتمدة اعتمادا كلياً على خطأ ، ولم يمكن تقويم النص إلا باثبات ما في نسختي (ش ، هـ) أو إحداهما ، وأشارت إلى ذلك في الهامش ، وذلك في مواضع قليلة جدا .

وعليه فقد تحصل لدينا أن النسخ المعتمدة للتحقيق اعتمادا كلياً هي النسخ الثلاث (ح ، ع ، م) وهي المتبقية بعد استبعاد (ش ، هـ) ، إذ لم يمكنني التوصل إلى نسخة يمكن اعتبارها أصلاً ومقابلة باقي النسخ عليها .

## منهجى فى تحقيق الكتاب

- (١) قمت بدراسة النسخ - المذكورة آنفا - بغية الوصول إلى النسخ المعتمدة فى التحقيق ، وقد تبين لى عدم وجود نسخة يمكن اعتبارها أصلا ومقابلة النسخ المتبقية عليها ، فاخترت لتقويم النص طريقة النص المختار معتمدا على نسخ ( ح ، ع ، م ) مستبعدا نسختى ( ش ، هـ ) من المقابلة إلا للضرورة كما سبق ذكره .
- (٢) نسخت الكتاب حسب الرسم الاملائى المتعارف عليه فى عصرنا الحاضر مع اصلاح ماتبين لى من أخطاء أخرى سواء كانت نحوية ، أو لغوية أو غير ذلك وأشارت إلى ذلك فى الهامش .
- (٣) إذا اختلفت النسخ المعتمدة فى التحقيق فى لفظة أو عبارة أثبت فى النص ماأراه الأصح منها ، مقابلا النسخ المتبقية فى الهامش ، إذ ربما يصح فى المستقبل خلاف اختيارى فيكون ذلك عوناً على تقويم النص وتصحيحه .
- وأيضا فإن اثبات فروق النسخ بصرف النظر عن درجة أهميتها فى تقويم النص ، من المناهج المعتمدة فى التحقيق ، وهو لا يخلو من فوائد يعرفها أهل التخصص فى هذا الفن .
- (٤) إذا لم يستقم نص الكتاب واحتاج إلى زيادة كلمة فيه أو ضمير فإنى أضع الزيادة بين معكوفين [ ] معتمدا فى التصحيح على المصادر التى أوردت المسألة ، أو نقلتها ، وإن لم يوجد المصدر المصحح للنص فإنى أجتهد فى ذلك وأشار إلى ذلك كله فى الهامش .
- (٥) اجتهدت - قدر الإمكان - فى اخراج الكتاب على هيئة مسائل معنونة - وإن كان المصنف لم يضع عنوانا إلا لأبواب الكتاب - وذلك بترقيم بداية المسائل فى الصلب ، ووضع عناوينها فى الفهارس إذ ضاق الهامش عن الاتساع لذلك .

(٦) إذا ورد في النص لفظ غريب ، أو مصطلح فقهي أو أصولي أو غيرهما ، أقوم بالتعريف به معتمداً على الكتب الأصيلة في ذلك قدر الامكان .

(٧) أوضح المراد من كلام المصنف إذا اقتضت الحاجة ذلك .

(٨) أعلق - أحيانا - على كلام المصنف ، ويكون هذا التعليق في الغالب استدراكا على كلامه لأحد علماء المالكية وشيوخهم ارتضيته ، أو نظرا رأيته بسبب مخالفة قاعدة من قواعد المذهب فذكرتها ، أو أصل فأوردته .

وقد يكون فائدة التقطتها ، أو لطيفة عجيبة استحسنتها .

(٩) أوثق المسائل وفروقتها من المدونة أو شروحها أو حواشيها - قدر الإمكان - فإن لم أجدها في تلك ، وثقت من كتب المذهب المعتمدة الأخرى ، فإن لم أجدها ، وثقت من غيرها إذ أكثر ما ذكر المصنف إنما هو نكت وفروق على مسائل المدونة التقطها المصنف من هنا وهناك إما مشافهة عن مشايخه أو وقف عليها في بعض الكتب كما صرح في مقدمة الكتاب .

(١٠) لم أغفل التراث المخطوط إذ رجعت إلى كثير منه مما استطعت الوصول إليه فوثقت منه إذا عزا المصنف إليه ، أو قومت به النص إذا احتاج الأمر إلى ذلك .

(١١) هذبت الكتاب باستدراكات المصنف على نفسه - التي ذكرها في كتابه تهذيب الطالب - وقد كانت هذه الاستدراكات إما رجوعا عن قول أو استدلالا قال به في النكت ، أو تبينا لمجمل ، أو تقييدا لمطلق أو نحو ذلك .

(١٢) حين يصرح المصنف باسم الكتاب الذي نقل منه أحاول قدر الامكان أن أوثق منه سواء كان ذلك الكتاب مطبوعا أم مخطوطا .

(١٣) ذكرت أرقام الآيات القرآنية الوارد ذكرها في النص مقرونا باسم السورة مع تصحيح الآية إذا وقع الخطأ فيها .

(١٤) خرجت الأحاديث النبوية والآثار - قدر الامكان - من الكتب المعتمدة في ذلك .

(١٥) ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في النص عند أول ذكرهم .

(١٦) وضعت فهارس تفصيلية في آخر الكتاب اشتملت على فهارس للآيات والأحاديث والآثار ، والأعلام ، والكتب ، والمصادر والمراجع ، ومحتويات الرسالة وغيرها .

[illegible]

الاستغناء والبركة والفضل  
والجود والكرم والسخاء  
والعز والكرام والجلال

موسى السرياني اخلال

حَسْبُهَا مَا فِي عِيْدِهِ وَالْاِيْدِ  
الْقُلُوبِ عِنْدَ الْخَوْفِ الَّذِي عَاقَبَهُ

( ۱۳۳ )

[illegible]

**SECRET**

مجلسه ۱۳۱۳ - ۱۳۱۴

Vol. 11. 21. 1840. 1841. 1842.

1871

بسم الله الرحمن الرحيم

١٥٠٠

البريد  
مكتب البريد  
مكتب البريد  
مكتب البريد

1850  
 1851  
 1852  
 1853  
 1854  
 1855  
 1856  
 1857  
 1858  
 1859  
 1860  
 1861  
 1862  
 1863  
 1864  
 1865  
 1866  
 1867  
 1868  
 1869  
 1870  
 1871  
 1872  
 1873  
 1874  
 1875  
 1876  
 1877  
 1878  
 1879  
 1880  
 1881  
 1882  
 1883  
 1884  
 1885  
 1886  
 1887  
 1888  
 1889  
 1890  
 1891  
 1892  
 1893  
 1894  
 1895  
 1896  
 1897  
 1898  
 1899  
 1900  
 1901  
 1902  
 1903  
 1904  
 1905  
 1906  
 1907  
 1908  
 1909  
 1910  
 1911  
 1912  
 1913  
 1914  
 1915  
 1916  
 1917  
 1918  
 1919  
 1920  
 1921  
 1922  
 1923  
 1924  
 1925  
 1926  
 1927  
 1928  
 1929  
 1930  
 1931  
 1932  
 1933  
 1934  
 1935  
 1936  
 1937  
 1938  
 1939  
 1940  
 1941  
 1942  
 1943  
 1944  
 1945  
 1946  
 1947  
 1948  
 1949  
 1950  
 1951  
 1952  
 1953  
 1954  
 1955  
 1956  
 1957  
 1958  
 1959  
 1960  
 1961  
 1962  
 1963  
 1964  
 1965  
 1966  
 1967  
 1968  
 1969  
 1970  
 1971  
 1972  
 1973  
 1974  
 1975  
 1976  
 1977  
 1978  
 1979  
 1980  
 1981  
 1982  
 1983  
 1984  
 1985  
 1986  
 1987  
 1988  
 1989  
 1990  
 1991  
 1992  
 1993  
 1994  
 1995  
 1996  
 1997  
 1998  
 1999  
 2000  
 2001  
 2002  
 2003  
 2004  
 2005  
 2006  
 2007  
 2008  
 2009  
 2010  
 2011  
 2012  
 2013  
 2014  
 2015  
 2016  
 2017  
 2018  
 2019  
 2020  
 2021  
 2022  
 2023  
 2024  
 2025  
 2026  
 2027  
 2028  
 2029  
 2030  
 2031  
 2032  
 2033  
 2034  
 2035  
 2036  
 2037  
 2038  
 2039  
 2040  
 2041  
 2042  
 2043  
 2044  
 2045  
 2046  
 2047  
 2048  
 2049  
 2050  
 2051  
 2052  
 2053  
 2054  
 2055  
 2056  
 2057  
 2058  
 2059  
 2060  
 2061  
 2062  
 2063  
 2064  
 2065  
 2066  
 2067  
 2068  
 2069  
 2070  
 2071  
 2072  
 2073  
 2074  
 2075  
 2076  
 2077  
 2078  
 2079  
 2080  
 2081  
 2082  
 2083  
 2084  
 2085  
 2086  
 2087  
 2088  
 2089  
 2090  
 2091  
 2092  
 2093  
 2094  
 2095  
 2096  
 2097  
 2098  
 2099  
 2100  
 2101  
 2102  
 2103  
 2104  
 2105  
 2106  
 2107  
 2108  
 2109  
 2110  
 2111  
 2112  
 2113  
 2114  
 2115  
 2116  
 2117  
 2118  
 2119  
 2120  
 2121  
 2122  
 2123  
 2124  
 2125  
 2126  
 2127  
 2128  
 2129  
 2130  
 2131  
 2132  
 2133  
 2134  
 2135  
 2136  
 2137  
 2138  
 2139  
 2140  
 2141  
 2142  
 2143  
 2144  
 2145  
 2146  
 2147  
 2148  
 2149  
 2150  
 2151  
 2152  
 2153  
 2154  
 2155  
 2156  
 2157  
 2158  
 2159  
 2160  
 2161  
 2162  
 2163  
 2164  
 2165  
 2166  
 2167  
 2168  
 2169  
 2170  
 2171  
 2172  
 2173  
 2174  
 2175  
 2176  
 2177  
 2178  
 2179  
 2180  
 2181  
 2182  
 2183  
 2184  
 2185  
 2186  
 2187  
 2188  
 2189  
 2190  
 2191  
 2192  
 2193  
 2194  
 2195  
 2196  
 2197  
 2198  
 2199  
 2200  
 2201  
 2202  
 2203  
 2204  
 2205  
 2206  
 2207  
 2208  
 2209  
 2210  
 2211  
 2212  
 2213  
 2214  
 2215  
 2216  
 2217  
 2218  
 2219  
 2220  
 2221  
 2222  
 2223  
 2224  
 2225  
 2226  
 2227  
 2228  
 2229  
 2230  
 2231  
 2232  
 2233  
 2234  
 2235  
 2236  
 2237  
 2238  
 2239  
 2240  
 2241  
 2242  
 2243  
 2244  
 2245  
 2246  
 2247  
 2248  
 2249  
 2250  
 2251  
 2252  
 2253  
 2254  
 2255  
 2256  
 2257  
 2258  
 2259  
 2260  
 2261  
 2262  
 2263  
 2264  
 2265  
 2266  
 2267  
 2268  
 2269  
 2270  
 2271  
 2272  
 2273  
 2274  
 2275  
 2276  
 2277  
 2278  
 2279  
 2280  
 2281  
 2282  
 2283  
 2284  
 2285  
 2286  
 2287  
 2288  
 2289  
 2290  
 2291  
 2292  
 2293  
 2294  
 2295  
 2296  
 2297  
 2298  
 2299  
 2300  
 2301  
 2302  
 2303  
 2304

مجلسه اول در تاریخ ۱۳۰۲ هجری قمری

100



لوحة عنوان المخطوط من نسخة مدريد



الغور وبئر العلة في الامة الفخيد معاً فانه  
 لا يكمل هرا سبد هرا انه يمسك الحبيبات  
 على الخند وروى سول لا يرفد غمر فني كل  
 الخند منه لا نههم وقد هرا ابو الجوزو حكة  
 المستنار حرة بلو كانى العلة جوهه الغمل  
 كان يجمع من هرا هرا انكار واللة  
 اعلم هه هه هه هه هه اذ انظر الى  
 في الامة بعد حبهضة علة الامة  
 فيما المواصفحة ولا حجة على بهه  
 او لا تكون هه هه الامير واليس  
 الامير هه هه هه الودع اذا احاطت  
 عندك ثم اسر هه هه هه هه  
 ما سئل سئل هه هه الى الواصفة  
 خلافة اذا ما عر هه هه هه هه  
 ابنوا فخاله ودر هه هه  
 اعلم انه اذا انشئت الى الامة فانه  
 هه هه هه هه هه هه هه هه

وودع حركنا كمنه  
 الامة المروحة نواع او الهه  
 برزوه انو له سر في ذلك موا حصة  
 علافة الامة تشف زلزاله  
 هم يغير الله وعونه ولامه  
 وبصره وحلاله على محمد  
 والله وسلم تسليماً  
 وكان لغرامه عسيف جلول وروى الاله  
 مستندة لسبع وخمس واربعة هه  
 يتلو به السور الا كتاب التكاثر وهو  
 يا عظيم الله اوجد لك الله  
 سبي الاله ورحم الاله ورحم الاله  
 سبي الاله ورحم الاله ورحم الاله









من المشرق والمغرب  
تتمتعوا بالخير واليمن والبركات  
والسلامة والنعيم والمغفرة  
والرحمة والبركات  
والسلامة والنعيم والمغفرة  
والرحمة والبركات  
والسلامة والنعيم والمغفرة  
والرحمة والبركات



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا نكفر به

کمال کمال  
الحق الحق  
وہو الحق الحق  
وہو الحق الحق

[illegible]

1885

10

فَكَرِهْنَا أَنْ نَعْلَمَ بِمَنْ هُوَ وَمَنْ يَصْرِفُهُ  
عَنِ الْمَوَاقِفِ الْوَعْدِ وَالْوَاقِفِ

[illegible][illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل

الحمد لله الذي جعل في كتابه جامع على من يوافي عنه  
وعبد الوهاب بن عبد الوهاب

تسمية المختلفة من كتب  
الصيد والنبات والجم والنبات والاصح  
والشفقة والقصص والعقد والجم  
والنبات والقصص والكواكب والشمس  
والنبات والجم والشمس والجم  
والنبات والشمس والجم

تكتب  
تكتب

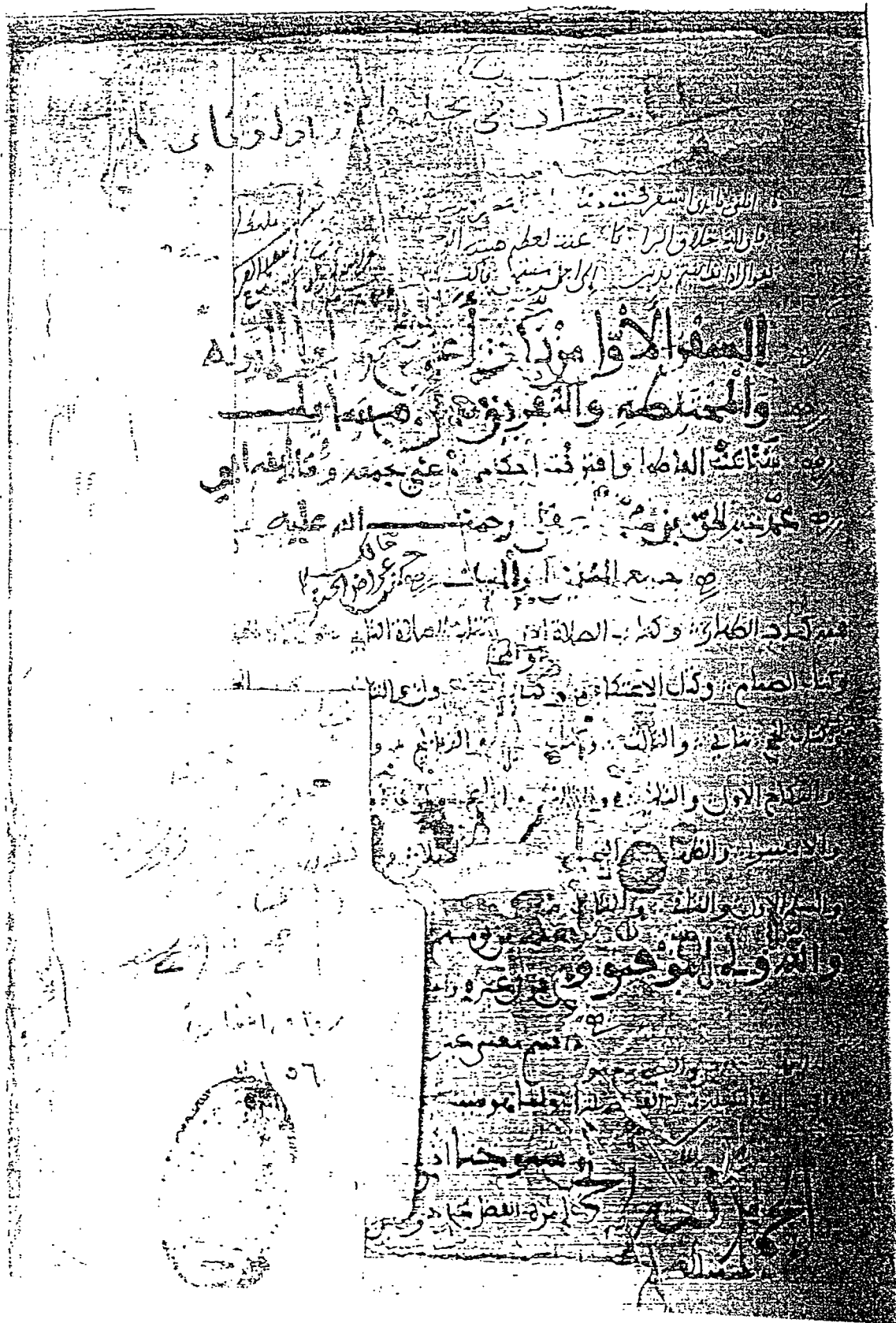
الحمد لله الذي جعل في كتابه جامع على من يوافي عنه  
وعبد الوهاب بن عبد الوهاب  
ترتيب كتيبه  
كتاب الاول  
كتاب الثاني  
كتاب الثالث  
كتاب الرابع  
كتاب الخامس  
كتاب السادس  
كتاب السابع  
كتاب الثامن  
كتاب التاسع  
كتاب العاشر  
كتاب الحادي عشر  
كتاب الثاني عشر  
كتاب الثالث عشر  
كتاب الرابع عشر  
كتاب الخامس عشر  
كتاب السادس عشر  
كتاب السابع عشر  
كتاب الثامن عشر  
كتاب التاسع عشر  
كتاب العشرون  
كتاب الحادي والعشرون  
كتاب الثاني والعشرون  
كتاب الثالث والعشرون  
كتاب الرابع والعشرون  
كتاب الخامس والعشرون  
كتاب السادس والعشرون  
كتاب السابع والعشرون  
كتاب الثامن والعشرون  
كتاب التاسع والعشرون  
كتاب العشرون











لوحة عنوان المخطوط من النسخة الأزهرية





النكت والفروق لمسائل المدونة

تأليف الإمام الفقيه

أبى محمد عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي

(ت ٤٦٦هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم  
 <استعنت بالله> (١)

الحمد لله العزيز الأكرم ؛ الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم .  
 أحمدته على تتابع نعمائه ، وترادف آلائه ؛ حمدا يؤدي شكره ، ويوجب  
 مزيده . وصلى الله على محمد نبيه (٢) ، وعلى آله وصحبه وسلم .  
 أما بعد ؛ فإن بعض أصحابنا من طلبة الفقه سألنى العناية بجمع ما يقع  
 لى أن المبتدئ فى طلب (٣) الفقه ، ومن لم يتسع فيه ، محتاج إليه فى أعيان  
 مسائل من المدونة والمختلطة ، من نكتة يحسن (٤) عندى الإتيان بها ، وتفريق  
 بين مسألتين ، قد يتعذر (٥) على الطالب معرفة اختلاف حكمها ، وطرف من  
 التفريع فى بعض المسائل ، ومقدمات فى أوائل بعض (٦) الكتب ، فيها عقد  
 أصل أو شىء من الحجة على مخالف .  
 ورجا سائلى فى ذلك أن فيه معونة للمبتدئين ، ورياضة للمتوسطين ،  
 وعونا على درك ماوراءه . فسارعت الى ما رغب <فيه من ذلك> (٧) ابتغاء  
 النفع به ، والمثوبة عليه .

- 
- (١) ما بين الزاويتين فى ح : وصلى الله على النبى الكريم ، وفى ع : صلى الله على  
 سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وسلم .  
 (٢) فى ع : على نبيه محمد .  
 (٣) فى م : طلبه .  
 (٤) فى ح ، م : تحسن .  
 (٥) فى م : تتعذر .  
 (٦) ليست فى : م .  
 (٧) ما بين الزاويتين ليس فى : ح .

ولم أكثر من تفريع المسائل والزيادات من الكتب ؛ لأن ذلك يخرجنا عن قصد السائل ، ويطول<sup>(١)</sup> الكتاب أيضا ، ويشق على المبتدئ<sup>(٢)</sup> النظر فيه ، والاستفادة منه ، بل اقتصدت<sup>(٣)</sup> في المعنى الذى وصفته ، ليخف النظر فيه ، ويسهل تناوله على من احتاج إليه ، وأكثر ماذكرته <هو مما حفظته><sup>(٤)</sup> عن شيوخى فى المجالس ، ومن ذلك ما رأيت له لمن سلف من علمائنا ، أو تبين لى - أنا - صوابه ، فذكرته . ولست بمتهربىء من غفلة فيما أوردته ، ولا راغب عن نصيحة فيما ذكرته .

أسأل الله الكريم التوفيق والتسديد والمعونة والتأييد ، وأرغب إليه تعالى فى<sup>(٥)</sup> حسن النية ، وصحة الطوية ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .  
وكان ابتدأى لهذا الكتاب وفراغى منه فى سنة ثمان عشرة وأربع مئة .  
<وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما><sup>(٦)</sup>.

(١) فى ع ، م : وتطويل .

(٢) فى ح : المبتدئ به .

(٣) فى ح : قصدت ، وفى ع : اقتصرت .

(٤) ما بين الزاويتين فى م : وهو ما حفظته .

(٥) ليست فى : ح .

(٦) ما بين الزاويتين فى ح : وصلّى الله على محمد وآله وسلم ، وفى ع : وصلّى الله

على محمد نبيه وآله وسلم تسليما .

## كتاب الطهارة

قال الله عز وجل : {ياأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة} الآية (١).

[١] قال غير واحد من علمائنا (٢): هذه الآية فيها تقديم وتأخير ، وإنما حكمها : ياأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء ، فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين ، وامسحوا برؤوسكم ، وإن كنتم جنبا فاطهروا ، وإن كنتم مرضى أو على سفر ؛ فلم تجدوا ماء ، فتيمموا صعيدا طيبا ؛ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (٣).

وإنما قدرت هذا التقدير ، ولم تحمل على تلاوتها ، لأنها تقتضى كون الوضوء والتميم على المسافر أو المريض ، كان طاهرا أو غير طاهر ، لأنه عز وجل قال : {وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط} (٤). فجعل المرض أو (٥) السفر أو (٦) المجيء من الغائط يوجب ماذكر . هذا ظاهر التلاوة ، فلما بطل هذا - إجماعا - صح أن الآية ليست

(١) من الآية ٦ ، من سورة المائدة ، وتتمتها فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا . وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون .

(٢) في م : أصحابنا .

(٣) انظر : المنتقى شرح الموطأ ٥٣/١ .

(٤) من الآية ٦ ، من سورة المائدة .

(٥)، (٦) في ع : بالواو بدل أو .

على تلاوتها ، وأن لها تقديرا ؛ وهو ما وصفناه (١).

وقوله عز وجل : {إذا قمتم} قال زيد بن أسلم (٢) : إن ذلك إذا قمتم من المضاجع ؛ يعنى النوم . وقال غيره : إنما يريد إذا قمتم محدثين (٣) . الحجة لزيد ماروى أن الآية إنما نزلت في غزاة المريسيع (٤) ، حيث فقدت عائشة رضى الله عنها عقدها ، فأخروا الرحيل إلى أن أضاء الصبح ، فطلبوا الماء عند قيامهم من نومهم ، فلم يجدوه (٥) ، فأنزل الله تعالى هذه الآية (٦) .

(١) الصحيح - والله أعلم - أن الآية لاتقديم فيها ولاتأخير - وهو مذهب المدونة - ، لأنها لو كانت كذلك لوجب أن تغسل الرجلان قبل مسح الرأس ، والآية لاتقتضى وجوب الوضوء أو التيمم على المريض أو المسافر - كما ذكره - طاهرا أو غير طاهر ، وإنما المراد منه أن المريض إذا كان محدثا وكان مرضه لا يستطيع معه مس الماء جاز له التيمم ، وأما السفر فلأن الماء يعدم فيه في الغالب ، وغالب أحوال الناس أن يكونوا محدثين غير متطهرين .  
انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨٢/٦ ، مقدمات ابن رشد مع المدونة ١٠-٩/١ .

(٢) زيد بن أسلم العدوى - بالولاء - المدنى ، الفقيه ، أبو عبد الله ، أخذ العلم عن عبد الله بن عمر ، وسلمة الأكوخ ، وأنس بن مالك ، وغيرهم .  
كان له حلقة للعلم بالمسجد النبوى ، أخذ عنه الإمام مالك ، وهشام بن سعد ، والسفيانان ، وغيرهم . له تفسير للقرآن رواه عنه ابنه عبد الرحمن .  
توفى سنة ١٣٦هـ . انظر : تذكرة الحفاظ ١٣٢/١-١٣٣ ، البداية والنهاية ٧٢/١٠ ، شذرات الذهب ١٩٤/١ ، معجم المؤلفين ١٨٩/٤ .

(٣) قال في المقدمات : "ومعنى قوله : إذا قمتم إلى الصلاة ؛ أى أردتم القيام إلى الصلاة ، وفي الكلام دليل على هذا ومنه قول الله عز وجل {فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم} . أى إذا أردت أن تقرأ القرآن ... " . مقدمات ابن رشد مع المدونة ١١/١ .

(٤) غزوة المريسيع - أو المريسع - هى غزوة بنى المصطلق ، وكانت في شعبان سنة ست من الهجرة ، وقيل سنة أربع ، أو خمس . انظر البداية والنهاية ١٧٦/٤ .  
(٥) فى ح : فلم يجدوا .

(٦) قال المصنف فى تهذيب الطالب ل ٣ : "وقد ذكرت تأويل زيد بن أسلم فى قوله : إذا قمتم ؛ يريد من النوم ، ووجه قول من قال : إذا قمتم محدثين ، فى كتاب النكت فأغنى ذلك عن تكراره ههنا" .



ومن طريق النظر قول زيد أولى من قول غيره ؛ وذلك أن الأحداث  
مذكورة بعد قوله : {إذا قمتم} ، فالأولى أن يجعل لقوله : إذا قمتم معنى غير  
الأحداث ، إذ في ذلك زيادة فائدة ، فتكون الآية جامعة للأحداث ، ولما هو  
سبب للحدث وليس بحدث ؛ وهو النوم ، كما بينا<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

[٢] قال عبد الحق<sup>(٢)</sup> : قال بعض شيوخنا : إذا أسبغ المتوضئ  
مرة<sup>(٣)</sup> ، ثم زاد ثانية وثالثة ، ينبغي أن لا ينوى لما زاد على مرة ، الفضل  
مجردا ، بل ينوى كمال الفرض<sup>(٤)</sup> ، خيفة أن يكون أبقى من الغسلة الأولى  
شيئا ، فيكون قد غسله بعدها بنية الفرض . قال : وإن لم يفعل ما وصفنا ،  
وجرد النية للفضل ، ثم ذكر أنه أبقى في الغسلة الأولى شيئا ، فيدخل في  
هذا الاختلاف : فيمن<sup>(٥)</sup> توضأ للفضل ، ثم ذكر أنه كان محدثا ، وأصح  
القولين ألا يجزئ وضوء الفضل عن الفرض<sup>(٦)</sup> .

فإن قيل : أليس قد قال مالك<sup>(٧)</sup> : إذا صلى الرجل وحده ، ثم أعاد  
في جماعة ، ثم ذكر أن الأولى كانت على غير وضوء ، أو أنه أسقط منها

(١) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ١٠/١-١١ .

(٢) المصنف يعنى به نفسه .

(٣) في ح : مرة .

(٤) هذا إذا تيقن أنه لم يعم أعضاء الوضوء بالغسلة الأولى ؛ أو شك في ذلك ، أما  
إذا تيقن فلا شك أن الزائد يكون بنية الفضل . انظر مواهب الجليل ٢٦١/١ .

(٥) في ع : من .

(٦) انظر مواهب الجليل والتاج والاكلیل بهامشه ٢٣٩/١ ، وانظر : القاعدة الثامنة  
والخمسین من قواعد المقرئ : تضمن فيه الفضل لنية الفرض .

(٧) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، أبو عبد الله ، عالم المدينة ،  
وإمام دار الهجرة ، أحد الأئمة الأربعة ، أجمعت الأمة على فضله وعلمه .  
ألف الموطأ في الحديث والآثار .

ولد بالمدينة سنة ٩٣ هـ ، وتوفي بها سنة ١٧٩ هـ . انظر : المدارك ١١٧/١ وما بعدها ،

الانتقاء ص ٩-٤٧ ، البداية والنهاية ١٠/١٩٨-١٩٩ ، تذكرة الحفاظ ١/٢٠٧-٢١٢ ،

الديباج ١/٨٢-١٣٥ .

سجدة أو شيئاً مما يوجب بطلانها ، أن الثانية التي صلى في جماعة (١) تجزئه (٢)؛ فما الفرق على هذا القول بين هذه المسألة والمسألة المتقدمة؟ فالجواب : أن الذي يعيد في الجماعة غير مجرد لنية الفضل ، لأنه لا يدرى أيتهما صلاته ؛ الأولى أم الثانية؟ وإنما (٣) ذلك إلى الله (٤)، يجعل أيتهما شاء ، والذي أسبغ بمرة على ظنه ، هو (٥) فيما زاد مجرد لنية الفضل حقيقة ؛ إذ ما يسبغ به هو فرضه لاحالة ، والزائد فضل ، فافترق حكم المسألتين لهذا . والله أعلم (٦).

[٣] قال عبد الحق : قسمة الماء على أربعة أقسام (٧) : طاهر مطلق (٨)، ونجس (٩)، ومضاف (١٠)، ومشكوك فيه (١١). وأخصر من هذه القسمة أن نقول (١٢) : الماء على قسمين : مطلق ومقيد ، والمقيد (١٣) على وجهين :

- 
- (١) في ح : الجماعة .
  - (٢) انظر : البيان والتحصيل ٣١/٢-٣٢ .
  - (٣) في ح ، م : إنما .
  - (٤) في ح : زيادة : عز وجل .
  - (٥) في م : وهو .
  - (٦) انظر مواهب الجليل ٢٦٠/١ .
  - (٧) انظر : اعتراض ابن رشد في المقدمات على هذا التقسيم ١٩/١-٢٠ .
  - (٨) هو مالم يتغير بمخالطة مالم يقرر له ، وينفك الماء عنه غالباً ، كماء السماء والآبار والبحر . انظر : المنتقى شرح الموطأ ٥٥/١ .
  - قلت : أى الماء الباقي على خلقتة ، وسمى مطلقاً لأنه خلى عن الإضافة ، فإذا أطلق اسم الماء انصرف إليه .
  - (٩) هو ماتغير لونه أو طعمه أو ريحه بنجاسة . انظر : المنتقى ٥٦/١ .
  - (١٠) هو ماتغير بمخالطة مالم يقرر له وينفك عنه الماء غالباً . انظر : المنتقى ٥٩/١ .
  - (١١) هو الماء الذى استعمل في رفع حدث سابق . انظر : الذخيرة ١٦٥/١ ، المنتقى ٥٦/١ .
  - (١٢) في ح : تقول ، م : يكون .
  - (١٣) في م : فالمقيد .

مقيد بإضافة ، ومقيد بنجاسة (١).

[٤] قال غير واحد من شيوخنا : وإذا لم يتغير أحد أوصاف الماء بما انضاف إليه من شيء طاهر ؛ كطعام ونحوه ، لم يجب تركه ، وإنما يجب تركه إذا تغير «طعمه أو لونه» (٢) أو رائحته ، «وليس حكم» (٣) المضاف - إذا لم يتغير أحد الأوصاف التي ذكرنا من أجل ما حل فيه - كحكم النجاسة إذا سقطت في ماء ، ولم يتغير أحد (٤) أوصاف الماء ، هذا عند ابن القاسم (٥) من توضأ به ، وصلى ، يعيد في الوقت على طريق الاستحباب .  
وذكر عن الشيخ أبي الحسن (٦) «بن القابسي» (٧) أنه كان يساوى بين

(١) هذه المسألة من المسائل التي تعقبها المصنف في التهذيب ، فقد قال في ل ٤ منه :

"وهذه القسمة على الاختصار جيدة (يقصد القسمة على وجهين ، والتقييد بالوجهين) إلا أنه يؤخذ في العبارة أن المقيد بنجاسة هو مقيد بإضافة ؛ لأن النجاسة مضافة إليه ، فتحصيل العبارة أن نقول : مقيد بإضافة طاهر إليه ، ومقيد بإضافة نجس إليه ، فتكون العبارة على هذا صحيحة غير مأخوذ فيها . فاعلم ذلك ."

(٢) مابين الزاويتين في ح : لونه أو طعمه .

(٣) مابين الزاويتين في م : وليس هو حكم .

(٤) ليست في : م .

(٥) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العنقي ، المصري ، أبو عبد الله ، تتلمذ على الإمام مالك ، وصحبه عشرين عاما .

قال النسائي : "ابن القاسم ثقة ، رجل صالح ، سبحان الله ما أحسن حديثه وأصححه عن مالك ...". انتفع به أصحاب مالك بعد موته ، وهو صاحب المدونة في مذهبهم ، وعنه أخذها سحنون . توفي بمصر سنة ١٩١ هـ . انظر : المدارك ٢٤٤/٣ الديباج ٤٦٥/١ ، شذرات الذهب ٣٢٩/١ .

(٦) علي بن محمد بن خلف المعافري ، المعروف بابن القابسي ، أبو الحسن ، كان واسع الرواية ، عالما بالحديث وعلمه ورجاله ، فقيها ، أصوليا ، متكلميا ، مؤلفا مجيدا .

له تأليف منها : كتاب الممهد في الفقه ، وكتاب أحكام الديانة ، وكتاب المنقذ من شبه التأويل ، وكتاب مناسك الحج ، وكتاب الملخص لمسند موطأ مالك بن أنس وغيرها . والأخير مطبوع محقق . توفي بالقيروان سنة ٤٠٣ هـ .

انظر : المدارك ٩٢/٧ - ١٠٠ ، الديباج ١٠١/٢ - ١٠٢ ، فهرسة الإشبيلي ص ٩٠ ، شجرة النور ص ٩٧ .

(٧) مابين الزاويتين ليس في : م .

الماء تسقط فيه النجاسة ، فلا تغير <sup>(١)</sup> أحد أوصافه ، وبين الماء المضاف ؛ لا يتغير <sup>(٢)</sup> أحد أوصافه بما انضاف إليه ، وقال : ينبغي - على مذهب ابن القاسم - إذا توضأ بذلك ، وصلى ، أن يعيد في الوقت ، وأنكر هذا غير واحد من شيوخنا من أهل بلدنا وغيرهم ، ورأوا أن الإضافة لاحكم لها ، إذا لم تغير أحد أوصاف الماء . < والله أعلم > <sup>(٣)</sup> .

[٥] قال عبد الحق : والماء الذى توضأ به مرة إنما كره <sup>(٤)</sup> بديا <sup>(٥)</sup> لمشابهته المضاف ، وإن كانت الإضافة فيه غير مؤثرة ، إذ <sup>(٦)</sup> الأعضاء لا تخلو - فى الأغلب - من وسخ أو شيء يخالط الماء <sup>(٧)</sup> ، وليس من أجل ما يزعم بعض الناس من أنه ماء الذنوب ، ويطلقون عليه اسم النجس <sup>(٨)</sup> ، ويعترضون علينا ، فيقولون : لا يصح <sup>(٩)</sup> تكرار العبادة به ، كما لا يصح تكرار العبادة برقبة تعتق عن واجب . فأما قولهم : إنه ماء الخطايا ؛ فالخطايا ليست بأجسام تنضاف إلى الماء ، فتخرجه عن حكم الماء المطلق ، وتمنعه من هذا الاسم ، وما عترضوا به فى الرقبة غير لازم ؛ لأن العبادة إنما لم تتكرر بها ،

(١) فى م ، ح : ولا يغير .

(٢) فى ح : لا تتغير .

(٣) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٤) فى م : يكره .

(٥) غير واضحة فى سائر النسخ ، والذى أثبتناه هو غلبة الظن وليس بيقين .

(٦) فى م : إذا .

(٧) انظر : المدونة ٤/١ ، الذخيرة ١٦٥/١ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤٣، ٤١/١ ،

وقيد الكراهة فى الحاشية بأمرين ؛ الأول : أن يكون ذلك الماء المستعمل قليلا كآنية الوضوء والغسل .

الثانى : أن يوجد غيره وإلا فلا كراهة . وانظر : القاعدة العاشرة من قواعد المقرئ ما يعاف فى العادات يكره فى العبادات . وانظر أيضا : المنتقى للبايى ٥٥/١ - ٥٦ .

(٨) فى ح ، ع : نجس .

(٩) فى ع ، م : لا تصح .

لأن الرق<sup>(١)</sup> لا يعود فيها ، ولو أمكن عودة الرق فيها لجاز أن تتكرر العبادة بها . <ألا ترى أنه لو أعتق<sup>(٢)</sup> نصرانيا في غير القتل على قول مخالفنا لأعلى قولنا - لأننا لانجيز عتق الكافر عن واجب - ثم نقض <الكافر العهد><sup>(٣)</sup> ، وهرب إلى دار الشرك ، فسباه المسلمون ، فملك <جاز أن يعتق أيضا><sup>(٤)</sup> عن واجب ، فلما عاد الرق فيه جاز تكرار عتقه ، والكلام يكثر في هذا معهم ، وليس الغرض التطويل <في مثل هذا><sup>(٥)</sup> .

[٦] قال عبد الحق : وأما التراب إذا تيمم عليه مرة ، فيجوز أن يتيمم عليه مرة<sup>(٦)</sup> أخرى ، ولا يكره ذلك بديا<sup>(٧)</sup> ، بخلاف الماء الذي توضىء به مرة ؛ لأن العلة في الماء ما قدمناه<sup>(٨)</sup> من كونه شبه المضاف ، إذ كانت الأعضاء لا تخلو من الأوساخ في الأغلب ، وهذا غير موجود في التراب فافترق الحكم لهذا<sup>(٩)</sup> .

[٧] قال عبد الحق : جاء<sup>(١٠)</sup> في حديث عبدالله بن زيد بن عاصم<sup>(١١)</sup>

- 
- (١) في م : الرقبة .
  - (٢) مابين الزاويتين في م ، ع : لو أنه أعتق .
  - (٣) مابين الزاويتين في ح : العهد الكافر .
  - (٤) مابين الزاويتين في ح ، م : جاز أيضا أن يعتق .
  - (٥) مابين الزاويتين ليس في : ح .
  - (٦) في ح ، م : تارة .
  - (٧) ليست في : ع .
  - (٨) في ح ، م : ما قدمنا .
  - (٩) انظر : الذخيرة ٣٥٠/١ ، البيان والتحصيل ١٩٣/١-١٩٤ ، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٣٥٤/١ .
  - (١٠) في ح ، م : جرى .
  - (١١) عبد الله بن زيد بن عاصم المازني ، الأنصاري ، أبو محمد ، ويعرف بابن أم عمارة ، صحابي جليل ، اختلف في شهوده بدرا ، وشهد أحدا وغيرها ، اشترك هو ووحشى في قتل مسلمة الكذاب ، وقتل يوم الحرة ، سنة ٦٣ هـ ، وعمره ثلاث وسبعون سنة .
  - انظر : طبقات ابن سعد ٥٣١/٥ ، الاستيعاب ٢٠٩/٦ ، سير أعلام النبلاء ٣٧٧/٢

ذكر "مقدم الرأس" (١)؛ وقد اختلف في ذلك ؛ فقليل : بدأ من حد منابت الشعر ، فذهب بيديه إلى قفاه ، ثم ردهما إلى الموضع الذي منه بدأ .  
 وقيل : بدأ من ناصيته ، فأقبل بيديه إلى جبهته (٢) ، < ثم ردها > (٣) إلى قفاه ، ثم رجع إلى حيث ابتداء من حد الناصية (٤) . والتأويل الأول أصوب ، والله أعلم .

واحتج صاحب هذا التأويل الثاني بما في لفظ الحديث < من قوله > (٥) "فأقبل بهما" ، فالإقبال للوجه ، فكأنه أقبل من حد الناصية على ما قدمناه (٦) وهذا ليس فيه دليل على ما ذكر من وجهين :  
 أحدهما (٧) : إن قوله "فأقبل بهما وأدبر" يجوز أن يريد به : أدبر وأقبل ، لأن الواو لا توجب رتبة ؛ إذ ليست من حروف الترتيب (٨) .

(١) الحديث المشار إليه في البخارى ونصه : أن رجلا قال لعبد الله بن زيد : أتستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ فقال عبد الله بن زيد : نعم ، فدعا بماء ، فأفرغ على يديه ، فغسل مرتين ، ثم مضمض واستنثر ثلاثا ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ثم غسل يديه مرتين ، مرتين ، إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذى بدأ منه ، ثم غسل رجليه .  
 انظر : صحيح البخارى . كتاب الوضوء . باب مسح الرأس كله ٥٤/١-٥٥ . وانظر المدونة ٢/١-٣ .

(٢) فى م ، ع : جبينه .

(٣) مابين الزاويتين ليس فى : ح .

(٤) انظر : فتح البارى ٧٨/٢ ، نيل الأوطار ٢٣٣/١ .

(٥) مابين الزاويتين ليس فى : م .

(٦) فى ح : على ما قدمنا .

(٧) ليست فى : ع .

(٨) وقع فى الخلاف فى (الواو) ، هل هى لمطلق الجمع أو للترتيب ، وجمهور النحاة والأصوليين والفقهاء أنها لمطلق الجمع .

انظر فى تفصيل المسألة : البرهان فى أصول الفقه ١٨١/١-١٨٣ ، الفصول فى الأصول ص ٨٣-٨٧ ، إحكام الفصول فى أحكام الأصول ص ١٨٢-١٨٣ ، الأحكام فى أصول الأحكام ٦٣/١-٦٨ ، شرح الكوكب المنير ٢٢٩/١-٢٣١ ، إرشاد الفحول ص ٢٥-٢٦ ، فتح البارى ٧٨/١ ، نيل الأوطار ٢٣٣/١ .

والوجه الثانى : إن قوله : أقبل بهما ، يجوز أن يريد به : أقبل بيديه فى رأسه ، لأنه إذا ابتداء من منابت الشعر ، ومر إلى قفاه ، فهو مقبل فى رأسه ، وإذا رجع كان مدبراً فى رأسه ، مقبلاً إلى وجهه ، فلاحجة بما وصف من أن<sup>(١)</sup> الإقبال إلى الوجه ، كما ذكرنا<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

«ويصح عندى أيضاً»<sup>(٣)</sup> التأويل الذى صوبناه من<sup>(٤)</sup> وجه آخر ، وهو أنا وجدنا سائر الأعضاء غير الرأس إنما الرتبة المستحسنة فيها البداية من أول العضو ، ولا يستحسن أن يبدأ<sup>(٥)</sup> من بعضه ، فلأن يكون<sup>(٦)</sup> هذا العضو المتنازع فيه مردوداً إلى ما اتفق عليه فى باب الاستحباب حتى تكون<sup>(٧)</sup> الأعضاء على رتبة واحدة ونظام سواء ، أولى . والله أعلم .

[٨] قال عبد الحق : ذكر فى الإناء يلغ فيه الكلب ؛ إن كان يغسل<sup>(٨)</sup> سبعا ، «ففى الماء وحده»<sup>(٩)</sup> . وجه التفرقة بين الماء والطعام على هذا القول أن الحديث<sup>(١٠)</sup> ، وإن لم يكن<sup>(١١)</sup> فيه تخصيص للماء من غيره ،

- 
- (١) ليست فى : ح .  
 (٢) انظر : فتح البارى ٧٨/١ ، الذخيرة ٢٧٤/١-٢٧٥ .  
 (٣) مابين الزاويتين فى ع : ويصح أيضاً عندى .  
 (٤) فى ح ، م : فى .  
 (٥) فى ح : يبتدأ .  
 (٦) فى ح : تكون .  
 (٧) فى م : يكون .  
 (٨) اختلف فى غسل الإناء ، هل هو واجب ، أو مستحب ؟ فوجه الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم : فليغسله سبعا ، والأمر للوجوب ، ووجه الاستحباب أنه طاهر ، وإنما أمر بذلك تغليظاً للمنع من اقتنائه .  
 انظر : الاشراف ٤٢/١ ، مواهب الجليل ١٧٥/١ ، المدونة ٥/١-٦ .  
 (٩) مابين الزاويتين فى ح : للحدث مع الماء وحده ، وفى ع : للحدث ففى الماء وحده .  
 (١٠) يشير إلى الحديث الصحيح الذى رواه أبو هريرة رضى الله عنه "إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبعا" . أخرجه البخارى فى كتاب الوضوء ، باب إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم ٥١/١ ، ومسلم فى كتاب الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب ٢٣٤/١ ، ومالك فى الموطأ فى كتاب الطهارة ، باب جامع الوضوء ص ٤٧ .  
 (١١) فى ح : تكن .

فقد وجدنا أواني الماء هي التي تجدها (١) الكلاب (٢) في الأغلب (٣)، لأنها هي التي يبتذل الناس ، ولا تكاد تصان . وأما أواني الطعام فشأن الناس التحفظ عليها ، فهي مصنونة عن الكلاب في الأغلب ، فحمل (٤) الحديث على ما تجده الكلاب في الأغلب ، هذا وجه ذلك عندى . والله أعلم .

وأما تفريق من فرق بين ذلك بأن قال : لما كان الماء يطرح غسل الإناء سبعا ، ولما كان الطعام يؤكل ، ولا يطرح ، لم يغسل الإناء سبعا (٥)؛ فليس هذا عندى بتفريق صحيح ، من أجل أن غسل الإناء سبعا في الأصل ، إنما هو عبادة (٦) لالنجاسة (٧)، فلا فرق في هذه العبادة بين أن يطرح ما في الإناء وبين تركه . وإنما الوجه في ذلك ما قدمناه (٨). والله أعلم .  
قوله : وكان يضعفه (٩). قال بعض شيوخنا من غير أهل بلدنا :  
يحتمل قوله : وكان يضعفه أحد ثلاثة أشياء :

- 
- (١) في م ، ع : يجدها .
  - (٢) في ع : الكلب .
  - (٣) انظر : المنتقى ٧٣/١ ، مواهب الجليل ١٧٥/١-١٧٦ .
  - (٤) في ح ، م : فجعل .
  - (٥) ليست في : ع .
  - (٦) المقصود أنه حكم تعبدى . والتعبد : هو الحكم الذى لم تظهر حكمته بالنسبة إلينا مع الجزم بأنه لا بد له من حكمة ، وذلك لأن الأحكام الشرعية لا بد وأن تكون جالبة للمصالح أو دارئة للمفاسد ، فان ظهرت الحكمة كان الحكم معقول المعنى ، وإن لم تظهر فهو التعبد .
  - انظر : مواهب الجليل ١٧٧/١ .
  - (٧) المشهور من المذهب أنه تعبد ، خلافا لابن الماجشون الذى علله بالنجاسة . انظر : المنتقى ٧٤/١ ، مواهب الجليل ١٧٧/١ . وانظر : القاعدة السادسة والعشرين من قواعد المقرئ : غسل الاناء من ولوغ الكلب .
  - (٨) في ح : ما قدمنا .
  - (٩) في المدونة ٥/١ "وكان يقول إن كان يغسل ففى الماء وحده وكان يضعفه" . وفيها أيضا ٥/١ "قال مالك : قد جاء هذا الحديث وما أدري ما حقيقته" .



إما أن يكون أراد تضعيف الحديث ؛ إذ هو خير آحاد غير مقطوع به (١)، والقرآن يعارضه (٢). قال الله (٣) تعالى : {فكلوا مما أمسكن عليكم} ولم يشترط غسل ذلك .

ويحتمل أن يكون أراد تضعيف العدد في غسله سبعا ، ويحتمل أن يكون أراد تضعيف وجوب ذلك (٤).

قال بعض البغداديين : وإنما يغسل الإناء سبعا على مذهب مالك عند إرادة استعمال الإناء (٥) ؛ لاففور (٦) الولوغ ، كما زعم بعض الناس .

قال <عبد الحق> (٧) : اختلف قول مالك في غسل الإناء سبعا ؛ هل ذلك في الكلب الذى لا يجوز اتخاذه ، دون مايجوز اتخاذه ؛ فمرة رأى ذلك فى كل كلب ؛ إذ ليس فى الحديث تخصيص ، ومرة حمل الحديث فى الكلب المنهى عن اتخاذه ، والوجهان محتملان (٨). <والله أعلم> (٩).

(١) الحديث صحيح - سبق تخريجه - ومعارضة الآية منتفية ، لإمكان حمل الحديث على

النهى عن اتخاذه ، والمراد بالآية بعد غسل الصيد ، أو تقييد الحديث بالماء فقط .

والله أعلم . وانظر : مواهب الجليل ١٧٥/١ .

(٢) فى م ، ح : فيعارضه .

(٣) ليست فى : م .

(٤) تضعيف الوجوب هو الأشهر ، كما نقله صاحب المواهب عن التوضيح .

انظر : مواهب الجليل ١٧٥/١ ، الذخيرة ١٧٥/١ .

(٥) هذا هو المشهور من مذهب مالك .

انظر : الذخيرة ١٧٤/١ ، مواهب الجليل ١٧٨/١ .

(٦) غير واضحة فى : م .

(٧) مابين الزاويتين ليس فى : م .

(٨) انظر : الذخيرة ١٧٣/١ .

(٩) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

[٩] قال عبد الحق : قال : إذا مس ذكره في غسله من جنابته يعيد وضوءه إذا فرغ من غسله ، إلا أن يكون مر يديه<sup>(١)</sup> على مواضع الوضوء<sup>(٢)</sup> منه في غسله ، فأرى ذلك مجزئاً عنه<sup>(٣)</sup> .  
قال أبو محمد<sup>(٤)</sup> «رحمه الله»<sup>(٥)</sup> في مختصره : يريد : وينويه . وجه هذا الذى نبه عليه أبو محمد أن هذا الذى مس ذكره بعد غسل<sup>(٦)</sup> أعضاء الوضوء أو بعضها انتقضت عليه طهارة الوضوء ، فأما الجنابة فقد سقط فرضها في الأعضاء التى غسلها ، وزال حكم «حدث الجنابة عنها»<sup>(٧)</sup> فلا فائدة

(١) فى ح : يديه .

(٢) ليست فى : ح .

(٣) جاء فى المدونة ٩/١ "وقال مالك فيمن مس ذكره فى غسله من الجنابة . قال يعيد وضوءه إذا فرغ من غسله من الجنابة ، إلا أن يكون قد أمر يديه على مواضع الوضوء منه فى غسله فأرى ذلك مجزئاً عنه" .

(٤) عبد الله بن أبى زيد عبد الرحمن النفزى ، القيروانى ، أبو محمد ، المشهور بابن أبى زيد ، انتهت إليه رئاسة المالكية فى وقته ، وإليه كانت الرحلة من الأقطار ، لخص المذهب ، وضم نشره ، وذب عنه ، لقبه بعضهم بمالك الصغير ، له تأليف منها : النوادر والزيادات على المدونة ، يجاوز مئة جزء ، مختصر المدونة ، الرسالة فى الفقه ، وكتاب الذب عن مذهب مالك ، وغيرها . ولد سنة ٣١٠هـ ، وتوفى سنة ٣٨٦هـ .

انظر : طبقات الفقهاء للشيرازى ص ١٦ ، المدارك ٦/٢١٥-٢٢٢ ، السديج ١/٤٢٧-٤٣٠ .

ومختصر المدونة اهتم به المالكية كثيراً ، ويقال إن البراذعى لخصه فى كتابه التهذيب ، وقد شرح المختصر القاضى عبد الوهاب المالكى (ت ٤٢٢هـ) بكتاب سماه "الممهد فى شرح مختصر أبى محمد" ، إلا أنه لم يكمله . انظر : الجامع لابن أبى زيد ، تحقيق محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ ص ٤٥-٤٦ ، مواهب الجليل ٨/١ .

قلت : ومختصر ابن أبى زيد مفقود فيما نعلم - إلا قطعة منه فى الحدود والدماء موجودة فى المكتبة الوطنية بتونس . والله أعلم .

(٥) مابين الزاويتين فى م : رضى الله عنه .

(٦) ليست فى : م .

(٧) مابين الزاويتين فى ح ، م : الحدث عنها .

فى إعادة<sup>(١)</sup> الماء لتلك الأعضاء بنية غسل الجنابة ؛ إذ<sup>(٢)</sup> الغسل فيها قد تقدم .  
ويذكر عن الشيخ أبى الحسن أنه كان يضعف هذا الذى جرى لأبى  
محمد من قوله : وينويه ، فإن صح ذلك عنه ، فيحتمل أن يكون وجه قوله  
أنه مالم يتم<sup>(٣)</sup> غسله ، فحكم الجنابة باق على تلك الأعضاء < لم يرتفع ><sup>(٤)</sup> ،  
< وإنما يرتفع ><sup>(٥)</sup> بتمام الغسل ، فإنما أعاد الماء إلى أعضاء لم يرتفع حكم  
الجنابة عنها ، إذ لا يرتفع إلا بالفراغ من جملة الغسل<sup>(٦)</sup> . مثال ذلك :  
المكاتب عبد مابقى عليه درهم ، وإن كان قد أدى أكثر الكتابة ، فأحكام  
الرق باقية عليه ، حتى يؤدى جميعها ، ولا يرتفع عن أجزائه من أحكامه  
شئ بقدر ما أدى منها ، فكذلك ما وصفناه . والله أعلم .  
[١٠] قال بعض شيوخنا : محمل مسألة ربيعة<sup>(٧)</sup> فى وضوءه لما سقطت  
المروحة من يده أنه لم يشعر بسقوطها ، فخشى أن يكون طال نومه ، فلذلك

(١) فى ع : إعادته .

(٢) فى م : إذا .

(٣) فى ح : تتم .

(٤) مابين الزاويتين ليس فى : ح ، م .

(٥) مابين الزاويتين فى ح : وإنما لم ترتفع ، وفى ع : وإنما ارتفع .

(٦) هذه المسألة ذكرها المصنف فى كتاب التهذيب لـ ٧ مشيراً إلى سبق ذكرها فى النكت  
غير أنه قال : "وأنا أعيد ههنا وأوضح فيها مالم يقع هناك فأقول إنها على ثلاثة  
أوجه" .

قلت : وقد ذكر المصنف هنا فى النكت وجها واحدا وهو مسه لذكره بعد غسل  
أعضاء الوضوء أو بعضها . وأما الوجهان الآخران اللذان ذكرهما فى التهذيب  
فهما : إذا مسه ذكره قبل أن يغسل شيئاً من أعضاء الوضوء ، وإذا مسه بعد  
الفراغ من الغسل .

انظر : التهذيب للمصنف لـ ٧ ، لـ ٩ .

(٧) ربيعة بن أبى عبد الرحمن فروخ التيمى - بالولاء - المدنى ، أبو عثمان ،  
المعروف بربيعة الرأى ، روى عن أنس ، والسائب بن يزيد ، وابن المسيب ،  
وغيرهم ، وروى عنه خلق ، منهم الإمام مالك . فلما مات قال مالك : ذهب  
حلاوة الفقه منذ مات ربيعة . توفى سنة ١٣٦هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٣/ ٢٥٨-٢٥٩ ، شجرة النور ص ٤٦ .

توضاً<sup>(١)</sup>، فليس فعله بخلاف للمذهب ، وأما إذا شعر بسقوطها فلا وضوء في ذلك ، وذلك كالخطرة ونحوها<sup>(٢)</sup>.

[١١] قال عبد الحق<sup>(٣)</sup> : رأيت بعض البغداديين قسم المستحاضة وصاحب المذى والبول يكثر ذلك عليه <من علة><sup>(٤)</sup> على قسمين : فإن كان ذلك لا ينقطع البتة فلا وضوء في ذلك ، إذ لا فائدة في الوضوء ، وإن كان ينقطع ويعود ، فهنا يستحب الوضوء لكل صلاة ، وهو كلام حسن على المذهب<sup>(٥)</sup>. <والله أعلم><sup>(٦)</sup>.

[١٢] قال عبد الحق : قوله<sup>(٧)</sup> : ليس على الرجل غسل أُنثييه من المذى عند وضوئه ، إلا أن يخشى أن يكون أصابهما شيء<sup>(٨)</sup>. ظاهر هذا الكلام يفهم منه<sup>(٩)</sup> أنه إن خشى غسل ، والذي يخشى غير متيقن ، فيستفاد من هذا اللفظ<sup>(١٠)</sup> أن من شك ؛ هل أصابت جسده نجاسة<sup>(١١)</sup> أم لا ، حكمه

(١) انظر : المدونة ١٠/١ .

(٢) انظر : المدونة ٩/١ .

(٣) ليست في : م .

(٤) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٥) انظر : التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ٢٩١/١ ، المنتقى ٨٩/١ .

(٦) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٧) ليست في : ح .

(٨) جاء في المدونة ١٢/١ "قال مالك : ليس على الرجل غسل أُنثييه من المذى عند وضوئه منه إلا أن يخشى أن يكون قد أصاب أُنثييه منه شيء ، إنما عليه غسل ذكره" .

(٩) في م : فيه .

(١٠) الاستدلال على وجوب غسل الجسد بمسألة المدونة ، وهى قوله : ليس عليه غسل أُنثييه... الخ رجع عنه المصنف في التهذيب ، وذكر عن بعضهم أنه ليس فيه دلالة على المراد ، وذهب الى أن وجوب الغسل إنما يستفاد مما جاء في بعض الحديث : "اغسل ذكرك وأُنثييك" . انظر : التهذيب ل ١١ .

(١١) ليست في : م .

أن يغسله (١)، ولا ينضحه (٢)، وإنما النضح في الثياب ، ووجه هذا أن النضح لم يرد في البدن ، وهو في القياس لامعنى له ، إذ (٣)الموضع الذى ينضح ، إن حكم له (٤)بحكم النجاسة فالنجاسة <لاتزال إلا> (٥)بالغسل بالماء ، وإن لم يحكم للموضع بحكم النجس فلامعنى لنضحه أيضا ، فالنضح خارج عن القياس (٦)، مستعمل فيما ورد فيه (٧)، ولم يرد في الجسد ، وإنما أخذ من نضح الحصير الذى اسود من طول مالبس (٨)على ما ذكر في الحديث (٩)، ومن (١٠)نضح عمر رضى الله عنه ثوبه حين غسل مارأى من الاحتلام ،

(١) هل يجب في الشك في نجاسة الجسد الغسل ، أم النضح كالثوب؟ خلاف ذكره الخطاب مقويا القول بوجوب الغسل فيه . انظر : مواهب الجليل ١٦٩/١ .

(٢) في ح ، ع : ولا ينضح .  
والنضح هو الرش بالماء ، وقيل غمر المحل بالماء . انظر : الذخيرة ١٦٨/١ ، مواهب الجليل ١٦٧/١ .

(٣) في ح ، ع : إذا .

(٤) ليست في : م .

(٥) مابين الزاويتين في ح ، م : إنما تزال .

(٦) انظر : مواهب الجليل ١٦٩/١ .

(٧) في ع : منه .

(٨) لبس كل شئ بحسبه . واللبس هنا معناه الافتراض . انظر : شرح النووى لصحيح مسلم ١٦٤/٥ .

(٩) المقصود به حديث أنس بن مالك رضى الله عنه : أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته ، فأكل منه ، ثم قال : "قوموا فأصلى لكم" قال أنس بن مالك : فقممت إلى حصير لنا - قد اسود من طول مالبس - فنضحته بماء ، فقام عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا . فصلى لنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ركعتين ثم انصرف .

أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصير ١٠٠-١٠١ ، ومسلم في كتاب المساجد ، باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصير ٤٥٧/١ .  
(١٠) في ع : وقد .

ونضح مالم<sup>(١)</sup> ير ، فكان النضح مستعملاً في الثياب حيث ورد ، وحكم الجسد باق على مايوجبه القياس في الاحتياط بالغسل ، وأيضا فإن الجسد لاضرورة في غسله إذا شك في نجاسته ، والثياب قد<sup>(٢)</sup> تقع<sup>(٣)</sup> الضرورة في غسلها لانتظار جفافها ، وليس كل الناس يجد ثيابا ، فيفرق<sup>(٤)</sup> حكم الجسد من الثوب من طريق المشقة والضرورة<sup>(٥)</sup> . <والله أعلم><sup>(٦)</sup> .

[١٣] قال عبد الحق : إذا شك : هل توضأ أم لا؟ فإن كان قبل هذا الشك<sup>(٧)</sup> عنده أنه قد توضأ ، ثم طرأ عليه الشك ، فإن كان مستنكحا<sup>(٨)</sup> فلا شيء عليه ، وإن لم يكن مستنكحا فعليه الوضوء ، مثل من شك في الحدث ، لافرق بين من شك في نفس الوضوء ، ولابين من شك في الحدث الذي ينقض الوضوء<sup>(٩)</sup> .

(١) انظر الموطأ ، كتاب الطهارة ، باب إعادة الجنب الصلاة ، وغسله إذا صلى ولم يذكر ، وغسله ثوبه .

(٢) في م ، ح : فقد .

(٣) في م : يقع .

(٤) في ح : يفترق .

(٥) انظر : المنتقى ١٠١/١ - ١٠٢ .

(٦) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٧) الشك : ماتساوى فيه الاحتمالان في النفس . انظر : نشر البنود على مراقى السعود ٦٢/١ - ٦٣ .

(٨) المستنكح : هو الموسوس الذي يكثر شكه في وضوئه أو في صلاته . انظر : الذخيرة ٢١١/١ ، مواهب الجليل ٣٠١/١ ، شرح غريب المدونة ص ١٣ .

(٩) جاء في المدونة ١٤/١ "وقال مالك : فيمن توضأ فشك في الحدث فلايدري أحدث بعد الوضوء ، أم لا؟ أنه يعيد بمزلة من شك في صلاته فلايدري أثلاثا صلى ، أم أربعا؟ فإنه يلغى الشك" .

قال القرافي في الذخيرة ٢١٢/١ - ٢١٣ : "الأصل ألا يعتبر في الشرع إلا العلم لقوله تعالى {ولا تتقف مالميس لك به علم} . لعدم الخطأ فيه قطعاً ، لكن تعذر العلم في أكثر الصور فجوز الشرع اتباع الظنون لندرة خطئها وغلبة إصابتها .

ونفى الشك على مقتضى الأصل ، فكل مشكوك فيه ليس بمعتبر .

ويجب اعتبار الأصل السابق على الشك ... فهذه القاعدة مجمع عليها ، لاتنتقض ، وإنما وقع الخلاف بين العلماء في وجه استعمالها ؛ فالشافعي - رضى الله عنه - =

وإن كان لم يتقدم له قبل الشك يقين بالوضوء ، فهذا عليه الوضوء على كل حال ، كان مستنكحاً أو غير مستنكح .

وكذلك الذى شك<sup>(١)</sup> : هل صلى أم لم يصل ؟ إن كان قبل هذا الشك عنده يقين أنه صلى فيفترق إن<sup>(٢)</sup> كان مستنكحاً أو غير مستنكح ، وإن لم

= يقول : الطهارة متيقنة والمشكوك فيه ملغى ، فنستصحبها ، ومالك - رحمه الله - يقول : شغل الذمة بالصلاة متيقن يحتاج إلى سبب مبرىء ، والشك فى الشرط يوجب الشك فى المشروط ، فيقع الشك فى الصلاة الواقعة بالطهارة المشكوك فيها وهى السبب المبرىء ، والمشكوك فيه ملغى ، فيستصحب شغل الذمة " . . . وقال فى الفروق : " ... فهذه القاعدة مجمع عليها من حيث الجملة ، غير أنه تعذر الوفاء بها فى الطهارات ، وتعين الغاؤها من وجه ، واختلف العلماء بأى وجه تلغى ، وإلا فهم مجمعون على اعتبارها " . . .

انظر : الفرق السابع والتسعين بين قاعدة الشك فى طريان الأحداث بعد الطهارة وبين الشك فى طريان غيره من الأسباب والروافع للأسباب .  
واتماماً للفائدة انظر : الفرقين العاشر والرابع والأربعين منها . وقاعدة الشك ملغى من قواعد المقرئ فى ل ٥٥ من نسخة شستربتي رقم ٤٧٤٨ ، والاشراف للقاضى عبد الوهاب ص ٢٧ .

قال ابن عبد البر فى التمهيد ٢٦/٥ : " قول مالك " من شك فى الحدث بعد يقينه بالوضوء فعليه الوضوء " لم يتابعه على هذا القول أحد من أهل الفقه - علمته - إلا أصحابه ومن قلدهم فى ذلك .

وقال أبو الفرج : " إن ذلك استحباب واحتياط منه " .

قلت : لكن المشهور من مذهب المالكية ، وجوب الوضوء على من شك فى الحدث - كما ذكره الدسوقي - وقد أوصل اللخمي الأقوال فى هذه المسألة إلى خمسة أقوال - كما فى جامع الأمهات - . انظر : جامع الأمهات ل ٩ ، مواهب الجليل ٣٠١/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٢٢/١ .

قلت : لكن الشك ملغى والدليل على ذلك ماورد فى مسلم من حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا وجد أحدكم فى بطنه شيئاً فأشكل عليه - أخرج منه شئ أم لا ؟ - فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً " .

صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك فى الحدث فله أن يصلى بطهارته تلك ٢٧٦/١ .

(١) فى م : يشك .

(٢) فى ع : وان .

يتقدم له يقين قبل هذا<sup>(١)</sup> الشك ، فلا بد أن يصلى <مستنكحاً كان أو لا><sup>(٢)</sup>.

[١٤] قال عبد الحق : وإذا نسى الرجل لمعة من وضوئه أو غسله ، فذكرها<sup>(٣)</sup> ، فلم يجد ما يغسلها به ؛ إن طال طلبه<sup>(٤)</sup> للماء ابتداءً جميع طهارته وحكمه حكم من عجز ماءؤه<sup>(٥)</sup> في ابتداء طهارته ، فلافق بين ذلك . قاله غير واحد من شيوخنا<sup>(٦)</sup>.

قال عبد الحق : ولو أنه حين ذكر هذه<sup>(٧)</sup> اللعة لم يغسلها في الوقت<sup>(٨)</sup> ، ثم غسلها بالقرب ، فإن كان إنما تراخى المقدار الذى لو فرق فيه طهارته بدياً لم يبتدىء الطهارة لقرب ذلك ، لم يبتدىء جميع طهارته ، وإلا فعليه ابتداء طهارته من أولها ، كذلك<sup>(٩)</sup> ينبغى<sup>(١٠)</sup> . والله أعلم . قال عبد الحق : قول عبد العزيز بن أبى سلمة<sup>(١١)</sup> هذا من لحن الفقه فيه تأويلان :

- 
- (١) ليست فى : ع .
  - (٢) مابين الزاويتين فى ع : كان مستنكحاً أو لا .
  - (٣) فى ح ، ع : وذكرها .
  - (٤) فى ح : طلب .
  - (٥) أى عجز ماءؤه عن الوفاء بطهارة جميع أعضائه ، فقام لطلبه ، فإن طال ذلك ابتداءً جميع طهارته ، وإلا بنى على ماسبق .
  - انظر : مواهب الجليل ٢٢٦/١ - ٢٢٧ .
  - (٦) انظر : مواهب الجليل ٢٢٧/١ - ٢٢٨ .
  - (٧) فى م : هذا .
  - (٨) أى وقت ذكرها .
  - (٩) فى ع : كذا .
  - (١٠) انظر : مواهب الجليل ٢٢٧/١ ، وانظر المسألة مفصلة فى التهذيب ل ١٠ .
  - (١١) عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون ، المدنى ، أبو عبد الله . وقيل أبو الأصبغ ، الفقيه ، أخذ عن الزهرى ، وعبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن دينار وغيرهم ، وعنه أبو نعيم ويحيى بن بكير ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وغيرهم .



قيل : يعنى من صواب الفقه ، وقيل : بل يعنى من خطأ الفقه .  
 [١٥] فمن قال : من صواب الفقه ، أراد به قولنا : ليس عليه إعادة مسح رأسه ، إذا حلقه<sup>(١)</sup> ، ولا شيء عليه إذا قلم أظفاره ، أو ذبح ، هذا من صواب الفقه .

ومن قال : من خطأ الفقه أراد قول من «قال : ذلك عليه ، ذلك»<sup>(٢)</sup> من خطأ الفقه<sup>(٣)</sup> .

[١٦] فإن قيل : فلم لم يكن هذا الذى حلق رأسه مثل صاحب الخف ينزعه ، لأن الحائل قد زال فى المسألتين؟ فالفرق بين ذلك أن مسح الخفين إنما هو بدل من غسل الرجلين ، فلذلك إذا زال رجع إلى الغسل . ومسح الرأس أصل<sup>(٤)</sup> ، لا بدل . ألا ترى إذا كان مخلوق الرأس أن حكمه المسح ، فلذلك لم يمسح رأسه تارة أخرى<sup>(٥)</sup> .

[١٧] قال عبد الحق : إنما فرق فى أحد قوليه<sup>(٦)</sup> بين الخف يطاءً به على أرواث الدواب وبين أن يطاءً به على «العذرة والدم»<sup>(٧)</sup> ، من أجل أن الطرقات لا تسلم فى الأغلب من أرواث الدواب وأبوالها ، فخفف ذلك

= توفي سنة ١٦٤ هـ .

انظر : طبقات الفقهاء للشيرازى ص ٦٧ ، تذكرة الحفاظ ١/٢٢٢-٢٢٣ ، شذرات الذهب ١/٢٥٩ .

(١) المدونة ١/١٨ .

(٢) مابين الزاويتين فى ع ، م : قال عليه ذلك .

(٣) انظر : الاشراف ص ٩ ، المنتقى ١/٣٩ ، الذخيرة ١/٢٥٩-٢٦٠ .

(٤) فى م ، ع : أصلاً .

(٥) انظر : عدة البروق للونشريسى ، الفرق التاسع عشر ص ٨٩ ، مواهب الجليل

١/٢١٥-٢١٦ .

(٦) والقول الآخر كان بوجوب غسل الخف من أرواث البهائم - ولايكفى ذلك -

كالدّم والعذرة . انظر : المدونة ١/٢٠-٢١ .

(٧) مابين الزاويتين فى ح ، ع : الدم والعذرة .

للضرورة<sup>(١)</sup>، والعذرة والدم لاتصيب الطرقات إلا نادرا ، لأنه<sup>(٢)</sup> ليس من شأن الناس أن يطرحوا ذلك فيها . ووجه ثان ، وهو أن نجاسة العذرة والدم متفق عليها<sup>(٣)</sup>، وأرواث الدواب وأبوالها لم يتفق على نجاستها<sup>(٤)</sup>، فكان حكم ذلك أخف لهذا<sup>(٥)</sup>. والله أعلم .

[١٨] قال عبد الحق : قوله في مسألة اقطع اليدين لأن المرفقين في الذراعين<sup>(٦)</sup>، يدل على إدخال المرفقين في الغسل ، لأنهما إذا كانا من الذراعين فحكمهما حكم الذراعين .

وقوله : إلا أن تعرف<sup>(٧)</sup> العرب والناس أنه بقي من المرفقين شيء فيغسله<sup>(٨)</sup>. هذا كله يوضح أن مذهبه إدخالهما في الغسل . وهى مسألة قولين للاضطراب في قوله تعالى {إلى المرافق} هل إلى ههنا للانتهاء أم بمعنى مع ؟

وقد قال المبرد<sup>(٩)</sup>: إن لغة العرب تقتضى أن الحد إذا كان من جنس

(١) انظر : البيان والتحصيل ٦٤/١ - ٦٥ ، الذخيرة ١٩٣/١ .

(٢) في ع : ولأنه .

(٣) في ح : عليها .

(٤) في ح : نجاستهما .

(٥) انظر : المنتقى ٤٥/١ ، البيان والتحصيل ٦٥/١ ، التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ١٥٣/١ .

(٦) جاء في المدونة ٢٦/١ "قلت : فإن هو قطعت يده من المرفقين أيغسل مابقي من المرفقين ، ويغسل موضع القطع؟ قال : لا يغسل موضع القطع ولم يبق من المرفقين شيء ... لأن القطع قد أتى على جميع الذراعين ، والمرفقان في الذراعين" .

(٧) في م ، ح : يعرف .

(٨) جاء في المدونة ٢٦/١ - ٢٧ "قال ابن القاسم : إلا أن يكون بقي شيء من المرفقين في العضدين يعرف ذلك الناس ويعرفه العرب ، فإن كان كذلك فليغسل مابقي من المرفقين" .

(٩) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي ، البصرى ، أبو العباس ، المعروف بالمبرد ، أديب ، نحوى ، لغوى ، أخذ عن أبي عثمان المازنى ، وأبي حاتم السجستاني ، وأخذ عنه نفطويه ، وغيره . =

المحدود دخل فيه > وإذا لم يكن من جنسه لم يدخل فيه (١). فالمرفقان من جنس الذراعين ، فوجب دخولهما فيه (٢) ، والكلام في المسألة يطول (٣) ، وإنما الغرض بيان ما يقتضيه مذهبه في المدونة حسب ما بيناه .

[١٩] قال عبد الحق : إذا كانت الجبيرة (٤) في موضع يغسل من مواضع الوضوء إنما يمسحها مرة واحدة لاثلاثا ، بخلاف ما يصنع لو كان العضو صحيحا ، دليل ذلك المسح على الخفين ، إنما يمسح فيه مرة واحدة ، وهو بذل من مغسول يغسل ثلاثا ، وذلك لأن (٥) المسح إنما شأنه التخفيف (٦) ، فتكفى (٧) المرة الواحدة في ذلك . > والله أعلم (٨).

[٢٠] وإذا كانت الجبيرة في موضع يصيبه الوضوء ، فبرأت (٩) فلم يغسلها ، وصلى بذلك الوضوء صلاة أو صلوات ، ثم توضأ ، فهو لما استأنف وضوءه قد غسل موضع الجبيرة ، فليس عليه إلا إعادة ما صلى قبل وضوءه الذي أحدثه (١٠) ؛ هذا إن كان توضأ لحدث ، فإن كان إنما توضأ مجددا ، فقد اختلف إذا توضأ مجددا ، ثم ذكر أنه كان محدثا هل يجزئه (١١)

- 
- = له تأليف منها : الكامل ، والمقتضب ، وإعراب القرآن ، وغيرها .  
توفي ببغداد سنة ٢٨٥ هـ . انظر : شذرات الذهب ٢/١٩٠ ، معجم المؤلفين ١٢/١١٤ .
- (١) لم أقف على هذا النص للمبرد في كتبه المتداولة مثل الكامل ، والمقتضب . فلعله في غيرها مما لم يصل إلينا . والله أعلم .
- (٢) مابين الزاويتين ليس في : م .
- (٣) انظر الخلاف في المسألة في الذخيرة ١/٢٥١-٢٥٢ .
- (٤) الجبيرة : هى أعواد تربط على الكسر أو الجرح وهى فعيلة بمعنى فاعلة وسميت جبيرة تفاؤلا . انظر : مواهب الجليل ١/٣٦١ .
- (٥) في م : ان .
- (٦) انظر : عدة البروق للونشريسي ، الفرق السابع عشر ص ٨٨ .
- (٧) في م : فيكفى .
- (٨) مابين الزاويتين ليس في : ع .
- (٩) براً يأتي من باب تعب ومن باب نفع .
- (١٠) انظر : مواهب الجليل ١/٣٦٤ .
- (١١) في م ، ح : تجزئه .

ذلك؟ وأصوب القولين ألا يجزئه ذلك ، وإنما يجزئه الوضوء الذى أحدثه إذا كانت الجبيرة فى غير الرأس ، فأما إن كانت فى الرأس فهو فى وضوئه مسح رأسه ، وموضع الجبيرة هو فيه مخاطب بالغسل لما صح الموضع ، لأنه جنب كان فى الأصل حسب ما جرى فى سؤال المسألة ، فاعلم .

[٢١] اعلم أن مسألة المسافر وصاحب الشجرة السؤال فيهما (١) مختلف (٢) ، فمسألة المسافر هو عادم للماء ، فلا يطاق بالتيمم لأنه فى الأغلب يجد الماء عن قرب ومسألة الذى به الشجرة هو واجد للماء ، فينتقل من غسل موضع (٣) الشجرة إلى المسح عليها ، ويباح له ذلك لطول الأمر عليه فى التبرص عن أهله إلى براء شجته (٤) ، ولو كان المسافر بموضع لا يجد فيه الماء إلا بعد الأمد الطويل ، واحتاج إلى أهله جاز أن يطاق ، ويصير حكمه حكم صاحب الشجرة سواء .

وقد قاله ابن الماجشون (٥) أنه يطاق إذا طال ذلك عليه . ولو كان الذى به الشجرة لا يجد ماء كان حكمه حكم المسافر أنه لا يطاق حتى يجد الماء ،

(١) فى م : فيها .

(٢) جاء فى المدونة ٣٥/١ "قلت : أرأيت المسافر يكون على وضوء أو لا يكون على وضوء أراد أن يطاق أهله أو جاريته وليس معه ماء . قال : وقال مالك : لا يطاق المسافر امرأته ولا جاريته إلا ومعه ماء . قال ابن القاسم : وهما سواء . قال : فقلت لمالك : فالرجل يكون به الشجرة أو الجرح لا يستطيع أن يغسله بالماء أله أن يطاق أهله؟ قال : نعم ولا يشبه هذا المسافر ، لأن صاحب الشجرة يطول أمره إلى أن يبرأ ، والمسافر ليس بتلك المنزلة .

(٣) فى م : الموضع .

(٤) انظر : المدونة ٣٥/١ ، التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ٣٥٩/١ .

(٥) عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون ، أبو مروان ، (وماجشون هو أبو سلمة ، ومعناها بالفارسية المورد ، سمي بذلك لحمرة فى وجهه) . تفقه بأبيه وبالإمام مالك وغيرهما ، وتفقه به خلق كثير منهم ابن حبيب وسحنون ، وغيرهما . دارت عليه الفتوى فى أيامه بالمدينة إلى أن مات ، اشتهر بتفوقه فى علم الوقوف على مذهب مالك . توفى سنة ٢١٢ هـ .

انظر : المدارك ١٣٦/٣-١٤٤ ، الديباج ٦/٢-٧ ، شجرة النور ص ٥٦ .

لأنه يجده عن قرب في الأغلب ، ولو كان ممن حكمه التيمم ؛ إذ الشجاج قد أتت على أكثر جسده ، جاز له أن يطاء لطول أمره لو انتظر البرء ، ونحو هذا حفظت عن بعض شيوخنا .

[٢٢] قال عبد الحق : قول ابن القاسم عقيب كلامه على المسافر : وهما (١) سواء (٢) . قيل : معناه من هو على وضوء ، ومن هو (٣) على غير وضوء سواء .

وقال بعض شيوخنا من القرويين : إنما معنى ذلك أن <زوجته وجاريته> (٤) سواء ، عليه يعود قوله : وهما سواء (٥) ، وذلك أن أهل العراق (٦) يفرقون بين المرأة والجارية ؛ فيجيزون له الوطء بالتيمم في الحرة (٧) ؛ إذ لها حق في الوطء ، ولا يجيزون ذلك في الأمة ؛ إذ لاحق لها في ذلك . فأخبر هو أن ذلك سواء لافرق بين حرة وأمة . <والله أعلم> (٨) .

[٢٣] قال بعض شيوخنا من القرويين : وإذا أتت الجراح على أكثر جسد المشجوج ، فلم يبق له إلا كيد أو رجل ، فكان ممن حكمه التيمم (٩) فلم يفعل التيمم ، وغسل ذلك اليسير الذي بقى من جسده ، ومسح الجبائر

(١) في ح : وهو .

(٢) انظر : المدونة ١/٥٢، ٣٥ .

(٣) ليست في م ، ع .

(٤) مابين الزاويتين في ع ، م : جاريته وزوجته .

(٥) العبارة فيها ركاقة ، وقد يكون هذا من تصرف النساخ ، والله أعلم . وصواب

العبارة كالآتي : قال بعض شيوخنا من القرويين : إنما معنى قوله : وهما سواء ، يعود على زوجته وجاريته . والله أعلم .

(٦) أي فقهاء الحنفية .

(٧) في ح ، م : بالحرة .

(٨) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٩) انظر : المدونة ١/٤٩ .

في سائر جسده ، فلا يجزئه مافعل<sup>(١)</sup> ، لأنه ترك التيمم الذي هو فرضه ، وفعل غيره . < والله أعلم ><sup>(٢)</sup> .

[٢٤] قال غير واحد من شيوخنا : على الرجل أن يعطى زوجته الماء تغتسل به ، إن لزمها غسل ، أو تتوضأ ، إذا كانت على غير وضوء ، ويلزمه أداء الثمن في شرائه لها ، لأن هذا عرف دخل عليه الأزواج ، وهو من شأن الناس ، فمجراه مجرى نفقة الزوجة وكسوتها .

ومعنى ماجرى في الكتاب في التي طهرت من حيضتها ، فتيمنت إذ<sup>(٣)</sup> لم تجد ماء ، والزوج معه قدر ما يغتسل به<sup>(٤)</sup> . إن الماء الذي مع الزوج يكفيه لغسله ، ولا يكفي المرأة ، فلذلك لم يقل يعطيه إياها<sup>(٥)</sup> ، تتطهر<sup>(٦)</sup> به ونحو هذا الذي وصفناه حكى عن الشيخ أبي الحسن في الوجه الذي ذكرنا . ووجهه ما قدمناه<sup>(٧)</sup> . < والله أعلم ><sup>(٨)</sup> .

[٢٥] وقوله<sup>(٩)</sup> : إذا توضأ ، فأبقى رجليه ، وخاض نهرا ، فدلكهما فيه ، ولم ينو تمام وضوئه أن ذلك لا يجزئه<sup>(١٠)</sup> إلا بنية<sup>(١١)</sup> .

(١) كصحيح وجد ما لا يكفيه . لكن رده ابن عبد السلام بقوله : فيه مناقشة إذ المسح على موضع الشجرة والجبيرة معهود في الشرع ، ولا كذلك في حق العادم للماء ، والله أعلم . انظر : مواهب الجليل ٣٦٣/١ .

(٢) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٣) في م : إذا .

(٤) انظر : المدونة ٥٣/١ .

(٥) في م ، ع : لها .

(٦) في م : يتطهر .

(٧) في ع : ما قدمنا .

(٨) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٩) في ع : قوله .

(١٠) جاء في المدونة ٣٦/١ : " قلت : فإن توضأ وبقي رجليه (هكذا) فخاض نهرا أو مسح يديه رجليه في الماء إلا إنه لا ينوي بتخويضه غسل رجليه ، قال : لا يجزئه هذا " .

(١١) في ع : إلا بنيته .

قال غير واحد من شيوخنا : معنى هذه المسألة : أنه أبقى رجليه ظنا منه أنه قد (١) أكمل وضوءه ، فرفض (٢) ماتقدم من نيته ، فلذلك لم يجزه (٣) عنده حتى يستأنف النية ، فأما لو لم يكن هكذا ، وكان النهر قريبا منه ، فيجزئه ذلك (٤) إذا ذلك رجليه ، وإن لم يحدث نية لأنه باق على نيته المتقدمة ، إذ لا يلزم المتوضىء تجديد نية لكل عضو يغسله ، بل متقدم نيته يجزئه (٥) . «والله أعلم» (٦) .

[٢٦] قال عبد الحق : اعلم أن من توضأ لقراءة القرآن ظاهرا في غير مصحف ، أو توضأ لدخول المسجد لا يصلح بذلك الوضوء فرضا ولا نفلا ، لأنه توضأ لما يجوز له فعله بغير طهارة ، وهذا أصل ذكره بعض البغداديين (٧) : أن من توضأ لما يصح فعله (٨) بغير طهارة فلا يصلح به ، وإنما تجوز صلاته إذا توضأ لما لا يصح إلا بطهارة (٩) ، وهو أصل جيد ، لأن الذي يتوضأ لما لا يصح (١٠) إلا بطهارة قاصد لرفع الحدث ، والآخر غير قاصد لرفع الحدث ، فلا يجوز أن يصلح به (١١) . والله أعلم .

- 
- (١) ليست في : م ، ع .  
 (٢) الرفض هنا : تقدير ما وجد من العبادة والنية كالمعدوم . قالوا : ولا يضر رفض النية في الطهارة والحج ، بخلاف الصوم والصلاة . انظر : مواهب الجليل ١/٢٤٠ ، الذخيرة ١/٢٤٤ .  
 (٣) في ع : لم يجزئه .  
 (٤) انظر : الذخيرة ١/٢٤٤ ، ٢٤٥ .  
 (٥) في م ، ع : تجزيه .  
 (٦) مابين الزاويتين ليس في : ع .  
 (٧) الظاهر أنه القاضي عبد الوهاب ، كما أشار إليه صاحب المنتقى ، والتاج والإكليل . انظر : المنتقى ١/٥٢ ، التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ١/٢٣٧ .  
 (٨) ليست في : ح .  
 (٩) انظر : مواهب الجليل ١/٢٣٧ ، المنتقى ١/٥٢ ، التفرع ١/١٩٢-١٩٣ .  
 (١٠) في م ، ع : لا يحسن .  
 (١١) قلت : لكن اعترض بعضهم فقال : إن المتوضىء قصد أن يأتى بذلك الفعل على طهارة - لكي يحصل له الثواب - ومن لازم ذلك ارتفاع الحدث وإلا لم يكن =

[٢٧] قال عبد الحق : اختلف في تأويل قول الله (١) عز وجل : {لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ماتقولون . ولاجنباً إلا عابري سبيل} (٢) فتأول زيد بن أسلم أن قوله لاتقربوا الصلاة يريد به موضع الصلاة ، وهو المسجد ، فذكر الصلاة عنده عبارة عن موضع الصلاة كقوله <عز وجل> (٣) {واسأل القرية} (٤) يريد أهلها ، فلذلك أباح للجنب دخول المسجد عابر سبيل . وذهب مالك في الآية إلى ما ذكر عن علي رضي الله عنه فيها : أن قوله لاتقربوا الصلاة إنما يعنى به الصلاة بنفسها ، لايقربها جنب إلا عابر سبيل ، وهو المسافر ، لايجد الماء (٥) ، فيتيمم ، فقد قرب الصلاة ، وهو جنب بالتيمم الذي فعله ؛ لأن التيمم لم يرفع حدث الجنابة عنه ؛ إذ التيمم إنما يبيح الصلاة ، ولايرفع الحدث . فهذا هو العابر سبيل عند مالك فلذلك لم يقل بجواز دخول الجنب المسجد عابر سبيل . ويشد قوله ماروى عن النبي (٦) صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إني (٧) لأأحل المسجد لجنب ولاحائض" (٨) أو كما قال . فظاهر هذا النهى فيمن كان عابر سبيل أو غيره.

= على طهارة ولافائدة فيه ، فيجوز حينئذ أن يفعل فيه ماتشترط له الطهارة كالصلاة  
انظر : مواهب الجليل ٢٣٧/١ .

قلت : وهو وجيه يجب أن يعول عليه .

(١) ليست في : ح ، ع .

(٢) من الآية ٤٣ ، من سورة النساء .

(٣) مابين الزاويتين ليست في : ع ، م .

(٤) من الآية ٨٢ ، من سورة يوسف .

(٥) في ح ، ع : ماء .

(٦) في ح : لنبي ، وفي ع : للنبي .

(٧) ليست في : ع .

(٨) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب في الجنب يدخل المسجد ،

حديث رقم ٢٣٢ ، ١٥٧/١-١٥٩ ، وصححه ابن خزيمة رقم الحديث ١٣٢٧ ،

وصححه أبو زرعة ، وحسنه ابن القطان ، كما في التلخيص الحبير ١٤٠/١ ،

وضعفه ابن حزم في المحلى ٢٥٢/٢ ، وضعفه البيهقي ، وعبد الحق الإشبيلي ،

ووافقهما الألباني ، كما في إرواء الغليل ١٦٢/١ .



[٢٨] قال عبد الحق : إذا ارتفع دم الحيض عن المرأة ، ولم تغتسل بالماء ، حكمها حكم الجنب في منعها من قراءة القرآن ، وأنها لاتنাম حتى تتوضأ ، لأنها قد ملكت طهرها ، فصار حكمها حكم الجنب في ذلك .

[٢٩] وقول ربيعة وغيره في الكتاب : إذا حاضت الجنب لاغسل عليها حتى تطهر - إن أحببت - من الحيضة<sup>(١)</sup> ؛ إشارة إلى أنها لو أرادت الاغتسال لتزيل حكم الجنابة خاصة جاز لها ذلك . وفائدة ذلك أنها إذا فعلت جاز أن تقرأ القرآن<sup>(٢)</sup> لأنها تصير حائضاً غير جنب . وإذا لم تغتسل ، فترفع حكم الجنابة ، لم يبح لها قراءة القرآن ، فلذلك وقع في لفظه : لاغسل عليها - إن أحببت - حتى تطهر من الحيضة ، والله أعلم .

(١) انظر : المدونة ٣٣/١ .

(٢) قال ابن رشد في المقدمات ٥٩/١ : "قراءة القرآن ظاهراً (بلامس المصحف) يختلف فيه قول مالك" .

وقال ابن الجلاب في التفریع ٢٠٦/١ : "وقد اختلف قوله في قراءتها القرآن ظاهراً فروى ابن القاسم ، وابن عبد الحكم - عنه - جواز قراءتها ، وروى أشهب منعها" .

وماعليه متأخرو المذهب - وهو المشهور - أن قراءة القرآن للحائض ظاهراً جائزة مالم تكن معلمة أو متعلمة فيجوز لها مسه لحاجة التعليم .

انظر في تفصيل ذلك : البيان والتحصيل ٢١٣،٤٣/١ ، الذخيرة ٣١٥/١ ، التاج والإكليل ٣٧٥/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح ١٧٤/١ ، منح الجليل ١٧٥/١ ، المنتقى ١٢٠/١ .

قلت : لكن روى الترمذی من حديث ابن عمر رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن" .

انظر : الجامع الصحيح للترمذی ، باب ما جاء في الجنب والحائض وأنهما لا يقرآن القرآن ٢٣٦/١ ، وانظر : تعليق أحمد شاكر - في صفحتي ٢٣٧،٢٣٨ - فقد انتهى إلى تصحيح الحديث .

قال البغوى بعد إيراده للحديث السابق : قال الإمام : هذا قول أكثر أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم . انظر : شرح السنة ٤٢/٢ - ٤٣ .

[٣٠] اعلم أن من أصابه في صلاته حقن يعجله عن صلاته ، فأمر بالخروج تكون<sup>(١)</sup> هيئة خروجه كخروج الراحف ماسكا بأنفه ، فيتوضأ ، وابتدىء الصلاة ، وأن <صلى بالحقن و><sup>(٢)</sup> كان شيئاً خفيفاً جداً فلا شيء عليه<sup>(٣)</sup>. وإن صلى ، وهو ضام بين وركيه ، أعاد في الوقت . هكذا ذكر ابن مزين<sup>(٤)</sup> في كتابه<sup>(٥)</sup> ، وجعله كمن <صلى به في ثوبه><sup>(٦)</sup> ، وأما إن أعجله في صلاته ، أو أشغله<sup>(٧)</sup> كثيراً ، فيعيد في الوقت وبعده<sup>(٨)</sup>.

[٣١] قال عبد الحق : إن فتل الراحف الدم بأنامله الأولى<sup>(٩)</sup> لا شيء عليه ، فإن زاد الدم على الأنامل الأولى<sup>(١٠)</sup> ، وسال ، أمر بالخروج لغسل<sup>(١١)</sup> الدم ، ثم يبنى<sup>(١٢)</sup> ، فإن لم يفعل حتى امتلأت أصابعه كلها أو

- 
- (١) في م ، ح : يكون .  
 (٢) مابين الزاويتين ليس في : م .  
 (٣) انظر : المدونة ٣٩/١ ، المنتقى ٢٨٢/١-٢٨٣ ، الذخيرة ٢٠٨/١ .  
 (٤) يحيى بن زكريا بن مزين القرطبي ، أبو زكريا ، القاضي ، عالم ، حافظ ، فقيه ، روى عن عيسى بن دينار ، ويحيى بن يحيى ، وغيرهما ، ورحل إلى المشرق ، فلقى مطرف بن عبد الله ، وروى عنه الموطأ ، وسمع من القعنبى في العراق ، ومن أصبغ بن الفرج بمصر . له تأليف منها : تفسير الموطأ ، وتسمية رجال الموطأ ، فضائل القرآن ، وغيرها .  
 توفي سنة ٢٥٥ هـ ، وقيل ٢٥٩ هـ .  
 انظر : الديباج ٣٦١/٢ ، شجرة النور ٧٥/١ .  
 (٥) لم أقف لابن مزين إلا على قطعة من كتابه تفسير موطأ مالك . وهى من كتاب الجهاد وقد وثقت منها فى كتاب الجهاد من بحثنا هذا وهى فى مكتبة رقادة بالقيروان بتونس تحت رقم ٣٢ ملف ٩ .  
 (٦) مابين الزاويتين فى ش : صلى وهو فى ثوبه .  
 (٧) فى ع : أو شغله .  
 (٨) انظر : المنتقى ٢٨٣/١ .  
 (٩) فى ح ، ع : الأول .  
 (١٠) فى ح ، ع : الأول .  
 (١١) فى ح : ليغسل .  
 (١٢) فى ح : بنى .

جلها إلى الأنامل الوسطى ، أو حصل في الأنامل الوسطى مامقداره أكثر من الدرهم ، فهذا حامل نجاسة ، لا يباح<sup>(١)</sup> له البناء ، ويقطع ، ويتدىء صلاته من أولها بعد غسل الدم < كما لو ><sup>(٢)</sup> سال من الدم على ثوبه أو جسده أكثر من الدرهم ، إنه حامل نجاسة ، ويتدىء<sup>(٣)</sup>.

[٣٢] قال عبد الحق : قول ابن المسيب<sup>(٤)</sup> : إذا رعف ، فلم ينقطع عنه الدم ، أنه يومىء إيماء<sup>(٥)</sup> ، إنما<sup>(٦)</sup> جعله يومىء ، لأنه إن سجد < أضربه ذلك ><sup>(٧)</sup> ، وكثر عليه الدم ، فصارت هذه ضرورة تبيح له الإيماء ، كضرورة من برأسه صداع ، أو يجبهته شىء ممن حكمه الإيماء . هذا الذى حفظته<sup>(٨)</sup> عن بعض شيوخنا ، ورأيت نحوه لمحمد بن مسلمة<sup>(٩)</sup> . ورأيت

- 
- (١) فى م : ولا يبيح ، وفى ع : لا يبيح .  
 (٢) مابين الزاويتين فى ع ، م : كمثل مالو .  
 (٣) انظر : المنتقى ٨٥/١ ، مواهب الجليل ٤٧٥/١-٤٧٧ .  
 (٤) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب المخزومى ، أبو محمد ، تابعى جليل ، فقيه المدينة وعالمها فى زمنه ، سمع من عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت ، وعائشة ، وأبى هريرة ، وسعد بن أبى وقاص ، وغيرهم . كان واسع العلم ، متين الديانة ، قوالا بالحق ، فقيه النفس . اشتهر بمراسيله . قال أحمد بن حنبل ، وغيره : مراسيل سعيد صحاح .  
 توفي سنة ٩٤هـ ، وقيل ١٠٥هـ .  
 انظر : تذكرة الحفاظ ٥٤/١-٥٦ ، طبقات الفقهاء للشيرازى ص ٥٧-٥٨ ، شذرات الذهب ١٠٢/١-١٠٣ .  
 (٥) انظر : المنتقى ٨٦/١ .  
 (٦) ليست فى : م .  
 (٧) مابين الزاويتين فى ح : أضرب ذلك به .  
 (٨) فى ع : حفظت .  
 (٩) محمد بن مسلمة بن هشام المخزومى ، أبو هشام ، وقيل أبو عبد الله ، أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك ، ثقة ، أخذ عن مالك ، وغيره ، وأخذ عن جماعة منهم أحمد بن المعذل ، وكان جده هشام أميرا على المدينة ، توفي سنة ٢٠٦هـ . انظر : الانتقاء ص ٥٦ ، الديباج ١٥٦/٢ ، شجرة النور ص ٥٦ .

لابن حبيب قال : يصلى إيماء ، وليس عليه أن يركع ، ويسجد ، ولا أن يقوم ويقعد ، فيلتطخ دما ، فجعل ابن حبيب العلة الموجبة لإيمائه الالتطاخ بالدم<sup>(١)</sup> ، فهذا خلاف التأويل الأول ، «والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

قال بعض شيوخنا : ولو أنه رعف في وقت صلاة ، ولم يدخل فيها بعد ، فلم ينقطع عنه الدم ، فيتربص ههنا مالم يدخل عليه وقت صلاة أخرى<sup>(٣)</sup> ، والوقت في ذلك وقت الصلاة المفروضة<sup>(٤)</sup> ، لا وقت الضرورة . والله أعلم .

[ ٣٣ ] قال بعض شيوخنا من غير أهل بلدنا : إذا نزع أحد خفيه ، ولم يقدر على نزع الخف الآخر ، وخاف فوات الوقت غسل الرجل الواحدة ، ومسح على الرجل<sup>(٥)</sup> الأخرى من فوق الخف ، ويصير ذلك كالجبيرة ، لأن ذلك ضرورة<sup>(٦)</sup> . والله أعلم .

[ ٣٤ ] قال عبدالحق : اعلم أنه إذا تيمم ، فبلغ في المسح إلى الكوع<sup>(٧)</sup>

(١) واعترض على هذا التعليل بأنه غير صحيح ، بدليل أنه إذا خشى تلطخ جسده لايومىء اتفاقا ، فالعلة في جواز الإيماء إنما هي إفساد الثوب بالغسل بعد تلطخه بالدم ، فإذا كانت العلة هذه فيتعين أن يقيد ذلك بما يفسد بالغسل من الثياب ، والله أعلم .

انظر : مواهب الجليل ٤٧٥/١ .

(٢) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٣) قال بعضهم : التأخير لآخر الوقت مقيد بما إذا كان يرجو انقطاعه ، وأما إذا علم أنه لاينقطع فإنه يصلى على تلك الحال في أول الوقت ، إذ لافائدة في التأخير . انظر : مواهب الجليل ٤٧١/١ .

(٤) أى الوقت المختار لتلك الصلاة .

(٥) ليست في : ح .

(٦) وقيل : يتيمم ، وقيل - أيضا - يمزق الخف ويغسل الرجل . انظر : التهذيب ل ١٨ التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ٣٢٤/١ .

(٧) الكوع : طرف الزند الذى يلي الإبهام . وقيل : الكوع : آخر الساعد وأول الكف . والمسح إلى الكوع هو إحدى الروايتين عن مالك ، والأخرى المسح إلى المرفق ، وهى التى اقتصر عليها فى المدونة .

انظر : مواهب الجليل ٣٤٨/١ ، الذخيرة ٣٥٥/١ ، المنتقى ١١٤/١ ، المدونة ٤٦/١ .

في اليد اليمنى تمادى على باطن الكف إلى أطراف الأصابع ، ولا ينتقل إلى اليسرى ، كما زعم ابن حبيب<sup>(١)</sup>؛ لأن التيمم إنما هو بدل من الوضوء ، فلما كان لا ينتقل في الوضوء من يد حتى يكمل جميعها ، فكذلك<sup>(٢)</sup> في التيمم<sup>(٣)</sup>، ومثل هذا ذكره الشيخ أبو الحسن في كتابه الممهد<sup>(٤)</sup>، وعاب قول ابن حبيب أنه ينتقل إلى اليسرى ، فإذا مسح إلى الكوع مسح إحدى يديه بالأخرى ، وراعى بقاء التراب الذى فى الكف الأيمن ، وليس الحكم فى المذهب للتراب ، لأنه من أول ما يأخذ<sup>(٥)</sup> فى التيمم زال التراب ، ويضير مسحه بغير تراب ، وإنما هى عبادة ، وليس الغرض التراب أن يمر على الأعضاء<sup>(٦)</sup>، فاعلم<sup>(٧)</sup>.

[٣٥] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا كان مع الرجل ماء ؛ إن أخذ فى الوضوء به لم يفرغ إلا بعد الوقت ، وإن تيمم أدرك الصلاة فى الوقت ، فهذا لا يباح له التيمم ، ولا يدخل فيه الاختلاف المذكور فى الذى

(١) عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمى ، أبو مروان ، عالم الأندلس وفقهها ، رحل سنة ثمان ومائتين فسمع من ابن الماجشون ، ومطرف ، وأصبغ بن الفرّج وغيرهم . له تأليف منها :  
الواضحة فى السنن والفقه ، وإعراب القرآن ، وكتاب الفرائض ، وغيرها . توفى سنة ٢٣٨ هـ ، وقيل ٢٣٩ هـ .

انظر : تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضى ١/٤٥٨-٤٦٣ ، جذوة المقتبس للحميدى ص ٢٨٢-٢٨٤ ، المدارك ٤/١٢٢-١٤٢ ، نفح الطيب ٢/٥-٨ .

(٢) فى ح : كان كذلك ، وفى ع : كذلك .

(٣) انظر : الذخيرة ١/٣٥٢ .

(٤) الممهد فى الفقه وقد ورد فى ترجمة أبى الحسن القابسى فيما سبق .

قلت : وقد رأيت ورقة واحدة من الممهد ، فى القيروان بتونس ، تحت رقم ٢١٨ ملف ١١ .

(٥) فى ح : يدخل .

(٦) انظر : المنتقى ١/١١٤ ، وقد ذكر المصنف المسألة - بشىء من التفصيل - فى

التهذيب ل ١٨٠ ، فانظره إن شئت .

(٧) ليست فى : ح .

إن نزع الماء بالرشا من البئر ذهب الوقت<sup>(١)</sup>، لأن من وصفنا إنما تشاغله باستعمال الماء في أعضائه فقط ، فيستعمله ، وإن خرج الوقت . والآخر إنما تشاغله في غير استعماله في الأعضاء ؛ إنما هو شغل في التوصل إلى أخذ الماء فذلك مفترق<sup>(٢)</sup> . <والله أعلم><sup>(٣)</sup> .

[٣٦] قال عبد الحق : ومن نسي الماء في رحله ، فتيّم ، وصلى ، ليس كمن نسي رقبة في ملكه ، وعليه رقبة من ظهار ونحوه ، فصام ، ثم ذكر . هذا<sup>(٤)</sup> لا يجزئه صومه<sup>(٥)</sup> ، والفرق بين المسألتين من وجهين :

أحدهما : إن التيمم قد يجوز مع وجود الماء للعدر في استعماله ؛ فقد جاز ترك الماء مع وجوده على وجه ، والصوم لا يكون مع وجود الرقبة على وجه ، فيفترقان لهذا . والله أعلم .

والوجه الثاني : إن التيمم روعى فيه خوف فوت وقت الصلاة ، وليس الرقبة معلقة بوقت يخاف فوته ، فأمرهما مفترق أيضا من هذه الجهة<sup>(٦)</sup> . <والله أعلم><sup>(٧)</sup> .

[٣٧] <قال عبد الحق><sup>(٨)</sup> : اعلم أن الفرق بين من تيمم على موضع

(١) انظر : المدونة ٤٧/١ ، مواهب الجليل ٣٣٧/١ .

(٢) قال صاحب التاج والإكليل : "وقال عبد الوهاب : يتيمم ، وهو الصواب عندى ولا فرق بين تشاغله باستعماله أو رفعه من البئر ، وإنما وضع التيمم لإدراك فضيلة الوقت" .

التاج والإكليل ٣٢٩/١ .

(٣) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٤) في م ، ح : ذا .

(٥) قلت : لكن القاعدة أن النسيان لا يجعل المتروك من المأمور به مفعولا فلا بد إذا من الإعادة مطلقا ، أو في الوقت ، كما ذهب إليه ابن القاسم .

انظر : القاعدة الرابعة بعد المئة من قواعد المقرئ .

(٦) انظر في هذه المسألة : الاشراف ص ٣٨ ، الذخيرة ٣٦٢/١ ، مواهب الجليل والتاج والإكليل بهامشه ٣٥٨/١ .

(٧) ما بين الزاويتين ليس في : ح .

(٨) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

نجس أنه يعيد في الوقت على مذهب ابن القاسم في المدونة ، وبين من توضأ بماء ، قد (١) تغير لونه أو طعمه أو ريحه . أنه يعيد أبدا ؛ أن المتوضىء إذا رجع ، فانتقل إلى الماء ، انتقل إلى ماء طاهر في الحقيقة ، يقطع بطهارته ، والمتيمم لو أمر بإعادة التيمم على تراب آخر أمكن أن يكون التراب الذي ينتقل إليه نجسا ، إذ نجاسته غير مشاهدة ، كما تتبين نجاسة الماء بتغير أوصافه ، فلما كان إنما ينتقل إلى بقعة طاهرة في اجتهاده ، لاطهارة طهارة يقطع بها ، صار إنما هو منتقل من أمر اجتهد فيه إلى مثله ، فلم يؤمر بالإعادة أبدا لهذا (٢) . والله أعلم .

ولو أنه تيمم على نجاسة ظاهرة على التراب لوجب أن يعيد أبدا ، ويصير ذلك كالماء تتغير (٣) أحد أوصافه سواء . > والله أعلم < (٤) .

[ ٣٨ ] > قال عبد الحق < (٥) : اعلم أن المرأة التي لها أيام معتادة إذا أتاها الحيض (٦) ، وزاد على أيامها المعتادة ، واستظهرت (٧) بثلاث ، غسلها واجب حينئذ على مذهب من يجيز وطأها ، وغسلها بعد تمام خمسة عشر يوما إذا تمادى الدم غير واجب ، ومن يذهب إلى أنها لا توطأ بعد الاستظهار (٨)

(١) ليست في : ع .

(٢) انظر : المدونة ٤١/١ ، ٤٨ ، الذخيرة ٣٤٩/١ ، عدة البروق للونشريسي ، الفرق الثامن والعشرين ص ٩٦ .

(٣) في م : الذي يتغير ، وفي ع : تتغير .

(٤) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٥) مابين الزاويتين ليس في : م .

(٦) في ح : المحيض .

(٧) قال الجبي في شرح غريب ألفاظ المدونة "تستظهر : بطاء منقوطة - أى تستفعل من الظهر وهو البرهان ، كأنها إذا زادت على ماعهدت من حيضتها ثلاثة أيام فقد برهنت على تمام حيضتها" .

شرح غريب ألفاظ المدونة ص ٢١ .

(٨) في ع ، م : الاستظهار .

قبل تمام (١) الخمسة عشر يوما يرى غسلها بعد الاستظهار (٢) احتياطا ، وعند خمسة عشر يوما واجبا ، وهذا القول هو المختار ، وإليه يذهب ابن الجهم (٣) ، وهو الذى تقتضيه (٤) رواية ابن وهب (٥) فى المدونة (٦) ، لأنه أبان أن الاستظهار وترك رفعها إلى تمام خمسة عشر يوما من باب الاحتياط ، وقال : لأن تصلى وليست عليها أحب إلى من أن تترك الصلاة ، وهى عليها فإذا كان هذا عنده بابا من الاحتياط ، فليس من الاحتياط جواز وطئها (٧).

(١) ليست فى : ح .

(٢) فى ع ، م : الاستظهار .

(٣) محمد بن أحمد بن الجهم المروزى ، القاضى ، المعروف بابن الوراق ، كان عالما بأصول الفقه ، أخذ عن القاضى إسماعيل ، وغيره ، وعنه أبو بكر الأبهري . له تأليف منها :

كتاب فى بيان السنة ، وكتاب مسائل الخلاف ، والحجة فى مذهب مالك ، وغيرها .  
توفى سنة ٣٢٩ هـ .

انظر : الديباج ١٨٥/٢-١٨٦ ، شجرة النور ص ٧٨-٧٩ .

(٤) فى م : يقتضيه .

(٥) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشى - بالولاء - أبو محمد ، المصرى ، تفقه بمالك وصحبه عشرين عاما ، ولم يكن مالك يكتب لأحد بالفقيه غيره . قال أحمد بن حنبل : ابن وهب عالم ، صالح ، فقيه ، كثير العلم ، صحيح الحديث ، ثقة ، صدوق . له تأليف منها : الموطأ الكبير ، والجامع الكبير ، وكتاب البيعة ، وكتاب المناسك وغيرها . ولد سنة ١٢٥ هـ ، وتوفى بمصر سنة ١٩٧ هـ .

انظر : الانتقاء ص ٤٨-٥٠ ، المدارك ٢٢٨/٣-٢٤٣ ، الديباج ٤١٣/٢-٤١٨ ، البداية والنهاية ٢٧١/١٠ .

(٦) جاء فى المدونة ٥٨/١ : "قال ابن وهب : سألنا مالكا عن النفساء ... وقد كان يقال لى إن المرأة لاتقيم حائضا أكثر من خمسة عشر يوما ، ثم نظرت فى ذلك فرأيت أن احتاط لها فتصلى ، وليس ذلك عليها أحب إلى من أن تترك الصلاة وهى عليها" .

وانظر : الذخيرة ٣٨٢/١ .

(٧) انظر : مواهب الجليل ٣٦٨/١-٣٦٩ .



وأما ابن القاسم في روايته فلم ينص على جواز الوطء بعد استظهارها قبل الخمسة عشر يوماً<sup>(١)</sup>، وقد استدل على جواز وطئها في مذهبه بمسألة كتاب الحج - إذا حاضت قبل الطواف - أن كريها<sup>(٢)</sup> يحبس عليها قدر أيامها والاستظهار عليها<sup>(٣)</sup>، فإذا كان إنما يحبس عليها هذا المقدار ، ثم تطوف ، فيجزئها ذلك من طواف الإفاضة . صح أنها بسبيل المستحاضة حقيقة ، فيجوز وطؤها .

وذكر لي بعض القرويين أن أبا موسى بن<sup>(٤)</sup> مناس<sup>(٥)</sup> كان يستدل على جواز وطئها بمسألة كتاب الحج هذه ، وقد تأول بعض الناس في مسألة كتاب الحج أن الكرى إذا حبس عليها المقدار الذي وصف ، فلم ينقطع الدم عنها ، فسخ الكراء بينه وبينها ، ولا تطوف . وقد رأيت في كتاب المناسك لسحنون<sup>(٦)</sup> خلاف هذا التأويل ، وذلك أنه ذكر قول ابن القاسم ، ونصه

(١) جاء في المدونة ٥٤/١ : "وقال ابن القاسم : وكل امرأة كانت أيامها أقل من خمسة عشر يوماً فإنها تستظهر بثلاث ... والتي أيامها خمسة عشر فلا تستظهر بشيء ، وتغتسل ، وتصلى ، ويأتيها زوجها" .

(٢) أى ما اكترته من دابة ، أو مركوب مع السائق فيحبس عليها . أى يؤمر بالانتظار حتى تطهر .

(٣) جاء في المدونة ٣٦٥/١-٣٦٦ : "فإن كانت لم تطف طواف الإفاضة ثم حاضت أخرج ؟ قال : قال مالك : لا تخرج ... قال : وقال مالك : يحبس عليها كريها أقصي ما كان يمسك النساء الدم ثم تستظهر بثلاث ولا يحبس عليها كريها أكثر من ذلك" .

(٤) ليست في : م .

(٥) عيسى بن مناس ، أبو موسى ، فقيه مالكي من القيروان ، من طبقة ابن أبي زيد صنف كتاب القصر . توفي سنة ٣٩٠ هـ .

انظر : هدية العارفين ٨٠٦/١ ، معجم المؤلفين ٣٤/٨ ، تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ ٣٨٦/٤ .

(٦) عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي ، أبو سعيد ، أصله شامي من حمص ، وسمى سحنون باسم طائر في المغرب لحدة نظره في المسائل ، سمع من مشايخ القيروان ، ورحل إلى مصر والحجاز فسمع من ابن القاسم وابن وهب ، وأشهب ومطرف ، وابن الماجشون ، وروى عن ابن القاسم مسائل الإمام مالك المسماة بـ(المدونة) . =

على نحو مذكوره ، ثم أعقب ذلك أنها<sup>(١)</sup> تطوف إذا حبس عليها المقدار الذى وصف<sup>(٢)</sup> ، وهذا التنازع إنما هو فيما تقتضيه رواية ابن القاسم . وأما رواية ابن وهب فالأمر فيها على ما قدمناه<sup>(٣)</sup> . «والله أعلم»<sup>(٤)</sup> .

[٣٩] قال عبد الحق : القصة البيضاء<sup>(٥)</sup> على قول ابن القاسم أبرأ من الجفوف<sup>(٦)</sup> ، وذلك لأن القصة لا توجد فى الأغلب إلا بعد فراغ الحيض ، والجفوف ربما تخلل<sup>(٧)</sup> الدم ، فكانت القصة أبرأ عنده لهذا<sup>(٨)</sup> . والله أعلم . وأما المرأة فى أول<sup>(٩)</sup> بلوغها إذا رأت الدم فلا تطهر بالقصة ، وإنما تطهر بالجفوف ، هكذا روى لابن القاسم فى غير المدونة<sup>(١٠)</sup> .

[٤٠] قال عبد الحق : قال غير واحد من شيوخنا : إذا طلقت المرأة فى خلال الدم ، وهى طاهر ، لم يجز الزوج على رجعتها ، وإن كان ذلك

= ولد سنة ١٦٠هـ ، وتوفى سنة ٢٤٠هـ .

انظر : المدارك ٤/٤٥-٨٨ ، رياض النفوس ١/٣٤٥-٣٧٥ ، طبقات علماء إفريقية وتونس ص ١٨٤-١٨٧ ، الديباج ٢/٣٠-٤٠ .

(١) فى م ، ع : بأنها .

(٢) انظر : إرشاد السالك إلى أفعال المناسك لابن فرحون ١/٥٣٨ .

(٣) انظر : التهذيب ل ١٩-٢٠ ، فقد تعقب المصنف هذه المسألة ، وأطال بشئء ظهر له فيها من خلال نظره فى المدونة ، كما يقول .

(٤) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٥) القصة : بفتح الكاف والصاد المهملة مشتقة من القص وهو الجير . وهى : ماء أبيض يخرج عن انتهاء الحيض ، وهو علامة طهر الحائض .

انظر : شرح غريب ألفاظ المدونة ص ٢٠ ، الذخيرة ١/٣٧٨ ، التاج والإكليل مع مواهب الجليل ١/٣٧٠ .

(٦) الجفوف : أن تدخل الحائض الخرقة فتخرجها جافة ليس بها أثر دم .

انظر : مواهب الجليل وبهامشه التاج والإكليل ١/٣٧٠ .

(٧) فى ح ، ع : تخلل .

(٨) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ١/٥٨ .

(٩) فى م ، ع : أوائل .

(١٠) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ١/٥٨ .

الدم كله محكوما له بحكم حيضة واحدة ، لأن الزوج ماتعدى<sup>(١)</sup> في طلاقه ،  
إنما طلق بعد ارتفاع الدم ، ولا علم له برجوع الدم إليها عن قرب ، فمضى  
فعله جائزا ، لم يرتكب فيه<sup>(٢)</sup> نهيا ، فلا يجبر على الرجعة<sup>(٣)</sup> . >والله  
أعلم<<sup>(٤)</sup> .

[٤١] قال عبد الحق : قول أشهب<sup>(٥)</sup> في مسألة الحامل ، ترى الدم على  
حملها ، إلا أن لا تكون استرابت من حيضتها ، إلى آخر الكلام<sup>(٦)</sup> ؛ معناه  
أنها إن<sup>(٧)</sup> لم تسترب من حيضتها شيئا ، وبقيت على سبيل عاداتها تحيض في  
كل شهر من شهور حملها ، فهذه إذا زاد بها الدم الآن على أيامها المعتادة  
تستظهر<sup>(٨)</sup> ، لأن الحمل لم يغير عليها حالها لما بقيت على سبيل العادة فأما  
إن >انقطع عنها الدم<<sup>(٩)</sup> في أول شهر من شهور الحمل وثاني وثالث ،

(١) في م : تعدى .

(٢) ليست في : ح .

(٣) انظر : التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ٣٧٠/١ .

قلت : المصنف رجع عن هذا في التهذيب ، وارتضى مذهب القرويين - كما قال  
- وهو أنه يجبر على الرجعة ، لأن المطلق في الحيض إنما جبر على الرجعة لما في  
ذلك من تطويل العدة على المرأة ، وتطويل العدة عليها موجود في هذه المسألة  
كذلك .

انظر : التهذيب ل ٢٠ .

(٤) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٥) مسكين بن عبد العزيز بن داود القيسي ، العامري ، الجعدي ، أبو عمرو ، الملقب

بأشهب ، إليه انتهت الرياسة بمصر في فقه مالك بعد ابن القاسم ، تفقه بمالك ،  
والمدينين ، والمصريين ، وروى عنه أصحاب السنن . توفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ .

انظر : الانتقاء ص ٥١-٥٢ ، المدارك ٢٦٢/٣-٢٧١ ، السديباج ٣٠٧/١-٣٠٨ ،

شذرات الذهب ١٢/٢ ، شجرة النور ٥٩/١ .

(٦) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ٥٩/١ .

(٧) ليست في : م ، ع .

(٨) في م : تستظهر .

(٩) مابين الزاويتين في ع : انقطع الدم عنها .

ثم (١) بعد ذلك رأت الدم ، وزاد على أيامها المعتادة ، فهذه قد استرابت ، فلاتستظهر (٢) بشيء ، وتقيم قدر أيامها فقط ، فالاسترابة إنما هي ارتفاع الدم عنها في أول حملها . قاله غير واحد من شيوخنا ، وذهب بعضهم إلى أن الاسترابة تكون بأحد ثلاثة أشياء : «إما بانقطاع الدم أول الحمل» (٣) ، كما وصفنا ، أو بأن يأتيها أقل من أيامها المعتادة ، أو يأتيها أكثر من أيامها المعتادة ، وليس هذا القول بصحيح عندى ، وعند من قدمت قوله (٤) من شيوخنا ؛ لأن المرأة التى لاحمل بها يختلف أمرها هكذا في إتيان الدم إياها أقل من أيامها أو أكثر ، فليس هذا (٥) استرابة ، فإذا انقطع الدم فالأغلب أن انقطاعه إنما يكون إذا حملت المرأة ، «فهذه هي الاسترابة» (٦) التى أراد أشهب . والله أعلم .

وأما الرواية التى فيها : إلا أن تكون استرابت فليست بصحيحة ، وإنما سقط منها حرف . والله أعلم .

ولا يختلف ابن القاسم وأشهب فيمن بقيت على سبيل عاداتها تحيض كل شهر ، هذه عندهما كمن لاحمل بها ، تستظهر (٧) بثلاثة على أيامها ، إذا زاد بها (٨) الدم .

وإنما لم يجعل ابن القاسم على الحامل استظهارا (٩) من أجل أنه دم احتبس ، فرده إلى الاجتهاد ، ولما قد اختلف في دم الحامل أنه لا يمنع الصلاة

(١) ليست فى : م .

(٢) فى ع : فلاتستظهر .

(٣) مابين الزاويتين فى م : أما الحمل بانقطاع الدم عنها أول .

(٤) ليست فى : م .

(٥) فى م : هذه .

(٦) مابين الزاويتين فى ع : فهذه الاسترابة ، وفى م : وهذه هي الاسترابة .

(٧) فى ع : تستظهر .

(٨) فى م : زادتها .

(٩) فى ع : استظهارا .

فالاستظهار<sup>(١)</sup> وقد دخل في ذلك الاجتهاد ، واحتجاج أشهب على ابن القاسم أن ماحبس الحمل من حيضتها كحبس الرضاع والمرض لا يلزم ابن القاسم ، لأن المرض والرضاع يقل معه الدم ، والحمل يحبس الدم ، ثم يكثر عند خروجه ، فيجب أن يكون لهذا<sup>(٢)</sup> جلوس الحامل أطول ، إذ هي أكثر دما من المريضة والمرضع .

[٤٢] قال غير واحد من شيوخنا القرويين : إنما قال مالك < رحمه الله ><sup>(٣)</sup> في أحد قوليه : تغتسل المستحاضة إذا زال الدم عنها<sup>(٤)</sup> ، من أجل ما ذهب إليه بعض الناس في منع جواز وطئها<sup>(٥)</sup> ، فاستحب الغسل مراعاة للخلاف<sup>(٦)</sup> . والله أعلم .

(١) في ع ، م : فالاستظهار .

(٢) في ح : لهذه .

(٣) مابين الزاويتين ليس في : ح ، ع .

(٤) جاء في المدونة ٥٦/١ : " سألت مالكا عن المستحاضة ينقطع عنها الدم ... فقال لي مرة : لا غسل عليها ، ثم رجع عن ذلك فقال : أحب إلى أن تغتسل " .

(٥) انظر : الذخيرة ٣٨٨/١ .

(٦) انظر : مواهب الجليل ٣٧٠/١ ، ومراعاة الخلاف " إعمال دليل في لازم مدلوله الذي أعمل في نقيضه دليل آخر " .

الاسعاف للتوقي ص ٧٢ ، وهو مختصر لشرح المنجور على نظم قواعد المذهب للزقاق ، وانظر في مراعاة الخلاف عند المالكية الموافقات ٤/١٥٠، ٢٠٢ ، شرح حدود ابن عرفة ص ١٧٧-١٨٣ .

## كتاب الصلاة الأول

قال الله عز وجل : {فسبحان الله حين تمسون<sup>(١)</sup>} يقول المغرب والعشاء ، {وحيث تصبحون<sup>(٢)</sup>} الصبح ، {وعشيا} العصر ، {وحيث تظهرون<sup>(٣)</sup>} الظهر .

وقال الله تعالى : {أقم الصلاة لدلوك الشمس} يقول الظهر والعصر {إلى غسق الليل} المغرب والعشاء ، {وقرآن الفجر<sup>(٥)</sup>} صلاة الصبح . وذكرها في مواضع من كتابه غير ما وصفنا ، ففرض تعالى من الصلوات خمسا ، وسن الرسول <صلى الله عليه وسلم> <sup>(٦)</sup> خمسا : الوتر ، والعيدين والاستسقاء ، والحسوف <sup>(٧)</sup> .

[٤٣] قال عبد الحق : واختلفت العبارة من علمائنا في أوقات الاختيار فبعضهم يعبر أن لكل صلاة ماعدا المغرب ثلاثة أوقات اختيار <sup>(٨)</sup> ، وبعضهم يعبر بوقتین اختيارا <sup>(٩)</sup> . فأول وقت الظهر زوال الشمس عن كبد السماء ، فهذا وقت ، وآخر وقت الاختيار فيها عند مصير ظل <sup>(١٠)</sup> كل شيء مثله ،

(١) في ح : التكملة : وحيث تصبحون .

(٢) الآية ١٧ من سورة الروم .

(٣) من الآية ١٨ ، من سورة الروم . والآية بتمامها {وله الحمد في السموات والأرض وعشيا وحيث تظهرون} .

(٤) ليست في : م .

(٥) من الآية ٧٨ ، من سورة الإسراء . والآية بتمامها {أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا} .

(٦) مابين الزاويتين في ع ، م : عليه السلام .

(٧) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ٨٦/١ .

(٨) في ع : اختيارا .

(٩) في ح : اختيار .

(١٠) ليست في : م .

بعد طرح ظل الزوال ، فهذا وقت أيضا ، وما بين هذين<sup>(١)</sup> وقت ، فهذه ثلاثة أوقات اختيار ، <وعلى هذا><sup>(٢)</sup> المثال يعبر عن كل صلاة بأن لها ثلاثة أوقات عدا<sup>(٣)</sup> المغرب ، وهذه العبارة من علمائنا على طريق التقريب لما رأوا الوقت ممتدا . وأما على طريق التحقيق ، فذلك كله وقت واحد ؛ له أول وآخر ووسط . والمغرب لما لم يكن الوقت فيها ممتدا ، عبروا عنها بأن لها وقتا واحدا .

ووقت الضرورة : الصلاة إذا نسيها ، وقتها حين يذكرها ، والوقت في مثل النصراني يسلم ، والحائض تطهر ، والمغمى عليه يفيق ونحوهم ، هذان وقتا ضرورة ، والمشهور أن المغرب لها وقت واحد ، كما قدمناه<sup>(٤)</sup> ، <لأن جبريل عليه السلام قد صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليومين><sup>(٥)</sup> جميعا المغرب<sup>(٦)</sup> في وقت واحد<sup>(٧)</sup> . وقد روى أن لها وقتين<sup>(٨)</sup> ، والمشهور ما قدمناه<sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) في ح ، م : هذا .  
 (٢) ما بين الزاويتين في ح : وهذا .  
 (٣) في ع : ماعدا .  
 (٤) في ح ، ع : كما قدمنا .  
 (٥) ما بين الزاويتين في م : لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى في اليومين .  
 (٦) في م : المغرب والعشاء .  
 (٧) حديث إمامة جبريل للنبي - صلى الله عليه وسلم - في اليومين جميعا المغرب في وقت واحد ، من رواية جابر أخرجه النسائي ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، ٢٦٣/١ مطولا ، والترمذي مختصرا حديث رقم ١٥٠ وقال حديث حسن صحيح غريب ، ونقل عن البخاري ٢٨٢/١ أنه أصبح شيء في المواقيت ، وصححه ابن حبان بلفظ النسائي ، كما في الموارد حديث رقم ٢٧٨ ، والحاكم ١٩٥/١ - ١٩٦ ووافقهما الذهبي في ذيل المستدرک ، وأحمد شاکر في التعليق على الترمذي ٢٨١/١ هامش (١) ، والألباني في الارواء ٢٧٠/١ .  
 (٨) في ع : وقتان وهو خطأ نحوى لعله من الناسخ .  
 (٩) في ح : ما قدمنا .

قال عبد الحق : وإذا صار ظل كل شيء مثله بعد طرح ظل الزوال كان ذلك آخر وقت الظهر ، وأول وقت العصر ، فهما<sup>(١)</sup> يشتركان فيه . فلو أن مبتدئاً حينئذ لصلاة الظهر وآخر مبتدئاً لصلاة العصر كان كل واحد منهما مصلياً<sup>(٢)</sup> في وقت ؛ هذا مصلى للظهر<sup>(٣)</sup> في آخر وقتها ، وهذا مصلى للعصر في أول وقتها . وذهب ابن حبيب إلى خلاف هذا ؛ أن آخر وقت الظهر أن تتم الصلاة قبل تمام القامة<sup>(٤)</sup> ، والحديث يدل على خلاف قوله في صلاة جبريل بالنبي عليهما<sup>(٥)</sup> السلام في<sup>(٦)</sup> اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر في اليوم الأول . وغرضنا بيان المذهب وقد وصفناه .

[٤٤] قال بعض شيوخنا : قوله في المغرب : لا بأس للمسافر<sup>(٧)</sup> أن يمد الميل ونحوه<sup>(٨)</sup> . معناه إذا كان يمد الميل ونحوه ليتزل في المنهل<sup>(٩)</sup> ، فأما<sup>(١٠)</sup> إن كان لا يتزل فلا يباح له هذا ، ويصلى في أول الوقت ، إذ لافائدة له في التأخير ، فيصلى كل صلاة في أول وقتها .

- 
- (١) في ح ، ع : هما .
  - (٢) في ح : مصيباً ، وفي م : مصلى .
  - (٣) في م : الظهر .
  - (٤) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٧٧/١ .
  - (٥) في ع ، م : عليه .
  - (٦) ليست في : ح .
  - (٧) ليست في : م .
  - (٨) جاء في المدونة ٦٠/١ : "وأما المسافرون فلا بأس أن يمدوا الميل ونحوه ثم يتزلون ويصلون" .
  - (٩) في م : الميهل بالياء ، والمنهل : المورد ، وهو عين ماء ترده الإبل في المراعى . انظر : الصحاح (نهل) .
  - قلت : والمنهل : معناه المورد هذا أصله ثم نقل لمكان نزول المسافر وإن لم يكن به ماء . انظر : منح الجليل ٤١٧/١ .
  - (١٠) في ع : وأما .



[٤٥] قال عبد الحق : لا يسلم على المؤذن في حال أذانه ، ولا على (١) الملبى في حال تلييته ، ولا يردان (٢) إذا سلم عليهما (٣) بلفظ ، ولا بإشارة ، لكن (٤) إذا فرغا مما هما فيه ردا ، وإنما كانا (٥) بخلاف المصلى ، لأن الملبى والمؤذن ليسا بممنوعين من الكلام ، فلم تجعل (٦) لهما الإشارة بالسلام (٧) ، كما جعلت الإشارة للمصلى عوضا من الكلام . وقد فرق بعض الناس بين ذلك بأن قال : لما كانت الصلاة شأنها يطول جعلت الإشارة للمصلى عوضا من الكلام ، والأذان والتلبية لا تطول (٨) ، فيرد بعد الفراغ من ذلك ، وإن كان هذا التفريق يعترض عليه بمن كان في آخر الصلاة ، وقد يقال أيضا في التفريق بين ذلك : أن (٩) الأصل في جميعهم أن لا يسلم عليهم ، ولا يردون للعمل الذى حصلوا (١٠) فيه . فخصت السنة جواز ذلك في الصلاة خاصة بالأثر الذى ورد عن النبى عليه السلام حين كان يسلم عليه (١١) ، وبقي من

- 
- (١) فى ح : وعلى .  
 (٢) فى سائر النسخ "ولا يردا" ، والمثبت من : هـ .  
 (٣) فى ع : عليه .  
 (٤) فى ح ، ع : ولكن .  
 (٥) فى ع : كان .  
 (٦) فى م : فلم يجعل .  
 (٧) فى م : بالتسليم .  
 (٨) فى ح ، م : لا يطول .  
 (٩) فى ح ، م : لأن .  
 (١٠) فى ح : جعلوا ، وفى ع : حصلوا ، وفى المواهب عن ابن يونس : الذى هم فيه انظر : المواهب ١/٤٥٩ .

(١١) روى الترمذى فى جامعه من حديث ابن عمر "قال : قلت لبلال : كيف كان النبى - صلى الله عليه وسلم - يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو فى الصلاة؟ قال كان يشير بيده . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . انظر : الجامع الصحيح للترمذى ، باب ما جاء فى الإشارة فى الصلاة ٢/٢٠٤ .  
 ورواه بنحوه الإمام مالك فى الموطأ ، باب العمل فى جامع الصلاة ص ١٢٢ . وانظر سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب المصلى يسلم كيف يرد . ٣٢٥/١ .

وصفناه (١) على الأصل الذى قدمناه (٢). والله أعلم .

[٤٦] قال عبد الحق : وإذا استؤجر رجل على الأذان والصلاة جميعا فكان ذلك جائزا (٣) على مذهب ابن القاسم ، ثم تخلف المؤذن عن الصلاة لعذر من سلس بول أو نحو ذلك من الأعذار ، فهذا السؤال اضطرب فيه . هل يسقط (٤) من إجارة المؤذن شيء أم لا؟ (٥) والصواب فى ذلك عندى أنه يسقط من الإجارة ما يخص الصلاة (٦) ، ولا تكون الصلاة ههنا كالقول فى مال العبد وثمر (٧) النخل الذى لم يبد صلاحه ، لأن مال العبد (٨) وثمر النخل لا يجوز فيه على الانفراد ما يجوز إذا انضاف (٩) إلى العبد أو

- 
- (١) فى ع : وصفنا .  
 (٢) انظر - فى هذا الفرق - : المدونة ١/٦٢، ٩٨ ، جامع الأمهات ل ١٨ ، البيان والتحصيل ١/٣٣٧ ، المنتقى ١/٣٠٠ ، مواهب الجليل ١/٤٥٨-٤٥٩ ، الشرح الكبير ١/١٩٤ ، منح الجليل ١/١٩٩ .  
 (٣) انظر : المدونة ١/٦٥ .  
 (٤) فى ح ، م : تسقط .  
 (٥) قولان بالإسقاط وهو مذهب المصنف ، وبعدمه لأنها تبع كمال العبد وثمره النخل الذى لم يبد صلاحه ، لا يجوز على الانفراد ، ويجوز إذا جمع . انظر : مواهب الجليل ١/٤٥٦ .  
 (٦) انظر : الإسعاف بالطلب ص ١٢ ، تحت قاعدة "التابع هل له قسط من الثمن أو لا؟" ، والقاعدتين السابعة والثمانين بعد المائة والحادية والعشرين بعد المئتين من قواعد المقرئ .  
 (٧) فى م : تمر .  
 (٨) المراد بتبعية مال العبد لحكم العبد : أن يشتري العبد مع ماله بما لا يجوز أن يشتري به دون المال أن لو بيع على حدة ، أو مع سلعة أخرى ، كأن يكون ماله فضة فيشتري العبد مشترطا ماله بدراهم ، أو ذهباً بدنانير ، أو فضة فيشتري بدنانير إلى أجل ، وبالعكس ، فإن ذلك كله جائز بحكم التبعية . انظر : الإسعاف بالطلب ص ١١٩ .  
 (٩) وهو معنى القاعدة الفقهية "يجوز تبعا ما لا يجوز استقلالاً" . والمالكية يعبرون عن تلك القاعدة فى قواعدهم فيقولون : "الأتباع هل يعطى لها حكم متبوعاتها أو حكم أنفسها؟" .  
 انظر : ايضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك للونشريسي . القاعدة ٥٢ ص ٢٤٩-٢٥٣ .

إلى (١) الأصول (٢). والصلاة لو وقعت الإجارة عليها منفردة مضت . وإنما هي مكروهة بديا (٣). ومن أصحابنا من يجيز الإجارة عليها بديا ، ولا يكره ذلك فالأمر في هذا مختلف (٤). والله أعلم .

[٤٧] قال عبد الحق : قال غير واحد من شيوخنا من غير أهل بلدنا إذا قال في صلاة الفرض مثل ما يقول المؤذن ، وزاد في القول معه : حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، أبطل على نفسه ، وهو كالمكلم . ومن أهل بلدنا من خالف هذا ، وليس بصواب (٥). والله أعلم .

قال عبد الحق : وقول مالك في غير الصلاة أنه يقول مع المؤذن إلى : أشهد أن محمدا رسول الله فيما يقع في قلبي ، ولو فعل لم أر به بأسا (٦). يريد بقوله : ولو فعل (٧) لم أر به بأسا لو أتم الأذان معه على ما ذكر عن سحنون (٨). وتأول غيره أن معنى ذلك لو فعل ما يقع في نفسى من القول إلى : أشهد أن محمدا رسول الله . ورأيت بعض شيوخنا يصوب هذا التأويل ، ويراه أحسن من التأويل الأول .

[٤٨] قوله : لا بأس بما يأخذ المعلم ، اشترط ذلك أو لم يشترط (٩).

(١) في ح ، م : وإلى .

(٢) في ع : الأصل .

(٣) انظر : مواهب الجليل ٤٥٥/١ .

(٤) انظر : مواهب الجليل ٤٥٥/١-٤٥٦ .

(٥) انظر : المدونة ٦٣/١ ، مواهب الجليل ٤٤٨/١ .

(٦) جاء في المدونة ٦٣/١ : "قال مالك : ومعنى الحديث الذى جاء إذا أذن المؤذن فقل مثل ما يقول ، إنما ذلك إلى هذا الموضع أشهد أن محمدا رسول الله فيما يقع بقلبي ولو فعل ذلك رجل لم أر به بأسا" .

(٧) في ح ، م : لو فعل .

(٨) جاء في المدونة ٦٣/١ : "قلت لابن القاسم : إذا قال المؤذن حى على الفلاح ثم قال الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله أيقول مثله؟ ، قال : هو من ذلك في سعة أى إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل" .

(٩) في ح ، ع : أو لم يشترطه . وانظر : المدونة ٦٥/١ .

قال بعض شيوخنا : إنما قال اشترط ذلك أو لم يشترط (١) ، لأن بعض الناس يرى أنه إن اشترط شيئاً لم يجز له أخذه ، وإن أخذ شيئاً من غير اشتراط جاز له . فأخبر أن هذا عنده سواء لافرق بينه .

[٤٩] قال عبد الحق : قوله : إذا كبر للركوع ينوى بذلك تكبيرة الافتتاح يجزئه (٢) . إنما يصح ما قال ، إذا كبر في حال (٣) قيامه ، فأما لو كبر هو راع ، لم يجزه (٤) ذلك ، وكذلك رأيت في كتاب ابن المواز (٥) أنه إذا كبر ، وهو راع ، ونوى بذلك تكبيرة الافتتاح أنه لا يجزئه ، وهو الصواب ، لأن المأموم عليه من القيام فرضاً مقدار الانتصاب لتكبيرة الإحرام ، وما زاد على ذلك فسنة لأفريضة (٦) .

(١) في ح ، ع : أو لم يشترطه .

(٢) جاء في المدونة ٦٦/١ : "قال : وقال مالك - فيمن دخل مع الإمام في صلاته فسعى تكبيرة الافتتاح - قال : إن كان كبر للركوع ينوى بذلك تكبيرة الافتتاح أجزأته صلاته ، وإن لم ينو بتكبيرة الركوع تكبيرة الافتتاح فليمض مع الإمام حتى إذا فرغ الإمام أعاد الصلاة" .

(٣) في م : حين .

(٤) في ع : لم يجزئه .

(٥) محمد بن إبراهيم الإسكندري ، أبو عبد الله ، المعروف بابن المواز ، تفقه على أصبغ ، وابن الماجشون ، وابن عبد الحكم ، وغيرهم ، ألف كتابه المشهور بالموازية ، رجحه القابسي على سائر الأمهات . توفي سنة ٢٦٩ هـ ، وقيل سنة ٢٨١ هـ .

انظر : الديباج ١٦٦/٢ - ١٦٧ ، شجرة النور ٦٨/١ .

(٦) قال خليل : "فرائض الصلاة تكبيرة الإحرام وقيام لها إلا لمسبق فتأويلان" . انظر : مختصر خليل مع التاج والإكليل ٥١٤/١ .

قلت : ظاهر المدونة هو صحة إيقاع تكبيرة الإحرام وهو منحن ، وهو أحد التأويلين ، وقد ذهب إليه الباجي وابن بشير . والتأويل الثاني : أنه لا يصح إيقاعها إلا قائماً ثم يركع لأن تكبيرة الإحرام والقيام لها من فروض الصلاة المتفق عليها . وهذا قول ابن يونس ، وابن المواز ، وعياض ، وهو المشهور .

انظر : المدونة ٦٦/١ - ٦٧ ، مواهب الجليل ٥١٤/١ ، شرح زروق على الرسالة ١٥٣/١ - ١٥٤ ، المعيار ١٦٧/١ .

[٥٠] قال بعض شيوخنا من القرويين : ولو كبر للركوع ، ولم ينو (١) بذلك تكبيرة الافتتاح ، فيجب أن ينظر أيضا ، فإن كبر في حال القيام كان ماذكرنا (٢) من تماديه وإعادته ، وأما إن كبر للركوع ، وهو راکع ، فهذا يقطع ، ويكون سبيله سبيل من لم يكبر للركوع ولالافتتاح (٣) ولو كبر هذا المأموم للركوع والافتتاح ينويهما جميعا لم يضره ذلك ، كمن يغتسل (٤) للجمعة والجنابة ينويهما جميعا ؛ إن ذلك يجرئه (٥).

[٥١] قال عبد الحق : إذ نسي القراءة في ركعة من المغرب هو بمنزلة من نسي القراءة في ركعة من صلاة هي أربع ركعات ، وهو في الأُمّهات بين وذلك أنه سأل عن المغرب فأخبره أن الصلوات محمل واحد عند مالك . ثم قال : وإن ترك القراءة في ركعة من الصبح أعاد (٦). فقد أجاب عن المغرب في هذا الكلام ، فتدبره .

(١) في م : ولو ينوى .

(٢) في ح ، م : ماذكر .

(٣) من لم يكبر للركوع ولالافتتاح فإنه يقطع ويبتدأ تكبيرة الإحرام ويتم صلاته بعد فراغ الإمام . انظر : المدونة ٦٦/١-٦٧ .

(٤) في ح ، ع : اغتسل .

(٥) انظر : شرح زروق على الرسالة ٢٠١/١ ، التهذيب ل ٢٣ .

(٦) انظر : المدونة ٦٨/١-٦٩ .

قلت : وهذه المسألة عند المالكية فيها تفصيل لا بد من ذكره ، حتى تتضح وتظهر ؛ فإن كان النسيان من رباعية أو ثلاثية ، فإما أن يكون المنسى ركعة أو أكثر ، فإن كانت ركعة فعن مالك ثلاث روايات : إحداها : أن سجدتي السهو تجزئه قبل السلام ، والثانية : أنه يلغى الركعة ولا يعتد بها ، والثالثة : أنه يتم صلاته ويعيدها . وأما إن كان المنسى أكثر من ركعة فلم يختلف قوله في أنه يعيد أبدا وذلك بناء على وجوب القراءة في الجل عنده ، ولذلك ذهب إلى أنه يعيد الصبح إذا نسي القراءة في ركعة من الصبح . ولا شك أن المقصود بالقراءة هنا قراءة الفاتحة إذ هي التي تجب .

انظر : المنتقى ١٥٦/١ ، البيان والتحصيل ٥٢١/١-٥٢٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٣٨/١ .

واعلم أن على قوله : يلغى الركعة (١) على حديث جابر (٢)؛ إن ذكر ذلك في آخر صلاته (٣)، أو بعد أن عقد الركعة الثالثة ، فيفصل ههنا في سجوده متى يكون إذا أصلح (٤)، فإن كان تركه للقراءة في إحدى الركعتين الأولتين فسجوده قبل السلام (٥)، لأنه وضع الجلوس (٦) في غير موضعه ونقصه في موضعه إذ صارت «ثالثة له ثانية» (٧)، ونقص السورة ، لأن الثالثة التي صارت ثانية إنما قرأ فيها بأم القرآن فقط ، وإن كان إنما ترك القراءة في إحدى الركعتين الآخرتين فسجوده بعد السلام (٨)، لأن الركعتين الأولتين قد قرأ فيهما بأم القرآن وسورة ، والجلوس قد أتى به في موضعه . وإنما حصلت (٩) معه زيادة الركعة التي ألغى ، ولو أنه ذكر ، ولم يعقد الركعة الثالثة فهو يستطيع على قراءة سورة مع أم القرآن في ركعته التي صارت له ثانية ، ويأتي بالجلوس في موضعه ، فيكون سجوده (١٠) ههنا بعد السلام (١١).

قال عبد الحق : وإذا ترك القراءة من ركعة فذكر ذلك ، وهو راع ، فأما على قوله : يلغى تلك الركعة ، فيستقبل القراءة ، ويلغى ما هو فيه ،

- 
- (١) انظر : المدونة ٧٠/١ .  
 (٢) يشير إلى ماروى مالك في الموطأ أن جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - كان يقول : "من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن ، فلم يصل . إلا وراء الإمام" .  
 انظر : الموطأ ، كتاب الصلاة ، باب ماجاء في أم القرآن حديث رقم ٤٠ ص ٧٤ .  
 (٣) ليست في : م .  
 (٤) أى أين يكون موضع السجود إذا أصلح صلاته متداركا الخلل فيها؟  
 (٥) هذا مثال للنقص فمحله قبل السلام .  
 (٦) أى التشهد الأول .  
 (٧) مابين الزاويتين في ع ، م : ثالثة ثانية له .  
 (٨) هذا مثال للزيادة فمحله بعد السلام .  
 (٩) في م : صارت .  
 (١٠) ليست في : ح .  
 (١١) هذا مثال آخر للزيادة فمحله بعد السلام .

وأما على قوله : يعيد الصلاة بعد إتمامها<sup>(١)</sup> فيقطع ، مالم يعقد تلك الركعة بسجديتها ، فإن عقدها بسجديتها ، ثم ذكر ذلك ، أضاف إليها ركعة >إن كانت الأولى><sup>(٢)</sup> وجعلها نافلة ، ويبتدىء صلاته . وإن كانت الركعة الثالثة أضاف إليها رابعة إذا كان ذلك بعد عقد الثالثة بسجديتها<sup>(٣)</sup> ، ثم يعيد صلاته ، >فأما إن><sup>(٤)</sup> لم يعقدها<sup>(٥)</sup> بسجديتها<sup>(٦)</sup> جلس وسلم وجعل ما هو فيه نافلة<sup>(٧)</sup> ، ثم يبتدىء صلاته . كذا ينبغي أن يجرى الأمر على القولين ، وهو معنى ما في كتاب ابن المواز<sup>(٨)</sup> وغيره ، وعرضته على بعض شيوخنا فصوبه ، وقال به .

[٥٢] قال عبد الحق : إذا قدم السورة على أم القرآن ، فرجع ، فقرأ أم القرآن ، ثم قرأ السورة ، اختلف ، هل عليه سجود السهو<sup>(٩)</sup> ، والذي تقتضيه<sup>(١٠)</sup> المدونة أن يسجد بعد السلام . دليل ذلك قوله في صلاة العيد : إذا قدم القراءة على التكبير ، فرجع وكبر<sup>(١١)</sup> ، وقرأ<sup>(١٢)</sup> : أنه يسجد بعد السلام<sup>(١٣)</sup> . وعلة السجود ههنا طول القيام . كذلك<sup>(١٤)</sup> رأيت لسحنون أن

- 
- (١) أى إتمامها نافلة .
  - (٢) مابين الزاويتين ليس فى : م .
  - (٣) ليست فى : ح ، ع .
  - (٤) مابين الزاويتين فى ع : فإن .
  - (٥) أى الثالثة .
  - (٦) ليست فى : ح ، ع .
  - (٧) فيكون قد صلى ثنتين تصح له نافلة .
  - (٨) كتاب ابن المواز هو المعروف بالموازية ، وسيأتى الكلام عنها عند الكلام عن الأمهات إذ هى إحداهن .
  - (٩) ليست فى : ح ، م .
  - (١٠) فى م : يقتضيه .
  - (١١) فى ع ، م : فكبر .
  - (١٢) فى م : وقال .
  - (١٣) انظر : المدونة ١٥٦/١ .
  - (١٤) فى ح : وكذلك .

السجود إنما هو لطول القيام للقراءته . قال <ولو لم> <sup>(١)</sup> يقرأ إلا يسيرا لم يكن عليه سجود ، فإذا كانت العلة طول القيام ، فهي موجودة في مسألتنا ؛ إذا قدم السورة على أم القرآن . وبعض الناس يفرق بين المسألتين بأن يقول الذى قدم السورة ، إنما قدم قراءة <sup>(٢)</sup> ، فقدم شيئا على جنسه . وفى مسألة العيد إنما قدم قراءة <sup>(٣)</sup> على تكبير ، فقدم شيئا على غير جنس ماخوطب به . وهذا الكلام ليس بشيء لأن العلة فى مسألة العيدين ماذكرنا من طول القيام كما قال سحنون ، وهى موجودة فى مسألتنا ، فمما بين المسألتين فرق <sup>(٤)</sup> . والله أعلم .

[٥٣] قال عبد الحق : اعلم أن الدعاء مكروه فى ثلاثة مواضع : فى الركوع ، وبعد الإحرام قبل <sup>(٥)</sup> القراءة ، وفى الجلوس للتشهد قبل <sup>(٦)</sup> التشهد .

(١) مابين الزاويتين فى م : ولم .

(٢) فى ح ، ع : قرآنا .

(٣) فى ح ، ع : قرآنا .

(٤) انظر : عدة البروق للونشريسي فرق ٦١ ص ١١٨-١١٩ .

(٥) فى ع ، م : وقبل .

(٦) انظر : التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ١/٥٣٨، ٥٤٤ ، المدونة ١/٧٤، ١٣٤ .

قلت : كيف يكون الدعاء فى الركوع مكروها! وقد أخرج البخارى فى صحيحه ، كتاب الأذان ، باب الدعاء فى الركوع ١/١٩٢-١٩٣ عن عائشة "أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لى" .

ثم أيضا : فإن دعاء الاستفتاح مشروع ، وقد وردت فيه أحاديث صحاح منها - على سبيل المثال - ما أخرجه مسلم فى صحيحه عن على "أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان إذا قام للصلاة قال : وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفا ، وماأنا من المشركين ، إن صلاتى ونسكى ..." الحديث .

صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين ، باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه ١/٥٣٤-٥٣٥ ، أما فى جلوس التشهد فإن موضع الدعاء بعد الانتهاء من التشهد ، كما هو معلوم . والله أعلم .

قلت : وكراهية الدعاء فى الركوع ، وبعد الإحرام من مفردات المالكية .



[٥٤] قال غير واحد من شيوخنا<sup>(١)</sup> : إنما كره حمل الحصاء > من الظل ><sup>(٢)</sup> إلى الشمس في المساجد خاصة ، لأنه يحفرها ، ويؤذى الماشى فيها<sup>(٣)</sup> ، فأما في غير المساجد فلا كراهية في ذلك<sup>(٤)</sup> .

[٥٥] قال عبد الحق : إذا صلى على حصير بطرفه نجاسة ، فلا شيء<sup>(٥)</sup> عليه ، إذا كان الموضع الذى يصلى فيه طاهرا - وإن كان يتحرك موضع النجاسة - قاله غير واحد من شيوخنا . ومنهم من ذهب إلى مراعاة تحرك موضع النجاسة ، وليس ذلك عندى بصحيح ؛ لأنه إنما خوطب بطهارة ثوبه وبقعته ، وموضع النجاسة بائن<sup>(٦)</sup> عنه ، فلا يضره . وأما العمامة يكون بطرفها المسدل نجاسة ، فهذه<sup>(٧)</sup> يراعى فيها تحريك موضع النجاسة ، لأن العمامة هو لابس لها ، فإذا<sup>(٨)</sup> كان المسدل منها<sup>(٩)</sup> يتحرك صار بعض ثيابه فيه نجاسة ، فهذا مفترق<sup>(١٠)</sup> . والله أعلم .

[٥٦] قال عبد الحق : إذا استند المريض بجائض أو جنب ، وكانت ثيابهم طاهرة لاشيء عليه ، ذكر لى هذا بعض شيوخنا من غير أهل بلدنا عن أبى محمد > بن أبى زيد ><sup>(١١)</sup> رحمه الله ، وحمل ماروى عن ابن القاسم > أنه

- 
- (١) فى ع : مشايخنا .
  - (٢) مابين الزاويتين فى ح ، ع : من موضع الظل .
  - (٣) فى ع ، م : بها .
  - (٤) انظر : المدونة ٧٦/١ .
  - (٥) فى م ، ع : لاشيء .
  - (٦) فى ح ، م : فبائن .
  - (٧) فى م : فهذا .
  - (٨) فى ح : فإن .
  - (٩) فى ع : فيها .
  - (١٠) انظر : المدونة ٧٦/١ ، مواهب الجليل ١٣٧/١-١٣٨ .
  - (١١) مابين الزاويتين ليس فى : ح .

يعيد<sup>(١)</sup> في الوقت<sup>(٢)</sup>؛ إنما هو لأن الأغلب أن ثيابهم غير طاهرة ، فإذا كانت ثيابهم طاهرة لم يضر<sup>(٣)</sup> المريض استناده بهم . والله أعلم .

[٥٧] قال بعض شيوخنا : إذا افتتح صلاة نافلة على أن يصلّيها قائماً ، ولا يجلس ، أو نوى قدراً معلوماً من القراءة فيها لم يكن له أن يجلس ، ويلزمه ذلك ، وليس في هذا بين ابن القاسم وأشهب اختلاف<sup>(٤)</sup>؛ لأن من نوى شيئاً ، ودخل فيه لزمه بالدخول فيه ، وصار كمن نذره بلسانه<sup>(٥)</sup>.

[٥٨] قال عبد الحق : قوله : يتنفل على البعير في السفر ، وكذلك على الأرض ليلاً ونهاراً<sup>(٦)</sup>. إنما ذكر التنفل على الأرض لأن ابن عمر كان لا يتنفل على الأرض في السفر نهاراً .

- 
- (١) مابن الزاويتين في م : إنه إنما يعيد .
- (٢) الذي جاء في المدونة ٧٨/١ : "قلت لابن القاسم : رأيت إن كان يقدر على الجلوس هذا المريض إذا رفقوه أيسل جالساً مرفوداً أحب إليك أم مضطجعاً؟ (قال) : بل يصلّي جالساً ممسوكاً أحب إلى ولا يصلّي مضطجعاً ، ولا يستند لحائض ولا جنب" .
- قلت : لكن ليس فيه ذكر لترتب الإعادة عليه .
- وقد وجدت بعد ذلك في التاج والإكليل أن الإعادة في الوقت منسوبة لابن القاسم - كما في كتابنا هذا - نقلاً عن ابن رشد من سماع أشهب ، ولم أعثر عليه في البيان والتحصيل لابن رشد ، فلعله في غيره مما لم يصل إلينا .
- انظر : التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٣/٢ .
- (٣) في ح ، م : لم تضر .
- (٤) جاء في المدونة ٨٠/١ : "قلت : فإن افتتح الصلاة قائماً وأراد أن يجلس؟ قال : بلغني عن مالك أنه قال : لأبأس به ولا أرى - أنا - به أيضاً بأساً" ، وانظر : البيان والتحصيل ١٢٣/٢ - ١٢٤ .
- وجاء في مواهب الجليل ٦/٢ : "وقال أشهب : لا يجلس لغير عذر ، وقيل إن نوى القيام لزمه وإلا فلا" .
- (٥) انظر : القاعدة الثامنة والأربعين بعد الثلاثئة من قواعد المقرئ : هل المعتبر في النافلة المتأدى منها ، أم الباقي؟
- (٦) جاء في المدونة ٨١/١ : "وقال مالك : يتنفل الرجل في السفر ليلاً أو نهاراً على دابته حيثما توجهت به ، قال : وكذلك على الأرض يتنفل ليلاً أو نهاراً في السفر" .

ورأيت في بعض الحديث عنه أنه قال : لو كنت مسبحاً لأتممت صلاتي<sup>(١)</sup>. يريد : لو كنت متنفلاً ، ثم قال لمن قال : يا ابن أخي : صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله . قال ابن حبيب : كره ابن عمر وغيره أن يتنفل المسافر بالنهار بإثر المكتوبة .

قال مطرف<sup>(٢)</sup> : وأما التنفل بالليل بإثر المكتوبة ، وبغير<sup>(٣)</sup> إثرها ، والتنفل في المحمل وعلى الدابة حيث توجهت بالمسافر ، فلا خلاف في جواز ذلك ولا كراهية فيه من أحد<sup>(٤)</sup>.

[٥٩] قال عبد الحق : قيل إن ابن مسعود رحمه الله كان يقرأ في غير الصلاة ، ويفسر لأصحابه ليفهموا ، فأما في الصلاة فلم يكن يقرأ كذلك

(١) روى عيسى بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبيه قال : صحبت ابن عمر في طريق ، قال : فصلى بنا ركعتين ثم أقبل فرأى ناساً قياماً ، فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قلت : يسبحون ، قال : لو كنت مسبحاً لأتممت صلاتي . يا ابن أخي صحبت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله .

صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة المسافرين وقصرها ، حديث ٨ (٦٨٩) .

(٢) مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار الهلالي ، أبو مصعب ، مولى ميمونة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم . كان جد أبيه سليمان مشهوراً ، مقدماً في العلم ، والفقه ، وكان هو وإخوته عطاء وعبد الله وعبد الملك بنو يسار مكاتبين لميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها . ومطرف هو ابن أخت مالك . صحب مالكا سبع عشرة سنة . روى عن مالك وغيره ، وروى عنه أبو زرعة وأبو حاتم والبخاري . توفي سنة ٢٢٠ هـ ، وقيل ٢١٤ هـ .

انظر : الانتقاء ص ٥٨ ، الديباج ٣٤٠/٢ ، شجرة النور ٥٧/١ .

(٣) في م : أو بغير .

(٤) انظر : المدونة ٨٠/١-٨١ ، التفريع ٢٦٣/١ .

فمن قرأ في الصلاة بتلك<sup>(١)</sup> القراءة التي كان يقرأ بها في غير الصلاة أعاد<sup>(٢)</sup>.

وذكر أبو بكر الأبهري<sup>(٣)</sup> في شرح كتاب ابن عبد الحكم<sup>(٤)</sup> أن هذه القراءة التي تنسب إلى ابن مسعود نقلت نقل آحاد ، ونقل الآحاد غير مقطوع به . والقرآن إنما يؤخذ بالنقل المقطوع به ، الذي<sup>(٥)</sup> تنقله الكافة عن الكافة ، وقال : إنها قراءة تخالف مصحف عثمان «رضى الله عنه»<sup>(٦)</sup> المجتمع عليه<sup>(٧)</sup>.

[٦٠] قال عبد الحق : وقع في الكتاب أن مالكا توقف في إعادة من صلى خلف مبتدع ، وقال فيه : إذا اتقيته ، وصليت الجمعة خلفه أعدتها

(١) في ع : مثل .

(٢) انظر : المدونة ٨٤/١ .

(٣) محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبهري ، أبو بكر ، أحد أئمة المالكية بالعراق ، سكن بغداد ، وحدث بها عن جماعة منهم أبو بكر بن الجهم ، وابن أبي داود ، وأبي زيد المروزي ، وغيرهم ، وحدث عنه جماعة ، منهم : الدارقطني والباقلاني ، والقاضي عبد الوهاب ، وغيرهم . ألف كتباً كثيرة منها شرح المختصر الكبير والصغير لابن عبد الحكم ، وكتاب الأصول ، وكتاب إجماع أهل المدينة وغيرها . توفي سنة ٣٧٥ هـ ، وقيل ٣٧٨ هـ .

انظر : شرف الطالب ص ٦٥ ، الفكر السامي ١١٨/٢ ، شجرة النور ٩١/١ .  
(٤) عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث ، مولى عثمان بن عفان ، أبو محمد ، سمع من مالك الموطأ . وروى عن ابن وهب وابن القاسم وأشهب كثيراً من رأى مالك الذي سمعوه عنه . صنف كتاب المختصر الكبير ، اختصر فيه تلك الأسمعة ثم اختصره في كتاب صغير سماه المختصر الصغير ، وكان يعول عليها البغداديون من المالكية . توفي سنة ٢١٤ هـ وقيل ٢١٠ هـ .

انظر : الانتقاء ص ٥٢-١١٣ ، الديباج ٤١٩/١-٤٢١ ، شرف الطالب ص ٤٠ .  
(٥) في ح : التي .

(٦) مابين الزاويتين ليس في : م ، وفي ع : رحمه الله .

(٧) انظر : التاج والإكليل مع المواهب ٩٨/٢ .

ظهرا<sup>(١)</sup>، فإنما فرق بين ذلك - والله أعلم - لأن الذى صلى الجمعة خلفه تقاية<sup>(٢)</sup> لم يأت رغبة فى الصلاة خلفه ، ولا قاصدا للائتمام به ، وإنما صلى خوفا على نفسه ، والآخر صلى يريد الرغبة فى فضل<sup>(٣)</sup> الجماعة والائتمام بالإمام<sup>(٤)</sup> فالأمر فى ذلك مختلف . والله أعلم .

ورأيت مثل هذا لبعض الأندلسيين قال : يحتمل أن يكون فرق بين ذلك لما وصفناه . ونحوه قال لى<sup>(٥)</sup> بعض شيوخنا من القرويين .

[٦١] قال عبد الحق : ذكر فى الكتاب : >أنه إذا أقيمت> <sup>(٦)</sup> عليه الصلاة ، وهو فى نافلة ؛ إن كان ممن يخف حسب ماذكر تمادى فيها<sup>(٧)</sup> ، وقال : إذا أقيمت عليه الفريضة ، وقد دخل فيها أنه يقطع إذا لم يركع<sup>(٨)</sup> ، ولم يشترط إن كان ممن يخف الركعتين ، كما اشترطه<sup>(٩)</sup> فى النافلة . فيحتمل أن يكون إنما فرق بين ذلك ، لأن الفريضة التى دخل فيها إذا قطعها هو عائد إليها ، والنافلة لو أمر بقطعها لم يعد إليها ؛ إذ لا يلزمه قضاؤها لأنه لم يتعمد قطعها ، والنوافل إذا قطعت للعذر لم يلزم قضاؤها ، فاستحب<sup>(١٠)</sup> له التماضى فيها لهذا ، والله أعلم .

- 
- (١) انظر : المدونة ٨٤/١ .
  - (٢) فى ح : اتقاية ، وفى ع : تقاة .
  - (٣) فى ع : فى صلاة .
  - (٤) ليست فى : م .
  - (٥) ليست فى : ع .
  - (٦) مابين الزاويتين فى م : الذى أقيمت .
  - (٧) انظر : المدونة ٩٧/١ .
  - (٨) انظر : المدونة ٨٧/١ .
  - (٩) فى ع : اشترط .
  - (١٠) فى م : واستحب .

وأيضاً : فإن الذى دخل فى الفريضة لو أمر أن يجعلها نافلة ، إذا كان ممن يخف ، صار قد انتقل من نية الفرض التى (١) دخل فيها (٢) إلى نية النفل ، فأمر بالقطع لاختلاف نيته . والآخر الذى دخل فى النافلة لم تتغير نيته هو متماد على النية التى دخل بها فلم يؤمر بالقطع .

وهذا كله تفريق استثناس ، لا يسلم من الاعتراض . وأعرف لبعض أصحابنا ، وأراه ابن حبيب أنه ساوى بين المسألتين ، إذا كان ممن يخف ، وهو القياس . والله أعلم .

[٦٢] «قال فى الكتاب» (٣) : إذا قرأ كتاباً بين يديه يفترق ؛ إن فعل ذلك سهواً أو عمداً (٤) .

قال بعض شيوخنا : إن فعل ذلك عمداً ، وكان (٥) شيئاً يسيراً فلا شيء عليه ، إذا لم ينطق بذلك ، «وإنما قرأ» (٦) بقلبه ، وإن كان شيئاً كثيراً ، فيبطل (٧) على نفسه . وأما إن نطق بما قرأ فى الكتاب فسواء كان يسيراً أو كثيراً أنه يبطل على نفسه فى العمد لأن ذلك كلام ، والكلام عمداً فى الصلاة لا يستخف (٨) يسيره (٩) ، وهذا بين . والله أعلم .

[٦٣] قال عبد الحق : إذا كان فى الصلاة ، فذهبت دابته ، أو سرقته وكان فى خناق من الوقت ؛ إن ذهب يطلبها خرج الوقت ، ذكر لى أن

(١) فى ح : الذى .

(٢) فى ح : فيه .

(٣) مابين الزاويتين فى م : قال بعض شيوخنا .

(٤) نص المدونة ١٠١/١ : "قلت لابن القاسم : رأيت إن قام فى فريضة أو نافلة فنظر إلى كتاب بين يديه ملقى فجعل يقرأ فيه هل يفسد ذلك عليه صلاته؟ قال إن كان ذلك عامداً ابتداء الصلاة وإن كان ناسياً سجد لسهوه" .

(٥) فى م : أو كان .

(٦) مابين الزاويتين فى ع : وقرأ .

(٧) فى ع : انه يبطل .

(٨) فى م : لأنه يستخف .

(٩) ليست فى : ح .

الشيخ أبا الحسن بن القابسي<sup>(١)</sup> «رحمه الله»<sup>(٢)</sup> ذهب في هذه المسألة إلى أنه يتمادى على صلاته ، ولا يقطع . وليست كمسألة الكتاب<sup>(٣)</sup> لأنها جرت على أن الوقت متسع ، ويحتمل<sup>(٤)</sup> عندي أن يكون هذا الذي ذكر عن الشيخ أبي الحسن إنما هو إذا كان هذا<sup>(٥)</sup> الرجل لا يناله مشقة شديدة وضرورة بينة لفقد دابته ، فأما إن كان في سفر ، وحيث لا يجد العوض منها<sup>(٦)</sup> ، وفي عدمه إياها ضرورة ومشقة ، فقطع صلاته ، وطلبها ، يباح له مع ما وصفته<sup>(٧)</sup> . والله أعلم .

[٦٤] قوله : لا يعرف مالك التسييح في الركعتين الآخرتين ؛ إنما يعني بذلك : لا يجتزئ بالتسييح فيهما دون القراءة<sup>(٨)</sup> ، لأن بعض المخالفين<sup>(٩)</sup> يذهب إلى أنه يسبح في الركعتين الآخرتين ، ولا يقرأ ، وإنما يقرأ عنده في الركعتين الأولتين فاعلم ذلك .

- 
- (١) في م : الفاسي .  
 (٢) مابين الزاويتين ليس في : ح ، ع .  
 (٣) جاء في المدونة ١٠١/١ : "قال : وقال مالك فيمن صلى فانفلتت دابته منه ، قال : إن كانت عن يمينه قريبا مشى إليها قليلا أو عن يساره أو أمامه فأرى أن يبنى ، فإن تباعد ذلك رأيت أن يطلب دابته ويستأنف الصلاة" .  
 (٤) في ع : ويحمل .  
 (٥) ليست في : م .  
 (٦) في ع : فيها .  
 (٧) انظر : حاشية الدسوقي ٢٨١/١ .  
 (٨) انظر : الاشراف ص ١٠٠ ، التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ٥١٩/١ .  
 (٩) يقصد الحنفية . وانظر : شرح فتح القدير ٣٢٣/١ ، بداية المجتهد ١٥٤، ١٥٢/١ .

## كتاب الصلاة الثانية

[٦٥] قال عبد الحق : سجود القرآن على مذهب مالك من السنن المندوب إليها<sup>(١)</sup>، وليس بواجب ؛ كما يزعم<sup>(٢)</sup> بعض الناس<sup>(٣)</sup>، ويستدلون على ذلك بأن الله تعالى قد علق الذم بترك السجود في قوله عز وجل : {وإذا قرىء عليهم القرآن لا يسجدون}<sup>(٤)</sup> والذم إنما يتعلق في ترك واجب . وهذا الدليل <لهم فيه><sup>(٥)</sup>، لأن هذه الآية ومابعداها إنما هي واردة في الكفار . ألا تراه تعالى قال : {بل الذين كفروا يكذبون}<sup>(٦)</sup> إلى مابعد ذلك . فهذا الذم إنما يتعلق<sup>(٧)</sup> على ترك الإيمان ، لا على نفس السجود . وقد قال عمر رضى الله عنه : <إن الله><sup>(٨)</sup> لم يكتبها علينا إلا أن نشاء<sup>(٩)</sup>، أو كما قال . ورأيت<sup>(١٠)</sup> بعض البغداديين ذكر مثل قول عمر رضى الله عنه للنبي <صلى الله عليه وسلم><sup>(١١)</sup>، وليس الغرض التطويل في إقامة الدليل على نفي وجوبها ، وإنما القصد معرفة المذهب . وقد ذكرناه .

(١) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠٨/١ ، شرح زروق على الرسالة ٢٣٧/١ .

(٢) في ع : يدعى .

(٣) يقصد الحنفية . انظر : رد المحتار على الدر المختار ١٠٣/٢ ، بداية المجتهد ٢٨٥/١

(٤) الآية ٢١ من سورة الانشقاق .

(٥) مابين الزاويتين في ح ، ع : فيه لهم .

(٦) الآية ٢٢ من سورة الانشقاق .

(٧) في ح : يتعلق .

(٨) في ح : إلا أن الله .

(٩) أخرجه البخارى في حديث طويل بلفظ "إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء" .

انظر : صحيح البخارى ، كتاب سجود القرآن ، باب من رأى أن الله عز وجل

لم يوجب السجود ٣٤/٢ .

(١٠) في ح : قال : ورأيت .

(١١) مابين الزاويتين في ع ، م : عليه السلام .



[٦٦] فإن قيل : فلم قال : إنها إذا قرئت بعد العصر أو بعد الصبح أن قارئها يسجد مالم يسفر<sup>(١)</sup> ، أو تصفر الشمس ، قياسا على صلاة الجنائز<sup>(٢)</sup> ، فقاسها على صلاة قد اختلف في فرضها؟<sup>(٣)</sup> قيل : يحتمل أن يكون قوى سببها عنده على النفل للاختلاف في وجوبها ، فقاسها على الجنائز المتنازع في وجوبها ، وزادها مزية <على النوافل لهذا><sup>(٤)</sup> . والله أعلم .

[٦٧] قال عبد الحق : قوله : إذا قرأها في غير إبان صلاة<sup>(٥)</sup> ، أو على<sup>(٦)</sup> غير وضوء يتعدها إذا قرأ<sup>(٧)</sup> .

يعنى : يتعدى <موضع ذكر><sup>(٨)</sup> السجود خاصة كان ذكر السجود في أول الآية أو في آخرها وليس عليه أن يتعدى جملة الآية<sup>(٩)</sup> . قاله غير واحد من شيوخنا . وكذلك قال بعضهم في قوله : يكره قراءة السجدة لاقبلها شيء ، ولا بعدها شيء<sup>(١٠)</sup> ؛ إنما<sup>(١١)</sup> يعنى تخصيص موضع السجدة لا الآية بجملتها ، بل قراءة جملة الآية لأكراهية فيها<sup>(١٢)</sup> . والله أعلم .

- 
- (١) في ع : تسفر .
  - (٢) انظر : المدونة ١٠٥/١ .
  - (٣) انظر : أول كتاب الجنائز من هذه الرسالة ، شرح ابن ناجي على الرسالة ٢٨٠/١ التفريع ٣٦٧/١ .
  - (٤) ليست في : م .
  - (٥) في م : الصلاة .
  - (٦) في ح : وعلى .
  - (٧) انظر : المدونة ١٠٥/١ .
  - (٨) مابين الزاويتين في م : ذكر موضع .
  - (٩) قال ابن قدامة في المغنى ٣٧١/٢ : "ولنا : أنه لم يرو عن السلف ، بل المنقول عنهم كراهته ، ولا نظير له يقاس عليه" .
  - (١٠) انظر : المدونة ١٠٦/١ .
  - (١١) ليست في : ح .
  - (١٢) انظر : التاج والإكليل مع مواهب الجليل ٦٤/٢ .

[٦٨] قال عبد الحق : إذا ركع بالسجدة ، فإن كان متعمدا للركوع تاركا للسجود ، فهذا قد<sup>(١)</sup> ترك السجدة ، فركعته صحيحة وصلاته تامة . وإن أراد أن يسجد ، فركع سهوا ، فذكر بعد كمال الركعة ، فهذا قد قصد السجدة في ركوعه ، ولم يركع بنية الفرض ، فيدخل في هذا الاختلاف الذى فى مسألة من انتقل من نية الفرض إلى نية النفل سهوا ، فلا يضره<sup>(٢)</sup> ذلك عند بعض أصحاب مالك ، وهو باق على متقدم نيته .

وأما ابن القاسم فمذهبه أن الصلاة لا تجزئ ، إذ لم يقصد بالركعة الفرض ، وانتقل إلى نية النفل هذا الذى تبين فى المسألة<sup>(٣)</sup> ، ونحوه حفظت عن بعض شيوخنا .

[٦٩] واعلم<sup>(٤)</sup> أنه إذا قرأ السجدة فى النافلة ، فنسى أن يسجد حتى ركع تمادى ؛ وإن لم يرفع رأسه ، كما إذا ذكر ذلك فى الركعة الثانية ، وهو راعى لافرق بين الركعة<sup>(٥)</sup> الأولى والثانية فى هذا ؛ لأنها ركعة قد انعقدت على أحد القولين<sup>(٦)</sup> ، فلا يبطلها<sup>(٧)</sup> .

[٧٠] واعلم<sup>(٨)</sup> أن الركوع ههنا فوت<sup>(٩)</sup> ، وإن لم يرفع رأسه ،

- 
- (١) ليست فى : م .
  - (٢) فى ح : فلا يضر .
  - (٣) انظر : البيان والتحصيل ٩/٢-١٠-٢٨-٢٩ ، التاج والإكليل مع المواهب ٦٥-٦٦ .
  - (٤) فى ح ، م : اعلم .
  - (٥) ليست فى : م .
  - (٦) القولان فى عقد الركعة هل هو بالركوع أو بالرفع منه؟ وهنا انعقدت الركعة على القول بالركوع . والذى فى المدونة أن عقد الركعة يكون بالرفع من الركوع . انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ١٠٧/١ ، المدونة ١٢٩/١ .
  - (٧) انظر : المدونة ١٠٦/١ .
  - (٨) فى ح ، ع : فاعلم .
  - (٩) قال فى لسان العرب : "الفوت : الفوات ... وفاتنى الأمر فوتا وفواتا : ذهب عني ... فالفوت فى معنى الفأنت" . لسان العرب (فوت) .
- قلت : فإذا كان معنى الفوت الفأنت ، فهو الأمر الذى ذهب فلا يمكن تداركه ، وتغير حكمه بالانتقال من حال إلى حال .

وكذلك الذى يقدم القراءة على التكبير فى صلاة العيد<sup>(١)</sup> يرجع مالم يركع ، فإذا ركع < وإن لم يرفع ><sup>(٢)</sup> رأسه . تمادى . وكذلك الذى ذكر سجود سهو قبل السلام من فريضة ، وهو فى فريضة أو نافلة < إذا ركع ><sup>(٣)</sup> ، وإن لم يرفع رأسه . تمادى . وكذلك من نسى السورة التى مع أم القرآن ، فذكر ذلك ، وهو راكم يتمادى ، وإن لم يرفع رأسه فى هذه المسائل التى قدمنا كلها إذا ركع ، وإن لم يرفع رأسه فذلك فوت ، كرفعه<sup>(٤)</sup> رأسه سواء . [ ٧١ ] قال عبد الحق : قوله : الخط باطل<sup>(٥)</sup> ، صورته عند من يذهب إليه<sup>(٦)</sup> أن يخط خطأ من القبلة إلى دبر القبلة يجعله<sup>(٧)</sup> عوضا من السترة ، وليس من المشرق إلى المغرب على مذهبهم<sup>(٨)</sup> . فاعلم<sup>(٩)</sup> .

(١) فى م : العيدين .

(٢) مابين الزاويتين فى م : ولم يرفع .

(٣) مابين الزاويتين فى ح : فإذا ركع .

(٤) فى ح : كرفعه .

(٥) ذهب الحنابلة - خلافا للجمهور - إلى أن المصلى إذا لم يجد سترة فإنه يخط خطأ فى

قبلته على هيئة الهلال ويصلى إليه . واستدلوا بما رواه أبو داود ، وغيره ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجه شيئا ، فإن لم يجد فلي نصب عصا ، فإن لم تكن معه عصا فليخط خطأ ، ثم لا يضره من مر أمامه " .

والحديث كما نرى مطلق فى الخط ، وليس فيه أنه على هيئة معينة ، ولذا ففى رواية حنبل أنه قال إن شاء معترضا ، وإن شاء طولا . وغاية ما يفيد الحديث استحباب الخط إذا لم يجد سترة .

انظر : سنن أبى داود ، كتاب الصلاة ، باب الخط إذا لم يجد عصا ٤٤٣/١ ، ومسند أحمد ٢/٢٤٩، ٢٥٥، ٢٦٦ . وانظر : المغنى لابن قدامة الحنبلى ٨٦/٣ ، بداية المجتهد ١٣٦/١ .

(٦) ليست فى م .

(٧) فى ح : تجعله .

(٨) فى م : مذاهبهم .

(٩) انظر : المدونة ١٠٨/١ ، التاج والإكليل ٥٣٣/١ .

[٧٢] قال بعض شيوخنا : لا يجمع المسافر في البحر بين الصلاتين بخلاف المسافر في البر لأننا إنما نبيح للمسافر في البر الجمع من أجل جد (١) السير (٢) وخوف فوات أمر ، وهذا غير موجود في المسافر بالريح (٣) في البحر (٤).

[٧٣] قال بعض شيوخنا : وللمرأة المسافرة (٥) الجمع بين الصلاتين ، وإن لم يجد بها السير ، وتخاف (٦) فوات أمر ، وليست كالرجل لعظم ضرورتها وكثرة المشقة عليها ، فيقوم ذلك فيها مقام المسافر ؛ يجد به السير (٧).

[٧٤] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا وقع مطر شديد بعد صلاتهم المغرب لم يجز لهم الجمع على أصل ابن القاسم ، وذلك أنه لو جاز لهم ذلك (٨) لم يخل أن يؤخروا العشاء الآخرة شيئاً ، أو يقدموها الآن

- 
- (١) ليست في : ع .  
 (٢) المشهور في المذهب أن الجمع جائز وإن لم يجد به السير .  
 انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ١١٤/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٦٨/١ ، منح الجليل ٤١٦/١ .  
 (٣) ليست في : ع .  
 (٤) انظر : التاج والإكليل ١٥٣/٢ ، الشرح الكبير ٣٦٨/١ ، وعللوه بقصر الرخصة على موردها .  
 قلت : لكن نص مالك في المدونة على جواز الجمع في السفينة ، وهو ظاهر ما في البيان والتحصيل .  
 انظر : المدونة ١١٧/١ ، البيان والتحصيل ٤٤٥/١-٤٤٦ .  
 (٥) ليست في : ع .  
 (٦) في م : ويخاف .  
 (٧) انظر : التاج والإكليل مع المواهب ١٥٣/٢ .  
 قلت : لكن الجمع إنما ورد تخفيفاً عن الأمة ، فيستوى فيه الرجال والنساء ، ومن فرق فهو استحسان يخالف لعموم النص .  
 (٨) ليست في : م .

بفور<sup>(١)</sup> فراغهم من المغرب ، فإن قدموها صاروا قد<sup>(٢)</sup> جمعوا في أول الوقت وليس مذهب ابن القاسم الجمع بين الصلاتين في أول الوقت<sup>(٣)</sup> ، وإن أخرجوا العشاء الآخرة شيئا صاروا قد فصلوا<sup>(٤)</sup> بين المغرب والعشاء الآخرة ، وسبيل جمعها <أن لا يكون تراخ><sup>(٥)</sup> ، فلما بطل<sup>(٦)</sup> الوجهان لما وصفنا ، لم يجز أن يجمعوا<sup>(٧)</sup> . والله أعلم .

[٧٥] قال عبد الحق : قوله<sup>(٨)</sup> : "إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام فأكثر ، أتم الصلاة"<sup>(٩)</sup> .

هذا التحديد مأخوذ من الحديث المذكور فيه : أن النبي <صلى الله عليه وسلم><sup>(١٠)</sup> قال : "لا يقيم من مهاجر بعد قضاء نسكه فوق ثلاث"<sup>(١١)</sup> أو كما قال ، فمنع المهاجر الذي نهى أن يتخذ مكة قرارا من إقامة فوق الثلاث ، فدل أن الثلاث ليست في حيز الإقامة لما أباحها ، وأن الأربع

- 
- (١) في ح ، ع : بعد .  
 (٢) ليست في : م ، ع .  
 (٣) لأن وقت الجمع بينهما - عنده - في آخر وقت المغرب قبل أن يغيب الشفق .  
 انظر : المدونة ١١٢/١ .  
 (٤) في م : صلوا .  
 (٥) ما بين الزاويتين في م : إلا أن يكون تراخي .  
 (٦) في ح ، م : بطلت .  
 (٧) وأيضا لوجوب نية الجمع عند الأولى وهو الراجح .  
 انظر : منح الجليل ٤٢٣/١ .  
 (٨) ليست في : ع .  
 (٩) انظر : المدونة ١١٣/١ .  
 (١٠) ما بين الزاويتين في ع ، م : عليه السلام .  
 (١١) لم أجده بهذا اللفظ ، لكن وجدته في صحيح مسلم بلفظ آخر عن العلاء بن الحضرمي أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : "للمهاجر إقامة ثلاث ، بعد الصدر ، بمكة" . كأنه يقول لا يزيد عليها .  
 انظر : صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب جواز الإقامة بمكة ، للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة حديث رقم ١٣٥٢ ، ٩٨٥/٢ .

«فما فوق»<sup>(١)</sup> إقامة لتحظيره إياها عليه ، إذ الموضع لا يحسن اتخاذ إياه قراراً ، وقد نهى<sup>(٢)</sup> عن المقام به ، وأمر بالهجرة منه .

[٧٦] وأما تحديد يوم وليلة في قصر المسافر ، فيؤخذ من حديث<sup>(٣)</sup> النبي «صلى الله عليه وسلم»<sup>(٤)</sup> «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها»<sup>(٥)</sup> . فدل أن اليوم واللييلة في حيز السفر ، وأن مادونها ليس كذلك . وإنما رجع مالك عن القول بيوم وليلة إلى القول بأربعة<sup>(٦)</sup> برد لأن البرد تضبط ، وتحصل ، واليوم واللييلة لا يكاد<sup>(٧)</sup> يتحصل السير فيها لاختلافه بالسرعة والتأني ، وقد روى أن النبي عليه السلام قال : «يا أهل مكة لا تقصروا لأقل من أربعة برد»<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) مابين الزاويتين في م : فوق .
- (٢) في ح ، م : نهى .
- (٣) في ح ، ع : من قول .
- (٤) مابين الزاويتين في ع : عليه السلام .
- (٥) رواه البخارى ومسلم ، ومالك في الموطأ عن أبي هريرة .
- انظر : صحيح البخارى ، كتاب التقصير ، باب في كم يقصر الصلاة ٣٥/٢-٣٦ بلفظ : «ليس معها حرمة» بدل إلا مع ذي محرم منها .
- وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب سفر المرأة إلى حج وغيره ، حديث رقم ١٣٣٩ ٩٧٧/٢ بلفظ «إلا مع ذي محرم عليها» .
- والموطأ ، كتاب الاستئذان ، باب ماجاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء ص ٦٠٥ حديث رقم ٣٧ .
- (٦) في ح ، م : بأربع .
- (٧) ليست في : م .
- (٨) رواه الدارقطني في سننه ٣٨٧/١ ، عن ابن عباس ، من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه وعطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً به .
- وعبد الوهاب بن مجاهد ، هو ابن جبر المكى متروك ، وقد كذبه الثوري ، كما في التقريب ص ٣٦٨ ، وقال ابن حجر في الفتح ٥٦٦/٢ : إسناده ضعيف .

[٧٧] قال أبو بكر بن الجهم : قيل لعروة<sup>(١)</sup> : ما بال عائشة تتم في السفر؟ فقال : أراها تأولت ماتأول عثمان .

قال أبو بكر : ويقال إن الذي تأول عثمان أنه كان يقول : أنا أمير المؤمنين ، فحيث كنت في البلاد ، فأنا في عملي . وقالت عائشة : أنا أم المؤمنين ، فحيث كنت ، فأنا عندى ولدى ، وفي بيتي .  
وقال ابن حبيب : إنما أتم عثمان بنى خاصة ، لأن له بها أرضا ومالا فتأول أنه غير مسافر بنى .

قال عبد الحق : وأما ما قيل من أن عائشة رضى الله عنها إنما أتمت لأن النبي < صلى الله عليه وسلم ><sup>(٢)</sup> ، قال لها ولغيرها<sup>(٣)</sup> من نسائه في حجة الوداع : "إنما هي هذه ثم ظهور الحصر"<sup>(٤)</sup> يعنى : إنما هي هذه الحجة ، ثم اجلسن في بيوتكن ، فقد قيل : إنه حديث غير صحيح ، لم يدخله إلا من قصد به<sup>(٥)</sup> الطعن على عائشة رضى الله عنها ، وماتقدم من التأويل عليها أولى . والله أعلم .

(١) عروة بن الزبير بن العوام القرشى ، الأسدى ، المدنى ، أبو عبد الله ، عالم المدينة ، روى عن أبيه وزيد بن ثابت ، وأسامة بن زيد ، وأبي هريرة ، وعائشة كان عالما بالسيرة ، حافظا ، ثبتا ، حدث عنه الزهرى ، وأبو الزناد ، وابن المنكدر ، وغيرهم .

توفي سنة ٨٩٤ هـ .

انظر : طبقات الفقهاء ص ٥٨-٥٩ ، تذكرة الحفاظ ١/٦٢-٦٣ .

(٢) مابين الزاويتين في ع : عليه السلام .

(٣) في م : ولغير .

(٤) رواه أبو يعلى في مسنده ، عن أم سلمة حديث رقم (٦٨٨٥) ، وأبو داود حديث رقم (١٧٢٢) ، وأحمد ٢١٨/٥ ، ٢١٩ كلاهما عن أبي واقد الليثى ، وأحمد ٦/٣٢٤ عن أبي هريرة ، والطبرانى في الأوسط عن ابن عمر ، كما في مجمع الزوائد ٣/٢١٤ . فالحديث بمجموع هذه الطرق والشواهد صحيح كما في صحيح الجامع الصغير حديث رقم (٧٠٠٨) ، والسلسلة الصحيحة حديث رقم (٢٤٠١) ، كلاهما للألبانى . والله أعلم .

(٥) ليست في م .

[٧٨] قال عبد الحق : قوله : إذا شفع وتره ساهيا سجد بعد السلام (١).

إن اعترض معترض في هذا ؛ فقال : أليس هذا قد زاد في الوتر مثله ، فهلا كان كمن زاد في صلاته مثلها ؛ أنه يعيدها؟ (٢) فالجواب عندى في هذا (٣)، والله أعلم : أنه لم يجعله كمن زاد في صلاته مثلها ، لأن الوتر على مذهبنا إنما يكون عقيب شفع ، ولا يحسن إفراده دون شفع . ومن الناس من يرى أنه لا يفصل بين الشفع والوتر بسلام (٤)، فلما كان ذلك ، أشبه صلاة هي ثلاث ركعات زاد فيها ركعة . هذا وجه ذلك . والله أعلم . [٧٩] قال : إذا لم يدر أفي الشفع هو أم في الوتر؟ أنه (٥) يسلم ، ثم يسجد بعد السلام ، ويعيد (٦) الوتر (٧).

إن قال قائل : لم قال يسجد بعد السلام ، وهو لا يخلو أن يكون في شفع ، فقد سلم منه ، وأتى بوتره ، أو يكون في الوتر ، فقد سلم منه ، وهذه ركعة منفردة بنفسها ، لاتضره (٨)، فما فائدة السجود؟ فالجواب أن السجود إنما كان ههنا لاحتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر إلى ركعتي الشفع من غير سلام ، فيصير قد صلى الشفع ثلاثا ، فيسجد (٩) بعد السلام لاحتمال

(١) الذى فى المدونة ١٢١/١ : "أرأيت لو سها فى الوتر فلما صلى ركعة الوتر أضاف إليها أخرى كيف يصنع؟ أيعيد وتره ، أم يجزئه هذا الوتر ويسجد لسهوه؟ (قال) : يسجد سجدتين لسهوه ويجتزئ بوتره ...".

(٢) انظر : مواهب الجليل ٥٠/٢ .

(٣) مابين الزاويتين فى ح : فالجواب فيها عندى فى هذا .

قلت : وهو بالهامش ، بخط غير خط الناسخ ، كما يظهر لى ، والله أعلم .

(٤) انظر : البيان والتحصيل ١٢٢/١٨ .

(٥) ليست فى : ع .

(٦) ليست فى : م .

(٧) انظر : المدونة ١٢١/١ .

(٨) فى ح ، م : لا يضره .

(٩) فى ع : فسجد .



هذا (١). والله أعلم . وقد رأيت <مثل هذا الذى وصفته> (٢) لغير واحد (٣).  
 [٨٠] قال عبد الحق : إن (٤) قال قائل : لم إذا ذكر صلاة نسيها ، وهو  
 فى فريضة ، وقد صلى منها ركعة فقط ، لم يختلف قوله : إنه لا يقطع (٥) وإذا  
 ذكرها فى نافلة ، وقد صلى منها ركعة ، اختلف قوله : هل يقطع (٦) ؟ فما  
 الفرق بين ذلك على أحد القولين ؟

فالجواب أنه إنما قال : يقطع فى النافلة فى أحد قوليه (٧) ، لأنه إن  
 تمادى عليها صار مكملًا لها ، وكان ذكره للفائتة لا تأثير له ، إذ بقى على  
 مادخل عليه ، وأتم ما كان فيه . وأما الفريضة فهو وإن أتى بركعة أخرى  
 فيها ، فجعل (٨) ما هو فيه نفلا (٩) ، فهو قاطع لما دخل فيه ، لأنه لم يكمل  
 أربعًا كما دخل عليه ، فصارت الفائتة التى ذكرها قد أثرت هذا التأثير ،  
 وأزالته عما عقده ، وابتدأ عليه (١٠).

---

(١) قال المصنف فى التهذيب ل ٣١ : "ومثل هذا أعرفه للأبهري ولبعض القرويين  
 فاعتبرته فوجدته يقتضى أن يسجد قبل السلام لابعده ، لأنه كان فعل ما قدرنا من  
 إضافة ركعة الوتر إلى الشفع ، فقد ترك السلام من الشفع فيسجد قبل السلام ،  
 وإن لم يفعل ذلك فلامعنى لسجوده لا قبل السلام ، ولا بعده ..."  
 (٢) ما بين الزاويتين فى م : رأيت مثل هذا وصفته ، وفى ع : رأيت مثل هذا الذى  
 وصفناه .

(٣) انظر : التاج والإكليل ١٩/٢ .

(٤) فى ح : فإن .

(٥) وإنما يضيف إليها أخرى ، ثم يسلم فتكون له نافلة .

انظر : المدونة ١٢٢/١ .

(٦) انظر : المدونة ١٢٣/١ .

(٧) والقول الآخر يضيف إليها ركعة أخرى ويسلم . انظر : المدونة ١٢٣/١ .

(٨) فى ع : يجعل .

(٩) فى ع : نفل .

(١٠) انظر : عدة البروق فرق ٦٢ ص ١١٩ .

وإنما تماثل الفريضة النافلة لو ذكر الفائتة بعد أن صلى ثلاث ركعات من الفرض ، فههنا المسألتان (١) سواء فيهما (٢) الاختلاف ؛ هل يقطع لأنه (٣) إذا زاد ركعة في الفرض يصير مكملًا لما دخل عليه كالنافلة التي إذا زاد فيها ركعة أكمل مادخل فيه .

فالجواب في ذلك على القولين والأمرين سواء . فاعلم (٤).

قال بعض شيوخنا : وإذا أمر أن يتم أربعاً على أحد القولين (٥) في ذكره صلاة نسيها بعد ثلاث ركعات ، فينوي بالركعة الرابعة التي يأتي بها الفرض لا النفل ، وكذلك الذي تقام عليه الصلاة ، وقد صلى ثلاث ركعات فيؤمر أن يأتي برابعة ينوي بها الفرض أيضاً ، ولا ينوي (٦) بذلك النفل بخلاف إذا صلى ركعة ، فأمر بإتيان ركعة أخرى بنية النفل ، فاعلم ذلك (٧).

[٨١] قال عبد الحق : إن قيل : لم إذا ذكر الإمام صلاة نسيها يقطع ويقطعون ، ولم يجعل ذلك على هذا القول كالحديث ؛ أنه يستخلف؟ (٨) فالجواب عن ذلك أنه لما كانت صلاة المأموم متعلقة بصلاة إمامه وجب إذا بطلت على الإمام الصلاة أن تبطل على من خلفه . هذا أصل المذهب ، فخرج من هذه الجملة الاستخلاف في الإحداث بالسنة ، وبقي ما وصفنا (٩) على الأصل في وجوب قطعه وقطع المأمومين . هذا الذي يظهر لي وقد رأيت بعض شيوخنا من غير أهل بلدنا يعول على هذا التعليل ،

(١) في م : المسألتين .

(٢) في م : فيها .

(٣) في ع : انه .

(٤) في ع : فاعلم ذلك .

(٥) والقول الآخر بالقطع ، فيصلى التي نسي ، ثم يصلى هذه التي ذكر فيها . انظر : المدونة ١٢٢/١ .

(٦) في ح : لا ينوي .

(٧) انظر : التاج والإكليل ١١-١٠/٢ .

(٨) انظر : المدونة ١٢٥/١ .

(٩) في ح ، ع : ما وصفناه .

ويضعف مايقول بعض الناس من أنه لما كانت الصلاة التي هو فيها صحيحة على قول قائل ، وغير مأمور عندهم أن يقطعها ، صار إذا قطع كمن قطع صلاته متعمدا على قول قائل ، فوجب لذلك أن يفسد على القوم ، ويقطعون<sup>(١)</sup> ، وكيف يصح هذا التعليل ، وقد قال في أحد قوليه : إذا ذكر بعد أن صلى بهم أنهم يعيدون في الوقت<sup>(٢)</sup> . فهذا يدل على ضعفها لاعلى قوة صحتها ، كما قال القائل الذي وصفنا ، فالتعليل الذي قدمناه<sup>(٣)</sup> أصوب<sup>(٤)</sup> . والله أعلم .

[٨٢] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا سلم من اثنتين ، وذكر ذلك ، وهو جالس في مقامه ، ليس عليه أن يحرم ؛ إذا رجع بالقرب إلى صلاته ، ولو ذكر ذلك وهو قائم لم ينصرف<sup>(٥)</sup> عن موضعه ، فذلك مثل<sup>(٦)</sup> ما لو انصرف عن موضعه إذا رجع ، فلا بد له من إحرام . والذي قال بين ، لأنه إذا لم ينصرف ، ولم يعمل عملا ، فإنه<sup>(٧)</sup> حصل منه السلام فقط<sup>(٨)</sup> ، فهو ككلام تكلم به في حال الصلاة سهوا أنه يتمادى على صلاته من غير إحرام يحدثه<sup>(٩)</sup> .

[٨٣] قال بعض شيوخنا : إذا صلى الإمام خامسة ، فتبعه قوم على طريق العمد ، وقالوا : تأولنا اتباع إمامنا<sup>(١٠)</sup> لم ينفعهم تأويلهم ، بخلاف

(١) انظر : البيان والتحصيل ٢٢/٢-٢٣ .

(٢) والقول الآخر يعيد هو ولا يعيدون وهو المشهور . انظر : المدونة ١٢٥/١ .

(٣) في ع : قدمنا .

(٤) انظر : عدة البروق ، الفرق ٨٤،٥٧ .

(٥) في ح ، ع : ولم ينصرف .

(٦) ليست في : ح .

(٧) في ح ، ع : فإنما .

(٨) في ح : فقد .

(٩) انظر : مواهب الجليل ٣٧/٢ .

(١٠) في ع : الإمام .

إذا قال الإمام إنما أتيت بالخامسة<sup>(١)</sup> لسجدة أسقطتها . ههنا ينفع من تبعه عمدا تأويله ، لأن تأويلهم قد وافق فعلا صحيحا ، يعتد به الإمام ، >وأما في الوجه الذي قدمنا ، فلم يصادفوا فعلا صحيحا ، يعتد به الإمام><sup>(٢)</sup> ، لأن الإمام قد زاد ماليس من نفس صلاته ؛ فهذا مفترق . وهذا السؤال الذي وصفنا ، إذا قال الإمام قد أسقطت سجدة . قال فيه في كتاب محمد<sup>(٣)</sup> : تبطل صلاة من لم يتبعه فيها ، يريد إن لم يوقنوا أنه لم يسقط شيئا ، وتصح للذين اتبعوه على سبيل<sup>(٤)</sup> العمد وعلى السهو .

[٨٤] وقال سحنون في المجموعة<sup>(٥)</sup> : صلاة الساهين تامة ، وصلاة العامدين باطلـ[ة]<sup>(٦)</sup> ، إن أيقنوا أنه لم يبق عليه شيء إلا أن يتأولوا أن عليهم اتباع إمامهم ، فأرجو أن يجزئهم . وأحب إلى أن يعيدوا . وصلاة من جلس تامة إن أيقنوا أنه لم يبق عليه شيء ، وإن قعدوا على شك فصلاتهم باطلـ[ة]<sup>(٧)</sup> . فقد قال سحنون في العامدين<sup>(٨)</sup> : إذا تأولوا أحب إلى أن يعيدوا . على أنهم تبعوا<sup>(٩)</sup> الإمام فيما يعتد به . ففي السؤال الأول >بعيد أن تجزئهم><sup>(١٠)</sup> الصلاة<sup>(١١)</sup> . والله أعلم .

- 
- (١) في ح : بخامسة .  
 (٢) مابين الزاويتين ليس في : ح .  
 (٣) هو الموازية لمحمد بن المواز .  
 (٤) ليست في : ح ، م .  
 (٥) لابن عبدوس وهي مفقودة - فيما نعلم - غير قطعة من كتاب الوضوء وقفت عليها في القيروان بتونس تحت رقم ٧٩ ملف ١٢ .  
 (٦)، (٧) في جميع النسخ : باطل ، والزيادة يقتضيها السياق .  
 (٨) في ح : العامد .  
 (٩) في ع : اتبعوا .  
 (١٠) مابين الزاويتين بياض في ح ، م .  
 (١١) انظر : مواهب الجليل والتاج والإكليل ٥٧/٢ - ٥٩ .

[٨٥] قال عبد الحق : الذى كنت أحفظ مما يذكر فى المجالس : إذا نسى سجدين من ركعة ، فذكر ذلك ، وهو قائم أنه يخر ساجدا ، وليس عليه أن يجلس ، ثم يسجد ، وإن كان إنما نسى سجدة واحدة ، فهنا لا يخر كما هو ، بل يجلس ، ثم يسجد ، لأن عليه الفصل بين السجدين بجلوس ، فلم يجلس ، إلا أن يكون إنما أسقط هذه السجدة من الركعة الثانية ، فهنا إذا ذكر وهو قائم فى الثالثة يخر ، وليس عليه أن يجلس ، لأن الفصل بين السجدين بالجلوس قد فعله ، لأنه موضع جلوس إذا جلس للتشهد<sup>(١)</sup> . وعرضت هذا على بعض شيوخنا من القرويين ، فاعترض فيما فصلناها فى تركه سجدة ، وقال : إنه ، وإن أتى بالجلوس فى تشهده ، فقد بقى عليه أن ينحط للسجدة<sup>(٢)</sup> من جلوس ، فإذا خر ، ولم يجلس كما وصفت ، فقد أسقط الجلوس الذى يجب أن يفعل السجدة منه ، وهذا الذى قال عندى وجه<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

[٨٦] وإذا نسى السجدين<sup>(٤)</sup> من الركعة الأولى ، ونسى الركوع من الثالثة<sup>(٥)</sup> ، وذكر ذلك وهو<sup>(٦)</sup> «جالس أو ساجد»<sup>(٧)</sup> ؛ قال بعض شيوخنا من القرويين : يرجع إلى القيام ليأتى بالسجدين ، وهو منحط لهما من قيام ، فإن لم يفعل ، وسجد السجدين على حاله ، فقد نقص الخطا ، فيكون سجوده قبل السلام إذا ترك ذلك سهوا<sup>(٨)</sup> . «والله أعلم»<sup>(٩)</sup> .

(١) فى ع : لتشهد .

(٢) ليست فى : ح .

(٣) وفى المواهب نقل ابن ناجى عن عبد الحق ونصه "وهذا الذى قال كذا عندى له وجه" .

انظر : مواهب الجليل ٤٩/٢ .

(٤) فى ح : السجدة .

(٥) فى ح ، ع : الثانية .

(٦) ليست فى : ح .

(٧) مابين الزاويتين فى ح : جالسا أو ساجدا .

(٨) انظر : مواهب الجليل ٤٨/٢-٤٩ .

(٩) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

[٨٧] قال بعض شيوخنا من أهل بلدنا : إذا قال موضع الله أكبر :  
 سمع الله لمن حمده ، وموضع<sup>(١)</sup> سمع الله لمن حمده : الله أكبر ، يرجع ،  
 فيقول : الله أكبر ، سمع الله لمن حمده<sup>(٢)</sup> ، ولا يقل<sup>(٣)</sup> : سمع الله لمن  
 حمده فقط ، ويجتزئ بالتكبير الذى قاله . حين رفع رأسه ، لأنه إنما نوى  
 بذلك التكبير الرفع ، فلا يجزئه ذلك حتى يأتى بتكبير ينوى به الخفض وتحميد  
 ينوى به الرفع ، وخالف هذا القول غير واحد من شيوخنا من أهل بلدنا  
 وغيرهم ، ورأوا أنه إنما عليه أن يقول : سمع الله لمن حمده فقط ،  
 ولا يقول : الله أكبر ، لأن موضع التكبير قد فات ، فلا يؤمر أن يأتى به فى  
 غير موضعه ، كما لو أسقط التكبيرة<sup>(٤)</sup> ، فذكر ذلك «وقد رفع»<sup>(٥)</sup> رأسه أنه  
 لا يرجع ، فيأتى بالتكبيرة التى نسي ، لأن موضعها قد فات ، فلا فرق بين من  
 نسي التكبيرة ، وبين<sup>(٦)</sup> من جعل موضعها : سمع الله لمن حمده . وهذا  
 القول هو الصواب عندى<sup>(٧)</sup> . والله أعلم .

[٨٨] قال بعض شيوخنا فى هذا الذى بدل ما وصفنا : إذا رجع ،  
 فقال الذى عليه ، فعليه السجود بعد السلام من أجل ما زاد ، ولو أنه بدل  
 موضع التكبيرة فقط أو التحميدة<sup>(٨)</sup> خاصة ، ولم يرجع ، فيقول ماعليه ،  
 فلا سجود عليه ، لأن الذى بدل كأنه أسقطه ، فإنما هو مسقط لتكبيرة أو  
 تحميدة ، وماقاله فى غير موضعه بعد زيادة ، فصار كمن ترك تكبيرة ، وزاد  
 مثلها ، فلا سجود عليه ، لأن السجود إنما يجب لنقصان اثنتين ،

- 
- (١) فى م : أو موضع .  
 (٢) انظر : المدونة ١٣٠/١ .  
 (٣) فى ح ، م : ولا يقول .  
 (٤) فى ح ، ع : التكبير .  
 (٥) ما بين الزاويتين فى ع : وهو قد رفع .  
 (٦) فى ع ، م : ولا بين .  
 (٧) انظر : التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ٢٦/٢ .  
 (٨) فى م : والتحميد .

وما وصفناه<sup>(١)</sup> نقصان ، إذا انفرد لاسجود فيه وزيادة<sup>(٢)</sup> أيضا ، إذا انفردت لاسجود عليه فيها ، فلم يكن عليه في ذلك سجود<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

[٨٩] قال عبد الحق : إذا ذكر سجود سهو عليه بعد السلام ، وهو في وقت لا تجوز النافلة فيه . ذكر لي عن بعض شيوخنا من القرويين أنه ينظر فإن كان ذلك السجود من فريضة ، فيأتي به ، وإن كان إنما وجب من نافلة فلا يأتي به<sup>(٤)</sup> ، فجعل السجود مقبلا على الأصل الذي وجب السجود بسببه<sup>(٥)</sup> .

[٩٠] قال عبد الحق : إذا ذكر سجود سهو عليه قبل السلام مما يبطل في تركه الصلاة من فريضة<sup>(٦)</sup> ، وذكر<sup>(٧)</sup> ذلك ، وهو في فريضة أخرى ، وقد أطال فيها<sup>(٨)</sup> ، ولم يركع ، قطع ، وإن كانت نافلة أتمها ، ولم يقطع<sup>(٩)</sup> ،

(١) في ح ، ع : وما وصفنا .

(٢) في ع ، م : وزيادته .

(٣) انظر : مواهب الجليل ٢٦/٢ .

(٤) قلت : لكن جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٧٧/١ : "... والحاصل أنه يفعله متى ما ذكره ، ولو كان الوقت وقت نهى ، ما لم يكن في صلاة نافلة ، أو فريضة وإلا مضى على صلاته فإذا أكملها سجد" .

(٥) انظر : شرح ابن ناجي على الرسالة مطبوع مع شرح زروق عليها ٢٠٥/١ .

(٦) مثلوا لسجود السهو القبلي الذي تبطل بتركه الصلاة ما ترتب على المصلي عن تركه ثلاث سنن كثلاث تكبيرات . انظر : الشرح الكبير ٢٩١/١ ، وانظر في تفصيل ما تبطل الصلاة بسهوه - عندهم - إن فات محل السجود . شرح زروق على متن الرسالة ٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

(٧) في ح ، م : فذكر .

(٨) حد الطول - عندهم - فيه قولان ؛ قيل بمجرد الفراغ من الفاتحة ، وقيل لا بد من الزيادة على الفاتحة . والمعتمد الثاني . انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٩٢/١ .

(٩) انظر : المدونة ١٣٣/١ .

فالفرق بين ذلك أن الفريضة إنما أمر بقطعها لأنه عائد إليها<sup>(١)</sup>، والنافلة لو قطعها لم يعد إليها<sup>(٢)</sup>، وأيضا فإن الذى فى فريضة لو أمر أن يجعل ما هو فيه نافلة صار ينتقل من نية الفرض التى<sup>(٣)</sup> دخل بها إلى نية نفل ، فأمر بالقطع لاختلاف نيته ، وأما فى النافلة ، فهو باق على نيته ، فلذلك أمر بالتمادى عليها <من غير أن تفوته><sup>(٤)</sup> فى <فرضها ، وأيضا فإن النافلة التى دخل فيها بعد فرضه يقدر على التمدادى عليها من غير أن يفوته فى><sup>(٥)</sup> فرضه وقت الاختيار لاتساع الوقت ، فالفريضة<sup>(٦)</sup> إنما تصلى بعد فريضة أخرى ، وهو فى خناق <من وقت الأولى><sup>(٧)</sup>.

[٩١] قال بعض شيوخنا : ولو كان قد دخل<sup>(٨)</sup> فى نافلة ، وهو فى ضيق من<sup>(٩)</sup> وقت الفريضة لأمر بالقطع .

مثال ما ذكره ؛ أن يصلى العشاء الآخرة قريبا من الفجر ، ونسى السجود قبل السلام منها ، ويدخل فى نافلة ، ويخشى طلوع الفجر ، أو

---

(١) المصنف جعل علة القطع هو كونه يعود إلى الفريضة ، والنافلة على عكس ذلك . وهذا التعليل غير مؤثر ، ولا يعرف له شاهد من الشرع ، والذى يظهر أن علة القطع هى وجوب تصحيح الفريضة الأولى ، ثم يشرع فى الثانية . وكذلك النافلة - إن قلنا بالقطع - فلأنه لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الفريضة بصلاة أخرى ، فظهر أنه لا فرق . والله أعلم .

(٢) انظر : التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ٤٣/٢ .

(٣) فى م : الذى .

(٤) ما بين الزاويتين ليس فى : ع .

(٥) ما بين الزاويتين ليس فى : م .

وفى ع : بدل ما بين الزاويتين هكذا : وأيضا فإن النافلة التى دخل فيها بعد فرضه يقدر على التمدادى عليها من غير أن يفوته فى فرضه .

(٦) فى ح ، ع : والفريضة .

(٧) ما بين الزاويتين فى ح : من الوقت الأولى ، وفى م : من وقت .

(٨) فى م : صلى .

(٩) ليست فى : م .



يصلى الظهر في آخر وقتها ، ويخشى - إن تمالى على النافلة التي دخل فيها - أن يدخل عليه وقت العصر ، فيفوته وقت الاختيار ، ففي هذا ونحوه ينبغي أن يقطع النافلة التي هو فيها ، فتستوى الفريضة والنافلة في هذا<sup>(١)</sup> . والله أعلم .

وهذه الفروق التي قدمنا ، هي على طريق الاستئناس ، ولا تسلم من الاعتراض .

[٩٢] فإن قيل : لم إذا ذكر صلاة ، وهو في نافلة ، أنه يقطع ، إذا لم يركع؟! وقد قلت ههنا في تركه السجود من الفريضة : إنه إذا ذكر ، وهو في نافلة<sup>(٢)</sup> ، وأطال ، ولم يركع <أنه يقطع><sup>(٣)</sup> ، والفريضة التي ترك منها السجود ، قد بطلت ، فهلا كان كمن ذكرها وهو في نافلة؟!

[٩٣] فالجواب أن هذه التي فسدت ، وقتها لم يذهب ، فلذلك أمر بالتمادي على النافلة ؛ إذ وقت الاختيار قائم بعد ، والذي ذكر صلاة ، وهو في نافلة ، إنما <تذكر صلاة><sup>(٤)</sup> ، قد خرج وقتها ، فلذلك يقطع النافلة التي هو فيها ، إذا لم يركع ، وهذا بين ، والله أعلم .

[٩٤] قال عبد الحق : قوله في مسألة : إذا صلى النافلة خمسا يسلم ، ثم يسجد ، فجعل السجود ههنا بعد السلام ، ثم<sup>(٥)</sup> قال : وأرى أن يسجد قبل السلام ، إذا صلى النافلة خمسا<sup>(٦)</sup> ، ليس هذا تناقضا<sup>(٧)</sup> من القول<sup>(٨)</sup> .

(١) انظر : الشرح الكبير ٢٩٢/١ .

(٢) في ح : في فريضة .

(٣) ما بين الزاويتين في ع ، م : أنه لا يقطع .

(٤) ما بين الزاويتين في ع ، م : يذكر في صلاة .

(٥) ليست في : ح .

(٦) جاء في المدونة ١٣٤/١ : "فإن سها حين صلى الرابعة عن السلام حتى صلى خامسة

... يرجع فيجلس ويسلم ، ثم يسجد لسهوه ، لأن النافلة إنما هي أربع في قول

بعض العلماء ، وأما في قول مالك فركعتان ... وأرى أن يسجد سجدين قبل

السلام إذا صلى خامسة في نافلة" .

(٧) في ح ، م : تناقض .

(٨) في م : القولين .

[٩٥] وقد اختلف في تأويل هذا الذي وقع له هكذا<sup>(١)</sup>، وأصوب ما قيل في ذلك - والله أعلم - أن قوله : يسلم ، ثم يسجد . إنما هو على قول من يرى أن النافلة أربع<sup>(٢)</sup>، وقوله بعد ذلك : يسجد قبل<sup>(٣)</sup> السلام ، إخبار عن مذهب مالك ، فكأنه تكلم بالذي يجب على مذهب مالك في ذلك ، وبالذي يجب على مذهب غيره ، ممن يرى النافلة أربعاً ، ألا تراه قال : يسلم ، ثم يسجد ، لأن النافلة أربع في قول بعض العلماء ، فأخبر أن هذا الذي يفعل على قول هؤلاء القوم<sup>(٤)</sup> الذين يذهبون إلى<sup>(٥)</sup> أن النافلة أربع . قال : وأما على قول مالك فركعتان ، ثم قال : وأرى أن يسجد قبل السلام ، فأبان ما الذي يجزئ على قول مالك ، الذي يرى أن النافلة ركعتان . وقد تأول غير هذا . والصواب من ذلك ما ذكرته . > والله أعلم<<sup>(٦)</sup>.

[٩٦] قال بعض شيوخنا : إذا استخلف الإمام رجلاً لما أحدث في الصلاة<sup>(٧)</sup>، فبنفس الاستخلاف يصير إماماً للقوم ، وإن لم يعمل بهم<sup>(٨)</sup> عملاً<sup>(٩)</sup> > حتى إنه لو أحدث<<sup>(١٠)</sup> عمداً<sup>(١١)</sup> لأبطل عليهم ، وليس ذلك

- 
- (١) في ح : كذا .
  - (٢) في ح ، م : أربعاً .
  - (٣) في م : بعد .
  - (٤) ليست في : ح .
  - (٥) حرف الجر ليس في : ع .
  - (٦) مابين الزاويتين ليس في : ع .
  - (٧) في م : صلاته .
  - (٨) في م : لهم .
  - (٩) هذا قول بعض شيوخ عبد الحق . والمشهور أنه لا يصير إماماً حتى يتقدمهم فيفعل لهم فعلاً من أفعال الصلاة .
  - انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٣٥٢/١ .
  - (١٠) مابين الزاويتين في ح هكذا : حتى لو أنه أحدث .
  - (١١) في ح ، ع : عمداً .

كالذى يستخلف سكران<sup>(١)</sup> أو مجنوناً هذا لا يبطل عليهم ، حتى يعمل بهم عملاً ، فيتبعونه ، لأن هذا ليس ممن يؤتم به فلا يضرهم استخلافه ، حتى يعمل بهم عملاً يأتمون به فيه ، والآخرون قد حصل إمامهم حقيقة باستخلاف إمامهم لأنه ممن يؤتم به<sup>(٢)</sup>.

[٩٧] قال عبد الحق : ولو أنه استخلف عليهم الإمام جنباً ، والإمام الخارج يعلم بجنبته<sup>(٣)</sup> ، والمستخلف ناس لجنبته التى أصابته ، لم يضر القوم عندى علم من استخلفه ، لأنه لما أحدث خرجوا من إمامته . ألا ترى أنه إذا تكلم ، فقال : يا فلان ؛ تقدم ، ونحو هذا ؛ أنه لا يبطل على القوم ، لأنه لما أحدث ، فقد خرجوا من إمامته ، فكما لا يضرهم كلامه عمداً ، كذلك لا يضرهم علمه بجنبته من استخلفه . والله أعلم .

[٩٨] قال عبد الحق : رأيت لأبى العباس الإيبانى<sup>(٤)</sup> فى مسألة الذى يزاحم يوم الجمعة عن السجود فى الركعة الأولى ، فخشى > أن يعقد عليه

(١) فى جميع النسخ سكراناً بالتنوين . والصواب سكران لأنه ممنوع من الصرف ، وهو من باب فعلان فعلى .

(٢) انظر : التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ١٣٦/٢ .

قلت : لكن صاحب التاج والإكليل قد تعقب عبد الحق بقوله "وقد تقدم قول مالك يعيد من أئتم بمعتوه . ابن رشد لأن المعتوه لا تصح منه نية" .

المرجع السابق ١٣٦/٢ . وانظر قول مالك فى المدونة ٨٤/١ "لا يؤم السكران ومن صلى خلفه أعاد" . والمدونة ١٤٥/١ . وانظر : منح الجليل ٣٩٤/١ .

(٣) قلت : هذه من الافتراضات ، وإلا لا يعمل هذا إلا منافق .

(٤) فى ع : الإيبانى ، والصحيح المثبت وهو على هذا .

عبد الله بن أحمد بن إبراهيم التونسى المعروف بالإيبانى - أبو العباس - أحد فقهاء المالكية فى إفريقية ، تفقه على جماعة منهم يحيى بن عمر ، وحمديس ، وابن حارث وغيرهم ، وذاكر أبابكر بن اللباد ، روى عنه الأصيلي ، وأبو الحسن اللواتي ، والقابسى ، وابن أبى زيد وجماعة .

توفى سنة ٣٥٢ هـ وهو ابن مئة سنة .

انظر : الديباج ٤٢٥/١ - ٤٢٧ ، شجرة النور ص ٨٥ .

الإمام> (١) الركعة الثانية ؛ قال : يلغى الأولى ، فيقطعها بسلام ، وإن لم يقطعها بسلام ، أفسد على نفسه (٢) قال : والجمعة في هذا بخلاف غيرها . وعرضت هذا الذى ذكرنا على غير واحد من شيوخنا من أهل بلدنا وغيرهم فأنكروه ، وقالوا (٣) : يلغى الأول من غير قطع بسلام (٤) .

[٩٩] قال عبد الحق : إذا أحدث الإمام يوم الجمعة ، فقدم رجلا لم يدرك الإحرام معه ، ودخلت حينئذ مع المستخلف طائفة تقوم بهم (٥) الجمعة إذا انفردوا ، فصلى بهم المستخلف الجمعة ركعتين ؛ ذهب بعض شيوخنا من (٦) القرويين فى هذا السؤال إلى أن الجمعة لاتجزئهم ، لأنهم كمن صلى الجمعة بغير خطبة ، <ولاتجزئهم خطبة الإمام الأول الخارج> (٧) ؛ لأن هؤلاء

- 
- (١) مابين الزاويتين فى ح ، ع : أن يعقد الإمام عليه .  
 (٢) قلت : الأمر لايخلو من حالين : إما أن يستطيع أن يسجد - على ظهر أو قدم - أو لا يستطيع ، فإن استطاع فالجمهور أنه يسجد على ذلك ولايلغى الركعة ، خلافا لمالك القائل بطلانها وهى من مفرداتهم . واستدلوا بما أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه من كتاب الجمعة ٢٣٣/٣ أن عمر - رضى الله عنه - قال : إذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر أخيه .  
 قالوا : وقد قال عمر ذلك بمحضر من الصحابة ، وغيرهم فى يوم جمعة ، ولم يظهر له مخالف ، فكان إجماعا .  
 وأما إن لم يستطع وخشى أن يعقد عليه الإمام الركعة الثانية فإنه يتبع إمامه ، وتصير الثانية أولى فى حقه وهو قول مالك والحنابلة .  
 انظر : المغنى ١٨٦/٣-١٨٨ ، المدونة ١٣٧/١ ، الشرح الكبير ٣٠٣/١ .  
 (٣) فى ح ، م : وقال .  
 (٤) انظر : المدونة ١٣٧/١ ، الشرح الكبير ٣٠٣/١ ، التاج والإكليل ٥٥،٥٤/٢ ، منح الجليل ٣٢٦/١ .  
 (٥) فى ح : بها .  
 (٦) ليست فى : م .  
 (٧) مابين الزاويتين فى ح هكذا : ولاتجزئهم خطبة الإمام الخارج ، وفى م : الإمام الأول الخارج .

لم يحضروها (١)، والذين (٢) حضروها قد بطلت صلاتهم ، لما أحرموا قبل المستخلف ، فلا تصح (٣) لهم الجمعة (٤). وذهب بعض شيوخنا من أهل بلدنا إلى أن الجمعة تصح للمستخلف ومن معه ، ممن لم يحرم قبله ، لأنهم إنما صلوا على خطبة تقدمت .

[١٠٠] اعلم أن قوله في المصلى يوم الجمعة في الطريق فيها أرواث الدواب وأبوالها (٥)؛ قال فيه بعض شيوخنا : إنما يعنى أن الأغلب من الطرقات كون الأبوال والأرواث فيها (٦)، وليس فيها عين قائمة صلى عليها (٧)، فأما إن كانت النجاسة قائمة ، فيعيد إذا صلى عليها ، وإن وجد من فضول ثيابه ما يبسطه عليها ، ويصلى فعل ، فإن (٨) لم يجد فهو كمن صلى بثوب نجس ، لا يجد غيره يعيد في الوقت ، إن وجد ثوبا طاهرا .

[١٠١] قال عبد الحق : ذهب بعض شيوخنا من القرويين إلى أنه إذا قدم وال غير مصلى الجمعة ، وعزل الإمام الذى صلاها ، وكان وقت الجمعة قائما أنهم يعيدون (٩) الجمعة ، لأن وقتها حاضر ، بخلاف (١٠) ما فات

(١) في م : لم يحضر .

(٢) في م : وهؤلاء الذين .

(٣) في م : ولا تصح .

(٤) جاء في المدونة ١٤٥/١ : "وقال مالك - في الإمام يحدث يوم الجمعة فيستخلف من لم يدرك الإحرام معه ، وقد أحرم الإمام ومن خلفه فيحرم هذا الداخل بعدما يدخل - : إن صلاتهم منتقضة ، ولا تجوز ، وهم بمنزلة القوم يحرمون قبل إمامهم فلا تجوز صلاتهم ... " .

(٥) إن صلاته تامة ولم يزل الناس يصلون في الطريق من ضيق المساجد ، وفيها أرواث الدواب وأبوالها . المدونة ١٤٣/١ .

(٦) في ح ، ع : وفيها .

(٧) انظر : الذخيرة ١٩١/١ ، المنتقى ٤٤-٤٥ .

(٨) في ح : وإن .

(٩) في م : يعيدوا .

(١٠) في ح : خلافه .

وقته من جمع صلاها بهم<sup>(١)</sup>، وهو معزول . وهذا قول له وجه<sup>(٢)</sup> على المذهب<sup>(٣)</sup>، لأنهم قد أبطلوا خطبته المتقدمة قبل عزله . وقالوا : ولو دخل في الصلاة انتقضت عليهم بقدوم غيره ، ولو قال له : تماد على حالك<sup>(٤)</sup> هذا الوالى القادم لفسدت أيضا ، وابتدأ بهم هذا القادم ، فإذا لم يراع ماتقدم من الخطبة والدخول<sup>(٥)</sup> في الصلاة ، فكذلك إذا فرغت الصلاة ، وكان الوقت قائما < لم يفت ><sup>(٦)</sup> . والله أعلم .

< قال عبد الحق ><sup>(٧)</sup> : والقياس يوجب عندى جواز الصلاة والبناء على خطبة الأول والتمادى على الصلاة ، إذا دخل فيها ، لأن حكم عزله إنما يراعى عند بلوغه ذلك .

ألا ترى أن ماتقدم من الجمع بعد عزله لا يعاد<sup>(٨)</sup> ، فكذلك<sup>(٩)</sup> < يجب أن يكون كل مافعل مما وصفنا ، يبنى عليه ><sup>(١٠)</sup> . وأعرف لبعض أصحابنا أن القادم يبنى على خطبة الأول ، إذا قدم ، ووجده قد خطب ، وهذا

(١) ليست فى : ح .

(٢) ليست فى : م .

(٣) ذهب ابن رشد إلى فساد هذا القول لأن الأمير الأول إنما صلى بالناس وهو باق على الإمارة لم يعلم بالعزل ، فصحت صلاته وصلاة المأمومين ، ولم يجب عليهم إعادة .

انظر : البيان والتحصيل ٢/١٩-٢٠ .

(٤) فى : ح : ذلك .

(٥) فى : ع ، م : ولا الدخول .

(٦) ما بين الزاويتين ليس فى : ع .

(٧) ما بين الزاويتين ليس فى : ح ، ع .

(٨) فى : ع ، م : لاتعاد .

(٩) فى : ع : وكذلك .

(١٠) فى : م : ما بين الزاويتين هكذا : يجب على كل فعل مما وصفناه بنى عليه ، وفى ع يجب كل مافعل مما وصفناه يبنى عليه .

القول أقيس من قوله في المدونة (١). والله أعلم .

[١٠٢] قال عبد الحق : إذا انتقض وضوء رجل يوم الجمعة وقت النداء عند حظر البيع ، فلم يجد مايتوضأ به إلا بثمان ؛ حكى عن أبي محمد ابن أبي زيد - رحمه الله - أنه يجوز له أن يشتريه ، فيتوضأ به ، ولا يفسخ شراؤه (٢).

[١٠٣] قال عبد الحق : إذا أقام بمكة أربعة أيام فأكثر ؛ هذا الذى يلزمه حضور الجمعة إذا دخل وقتها ، وهو لم يخرج بعد ، فأما من أقام أقل من أربعة أيام ، فلا يلزمه حضور الجمعة ، وإن دخل عليه وقتها وهو لم يخرج ، لأنه مسافر (٣). وقوله فى الكتاب : ولا يخرج إلى منى حتى يصلى الجمعة (٤)، إنما هو فى الذى أقام أربعة أيام (٥)، فأكثر .

[١٠٤] قال عبد الحق : وإذا ثبت الإمام فى صلاة الخوف فى المغرب قائماً ، أو فى (٦) غير المغرب فى الحضر ، فلا يقرأ حتى تأتى الطائفة الثانية ، لأن تلك الركعة التى هو فيها إنما يقرأ فيها بأمر القرآن (٧)، فإن ذهب يقرأ أكمل أم القرآن قبل إتيان الطائفة الثانية ، وأما فى صلاة السفر فى غير

(١) جاء فى المدونة ١٤٥/١ : "وبلغنى عن مالك أنه قال فى إمام خطب الناس فلما فرغ من خطبته قدم وال سواء ... قال : لا يصلى بهم الخطبة الأولى خطبة الإمام الأول ولكن يبتدىء لهم الخطبة هذا القادم " .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٨٨/١ .  
قلت : وهذا مبنى على أن النهى يقتضى الفساد - والبيع وقت النداء يوم الجمعة فاسد لا يصح ؛ للنهى - وجوز فى حق هذا للضرورة ، ويبقى التحريم والبطلان فى حق البائع .

(٣) انظر : المدونة ١٤٩/١ .

(٤) انظر : المدونة ١٤٩/١ .

(٥) ليست فى : م .

(٦) فى ح : وفى .

(٧) أى يقرأ فيها بأمر القرآن فقط ، لأنها الثالثة ، وقد صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، وبهذا يظهر وجه تخصيصه المغرب فى صلاة الخوف .

المغرب فله أن يقرأ ، وإن شاء سكت ، أو دعا ، لأنه يستطيع الأخذ في سورة يعلم أن الثانية تأتي قبل كمالها . وهذا الذى ذكرت منصوص لمن تقدم من علمائنا<sup>(١)</sup>.

[١٠٥] واعلم أن الإمام في صلاة الخوف إذا كان مسافرا ، وخلفه مسافرون ومقيمون ؛ أنه<sup>(٢)</sup> إذا أتت الطائفة الثانية ، وصلى بهم ركعة أخرى ، يصيرون بانين قاضين<sup>(٣)</sup> ويبتدؤون<sup>(٤)</sup> <الركعة الأولى><sup>(٥)</sup> بالبناء قبل القضاء ، وذلك أنهم يأتون<sup>(٦)</sup> بركعة بأم القرآن وحدها ، ويجلسون لأنها ثانيتهما ، وركعة أخرى بأم القرآن أيضا ، ويجلسون لأنها آخر الصلاة ثم يقومون لقضاء أول الصلاة ، وهكذا في غير صلاة الخوف ، إذا أدرك المقيم ركعة من صلاة المسافر . وكذلك مسألة من فاتته الأولى<sup>(٧)</sup> وأدرك الثانية ، ورعف في الثالثة ، وأتى ، وقد كمل الإمام الصلاة في هاتين المسألتين تصير الصلاة جلوسا كلها ، ورتبة القضاء والبناء على نحو ما فسرناه<sup>(٨)</sup> في المسألة الأولى . هذا الذى ذهب إليه ابن المواز ، <وهو أصوب عندى><sup>(٩)</sup> من كلام ابن حبيب<sup>(١٠)</sup> . والله أعلم .

(١) انظر : المدونة ١/١٤٩ ، المنتقى ١/٣٢٣، ٣٢٤ .

(٢) ليست في ح ، ع .

(٣) يقصد المقيمين .

(٤) في م : ويبتدوا .

(٥) مابين الزاويتين ليس في : م .

(٦) في ح ، م : يأتوا .

(٧) ليست في : ح ، ع .

(٨) في ح ، ع : ما فسرنا .

(٩) مابين الزاويتين في م : وهذا أصوب .

(١٠) المقصود - على هذا القول - أن المسبوق بركعة في الصلاة الرباعية - إذا كان

مقيما وإمامه مسافر - يقوم - بعد سلام إمامه - فيأتى بالركعة الثالثة من الصلاة فلا يقرأ فيها إلا بأم الكتاب ، ولكنه يجلس بعدها ، لأنها في حقه ثانية ، ثم يقوم فيأتى بالركعة الرابعة من الصلاة ويجلس فيها أيضا ، لأنها آخر الصلاة ، ولا يقرأ فيها إلا بأم الكتاب ، ثم يقوم فيأتى بالركعة التى فاتته ، ولكنه يقضيها على =



[١٠٦] قول عبد العزيز<sup>(١)</sup> في خسوف القمر : ونحن إذا كنا فرادى نصلّى هذه الصلاة<sup>(٢)</sup>. قال بعض شيوخنا : معناه : يصلّيها وحده على سنة صلاة الخسوف بالجماعة ، وإن حضره<sup>(٣)</sup> جماعة لم يجمع بهم على قوله ، وصلى منفردا<sup>(٤)</sup>.

[١٠٧] قال بعض شيوخنا في قول ابن مسعود : ليس على المسلمين جمعة في سفرهم ، ولا يوم نفرهم<sup>(٥)</sup>. يعنى : يوم نفرهم من عرفات . قال : ولو كان الإمام من أهل عرفة ، والذين معه من أهل عرفة تقوم<sup>(٦)</sup> بهم

= صفتها فيقرأ بأمر القرآن وسورة ، بخلاف ماسبق من الركعات ؛ فإنها بناء وليست قضاء . هذا هو مذهب ابن المواز .

أما ابن حبيب فإنه يقول بقول ابن المواز ، إلا أنهما يفترقان في الركعة الرابعة من الصلاة ، فيقول ابن حبيب بالقيام إلى قضاء ما فاتته بلاجلوس ، لأنها ثالثة بنائه ، بخلاف ابن المواز ، فإنه يقول بأن الجلوس لازم حيث لايقام إلى القضاء إلا من جلوس . والله أعلم .

وانظر : البيان والتحصيل ١٣٤/٢ - ١٣٥ ، ١٧/٥٣٨ - ٥٣٩ ، ١٨/١٦٩ .

(١) المقصود به عبد العزيز بن أبي سلمة ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) انظر : المدونة ١٥٢/١ .

(٣) في ع : حضر .

(٤) انظر : شرح زروق على الرسالة ٢٦٢/١ ، الاشراف ص ١٤٥ .

(٥) رواه ابن أبي شيبة - في مصنفه - موقوفا على ابن مسعود . كتاب الصلوات ١٠٥/٢

قلت : لكن الجملة الأولى من قول ابن مسعود - "ليس على المسلمين جمعة في سفرهم" - وردت مرفوعة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من رواية ابن عمر ، وأبي الدرداء ، وأبي هريرة ، وجابر ، وإن كان كلها ضعيف إلا أنها تعضد بعضها بعضا ، وقد صححها - بمجموعها - الألباني في الإرواء ٥٦/٣ - ٥٨ .

وأما الجملة الثانية - "ولا يوم نفرهم" - فقد وافق يوم عرفة في حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - الجمعة ، وصلى الظهر والعصر جمعا وقصرا ، ولم يصل الجمعة . وقد ثبت ذلك في مسلم من رواية جابر في حديثه الطويل . انظر : صحيح مسلم ، كتاب الحج ، حديث رقم (١٢١٨) ٨٨٦/٢ - ٨٩٢ .

وانظر : المدونة ١٤٩/١ ، ١٥٨ .

(٦) في ح ، م : يقوم .

الجمعة إذا انفردوا فيها<sup>(١)</sup>، هنا تجب عليهم الجمعة . وأما إن كان الذين معه من أهل عرفة لا تقوم بهم الجمعة إذا انفردوا لقلتهم ، فلا يجمع بهم ، لأن الحاج الذين معه مسافرون ، فلا يصلى الجمعة بمسافرين<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الجماعة الذين تجب بهم الجمعة - عند المالكية - هم العدد الذين تقوم بهم القرية وتستغنى بهم وتأمين . ووجود ذلك شرط وجوب وصحة ، وإن لم يحضروا كلهم لكن تصح إقامتها باثني عشر رجلا ويكون هذا العدد شرط صحة . انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٧٧/١ .

(٢) انظر : المدونة ١٤٩/١ .

## كتاب الجنائز

«قال الله تعالى» (١): {ولاتصل (٢) على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره} (٣) الآية .

[١٠٨] فاستدل بعض أصحابنا على أن صلاة الجنازة (٤) فريضة ، يحملها من قام بها بهذه الآية (٥).

وقال أصبغ : إن صلاة الجنائز سنة (٦).

قال بعض شيوخنا «من القرويين» (٧): وإلى هذا كان (٨) يذهب الشيخ أبو الحسن القابسي (٩)، وكان يضعف أن تكون فريضة (١٠). والله أعلم . [١٠٩] قال عبد الحق : إنما قال : لا يقرأ في الصلاة على الجنازة (١١)، لأن ثواب القراءة للقارئ والميت (١٢) لا ينتفع بذلك ، فلامعنى للقراءة عليه .

- 
- (١) مابين الزاويتين في ح : قال الله تبارك وتعالى ، وفي ع : قال الله عز وجل .
  - (٢) في م : ولا تصل .
  - (٣) من الآية ٨٤ سورة التوبة .
  - (٤) في ح ، ع : الجنائز .
  - (٥) هذا استدلال بدليل الخطاب (مفهوم المخالفة) ، وهو محل خلاف عند الأصوليين ، وإذا أخذ به فتكون صلاة الجنازة واجبة . أى صارت فرض كفاية لأنه لا خلاف أنه لا تلزم الصلاة على ميت جميع المسلمين .
  - وانظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢١/٨ ، والمنتقى ١١/٢ .
  - (٦) انظر : المنتقى ١١/٢ .
  - (٧) مابين الزاويتين ليس في م .
  - (٨) ليست في م .
  - (٩) في ح ، ع : بن القابسي .
  - (١٠) انظر : شرح ابن ناجي على الرسالة ٢٨٠/١ .
  - (١١) في ح ، م : الجنائز ، وانظر : المدونة ١٥٨/١ .
  - (١٢) في ح ، ع : فالميت .

وقد اعترض مخالفنا في ذلك علينا بقول النبي عليه السلام "لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن" <sup>(١)</sup> أو كما قال . وهذه تسمى صلاة ، فيجب أن يقرأ فيها بأم القرآن . وهذا لادليل له <sup>(٢)</sup> فيه ؛ لأنه مخصوص ليس على العموم عندنا وعنده ، وذلك أن الطواف صلاة ، وليس فيه قراءة ، فإذا ثبت أن الحديث مخصوص لما قلناه ، صح أن المراد بذلك صلاة فيها الركوع والسجود > والله أعلم > <sup>(٣)</sup> . وليس الغرض التطويل من الاحتجاج على مخالفنا . وفيما قدمناه <sup>(٤)</sup> كفاية <sup>(٥)</sup> .

[١١٠] قال عبد الحق : سألت بعض شيوخنا : لم يتبع الإمام في سجود السهو إذا كان يرى فيه خلاف مانرى نحن <sup>(٦)</sup> ، ولا يتبع إذا كبر على الجنابة خمسا؟ فقال : <إن السجود> <sup>(٧)</sup> وإن كان يرى فيه خلاف مانرى ، فنحن نتفق معه <sup>(٨)</sup> على أنه لابد من سجود ، إما قبل السلام أو بعده ، والمكبر خمسا هو عندنا قد زاد تكبيرة ، لأنأتى <بها نحن> <sup>(٩)</sup> أصلا ، فهذا مفترق ، وأيضا فإن الخلاف في التكبير خمسا ضعيف ، ليس بقوى قوة الخلاف في السجود <sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) متفق عليه . وهو فيهما بلفظ "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" .  
 صحيح البخارى ، كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ١٨٤/١ ،  
 وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ٢٩٥/١ .  
 (٢) ليست في : ع ، م .  
 (٣) مابين الزاويتين ليس في : ع .  
 (٤) في ح : وفيما ذكرناه .  
 (٥) انظر : الاشراف ص ١٥٢ ، بداية المجتهد ٣٠٦-٣٠٧ ، وانظر في أدلة المخالفين :  
 المغنى لابن قدامة الحنبلى ٤١١/٣ .  
 (٦) بأن يراه بعديا - مثلا - ويرويه قبلها . انظر : المدونة ١٣٠/١ .  
 (٧) مابين الزاويتين ليس في : م .  
 (٨) ليست في : ع ، م .  
 (٩) مابين الزاويتين في ح : نحن بها .  
 (١٠) انظر : شرح ابن ناجى على الرسالة ٢٨١/١ .

قال عبد الحق : ويحتمل أن يكون الفرق بين ذلك أيضا<sup>(١)</sup> أن السجود لما<sup>(٢)</sup> كان فعلا < يرى لم ينبغ ><sup>(٣)</sup> أن يخالف فيه الإمام ، والتكبير خمسا إذا لم يصنع مع الإمام هو شيء يخفى ، فلا يدخل ذلك < فيما اتقاه ><sup>(٤)</sup> مالك من قوله : اتبعوه ، فإن الخلاف شر<sup>(٥)</sup> ، فكره المخالفة للإمام في السجود لهذا . < والله أعلم ><sup>(٦)</sup>.

[١١١] قال عبد الحق : رأيت للشيخ أبي الحسن بن القابسي<sup>(٧)</sup> أنه إنما كره دفن السقط<sup>(٨)</sup> في الدور ، لأنه لا يؤمن من نبشه وطرحه ، لأن الزمان<sup>(٩)</sup> يطول<sup>(١٠)</sup> ، والأملأك قد تنتقل . ورأيت لغيره أنه إنما كره ذلك خيفة أن يحتاج صاحب الدار إلى بيعها ، فيكون قد باع موضع<sup>(١١)</sup> قبر<sup>(١٢)</sup> ، فيصير بيعا للمقبرة<sup>(١٣)</sup> . < والله أعلم ><sup>(١٤)</sup>.

- 
- (١) ليست في : ح .  
 (٢) في م : لو .  
 (٣) مابين الزاويتين في م : يرى أنه لم ينبغ .  
 (٤) مابين الزاويتين في ع ، م : ما اتقاه .  
 (٥) انظر : المدونة ١٣٠/١ ، ونصها "فإن الخلاف أشر" . عدة البروق ، الفرق الخامس والستين ص ١٢١-١٢٢ .  
 (٦) مابين الزاويتين ليس في : ع .  
 (٧) في م : الفاسي .  
 (٨) السقط - مثلثة - الولد يسقط قبل تمامه .  
 معجم مقاييس اللغة ، باب السين والقاف وما يثلثهما ٨٦/٣ ، ترتيب القاموس المحيط ، (سقط) .  
 وفي شرح زروق على الرسالة ٢٨٨/١ : هو الولد الخارج قبل تمام خلقه .  
 قلت : ومعناه أن يسقط ميتا ولم تتقدم له حياة ، وحركته في بطن أمه كالعدم .  
 (٩) في ح : الأزمان .  
 (١٠) في ح : تطول .  
 (١١) ليست في : ح .  
 (١٢) في ح : قبرا .  
 (١٣) انظر : شرح زروق على الرسالة ٢٨٨/١ .  
 (١٤) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(١) قال عبد الحق : إنما لم تقلم أظفار الميت ، <ولم تخلق> (١)  
عائته (٢) ، لأن هذه الأشياء من الفطرة المتوجهة على الأحياء ، والميت قد (٣)  
ارتفعت العبادات عنه ، فلا يصنع به ما وصفنا ، ولهذا قال مالك : إن المحرم  
إذا مات يحنط (٤) لأن العبادات قد ارتفعت عنه ، وانقطعت بموته ، فلامعنى  
لترك تحنيطه (٥) . وقد روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت فى محرم  
مات : قد ذهب إحرام صاحبكم (٦) .

[١١٣] قال عبد الحق : وجه كلام ابن القاسم : إذا فات الرجل بعض التكبير على الجنازة أنه لا يكبر ، حتى يكبر الإمام (٧) ، فلأنه (٨) إذا أمر (٩) بالتكبير قبل «أن يكبر» (١٠) الإمام لم يخل أن يجعلها قضاء لما مضى ، أو يجعلها لما يستقبل ، أو تكون (١١) هذه التكبيرة زائدة لما مضى ، ولأما

- (١) مابين الزاويتين في ح ، ع : وتحلق .
- (٢) انظر : المدونة ١٦٣/١ .
- (٣) في م : فقد .
- (٤) انظر : المدونة ١٦٨/١ ، مقدمات ابن رشد مع المدونة ١٦٧/١ .
- (٥) انظر : الاشراف ص ١٤٧ .
- (٦) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ٣٠٣/٣ ، حديث رقم ١٤٤٣٤ .  
قلت : أين هذا من الحديث الصحيح الذى رواه مسلم وغيره فى الذى وقصته دابته  
فى يوم عرفة وهو محرم إذ قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اغسلوه  
بماء وسدر ، وكفنوه فى ثوبيه ، ولا تخطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم  
القيامة ملياً" .  
لكن لعل مالكا لم يبلغه الحديث ، كما اعتذر به بعضهم . انظر : نيل الأوطار  
٤٠-٣٨/٥ .
- (٧) انظر : المدونة ١٦٣/١ .
- (٨) فى ح : فإنه .
- (٩) فى م : أمن .
- (١٠) مابين الزاويتين فى ح ، ع : تكبير .
- (١١) فى م : وتكون .

يستقبل ، فإن جعلها لما مضى فهذا قضاء<sup>(١)</sup> ، والقضاء إنما يكون بعد فراغ الصلاة ، هذه رتبته ، وإن<sup>(٢)</sup> جعلها لما يستقبل صار قد كبر قبل إمامه ، وإن لم يكن لما مضى ولما يستقبل صار قد كبر خمسا في الجنازة ، وليس هذا المذهب . فإذا بطل ما وصفنا لم يبق إلا أن ينتظر الإمام فيكبر بتكبيره . ورأيت للشيخ أبي الحسن<sup>(٣)</sup> في كتابه "الممهد" استحسانا في هذه المسألة وهو أنه إن كان قد جاء بعدما كبر بقدر ما يدرك أن يقول بعد التكبير ما جاء من الحمد والصلاة على النبي ، ويدعو<sup>(٤)</sup> بما تيسر <للميت فيكبر><sup>(٥)</sup> ساعة جاء ، وإن ضاق ذلك عليه حتى لا يدرك بعد التكبير ما وصفنا . وإن خفف فيه ، فلينتظر<sup>(٦)</sup> . قال : ووجه هذا الاختيار أنه إذا كان إنما يكبر تكبيرة ، ثم يكبر مع الإمام تكبيرة أخرى ، وليس بينهما قول شيء مما ذكرنا من الدعاء ، فلا فرق حينئذ بين هذا وبين قضائه بعد سلام الإمام <ممتابعا ، فإذا لم يقدر على الدعاء بين التكبيرتين كما ذكرنا ، فالقضاء بعد سلام الإمام><sup>(٧)</sup> أمثل<sup>(٨)</sup> . والله أعلم .

[١١٤] قال بعض شيوخنا : إذا غسل الرجل ذات محرم منه<sup>(٩)</sup> من فوق الثوب لم يلصقه ببدنها ، إذا صب الماء ، لأنه يصفها ، ولا يباشر جسدها بيده

(١) قلت : ويغلب أن تكون أداء ؛ بناء على القول بأن كل تكبيرة لاتفوت إلا بالتي بعدها . انظر : الشرح الكبير ٤١٣/١ . وانظر : الخلاف في المسألة في البيان والتحصيل ٢٤٠/٢-٢٤٢ .

(٢) في ع : فإن .

(٣) القابسي ، وقد سبقت ترجمته .

(٤) في ع : فيدعوا .

(٥) مابين الزاويتين في م : للميت ساعة فيكبر .

(٦) في م : فلم ينتظر .

(٧) مابين الزاويتين ليس في : م .

(٨) انظر : شرح ابن ناجي على الرسالة ٢٨١/١ .

(٩) لا يغسل الرجل ذات محرم منه إلا مع عدم وجود النساء .

انظر : المدونة ١٦٨/١ .

وإنما يصب الماء من تحت الثوب صبا ، ويجافيه ماقدر ، ونحوه رأيت لابن حبيب قال : فإن<sup>(١)</sup> لم يجدوا<sup>(٢)</sup> الماء يمسوها إلى المرافق ، وإنما تيمم إلى الكوعين إذا لم يكن ذو محرم منها<sup>(٣)</sup>.

[١١٥] قال بعض شيوخنا من غير أهل بلدنا في صلاة النساء على الجنائز<sup>(٤)</sup> واحدة واحدة في غير المدونة ، مالم يطل ذلك ، فعلى هذا القول تصلى<sup>(٥)</sup> واحدة بعد أخرى . وفي بعض روايات المدونة ؛ وليكن<sup>(٦)</sup> صفوفا<sup>(٧)</sup> ، فعلى هذه الرواية يكبرن<sup>(٨)</sup> في مرة<sup>(٩)</sup> كلهن ، ولا تصلى واحدة بعد أخرى . والله أعلم .

[١١٦] قال عبد الحق : إنما كره المعصفر<sup>(١٠)</sup> في الكفن ، وأجيز المصبوغ بالورس<sup>(١١)</sup> والزعفران<sup>(١٢)</sup> لأن المعصفر زينة ، وليس بطيب ، والورس والزعفران طيب<sup>(١٣)</sup>.

- 
- (١) في ع : وإن .  
 (٢) في م : لم يجد .  
 (٣) انظر : المدونة ١٦٨/١ ، الشرح الكبير ٤١٠/١-٤١١ ، البيان والتحصيل ٢٤٧/٢، ٢٦٢/٢ الخرشى ١١٧/٢ .  
 (٤) في ح ، ع : الجنائز .  
 (٥) في ع ، م : يصلى .  
 (٦) في ع : ولتكن .  
 (٧) انظر : المدونة ١٧٠/١ .  
 (٨) في م : يكبرون .  
 (٩) في ع : في كرة .  
 (١٠) في لسان العرب : العصفر : هذا الذي يصبغ به ... وقد عصفت الثوب فتعصفر . انظر : (عصفر) .  
 (١١) في المصباح المنير : الورس : نبت أصفر يزرع باليمن ويصبغ به . انظر : (ورس) .  
 (١٢) في لسان العرب : الزعفران : صبغ معروف وهو من الطيب . انظر : (زعفر) .  
 (١٣) انظر : البيان والتحصيل ٢٥٣/٢ .



[١١٧] قال بعض شيوخنا : إذا<sup>(١)</sup> وجد من الميت نصف البدن فأقل لم يصل عليه ، وإنما يصلى عليه إذا وجد أكثر من نصف<sup>(٢)</sup> البدن ، لأن ذلك هو جل البدن وأكثره . قال : ولو وجدت عظام الميت كلها يصلى<sup>(٣)</sup> عليه<sup>(٤)</sup> ؛ لأنها في اجتماعها<sup>(٥)</sup> أكثر البدن<sup>(٦)</sup> .

[١١٨] قال بعض شيوخنا : إنما يجبر المجوسى على الإسلام إذا أخذناهم عنوة<sup>(٧)</sup> وسببناهم ، فأما من اشتريناه من أحرار ذمتنا فهم كأهل<sup>(٨)</sup> ذمتنا منهم<sup>(٩)</sup> ، لا يجبرون على الإسلام ، وكذلك ما اشتريناه من الحربيين ، يقدمون علينا بأمان ، لا نجبرهم<sup>(١٠)</sup> أيضا على الإسلام . ورأيت في المستخرجة نحو هذا الذى ذكره<sup>(١١)</sup> .

[١١٩] قال<sup>(١٢)</sup> عبد الحق : رأيت لبعض البغداديين قال : إنما المكروه

(١) فى ح : وإذا .

(٢) ليست فى : م .

(٣) فى ح ، ع : لصلى .

(٤) فى ح : عليها .

(٥) فى م : اجتماعه .

(٦) انظر : المدونة ١٦٣/١ ، الاشراف ص ١٥١ .

(٧) قال فى لسان العرب : العنوة : القهر . وأخذته عنوة ، أى قسرا وقهرا .

انظر : (عنا) ، وانظر : شرح غريب ألفاظ المدونة ص ٥٧ .

(٨) فى م : كل هل .

(٩) ليست فى : ح ، م .

(١٠) فى ح : لا يجبرهم .

(١١) انظر : المستخرجة مع البيان والتحصيل ٢١٠/٤ - ٢١١ .

قلت : ولا أعلم مناسبة لإدخال المصنف هذه المسألة فى كتاب الجنائز ، فلعله إقحام من الناسخ .

(١٢) ليست فى : م .

من البناء على القبور أن يبني (١) على القبر أزج (٢) أو دكان (٣)، أو يبني (٤) حواليه في ملك أحد بغير رضاه، أو لأنه إذا كان موضعاً مباحاً ضيق على الناس بنيانه (٥)، وأما إذا كان في ملكه أو في (٦) ملك من يأذن له ، فيجوز أن يبني حواليه بيتاً أو حائطاً ، يصونه (٧) .

(١) في ع : يبني .

(٢) في ع : أرج ، وهو تصحيف . وفي لسان العرب : الأزج : بيت يبني طولاً . انظر (أزج) .

(٣) في لسان العرب : الدكان : الدكة المبنية للجلوس عليها ، انظر (دكن) .

(٤) في ع : يبني .

(٥) في م : بنيانه .

(٦) ليست في : م .

(٧) قال ابن رشد في البيان والتحصيل ٢/٢٥٤ : "البناء على القبر على وجهين ؛ أحدهما : البناء على نفس القبر ، والثاني : البناء حواليه ، فأما البناء على نفس القبر فمكروه بكل حال ، وأما البناء حواليه ، فيكره ذلك في المقبرة من ناحية التضيق فيها على الناس ، ولا بأس به في الأملاك" .

والمذهب عند المالكية رفع القبر شراً مسنماً . وقيل : بل يسطح ، وهو ضعيف . كما جاء في الشرح الكبير ١/٤١٨ لكن مذهب المدونة التسوية بالأرض . انظر : المدونة ١/١٧٠ .

قلت : والذي يدل عليه الدليل وترتاج إليه النفس ويطمئن إليه القلب - أن البناء على القبور حرام ؛ فقد روى مسلم في صحيحه عن جابر قال : "نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يخصص القبر ، وأن يقعد عليه ، وأن يبني عليه" وروى مسلم - أيضاً - عن أبي الهياج الأسدي ، قال : قال علي بن أبي طالب : ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ألا تدع تمثالا إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته" .

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الجنائز ، باب النهي عن تخصيص القبر والبناء عليه والجلوس عليه ، وباب الأمر بتسوية القبر ٧/٣٦، ٣٧ .

وعندي أنه لا يصح التفريق بين البناء على القبر أو حواليه ، وفي ملكه أو ملك غيره أو في المقبرة المسبلة ، إذ لا دليل عليه ، بل كل ذلك حرام وهو ظاهر الأحاديث المذكورة وغيرها . =

به (١).

[١٢٠] اعلم أن قوله (٢) من كانت الصلاة إليه ، من قاض أو صاحب شرطة أو وال ، هو أحق بالصلاة من الأولياء (٣) : إنما يعنى : إذا كانت إليه صلاة الجمعة والخطبة وإنما يكون صاحب الصلاة والمنبر أحق من الأولياء إذا كان إليه سلطان الحكم من قضاء أو شرطة ، وإلا فهو كسائر الناس (٤) . هكذا قال سحنون رحمه الله .

[١٢١] قال (٥) ابن حبيب « رحمه الله » (٦) فى صلاة الجنازة (٧) : إذا اجتمع رجل وصبي وامرأة كان الرجل يلى الإمام ، ثم الصبي ، ثم المرأة ،

= وما ابتليت الأمة بشيء أعظم من الابتلاء بتشديد القبور والبناء عليها ، وتحسينها ، ووضع القبر والمشاهد المعمورة حتى سرى الشرك فى الأمة فانصرف كثير من جهلة المسلمين عن دعاء الرحمن إلى دعاء المقبورين بتزيين من الشيطان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . ولو لم يكن دليل على التحريم إلا سد الذريعة وحماية جناب التوحيد لكان ذلك كافيا .

بقى أن نقول إن رفع القبر شيئا قليلا عن الأرض - بلبناء - لتمييزه أو تسطيحه كل ذلك جائز . وقد ذكر ابن حجر فى فتح البارى أن الخلاف فى أيهما أفضل ، لافى أصل الجواز .

أما تسوير المقابر حفظا لها من الدواب وغيرها فإن العمل عليه عند المسلمين إلى يومنا هذا من غير مخالف .

وانظر : فتح البارى ٣١٣/٦ ، شرح السنة للبغوى ٤٠٢/٥ - ٤٠٣ ، نيل الأوطار ١٠١ - ١٠٠/٥ .

(١) ليست فى : ح .

(٢) ليست فى : م .

(٣) جاء فى المدونة ١٦٩/١ : " قال مالك : الوالى والى المصر أو صاحب الشرط إذا كانت الصلاة إليه أولى بالصلاة على الميتة من وليها ، والقاضى إذا كان ، هو يلى الصلاة " .

(٤) انظر : الاشراف ص ١٥١ - ١٥٢ ، المتقى ١٩/٢ .

(٥) فى م : وقال .

(٦) ما بين الزاويتين ليست فى : ح ، ع .

(٧) فى ح ، م : الجنائز .

وإن كان حر وعبد فالحر يلي الإمام ، وإن كان صغيرا ، وأما عبد وامرأة فالعبد يلي الإمام . هكذا قال لى<sup>(١)</sup> من لقيت من أصحاب مالك<sup>(٢)</sup>.

[١٢٢] قال غير واحد من علمائنا : وإذا لم يستهل السقط صارخا<sup>(٣)</sup>،

وإن تحرك ، وفتح عينيه لم يحكم له بحكم الحى ، وليس حركته تدل على كون الحياة فيه ، ألا ترى أنه قد كان متحركا فى بطن أمه ، ثم لم يكن ذلك دليلا على حياته ، وكذلك لو عطس ، لجواز<sup>(٤)</sup> أن تكون ريحا خرجت من أنفه ، ولو بال لم يكن البول أيضا يدل على حياته ، لأن الميت قد يبول لأن ذلك يكون من استرخاء المواسك وذلك «مااجتمع»<sup>(٥)</sup> فى مثانته ، وحركة فمه للمص من الحركات التى تقدمت فى البطن ، وكذلك حركة سائر بدنه ، وقد يتحرك<sup>(٦)</sup> المذبوح ، وقد قال النبى «صلى الله عليه وسلم»<sup>(٧)</sup> : "مامن مولود يولد إلا طعن الشيطان فى خاصرته إلا عيسى بن مريم ألا ترون إلى بكائه"<sup>(٨)</sup> أو كما قال ، فعلم بهذا الخبر أن صياحه<sup>(٩)</sup> وبكائه يسبق<sup>(١٠)</sup> حركته<sup>(١١)</sup>.

(١) ليست فى : ع .

(٢) انظر : المنتقى ٢٠/٢ .

(٣) ليست فى : ع ، م .

(٤) فى ع : يجوز .

(٥) مابين الزاويتين فى م : ماء اجتمع .

(٦) فى ح ، م : تحرك .

(٧) فى ع ، م : عليه السلام .

(٨) أخرجه البخارى فى صحيحه ، عن أبى هريرة بلفظ "كل بنى آدم يطعن الشيطان

فى جنبيه بأصبعه حين يولد ، غير عيسى ابن مريم ... " .

انظر : صحيح البخارى ، كتاب بدء الخلق ، باب صفة إبليس وجنوده ٩٤/٥ .

(٩) فى ح : حياته .

(١٠) فى م : سبق ، وفى ع : لسبق .

(١١) انظر : الاشراف ص ١٤٨-١٤٩ ، التفريع ٣٦٨/١ .

[١٢٣] قوله (١): تخرج المرأة على جنازة ولدها ووالدها وأخيها إذا كان يعرف أن مثلها يخرج على مثلهم ، وإن كانت شابة . ثم قال : ويكره أن تخرج على غير هؤلاء ممن لا ينكر (٢) لها (٣) الخروج عليهم من قرابتها (٤). قال بعض شيوخنا من غير أهل بلدنا : هذا اللفظ (٥) قد يشكل ، وقد وقعت المسألة في المبسوط لإسماعيل (٦) القاضي (٧) - رحمه الله - بينة ، قال فيه : ويكره أن تخرج المرأة (٨) على غير هؤلاء الذين لا ينكر لها (٩) الخروج عليهم فجعل في موضع (ممن) (الذين) فهم الذين قدم أولا أراد أنها لا تخرج <على غيرهم> (١٠)، فتدبر ذلك (١١) فهو كلام <بين> ، وأما لفظ الكتاب ففيه إشكال <(١٢)>.

- 
- (١) في ع : وقوله .  
 (٢) في م : ينكر .  
 (٣) هكذا في سائر النسخ ، ولو قال : عليها لكان أولى وأحسن . والله أعلم .  
 (٤) في ع ، م : قراباتها ، وانظر : المدونة ١٦٩/١-١٧٠ .  
 (٥) في ع : لفظ .  
 (٦) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الجهمي ، الأزدي ، أبو إسحاق ، شيخ المالكية في العراق في وقته ، ولي قضاء بغداد ومحولها مدة طويلة ، ثم ولي منصب قاضي القضاة ، سمع من جماعة من العلماء منهم ، القعني ، وأبي بكر ابن أبي شيبة ، وأبي مصعب الزهري ، وغيرهم . وروى عنه جماعة منهم عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل ، وأبو القاسم البغوي ، وغيرهما .  
 له تأليف منها : كتاب المبسوط في الفقه ، وكتاب أحكام القرآن ، وكتاب شواهد الموطأ ، وغيرها . ولد سنة ٢٠٠هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٢٨٢هـ .  
 انظر : طبقات الفقهاء ص ١٦٤-١٦٥ ، المدارك ٢٧٨/٤-٢٩٣ ، السديج ٢٨٢/١-٢٩٠ .  
 (٧) ليست في : ح ، ع .  
 (٨) ليست في : ع ، م .  
 (٩) هكذا في سائر النسخ ، ولو قال : عليها لكان أولى وأحسن . والله أعلم .  
 (١٠) مابين الزاويتين في م : عليهم .  
 (١١) انظر : المنتقى ١٨/٢ .  
 (١٢) مابين الزاويتين ليس في : ح ، وبعده في ح : تم كتاب الجنائز بحمد الله وعونه ، وفي ع : تم كتاب الجنائز والحمد لله حق حمده .

[١٢٤] سألت (١) الشيخ أبا عمران موسى بن عيسى الفاسي (٢) عما قيل إن صلاة الناس على النبي عليه السلام - إذ مات - لم يكن (٣) بأربع تكبيرات حسب صلاتنا على موتانا، وإنما كان الرجل يأتي ، فيقول : صلى الله عليك يارسول الله ، وفعل بك ونحو هذا من الكلام ، فأنكر ذلك ، ورأى أن ما ذكرت له ليس بصحيح . ورأيت في الواضحة أن النبي عليه السلام كبر عليه بعد موته أربع تكبيرات ، وفي كتاب ابن القصار (٤) البغدادي قال : ذكر أصحابنا أن الناس كانوا يجتمعون أفواجا ، فيقفون بحضرته ، ويدعون وأن الصلاة عليه صلى الله عليه لم تكن إلا مرة واحدة ، ومنهم من قال

(١) ابتداء من هذه الكلمة ، تنفرد نسخة (م) بما بقى إلى أول كتاب الصوم ، وقد قوبل بجزء موجود منه في نسخة (هـ) للضرورة .

قلت : وقد آثرت إثبات هذه الزيادة ؛ لأن الإثبات أولى من الحذف ، مع ما في هذه الزيادة من تنافر بين مسائلها ، فتارة تكون المسألة في الجنائز ، وأخرى تكون في الأيمان ، وثالثة تكون في النكاح ... وهكذا .

(٢) موسى بن عيسى بن أبي حجاج الفاسي ، أبو عمران ، أصله من فاس واستوطن القيروان ، تفقه بأبي الحسن القابسي ، وغيره ، ودرس الأصول على القاضي أبي بكر الباقلاني حين رحل إلى المشرق ، له كتاب التعليق على المدونة . توفي سنة ٤٣٠ هـ ، وهو ابن خمس وستين سنة .

انظر : الديباج ٣٣٧/٢ - ٣٣٨ ، جذوة الاقتباس ٣٤٤/١ - ٣٤٥ .

(٣) قلت : لو قال : لم تكن ، لكان أولى .

(٤) علي بن أحمد البغدادي ، وقيل علي بن عمر بن أحمد - كما في طبقات الفقهاء ، والمدارك - أبو الحسن ، المشهور بابن القصار ، أحد كبار فقهاء المالكية في العراق تفقه بأبي بكر الأبهري ، وغيره . كان أصوليا نظارا ، ثقة ، غير أنه قليل الحديث ولي قضاء بغداد .

له كتاب مسائل الخلاف : كتاب كبير حسن في فنه . قلت : وله كتاب عيون الأدلة في مسائل الخلاف يحققه عبد الحميد السعودي من جامعة الإمام بالسعودية ، توفي سنة ٣٩٨ هـ .

انظر : طبقات الفقهاء ص ١٦٨ ، المدارك ٧٠/٧ - ٧١ ، الديباج ١٠٠/٢ ، شجرة النور ص ٩٢ ، الفكر السامي ١١٩/٢ .

لم يصل عليه أصلا ، وإنما كانوا يدعون (١).

[١٢٥] وسمعت الشيخ أبا عمران يقول - فيما ذكر مالك في قول النبي عليه السلام "أنزل القرآن على سبعة أحرف" (٢): إن ذلك مثل يصنعون (٣) ويعملون أو نحو هذا . قال : إنما أراد مالك ضرب المثل باللفظ الذى ذكر (٤) كأنه يريد أن تلك السبعة التى نص النبي (٥) عليه السلام عليها على (٦) هذا المعنى ، اللفظ مختلف ، والمعنى واحد ، ولم يرد مالك أن يبدل اللفظ بنفسه ، فيوضع (٧) مكان يصنعون يعملون ونحو ذلك .

وضعف تأويل الشيخ أبى الحسن فى ذلك المكتوب عنه فى حواشى كتاب ابن مزين (٨) والذى ذكر عن الشيخ أبى الحسن قال : لعله يريد إذا

(١) روى ابن ماجه فى سننه من حديث ابن عباس قال : "... دخل الناس على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أرسالا يصلون عليه ، حتى إذا فرغوا أدخلوا النساء حتى إذا فرغوا أدخلوا الصبيان . ولم يؤم الناس على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحد .

سنن ابن ماجه ، كتاب الجنائز ، باب ذكر وفاته ودفنه - صلى الله عليه وسلم - ٥٢٠/١-٥٢١ .

قال الشوكانى فى نيل الأوطار ٤١/٥ : "والصحيح أن المسلمين صلوا عليه أفرادا لا يؤمهم أحد" .

(٢) متفق عليه ، عن عمر رضى الله عنه . صحيح البخارى ، كتاب فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٠٠/٦ .

صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ، وبيان معناه ٥٦٠/١ . واللفظ للبخارى .

(٣) فى م : يضعون .

(٤) فى م : ذكرته .

(٥) فى هـ : الرسول .

(٦) ليست فى : م .

(٧) فى م : فوضع .

(٨) انظر ماسبق ذكره عن كتاب ابن مزين عند ترجمته .

جری (١) هذا على غير التعمد . وأما مالك فينكر (٢) أن تبدل (٣) حروف ألفاظ حديث النبي عليه السلام ، وإن كان المعنى واحدا ، تعظيما وإجلالا فكيف في كتاب الله عز وجل ؟!

[١٢٦] قال الشيخ أبو عمران في الحالف بالأعجمية (٤) : لا تجب (٥) عليه الكفارة إذا حنث ، إذا عبر عن اسم الله بالعجمية ، ولم يره كالحالف بالله . قال : واستحب له أن يكفر ، ولم يوجب ذلك .

[١٢٧] وذكر الشيخ اختلاف في اليدين كيف تكون عند تكبيرة الاحرام ، فذكر عن سحنون رحمه الله : إنما تكون مبسوطة . وعن أبي العباس الإبياني - رحمه الله - إنما تكون قائمة ، وكذلك ذكر لي بعض (٦) القرويين عن الشيخ أبي الحسن أنه كان يحرم ، وأصابع يديه قائمة إلى فوق ، ويخنيها شيئا يسيرا .

[١٢٨] وذكر الشيخ أبو عمران (٧) : إذا وطئ الرجل زوجته (٨) بين الفخذين ، وأنزل الماء ، فدخل في فرجها ، ثم طلقها ، ولم يكن منه إليها غير ما وصفنا ، ثم ظهر بها حمل أن الحمل لاحق به . وأما الصداق فيجری على القولين (٩) فيمن افتض امرأته باصبعة ، ثم طلقها ، فقليل : عليه ما شأنها به (١٠) مع نصف الصداق ، وقيل : الصداق كله .

- 
- (١) في م : أجرى .  
 (٢) في م : ينكر .  
 (٣) في هـ : يبدل .  
 (٤) في هـ : بالعجمية .  
 (٥) في م : لا يجب .  
 (٦) في هـ : عن بعض .  
 (٧) ليست في : هـ .  
 (٨) ليست في : م .  
 (٩) في م : على قولين وفي القولين .  
 (١٠) غير واضحة في م .



[١٢٩] وسألت الشيخ عمن صلى بثوب مغصوب أو على أرض مغصوبة أو توضأ بماء مغصوب ، وصلى ، فقال : كل ذلك سواء ، لإعادة عليه . وحكى عن بعض البغداديين أنه قال : هي مسألة إجماع ، قال : وفيها<sup>(١)</sup> قول شاذ ، يجوز أن يكون بعد انعقاد الإجماع . اعترضت على الشيخ بقول من يرى فساد المنهى عنه إذا فعل ، ويراه كلا فعل ؟ فقال : النهى فيما وصفت إنما ينطلق<sup>(٢)</sup> على منع صاحب الأصل من شيء ، وأما إيقاع العبادة فيه فليس من ذلك ، كما قلنا : إن ذبيحة السارق ليست بحرام لأنه لافساد<sup>(٣)</sup> في نفس التذكية ، وإنما عدأة في السرقة ، فكذلك ما وصفت<sup>(٤)</sup> .

[١٣٠] وسألته عن صلاة الناس بمسمع يكبر لهم إذا كبر الإمام ، ويسمعهم السلام إذا سلم ؟ فقال : قد كان الشيخ<sup>(٥)</sup> أبو القاسم يفعل ، أراه يريد ابن شبلون<sup>(٦)</sup> . قال لى : وقد أجاب الشيخ أبو الحسن لمحرز<sup>(٧)</sup> - رحمه الله - باستخفاف<sup>(٨)</sup> ذلك ، وأن ابن عبد الحكم<sup>(٩)</sup> أمر المؤذنين به .

(١) فى م : وفى هذا .

(٢) فى م : يطلق .

(٣) فى م : لأنه فساد .

(٤) فى م : ما وصفنا .

(٥) ليست فى : ه .

(٦) عبد الخالق بن خلف بن سعيد بن شبلون ، تفقه بآبن أخى هشام ، وغيره ، وكان

الاعتماد عليه فى القيروان فى الفتوى والتدريس بعد آبن أبى زيد .

له كتاب المقصد .

توفى سنة ٣٩١ هـ .

انظر : الديباج ٢٢/٢ ، شجرة النور ص ٩٧ .

(٧) غير واضحة تماما ، وهى هكذا رسما . ولم أقف على ترجمة له .

(٨) أى أنه شيئاً خفيفاً لا يؤثر فى صحة الصلاة أو تمامها خاصة عند الحاجة إليه .

(٩) محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، أبو عبد الله ، إليه انتهت رئاسة الفقه فى

مصر على مذهب مالك ، أخذ عن أصحاب مالك ، كابن وهب ، وآبن القاسم =

[١٣١] قال الشيخ فيما ذكره<sup>(١)</sup> الشيخ أبو الحسن بن القابسي في كتابه "الممهد" في المربوط في الخشبة ونحوه إذا لم يتوصل إلى مايتوضأ به ولا تراب يتيمم عليه<sup>(٢)</sup> أنه<sup>(٣)</sup> يومئ للتراب ، كما يومئ المريض للسجود والركوع ليس هذا القول بصحيح ، وذلك أن الإجماع على الإيماء والجلوس<sup>(٤)</sup> في الضرورة وعدم الاستطاعة أنهما عوض<sup>(٥)</sup> ، والأثر ورد بذلك أيضا<sup>(٦)</sup> ، والنوافل تجوز على حال القيام والجلوس والإيماء حسب ماوردت به الشريعة<sup>(٧)</sup> ، ولولا ذلك لمنعنا منه فيها ، والصلاة - نافلة كانت أو فريضة - لا تؤدي إلا بطهارة الماء ، أو بما يقوم مقامه ، وهو التراب ، وقد قال عليه السلام : "لا تقبل صلاة بغير طهور"<sup>(٨)</sup> . فالأمر مفترق فيما وصفناه ، فاعلم .

[١٣٢] قال بعض شيوخنا من القرويين محتجا<sup>(٩)</sup> على طهارة عرق شارب الخمر ونحوه - : لما كانت الخمر إذا تخللت طاهرة يريد أنها هي العين

= وغيرهما ، وعنه أخذ أبو حاتم الرازي ، وأبو جعفر الطبري ، وابن المواز ، وغيرهم .

له تأليف منها : أحكام القرآن ، والوثائق والشروط ، والدعوى والبيانات ، وغيرها . توفي سنة ٢٦٨ هـ .

انظر : المدارك ١٥٧/٤ - ١٦٥ ، الديباج ١٦٣/٢ - ١٦٥ ، شجرة النور ص ٦٧-٦٨ .

(١) في هـ : فيما ذكر .

(٢) في هـ : به .

(٣) ليست في : م .

(٤) انظر : الإجماع لابن المنذر ص ٤٠ .

(٥) أي عوض عن القيام .

(٦) يشير إلى ما رواه الدارقطني من حديث علي بن أبي طالب أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "يصلي المريض قائماً إن استطاع ، فإن لم يستطع صلى قاعداً ، فإن لم يستطع أن يسجد أو مأ برأسه ... " الحديث .

انظر : نيل الأوطار ١١٠/٤ .

(٧) في هـ : حسب ماوردت الشريعة فيها . وانظر : نيل الأوطار ٣٦٥/٣ - ٣٦٦ .

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الطهارة ، باب وجوب الطهارة للصلاة ٢٠٤/١ .

(٩) غير واضحة في : م .

بنفسها (١)، وإنما أوجد (٢) الله فيها عرضاً لاجسماً بل (٣) الجسم هو (٤) الأول كان العرق أولى وأحرى (٥) في كونه طاهراً ، إذ ليس هو الجسم المأكول أو المشروب فهذا على شدة حوالتة وانقلاب أمره أيسر وأولى بالطهارة . والله أعلم .

قال بعض شيوخنا من أهل بلدنا : ويدل أن العرق ليس نفساً ما شرب أو أكل أن الإنسان لو شرب لونا ما ، لم يخرج عرقه على صورة ماتناول ، ولا يخرج العرق إلا على صورة واحدة ، فدل أنه ليس نفس المأكول والمشروب ، فلم يكن نجساً .

قال عبد الحق : وهي مسألة يتنازع (٦) فيها ، فالصواب (٧) ما ذكرنا من طهارة عرق شارب الخمر ، والنصراني إذا تيقنت طهارة بدنه ، والجلالة من الأنعام . والله أعلم .

[١٣٣] اعلم أن من توضأ ، ينوى (٨) لصلاة بعينها ، فأراد أن يصلى بذلك الوضوء غيرها . هذا على قولين (٩) : فعلى قوله لا يصح رفض الوضوء له (١٠) أن يصلى (١١) غير تلك الصلاة > وعلى قوله : يصح رفض الوضوء . فلا يصلى به غير تلك الصلاة > (١٢) لأنه لما خص الوضوء لها ، > رفضه

(١) في هـ : يريد على أنها هي العين لنفسها .

(٢) في م : أوجب .

(٣) في هـ : قبل .

(٤) ليست في : هـ .

(٥) في هـ : وآخراً .

(٦) في هـ : تنازع .

(٧) في هـ : والصواب .

(٨) في هـ : فنوى .

(٩) انظر : مواهب الجليل ٢٤١/١ .

(١٠) ليست في : م .

(١١) في م : لا يصلى .

(١٢) ما بين الزاويتين ليس في : م .

لغيرها<sup>(١)</sup>. ذكره الشيخ أبو عمران عن ابن القصار البغدادي . فاعلم ذلك<sup>(٢)</sup>.

[١٣٤] قال<sup>(٣)</sup> بعض شيوخنا من القرويين : إذا اغتسل رجل من جنابة ، ثم ارتد ، ثم رجع إلى الإسلام ، لاغسل عليه ، ولاوضوء ، إذا ارتد بعد أن توضأ عند ابن القاسم إلا استحبابا . وإنما قال بإيجاب الوضوء يحيى بن عمر<sup>(٤)</sup>.

اعرف في كتاب ابن شعبان<sup>(٥)</sup> أنه قال في هذا المرتد : يغتسل إذا عاد إلى الإسلام .

- 
- (١) مابين الزاويتين : رفض ذلك لغيرها .  
 (٢) يظهر لي أن فيه غرابة ، إذ التعليل مبني على القول بالمفهوم "مفهوم المخالفة" وهو إنما يكون في الأقوال خاصة . والمسألة في الأفعال . والله أعلم .  
 (٣) من هنا يبدأ نقص في (هـ) ، ومابقى إلى أول كتاب الصوم انفردت به (م) .  
 (٤) يحيى بن عمر بن يوسف الكنانى ، أبو زكريا ، الإمام الفقيه الثبت ، أصله أندلسى من أهل جيان ، ومن أصحاب ابن وهب ، وابن القاسم ، وأشهب ، وغيرهم . له تأليف منها : كتاب اختلاف ابن القاسم وأشهب ، وكتاب اختصار المستخرجة وكتاب الميزان ، وكتاب الرد على الشافعى .  
 توفي بسوسة سنة ٢٨٩هـ .  
 انظر : تاريخ علماء الأندلس ٩٠٦/٢-٩٠٧ ، جذوة المقتبس ص ٣٧٧-٣٧٨ ، المدارك ٣٥٧/٤-٣٦٤ ، الديباج ٣٥٤/٢-٣٥٧ ، شجرة النور ص ٧٣ .  
 (٥) محمد بن القاسم بن شعبان المصرى ، المعروف بابن القرطى - نسبة إلى القرط المعروف - ، أبو اسحاق ، إليه انتهت رئاسة المالكية بمصر .  
 له تأليف منها : الزاهى فى الفقه ، وكتاب أحكام القرآن ، وكتاب المناسك ، وغيرها .

توفى سنة ٣٥٥هـ ، وسنه فوق الثمانين .  
 انظر : المدارك ٢٧٤/٥-٢٧٥ ، شجرة النور ص ٨٠ ، لب اللباب للسيوطى ١٧٦/٢  
 قلت : وإذا قيل كتاب ابن شعبان فإنه ينصرف الى الزاهى لاإلى غيره ، وهو مفقود كما هو معلوم .

[١٣٥] ذكر أبو محمد في كتاب النوادر<sup>(١)</sup> لابن ميسر<sup>(٢)</sup>: إذا نقل رجل أن أهل بلدة رأوا الهلال يلزم الناس الصوم بقوله ، وأنه من باب قبول الخبر .

قال أبو محمد : كما ينقل الرجل الرأى ذلك لابنه وابنته البكر . قال الشيخ أبو عمران : في الأصل لابن ميسر شيء ليس كهذا النقل ، إنما قال : إذا وجه القوم رجلا إلى أهل بلدة ، فأخبرهم أنهم رأوا الهلال ، أنهم يصومون بقوله ، فهذا قد صار كالمكشف لهم ، فأما على نقل أبي محمد فلا يلزمهم الصوم ، ولا فرق بين شهادته أنه رأى الهلال ، ولا بين شهادته على قوم أنهم رأوه ، وليس هذا كنقل الرجل إلى أهله ، لأن الرجل هو القائم على أهله والناظر لهم ، فاعلم ذلك.<sup>(٣)</sup>

[١٣٦] قال الشيخ أبو عمران : والذي ذكر أبو محمد عن ابن المواز في الذي صام رمضان ينوى به قضاء رمضان عليه ؛ أنه لا يجزئه عن واحد منهما<sup>(٤)</sup> ، إلى آخر قوله ، وقال : يذكر هذا عنه ، ولم أروه . التلبياني<sup>(٥)</sup> هو الذي ذكره عن ابن المواز ، فاعلمه .

(١) انظر : النوادر والزيادات على مافي المدونة من غيرها من الأمهات لابن أبي زيد القيرواني مخطوط المكتبة الوطنية التونسية ، تحت رقم ٥٧٢٨ ، ل ١٠٦ ب ، الجزء الأول .

(٢) أحمد بن محمد بن خالد بن ميسر الاسكندراني ، أبو بكر ، تفقه بابن المواز وغيره وإليه انتهت رئاسة المذهب بمصر بعد ابن المواز . له تأليف منها : الإقرار والإنكار . توفي سنة ٣٣٩ هـ .

انظر : الديباج ١/١٦٩ ، شجرة النور ص ٨٠ .

(٣) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ١/١٩٢-١٩٤ .

(٤) انظر : المدونة ١/١٩٣ ، فقد رجح ابن القاسم فيها أن يجزئه عن الحاضر ويبقى عليه الماضي .

(٥) لم أقف على ترجمته .

[١٣٧] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا طهرت المرأة من حيضتها قبل الفجر ، ولم تعلم بذلك إلا بعد الفجر يجزئها الصوم ، وإن كانت لم تبيت ، وليست كالمسافر ونحوه ممن عليه التبيت كل ليلة ، ولا يصح الصوم إلا بذلك ، لأن هذه إذا طهرت توجه عليها الصوم ، وصارت لا يحيص لها منه ، فكفاها التبيت المتقدم . والمسافر هو باق على التخيير في الصوم أو الفطر ، فلذلك لم يكن له بد من نية التبيت ، وإلا لم يجزه الصوم . وفي المدونة بيان ما قلناه وذلك قوله في التي طهرت ، فشكت هل كان ذلك قبل الفجر أو بعده ، فجعلها تقضى<sup>(١)</sup> ، لاحتمال أن تكون طهرت بعد الفجر ، فلو كان التبيت مراعى لاحتج بعدم التبيت دون أن يحتج بأنها قد تكون طهرت بعد الفجر ، فاعلم ذلك .

[١٣٨] وجه قول من ذهب إلى أن شاهدين على الهلال تجوز شهادتهما في الصحو وغيره في مصر كبير أو غيره ، أن منازل القمر ليس يعرفها كل الناس ، فصار ذلك من باب الاجتهاد ، فجاز فيه رجلان لهذا . والله أعلم .

حكى إلى بعض القرويين أن < > <sup>(٢)</sup> رحمه الله عرض لهذا الاحتجاج لما قيل له : إن الشيخ أبا الحسن لم يكن يذهب إلى هذا القول .

(١) انظر : المدونة ١/١٨٤ .

(٢) ما بين الزاويتين كلمة غير واضحة في النسخة الوحيدة التي انفردت بهذا الجزء ، وهي نسخة (م) .

## كتاب الصوم

[١٣٩] قال عبد الحق : الفجر فجران ، والشفق شفقان ، فالفجر الأول هو المستطيل الذي لا يوجب شيئا ، والفجر الثاني المعترض في أقصى المشرق<sup>(١)</sup> ذاهبا < من القبلة ><sup>(٢)</sup> إلى دبر القبلة هو الذي يعتبر به . والشفق الأول هو الحمرة الباقية في المغرب من بقايا<sup>(٣)</sup> شعاع الشمس ، والشفق الثاني هو البياض . والاسم الأخص بالشفق هو الحمرة<sup>(٤)</sup>.

[١٤٠] وقول مالك : < وما هو ><sup>(٥)</sup> إلا شيء فكرت فيه منذ قريب<sup>(٦)</sup> . لم تكن فكرته في صورة الفجر ، وإنما فكر في الاحتجاج بالفجر<sup>(٧)</sup> الأول<sup>(٨)</sup> على مخالفته<sup>(٩)</sup> في صلاة العشاء الآخرة ، وذلك أن مخالفته يقول : لا يصلى العشاء حتى يذهب البياض الباقي بعد الحمرة ، ووجه الاحتجاج في ذلك أنه لما كان الفجر الأول لاحكم له عنده ، وعند مخالفته ، وهو بياض قبل البياض المعترض المنتشر في الأفق ، كذلك ينبغي أن يكون البياض الذي بعد الحمرة لا يلتفت<sup>(١٠)</sup> أيضا إليه ؛ لأنهما جميعا بياضان<sup>(١١)</sup> في طرفي الليل ،

- 
- (١) في ع : الشرق .
  - (٢) مابين الزاويتين ليس في : ح .
  - (٣) ليست في : ح .
  - (٤) انظر : التفريع ٢١٩/١ .
  - (٥) مابين الزاويتين في م : ماهو .
  - (٦) انظر : المدونة ١٧٢/١ .
  - (٧) ليست في : م .
  - (٨) ليست في : ح .
  - (٩) وهو أبو حنيفة . انظر : مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ٧٠/١ ، والدر المنتقى شرح الملتقى ٧٠/١ .
  - (١٠) في م : ولا يلتفت .
  - (١١) في ح : بياض .

فلا يعتبر بهما . وقد ذكر عن الخليل (١) <بن أحمد> (٢) وغيره أنهم راعوا البياض الباقي بعد الحمرة ، فوجدوه لا يغيب حتى يطلع الفجر ، فرأى مالك أن آخر هذا البياض وأوله سواء لاحكم له ، ولا يلتفت إلى مراعاته . والله أعلم .

[١٤١] وقد عبر عن هذا المعنى بعض البغداديين بأن قال : وجدنا ثلاث طوالع تلى النهار ؛ وهى الفجر الأول ، والفجر الثانى ، وطلوع الشمس ، وثلاث غوارب تلى الليل (٣) : وهى غروب الشمس ، والشفق الأول ، والشفق الثانى ، فلما اتفقنا أن الاعتبار بالطالعة الوسطى ، كذلك يلزم أن يكون (٤) الاعتبار بالغاربة الوسطى . والله أعلم .

[١٤٢] قال عبد الحق : قول مالك فى احتجاجه على مخالفه فى الصيام بشهادة رجل واحد (٥) : أرأيت إن أغمى (٦) آخر الشهر كيف يصنعون؟ (٧)

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدى ، البصرى ، أبو عبد الرحمن ، صاحب علم العروض ، نحوى ، لغوى .

أخذ عنه النحو سيبويه والأصمعى ، وغيرهما .

له تأليف منها : العروض الشواهد ، والنقط والشكل ، والإيقاع ، والجمال ، والعين لكنه مات ولم يكمله .

توفى سنة ١٧٠ هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء ٧/٤٢٩-٤٣١ ، شذرات الذهب ١/٢٧٥ ، معجم المؤلفين ١١٢/٤ .

(٢) مابين الزاويتين ليس فى : ع ، م .

(٣) هكذا جعل المصنف الطوالع تلى النهار ، والغوارب تلى الليل ، ولعل الصواب : ثلاث طوالع تلى الليل وثلاث غوارب تلى النهار ، والله أعلم .

(٤) ليست فى : م ، وفى ح : تكون .

(٥) ومخالفه فى ذلك هو الشافعى الذى يرى قبول شهادة الواحد . انظر : المهذب للشيرازى وشرحه المجموع للنووى ٦/٢٢٩، ٢٣١ .

(٦) فى ح : غم ، وكلاهما صحيح ، كما فى اللسان (غمم) .

(٧) جاء فى المدونة ١/١٧٤ : "قال مالك أرأيت ان أغمى عليهم هلال شوال كيف يصنعون" .



احتجاج صحيح<sup>(١)</sup> واضح<sup>(٢)</sup>، وذلك أن مخالفه يقول : يصام بشهادة رجل ، ولا يفطر إلا بشهادة رجلين ، فإذا صاموا بشهادة رجل ، «وأغمى»<sup>(٣)</sup> آخر الشهر - كما وصف مالك - فلا بد لهم من أحد أمرين : إما أن يكملوا ثلاثين على شهادة الذى<sup>(٤)</sup> صاموا بشهادته<sup>(٥)</sup>، ويفطرون<sup>(٦)</sup>، أو يصوموا أحدا وثلاثين ، فإن أكملوا ثلاثين ، وأفطروا نقضوا قولهم إذ من قولهم : «إنه لا يفطر»<sup>(٧)</sup> إلا بشهادة رجلين ، فقد<sup>(٨)</sup> صاروا أفطروا بشهادة رجل ، وصاموا بشهادته ، وإن صاموا أحدا وثلاثين «خالفوا الأمة ، لأن الشهر لا يكون أحدا وثلاثين»<sup>(٩)</sup> ثم مع مخالفتهم للأمة كأنهم مكذبون لشاهدهم الذى صاموا بقوله ، وأما اعتلالهم بأن الإنسان متهم على الفطر ، ولا تدركه تهمة فى الصوم ، فهو كلام غير صحيح ، وذلك أن التهمة غير مرتفعة فى الصوم ، وذلك أنه يجوز أن يجب للشاهد بدخول الشهر حقوق ، أو تسقط عنه حقوق<sup>(١٠)</sup> فيستعجل ذلك ، فالتهمة موجودة غير مرتفعة ، والكلام معهم يطول فى هذه المسألة ، «ويخرجنا عما قصدناه»<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) ليست فى : م ، ع .  
 (٢) فى م : واحد .  
 (٣) فى ح ، م : أغمى .  
 (٤) فى ع : الذين .  
 (٥) ما بين الزاويتين ليس فى : ح .  
 (٦) فى م : ويفطروا .  
 (٧) ما بين الزاويتين فى ح : انهم لا يفطرون ، وفى م : أنه لا يفطروا .  
 (٨) فى م : قد .  
 (٩) ما بين الزاويتين ليس فى : م .  
 (١٠) ليست فى : ح ، م .  
 (١١) ما بين الزاويتين فى م : وتخرجنا عما قصدنا .

[١٤٣] قال عبد الحق : ذكر عن الشيخ أبي الحسن أنه قال : إذا نظر الصائم نظرة (١) متعمدا فأنزل ، فعليه (٢) القضاء والكفارة (٣). وهو كلام حسن . وقوله في المدونة : <إن تابع> (٤) النظر إنما شرطه لأنه لم يقصد اللذة بالنظر الأول ، ولا تعمد ذلك . والله أعلم .

[١٤٤] <قال عبد الحق> (٥) : قال ابن القرطبي (٦) : إذا وجد المسافر امرأته النصرانية قد طهرت في يومها من حيضتها ، أو لم تكن حائضا ، لا يوطأها ؛ <لأنها متعدية> (٧) فيما تركت من الاسلام والصوم (٨).

قال عبد الحق : وأنكر بعض شيوخنا منعه ؛ لجواز (٩) وطئها إذا كانت قد طهرت من حيضتها في ذلك اليوم الذى قدم فيه ، من أجل أنها لو كانت مسلمة ، وقد طهرت من حيضتها <يوم قدم أو أسلمت> (١٠) فى يومها ذلك الذى طهرت فيه ، جاز وطؤها ، فليس كونها نصرانية بأعظم من ذلك ، وأما إذا لم تكن حائضا فمستقيم أنه لا يوطأها ؛ إذ هى مخاطبة بالإسلام على ماتقدم (١١). والله أعلم .

[١٤٥] قال عبد الحق : إذا لم يدر الأسير ، أصام قبل رمضان أو بعده فعند ابن القاسم يعيد الصوم ، ولا يزول الفرض عنه بغير يقين ، فإن (١٢)

- 
- (١) ليست فى : م .
  - (٢) فى ع ، م : عليه .
  - (٣) جمهور أهل المذهب على القضاء فقط ، دون الكفارة ، خلافا لأبى الحسن القابسى انظر : مواهب الجليل ٤٢٤/٢ .
  - (٤) مابين الزاويتين فى ح : أنه إن تابع . وانظر : المدونة ١٧٨/١ .
  - (٥) مابين الزاويتين ليس فى : ع ، م .
  - (٦) هو المعروف عند متأخرى المالكية بابن شعبان ، وقد سبقت ترجمته .
  - (٧) مابين الزاويتين فى م : لامتعبده .
  - (٨) انظر : مواهب الجليل وبهامشه التاج والإكليل ٣٩٦/٢ .
  - (٩) فى م : بجواز .
  - (١٠) مابين الزاويتين فى م : ثم قدم وأسلمت .
  - (١١) فى ح ، ع : ماقدم .
  - (١٢) فى ح ، ع : وإن .

صام شعبان سنين ، فليل : يقضى شهرا واحدا ، وهو الآخر ، لأن شعبان الأول ساقط ، ومابعد كل رمضان يجزىء عما قبله ، وقيل : يقضى جميع الشهور كلها لاختلاف نيته في ذلك ، لأن شعبان الثانى لم<sup>(١)</sup> ينو به الأول ، وكذلك الثالث لم<sup>(٢)</sup> ينو به الثانى . ولو صام شوالا<sup>(٣)</sup> سنين قضى يوما واحدا من كل شهر ، وهو يوم الفطر<sup>(٤)</sup>.

قال محمد بن عبد الحكم فى كتاب أحكام القرآن من كتبه : إذا صام شوالا<sup>(٥)</sup> ، فليقض يوم الفطر إن كان < رمضان الذى أفطره مثل عدد شوال الذى صامه من الأيام ، وإن كان ><sup>(٦)</sup> شوال الذى صامه ثلاثين يوما ، ورمضان تسعة<sup>(٧)</sup> وعشرين ، < فلاشئ عليه ، وليس عليه قضاء يوم الفطر ><sup>(٨)</sup> ؛ لأنه قد صام تسعة<sup>(٩)</sup> وعشرين < وليس عليه إلا عدة الأيام التى أفطر ><sup>(١٠)</sup>.

[١٤٦] قال عبد الحق : إذا اجتمع على رجل صوم هدى وقضاء رمضان ، مثل أن يكون عليه سبعة أيام للهدى ومثلها لقضاء رمضان ، وقد بقى من شعبان أربعة عشر يوما ، فإنه يبدأ بصوم الهدى ، ثم يصوم لقضاء رمضان ، لأن الأيام التى بقيت من شعبان فيها كفاية لذلك ، وإن لم يبق من شعبان إلا سبعة أيام صامها لقضاء رمضان ، لأنه أوكد ، ثم يصوم

(١) فى م : لو .

(٢) فى م : لو .

(٣) فى ع ، م : شوال .

(٤) انظر : المدونة ١٨٣/١ .

(٥) فى ع ، م : شوال .

(٦) مابين الزاويتين ليس فى : م .

(٧) فى ح ، م : تسعا .

(٨) مابين الزاويتين فى ع : فليس عليه قضاء يوم الفطر .

(٩) فى ح ، م : تسعا .

(١٠) فى ح : فليس عليه إعادة الأيام التى أفطر .

للهدى بعد فراغه من رمضان المقبل (١).

وإنما أمر قبل دخول رمضان أن يبدأ بصوم الهدى ، ليتصل صومه بما كان صامه في الحج ، فإن لم يصم للهدى وللقضاء حتى دخل رمضان فصامه (٢) فينبغي أن يبدأ بعده بصوم قضاء رمضان المتقدم ، ثم يصوم مالزمه للهدى (٣) ، وإنما وجب فيما قدمنا أن يبدأ بصوم رمضان عند تضايق الوقت ؛ لأنه إن بدأ بصوم الهدى تعلق عليه الإطعام لقضاء رمضان ، فلما كان يتعلق عليه حكم آخر - إن لم يبدأ به - كان أولى (٤) لهذا . >والله أعلم< (٥).

[١٤٧] قال عبد الحق : اعلم أنه إذا لم يصم قضاء رمضان إلى أن دخل شعبان ، فمرضه كله لإطعام عليه ، لأن القضاء سائغ له تأخيره إلى شعبان >وقد مرض شعبان< (٦) فليس بمفطر ، وإنما يراعى ما ذكر في الكتاب (٧) من تركه القضاء بعد الإتيان من السفر ، وبعد الإفاقة من المرض في شهر شعبان ، لأن ذلك هو (٨) آخر ما يجوز له أن يؤخر القضاء إليه (٩).

[١٤٨] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا ابتدأ الذي عليه صوم متتابع غير معين في أول الهلال ، فأفطر أيام الذبح ، أو أفطر نسيانا أو لمرض ، وكان ذلك الشهر تسعا وعشرين ليس عليه إلا عدد ما أفطر ، بخلاف

(١) انظر : المدونة ١/١٨٧ .

(٢) ليست في : م .

(٣) في ع : من الهدى .

(٤) في ح ، م : أولا .

(٥) ليست في : ع .

(٦) مابين الزاويتين ليس في : م .

(٧) انظر : المدونة ١/١٩٢ .

(٨) ليست في : ح .

(٩) انظر : المدونة ١/١٩٢ .

«مالو» (١) ابتداء صومه على غير الهلال ، هذا يكمل ثلاثين يوما (٢).  
وقد ذهب بعض الناس في هذا الذى أفطر أيام الذبح أنه يتم ثلاثين ،  
بخلاف إذا أفطر ناسيا أو لمرض ؛ هذا إنما عليه عدد ما أفطر فقط . قال : لأن  
الذى أفطر أيام الذبح ، وإن كان قد ابتداء صومه على الهلال ، قد دخل  
على تفرقة الصوم ، ولم يبتدئه على اتصاله ، لعلمه أن أيام النحر تفطر ،  
والذى أفطر سهوا أو لمرض لم يتبدى (٣) على تفرقة الصوم . والقول الأول  
أصوب (٤) عندى . «والله أعلم» (٥).

[١٤٩] قال عبد الحق : ذهب بعض شيوخنا من القرويين في نادر سنة  
بعينها أنه لا يقضى رمضان على القولين جميعا (٦) ، وكذلك الذى ينذر صلاة  
يوم ليس عليه أن يقضى مقدار صلاة الظهر وصلاة العصر على القولين  
جميعا (٧) ، وأما ما بعد صلاة العصر فيقضى مثل ما يصل فى ذلك الوقت ،  
لو جازت الصلاة على التقدير على أحد القولين ، مثل أيام النحر التى  
اختلف قوله فى قضائها ، قال : لأنه صائم فى رمضان فهو خارج عن نذره ،  
والذى نذر صلاة يوم ، قد علم أيضا أنه لابد له من صلاة الظهر والعصر ،  
فذلك خارج عن نذره ، وما لصلاة فيه ، أعنى بعد صلاة (٨) العصر ، هو  
مثل أيام النحر التى هو فيها غير صائم ، فدخل (٩) الاختلاف فى قضاء

- 
- (١) فى ح ، ع : لو .  
(٢) انظر : المدونة ١٨٩/١ .  
(٣) فى م : لم يبدأ .  
(٤) فى م : الصواب .  
(٥) مابين الزاويتين ليس فى : ع .  
(٦) القولان : قول الإمام مالك ، وقول ابن القاسم فيمن نذر صيام سنة بعينها .  
انظر : المدونة ١٨٨/١ .  
(٧) ليست فى : ع .  
(٨) ليست فى : ع ، م .  
(٩) فى م : يدخل .

ذلك (١). وقال غيره من شيوخنا : <بل الخلاف> (٢) : يدخل في ذلك (٣) كله  
<وكذلك في كتاب> (٤) أبي بكر الأبهري الخلاف من قول مالك فيما وصفنا .  
فاعلم (٥).

[١٥٠] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا وطئ الرجل (٦) في  
رمضان فكفر ، ثم وطئ تارة أخرى في ذلك اليوم وجبت (٧) عليه كفارة  
ثانية . <وأما إن كان لم يكفر> (٨) حتى وطئ مرارا ؛ فهذا الذى  
تجزئه (٩) كفارة واحدة (١٠) . قال : ومثل هذا موجود فى أصولهم كثيرا (١١) .  
من (١٢) ذلك الذى يكرر ما تجب فيه الفدية من طيب أو لبس - وهو  
محرم - أنه يجزئه من ذلك فدية واحدة ، ولو أنه أخرج الفدية ، ثم عمد ،  
ففعل ذلك ، افتدى تارة أخرى ، وكذلك الذى يكرر القذف <إنما  
عليه> (١٣) حد واحد ، ولو قذف ، فحد ، ثم عمد فقذف ، كرر عليه الحد .  
واحتج بأنه إذا كفر ، ثم عمد بعد ذلك الوطاء (١٤) فوطئ فالوطء محذور  
عليه ، وحرمة اليوم باقية لا يسوغ له انتهاكها ، فوجب أن يكون لفعله

- 
- (١) انظر : المدونة ١/١٩٠ .  
(٢) مابين الزاويتين ليس فى : م .  
(٣) فى ح ، ع : هذا .  
(٤) مابين الزاويتين فى م : وفى كتاب .  
(٥) ليست فى : ع .  
(٦) ليست فى : ح ، ع .  
(٧) فى م : وجب .  
(٨) مابين الزاويتين فى ح : وأما إن لم يكفر ، وفى ع : وأما إن لم يكن كفر .  
(٩) فى م : يجزيه .  
(١٠) انظر : المدونة ١/١٩١ .  
(١١) فى ح ، م : كثير .  
(١٢) من هذه الكلمة يبدأ نقص من (م) إلى نهاية قوله : "وقد نقل المسألة بعض  
المختصرين" . وهو قريب من نهاية كتاب الزكاة الأول .  
(١٣) مابين الزاويتين ليس فى : ح .  
(١٤) ليست فى : ع .

حكم مستأنف أيضا ، وخالفه غيره من شيوخنا ، وقال : لافرق بين أن يخرج الكفارة ثم يطاء ، أو يطاء مرارا ، أنه ليس عليه في ذلك سوى كفارة واحدة ، لأن صوم ذلك اليوم قد وجب قضاؤه ، وقد هتك حرمة ، فتعلقت عليه الكفارة ، فليس يتكرر ذلك عليه . وقيل لى<sup>(١)</sup> إن مثل هذا ذكره ابن القصار البغدادي في كتابه الكبير < مسائل الخلاف ><sup>(٢)</sup>.

[١٥١] قال عبد الحق : يكفر الرجل عن نفسه بأحد ثلاثة أشياء : إما عتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينا<sup>(٣)</sup> ، وإن كان مالك يستحب له الإطعام<sup>(٤)</sup> . وأما إذا أكره زوجته الحرة ، فيكفر عنها بأحد شيئين : إما بعتق رقبة ، أو بإطعام ستين مسكينا ، لأنه لا يصوم أحد عن أحد<sup>(٥)</sup> ، وأما إذا وطىء أمته ، فيكفر عنها بالإطعام ، إذ لا يصوم عنها والولاء في العتق لا يثبت لها ، ولو طاوعت<sup>(٦)</sup> الأمة لكفر السيد عنها ، وذلك كالإكراه للرق الذي فيها ، ألا ترى أن المستحقة لاتحد من وطء السيد ، وإن طاوعت<sup>(٦)</sup>.

[١٥٢] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا<sup>(٧)</sup> وطىء زوجته مكرهة فوجب عليه أن يكفر عنها ، فلم يكن عنده ما يكفر به عنها<sup>(٨)</sup> فكفرت المرأة من مال نفسها بالإطعام ، رجعت على الزوج بالأقل من مكيلة الطعام أو الثمن الذي اشترت به ذلك الطعام ، أو قيمة المعتق<sup>(٩)</sup> ، أى ذلك كان<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) ليست في : ح .
  - (٢) مابين الزاويتين في ع : في مسائل الخلاف .
  - (٣) انظر : المدونة ١٩٢/١ .
  - (٤) انظر : المدونة ١٩١/١ ، المنتقى ٥٤/٢ .
  - (٥) انظر : المنتقى ٥٤/٢ .
  - (٦) في سائر النسخ : طاعت ، والمثبت من : ه . وانظر : مواهب الجليل ٣٤٦/٢ .
  - (٧) في ع : وإذا .
  - (٨) ليست في : ح .
  - (٩) في سائر النسخ : العتق ، والمثبت من : ش .
  - (١٠) ليست في : ع .

أقل رجعت به ، وليست (١) كالحميل (٢) يشتري ما تحمل به من عرض أو طعام ويدفع ذلك للطالب (٣). هذا يرجع بالثمن الذى اشتراه به ، لأن الحمل مأكوذ بذلك ، والغريم قد علم أنه إذا طوّل الحمل ، فقد يشتري ذلك بثمان ، أو يؤديه من عنده ، فعلى ذلك دخل (٤) الغريم . والزوجة لم تكن مضطرة إلى أن تكفر عن نفسها ، ولما أخذت بذلك ، فإنما هى كأجنبي أدى عن الغريم لا كحميل ، فالأجنبي إنما يرجع أيضا بالأقل من الثمن الذى اشتري به ، أو قيمة العروض ، أو مثل الطعام إن كان طعاما ، أو الدين الذى قبل الغريم ، لأن الأجنبي لم يكن يلزمه ذلك ، وإنما هو متطوع ، فالزوجة مثل الأجنبي سواء ، بخلاف الحمل (٥). «والله أعلم» (٦).

[١٥٣] قال بعض شيوخنا (٧): ويكفر العبد والأمة بالصيام إلا أن يضر ذلك بالسيد ، فيبقى ديناً عليهما ، إلا أن يأذن لهما السيد فى الإطعام ، فإن (٨) فعل العبد بمن يلزمه (٩) أن يكفر عنه ، فهى جناية ، إما أن يسلمه سيده فيها ، أو يفديه بالأقل من ذلك ، «أو من قيمته» (١٠)، وإن طلبت المفعول بها ذلك أخذ ذلك ، وتصوم عن نفسها لم يجز ، وإن رضى السيد لأنه لم يجب لها ، فيصير ثمنا للصيام ، والصيام لا ثمن له .

(١) فى ح : وليس .

(٢) قال فى مواهب الجليل ٩٦/٥ : "الحماله فى اللغة والكفالة والضمانة والزعامه كل

ذلك بمعنى واحد" .

وقال أيضا ٩٦/٥ : "الضمان شغل ذمه أخرى بالحق" .

(٣) فى ع : إلى الطالب .

(٤) ليست فى : ح .

(٥) انظر : التاج والإكليل ٤٣٦/٢ .

(٦) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٧) فى ح : أصحابنا .

(٨) فى ع : وان .

(٩) فى ح : تلزمه .

(١٠) مابين الزاويتين فى ع ، م : ومن قيمته .



[١٥٤] قال عبد الحق : إذا صام رمضان ، ينوى به قضاء رمضان آخر قال : يجزئه ، وعليه قضاء الآخر ، اختلف في ضبط هذه اللفظة الآخر بفتح الخاء أو بكسرهما ، وأصوب القولين أن يجزئه ذلك عن الشهر الذى حضر ، ويقضى الأول (١) ، وهو معنى ما فى الكتاب (٢) ، وليست كمسألة الحج (٣) . قال إسماعيل القاضى تفريق ابن القاسم بين الحج والصوم ههنا صواب لأن شهر رمضان مفترض بعينه (٤) ، وليس الحج مفترضا (٥) فى سنة بعينها .

[١٥٥] قال عبد الحق : فإذا أجزأه عن هذا الشهر الذى حضر على هذا التأويل ، فعليه الإطعام عن الشهر الأول لتفريطه إلى أن دخل رمضان ثان ، وأما على تأويل من تأول أنه يجزئه عن الشهر الأول وعليه (٦) قضاء رمضان الثانى ، فليس عليه أن يطعم للأول ، لأنه إنما يتوجه الإطعام بدخول رمضان للصيام الذى يقطعه عن قضاء الشهر ، وههنا لم يقطع عليه شىء لما كان هذا رمضان يجزئه عن الشهر الأول . «والله أعلم» (٧) .

[١٥٦] قال عبد الحق : إن قيل : لم إذا صام رمضان ينوى به قضاء رمضان عليه يجزئه عن أحدهما ، على الاختلاف الذى وصفت فى تأويل

(١) قلت : وقد أورد المصنف هذه المسألة - قبيل كتاب الصيام - من كلام ابن المواز بأن الصوم هنا لا يجزئه عن واحد منهما . وقد أشرنا فى محله إلى ترجيح ابن القاسم فيها أجزأه عن الحاضر ، وبقاء الماضى عليه .

(٢) انظر : المدونة ١٩٣/١ .

(٣) وهى فى رجل كان عليه نذر مشى ولم يسبق له الحج ، فأراد أن يحج ، فمشى فى حجته هذه ونوى قضاء نذره وحجة الإسلام .

وقد أجاب ابن القاسم عن هذه المسألة : بأن المشى يكون لنذره ويقضى فريضة الحج .

انظر : المدونة ١٩٣/١ .

(٤) فى ع : لعينه .

(٥) فى ح : مفترض . وهو خطأ نحوى لعله من الناسخ .

(٦) فى ح : عليه .

(٧) ما بين الزاويتين ليس فى : ع .

ذلك ، وإذا صام شعبان ورمضان عن ظهاره ، لا يجزئه رمضان لفرضه ، ولا لظهاره ، فما الفرق بين ذلك؟ فالجواب : أنه إذا صام رمضان ينوى به قضاء رمضان آخر ، فهذا قد صامه لمثله في الرتبة والقوة ، فأخرج صوم فرض لفرض ، فناب عن أحدهما ، والآخر. أخرجه لغير فرض ، وصامه لما ليس من جنسه ، ولا في قوته ، فلم يجزئه عن واحد منهما لهذا . والله أعلم .

[١٥٧] قال عبد الحق : قال غير واحد من شيوخنا : من رفض صلاته أو رفض صومه كان رافضا<sup>(١)</sup> ، بخلاف من رفض إحرامه ، أو رفض وضوءه بعد كماله ، أو في خلاله . والفرق بين ذلك أن الفرض في الصوم الإمساك فيه<sup>(٢)</sup> ، فإذا رفض الإمساك الشرعى المخاطب به ، وأتى بنية الفطر ، فقد حصل منه ضد ماخوطب به من الإمساك ، فبطل صومه ، والصلاة أيضا إنما سبيلها اتصال عملها على ما أوجبه الشرع ، فإذا رفضها ، ونوى تركها حتى استقر في نفسه أنه يحدث إن شاء ، أو يمشى<sup>(٣)</sup> ، ويأكل ، ويشرب ، وتمادى على أنه في غير عمل من<sup>(٤)</sup> الصلاة ، فقد حصل منه أيضا ما ليس من سنة الصلاة ولا بسبيلها .

وقد اختلف أصحابنا فيما هو أيسر من هذا ، فيمن حالت نيته إلى نافلة ، وهو في فريضة هذا على أنه فعل ذلك سهوا . فأما العامد العاثر فلا خلاف فيه أنه يفسد على نفسه . وأما من رفض وضوءه بعد كماله ، فهذا ليس بشيء لأن حكم الحدث قد ارتفع عنه بطهارته ، ورفض الوضوء ليس

(١) قال في مواهب الجليل ٢٤٠/١ : "الرفض في اللغة الترك ، ومعناه - هنا - تقدير ما وجد من العبادة والنية كالمعدوم" . وراجع في كتاب الطهارة ، ففيه زيادة فائدة .

(٢) ليست في : ع .

(٣) في ح : ويمشى .

(٤) ليست في : ع .

بحدث دخل عليه نقض (١) طهارته ، فلا يلتفت (٢) إلى رفضه ، وكذلك إذا نوى رفض الوضوء ، وهو لم يكمله ؛ رفضه ليس بشيء لأن ما غسل من أعضاء الوضوء حكم الحدث قد ارتفع عنه ، فلاحكم لرفضه إياه إذا عاد فأكمل باقي وضوءه بالقرب (٣) ، وكذلك أيضا رافض إحرامه ليس رفضه بمضاد لما هو فيه ، لأنه إنما عليه مواضع يأتيها ، فإذا رفض إحرامه ، ثم عاد إلى المواضع التي يخاطب بها ، ففعلها ، لم يجعل (٤) لرفضه حكما ، وأما إن كان في حين الأفعال التي تجب (٥) عليه نوى الرفض ، وفعلها بغير نية كالطواف ونحوه فهو (٦) رافض ، يعد (٧) كالتارك لذلك (٨) . والله أعلم . [١٥٨] قول عمر رحمه الله : "نعمت البدعة هذه" (٩) حين رأى

(١) في ع : في الصلب (بعد) وصححه في الهامش فقال (بعض) . انظر ص ٢٠٨ من المخطوط .

(٢) في ع : فلم يلتفت .

(٣) قال صاحب المواهب نقلا عن ابن ناجي : "وهو من غرائب انقاله" يقصد عبد الحق الصقلي . انظر : مواهب ٢٤١/١ .

(٤) في ع : لم يحصل .

(٥) في سائر النسخ : يجب ، والمثبت من : ش .

(٦) في ع : فهذا .

(٧) في ح : بعد .

(٨) انظر في مسألة الرفض مفصلة : مواهب الجليل وهامشه التاج والإكليل ٢٣٩/١-٢٤٢ .

(٩) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الصلاة في رمضان ، باب ما جاء في قيام رمضان ص ٩١-٩٢ وهو آخر جزء من حديث طويل . وأخرجه البخاري من طريق مالك بلفظ "نعم البدعة هذه" . كتاب التراويح ، باب فضل قيام رمضان ٢٥٢/٢ .

قال ابن عبد البر في التمهيد ١٠٨/٨-١٠٩ : "قيام رمضان سنة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم مندوب إليها مرغّب فيها ، ولم يسن منها عمر بن الخطاب إذ أحيّاها إلا ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه ويرضاه ، ولم يمنع من المواظبة عليه إلا خشية أن يفرض على أمته ، فلما علم ذلك عمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلم أن الفرائض لا يزداد فيها ولا ينقص منها بعد موته عليه السلام ، أقامها للناس وأحيّاها وأمر بها ، وذلك سنة أربع عشرة من الهجرة" . =

الناس يصلون القيام<sup>(١)</sup> . إنما يعنى بالبدعة جمعهم على قارىء واحد ، لأن الناس قبل ذلك إنما كانوا يصلون أوزاعا ، فجمعهم عمر على قارىء واحد فهذا الجمع على قارىء واحد هو البدعة لا الصلاة .

فإن قيل : أليس قد صلى بهم النبي عليه السلام ذلك<sup>(٢)</sup> ، ثم ترك فكيف جعل عمر جمعهم على قارىء واحد بدعة ؟

﴿ قيل : لما فعل النبي<sup>(٣)</sup> ذلك ، ثم تركه ، زالت السنة ، فصار جمعهم بعد ذلك بدعة حسنة . هكذا رأيت لأبي محمد رحمه الله ، ذكرت المعنى دون اللفظ .

= وذكر ابن تيمية في الفتاوى ٣١٨/٢١-٣١٩ : نحو هذا الكلام ، واستدل لسنة قيام رمضان جماعة بقوله صلى الله عليه وسلم : "إن الرجل إذا قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة" .

(قلت : والحديث من رواية أبي ذر رضى الله عنه ، قال الشوكاني في السيل الجرار ٣٢٩/١ : ثبت عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى ورجاله رجال الصحيح) . كما ذهب ابن تيمية إلى أن تسمية ذلك بدعة إنما المقصود بدعة لغوية لا شرعية ، واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة" . وقال رواه أهل السنن وصححه الترمذى وغيره ، ثم قال فيما سنه الخلفاء الراشدون ليس بدعة شرعية ، وإن كان يسمى في اللغة بدعة لكونه ابتدئ .

وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم ص ٢٣٣ : "... وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعا وإن كانت بدعة لغة" .

وقال ابن حجر في فتح البارى ٢٧٨/١٣ : "البدعة كل شئ ليس له مثال تقدم ، فيشمل لغة ما يحمد ويذم ، ويختص في عرف الشرع بما يذم ، وإن وردت في المحمود فعلى معناها اللغوى" .

(١) انظر : المدونة ١٩٤/١ .

(٢) ليست فى : ع .

(٣) ما بين الزاويتين فى ح : فقل له فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

## كتاب الاعتكاف (١)

[١٥٩] الاعتكاف في اللغة : اللبث . قال الله تعالى : {ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون} (٢) ، وقال : {الذي ظلت عليه عاكفا} (٣) . فالعكوف : الملازمة الشرعية (٤) . ولا يكون إلا بصوم (٥) عند مالك ، لأن الله تعالى قال {ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد} (٦) . يريد على الحالة التي أنتم عليها ، وأنتم صائمون .

وأشد الأمور علينا في هذه الآية أن يكون قوله تعالى : {ولا تباشروهن} {يحتمل أن يكون كلاما} (٧) مستأنفا ، أو عائدا على ماتقدم من ذكر الصوم ، فإذا كان محتملا ، ورأينا النبي عليه السلام اعتكف في صوم ، صار فعله واقعا موقع البيان (٨) ، فاقترض ذلك الوجوب ، والكلام مع مخالفنا <في هذه المسألة> (٩) يطول ، وليس قصدنا الإكثار في ذلك (١٠) .

[١٦٠] قال عبد الحق : إذا نوى عكوف أيام أو شهر أو شهور لزمته بالدخول في أول يوم منها ، لأن ذلك كله - لاتصاله - كيوم واحد ، بخلاف من نوى صوما . هذا وإن نواه متتابعا لا يلزمه منه إلا اليوم الذي

(١) في سائر النسخ : العكوف ، والمثبت من : ش ، ه .

(٢) من الآية ٥٢ سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٩٧ من سورة طه .

(٤) أى ملازمة المسجد للعبادة . انظر : المنتقى ٧٧/٢ .

(٥) في ع : في صوم ، وانظر : المدونة ١٩٥/١ .

(٦) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٧) ليست في : ح .

(٨) في ح : بيان .

(٩) ما بين الزاويتين ليس في : ح .

(١٠) اشتراط الصوم في الاعتكاف هو مذهب الحنفية والمالكية . والشافعية والحنابلة على

جوازه بلاصوم . انظر في الأقوال والأدلة : المغنى ٤/٤٥٩-٤٦١ ، بداية المجتهد

. ٤٣١/١-٤٣٢ .

دخل فيه خاصة ، لأنه ليس عمل الصوم متصلاً ، لأن الليل فاصل عن الصوم ، والعكوف عمله متصل بالليل والنهار ، فهو كاليوم الواحد في الصوم ، والجوار إذا كان ينقلب فيه بالليل إلى منزله مثل الصوم لا يلزمه بالنية والدخول إلا أول يوم منه<sup>(١)</sup> ، وكل يوم إنما يترتب عليه بدخوله فيه وأما ما لا ينقلب فيه «بالليل إلى منزله»<sup>(٢)</sup> ، فهو كالعكوف بالدخول في أول يوم يلزمه جميعه ، فاعلم .

[١٦١] قال عبد الحق : رأيت لبعض البغداديين : «إذا شرط في العكوف إن عرض لي كذا لم أعد إلى اعتكافي»<sup>(٣)</sup> ، أنه إن دخل في الاعتكاف بهذا الشرط لزمه المضي عليه<sup>(٤)</sup> ، ولم يخرج إلا لضرورة ، وإن خرج لغير ضرورة انتقض اعتكافه ، ولزمه أن يقضيه ، وإن نذر الاعتكاف على هذا الشرط ، ولم يدخل فيه ، لم يلزمه ، فإن دخل فيه<sup>(٥)</sup> لزمه .

[١٦٢] قال عبد الحق : قوله في الكتاب : إذا سكر المعتكف<sup>(٦)</sup> . معناه من خمر<sup>(٧)</sup> ، لا من طعام ، ورأيت في كتاب أبي الحسن بن القصار البغدادى إذا سرق ، أو زنى ، أو قتل ، قال : هذا ونحوه مما يجرى مجرى الكبائر ينتقض به اعتكافه . وقال : إن الأمر محتمل في المسألة ، وحكى<sup>(٨)</sup> أن من

(١) يعنى أنه إذا دخل في صوم يوم معين أو مجاورة لا يمكنه تبعض ذلك ولا تجزأته ، كذلك إذا نوى الاعتكاف أياماً فإنها تكون بمثابة ذلك في الاتصال .

والمجاورة : هى لزوم المسجد بالنهار دون الليل ، وذلك خارج عن سنة الاعتكاف ولا يمتنع فيه مما يمتنع في الاعتكاف .

انظر : مواهب الجليل ٤٥٩/٢ ، المدونة ٢٠١/١ .

(٢) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٣) ما بين الزاويتين في ح : إذا شرط إن عرض كذا لم أعد إلى عكوفى .

(٤) جاء في المدونة ١٩٨/١ : «لا شرط في الاعتكاف في السنة التى مضت» .

(٥) ليست في : ع .

(٦) جاء في المدونة ١٩٨/١ : «قلت» : رأيت المعتكف يسكر ليلاً ثم يذهب ذلك عنه

قبل أن ينفجر الصبح أفسد ذلك عليه اعتكافه؟ قال : نعم .

(٧) في ح : خمر .

(٨) في ع : وحكى .

الناس من يقول : إن الغيبة والكذب وسائر العصيان ينقض (١) العكوف .  
 [١٦٣] قال عبد الحق : قال بعض شيوخنا : إذا خرجت المعتكفة ، فوطئها زوجها مكرهة ، لاتعذر بالإكراه ، وينتقض اعتكافها ، وعليها ابتداءه (٢) بخلاف المكرهة في الصوم ، ألا ترى أن المعتكف إذا وطئ ناسيا يبتدىء اعتكافه ، ولا فرق بين سهوه وعمده (٣) ، والعمد والسهو مختلف في الصوم .

[١٦٤] قال عبد الحق : قال غير واحد من شيوخنا في المرأة تنذر اعتكاف شهر بعينه ، فيموت زوجها ، أو يطلقها قبل دخول الشهر ، فشرعت في العدة ، ثم دخل الشهر : إنها تنمادي على العدة ، لأن وجوب المبيت في البيت حتى تنقضى العدة قد سبق وجوب الاعتكاف ، إذ الاعتكاف إنما ينعقد على ناذره ، بأن يمكنه الدخول فيه ، وهو قادر عليه من غير أن يكون عاصيا وهذه لما جاء الاعتكاف ، وهي منهية عن أن تبث في غير بيتها ، لم يمكنها ابتداء العكوف بمعية ، فأشبه ذلك الحيضة التي لا يصح معها العكوف ، فينبغي أن تصوم هذه المرأة في بيتها ، ولا قضاء عليها لما غلبها عليه الشرع من الاعتكاف كناذر حج عام بعينه ، فمرض (٤) أنه لا شيء عليه ، والله أعلم .  
 [١٦٥] قال عبد الحق : قول النبي عليه السلام في ليلة القدر : "التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة" (٥) في كتاب ابن مزين "لتسع بقين ولسبع بقين ، ولخمس بقين" (٦) . فهذا خلاف تفسير ابن حبيب الذي حمل

(١) في ع : تنقض .

(٢) انظر : المدونة ١٩٧/١ .

(٣) انظر : المدونة ١٩٦/١ .

(٤) في ع : فمرضه .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، من حديث عبادة بن الصامت ، كتاب فضل ليلة

القدر ، باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس ٢٥٥/٢ ، ومالك في الموطأ ،

كتاب الاعتكاف ، باب ما جاء في ليلة القدر ص ٢١٣ .

(٦) قال في نيل الأوطار ٣٧٣/٥ : رواه أحمد ، والترمذي وصححه .

قول مالك على نقصان الشهر ، لأن ابن حبيب عد تلك الليلة ولم يجعل  
مابعدھا (١) تسعا أو سبعا أو خمسا (٢) كما في كتاب ابن مزين ، فتدبره (٣).

---

(١) ليست في : ح .

(٢) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ٢٠٧/١-٢٠٨ .

(٣) في ع : فتدبر ذلك .



## كتاب الزكاة الأول (١)

[١٦٦] قال الله عز وجل : {والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله} (٢)، فقله تعالى : {ينفقونها} وجمعه إياهما في الضمير دليل على أنهما كالشيء الواحد ، فوجب لذلك جمعهما في الزكاة ، وهذا كقوله عز وجل : {والله ورسوله أحق أن يرضوه} (٣). ولم يقل يرضوهما ، لما كان رضا الله برضا رسوله عليه السلام .

[١٦٧] قال محمد <بن المواز> (٤) : إذا أخرج عن الذهب ورقا (٥) ، أو عن (٦) الورق ذهبا أخرج القيمة ؛ - قلت أو كثرت - .

[١٦٨] وقال ابن حبيب : يخرج قيمة الذهب ورقا ما لم ينقص ذلك عن عشرة دراهم (٧). وقول محمد هو الصواب ، وهو معنى ما في المدونة (٨). والله أعلم . وذلك أن القيمة وإن نقصت عن عشرة دراهم فهي تسد مسد الذهب الواجب (٩)، وتنوب منابه في الانتفاع ، فلم يظلم المساكين شيئا . ومما يضعف قول ابن حبيب أنه على مذهبه يخرج القيمة إذا زادت على

(١) في سائر النسخ : كتاب زكاة الذهب والورق ، والمثبت من : ش ، ه .

(٢) من الآية ٣٤ ، من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٦٢ ، من سورة التوبة .

(٤) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٥) الورق : الفضة .

(٦) في ح : وعن .

(٧) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ٢٢٩/١ .

(٨) يقصد - والله أعلم - ما جاء في المدونة ٢٥٨/١ من قوله : "أرأيت إن أعطى زكاة ماله وقد وجبت عليه وهي ألف درهم كانت عنده حال عليها الحول ، فأعطى مكان زكاتها حنطة أو شعيرا أو عرضا من العروض قيمته ربع عشر هذه الألف درهم؟ (فقال) : قال مالك : لا يعطى عروضاً ولكن يعطى ورقا أو قيمة ذلك ذهبا" .

(٩) ليست في : ع .

عشرة دراهم ، فكذاك ينبغي ألا يعتبر النقضان عن عشرة دراهم إذا سقط تحديد العشرة في وجه سقط في آخر . والله أعلم .

[١٦٩] قال عبد الحق : جرى في الكتاب في مسألة الحل ، وقد روى ابن القاسم وغيره أيضا : إذا اشترى حليا ، أو ورثه ، فحبسه للبيع ، كلما احتاج باع أو لتجارة<sup>(١)</sup> . قال بعض الأندلسيين : ههنا في بعض الروايات زيادة زكاة بعد قوله : كلما احتاج باع أو لتجارة ، وهي ساقطة من بعض الروايات ، ولا تصح هذه المسألة إلا بثبوت هذه اللفظة ، لأنها إذا أثبتت<sup>(٢)</sup> دلت على أن الحل المذكور قبلها في رواية<sup>(٣)</sup> ابن القاسم وعلى<sup>(٤)</sup> وابن نافع<sup>(٥)</sup> حل ذهب أو فضة ليس معه حجارة ، ودلت أيضا على أنه لم يأت في هذه<sup>(٦)</sup> المسألة للحل المربوط بالحجارة ذكر ، إذا كان موروثا<sup>(٧)</sup> ، وإذا

(١) انظر : المدونة ٢١١/١ . وقد أثبت فيها كلمة زكاة بعد قوله "أو لتجارة" .

(٢) في ع : ثبتت .

(٣) في ع : في مسألة .

(٤) المقصود به - والله أعلم - على بن زياد التونسي . انظر : المدونة ٢١١/١ .

وعلى هذا هو ابن زياد العيسى التونسي ، أبو الحسن ، راوى الموطأ عن مالك ، سمع من مالك ، والثوري ، والليث ، وغيرهم .

وسمع منه سحنون ، وأسد بن الفرات ، وغيرهما .

قال سحنون : "ما أنجبت إفريقية مثل على بن زياد" .

توفي بتونس سنة ١٨٣ هـ .

انظر : طبقات علماء إفريقية وتونس ص ٢٢٠-٢٢٢ ، رياض النفوس ٢٣٤/١-٢٣٧

الانتقاء ص ٦٠ ، الديباج ٩٢/٢-٩٣ ، شجرة النور ص ٦٠ .

(٥) عبد الله بن نافع ، مولى بني مخزوم ، المعروف بالصائغ ، أبو محمد ، روى عن

مالك ، وتفقه به ، وكان مفتي المدينة بعد ابن كنانة ، ولم يكن صاحب حديث .

سمع منه سحنون ، ويحيى بن يحيى الليثي ، وسماعه مقرون بسماع أشهب في

العتبية .

توفي بالمدينة سنة ١٨٦ هـ .

انظر : الانتقاء ص ٥٦-٥٧ ، المدارك ١٢٨/٣-١٣٠ ، الديباج ٤٠٩/١-٤١٠ .

(٦) في ع : هذا .

(٧) في ح ، م : موزونا .

سقطت أدى إليك لفظ الكتاب - إذا تعقبته - أن من اشترى حليا ، أو ورثه وهو مربوط بالحجارة لا يستطيع نزعه ؛ أنه بمنزلة العرض يشتري للتجارة ؛ أنه يزكيه على ما ذكر في المدير وغير المدير<sup>(١)</sup>، فيستحيل حينئذ معنى<sup>(٢)</sup> المسألة فيما ورث من الحجارة ، ويخرج عن أصل قولهم فيمن أفاد عروضاً بميراث أو غيره أنه لا زكاة عليه فيه حتى يحول على ثمنه الحول من يوم يقبضه لأن حجارة الحلى هى كسائر العروض مما أفيد منها بميراث أو غيره<sup>(٣)</sup>.

قال : وقد رأيت بعض المختصرين اختلفوا فى اختصارهم لهذه المسألة وما أرى ذلك إلا لما أعلمتك من اختلاف الرواية فى اللفظة<sup>(٤)</sup>.

[١٧٠] قال عبد الحق : قال غير واحد من شيوخنا : إن الحلى المربوط بالحجارة لا يستطيع نزعه ؛ زكاته على أحد القولين<sup>(٥)</sup> على التحرى لما فيه ، إذ لا سبيل إلى غير ذلك .

[١٧١] قال بعضهم : فإن تحرى وزنه ، فزكاه ، ثم بعد ذلك ييسر ، باع جميعه ، فإنه يقبض<sup>(٦)</sup> الثمن على قيمة الحجارة وقيمة ما فيها من الحلية لأعلى وزن ذلك ، فتصير زكاته أولا على تحرى الوزن وبقبضه الثمن حين

---

(١) المدير : هو التاجر الذى يكثر بيعه وشراؤه فيبيع بالسعر الواقع ولو بخسارة أحيانا فهذا يزكى أمواله كلما حال الحول على الأصل ، يزكى الأصل والربح .  
أما غير المدير : فهو الذى يشتري العروض يتربص بها الزيادة الكثير ، فهو محتكر فهذا لا يزكيها إلا إذا باعها زكاة واحدة وإن أقامت عنده أحوالا .  
انظر : المدونة ٢١١/١ ، ٢١٧ ، مقدمات ابن رشد مع المدونة ٢٢٥/١ ، الاشراف ص ١٧٨ .

(٢) فى ع : مع .

(٣) ما بين الزاويتين ليس فى : ح .

(٤) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ٢٣٨/١ .

(٥) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ٢٣٧/١ .

(٦) فى ع : بعض .

البيع على القيمة ، <لأعلى وزن ذلك> (١) ، فما ناب الحجارة زكاه الآن ، أعنى إذا كان غير مدير ، وماناب الحلية لم يكن عليه فيه شيء ، لأنه قد زكاه فيما تقدم .

[١٧٢] قال غير واحد من شيوخنا : إذا اكرت الأرض للتجارة ، وزرع فيها طعاما اشتراه للقنية ، أو كان قد ورثه ؛ يريد بذلك الزرع التجارة ، ثم أقام الطعام بعد أن حصده عنده حولا ، وباعه لازكاة عليه في ثمنه ، بخلاف إذا كان أصل الطعام قد اشتراه للتجارة ، لأن ما أصله قنية لا ينتقل إلى التجارة بالنية (٢) . والله أعلم .

[١٧٣] <قال عبد الحق> (٣) : إن اعترض معترض في رواية ابن القاسم فقال : أليس إذا كان أصل العرض للتجارة ينتقل بالنية إلى القنية ، فلم إذا كان أصله للقنية لا ينتقل إلى التجارة بالنية ، فما الفرق بين ذلك ؟ فالجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما : أن لنا أن نقول : الأمر في ذلك واحد ، وذلك أن ما كان أصله للتجارة لا ينتقل إلى القنية بالنية خاصة ، بل بنية قارنها عمل ، وهو إمساك العرض وترك قلبه فيه للتجارة ، فكذا ما كان أصله للقنية ، لا يكون بالنية للتجارة ، حتى يتصرف فيه ، ويشترى ، فهذا وجه .

والوجه الثاني : إنا نقول : أصل العروض القنية ، والتجارة طارئة ، فوجب أن يرجع إلى أصله بأدنى الأمور ، وهى النية ، ولا ينتقل عن أصله إلا بالفعل ، كالمسافر الذى (٤) ينتقل عن السفر بالنية ، ولا ينتقل إلى السفر ، إذا كان مقيما بالنية ، حتى يظعن ، فينتقل عن غير الأصل بأدنى الأمور ،

(١) مابين الزاويتين فى ح : لأعلى وزن ذلك فتصير .

(٢) هذه المسألة ذكرها المصنف فى التهذيب مبينا أقوال بعض المخالفين ووجه ذلك ، مرتضيا ماذهب إليه فى النكت . انظر : التهذيب ل ٥٥ .

(٣) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٤) ليست فى : ع .

ولا ينتقل عن الأصل بأدنى الأمور<sup>(١)</sup>. ألا ترى أن أصل الدنانير والدراهم أن<sup>(٢)</sup> فيها الزكاة ، فلو ردها بالنية عن أصلها لم تنتقل ، فإذا فعل مع ذلك فعلا ، فصاغها ، وصارت حليا للبس ، انتقلت عن أصلها بهذا الفعل الحادث وقد رأيت نحو هذا الذي ذكرنا لبعض علمائنا من البغداديين<sup>(٣)</sup>.

[١٧٤] <قال عبد الحق><sup>(٤)</sup> : قال بعض شيوخنا : إذا اشترى غنما للتجارة عليها صوف تام يوم عقد البيع ، ثم بعد ذلك جزه وباعه ، فهذا الصوف كسلعة ثانية اشتراها للتجارة ؛ فإن<sup>(٥)</sup> أقام الصوف عنده حولا زكى ثمنه إذا باعه ، ولا يكون ثمنه غلة<sup>(٦)</sup> ، يستقبل بها حولا ، وكذلك النخل يشتريها ، وفيها ثمر<sup>(٧)</sup> مؤبر<sup>(٨)</sup> يوم عقد البيع ، هذا على مذهب ابن القاسم وعلى قول أشهب هو غلة ، وإن كان الصوف يوم عقد البيع تاما والثمر<sup>(٩)</sup> مؤبرا ، ويؤخذ<sup>(١٠)</sup> جواب ابن القاسم وأشهب فيما وصفنا<sup>(١١)</sup> من مسألة كتاب العيوب<sup>(١٢)</sup> ، إذا رد النخل أو الغنم بعيب ، وكان يوم عقد

(١) في ع : ذلك .

(٢) ليست في : ح .

(٣) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ٢٢٤/١ ، الاشراف ص ١٧٧ .

(٤) مابين الزاويتين ليس في : ح .

(٥) في ع : ان .

(٦) الغلة : كل شيء يحصل من ريع الأرض أو أجرتها ونحو ذلك ، والجمع غلات .

انظر : المصباح المنير (غلل) .

(٧) في ح : ثمر .

(٨) قال في لسان العرب (أبر) ٥/١ "تأبير النخل تلقيحه" .

قلت : وإنما قال المصنف هنا : ثمر مؤبر ؛ لأن النخل لا يؤبر إلا بعد ظهور الثمرة

وانشقاق طلعتها . والله أعلم .

(٩) في ح : والتمر .

(١٠) في ح : ويوجد .

(١١) في ع : فيما وصفناه .

(١٢) انظر : المدونة ٣٢٩،٣٢١/٣ .

البيع في النخل ثمر<sup>(١)</sup> مؤبر ، أو على<sup>(٢)</sup> ظهور الغنم صوف تام ، فالاختلاف في هذا<sup>(٣)</sup> بين ابن القاسم وأشهب يدخل في المسألة التي قدمنا .

[١٧٥] قال عبد الحق : قال<sup>(٤)</sup> بعض شيوخنا : ليس على المدير إذا أتى شهره أن يقوم عروضه بالقيمة التي يجدها المضطر في بيع سلعه<sup>(٥)</sup> ، وإنما يقوم سلعه<sup>(٦)</sup> بالقيمة التي يجدها الإنسان إذا باع سلعته على غير الاضطرار الكثير<sup>(٧)</sup> ، فإن قوم ، وأخرج الزكاة ، ثم باع بزيادة أو نقصان ، لم يلتفت إلى ذلك ، وهو أمر قد مضى ، فاعلم ذلك<sup>(٨)</sup> .

[١٧٦] قال عبد الحق : هذا الذي أذكره أصل في زكاة ما يقتضى من الدين شيئاً فشيئاً ، وإن تخلل الاقتضاء فوائد<sup>(٩)</sup> ، كيف يجرى الأمر فيها؟ مثال ذلك ، أن يقتضى من دينه خمسة دنانير ، فينفقها ، ثم يعيد عشرة دنانير ، فينفقها بعد حول ، ثم يقتضى من دينه عشرة دنانير<sup>(١٠)</sup> ، فهذا يزكى<sup>(١١)</sup> العشرة التي اقتضى الآن ، مع الفائدة التي كان أنفق ، ولا يزكى

(١) في ح : ثمر .

(٢) في ح : وعلى .

(٣) في ع : هذه .

(٤) في ع : وقال .

(٥) في ح : سلعة .

(٦) في ح : سلعته .

(٧) ليست في : ح .

(٨) ليست في : ع .

(٩) قال ابن عرفة في حد الفائدة : "ماملك لاعن عوض ملك لتجر" .

انظر : شرح الرصاع على حدود ابن عرفة ص ٧٣ .

وقال في الشرح الكبير ١/٤٦٢، ٤٦٣ : "وهي التي تجددت لاعن مال كعطية وميراث أو تجددت عن مال غير مزكى ، كثمان عرض مقتنى من عقار ، أو حيوان ، أو غيره باعه بعين فيستقبل به حولا من يوم قبضه" .

(١٠) ليست في : ع .

(١١) في ح ، م : يزكى الآن .

خمسة الاقتضاء لأنه لم يحصل له من الدين إلا خمسة عشر دينارا ، فإن اقتضى من الدين خمسة أخرى بعدها<sup>(١)</sup> زكى ههنا الخمسة التي اقتضى أولا لأنه قد كمل له من اقتضاء دينه عشرون دينارا ، فاعلم أن الفائدة إنما يعتبر<sup>(٢)</sup> أمر زكاتها بما يقتضى من الدين بعدها ، فإذا اقتضى بعدها من الدين ما إن أضافه إليها خاصة كان جميعه<sup>(٣)</sup> نصابا زكى الفائدة مع ما اقتضى<sup>(٤)</sup> بعدها ، وأما ما يقتضى من الدين فيضيف بعضه إلى بعض ما تقدم قبل الفائدة ، وماتأخر بعدها ، فإذا كمل له من ذلك مافيه الزكاة زكى جميع ما اقتضاه أولا وآخرا ، وإذا تخلل الاقتضاء فوائد ، فلا يضيف كل فائدة للأخرى لأنه أنفق ما استفاد قبل تملك ما استفاد<sup>(٥)</sup> بعد ذلك ، بخلاف الدين الذى لم يزل ملكه عليه قبل اقتضائه ، فحصل مما وصفنا أن كل فائدة ينفقها ، ثم يعيد بعدها شيئا ، وينفقه ، لا يضيف بعض الفوائد إلى بعض ، «ويضيف إلى كل فائدة ما اقتضى من الدين بعدها ، وأما ما اقتضى من الدين مرة بعد مرة ، فيضيف بعضه إلى بعض»<sup>(٦)</sup> ، ماتقدم منه قبل الفوائد ، وماتأخر ، وماتخلل الفوائد يجمع بعض ذلك كله إلى بعض ، وهذا أصل «تفرد به»<sup>(٧)</sup> بعض شيوخنا القرويين على نحو ما وصفته .

[١٧٧] قال عبد الحق : جرى فى الكتاب أنه إذا أفاد مالا فيه الزكاة ثم أفاد بعده مالا فيه الزكاة ، أو لازكاة فيه ، أنه يزكى كل مال على حوله إلى أن يصيرا جميعا إلى مالا زكاة فيه ، فيجمعهما ، ثم إن حدث فيهما نماء فرجعا إلى مافيه الزكاة ، رجع كل مال على حوله<sup>(٨)</sup> .

(١) فى ح : بعد هذا .

(٢) فى ع : تعتبر .

(٣) فى ع : جميعها .

(٤) فى ع : مع ما اقتضاه .

(٥) فى ع : ما استفاده .

(٦) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٧) مابين الزاويتين فى ع : يقرره .

(٨) انظر : المدونة ٢٢٣/١ .

بيان هذا الذى وصفه أن يأتى حول المال الأول فيزيكه ، ثم يصيران جميعا قبل تمام حول الثانى أقل من نصاب ، فيتجر فيهما أو فى أحدهما فيصيران نصابا ، ولم يأت حول الثانى بعد ، فهنا يبقى كل مال على حوله لا يتغير عما كان عليه وبعض<sup>(١)</sup> الربح على المالىن بالحصص ، إن كانت تجارتها بعد خلطهما ، وإن تجر فى أحدهما بعينه أبقاه برجه على حوله ، وأبقى الآخر على حوله ، ولو كان لما أتى حول الأول وجدهما أقل من نصاب ، فجمعهما ، ثم تجر فيهما ، أو فى أحدهما قبل تمام حول الثانى فصارا نصابا ، فهنا ينتقل حول الأول ، فيصير حين الربح ، ويبقى حول الثانى على حاله ولو كان فى هذا الوجه قد تداى بهما النقص عما فيه الزكاة إلى أن أتى حول الثانى ، وهما على حالهما ناقصان ، ثم تجر بعد حول الثانى فيهما ، أو فى أحدهما ، فصارا نصابا ، فهنا لا يفرقهما ، وهما كمال واحد لأنهما قد جمعهما الحول ، وهما ناقصان ، فيزيكهما جميعا حينئذ ، ولا يفترقان ، ويصير حولهما جميعا واحدا ، فتصير المسألة على ثلاثة أوجه كما وصفنا .

وجه إذا حدث النماء ، بقيا على حوليهما المتقدمين<sup>(٢)</sup> ، وهو الوجه الأول المذكور فى الكتاب<sup>(٣)</sup> .

ووجه ثان : ينتقل فيه حول أحدهما .

ووجه ثالث ينتقل فيه الحولان جميعا ، ويرجعان مالا واحدا ،

لا يفترقان ، وقد بينا ذلك كله ، فتدبره .

ولو كان قد زكى الأول ، ثم أتى حول الثانى ، فوجده إذا أضافه إلى الأول لم يكن فيهما مافيه الزكاة ، فخلطهما ، وتجر فيهما<sup>(٤)</sup> ، أو تجر فى أحدهما ، فصارا نصابا ، وذلك قبل أن يأتى حول الأول ، فهنا ينتقل

(١) غير واضحة فى : ح .

(٢) فى ع : المتقدمة .

(٣) انظر : المدونة ٢٢٣/١ .

(٤) فى ع : بهما .



حول المال الثانى الذى أتى حوله ، وهما جميعا ناقصان ، ويصير حوله حين الربح ، ويبقى حول الأول على حاله ، ولو استمر النقص فيهما ، ولم تكن تجارته بهما وكونهما نصابا إلى أن حل حول الأول ، فبعد ذلك حدث النماء ، فهنا ينتقل حولاهما جميعا ، ويصير حين الربح (١) ، ويصيران كمال واحد ، لأن حوليهما «قد أتيا ، ومضيا» (٢) ، وهما ناقصان عما فيه الزكاة ، فبطل (٣) الحولان لذلك ، وهذا معنى ماجرى فى غير المدونة فى هذه المسألة ، وأصل ذلك واضح لمن تأمله على ماقلنا . «والله أعلم» (٤) .

[١٧٨] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا كان له مالان ، يزكيهما على حولين ، فأتى حول الثانى والأول فى عروض ، وقيمة العروض مع المال الثانى يبلغ (٥) مافيه الزكاة ، لم تكن عليه زكاة الثانى ، إذا لم يكن مديرا ، وكون الأول فى عروض مثل إذا تلف ، ولأنه لما كان عين العرض لا تزكى كذلك لا يزكى بها (٦) غيره ، والعين لما كان يزكى عينه ، كذلك يزكى به غيره .

[١٧٩] قال بعض شيوخنا : وإذا حل حول إحد[ى] (٧) الفائدتين ، وهى فى سلعة ، والأخرى فى سلعة ، ولازكاة فيها إلا مع الأول ، وهو مدير ، فإنه يزكى إذا كان فى القيمة مبلغ الزكاة ، ولايلتفت إلى مايطرأ من حوالة الأسواق بزيادة أو نقصان ، وإنما يخاطب بالقيمة فى وقته ، ولايلتفت (٨) إلى تغير السوق بعد ذلك .

(١) فى ح : ربح .

(٢) مابين الزاويتين فى ع : قد أتت ومضت .

(٣) فى ع : فبطلت .

(٤) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٥) فى ع : فبلغ .

(٦) فى ع : به .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) فى ح : فلايلتفت .

[١٨٠] قال عبد الحق : اعلم أنه إنما فرق بين فوائد الدنانير وفوائد المواشى إذا كانت الفائدة الأولى نصابا ؛ فجعله فى فوائد الدنانير يزكى كل فائدة حولها ، وجعله فى فوائد المواشى <sup>(١)</sup> يزكى على حول الفائدة الأولى من أجل أن زكاة الدنانير مصروفة إلى أمانته ، فوجب أن يجعل لكل فائدة حولا ، <وزكاة المشية إنما هى إلى الساعى ، وهو إنما يخرج مرة ، فلا يستقيم أن يجعل لكل فائدة حولا> <sup>(٢)</sup> ، فكان لذلك زكاتها على حول الفائدة الأولى <sup>(٣)</sup> .

[١٨١] قال بعض شيوخنا من القرويين : ولو <sup>(٤)</sup> كان فى بلد لاسعة فيه لكان الأمر كذلك أيضا ؛ يضيف <sup>(٥)</sup> الفائدة الآخرة إلى الأولى <sup>(٦)</sup> ، ويزكى على حول الأول <sup>(٧)</sup> ، وفى المستخرجة نحو هذا الذى ذكره <sup>(٨)</sup> ، فإن قيل : أليس العلة التى قدمت <sup>(٩)</sup> من أنه لما كان الساعى لا يخرج مرارا ، وجبت إضافة الفائدة الآخرة <sup>(١٠)</sup> إلى الأولى ، فلا تسقط <sup>(١١)</sup> ههنا ، إذ البلد لاساعى فيه ، فهلا كانت كالدنانير؟ فالجواب أنه يحتمل أن تخرج السعة إلى ذلك البلد ، أو يلى إمام عدل ، فلا يبقى موضع <sup>(١٢)</sup> إلا خرج السعة إليه ،

(١) فى ع : الماشى .

(٢) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٣) انظر : المدونة ٢٣٢/١ . وانظر - أيضا - عدة البروق للونشريسي ، الفرق الخامس والأربعين بعد المئة ص ١٥٦، ١٥٧ .

(٤) فى ع : فلو .

(٥) فى ع : تضيف .

(٦) فى ح : والأول .

(٧) فى ع : الأولى .

(٨) انظر : المستخرجة ، وهى المعروفة بالعتبية مطبوعة مع البيان والتحصيل لابن رشد . ٤٦٧/٢ - ٤٦٨ .

(٩) ليست فى : ح .

(١٠) فى ع : الأخيرة .

(١١) فى ح : فلا يسقط .

(١٢) فى ح : موضعا وهو خطأ نحوى ربما كان من الناسخ .

فكيف يكون الحكم لو كان هكذا؟! أيبقى<sup>(١)</sup> لكل فائدة حول حسب مارتبه مالکها؟ فلما كان ذلك لا يستقيم ، وجب خوف ماذكرنا أن يزكى على حول الفائدة الأولى . <والله أعلم><sup>(٢)</sup>.

[١٨٢] قال عبد الحق : إذا كان عليه مئة دينار ، حالة أو مؤجلة ، وله مئة دينار دينا<sup>(٣)</sup> حالة ، كانت المئة بالمئة ، ويزكى ما بيده ، وإن كانت التي له مؤجلة ، فإنما يجعل دينه في قيمتها ، لافي عددها ، فاعلم أن ما كان له يفترق إن<sup>(٤)</sup> كان مؤجلا أو حالا ، وأما ما كان عليه فلا يفترق كان مؤجلا أو حالا ؛ أنه يجعل<sup>(٥)</sup> نفس ماعليه في دينه لاقيمة ماعليه حتى لو كان الذي عليه عرضا مؤجلا يجعل قيمة ذلك العرض الساعة لو كان حالا ، ولا يجعل قيمته على أن يقبض إلى أجله لأن ماعليه من الدين لا محيص له منه ، فهو مطلوب بجميعة ، فذلك الدين الذي<sup>(٦)</sup> هو مطلوب به ، يجعله فيما تملك من الدين الذي له ، والذي تملك منه قيمته ، فيجعل الدين في تلك القيمة التي تملكها . هكذا حفظت عن بعض شيوخنا ، وهو بين . والله أعلم .

[١٨٣] قال عبد الحق : الفرق بين نفقة الزوجة ، وبين نفقة الوالدين والولد عند ابن القاسم في سقوط الزكاة عنه ، من أجل ذلك ، أن نفقة الزوجة عوض البضع<sup>(٧)</sup> الذي أخذه ، <ونفقة الوالدين والولد لا عن

(١) في ح : أينتنفى .

(٢) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٣) في جميع النسخ دين بالرفع . والصواب ما أثبتناه .

(٤) في ح : وان .

(٥) في ح : جعل .

(٦) ليست في : ح .

(٧) هذا استنتاج منه - رحمه الله - وإلا كون نفقة الزوجة واجبة إنما هو لاحتباسها

عنده ، فهي أسيرة .

ولذلك تحسب النفقة من النصاب . والله أعلم .

عوض > (١) فكانت أضعف لهذا . والله أعلم .  
 وأيضا فإن نفقة الزوجة إذا عجز الزوج (٢) عنها طلقت الزوجة عليه  
 إذا شاءت ذلك ، ولم يعذر بالعسر ، وفي نفقة الوالدين والولد إذا عجز  
 عنها كانوا من فقراء المسلمين ، فلما كان يتعلق عليه حكم في العسر في نفقة  
 الزوجة على ما وصفنا ، كانت نفقتها آكد ، وأوجب من نفقة الوالدين  
 والولد . والله أعلم .

[١٨٤] قال بعض شيوخنا من القرويين : ومعنى كلام ابن القاسم في  
 الولد ، إنما هو إذا كانت نفقته قد (٣) سقطت عنه ليسر كان حدث له ، ثم  
 ذهب ذلك اليسر ، فرجعت النفقة عليه ، فأما إن لم يتقدم للولد يسر قط ،  
 فالأمر كما قال أشهب : إن النفقة تسقط الزكاة لأنها لم تزل واجبة كنفقة  
 الزوجة التي لم تزل واجبة . فقول (٤) أشهب على هذا التأويل ليس بخلاف ،  
 وإنما تكلم على وجه لم يتكلم عليه ابن القاسم ، وعندى أن قول أشهب  
 خلاف ، فلافق (٥) على قول ابن القاسم بين أن يتقدم للولد يسر أم لا ،  
 هو بخلاف الزوجة للمعنى الذي قدمناه (٦) . > والله أعلم > (٧) .

[١٨٥] قال بعض شيوخنا : إذا كان له مال حل حوله ، وعليه دين  
 من إجارة أجراء (٨) ، ولم يعمل الأجراء له شيئا بعد ، كان عملهم كسلعة  
 له ، فينظر ما عليه من إجارتهم ، فيحسبه (٩) في قيمة عملهم ، فإن كان ذلك

(١) ما بين الزاويتين في ح : ونفقة الوالدين لاعوض .

(٢) ليست في : ح .

(٣) ليست في : ع .

(٤) في ح : وقول .

(٥) في ح : ولا فرق .

(٦) في ع : قدمته .

(٧) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٨) في ع : اجزاء .

(٩) في ح : فنحسبه .

كفاً زكى ما بيده ، وإن كان دين الإجارة أكثر من قيمة عملهم ، جعل مابقى من الدين فيما بيده ، وينظر إن كان يفضل له مافيه الزكاة ، فيزكيه ، وإلا فلا ، وكذلك إن عملوا له بعض العمل ، وبقي عليهم بعضه ، مابقى < من العمل > (١) كسلعة له (٢) يملكها يجعل (٣) دينه فيها على ما قدمناه . فاعلم . [١٨٦] قال عبد الحق : عن (٤) قول ابن القاسم في المدونة : لا بأس بالقراض (٥) على أن على رب المال زكاة المال والربح أو زكاة الربح خاصة (٦) . وذكر ابن حبيب عن ابن القاسم < في هذا > (٧) أنه يكره أن يشترط العامل على رب المال زكاة المال والربح . قال ابن حبيب : وهذا جائز . وما ذكر ابن حبيب عن ابن القاسم في هذا هو في الأسدية (٨) . والذي يدل (٩) في المدونة أنه جائز قوله : لا بأس (١٠) أن يشترط زكاة الربح

(١) ما بين الزاويتين في ح : للعمل .

(٢) ليست في : ع .

(٣) في ح : لجعل .

(٤) في ح : على .

(٥) القراض : تمكين مال لمن يتجر به بجزء من ربحه لا بلفظ الإجارة .

انظر : شرح الرصاع على حدود ابن عرفة ص ٣٧٩ .

(٦) لم أجده في المدونة بهذا النص لكن ورد فيها ٢٣٧/١ : "أرأيت الرجل يأخذ مالا قراضا على أن الزكاة على رب المال ، زكاة الربح ورأس المال أو زكاة الربح ، ورأس المال على العامل ، أيجوز هذا في قول مالك؟ قال : لا يجوز لرب المال أن يشترط زكاة المال على صاحبه ، ألا ترى أن العامل لو لم يربح في المال إلا دينارا واحدا وكان القراض أربعين دينارا فأخرج ذلك الدينار في الزكاة لذهب عمله باطلا فلا يجوز هذا" .

(٧) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٨) لأسد بن الفرات ، وهى مفقودة - فيما نعلم - إلا قطعة منها في كتاب العتق والتدبير . وقد وقفت عليها في مكتبة رقادة بالقيروان بتونس عدد أوراقها ٢٤ ورقة تحت رقم ٢٦٥ ، وهى بخط مغربى قديم غير منقوط في الغالب .

(٩) في ح : نزل .

(١٠) في ع : ولا بأس .

على رب المال<sup>(١)</sup>. فإذا جاز هذا ، وكان رأس المال إنما زكاته على ربه ، فقد حصلت الزكاة كلها على<sup>(٢)</sup> رأس المال والربح على رب المال ، وما ذكر في الكتاب من قوله : لأن ذلك يصير إلى جزء مسمى كأنه أخذه على أن للعامل خمسة أجزاء من عشرة ، ولرب المال أربعة أجزاء ، والجزء العاشر في الزكاة . فهذه<sup>(٣)</sup> التجزئة التي ذكر على طريق التقريب .

وحقيقة ذلك أن يقال : كأن<sup>(٤)</sup> العامل أخذه على أن له ربع عشر الربح كله ونصف ما يبقى بعد إخراج ربع عشره ، وإنما تصح هذه التجزئة التي ذكر على الحقيقة في المساواة<sup>(٥)</sup> لأن فيها تكون القسمة من عشرة ، فيعطى الذى اشترطت عليه الزكاة أربعة والآخر خمسة والجزء الآخر في الزكاة «لأن العشرة يخرج فيها الزكاة»<sup>(٦)</sup>، ولو كان الحائط مما يؤدي فيه نصف العشر كانت قسمتها على عشرين ، فعشرة<sup>(٧)</sup> للذى اشترط الزكاة ، وتسعة للذى شرطت الزكاة عليه ، والجزء الآخر في الزكاة وهو نصف العشر . والقسمة في القراض إنما تصح من أربعين ، إذ أقل ما يخرج ربع العشر صحيحاً من أربعين . فاعلم ذلك .

[١٨٧] قال عبد الحق : الفرق بين المساواة وبين القراض ، أن في المساواة إنما يراعى في زكاة ذلك أن يجعل<sup>(٨)</sup> في حظ العامل ورب المال

(١) يريد - والله أعلم - قوله في المدونة ٢٣٧/١ : "ويجوز للعامل أن يشترط على رب المال زكاة الربح" .

(٢) في ع : عن .

(٣) هذا نصه في المدونة بتصرف قليل من المصنف . انظر : المدونة ٢٣٧/١-٢٣٨ .

(٤) في ح : كان .

(٥) المساواة : عقد على عمل مؤونة النبات بقدر لامن غير غلته لابلظ بيع أو إجارة أو جعل .

انظر : شرح الرصاع على حدود ابن عرفة ص ٣٨٦ .

(٦) ما بين الزاويتين ليس في : ح .

(٧) في ع : فعشر .

(٨) في ع : يحصل .

جميعا <ما تجب فيه> <sup>(١)</sup> الزكاة ، وأن في القراض يعتبر على مذهب ابن القاسم أن يحصل لرب المال من رأس ماله وربحه مافيه الزكاة ، فحينئذ تجب الزكاة على العامل ، ولا تجب الزكاة بحصول النصاب لهما جميعا ، كما يستعمل في المساواة أن الثمرة في المساواة عينها لرب المال ، وما يأخذ <sup>(٢)</sup> العامل منها فإنما يأخذه بعد توجه الزكاة على رب الثمرة بطبيعتها ، فالذى يستحقه العامل بعد القسمة إنما هو ضرب من الأجرة ، وأما مال القراض فالعامل قد تقلب به ، وتصرف فيه لنفسه ولرب المال ، وذهبت <sup>(٣)</sup> عينه ، واعتاض بدلا منه ، فلما طلب به النماء <sup>(٤)</sup> بالتصرف الذى فعله فى عين <sup>(٥)</sup> المال أشبه الشريك . والله أعلم ، ونحو هذا حفظت عن بعض شيوخنا من القرويين .

[١٨٨] قال عبد الحق : اعلم أن مال القراض ، وإن أقام بيد العامل أحوالا ، لا تخرج زكاته إلا بعد المفاصلة <sup>(٦)</sup> ، فإذا تفاعلا نظرت ؛ فإن كان العامل يدير زكى لكل سنة على قدر ما كان المال عند تمام كل حول ، وإن كان العامل لا يدير ، فإنما يزكى زكاة واحدة ، وينظر إلى رب المال ، فإن كان يدير زكى لكل سنة ، وإن كان لا يدير زكى زكاة واحدة ، هذا إن <sup>(٧)</sup> كان العامل غائبا ، ولو كان المقارض مع رب المال فى بلده ، ورب المال يدير ، والعامل لا يدير ، فإن رب المال إذا جاء شهر زكاته زكى ماله بيد <sup>(٨)</sup> العامل ، ويقوم سلع القراض ، فيزكى رأس ماله وحصته من الربح ، ثم إذا تفاعلا إنما يزكى العامل لسنة واحدة ؛ إذ ليس ممن يدير .

(١) مابين الزاويتين فى ع : مافيه .

(٢) فى ح : وما يأخذه .

(٣) فى ح : فذهبت .

(٤) فى ع : التنمى .

(٥) فى ع : غير .

(٦) أى المقاسمة ، أو الاقتسام .

(٧) فى ع : إذا .

(٨) فى ع : يد .

[١٨٩] قال بعض شيوخنا من القرويين : ويخرج رب المال ما يجب في ذلك من مال نفسه لامما بيد العامل ، لأنه ينقص مال القراض إذا فعل ذلك .

[١٩٠] قال عبد الحق : وإنما يزكى ما بيد العامل إذا كان الذي بيده أقل المال ، وأما إن كان أكثر ماله بيد العامل ، فلا يزكيه <sup>(١)</sup> حسب ما قالوا فيمن يدير بعض ماله وبعضه لا يديره ، فإذا وجب على رب المال أن يزكى لكل سنة ، إذ هو ممن يدير ، والعامل معه في بلده ، وليس العامل ممن يدير ، فأخر <sup>(٢)</sup> رب المال الزكاة انتظار المحاسبة ، فضاع ضمن زكاته ، وأما إن أخر الزكاة ، إذ العامل ليس معه في بلده ، فهلك المال ، فلا يضمن زكاته ، إذ لم يكن ممن يلزمه إخراج الزكاة ، إذ لا يدرى ما يحدث على المال ولو أخرج رب المال الزكاة قبل المقاسمة جهلا ، أو <sup>(٣)</sup> كان العامل خاصة ممن يدير ، فعمد ، فأخرج الزكاة جهلا قبل المفاصلة ، مضى ذلك ، وأكثر ماذكرته في هذه المسألة مجموع من كتاب محمد وغيره .

[١٩١] قال محمد : إذا تفاعلا في مال القراض ، فبيدا بإخراج الزكاة قبل قسمة الربح ؛ مثل أن يكون القراض عشرين دينارا ، وقد تجر فيه حولا فصار أربعين فعلى رب المال ثلاثة أرباع دينار ، وعلى العامل ربع دينار إذا قارضه على النصف .

[١٩٢] قال غير واحد من شيوخنا - في المقارض يشتري سلعا ، فتقيم عنده حولا ، ثم يبيعها ، صنع ذلك سنين ، ثم تفاعلا - : أن عليهما الزكاة لكل عام ؛ لأن المقارض ههنا يده كيد رب المال ، ورب المال لو صنع ما وصفناه لزكى <sup>(٤)</sup> لكل سنة ، فكذلك المقارض ، وذهب ذاهب إلى غير هذا والصواب ما ذكرناه . < والله أعلم > <sup>(٥)</sup> .

(١) في ح : فلا يزكى .

(٢) في ع : فوجد .

(٣) في ح : لو .

(٤) في ح : زكى .

(٥) ما بين الزاويتين ليس في : ع .



ألا ترى أن العامل إذا كان يدير زكى لكل سنة ، كرب المال إذا كان يدير ، فإنما المقارض مثله سواء ، فاعلم .

[١٩٣] قال عبد الحق : قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا قدم الذمى بدنانير ، فاشترى بها سلعا ، ينظر ، فإن كانت السلع تنقسم أخذ العشر من أعيانها ، وإن كانت لاتنقسم أخذ في ذلك ثلثا .

وقال لى غير واحد من شيوخنا من أهل بلدنا : إنما يؤخذ عشر قيمة السلع ؛ كانت تنقسم أو لاتنقسم ، وكذلك لو كان المشتري طعاما أو غيره مما يكال أو يوزن ، ولا يؤخذ<sup>(١)</sup> من غير ذلك ، لأن الأسواق قد تحول بنقصان ، فإنما يؤخذ ثلثا لا يتغير ، ولا تحيله الأسواق . والله أعلم .

[١٩٤] قال بعض شيوخنا : إذا دخل أهل الحرب إلينا ، فباعوا ، واشتروا<sup>(٢)</sup> ، ثم مضوا إلى بلد آخر من بلاد المسلمين ، فباعوا ، واشتروا ، لا يؤخذ منهم تارة أخرى ، بخلاف أهل الذمة .

قال عبد الحق : والفرق بينهم أن أهل الحرب قد حصل لهم الأمان ، ماداموا في أرض الإسلام ، فجميع بلاد<sup>(٣)</sup> الإسلام كبلدة واحدة ، وأما أهل الذمة فإنما<sup>(٤)</sup> يؤخذ منهم لانتفاعهم ، إذ هم غير ممنوعين من بلادنا<sup>(٥)</sup> ، فلما تكرر نفعهم تكرر الأخذ منهم . والله أعلم .

[١٩٥] قال ابن المواز في كتاب الجهاد الثاني<sup>(٦)</sup> : وإذا نزل تجار الحريين على غير شرط لم يكن للسلطان أن يتحكم عليهم ، فيأخذ أكثر من

(١) في ح : فلا يؤخذ .

(٢) أى وأخذ منهم العشر .

(٣) في ح : بلد .

(٤) في ع : فانهم .

(٥) في ح : بلدنا .

(٦) أغلب الظن أن ذلك في الموازية وهى مفقودة ، غير قطع متهالكة منها لا استفاد منها وقفت عليها في مكتبة رقادة بالقيروان بتونس ، وقطعة في البيوع في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة .

وانظر كلامنا عن الأمهات في المذهب في كتاب العتق الأول من هذا البحث .

العشر ، ولكن إن تراضوا على شيء ، وإن كان ذلك بعد نزولهم ، وإلا ردوا إلى مأمئهم .

أصبع<sup>(١)</sup> : إذا نزلوا بغير تسمية عشر ولا غيره ، وقد كانوا يعرفون النزول قبل ذلك على العشر ، فلم يسم لهم حتى باعوا ، فليس للإمام أن يتحكم عليهم ، ويزيد على العشر .

ابن حبيب : إذا جهل الوالى ، فأنزلهم على أمر مبهم ، فإن كانوا نزلوا قبل ذلك على أمر فهم عليه ، وإن كانوا أول ما نزلوا فعليهم العشر . [١٩٦] قال عبد الحق : حكى عن الشيخ أبى الحسن بن القابسى أنه قال : معنى قوله فى الندرة<sup>(٢)</sup> يتكلف فيها عمل<sup>(٣)</sup> ، إنما ذلك فى تصفيئها وتهذيبها حتى تجمع<sup>(٤)</sup> ، فهذه التى تركى ، فأما أن يتكلف المؤونة فى الحفر وتوجد هى ذهباً نابتاً بلامؤونة ، ففيها الخمس ، وإلى هذا رأيت بعض شيوخنا من القرويين يذهب ، ويقول هو معنى ما فى الكتاب<sup>(٥)</sup> ، وذكر<sup>(٦)</sup>

---

(١) أصبع بن الفرع بن سعيد بن نافع المصرى ، أبو عبد الله ، أحد أئمة المالكية بمصر ، سمع من ابن القاسم ، وأشهب ، وابن وهب . روى عنه البخارى ، وغيره ، وبه تفقه ابن المواز وابن حبيب وغيرهما .  
له تأليف منها : كتاب الأصول ، وكتاب سماعه من ابن القاسم ، وكتاب آداب القضاء ، وغيرها .  
توفى بمصر سنة ٢٢٥ هـ .

انظر : المدارك ١٧/٤-٢٢ ، الديباج ٢٩٩/١-٣٠٠ ، شجرة النور ص ٦٦ .  
(٢) الندرة : القضية المجتمعة مأخوذ من ندر الشيء إذا اجتمع ومنه ندر الرمل .  
انظر : شرح غريب ألفاظ المدونة ص ٣٥ .  
وقال فى المدونة ٢٤٧/١ : " وهى القطعة التى تندر من الذهب والفضة " . والمعنى : المعدن ذهباً أو فضة .

(٣) فى ح : عملاً وهو خطأ ربما كان من الناسخ ، وانظر المدونة ٢٤٦/١ .

(٤) فى ح : تجتمع .

(٥) انظر : المدونة ٢٤٦/١-٢٤٧ .

(٦) فى ع : ذكر .

عن أبي محمد < رحمه الله > <sup>(١)</sup> أنه قال : إنما <sup>(٢)</sup> كره مالك الطلب في قبور الجاهلية وحفرها خوفاً من أن يصادف قبر نبي أو رجل صالح .

[١٩٧] وحكى عن الشيخ أبي الحسن أنه قال : إنما كره ذلك للحديث الذى جاء "لاتدخلوا على هؤلاء المعذبين إلا وأنتم باكون ، فإن لم تكونوا باكين ، فلاتدخلوا عليهم" <sup>(٣)</sup> فلا ينبغي أن يدخل عليهم إلا للاعتبار والبكاء فأما لطلب الدنيا واللهم فلا .

[١٩٨] < قال عبد الحق > <sup>(٤)</sup> : قال < محمد بن مسلمة > <sup>(٥)</sup> فى المبسوط <sup>(٦)</sup> فى قول مالك : سمعت أهل العلم يقولون فى الركاز ؛ إنما هو دفن الجاهلية ما لم يطلب بمال ، أو يتكلف فيه كبير عمل ، فأما ما طلب بمال <sup>(٧)</sup> وتكلف فيه كبير عمل ، فأصيب مرة وأخطئ مرة فليس بركاز ، إنما هذا الكلام منهم تفسير للركاز أنه ليس بالمعدن حين قالوا : يتكلف فيه العمل ، فيصاب مرة ويخطأ < مرة > ، وهذه صفة المعدن ، يتكلف فيه الأموال فيصاب ويخطأ <sup>(٨)</sup> ، والدفن ليس كذلك لأنه لا يعمل منه على حقيقة ولا على شيء يتوسم ، وإنما هو دفن يوجد موضوعاً والمعدن عرق يتوسم ، فيعمل عليه ، ويطلب فيخطأ ، ويصاب .

(١) مابين الزاويتين فى ع : رحمة الله عليه .

(٢) فى ع : أنه .

(٣) متفق عليه . صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة فى مواضع الخسف والعذاب ١١٢/١ ، صحيح مسلم ، كتاب الزهد ، باب لاتدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تكونوا باكين ٢٢٨٥/٤ .

(٤) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٥) مابين الزاويتين فى ح ، م : أبو محمد بن مسلمة .

(٦) المبسوط للقاضى إسماعيل ، والمعنى أنه ذكر قول محمد بن مسلمة فى المبسوط .

(٧) ليست فى : ح .

(٨) مابين الزاويتين ليس فى : ح .

[١٩٩] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا وجد رجل ركازا في دار رجل<sup>(١)</sup> من أهل الصلح ، فالركاز لصاحب الدار ، ولا يكون لجماعة أهل الصلح ، وإنما معنى قوله في الكتاب : إذا وجد رجل في دار رجل في أرض الصلح يكون لأهل الصلح<sup>(٢)</sup> >يريد أن الزجل الذى وجد ذلك في داره ليس من أهل الصلح ، فلذلك قال : يكون لأهل الصلح><sup>(٣)</sup> ، ولم يجعله لصاحب الدار >أن صاحب الدار لم يكن صلحيا><sup>(٤)</sup> ، فلا فرق على هذا بين أن يجده رب الدار بنفسه في داره<sup>(٥)</sup> ، أو يجده رجل في دار الصلح<sup>(٦)</sup> أنه لصاحب الدار ، وهكذا لابن القاسم في كتاب ابن المواز أنه إذا وجد رجل في دار صلحى هو لصاحب الدار ، وليس هذا القول على التأويل الذى قدمته بخلاف لما في المدونة ، وقد نقل المسألة بعض المختصرين<sup>(٧)</sup> على غير ما وصفته ، وجعله لجماعة أهل الصلح إذا وجد رجل في دار صلحى ، فيصير لابن القاسم قولان على هذا النقل ، وليس كما قال ، وإنما معنى ما في المدونة ما وصفناه ، وليس الذى في كتاب ابن المواز بخلاف لما في المدونة . والله أعلم .

(١) في ع ، م العبارة هكذا : إذا وجد رجل ركازا في دار رجل إن كان في دار رجل... الخ .

(٢) انظره بمعناه في المدونة ٢٥٠/١ .

(٣) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٤) ما بين الزاويتين ليس في : ح .

(٥) في ح : في دار .

(٦) في ع : الصلح .

(٧) هنا ينتهى النقص في (م) .

## كتاب الزكاة الثاني

قال النبي عليه السلام : "ليس فيما دون خمس ذود <من الإبل> (١) صدقة" (٢).

[٢٠٠] قال ابن حبيب في كتاب شرح (٣) الموطأ : كأنه قال ليس فيما (٤) دون خمس من الإبل صدقة (٥) ، لأن الذود ثلاثة وأربعة وخمسة إلى السبعة وما فوق السبعة شق إلى أربع (٦) وعشرين ، فينقطع منها اسم الشق ويحملها اسم الإبل ، ولا ينقص (٧) الذود (٨) ، ولا يكون الذود واحدا ، كما لا ينقص من عدد النفر ، فلا يكون النفر واحدا ، والنفر من ثلاثة إلى سبعة وفوق السبعة (٩) إلى العشرة رهط ، وفوق ذلك إلى الأربعين عصابة ، وفوق ذلك إلى المئة فأكثر أمة .

وقال (١٠) ابن مزين عن عيسى بن دينار (١١) أن أقل الذود واحد ،

- 
- (١) مابين الزاويتين ليس في : ح ، ع .
  - (٢) متفق عليه . صحيح البخارى ، كتاب الزكاة ، باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة ١٢٥/٢ ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ٦٧٥/٢ .
  - (٣) ليست في : م .
  - (٤) ليست في : م .
  - (٥) انظر : المعلم بفوائد مسلم للمازرى ٧/٢ .
  - (٦) في ح : أربعة ، وفي ع : رابع .
  - (٧) في ح : وانتقص .
  - (٨) كذا في سائر النسخ . ولعل العبارة : ولا ينقص الذود عن ثلاثة . والله أعلم .
  - (٩) في ع : السبع .
  - (١٠) في م : قال .
  - (١١) عيسى بن دينار بن واقد الغافقى ، أبو عبد الله ، فقيه الأندلس وعالمها ، أصله من طليطلة ، وسكن قرطبة ، سمع من ابن القاسم وصحبه ، وعول عليه ، وكان لا يتقدمه أحد في الفتيا في الأندلس ، قال بعضهم : عيسى بن دينار أفقه من يحيى ابن يحيى . =

وقاله غيره (١).

[٢٠١] قال عبد الحق : إذا زادت الإبل على عشرين ومئة عند مالك أن الساعى مخير في أخذ حقتين (٢) أو ثلاث بنات لبون (٣).  
قال مالك في كتاب ابن المواز : هو (٤) مخير في ذلك ، كانت في الإبل أحد السنين ، أو لم تكن (٥).

ووجه قول مالك في جعل الساعى بالخيار فلأن النبی علیه السلام لما قال : "إذا زادت الإبل على عشرين ومئة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة" (٦) احتمل أن يكون أراد زيادة واحدة ، وهو أقل ما يقع (٧) عليه الاسم ، واحتمل أن يكون أراد الزيادة التي تغير حكم الزكاة وتنقلها من حال إلى حال ، فلما كان هذا الاحتمال سائغا جعل الاختيار للساعى في أخذ ما يؤديه اجتهاده إليه من أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون ، لأن النص محتمل للتأويل .

= توفي بطليطلة سنة ٢١٢ هـ .

انظر : تاريخ علماء الأندلس ٥٥٦/٢-٥٥٧ ، طبقات الفقهاء ص ١٦١ ، بغية الملتبس ص ٤٠٢-٤٠٣ .

(١) انظر : المعلم ٧/٢ .

(٢) الحلقة : هي التي أتمت ثلاث ، ودخلت في الرابعة ، وسميت بذلك ، لأنها استحقت أن تتركب ويحمل عليها .

انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٣٤/١ .

(٣) انظر : المدونة ٢٦٤/١ ، وبنت اللبون : هي التي أتمت سنتين ، ودخلت في الثالثة سميت بذلك لأن أمها ذات لبن في الغالب . انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٣٤/١ .

(٤) في ح : وهو .

(٥) في ح : يكن .

قلت : والذي في المدونة مخالف لما في الموازية ، إذ ذهب مالك في المدونة إلى إجبار الساعى إذا لم توجد إلا سن واحدة . انظر : المدونة ٢٦٥،٢٦٣/١ .

(٦) أخرجه البخارى في كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ١٢٣/٢-١٢٤ .

(٧) في م : مما يقع .

وأما وجه (١) قول ابن شهاب (٢) الذي اختاره ابن القاسم فهو أن أصل العبادات لما كانت مبنية <على الاحتياط> (٣)، <وكان اسم الزيادة يقع على الواحد كان من الاحتياط للزكاة> (٤) أن تغير (٥) الحكم في العشرين ومئة : إذا زادت واحدة لحصول الزيادة فيها ، فينتقل من حكم الحقتين إلى الثلاث بنات لبون ، وقول مالك أقيس (٦). <والله أعلم> (٧)؛ لأننا إذا خيرنا الساعى فيما وصفنا لم ننقله (٨) عن (٩) الحكم الأول ، ونقلناه إلى الاختيار بالاجتهاد ، والحكم الأول إنما كان (١٠) فيه مقصورا (١١) على الحقتين <لاغير> (١٢). فاعلم .

[٢٠٢] قال عبد الحق : إنما قال مالك في كتاب ابن المواز : إنه إذا وجد أحد السنين في إحدى (١٣) وعشرين ومئة له أن يكلفه غيره ، وقال في

(١) ليست في : ع .

(٢) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى ، المدنى ، الإمام ، أبو بكر ، أخذ عن ابن عمر ، وسهل بن سعد ، وأنس بن مالك ، وغيرهم ، وعنه أخذ الأوزاعى ، والليث ، ومالك ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم . قال عمر بن عبد العزيز : لا أعلم أحدا أعلم بسنة ماضية من الزهرى .

توفى في رمضان سنة ١٢٤هـ ، وعمره اثنتان وسبعون سنة .

انظر : طبقات الفقهاء ص ٦٣-٦٤ ، تذكرة الحفاظ ١٠٨/١-١١٣ .

(٣) مابين الزاويتين في م : على الاحتياط للزكاة .

(٤) مابين الزاويتين ليس في : م .

(٥) في م : نغير .

(٦) انظر - في قول مالك وابن شهاب - المدونة ٢٦٤/١ .

(٧) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٨) في ح ، ع : لم نبقه .

(٩) في ح ، ع : على .

(١٠) في ح : يكون .

(١١) في ح : مقصور .

(١٢) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(١٣) في م ، ع : أحد .

المئتين : إذا وجد أحد السنين لم يكلفه غيره ، فلأن<sup>(١)</sup> الإبل إذا زادت على العشرين ومئة احتمل أن تكون الفريضة لابد من الانتقال عنها ، فلا يؤخذ<sup>(٢)</sup> الفرض الأول ، ويحتمل أن يكون الواجب الفرض الأول > لقلة الزيادة ><sup>(٣)</sup> ، ولا ينتقل عنه ، فوجب من أجل هذا تخيير الساعى ، وأما المئتان فالسنان جميعا يصلحان فيها لأنك إن استعملت الحقائق صلحت ، وإن استعملت بنات لبون صلحت ، وليس أحد السنين هى التى تجب<sup>(٤)</sup> خاصة ، بل الأمران جائزان ، فوجب لذلك ألا يكلفه غير ما وجد ، وكلفه فى الوجه الآخر غير ما وجد لما أمكن أن يكون قد انتقل عن ذلك الفرض حسب ما بينا . > والله أعلم ><sup>(٥)</sup> .

[٢٠٣] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا كانت له خمسون ومئتان من الضأن ومن المعز خمسون فعليه شاتان من الضأن ، ويخير فى الثالثة<sup>(٦)</sup> ، وهذا<sup>(٧)</sup> قول فيه نظر عندى ، والأشبه أن يأخذ الثلاث شياء من الضأن ، لأنها إذا انفردت فيها<sup>(٨)</sup> ثلاث شياء . > والله أعلم ><sup>(٩)</sup> ، وكذلك فى إحدى وعشرين ومئة من الضأن وأربعين من المعز ، ينبغى أن يأخذ الشاتين من الضأن<sup>(١٠)</sup> .

(١) فى م : ولأن .

(٢) فى ح ، م : فلا يوجد .

(٣) مابين الزاويتين فى ع : لأن العلة الزيادة .

(٤) فى ع : يجب .

(٥) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٦) أى يخير الساعى فى الثالثة بأن يأخذها من الضأن أو من المعز . وانظر : المدونة

. ٢٧٠/١ .

(٧) فى ح : وهو .

(٨) فى ع : فهى ، ولو قال : ففيها لكان أصوب .

(٩) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(١٠) قال المصنف فى التهذيب معللا ذلك : "لأنها لو انفردت وجبت فيها شاتان" لكنه

رجع عن قوله هذا إلى قول غيره ، وهو أن الواجب إخراج واحدة من الضأن

وأخرى من المعز مستطردا فى تعليل ذلك مبينا أن هذا القول هو الذى ينبغى

على مذهب ابن القاسم . والله أعلم . انظر : التهذيب ل ٦٤ .



[٢٠٤] قال عبد الحق : قال في زكاة ماشية القراض : إنها على رب المال في رأس ماله ، يعنى أن الشاة المأخوذة تسقط قيمتها من رأس المال ، ويكون رأس المال الذى يقسمان الربح عليه بعد<sup>(١)</sup> إسقاط قيمة الشاة ، ولا يجوز لرب المال أن يدفع الشاة من ماله دون مال القراض ؛ لأن ذلك كزيادة قراض ثان بعد أشغال<sup>(٢)</sup> الأول ، فإن فعل ذلك ، ولم يشعر<sup>(٣)</sup> - لقبح ماصنعه<sup>(٤)</sup> - حتى عمل ، ونض<sup>(٥)</sup> المال ، كان للعامل في مقدار قيمة الشاة المأخوذة ، وماينو بها<sup>(٦)</sup> من الربح قراض المثل ، وله في مابقى الجزء الذى شرطاه بينهما . كذا<sup>(٧)</sup> ينبغى<sup>(٨)</sup> . <والله أعلم><sup>(٩)</sup> .

[٢٠٥] قال عبد الحق : فى كتاب ابن المواز ؛ إذا كانت الغنم التى اشترى المدير أقل من أربعين ، فجاء شهره الذى يقوم فيه عروضه ، قوم الغنى مع عروضه ، ولا ينظر إلى حولها ، وهى بمنزلة العرض .

قال بعض شيوخنا : فإن قوم هذه الغنم ، ثم بعد ذلك تمت<sup>(١٠)</sup> بولادة أو ببدل قليل بكثير ، وأتى<sup>(١١)</sup> الساعى - وهى نصاب - أخذ منها<sup>(١٢)</sup> الزكاة ولا تسقط<sup>(١٣)</sup> عنه الزكاة ؛ لما تقدم من تقويمه إياها مع عروضه قبل مجيء

(١) فى ح ، م : مابعد .

(٢) فى ح : اشتغال .

(٣) فى م : ولم يستبق ، وفى ع : ولم يستفق .

(٤) فى ح : ماصنعا .

(٥) قال فى لسان العرب (نضض) : النض : اسم الدراهم والدنانير عند أهل الحجاز وإنما يسمونه ناضا إذا تحول عينا بعدما كان متاعا .

(٦) فى ح ، ع : وماينوئها .

(٧) فى ح ، م : كذلك .

(٨) انظر - فى هذه المسألة - : مواهب الجليل ٢/٣٢٦-٣٢٧ .

(٩) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(١٠) فى ح : تمت .

(١١) فى ح ، ع : فأتى .

(١٢) فى ع : منه .

(١٣) فى م : ولا يسقط .

الساعى . < والله أعلم > (١).

[٢٠٦] قال فى الكتاب (٢): < إن الدين > (٣) يسقط زكاة العين ، ولا يسقط زكاة الماشية والحارث والثمار (٤).

فذكر (٥) بعض البغداديين أن الفرق بين ذلك أن الدين قاطع للتصرف والتنمى الذى لا يكون فى العين نماء إلا بذلك ، إذ به يتصرف ، لأن رب الدين (٦) لو سأل القاضى أن يحجر له على من له عليه دين منعه من التصرف فيه والتبسط حتى يقضى دينه ، فمنع ذلك من الزكاة ، لأن الدين أحق بالمال ، وليس الماشية والحارث والأصول من النخل والكرم كذلك ، لأن هذه نامية بأنفسها ، ولا يقدر صاحب الدين على منع ربها من غنائها وفوائدها ، فلم تسقط (٧) الزكاة منها ، لأجل الدين ، وأيضا فإن زكاة العين موكلة (٨) إلى أمانات الناس ، فيتحررون (٩) ما عليهم من دين ، فيقضونه ، فإن فضل ما يزكى ، وإلا فلا شيء عليهم ، ويقبل منهم فى ذلك ، ويصدقون فى الدين ، وكذلك فعل الخلفاء فى تصديق قول الناس فى الدين ، وفى أنه لا شيء عنده يزكى ، وأشبه ذلك . وأما الحارث والماشية والثمار فالأئمة تبعث من يأخذ زكاة ذلك ، ولا يسألون (١٠) أرباب ذلك عن دين ولا غيره

(١) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٢) قوله : " فى الكتاب " زيادة من : ش .

(٣) مابين الزاويتين فى م : ان الدين الذى .

(٤) لم أجده بنصه فى المدونة ، ولكن وجدت معناه عند قوله : فما فرق مابين الماشية والثمار والحبوب والدنانير فى الزكاة ... الخ .

انظر : المدونة ٢٣٥/١ ، ٢٧١ ، وانظر : التاج والإكليل ٣٢٨/٢ .

(٥) هكذا فى سائر النسخ ، والأولى أن يقول ذكر ، لأنه استئناف . والله أعلم .

(٦) فى م : المال .

(٧) فى ح ، ع : يسقط .

(٨) فى سائر النسخ : موكلة ، والمثبت من : ه .

(٩) فى سائر النسخ بحذف النون ، والصواب باثباتها .

(١٠) فى سائر النسخ بحذف النون ، وهو خطأ ، والمثبت من : ه .

ولا يוכלون<sup>(١)</sup> إلى أماناتهم<sup>(٢)</sup>.

[٢٠٧] قال عبد الحق : قوله : إذا كان له عبد ، وعليه عبد مثله لا يخرج الفطرة عنه<sup>(٣)</sup>. إنما قال ذلك عندي ، وفرق بينه وبين الماشية والحرث تجب عليه الزكاة في ذلك ، وعليه دين ، من أجل أن زكاة الفطر إليه إخراجها ، لأنها لاساعى لها ، فجرت مجرى الدنانير والدراهم التي زكاتها إلى أمانته ، والدين يسقط<sup>(٤)</sup> زكاة العين فمسألتنا<sup>(٥)</sup> مثله . وأما الماشية والحرث فزكاة ذلك إلى الساعى ، فلم يراع<sup>(٦)</sup> ما عليه من دين ، لما قدمناه . <والله أعلم><sup>(٧)</sup>.

[٢٠٨] ووجه آخر أيضا ، وهو أن في المدونة قد شرط أنه لآمال له<sup>(٨)</sup> ، وهو<sup>(٩)</sup> لو وجبت عليه زكاة الفطر أمر ببيع العبد ، فيصير ثمنه ديناً عليه ، فالدين أولى به ، وتسقط الزكاة عنه ، لكن في كتاب ابن المواز في هذه المسألة عليه عبد مثله ، وهو واجد للفطرة ، فعلى هذا الذى فى كتاب ابن المواز لا يصح . هذا الوجه الذى ذكرنا أخيراً ، وتكون العلة ما قدمنا أولاً فاعلم ذلك .

[٢٠٩] قال<sup>(١٠)</sup> : إذا استهلك غنمه بعد الحول قبل مجيء الساعى ،

(١) فى سائر النسخ بحذف النون . وهو خطأ ، والمثبت من هـ .

(٢) فى ح ، ع : أمانتهم .

(٣) هذا نصه باختلاف يسير . انظر : المدونة ٢٧١/١ ، وانظر : التاج والإكليل ٣٢٨/٢-٣٢٩ .

(٤) فى سائر النسخ : فيسقط ، والمثبت من هـ .

(٥) فى م : فمسألته .

(٦) فى م : فلم يراعى وهو خطأ غوى ربما كان من الناسخ .

(٧) ما بين الزاويتين ليس فى : ع .

(٨) انظر : المدونة ٢٧١/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٨١/١ .

(٩) فى ح ، ع : فهو .

(١٠) فى ح : قال عبد الحق .

وهى أربعون ، فأخذ فى قيمتها غنما فى مثلها الزكاة فلازكاة عليه (١). وله قول آخر أنه يزكيها كالمبادلة بها والقيمة لغو (٢). يحتمل أن يكون هذا الاختلاف إذا كانت أعيان الغنم قائمة ، لم يتلفها بما أحدث فيها ، فرآه مرة كأنه أخذ غنما عن (٣) غنم ، إذ لربها ترك القيمة وأخذ أعيانها معيبة (٤) ، ورأى فى القول الآخر أنه لما كان له (٥) أخذ القيمة من المتعدى من أجل ما أحدث (٦) فيها فكأن هذه الغنم التى أخذ منه إنما هى عوض عن القيمة التى تجب له إذا ترك الغنم للمتعدى ، وطالبه بها ، وينبغى على هذا القول أن لا يكون له أخذ الغنم منه ، حتى يعرفا القيمة التى كان له أن يأخذها من المتعدى ، وأما لو كانت هذه الغنم المستهلكة قد ماتت أعيانها بالاستهلاك لم يكن ههنا اختلاف أنه لا يزكى الغنم التى أخذ ، لأنه إنما وجبت على المتعدى قيمة ، فأخذ الغنم منه شراء حادث بالقيمة التى ترتبت على المتعدى ، فيستقبل بالغنم حولا . والله أعلم .

وهذا إذا ثبت الاستهلاك ، وأما إذا (٧) لم يثبت ذلك ، فيزكى الغنم التى أخذ ، لأنه يتهم أن يكون إنما (٨) باع غنما بغنم . والله أعلم .

[٢١٠] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا أفاد غنما إلى نصاب غنم فى بلد لاسعاة فيه ، يضيف الفائدة الآخرة إلى الأولى ، ويزكى على حول الأولى مثل بلد فيه السعاة سواء (٩). وفى المستخرجة مثل هذا ، فالتمسه

(١) انظر : المدونة ٢٧١/١ .

(٢) انظر : المدونة ٢٧٢/١ .

(٣) فى ح : من .

(٤) فى م : معينة .

(٥) ليست فى : ع .

(٦) فى ح : ماحدث .

(٧) فى ح ، ع : ان .

(٨) ليست فى : ع .

(٩) انظر : المدونة ٢٧٤/١ ، التاج والإكليل ٢٥٧/٢ .

هناك (١).

[٢١١] قال عبد الحق : ويحتمل أن يكن وجه هذا أنه لما أمكن أن يخرج السعاة إليه يوما ما (٢)، فلا يصح (٣) لرب المال مارتب من أحوال ماشيته ، وجب لهذا الاحتمال ألا يفرق أحوالها ، وأن يزكيها على حول الأول . والله أعلم .

[٢١٢] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا أوصى بزكاة غنمه ، والساعي لم يأت ، للورثة أن يعتقوا بها الرقاب ، بخلاف من أوصى بصدقة لا يجوز فيها (٤) أن تصرف إلى العتق أو غيره ، وذلك أن الذى أوصى بزكاة غنمه ، لما سمى ذلك زكاة . فكأنه أراد أن يسلك بها مسلك الزكاة ، والزكاة (٥) تصرف (٦) فى الرقاب ، وما وصفه الله تعالى .

وقوله فى الكتاب : وإنما وقعت وصيته للذين ذكر الله تعالى (٧) فى كتابه ، الذين تحل لهم الصدقة (٨). يؤخذ من هذا اللفظ ما قلنا ، لأن الرقاب مما ذكر الله تعالى (٩) فى كتابه ، وكذلك الذى يوصى بزكاة زرعه الأخضر ، يجوز اشتراء الرقاب بها ، وتصرف (١٠) فى سائر ما تصرف فيه الزكاة . المسألتان سواء من أجل تسميته ذلك زكاة ؛ يسلك بها مسلك الزكاة فيما ذكرنا . وإن كان ذلك مقصورا على الثلث ، وغير خارج من

(١) انظر : المستخرجة وشرح ابن رشد عليها ٤٦٧/٢ - ٤٦٨ .

قلت : وقد أشار المصنف إلى هذه المسألة فى كتاب الزكاة الأول ، فانظرها هناك .

(٢) ليست فى : م .

(٣) فى ع ، م : فلا يصلح .

(٤) فى ح ، ع : فى هذا .

(٥) ليست فى : م .

(٦) فى م : ينصرف .

(٧) ليست فى : ح ، ع .

(٨) انظر : المدونة ٢٧٦/١ .

(٩) ليست فى : ع .

(١٠) فى ع ، م : ويصرف .

رأس المال ، ولا مبدأ على الوصايا فالعمل في ذلك على ما قدمنا . > والله أعلم < (١).

وكذلك الحوائط المحبسة على (٢) الفقراء ، إنما أخذت منها الزكاة ، وإن كان مصير جميع ذلك > إلى المساكين < (٣) ، من أجل أن (٤) ما أخذ على سبيل الزكاة يجوز أن يصرف (٥) في الرقاب وغير ذلك مما وصف (٦) الله تعالى في الزكاة ، وباقى الحائط لا يتعدى به المساكين المحبس عليهم ، فهما (٧) حكمان مختلفان ، فاعلم ذلك (٨).

[٢١٣] قال عبد الحق : سألت بعض شيوخنا من أهل بلدنا عن الرجل يكون ببلد (٩) لاسعة فيه ، فيحل > عليه الحول < (١٠) ، ثم يموت ، ولا يوصى بإخراج زكاة ماشيته ، هل يلزم الورثة إخراج الزكاة > كالثمر يطيب < (١١) ثم يموت (١٢) ، فلا يوصى (١٣) بزكاته > أم ذلك < (١٤) كزكاة العين تحل عليه ، فيموت ، ولا يوصى بإخراجها؟ أن ذلك لا يلزم الورثة . > فقال : لا يلزم

(١) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٢) في م : عن .

(٣) في ح ، ع : للمساكين .

(٤) ليست في : ع .

(٥) في ح : تصرف .

(٦) في ح : مما وصفه .

(٧) في م : فهي .

(٨) انظر : المدونة ٢٧٦/١، ٢٨٧ ، مواهب الجليل والتاج والإكليل بهامشه ٢٧١/٢ - ٢٧٢ .

(٩) في م : ببلاد .

(١٠) في ح ، ع : حوله .

(١١) مابين الزاويتين في ع : كالثمرة تطيب .

(١٢) في ح : تموت .

(١٣) في ع : ولا يوصى .

(١٤) مابين الزاويتين في م : أم لا .

الورثة> (١) أن يزكوا الماشية إلا أن يوصى بذلك ، وذلك كزكاة العين لاحتمال أن يكون قد أخرج الزكاة ، فلا يلزم الورثة ذلك حتى يوصى به (٢) ، ولا يلزمنا هذا في الثمار ؛ إذ إنما تؤدي الزكاة منها عند جدادها لأبأول طيابها ، فالأمر في ذلك مفترق (٣) . <والله أعلم> (٤) .

[٢١٤] قال عبد الحق : إذا أوصى بعنق رقبة من ظهار وعنق رقبة من قتل نفس ، قال في الكتاب : لا يبدأ أحدهما على صاحبه عند ضيق الثلث (٥) فرأيت لأبي العباس الإبياني <رحمه الله> (٦) قال : معنى قول ابن القاسم أن الثلث إذا ضاق ، فلم يحمل إلا رقبة يقرع بينهما ، فأيهما أخرج (٧) السهم اشترت الرقبة له (٨) ، إما الظهار ، وإما قتل النفس ، وقاله لى بعض شيوخنا من أهل بلدنا ، لأن (٩) العدل في ذلك القرعة عند ضيق الثلث على ما وصفته ، وقيل : بل يتحصان ، فماناب الظهار أطعم به ، وماناب القتل شورك به في رقبة ، وقد قيل في المسألة غير هذا . والصواب ما قدمناه . <والله أعلم> (١٠) .

- 
- (١) ما بين الزاويتين ليس في : ح .
  - (٢) ليست في : م .
  - (٣) انظر : التاج والإكليل ٢٧٢/٢ .
  - (٤) ما بين الزاويتين ليس في : ع .
  - (٥) انظر : المدونة ٢٧٦/١ .
  - (٦) ما بين الزاويتين ليس في : ح .
  - (٧) في ع : أخرج .
  - (٨) ليست في : م .
  - (٩) في ح ، م : ان .
  - (١٠) ما بين الزاويتين في ع : أولا .

[٢١٥] قال عبد الحق : قال بعض علمائنا : الخليط في الغنم ، الذي لا يشاركه صاحبه في الرقاب ، ويخالطه بالاجتماع (١) والتعاون (٢) ، والشريك (٣) هو المشارك في الرقاب ؛ فكل شريك خليط . وليس كل خليط شريكا (٤) . قال (٥) الله سبحانه في الخلطاء من غير شركة (٦) : { وإن كثيرا من الخلطاء ... } (٧) الآية ، وفي أول القصة : { إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة } (٨) .

قال بعض شيوخنا من القرويين في مسألة الثلاثة الذين (٩) لواحد خمسون وللآخر أربعون وللآخر واحدة ؛ فيأخذ الساعى شاة صاحب الواحدة ؛ إنما يرجع على صاحبيه بشاة وسط (١٠) ، أو بقيمتها ؛ إن كانت شاة لحم ، لظلم الساعى ، وأخذه زيادة على حقه ، وإن كانت مما يجب أن يؤخذ مثلها ؛ فيرجع على صاحبيه بقيمتها ، ولو كانت هذه الشاة معيبة ؛ لا تؤخذ في الزكاة ، لم يرجع على صاحبيه بشيء ، لأن الزكاة قد بقيت على

- 
- (١) في م : في الاجتماع .  
 (٢) اشترطوا للخلطة الاشتراك في ثلاثة أو أكثر من خمسة أشياء : الماء ، والمراح : وهو الذى تجتمع فيه قبل سوقها للمبيت ، والمبيت ، والراعى ، والفحل . انظر : الشرح الكبير ٤٤٠/١ .  
 (٣) في م : فالشريك .  
 (٤) نسه المواق لابن يونس . انظر : التاج والإكليل ٢٦٦/٢ ، وفي جميع النسخ شريك ، بالرفع ، والصواب ما أثبتناه .  
 (٥) في ع : وقال .  
 (٦) الاستدلال بالآية على الفرق بين الشريك والخليط فيه نظر ؛ لأن الخليط والشريك في اللسان واللغة بمعنى واحد ، والفرق بينهما اصطلاح حادث ، ولا يصح حمل الآية وتفسيرها على المعنى الحادث .  
 (٧) من الآية ٢٤ سورة ص .  
 (٨) من الآية ٢٣ سورة ص .  
 (٩) في م : الذى .  
 (١٠) في ح ، م : وسطة .



صاحبيه ، لم تسقط (١) ، لما كان مأخذ (٢) الساعى لا يجزىء (٣) فى الزكاة ، وهما مأموران بإخراج الزكاة ، فقد ظلم صاحب الشاة فى شاته المأخوذة ، فلا يرجع بها على أحد .

[٢١٦] قال (٤) عبد الحق : قال بعض شيوخنا من القرويين : إنما اختلف قول مالك (٥) إذا كان لأحدهما تسع (٦) من الإبل ، وللآخر (٧) خمس (٨) ؛ لأن هذا (٩) موضع الاجتماع والافتراق عليهما يتساوى ، فأما إذا كان اجتماعهما وافتراقهما يختلف ، ويتغير فيه الحكم ؛ إما بضرر أو بنفع (١٠) ، فهذا لا يختلف فيه قوله أنهما يترادان (١١) ؛ مثل أن يكون لهذا ست (١٢) من الإبل ، ولهذا تسع (١٣) ، فلا اختلاف ههنا أنهما يترادان لأن اجتماعهما أوجب عليهما ثلاث شياه ، وفى الانفراد إنما على كل واحد شاة .

(١) فى م : لم يسقط .

(٢) فى م : أخذ .

(٣) فى ح : لا تجزى .

(٤) ليست فى م .

(٥) انظر فى قوليهِ : المدونة ٢٧٨/١ : فقد قال مرة أولاً بأنهما لا يترادان لأن القول بالتراد يجعل على صاحب الخمسة أقل من شاة ، ثم رجع فقال بالتراد بينهما .

(٦) فى ح ، م : تسعة .

(٧) فى م : وللآخر .

(٨) فى م : خمسة .

(٩) لعلها مقحمة وحذفها أولى .

(١٠) فى ع ، م : أو نفع .

(١١) التراد : هو التراجع ، ومعناه أن يراجع المأخوذ منه شريكه بنسبة عدديهما ، أى

بنسبة عدد كل منهما لمجوع العددين ففى مثال المصنف الأول وهو إذا كان تسع لأحدهما وخمس للآخر وجب عليهما شاتان على صاحب التسعة تسعة أسباع ، وعلى صاحب الخمسة خمسة أسباع ، فالمأخوذ منه يرجع على صاحبه بما عليه ، ويكون الرجوع بالقيمة يوم الأخذ . انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٤٤٠/١-٤٤١ .

(١٢) فى ح ، م : ستة .

(١٣) فى م : تسعة .

وكذلك إذا كان الحكم يتغير بنفع أو بانتقال إلى سن أخرى<sup>(١)</sup>؛ مثل أن يجب في الاجتماع بنت مخاض ، أو نحو ذلك ، وفي الافتراق تجب<sup>(٢)</sup> الغنم على كل واحد ؛ فههنا أيضا لما كان الحكم ينتقل ، ترادا بلاختلاف ، «وإن كان لا يعلم»<sup>(٣)</sup> أى ذلك أضر ، فإنما أصل ذلك ماقدمناه<sup>(٤)</sup> من تغير حكم الاجتماع على الانفراد ، إما بضرر ، أو بنفع ، أو بانتقال من سن إلى سن أخرى<sup>(٥)</sup>؛ فهذا الذى لا اختلاف فيه من قوله<sup>(٦)</sup> : إنهما يترادان ، وأما إن كان الحكم - على حاله فى افتراقهما واجتماعهما - لا يتغير ؛ فههنا اختلاف قوله حسب ماقدمناه<sup>(٧)</sup> . فاعلم ذلك .

[٢١٧] قال عبد الحق : رأيت لبعض البغداديين فى مسألة الغنم المغصوبة ، ترد عليه «بعد أعوام»<sup>(٨)</sup>؛ قال : قوله : يزكيها لعام واحد<sup>(٩)</sup>؛ لأنه<sup>(١٠)</sup> لما كان الغاصب ضامنا لرد عين ماغتصبه ، مع بقائها على حالها ، أو لقيمتها - إن تغيرت عن<sup>(١١)</sup> حالها - وكان الحيوان فى الأغلب لا يبقى على حال واحدة ؛ دل ذلك على<sup>(١٢)</sup> أن الماشية فى<sup>(١٣)</sup> ضمان الغاصب ، إذا تغيرت عن حالها ، أو مضى لها من الزمان ما يتغير جنسها فى مثله ، فكان

- 
- (١) فى ح : آخر .
  - (٢) فى ع ، م : يجب .
  - (٣) مابين الزاويتين فى ح ، ع : وإن كنا لانعلم .
  - (٤) فى ح ، ع : ماقدمنا .
  - (٥) فى ح : آخر .
  - (٦) فى ع ، م : قوله .
  - (٧) فى ع : ماقدمنا .
  - (٨) مابين الزاويتين ليس فى : ع ، م .
  - (٩) انظر : المدونة ٢٨٢/١ ، وانظر : التاج والإكليل ٢٩٦/٢ .
  - (١٠) فى ح ، ع : فلأنه .
  - (١١) ليست فى : ع ، م .
  - (١٢) ليست فى : ع ، م .
  - (١٣) فى ع ، م : من .

الواجب على الغاصب القيمة ، إلا أن يختار رب الماشية أخذها<sup>(١)</sup> ؛ فلما كان الخيار لربها في ماذكرنا<sup>(٢)</sup> ، فكأن ملكه زال عنها<sup>(٣)</sup> ، فوجب ألا يكون عليه إلا زكاة واحدة للعام الذى يقبضها فيه ؛ بشريطة مجيء الساعى ، وكونها نصابا . والله أعلم .

[٢١٨] ووجه قوله : يزكيها «لما مضى من السنين»<sup>(٤)</sup> ؛ فلأن ربها لما كان له أخذها ، ولم يكن للغاصب منعه ، دل ذلك على أن ملكه لم يزل عنها ، وإذا كانت على ملكه زكاها لما مضى السنين على ما هو عليه يوم القبض ؛ لأنه لم يكن ضيع فى الفرار بها ، إلا أن تكون الزكاة قد أخذتها السعاة منها ، فيجزئ<sup>(٥)</sup> ذلك .

وقد كان لهذا القول وجه سائغ فى النظر ، لولا أن من<sup>(٦)</sup> مذهب قائله أن بنفس تغير العين المغصوبة يكون المغصوب منه بالخيار فى أخذها ، أو تضمين الغاصب قيمتها يوم اغتصبها ، فكيف يعد مالكا<sup>(٧)</sup> لما لا يستقر ملكه عليه إلا بمشيئته؟! ألا ترى أنه كان بالخيار بين أن يملكها ، وبين أن يملك قيمتها ؛ فدل أن ملكه عليها إنما يصح باختياره . والله أعلم .

[٢١٩] ومن المجموعة قال ابن نافع وعلى<sup>(٨)</sup> عن مالك فيمن له النخل والعنب ، فيسقى نصف السنة بالعين<sup>(٩)</sup> ، فينقطع ، فيسقى باقيها بالنضح

(١) فى م : أحدهما .

(٢) فى ح : مما ذكرنا .

(٣) ليست فى : م .

(٤) مابين الزاويتين فى ع ، م : لما مضى السنين . وانظر : المدونة ٢٨٢/١ .

(٥) فى ح : فتجزيه .

(٦) ليست فى : م .

(٧) فى ع ، م : مالكا .

(٨) المقصود - والله أعلم - على بن زياد راوى الموطأ . انظر : العتبية مع البيان

والتحصيل ٤٨٤/٢ .

(٩) هى العين الجارية المعروفة .

والسانية (١)، فليخرج زكاة ذلك ؛ نصفه على العشر ، ونصفه على نصف العشر ، وقاله المغيرة (٢) وعبد الملك (٣) وابن القاسم .

[٢٢٠] قال مالك : وإن سقى أكثرها بأحد الصنفين ، كان القليل تبعاً للكثير . وقاله عبد الملك ؛ تقدم الكثير ، أو تأخر ، فعليه يخرج الجميع . [٢٢١] قال ابن القاسم : وجل ذلك ثلثا سقيه (٤)، أو ماقارب ذلك ، فأما إن زاد على النصف اليسير ، فليخرج نصفين (٥).

[٢٢٢] قال عبد الحق : سألت بعض شيوخنا : إذا مات الرجل ، ولم يزه (٦) حائطه ، وعليه دين ، فلم يقم الغرماء بدينهم ، حتى طاب الثمر ، هل يزكى عن الميت لأنه مبقى على ملكه ؛ إذ (٧) لا شيء للورثة منه من أجل الدين ، أم لا يزكى عنه ، ويزكى كل وارث نصيبه ، إن بلغ مافيه الزكاة إذ لو طرأ للميت مال أدى (٨) في الدين ، وكان الزرع لهم ؟ فقال :

(١) النضح : هو السقى بالجلمل ، ويسمى الجلمل الذى يجره ناضحاً .

السانية : البعير الذى يسنى عليه .

انظر : مواهب الجليل ٢٨٢/٢ .

وقال فى شرح الزرقانى على الموطأ ١٣٠/٢ : النضح الرش والصب بما يستخرج من الآبار والأنهار بآلة .

(٢) المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومى أبو هاشم ، الإمام ، الفقيه ، أحد من دارت عليهم الفتوى بالمدينة بعد مالك ، أخذ عنه جماعة منهم هشام بن عروة ، وأبى الزناد ، ومالك .

قال يحيى بن معين : المغيرة ثقة . وخرج عنه البخارى .

توفى سنة ١٨٨ هـ .

انظر : المدارك ٢/٣-٨ ، الديباج ٢/٣٤٣-٣٤٤ ، شجرة النور ص ٥٦ .

(٣) المقصود - والله أعلم - ابن الماجشون . انظر البيان والتحصيل ٤٨٥/٢ .

(٤) فى م : ساقية .

(٥) انظر : البيان والتحصيل ٤٨٥/٢ ، المنتقى للباجى ١٥٨/٢ .

(٦) قال فى لسان العرب (زها) : أزهى النخل وزها زهوا : يكون بحمرة وصفرة ... زها النبات يزهو إذا نبت ثمره .

(٧) ليست فى : ح ، ع .

(٨) فى ح ، ع : ودى (هكذا) .

يلزم (١) أن يزكى عن الميت ، لأنه باق على ملكه ، لاميراث للورثة (٢) فيه ، لكون (٣) الدين قد اغترق ذمته .

[٢٢٣] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا خرص (٤) عليه أربعة أوسق (٥) ، فأصاب خمسة . قوله : أحببت أن يخرج هو (٦) ، على الإيجاب ، وإن كان موضوع هذا اللفظ الاستحباب ؛ فربما أورده في موضع الإيجاب (٧) .

[٢٢٤] قال عبد الحق : وهذا الذى قال هو الذى يوجب النظر ، لأنه قد انكشف خطأ الخارص ، وبأن له أنه ممن خوطب بالزكاة لملكه النصاب ، فما الذى يسقط الزكاة عنه؟! كما أن الحاكم إذا حكم بحكم ، ثم ظهر له (٨) أنه خطأ صراح ؛ إما لمخالفته الإجماع ، أو نحو هذا ؛ أنه ينقضه

(١) فى م : يلزمهم .

(٢) فى ح ، ع : لورثته .

(٣) فى ح ، م : يكون .

(٤) قال فى لسان العرب (خرص) : الخرص حزر ماعلى النخل من الرطب قرا . وقد خرصت النخل والكرم أحرصه خرصا إذا حزر ماعليها من الرطب قرا ، ومن العنب زيبيا .

قلت : ولا يكون الخرص إلا فى النخل والعنب خاصة دون غيرهما .

وانظر : المنتقى للباجى ١٥٩/٢ - ١٦٠ .

(٥) الوسق : ستون صاعا نبويا ، والصاع أربعة أمداد .

انظر : الرسالة الفقهية لابن أبى زيد القيروانى ص ١٦٥ .

(٦) يقصد - والله أعلم - ماورد فى المدونة من قوله : قلت : فإن خرص الخارص أربعة أوسق فجد فيه صاحب النخل خمسة أوسق . فقال : قال مالك : أحب إلى أن يؤدى زكاته .

انظر : المدونة ٢٨٤/١ .

(٧) المعنى أنه يجب على من جد خمسة أوسق الزكاة ، وإن كان الخرص أقل منها ، ولا يخرج عن الوجوب استعمال مالك للفظ الاستحباب محل لفظ الإيجاب لأنه قد يقع منه أحيانا . والله أعلم .

وانظر : البيان والتحصيل ٤٨٨/٢ .

(٨) مابين الزاويتين فى ح ، ع : فظهر له .

هو وغيره ممن يلى النظر بعده ، إذا رفع إليه ، وليس ذلك كحكم نزل  
باجتهاد أنه لا يتعقب ، لأن الخطأ معلوم مقطوع به فيما وصفناه (١).

[٢٢٥] وقد قال مالك فى رواية ابن نافع وعلى عنه : إن خرصه عالم  
فلا شىء عليه فيما زاد ، وإن خرصه غير عالم ، فليزك الزيادة (٢).

[٢٢٦] وقال ابن نافع : يؤدى زكاة الزيادة ؛ خرصه عالم ، أو غير  
عالم . وقول ابن نافع هذا ، هو القياس (٣). <والله أعلم> (٤).

[٢٢٧] وقال أشهب فى كتاب ابن سحنون (٥) : إذا خرص عليه  
<أربعة أوسق فقط ، فأصاب خمسة ، فإن كان فى زمن العدل عمل على

ما خرص عليه> (٦) زاد أو نقص ، وإن كان فى زمن الجور فليخرج على  
ما وجد ؛ زاد على (٧) الخرص ، أو نقص (٨).

[٢٢٨] قال فى الموصى بعشر زرعه للمساكين : النفقة عليه من مال  
الميت . حكى عن أبى محمد رحمه الله ، قال : نفقة العشر الموصى به من

(١) فى ح ، ع : فيما وصفنا .

(٢) انظر : البيان والتحصيل ٤٨٨/٢ ، المنتقى ١٦٢/٢ .

(٣) انظر : المنتقى ١٦٢/٢ .

(٤) مابين الزاويتين ليس فى : ع ، م .

(٥) محمد بن سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخى ، أبو عبد الله .

قال ابن فرحون : "كان عالماً ، فقيهاً ، ميرزا ، متصرفاً فى الفقه ، والنظر ،  
ومعرفة اختلاف الناس ، والرد على أهل الأهواء" .

له تأليف منها : المسند فى الحديث ، والجامع فى فنون العلم والفقه ، وكتاب الرد  
على الشافعى ، وغيرها .

توفى بالساحل من بلاد المغرب سنة ٢٥٦ هـ .

انظر : المدارك ٢٠٤/٤ ، الديباج ١٦٩/٢ ، شذرات الذهب ١٥٠/٢ .

(٦) مابين الزاويتين ليس فى : م .

(٧) ليست فى : ع .

(٨) انظر : البيان والتحصيل ٤٨٨/٢ .

ثلث الموصى ، فإن زاد<sup>(١)</sup> ذلك الزرع بنفقته على الثلث أخرج منه حمل<sup>(٢)</sup> الثلث ، فإن لم يكن للميت مال غير الزرع ، قيل للورثة : أنفقوا<sup>(٣)</sup> عليه ، وتقاصوهم بنفقتكم في ثلث الزرع<sup>(٤)</sup> الموصى بعشره لهم ، فإن بقى من ثلث الزرع بعد إخراج نفقتكم منه أكثر من عشر جميعه ، كان لهم العشر ، ومابقى فلکم ، وإن بقى العشر ، أو أقل منه لم يكن لهم غيره ، لأنه باق في ثلث المال<sup>(٥)</sup> بعد إخراج نفقتكم ، فإن أبى الورثة أن ينفقوا ، أو لم يكن لهم مال ، دفعوه مساقاة ، وكان للموصى لهم بالعشر عشر الجميع<sup>(٦)</sup> ، يأخذونه من حصة الورثة التي وقعت لهم في المساقاة ، إلا أن يكون عشر الجميع أكثر من ثلث ماوقع للورثة في حصتهم من المساقاة ، فلايزاد الموصى لهم على ثلث ذلك ، وذلك أن الزرع إن كان يخرج عشرة أوسق ، فقد حصل للموصى لهم بعشره وسق ، فهم أبدا يأخذونه مما<sup>(٧)</sup> رجع إلى الورثة بعد المساقاة ، مالم يكن الوسق - وهو<sup>(٨)</sup> عشر جميع الزرع - أكثر من ثلث ما حصل للورثة في المساقاة ؛ فلايزاد الموصى لهم على ثلث ذلك ، إذ كأنه جميع ما خلفه الميت .

(١) في ح ، ع : كلمة غير واضحة ، لعلها (ثاب) .

(٢) في ح : ما حمل .

(٣) في ع ، م : اتفقوا .

(٤) أى تأخذون النفقة من ثلث الزرع .

(٥) في ح ، ع : الميت .

(٦) أى عشر جميع الخارج .

(٧) في م : متى .

(٨) في م : وهم .

[٢٢٩] «قال عبد الحق»<sup>(١)</sup>: حكى عن أبي سعيد بن هشام<sup>(٢)</sup> في حب الفجل إن لم يكن له زيت ، قال : لاشيء فيه ، لأنه من الخضر<sup>(٣)</sup>.

[٢٣٠] قال عبد الحق : عند ابن القاسم زكاة الفطر عن عبيد القراض على رب المال من ماله دون مال القراض<sup>(٤)</sup> ، بخلاف زكاة ماشية القراض ، هذه لا يؤديها رب المال من ماله<sup>(٥)</sup> ، لأن زكاة الماشية تؤخذ من أعيانها ، ويسقط مقدارها من رأس المال ، فإن أداها<sup>(٦)</sup> رب المال من مال نفسه ، كان ذلك زيادة في القراض بعد أشغاله ، وزكاة الفطر عن عبيد القراض ليس هي<sup>(٧)</sup> مرتبة في أعيانهم ، وإنما<sup>(٨)</sup> تؤخذ عن الأعيان طهارة للأجساد<sup>(٩)</sup> ، فهذا غير متساو . «والله أعلم»<sup>(١٠)</sup>.

[٢٣١] ورجح ابن المواز قول ابن القاسم في ذلك : إن الزكاة على صاحب المال ، ولا يرجع بشيء من ذلك في الربح ، وليس على العامل من ذلك شيء ، قال : وإنما ربح العامل في ذلك كالإجارة ، وليس له في الرقبة حق ، فالزكاة تجب قبل أن يصير للعامل حق . ألا ترى أن رب المال إذا

- 
- (١) مابن الزاويتين ليس في : ع ، م .  
 (٢) خلف بن عمر المعروف بابن أخى هشام ، أبو سعيد ، من أهل القيروان .  
 قال ابن فرحون : "كان يعرف بمعلم الفقهاء ، لم يكن في وقته أحفظ منه ، اختلط علم الحلال والحرام بلحمه ودمه" .  
 توفي سنة ٣٧١ هـ ، وقيل ٣٧٣ هـ .  
 انظر : الديباج ١/٣٤٧-٣٤٨ ، شجرة النور ص ٩٦ .  
 (٣) انظر : مواهب الجليل ٢/٢٨٤ .  
 (٤) انظر : المدونة ١/٢٩٠ .  
 (٥) انظر : المدونة ١/٢٦٩ .  
 (٦) في ح ، ع : وداها .  
 (٧) ليست في : م .  
 (٨) في ع : فإنما ، بالفاء .  
 (٩) في ع ، م : للأجسام .  
 (١٠) مابن الزاويتين ليس في : ع .



كان ممن يدير ، فإنه يتوخى عند رأس حوله ما يبدى العامل ؛ فيقومه ، ثم يزكى رأس ماله ومصابته ، فإن قاسمه بعد ذلك ، كان على العامل فيما يأخذ زكاة مصابته ، متى مانضت (١) بيده ، فإن (٢) قاسمه بعد ذلك عند تمام حول رب المال الثانى أو قبله أو بعده يقاسمه (٣) ، فيأخذ العامل ربحه بعد أن حلت فيه الزكاة ثانية أو ثالثة أو أكثر ، فيجب على العامل فيما يأخذ الزكاة مرة واحدة . وإن بعد سنين كثيرة - لأنه وإن (٤) كان قد وجبت فيه الزكاة ، فلم يكن يجب للعامل فيه حق ، وقد كان مشغولا فى سلع ، ولم يكن هو ممن يدير ، فلا زكاة (٥) عليه حتى ينض له ، فيزكيه لسنة واحدة ، إذا قبضه .

قال بعض الأندلسيين : وعلى مذهب أشهب : الزكاة تؤخذ مما بيد المقارض ، فإذا تفاصلا ، نظر إلى الربح ؛ فيكون ما ذكره . قال : وكذلك (٦) <فسر قول أشهب بعض مشايخنا> (٧) .

[٢٣٢] قال عبد الحق : قوله : إذا مات له (٨) ليلة الفطر من يلزمه أداء الفطرة (٩) عنه (١٠) ؛ إنه يخرج عنه (١١) . وقوله : إذا مات ليلة الفطر ، فأوصى بالفطرة ؛ إنها تكون من رأس ماله (١٢) . يدل هذا (١٣) على أنها

(١) أى تحولت عينا بعدما كانت عروضاً . وقد سبق فى أول الزكاة الثانى .

(٢) فى ح ، ع : إن .

(٣) أى يقاسمه الربح .

(٤) فى ح ، ع : إن ، بلاواو .

(٥) فى م : ولازكاة .

(٦) فى ع ، م : كذلك .

(٧) فى ح : فسر بعض شيوخنا قول أشهب .

(٨) ليست فى : ح .

(٩) فى ح ، م : الفطر .

(١٠) فى ح : عنهم .

(١١) فى ح : عنهم .

(١٢) انظر : المدونة ٢٩١/١ .

(١٣) ليست فى : ح .

واجبة بغروب<sup>(١)</sup> الشمس من ليلة الفطر ، وهذا خلاف ما ذكره<sup>(٢)</sup> ابن حبيب من<sup>(٣)</sup> أن ابن القاسم روى عن مالك ؛ أن حد وجوبها طلوع الفجر من يوم الفطر . قال ابن حبيب : روى هذه الرواية عن مالك ابن القاسم ومطرف وابن الماجشون ، وقالوا بذلك<sup>(٤)</sup> .

[٢٣٣] وروى أشهب < عن مالك ><sup>(٥)</sup> أنها تجب بغروب الشمس من ليلة الفطر ، وأخذ به أشهب وأصبغ . وذكر في الكتاب أنه لا يخرج في الفطرة دقيقا<sup>(٦)</sup> . قال ابن حبيب : إنما كره إخراج الدقيق من أجل الربيع<sup>(٧)</sup> ، فمن أخرج منه قدر ما يزيد على كيل الطعام أجزأه . وقاله أصبغ<sup>(٨)</sup> .

[٢٣٤] قال عبد الحق : وليس هذا بخلاف للمدونة<sup>(٩)</sup> ، وكذلك أيضا في الظهار إذا أعطى الدقيق بريعه أو الخبز أجزأ ، وكذلك قال بعض شيوخنا من القرويين في رواية جبلة<sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) في م : لغروب .  
 (٢) في ح ، م : ما ذكر .  
 (٣) ليست في : ع ، م .  
 (٤) انظر : الكافي ٣٢١/١ ، مواهب الجليل ٣٦٧/٢ .  
 (٥) مابين الزاويتين ليس في : م .  
 (٦) انظر : المدونة ٢٩٣/١ .  
 (٧) يريد زيادة الدقيق عند الطحن وفضله على كيل الحنطة .  
 (٨) انظر : المنتقى ١٨٩/٢ .  
 (٩) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٠٦/١ .  
 (١٠) جبلة بن مود بن عبد الرحمن الصدفي ، أبو يوسف ، سمع من سحنون المدونة وروايته فيها معلومة .  
 قال في الديباج : " قال أبو العرب : كان صالحا ثقة زاهدا ، سمع منه الناس ، وكان سيد أهل زمانه وأزهدهم " .  
 توفي بالقيروان سنة ٢٩٩ هـ .  
 انظر : المدارك ٣٧١/٤ - ٣٧٩ ، الديباج ٣٢٣/١ - ٣٢٥ ، شجرة النور ص ٧٣ - ٧٤ .

في القطنية (١)، إذا كانت عيش قوم : إنه لا بأس أن يؤدي (٢) من ذلك . وهكذا روى عنه القاضي (٣) في المبسوط سواء .

[٢٣٥] وفي كتاب ابن عبد الحكم قال : وكل ما تجب فيه الزكاة ، فإنه يخرج في زكاة الفطر ، إذا كان هو طعامه (٤).

[٢٣٥م] وفي العتبية : قيل لابن القاسم : فإن أخرج في زكاة الفطر عدسا أو حمصا ، وذلك عيش أهل ذلك البلد . قال : هذا لا يكون ، ولو كان ذلك (٥) عيشهم رجوت أن يجزئهم (٦).

[٢٣٦] وفي كتاب ابن المواز قال مالك : وإن كان عيشهم بعض القطاني أو التبن ، فأخرج من ذلك زكاة الفطر ، فلا يجزئه (٧).

[٢٣٧] قال (٨) ابن أبي زمنين (٩) الأندلسي : ما يسقى بالدلو باليد فهو

(١) القطنية : هي الحبوب ماسوى الحنطة والشعير . وهذا قول فيها .

وقول آخر أنها : الجلبان ، واللوييا ، والحمص ، والكرسنة وما شبه ذلك . انظر : لسان العرب (قطن) ، وانظر : العتبية مع البيان والتحصيل ٤٩٢/٢ . قلت : والصحيح أنه قد اختلف فيما هو قطنية مما ليس قطنية من الحبوب ، والقطنية تضم إلى بعضها وتعتبر صنفا واحدا في الزكاة .

انظر : البيان والتحصيل ٤٩٣/٢ .

(٢) في م : يؤدي ، وفي ع : يؤدوا .

(٣) يقصد به القاضي إسماعيل وقد سبقت ترجمته .

(٤) انظر : المنتقى ١٨٨/٢ .

(٥) ليست في : م ، وفي ع : هذا .

(٦) في ع : يجزيه ، وانظر : العتبية مع البيان والتحصيل ٥١٢/٢ .

(٧) انظر : البيان والتحصيل ٤٨٥/٢ .

(٨) من هذه الكلمة يبدأ نقص من ح ، ع ، وينتهي قريبا عند نهاية قوله "فلا يبرأ حتى يوصله للمساكين" . وقد قابلت هذا الجزء بنسخة (هـ) للضرورة .

(٩) محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين ، أبو عبد الله ، المري ، البيري . قال ابن عفيف : "كان من كبار المحدثين ، والفقهاء الراسخين .

له تأليف منها : تفسير القرآن ، والمغرب في اختصار المدونة ، والمنتخب في الأحكام ، والشروط على مذهب مالك ، وغيرها .

توفي بالبصرة سنة ٣٩٩ هـ .

انظر : جذوة المقتبس ص ٥٦-٥٧ ، المدارك ١٨٣/٧-١٨٥ ، الديباج ٢٣٢/٢-٢٣٣

شجرة النور ص ١٠١ .

بمنزلة ما يسقى بالسواني ، وما أشبهها مثل الزرائق . قال : ورأيت فيما نقله بعض مشايخنا<sup>(١)</sup> أن عبد الملك بن حبيب سئل عن الزرع الذي<sup>(٢)</sup> يعجزه الماء<sup>(٣)</sup> ، فيشتري صاحبه ماء ، يسقيه به ، كيف يزكيه ؟ قال : يخرج عشره . وسئل عنها عبد الملك بن الحسن<sup>(٤)</sup> ، فقال : يخرج نصف عشره<sup>(٥)</sup> .

[٢٣٨] قال عبد الحق : إذا غصب رجل نخل رجل أربع سنين ، وأكل ثمرتها<sup>(٦)</sup> سنين<sup>(٧)</sup> ، وكان يجد كل سنة منها خمسة أوسق ، فحكم لربها على الغاصب بإغرام المثل ، فلم يجد عنده<sup>(٨)</sup> سوى خمسة أوسق ، أخرج ربها زكاتها إذا قبضها منه ، ولا يقال إن ما قبض مفضوض<sup>(٩)</sup> على الأربع سنين ، ثم إذا أخذ منه بعد ذلك شيئاً حكى لى عن أبى القاسم بن

(١) فى ه : شيوخنا .

(٢) ليست فى : م .

(٣) أى لا يكفى لسقيه .

(٤) عبد الملك بن الحسن بن محمد بن زريق بن عبد الله بن أبى رافع ، أبو مروان ،

المعروف بزوان ، من أهل قرطبة ، وولى قضاء طليطلة .

سمع من ابن القاسم ، وأشهب ، وابن وهب ، وغيرهم .

قال ابن الفرضى : كان يذهب أولاً مذهب الأوزاعى ، ثم رجع إلى مذهب مالك

وكان الأغلب عليه الفقه ، ولم يكن من أهل الحديث .

توفى سنة ٢٣٢ هـ .

قلت : ووجدت وفاته فى المدارك نقلاً عن ابن الفرضى سنة ٣٣٢ هـ والموجود فى

ابن الفرضى ما أثبتناه ، كذلك غلط الضبى والحميدى فأثبتا ما أثبتته صاحب المدارك

ولعله غلط من الطابع ، إذ كيف يصح هذا وقد لقي زوان ابن القاسم وابن

القاسم توفى سنة ١٩١ هـ ؟!

(٥) انظر : منح الجليل ٣٠/٢ .

(٦) فى ه : ثمرها .

(٧) ليست فى : م .

(٨) ليست فى : م .

(٩) أى مفرق . انظر : لسان العرب (فضض) .

الكاتب<sup>(١)</sup> أنه لا يزكيه ، حتى يكون ما يقبض مقدار<sup>(٢)</sup> خمسة أوسق فأكثر ، وخالفه الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن<sup>(٣)</sup> ، وقال : ما يقتضى بعد أخذه خمسة أسواق من ، قليل أو كثير ، أخرج عشره ، كالذى يقتضى من دينه نصاباً أنه كلما اقتضى بعد ذلك من شيء - وإن قل - أخرج ربع عشره . [٢٣٩] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا أقرض ماشية ، فأقامت

على المقرض سنين ، ثم قبض ذلك منه ، فعلى القابض زكاة واحدة . [٢٤٠] وأما إن أسلم في ماشية واحدة<sup>(٤)</sup> فأقامت على المسلم إليه سنين ثم قبضها الطالب ، فهي فائدة كماشية اشتراها بثمن أخرجه ، يستقبل بها حولا من يوم قبضها .

[٢٤١] قال<sup>(٥)</sup> لى الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن فى الإبل المحبسة تجب زكاتها بالغنم ؛ إذ هى أربع وعشرون فأقل ، لم يكن لها غلة يشتري الغنم منها : يبيع منها ما يشتري به غنما<sup>(٦)</sup> ، يخرج زكاة عنها .

(١) عبد الرحمن بن على بن محمد الكتانى ، المعروف بابن الكاتب ، أبو القاسم ، من أشهر فقهاء القيروان ، أخذ عن القابسى وابن شبلون ، وغيرهما ، ورحل إلى المشرق وأخذ عن أئمة ، بينه وبين أبى عمران الفاسى مناظرات مشهورة . له تأليف كبير فى الفقه .

توفى سنة ٤٠٨ هـ ، ودفن بداره بالقيروان .

انظر : المدارك ٢٥٢/٧ - ٢٥٣ ، شجرة النور ١٠٦/١ ، الفكر السامى ٢٠٦/٢ .

(٢) فى هـ : مقدار ما يقبض .

(٣) أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الخولانى ، القيروانى ، أبو بكر . أخذ عن أبى

محمد بن أبى زيد ، وأبى الحسن القابسى ، وغيرهما ، وأخذ عنه ابن محزر ، وأبو

إسحاق التونسى ، وأبو محمد عبد الحق (المصنف) ، وغيرهم .

توفى سنة ٤٣٢ هـ .

انظر : الديباج ١٧٧/١ - ١٧٨ ، شجرة النور ص ١٠٧ .

(٤) ليست فى م .

(٥) فى م : وقال .

(٦) فى هـ : ماتشتري به غنم .

[٢٤٢] وقال لى فى الهارب بغنمه سواء ظهر عليه ، أو أتى تائباً طوعاً يصدق فيما كان عنده كل سنة على المذهب (١).

[٢٤٣] قال عبد الحق : إذا أخرج زكاته للمساكين قبل الحول بيسير أجزأته ، وإن ضاعت لم تجزه ، وإن كان قبل الحول بيوم ، لأنه أخرج مالم يجب (٢) عليه بعد ، ويزكى مابقى من ماله ، وإن أخرجها بعد محلها باليوم والأمر القريب فضاعت ؛ فإنها تجزئه ، وإن كان بعد الأيام فضاعت لم تجزه وإن (٣) أخرج مثل الذى ضاع لأن ذلك المقدار وجب عليه كالدين لتفريطه فلا يبرأ منه ، حتى يوصله إلى المساكين (٤).

[٢٤٤] ومن (٥) كتاب ابن المواز ، قال مالك : ومن أخرج زكاته بعد محلها بأيام يسيرة فهلك ، فإنه يضمها .

قال محمد : مالم يكن عند الحق (٦) . وقد قال مالك : وكذلك إن أخرجها قبل الحول بأيام يسيرة ، فتلفت ، فإنه ضامن .

قال محمد : مالم يكن قبله بيوم أو يومين فى الوقت الذى لو أخرجها فيه لأجزأته ، فإنه يزكى مابقى ، لاماتلف .

قال محمد : وأما إن أخرجها بعد الحول بيوم وشبهه ، فتلفت ، فأرجو أن لا يكون عليه غيرها (٧).

[٢٤٥] قال أشهب : إن تطوع بإخراج زكاة دينه قبل قبضه أجزأه ، بخلاف العرض (٨).

(١) انظر : المدونة ٢٨٠/١ - ٢٨١ .

(٢) فى ه : تجب .

(٣) ليست فى : م .

(٤) نهاية النقص من : ح ، ع .

(٥) من هذه الكلمة الى آخر كتاب الزكاة الثانى انفردت به (ه) .

(٦) انظر : المدونة ٢٨٦/١ ، مقدمات ابن رشد مع المدونة ٢٥٢/١ .

(٧) كذا فى سائر النسخ ، ولا معنى له ، والذى فى النوادر والزيادات "عند الحول وقربه" . انظر النوادر والزيادات ل ٢١٠ .

(٨) انظر : النوادر والزيادات ل ١١٧ .

## كتاب الحج الأول

قال الله تعالى : {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً} (١). فالحج فرض على مستطيعه من رجل أو امرأة .  
ومن قول مالك : إن الرجل إذا كان يقوى على المشى ، ولا يجد ما يتكاري به إن فرض الحج غير (٢) ساقط عنه ، وأنه ممن يجد سبيلاً إليه (٣).  
والعمرة سنة ، فلا رخصة في تركها (٤). وقيل : إن قوله تعالى : {والعمرة لله} (٥) بعد قوله : {وأتموا الحج} (٦) كلام مؤتلف ، وقد قرئت بالرفع (٧) ، وقيل : إنما أمر بتمامها من دخل فيها (٨).  
وفروض الحج أربعة : الإحرام ، والوقوف ، والسعى ، والطواف (٩). والنية في الحج والعمرة واجبة .

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٢) ليست في : م .

(٣) انظر : مقدمات ابن رشد ٤٠٣/١ .

(٤) أى إنها سنة مؤكدة . انظر : إرشاد السالك إلى أفعال المناسك لابن فرحون

٥٨٤/٢ ، وانظر : المنتقى ٢٣٥/٢ .

(٥) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٦) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٧) قرأ الشعبي وأبو حيوة برفع التاء في (العمرة) وهى تدل على عدم الوجوب ،

وقرأ الجماعة (العمرة) بنصب التاء ، واستدل به من قال بالوجوب ، ورد من

قال بعدم الوجوب بأن الآية لاحجة فيها على الوجوب إذ هى إنما جاءت لإلزام

الإتمام بالإلزام الابتداء .

انظر : أحكام القرآن للقرطبي ٣٦٩/٢ .

قلت : فقراءتها بالرفع تدل على أن الكلام مستأنف فلا دلالة فيه على الوجوب .

(٨) انظر : مقدمات ابن رشد ٤١٧/١ .

(٩) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢١/٢ .

[٢٤٦] قال فى كتاب الحج : إذا توجه ناسيا للتلبية ، وتناول ذلك به ، أو نسيه حتى يفرغ من حجه يهريق دما<sup>(١)</sup>.

قال عبد الحق : ظاهر هذا الكلام أنه إذا لم يذكر حتى تناول ، فرجع إلى التلبية ، أن عليه الدم ، ولا يسقطه عنه رجوعه إلى التلبية بعد ذكره ، بخلاف من لبى فى أول إحرامه ، ثم ترك التلبية ناسيا أو عامدا ؛ هذا لادم عليه لأنه أتى بالتلبية فى أول أمره<sup>(٢)</sup>، حيث خوطب بها ، والتلبية ليست محصورة بعدد ، فاستخف تركه العودة إليها ، والآخر تركها فى مبتدأها ، وحيث يخاطب بها ، فكان عليه الدم ، إذا لم يذكر ذلك حتى تناول ، فذلك مفترق . <والله أعلم><sup>(٣)</sup>.

[٢٤٧] قال أبو بكر الأبهري : إنما قال<sup>(٤)</sup> : إن الإشعار<sup>(٥)</sup> فى الشق الأيسر ، لأنه يجب أن يستقبل بها القبلة ، ثم يشعرها ، فإذا فعل ذلك كان وجهه إلى القبلة <متى أشعرها فى شقها الأيسر ، وإذا أشعرها فى الأيمن ، لم يكن وجهه إلى القبلة><sup>(٦)</sup> ، وذلك مكروه .  
وقد روى فى بعض الأخبار أن الإشعار فى الشق الأيسر<sup>(٧)</sup>.

(١) ونصه فى المدونة ٢٩٥/١ : "قلت لابن القاسم : رأيت إن توجه ناسيا للتلبية من فناء المسجد أ يكون فى توجهه محرما؟ قال ابن القاسم : أراه محرما بنيته ، فإن ذكر من قريب لى ولا شىء عليه ، وإن تناول ذلك منه أو تركه حتى فرغ من حجه رأيت أن يهريق دما". وانظر : المدونة ٢٩٥/١ .

(٢) فى م : مرة .

(٣) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٤) انظر : المدونة ٣٣٩/١ .

(٥) الإشعار : أن تشق فى سنامها الأيسر بسكين أو بمبضع - وقيل : من الأيمن - من نحو الرقبة إلى المؤخر حتى يخرج شىء من دمها .

انظر : إرشاد السالك إلى أفعال المناسك ٧١٨/٢ .

(٦) مابين الزاويتين ليس فى : ح ، وانظر : المنتقى شرح الموطأ ٣١٣/٢ .

(٧) انظر : البيان والتحصيل ١٧٨/١٧ ، الكافى ٤٠٢/١ .



قال : وإنما لم تشعر<sup>(١)</sup> البقرة - إذا لم تكن<sup>(٢)</sup> لها أسنمة - لأنها لو أشعرت <وصل الإشعار><sup>(٣)</sup> إلى ظهرها وعظمها ، فأذاها ذلك ، وليس كذلك السنام . ومعنى آخر أن الإشعار هو علامة ليراها الناس<sup>(٤)</sup> كذلك ، فإذا لم يكن لها سنام ، لم ير ذلك ، فلامعنى للإشعار ، لكنها تقلد<sup>(٥)</sup> ، ليعلم أنها قد صارت هديا<sup>(٦)</sup> .

[٢٤٨] وأما الغنم ؛ فإنما لم تقلد ، ولم تشعر ، لأن إشعارها لا يمكن ؛ لأنه يخفى بين الصوف والشعر ، ولأنه لاسنام لها ؛ فتشعر فيه ، ولا تقلد لأن التقليد أريد به علامة أنها<sup>(٧)</sup> قد صارت هديا ، فمتى نفرت ، أو ضلت ردت ولم ينتفع بها في الحمولة والركوب ، وليس ذلك في طبع الغنم ، أعنى النفور فإن ضلت ، لم ينتفع بها في حمولة ولا ركوب .

قال عبد الحق : ورأيت<sup>(٨)</sup> لغير الأبهري قال : إنما لم تقلد الغنم ، لأن التقليد ضرر بها ؛ لأنها تختنق به ، وتمتنع<sup>(٩)</sup> من كلاً الأرض من أجله . <والله أعلم><sup>(١٠)</sup> .

[٢٤٩] قال عبد الحق : ذكر في فدية الأذى ، ومن شاء قلده ، وجعله هديا<sup>(١١)</sup> : فإنما يصح ما ذكر إذا كان ماساقه بغيرا أو بقرة ، وأما اللازم له في

(١) في ح : لم يشعر .

(٢) في ح : لم يكن .

(٣) مابين الزاويتين في ح : وصل إلى الإشعار .

(٤) ليست في : م .

(٥) والتقليد : تعليق نعل أو غيره في عنق الدابة ليتبين أنها هدى .

انظر : إرشاد السالك إلى أفعال المناسك ٧١٦/٢-٧١٧ .

(٦) انظر : المرجع السابق ٧١٥/٢ ، المدونة ٣٣٩/١ .

(٧) في سائر النسخ : لأنها ، والمثبت من : ش .

(٨) في ع ، م : رأيت .

(٩) في م : ويمتنع .

(١٠) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(١١) ونصه في المدونة ٣٣٩/١ : "وفدية الأذى إنما هي نسك ولا يقلد ولا يشعر . قال :

ومن شاء قلده وجعله هديا ، ومن شاء ترك "

فدية الأذى فشاة ، فإن كان ساقها ، فهي لا تقلد ، ولا تشعر عنده (١).

[٢٥٠] قال : لا ترفع الأصوات بالتلبية في شيء من المساجد إلا في المسجد الحرام ومسجد (٢) منى (٣).

قال أبو بكر الأبهري : إنما ذلك ؛ لأن هذين المسجدين بنيا للحج والتلبية ، فجاز أن يرفع صوته فيهما ، وسائر المساجد لم يبن لذلك . وقد كره رفع الصوت في المساجد . وقد قيل : إن هذين المسجدين ليس يقع الرياء برفع الصوت بالتلبية فيهما ، لأنه (٤) يجتمع فيهما خلق كثير من الملبين وغيرهما من المساجد يخاف (٥) على الملبى الرياء في تلييته . وأحسب أنه حكى عمن تقدم من مشايخنا أنه لا بأس (٦) بالتلبية في المساجد التي بين المسجدين لكثرة من يلبي فيها (٧) ، فلا بأس برفع الصوت فيها (٨) ؛ كمسجد منى والمسجد الحرام .

[٢٥١] قال : إذا أحرم بالعمرة (٩) من ميقاته قطع التلبية إذا دخل الحرم (١٠) ، وإذا أحرم بالعمرة من غير ميقاته مثل الجعرانة أو التنعيم يقطع إذا دخل بيوت مكة أو المسجد الحرام ، كل ذلك واسع (١١).

(١) انظر : المدونة ٣٣٩/١ .

(٢) في م : أو مسجد .

(٣) هذا هو المشهور عن مالك . وعنه رواية أخرى أنها ترفع في المساجد التي بين المدينة ومكة .

انظر : الموطأ مع شرحه المنتقى ٢١١/٢ .

(٤) في ح : لأنهما .

(٥) في م : فيخاف .

(٦) في ح : لا بأس به .

(٧) في ع : فيهما .

(٨) في ح ، ع : فيهما .

(٩) في ح ، ع : بعمرة .

(١٠) أي حدود حرم مكة .

(١١) انظر : الموطأ مع شرحه المنتقى ٢٢٥-٢٢٦ ، وانظر : المدونة ٢٩٧/١ .

قال أبو بكر الأبهري : إنما قال (١) : يقطع التلبية إذا كان إحرامه من الميقات ؛ إذا انتهى إلى الحرم ، لأن (٢) مدته < في التلبية > (٣) طويلة ، فجاز أن يقطع ، إذا دخل الحرم ، ومن التنعيم إذا رأى البيت (٤) ، أو دخل المسجد لأن مدته أقل ، فاستحب أن يزيد في الموضع ، ومن الجعرانة إذا دخل مكة لأن مدته في التلبية من الجعرانة أكثر منها من التنعيم ، فاستحب ألا يقطعها ، حتى يدخل مكة ، وكل ذلك واسع .

وقد روى عن ابن عمر أنه كان يفعل نحو هذا في التلبية ، إذا أحرم من الميقات أو دونه ، فاستحب ذلك مالك ، رحمه الله ، وكل ذلك واسع (٥) .

قال عبد الحق : فرق الأبهري في هذا الكلام بين أن يكون إحرامه من التنعيم وبين أن يكون من الجعرانة على حسب ما ذكرنا عنه ، وفي الكتاب قد ذكر التسوية بين ذلك (٦) ، فهو خلاف في هذا الوجه ؛ فاعلمه .

[٢٥٢] قال عبد الحق : قال بعض القرويين : إذا أحرم بالحج بعد أن طاف ، وسعى للعمرة ، وقبل أن يخلق ، فوجب عليه دم لتأخير الحلاق ، فعمد ، فعجل الحلاق لا يسقط عنه دم تأخير الحلاق ، لأن حلقه تعد غير سائغ له ، والفدية أيضا عليه (٧) ؛ لأنه محرم حلق رأسه ، فلا يسقط عنه شيء من ذلك ؛ لادم تأخير (٨) الحلاق ولا الفدية ، بل يجبان عليه جميعا (٩) . < والله أعلم > (١٠) .

(١) ليست في : ع .

(٢) في م : فلأن .

(٣) ما بين الزاويتين ليس في : م .

(٤) أي الكعبة .

(٥) انظر : الموطأ مع شرحه المنتقى ٢/٢٢٦ .

(٦) انظر : المدونة ١/٢٩٧ .

(٧) في ع : عنه .

(٨) ليست في : م .

(٩) انظر : مواهب الجليل ٣/٥٥ ، وانظر : المدونة ١/٣٠٢ ، ٣١١ .

(١٠) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

[٢٥٣] قال : ولا يحرم أحد بالعمرة ، ولا يقرن من داخل الحرم (١).  
قال أبو بكر الأبهري : إنما لم يصلح أن يبدأ بالعمرة من الحرم ، لأن الطواف الذي هو في الإحرام سبيله أن يجمع له الحل والحرم ، كما فعل النبي عليه السلام (٢)، وكذلك قال ابن عباس لأهل مكة : يا أهل مكة؛ اجعلوا بين عمرتكم والحرم بطن واد (٣).

[٢٥٤] فأما الإحرام بالحج فإنه يجوز <من مكة> (٤) من قبل أن الحج لا بد من الجمع فيه بين الحل والحرم ؛ لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفة ، لا يصح حجه إلا بذلك ، وعرفة هي حل ، فلذلك جاز له أن يحرم بالحج من الحرم ، ولا يحرم بالعمرة من الحرم (٥).

[٢٥٥] قال : إذا أحرم بحجة بعدما سعى بين الصفا والمروة لعمرته ، وقد كان خرج إلى الحل ، فليس بقارن ، وعليه دم لتأخير الحلاق (٦).  
وحكى (٧) عن أبي محمد <رحمه الله> (٨) أنه قال : قوله : وقد كان خرج إلى الحل . معناه : إنه خرج إليه بعدما أحرم بالعمرة ، وقبل أن يطوف لها ، ويسعى ، وأما إن لم يخرج إلى الحل حتى فرغ من سعيه ، وأحرم بالحج ، فهنا يلزمه الحج ، ويصير قارنا ، ويخرج إلى الحل .

(١) انظر : المدونة ٣٠٠/١ .

(٢) فإنه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عمر وقيل أربعاً كلهن من الحل عام الحديبية وعام القضية وعام الجعرانة ، وأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج بعائشة إلى التنعيم لتحرم بالعمرة .

انظر : المنتقى شرح الموطأ ٢/٢٢٤، ٢٢١ .

(٣) في ع : وادى .

والأثر رواه ابن أبي شيبة ٤٣١/٣ رقم (١٥٦٨٨) ، وأيضا في باب المكى ، يريد أن يعتمر من أين يعتمر ٨٧/٤ بلفظ : "لا يضركم يا أهل مكة أن لاتعتمروا ، فإن أبيتم فاجعلوا بينكم وبين الحرم بطن الوادى" .

(٤) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٥) انظر : المنتقى ٢/٢٢١ .

(٦) انظر : المدونة ٣٠٢/١ .

(٧) في ح ، ع : حكى .

(٨) ما بين الزاويتين ليس في : ح ، ع .

[٢٥٦] وقوله (١): إذا خرج إلى أفق مثل أفقه ، وتباعد من مكة ، ثم حج ، فلا يكون متمتعا (٢). قال فيه ابن المواز : مثل أن يكون أفقه في غير الحجاز ، فرجع إلى مثله في البعد ، فلا هدى عليه .

قال مالك في كتاب ابن المواز في الراجع إلى المدينة ، وليست مسكنه : إنه يكون متمتعا ، لأنها قريبة (٣). قال بعض القرويين : كأنه رأى أن من كان مكانه قريبا ، لا يزال عنه التمتع إلا رجوعه إلى مسكنه بعينه ، أو إلى أفق بعيد ، وكأن محمدا (٤) رأى الحجاز كله قريبا ، كما رأى مالك المدينة قريبا (٥).

وحكى عن أبي محمد أنه قال : إذا كان أفقه بموضع يدرك أن يذهب إليه ، ويعود فيدرك الحج من عامه ، فلا يسقط عنه التمتع > إلا رجوعه إلى أفقه ، أو إلى مثل أفقه في البعد ، فأما أن يكون أفقه بإفريقية ، فيرجع إلى مصر ، فهذا عندي يسقط عنه التمتع (٦) ، لأن موضعه لا يدرك أن يذهب إليه ، ثم يرجع (٧) من عامه ، فيدرك الحج (٨).

[٢٥٧] قال ابن حبيب في تفسير التمتع : أن يهل بعمره في أشهر الحج ، فإذا حل منها ، أقام بمكة متمتعا بالنساء والثياب والطيب وغيره مما يجتنبه المحرم ، ثم يحج من عامه ، فهذا متمتع ؛ يلزمه الهدى . وذكر نحوه ابن المواز .

(١) في ع ، م : قوله .

(٢) انظر : المدونة ٣٠٦/١ ، المنتقى ٢٢٩/٢ .

(٣) في ع : قريته .

(٤) يعني به محمد بن المواز .

(٥) انظر : المنتقى ٢٣٣/٢ .

(٦) مابين الزاويتين ليس في : م .

(٧) في م : يقدم .

(٨) انظر : مواهب الجليل ٥٨/٣ .

قال عطاء فى الواضحة<sup>(١)</sup>: إنما سميت المتعة ، لأنهم كانوا يتمتعون بين الحج والعمرة بالنساء والطيب والثياب . وقال غير واحد من البغداديين إنما سمي متمتعاً ، لأنه تمتع<sup>(٢)</sup> بإسقاط أحد السفرين ، لأنه كان عليه أن يأتي بالعمرة فى زمن ، وبالحج فى زمن ، فلما أتى بهما فى زمن واحد دون أن يخرج إلى بلاده ، فقد تمتع بإسقاط أحد السفرين<sup>(٣)</sup>.

قال بعض القرويين : هذه علة<sup>(٤)</sup> لاتصح ؛ وذلك أنه لو حل من عمرته فى غير أشهر الحج ، ثم أقام بمكة حتى حج من عامه ، لم يكن متمتعاً بإجماع ، وهذا قد أسقط أحد السفرين ، فثبت بهذا أن ما قالوه ليس كذلك وإنما سمي متمتعاً لإحلاله الذى أحدثه فيما بين حجه وعمرته .  
[٢٥٨] قال : واستحب مالك لأهل مكة ، ولمن<sup>(٥)</sup> دخلها بعمرة أن يحرم بالحج من المسجد الحرام<sup>(٦)</sup>.

وقال : إذا دخل مكة أحد من أهل الآفاق فى أشهر الحج بعمرة ، وعليه نفس<sup>(٧)</sup>، أحب إلى أن يخرج إلى ميقاته ، فيحرم منه بالحج ، ولو

(١) أى قال عطاء كما نقل عنه صاحب الواضحة وهو عبد الملك بن حبيب .  
وعطاء : هو ابن أبى رباح ، واسم أبيه أسلم ، القرشى - بالولاء - ، المكي ، ثقة فقيه ، فاضل ، لكنه كثير الإرسال ، تابعى . مات سنة ١١٤هـ على المشهور ، أخرج له الجماعة كما فى تقريب التهذيب ص ٣٩١ ، والزيادة من تاريخ الثقات ص ٣٣٢ وانظر : طبقات خليفة ص ٢٨٠ ، المعارف ص ١٩٦ ، تاريخ ابن معين ٤٠٢/٢ ، التاريخ الكبير ٤٦٣/٦ ، الجرح والتعديل ٣٨٠/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٠٣-١٩٩/٧ ، الثقات ١٩٨/٥-١٩٩ ، سير أعلام النبلاء ٧٨/٥ .

(٢) فى ح : تمتع ، وفى م : يتمتع .

(٣) انظر : شرح ابن ناجى على الرسالة ٣٦٤/١ ، بداية المجتهد ٤٥٨/١ .

(٤) ليست فى : ع .

(٥) فى م : أو لمن .

(٦) انظر : المدونة ٣٠٠/١ .

(٧) أى فى سعة من الوقت .

أقام حتى يحرم (١) من مكة ، كان ذلك له (٢).

قال عبد الحق : إنما استحب له ههنا أن يخرج إلى ميقاته ، واستحب في السؤال الأول أن يحرم من المسجد الحرام ؛ وإن كان قد دخل بعمرة في المسألتين جميعاً (٣)، لأنه قد ذكر ههنا أن عليه نفساً ، فلذلك أمره بالخروج إلى الميقات .

ومعنى السؤال الأول أنه في ضيق من الوقت ، ليس عليه نفس مثل هذا ، فلذلك اختلف جوابه في السؤالين .

وقد تأول متأول أن معنى السؤال الأول ؛ أنه دخل قبل أشهر الحج بعمرة ؛ فكان له حكم أهل مكة في إحرامهم ؛ أنه من المسجد ، والسؤال الثاني دخل في أشهر الحج ، وهذا ليس بصحيح . كيف يصح أن نجعله كأهل مكة بدخوله قبل أشهر الحج إلى مكة ، وهو لو قرن ، أو تمتع ، كان الهدى عليه ، ولم يكن كأهل مكة لدخوله قبل أشهر الحج؟! فلو كان كأهل مكة ، وإن كان لم يقصد إيطان (٤) مكة وجب أن يكون كهم فيما ذكرنا ، وفي غيره ، فهذا (٥) غير صحيح . والله أعلم .

[٢٥٩] قال : إذا تعدى الميقات ، وهو ضرورة (٦)، ثم أحرم ، فعليه (٧) دم .

(١) في م : يخرج .

(٢) انظره في المدونة ٣٠٠/١ باختلاف يسير .

(٣) ليست في : ح ، ع .

(٤) في م : اتيان ، والمعنى إذا لم يقصد استيطانها .

(٥) في م : وهذا .

(٦) الضرورة : هو الذي لم يحج حجة الإسلام .

قال في المدونة ١٩٣/١ في مسألة الذي يصوم في رمضان وهو ينوى به قضاء رمضان آخر من كتاب الصيام : "قال لنا مالك في رجل كان عليه نذر مشى وكان ضرورة لم يحج ..." .

وانظر فيها ٣٤٨/١ ، وانظر : المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ، (صرر) .

(٧) في ح ، م : عليه .

قيل له : فإن تعداه ، ثم أحرم بالحج بعد أن جاوزه ، وليس بضرورة؟ قال : إن كان جاوزه مريدا للحج ؛ فعليه دم<sup>(١)</sup> ، وإلا فلا<sup>(٢)</sup> ، فشرط في غير الضرورة إن كان جاوز الميقات ، مريدا للحج أو غير مريد ، ولم يشترط ذلك في الضرورة<sup>(٣)</sup> . وقال بعض شيوخنا : الجواب في ذلك سواء<sup>(٤)</sup> ، وإنما معناه في الضرورة أنه جاوزه مريدا للحج . والله أعلم . قال : إذا تعدى الميقات ، فأحرم<sup>(٥)</sup> بالحج ، ثم فاته الحج ، لادم عليه لتعديه ، لرجوعه إلى عمل العمرة ، وأنه يقضى حجه<sup>(٦)</sup> .

قال عبد الحق : إنما سقط الدم عنه في هذه المسألة عند ابن القاسم لأن ما ابتدأه من الحج قد فاته ، فلما رجع أمره إلى العمرة ، وهو لم يبتدئها أشبه من جاوز الميقات غير مريد لحج ولا عمرة ، وصار كأنه الآن أحدث العمرة ، فلم يكن عليه دم لهذه العلة . والله أعلم . [٢٦٠] قال ابن المواز : في العبد يعتق عشية عرفة ، فيحرم بالحج<sup>(٧)</sup> : أنه يلبي ؛ لأنه لا يكون إحرام إلا بتلبية ، ثم<sup>(٨)</sup> يقطع التلبية مكانه . قال : وكذلك النصراني يسلم عشية عرفة .

(١) في ح ، ع : الدم .

(٢) انظره في المدونة ٣١١/١ باختلاف يسير .

(٣) قلت : والذي يغلب على الظن أنه منعكس إذ الذي يجب أن يكون عليه الدم سواء كان مريدا للحج أو لم يكن - بناء على الظاهر من النص - هو الضرورة وليس غير الضرورة .

وانظر : الشرح الكبير مع الدسوقي ٢٤/٢-٢٥ ، الخرشى ٣٠٤/٢ ، مواهب الجليل ٤١/٣ .

(٤) يعني أنه لا يلزمهما الدم إلا إذا جاوزا الميقات مريدين للحج .

(٥) في م : وأحرم .

(٦) انظر : المدونة ٣٦٦/١ .

(٧) انظر : المدونة ٣٠٤/١ .

(٨) ليست في : م .



وقال عبد الملك<sup>(١)</sup> فى المبسوط : من أحرم بالحج بعرفة ، فلا يقطع التلبية ، حتى يرمى جمرة العقبة .

قال عبد الحق : وجه ما قال ابن المواز أن التلبية إنما هى إجابة ، فإذا بلغ عرفة ، فقد حصل فى الموضع الذى يجيب إليه ، فإذا لبى مرة لم يكن لتكراره معنى ، وجعله عبد الملك يلبي إلى الحد الذى ذكره ، لتكون هذه التلبية <عوضا له> <sup>(٢)</sup>مما <sup>(٣)</sup>فاته . والله أعلم .

[٢٦١] قال : وأحب إلى أن يحرم أهل مكة إذا أهل هلال ذى الحجة<sup>(٤)</sup> .

قال أبو بكر الأبهري : إنما استحب لهم ذلك لتطول مدتهم فى الإحرام ويلحقهم من الشعث<sup>(٥)</sup> ومشقته بعض ما يلحق غيرهم من أهل الآفاق ؛ إذ الثواب لا يناله الإنسان إلا بحمل المشقة فى الأعمال<sup>(٦)</sup> ؛ فاستحب<sup>(٧)</sup> لأهل مكة أن يتقدموا فى الإحرام بالحج ما أمكنهم ، ولا يؤخروه عن أول آخر أشهر الحج ؛ وهو ذو الحجة .

(١) هو ابن الماجشون وقد سبقت ترجمته ، والمعنى : قال عبد الملك كما نقل عنه صاحب المبسوط وهو القاضى إسماعيل وهو متأخر عنه ولم يتعاصرا .

(٢) ما بين الزاويتين فى م : له عوضا .

(٣) لو عبر المصنف بـ(عما) لكان أفضل .

(٤) انظر : المدونة ٢٩٩/١ .

(٥) فى ح ، ع : شعته .

(٦) الصواب فى هذه المسألة أن الثواب يثبت للعمل وجدت فيه مشقة أو لم توجد . إلا أن يقال إن مجرد التكليف مشقة .

ولعل المصنف يريد أن يقول إن الأجر على قدر المشقة أو النصب . وهذا - أيضا - لا يكون إلا عند اتحاد النوع .

انظر فى تفصيل المسألة : القاعدة الثالثة والستين بعد المئة من قواعد المقرئ ، الفروق للقرافى ١٣١/٢-١٣٣ ، الموافقات ١٢١/٢ وما بعدها .

(٧) فى م : واستحب .

[٢٦٢] قال عبد الحق : وأشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة كله<sup>(١)</sup> في بعض الروايات ، وفي بعضها وعشر ذى الحجة<sup>(٢)</sup> . ويحتمل أن يكون إنما قال : وذو الحجة كله في أحد[ى]<sup>(٣)</sup> الروايات<sup>(٤)</sup> من أجل أن من آخر طواف الإفاضة لا يتعلق عليه الدم حتى يفرغ ذو الحجة ، ويدخل المحرم ، فلذلك عبر عن جميعه بأنه من أشهر الحج<sup>(٥)</sup> . والله أعلم .  
وأعرف أنى رأيت نحو هذا <لبعض من تقدم><sup>(٦)</sup> من العلماء<sup>(٧)</sup> .  
وكذلك من ترك الحلاق لا يكون عليه دم حتى يدخل المحرم<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) ليست في : م .  
(٢) انظر : أحكام القرآن لابن العربي ١٣١/١ .  
(٣) زيادة يقتضيها السياق .  
(٤) والروايات عن مالك في أشهر الحج ثلاث : أنها شوال وذو القعدة ، وذو الحجة كله .  
والثانية : أنها شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذى الحجة .  
والثالثة : أنها شوال وذو القعدة ، وإلى آخر أيام التشريق من ذى الحجة .  
فمن قال : إنه ذو الحجة كله أخذ بظاهر الآية والتعديد للثلاثة .  
ومن قال : إنه عشرة أيام من ذى الحجة قال : إن الطواف ورمى جمرة العقبة ركنان يفعلان في اليوم العاشر .  
ومن قال : إنه إلى آخر أيام التشريق رأى أن الرمي من أفعال الحج وشعائره ، وبعض الشهر يسمى شهرا لغة .  
انظر : أحكام القرآن لابن العربي ١٣١/١ - ١٣٢ .  
(٥) انظر : بداية المجتهد ٤٤٧/١ .  
(٦) مابين الزاويتين في ح ، ع : لمن تقدم .  
(٧) قال في التاج والإكليل - نقلا عن الذخيرة - في طواف الإفاضة : "وأما تحديد آخر وقته فالمختار عند أصحابنا تمام الشهر وعليه الدم بدخول المحرم" .  
انظر : التاج والإكليل ١٣٠/٣ .  
(٨) نقل سند عن ابن القاسم أن الدم في الحلاق إنما يكون بتأخيره عن وقته ، ووقته أشهر الحج .  
انظر : مواهب الجليل ١٣٠/٣ .

وكذلك لو أحدث عمرة ، وإن كان بالقرب <sup>(١)</sup> وجب عليه الدم ؛ لأنه لما أحدث عمرة ، وجب عليه أن يخلق لها <sup>(٢)</sup> ، فاعلم أنه إنما يجب عليه <sup>(٣)</sup> الدم بدخول المحرم ، أو بإحداث عمرة .

وكذلك قال بعض شيوخنا من القرويين .

قال : ويكره أن يحرم أحد بالحج قبل أن <sup>(٤)</sup> يأتي ميقاته ، أو يحرم بالحج قبل أشهر الحج ، فإن فعل في الوجهين جميعا <sup>(٥)</sup> لزمه ذلك <sup>(٦)</sup> .

اعترض علينا مخالفنا في هذه المسألة <sup>(٧)</sup> بالإحرام للصلاة قبل وقتها ، وأصل الحج <مباين للصلاة> <sup>(٨)</sup> في ضروب شتى .

قال أبو بكر الأبهري : وجدنا الحج لابد أن يوقع في وقته ، وهو الوقوف بعرفة ، فلذلك جاز الإحرام قبل الشهور ، لأنه لا يؤدي ذلك إلى الخروج منه قبل الشهور ، والصلاة ، فلو جوز له الدخول فيها قبل وقتها ،

(١) أى إذا اعتمر بعد أيام منى قبل أن يخلق .

(٢) فاختص هذا الحلاق بالعمرة وبقي حلاق الحج فيكون عليه الدم .

قلت : لكن جاء في المدونة ٣٠٢/١ : "قلت لابن لا قاسم قد عرفنا قول مالك فيمن أدخل الحج على العمرة ، فما قوله فيمن أدخل العمرة على الحج كيف يصنع؟ قال ليس ذلك بشيء ، وليس عليه في ذلك شيء ، ولا تلزمه العمرة في قول مالك فيما سمعت عنه وهو رأى" .

(٣) ليست في : ح .

(٤) ليست في : م .

(٥) ليست في : م .

(٦) انظر : المدونة ٢٩٦/١ .

(٧) لاختلاف في جواز الإحرام قبل الميقات ولزومه ، لكن هناك خلاف في الإحرام بالحج قبل أشهره هل يصح أم لا؟

الجمهور على أن إحرامه بالحج قبل أشهره صحيح . والشافعي ومن وافقه قال : يجعله عمرة ولكل أدلته .

انظر في ذلك : المغنى ٥/٦٥، ٧٤-٧٥ ، الاشراف ص ٢١٩ ، بداية المتجهد ٤٤٧/١ .

(٨) مباين الزاويتين في ح ، ع : مباين لحكم الصلاة .

لكان جائزا أن يخرج منها قبل وقتها ، فهذا الفرق بينهما<sup>(١)</sup>.  
 وأيضاً فرق آخر : وهو أن الحج مخالف للصلاة من أجل أن الصلاة  
 يجوز الابتداء بها في غير وقتها قضاء عن الصلاة التي كانت في وقتها ، وليس  
 كذلك الحج ؛ لأنه لا يجوز أن يؤتى به في غير وقته قضاء عما كان في وقته ،  
 فعلم بهذا اختلاف أصليهما<sup>(٢)</sup>. والله أعلم .  
 [٢٦٣] إذا أحرم العبد بغير إذن سيده ، فحلله ، ثم أذن له في عام  
 آخر في قضائها<sup>(٣)</sup> ، قال : يجزئه ، وعلى العبد الصوم لما حلله سيده ، إلا  
 أن يهدي عنه سيده ، أو يطعم<sup>(٤)</sup>.  
 قال يحيى<sup>(٥)</sup> : لا أعرف في هذا إطعاماً ؛ وإنما هو هدى أو صيام<sup>(٦)</sup>.  
 قال عبد الحق : جعله يحيى كمن فاته الحج أن عليه الهدى ، أو  
 الصوم إن لم يجد الهدى<sup>(٧)</sup>. وقد تأول بعض القرويين أن في هذا الإطعام ،  
 لمكان مالبس العبد وحلق في وقت إحلال سيده له<sup>(٨)</sup> لأن العبد لم يكن له

- 
- (١) في ع : ما بينهما ، وانظر : عدة البروق للونشريسي الفرق رقم ١٨٦ ص ١٧٩-١٨٠  
 (٢) في ع : أصلهما .  
 (٣) أى في قضاء حجته . لكن هل يلزمه القضاء قولان ؛ باللزوم لابن القاسم ،  
 وبعدمه لأشهب . وسحنون وهو الصحيح من المذهب . انظر : حاشية الدسوقي  
 ٩٨-٩٧/٢ ، التاج والإكليل ٢٠٦/٣ ، المنتقى ٢٧٤/٢ .  
 (٤) انظر : المدونة ٣٦٤/١ .  
 (٥) يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس الليثي ، أبو محمد ، أصله من البربر ، من أكابر  
 أصحاب مالك من أهل الأندلس ، إليه انتهت الرئاسة بالفقه في الأندلس ، وبه  
 انتشر مذهب مالك ، رحل إلى المشرق فأخذ عن مالك ، وأكابر أصحابه ،  
 وسفيان بن عيينة ، وغيرهم . وأخذ عنه خلق كثير . وهو صاحب الرواية  
 المشهورة للموطأ .  
 توفي سنة ٢٣٤ هـ .  
 انظر : جذوة المقتبس ص ٣٨٢ ، بغية الملتبس ص ٥١٠ ، نفح الطيب ٩/٢-١٢ .  
 (٦) انظر : إرشاد السالك إلى أفعال المناسك ٦٩٥/٢ ، المدونة ٣١٠، ٣٠١/١ .  
 (٧) انظر : إرشاد السالك إلى أفعال المناسك ٦٩٤/٢ .  
 (٨) ليست في : م .

أن يحرم بالحج بغير إذن سيده ، ولسيده - إن أحرم - أن يحلّه (١) ، فصار العبد حين أحرم بغير علمه كمن أحرم بعدما صد عن البيت ، فقد قال بعض أصحابنا في هذا : إنه يلزمه الحج ، ولا يحلّه من إحرامه إلا البيت ، فالعبد في إحرامه بغير إذن سيده في لزوم (٢) الحج له (٣) مثل هذا ، إلا أن لسيده أن يحلّه ، فمتى أذن له في الحج قضاء - عما حلّه منه - أجزاءه ، ولزم (٤) العبد الصوم لمكان ملبس وحلق في وقت إحلال سيده له ، إلا أن يطعم عنه سيده ، أو يهدي ، فيجزيء ذلك عن العبد .

وكذلك لو أصاب هذا العبد صيدا ، أو وطىء النساء في وقت إحلال سيده إياه ، ثم أعتقه السيد (٥) أنه يلزمه في جزاء الصيد ما يلزم من فعل ذلك في حال إحرامه . «والله أعلم» (٦) .

[٢٦٤] قال : إذا أحرمت المرأة في الفريضة بغير (٧) إذن زوجها ، فحللها ، ثم أذن لها من عامها ، فحجت ؛ أرجو أن يجزئها ذلك (٨) . وقال ابن لا قاسم في كتاب محمد : يجزئها ذلك .

قال غير واحد من القرويين : معنى هذه المسألة : أنها أحرمت قبل أشهر الحج ، أو قبل الميقات ، فصارت مضارة ، فلذلك جاز للزوج إحلالها (٩) . والله أعلم .

(١) في ح : يحلقه .

(٢) في م : لزوم .

(٣) ليست في : ح .

(٤) في ح : من لزوم .

(٥) في م : سيده .

(٦) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٧) في م : بعد .

(٨) انظر : المدونة ١/٣٦٣-٣٦٤ .

(٩) في م : أن يحللها .

قال عبد الحق : وقد تأول بعض الناس أن ابن القاسم إنما أجاب إذا حجت قضاء عما كانت فيه ، أنه يجزئها ، ولم يتكلم هل لزوجها أن يحلها ، وهل تحل هي بإحلاله إياها؟

وإحلالها عند ابن القاسم ليس بشيء ، وهي على إحرامها . والله أعلم ، إذ ليس للزوج منعها من حجة الإسلام (١) .  
[٢٦٥] قال عبد الحق : ذكر أنه لا يطوف بالصبي إلا من طاف لنفسه (٢) .

قال يحيى : قال ابن القاسم : فإن طاف ينوى به عنه ، وعن الصبي ، أحببت أن يعيد عن نفسه ، ويجزىء عن الصبي .

قال أصبغ : بل واجب أن يعيد عن نفسه ، ولو أعاد عن الصبي كان أحب إلى ، كمن حج ينوى فرضه ونذره .

قال أبو محمد في مختصره (٣) : يعني أصبغ بهذا ، في الصبي الذى لا يعقل ، أو يحمل ، فأما الذى يعقل مايؤمر به ، فإذا أمره بالطواف < معه ، فسأيره في الطواف > (٤) حتى أتمه معا أجزأهما ، لأنه لم يشركه في عمله ، إذ (٥) كان يفهم ماأمره به ، فهو كصلاته به (٦) الركعتين إذا فهم ماأمره (٧) به .

(١) انظر : التهذيب ل ٧٥ .

(٢) انظر : المدونة ١/٢٩٨، ٣٢٦ .

(٣) مازال مختصر ابن أبي زيد - حسب علمي - مخطوطا ، وهو مختصر للمدونة ، وللقاضى عبد الوهاب البغدادى شرح عليه سماه الممهد فى شرح مختصر أبى محمد وهو مازال مخطوطا أيضا ويوجد جزء من مختصر ابن أبى زيد فى دار الكتب التونسية ضمن مجموع رقمه ١٤٨٩٤ .

(٤) مابين الزاويتين ليس فى : م .

(٥) فى ح ، م : إذا .

(٦) ليست فى : م .

(٧) فى م : ماأمر به .

[٢٦٦] قال ابن حبيب : ولا بأس لمن طاف لنفسه أن يطوف بصبيين أو ثلاثة يحملهم ، ويكون ذلك طوافاً لهم . ويجوز لمن طاف على دابة - لعله - أن يحمل بين يديه صبياً ؛ ينوى طوافه أيضاً ، ويكون طوافه لهما .  
[٢٦٧] قال : إذا طاف في سقائف<sup>(١)</sup> المسجد لغير زحام حر ونحوه<sup>(٢)</sup> ، أعاد الطواف<sup>(٣)</sup> .

قال أشهب : لا يجزىء من طاف في السقائف ، وهو كمن طاف خارج المسجد ، أو من وراء الحرم .

وقال سحنون : لا يمكن أن ينتهى الزحام إلى السقائف<sup>(٤)</sup> .  
وحكى عن أبى محمد أنه قال : من طاف في سقائف المسجد<sup>(٥)</sup> لا يرجع لذلك من بلده<sup>(٦)</sup> .

وقال ابن شبلون : يرجع من بلده ، وهو كمن لم يطف<sup>(٧)</sup> .  
[٢٦٨] قال ابن المواز فى الذى طاف على غير وضوء : لو أنه ذكر ذلك ، « ولم يطقاً »<sup>(٨)</sup> ، فعل ما ذكر ، ولا عمرة عليه ، وعليه الهدى .  
ولو ذكر ذلك ، وهو بمكة بعد أن فرغ من حجه ، فليعد طوافه وسعيه ، ولادم عليه .

- 
- (١) السقائف : جمع سقيفة ، والسقيفة : الصفة ، وكل ماسقف من جناح وغيره (وسقيفة بنى ساعدة) كانت ظلة ، وقيل : صفة .  
المصباح المنير ، (سقف) .  
(٢) فى م : أو نحوه .  
(٣) انظر : المدونة ٣١٩/١ .  
(٤) قلت : بل أمكن ذلك فى زماننا ، وهو العقد الأول والثانى من القرن الخامس عشر للهجرة ، والحمد لله على تيسيره قصد البيت لعباده .  
(٥) ليست فى : م .  
(٦) انظر : التاج والإكليل ٨٠/٣ .  
(٧) انظر : التاج والإكليل ٨٠/٣ .  
(٨) مابين الزاويتين فى ح : ولم يطل ، وفى ع : قيل يطقاً .

قال عبد الحق : وإنما قال في تارك الركعتين من الطواف الذي يصل به <السعى يذكر> (١) ذلك وهو بمكة ، ولم يمض إلى بلده : أنه يهدى . وقال في الذي طاف الطواف الذي يصل به السعى على غير وضوء ، فذكر ذلك بمكة ، ولم يمض إلى بلده أنه لا يهدى (٢) . فلأنه (٣) لما كان الذي ترك الركعتين لو وصل إلى بلده لم يرجع ، صار الطواف والسعى كأنه صح له ، وإعادته بالقرب إنما هي ضرب من الاحتياط ، إذ (٤) لو كانت الإعادة واجبة لأمره (٥) بذلك ، وإن وصل إلى بلده ، فلما سقط ذلك عنه إذا وصل إلى بلده ، <كان الهدى هو المرتب عليه> (٦) ، احتاط بالإعادة ، أو (٧) وصل إلى بلده . وأما الذي طاف على غير وضوء ، فهو لو وصل إلى بلده لأمر بالرجوع ، فلما كان يرجع على كل حال ، والهدى إنما يكون جيرانا لما (٨) يصح ، وهذا فلم (٩) يصح له شيء يجبره (١٠) بالدم <سقط الهدى عنه> (١١) لهذا . والله أعلم . ونحو هذا حفظت عن بعض <شيوخنا من القرويين> (١٢) .

- 
- (١) ما بين الزاويتين في ح : السعى فذكر ، وفي ع : السعى على غير وضوء فيذكر .
  - (٢) انظر : المدونة ٣١٥/١ .
  - (٣) في ع : فإنه .
  - (٤) ليست في : ع .
  - (٥) في م : لأمر له .
  - (٦) ما بين الزاويتين في ح : فكان الهدى هو المرتب عليه ، وفي م : فكان عليه الهدى المرتب عليه .
  - (٧) في ح ، ع : لو .
  - (٨) في ع : لم .
  - (٩) الأولى أن يقال : لم ، أو يقال : لما لم . والله أعلم .
  - (١٠) في م : لجبره .
  - (١١) ما بين الزاويتين في ح : وسقط الهدى عنه ، وفي م : سقط عنه الهدى .
  - (١٢) ما بين الزاويتين في ح : شيوخنا عن القرويين ، وفي ع : شيوخنا القرويين .



قال عبد الحق : وجه وجوب العمرة<sup>(١)</sup> التي ذكر في مسألة الذي<sup>(٢)</sup> طاف على غير وضوء يذكر ذلك ، وقد وطىء النساء ، أنه لما كان بوطئه قد انخفضت<sup>(٣)</sup> حرمة إحرامه أمر بأن يأتى بطواف فى إحرام صحيح ، لاوطء فيه ، وهى العمرة .  
ومثل ذلك مروى عن ابن عباس<sup>(٤)</sup> رحمه الله أن العمرة عليه<sup>(٥)</sup> ، فاعلم .

[٢٦٩] قال إسماعيل القاضى : طواف القادم - أول ما يدخل مكة - سنة<sup>(٦)</sup> ، والطواف الواجب الذى لا يسقط بحال هو طواف الإفاضة ، وأهل العراق يسمونه طواف الزيارة . قال الله عز وجل : {ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق<sup>(٧)</sup>}. فكان هذا هو الطواف المفترض فى كتاب الله عز وجل .

(١) انظر : المدونة ٣١٦/١ - ٣١٧ .

(٢) فى ع : التى .

(٣) فى ع ، م : انخفضت .

(٤) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمى ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفهم فى القرآن ، فكان يسمى البحر والخبر لسعة علمه ، وهو أحد المكثرين لرواية الحديث من الصحابة ، مات سنة ثمان وستين بالطائف .

انظر : طبقات خليفة ص ٢٨٤،٤ ، المعارف ص ٥٤ ، تاريخ الصحابة ص ١٤٨-١٤٩ ، الجرح والتعديل ١١٦/٥ ، الاستيعاب ٢٥٨/٦ - ٢٧١ ، الإصابة ١٣٠/٦ - ١٤٠ .  
(٥) قال فى مواهب الجليل ٩٠/٣ : "وهو مروى فى الموازية عن ابن عباس" .

(٦) قلت يعبر عن هذا الطواف - عند المالكية أحيانا - بالطواف الواجب ، وليس بواجب ، بل هو سنة ، ولكنها سنة مؤكدة ، يوجبون على تاركها المتعمد إذا لم يكن فى ضيق من الوقت الدم . والدليل على ذلك أنه إذا قدم وكان فى ضيق من الوقت ، أى وقت الحج ، بأن كان الناس وقوفا فى عرفة فإن طواف القدوم يسقط عنه ولاشئ عليه .

انظر : المنتقى ٢٢٠/٢ - ٢٢١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢١/٢ ، وانظر :

المدونة ٣١٦،٣١٣،٢٩٨/١ ، التاج والإكلیل ٦٤/٣ ، مواهب الجليل ٨٦/٣ .

(٧) الآية ٢٩ من سورة الحج .

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: وأجمع أهل العلم على أن هذا الطواف الواجب هو طواف الإفاضة<sup>(٢)</sup>. وهو المفترض في كتاب الله تعالى<sup>(٣)</sup>. وأما الطواف الأول عند دخول المحرمين مكة فهو سنة ، وقد سن رسول الله للقادمين المحرمين بالحج تعجيل الطواف عند دخولهم مكة ، <وقد فعل هو ذلك><sup>(٤)</sup>. [٢٧٠] قال عبد الحق : قوله فيمن فاته الحج ، ففسخه في عمرة ، أو أفسد حجه ، عليه طواف الوداع<sup>(٥)</sup> إذا أقام هذا المفسد بمكة لأن عمله صار إلى عمرة ، وإن خرج مكانه فلا شيء عليه .

حكى عن ابن شبلون رحمه الله أنه قال : قوله : إذا أقام هذا المفسد<sup>(٦)</sup>. وهم من الناقل ، وإنما هو المعتمر ، لأن الذي فاته الحج لا بد له<sup>(٧)</sup> أن يعود إلى عمرة ، فإذا اعتمر ، وأقام بمكة بعد عمرته فعليه أن يطوف بعد ذلك للوداع ، وإن خرج بعد عمرته مكانه لم يودع ، فأما الذي

(١) محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، أبو بكر ، الإمام الحافظ الفقيه ، شيخ الحرم المكي . له كتاب الإجماع ، والمبسوط في الفقه ، والاشراف في اختلاف العلماء وغيرها . توفي بمكة سنة ٣١٨ هـ .

انظر : طبقات الفقهاء ص ١٠٨ ، تذكرة الحفاظ ٧٨٢/٣ - ٧٨٣ .

(٢) انظر : الإجماع لابن المنذر ص ٥٥ ، المغنى ٣١١/٥ ، ٣١٦ .

(٣) في ح : عز وجل ، بدل تعالى . ويشير المصنف إلى قوله تعالى {وليطوفوا بالبيت العتيق} .

(٤) ما بين الزاويتين في ح : قد كان فعل هو ذلك .

روى مسلم في صحيحه - في حديث طويل - أن عروة بن الزبير قال : قد حج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبرتني عائشة رضي الله عنها ؛ أن أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ . ثم طاف بالبيت ... الحديث .

انظر : صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى من البقاء على الإحرام ، وترك التحلل ٩٠٦/٢ .

(٥) انظر : المدونة ٣٦٦/١ .

(٦) قلت لم أجد هذه العبارة في المدونة . والذي فيها ٣٦٦/١ " ... قلت وكذلك من

فات الحج ففسخه في عمرة أو أفسد حجه فكذلك أيضا عليهم طواف الصدر " .

(٧) ليست في م .

أفسد حجه فلا يعود عمله إلى عمرة ، وإنما عليه أن يتمادى على عمل حجه الفاسد ، فإذا خرج من مكة ودع ، كما يودع الصحيح الحج . >والله أعلم< (١).

قال عبد الحق : ويحتمل أن يكون هذا غير وهم من الناقل ، ويكون قوله : لأن عمله صار (٢) إلى عمرة ، إنما هو عائد على الذى فاته الحج خاصة ، لاعلى الذى أفسد حجه ، وإذا قدر الكلام على هذا ، وصرف إليه لم يكن مستبعدا ، ونحو هذا حفظت عن بعض شيوخنا من أهل بلدنا . [٢٧١] قال عبد الحق : قوله فى المرأة تحيض قبل الإفاضة ، يحبس عليها كريها ، أقصى جلوس النساء فى الحيض والاستظهار ، أو فى النفاس (٣).

قد (٤) قدمنا فى كتاب الطهارة (٥) ماتأول (٦) على هذا من فسخ الكراء بينها (٧) وبين كريها بعد هذا المقدار ، وذكرت أنى رأيت لسحنون فى كتاب المناسك خلافة ، أنها تطوف ، فأغنى ذلك عن تكرار جميعه .

[٢٧٢] قال محمد فى تارك الركعتين من كل طواف بعد الوقوف بعرفة : لادم عليه ، مالم يبلغ بلده ، أو يبعد (٨) ، وهذا كله مالم يظأ ، فإن وطىء فى أى ذلك كان مما فيه الركعتان ، فلا بد له من العمرة (٩) بعد أن

(١) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٢) فى ح ، ع : عاد .

(٣) انظر : المدونة ٣٦٦/١ .

(٤) ليست فى : ح .

(٥) انظره فى آخر كتاب الطهارة عند قوله : "وقد تأول بعض الناس فى مسألة كتاب الحج أن الكرى إذا حبس عليها المقدار الذى وصف فلم ينقطع الدم عنها فسخ الكراء بينه وبينها ولا تطوف" .

(٦) ففى م : ماتأول .

(٧) فى ح ، م : بينهما .

(٨) انظر : المدونة ٣٥٩/١ .

(٩) انظر : البيان والتحصيل ٤٠٠/٣-٤٠١ .

يطوف ، ويركع ، ويسعى ، وذلك ما لم يبلغ بلده ، أو يبعد ، فإذا بلغ بلده  
أو أبعد ركعهما ، وأهدى ، وطىء ، أو لم يطأ<sup>(١)</sup>.

[٢٧٣] قال ابن حبيب فيمن نسي الركعتين : إن لم ينتقض وضوؤه  
حتى ذكرهما ركعهما ، ولم يعد الطواف ، وإن انتقض وضوؤه ابتداءً الطواف  
إن كان واجبا ، وهو مخير في التطوع<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر : إرشاد السالك ٦١٤/٢ .

(٢) انظر : المنتقى ٢٩١/٢ .

## كتاب الحج الثاني

[٢٧٤] قال عبد الحق : قوله : فإذا فرغ الناس من صلاتهم قبل الإمام فلهم أن يدفعوا إلى عرفات<sup>(١)</sup>. يريد إلى موقفها ، ولا ينتظرون الإمام لأن خليفته موضعه ، إذا فرغ من الصلاة دفع بالناس إلى عرفة ، ودفع الناس بدفعه ، هكذا حكى<sup>(٢)</sup> عن الشيخ أبي محمد وأبي الحسن أن معنى ماجرى من<sup>(٣)</sup> قوله : فإذا فرغ الناس من صلاتهم دفعوا . إنما ذلك في مسألة الإمام الذي ذكر<sup>(٤)</sup> صلاة<sup>(٥)</sup> ، وتأول يحيى خلاف هذا ، وقال : إنما ذلك في الدفع من منى . يريد : إذا صلوا الصبح بها ، والأشبه التأويل الأول . والله أعلم .

[٢٧٥] قال محمد : في الحج ثلاث خطب : الأولى قبل يوم التروية بيوم في المسجد الحرام بعد الظهر ، ولا يجلس فيها . والثانية بعرفة يجلس وسطها . والثالثة بمنى أول يوم من أيام التشريق بعد يوم النحر ، وهى بعد الظهر لا يجلس فيها ، وكلها تعليم المناسك ، ولا يجهر بالقراءة فى شيء من صلواتها<sup>(٦)</sup>.

[٢٧٦] قال عبد الحق : قيل له فى الكتاب<sup>(٧)</sup> فيمن مر بعرفة مارا بعد دفع الإمام ، ولم يقف بها ، أيجزئه ذلك؟ قال : قال مالك : من جاء ليلا ،

(١) انظر : المدونة ٣٢١/١ .

(٢) فى م : ذكر .

(٣) فى ع : فى .

(٤) ليست فى : م .

(٥) أى ذكر صلاة وهو فى صلاة أخرى .

(٦) الثابت أن الخطب المسنونة فى الحج اثنتان ، وهما اللتان فعلهما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خطبة يوم عرفة ، وخطبة يوم النحر ، وقد قال : "خذوا عنى مناسككم" .

انظر : نيل الأوطار ٢٦٦/٤ ، المغنى ٣١٩/٥ .

(٧) انظر : المدونة ٣٢٢/١ .

وقد دفع الإمام أجزاءه أن يقف قبل طلوع الفجر . زاد في رواية الدباغ : قال ابن القاسم : وأنا أرى إذا مر بعرفة مارا ؛ ينوى بمروره بها وقوفا أن<sup>(١)</sup> ذلك يجزئه<sup>(٢)</sup>.

قال ابن المواز : يجزئه ذلك ، وإن تعمده ، إذا نوى به الوقوف وذكر الله ، ولو كان مروره ذلك بها ، وهو لا يعرفها لم يجزه<sup>(٣)</sup> ، وبطل حجه<sup>(٤)</sup>. قال ابن المنذر في كتاب<sup>(٥)</sup> الإشراف<sup>(٦)</sup> عن مالك وغيره من العلماء : إن مر بعرفة ليلا < قبل الفجر ><sup>(٧)</sup> ، وهو لا يعلم أنها عرفة ، أن ذلك يجزئه<sup>(٨)</sup>.

[٢٧٧] قال عبد الحق : رأيت جوابا لأبي محمد بن أبي زيد < رحمه الله ><sup>(٩)</sup> عن سؤال سئل فيه : لم قال ابن القاسم : من طاف الطواف الواجب بلانية ، ثم رجع إلى بلده أجزاءه<sup>(١٠)</sup>. وقال ابن المواز : من مر بعرفة نهارا<sup>(١١)</sup> ، فإن عرفها ، ونوى الوقوف بها ، وإلا بطل حجه . فما الفرق بين هذا والأول ؟ ولم لا يجزئه عند مالك ، وإن لم ينوها ؟

(١) في ع : فإن .

(٢) انظر : المدونة ٣٢٢/١ .

(٣) في ع : لم يجزيه .

(٤) انظر : التاج والإكليل ٩١/٣ .

(٥) في ح ، ع : كتابه .

(٦) واسمه الإشراف على مذاهب أهل العلم في الاجتماع والاختلاف لابن المنذر ، وقد

طبع بالمكتبة التجارية بمكة لصاحبها مصطفى الباز اعتمادا على نسختين غير كاملتين

يبدأ الكتاب في هذه الطبعة بكتاب النكاح والرضاع وينتهي بكتاب الغصب .

(٧) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٨) انظر : مواهب الجليل ٩٦/٣ .

(٩) مابين الزاويتين ليس في : ح ، ع .

(١٠) انظر : مواهب الجليل ٨٥/٣ .

(١١) في ح ، ع : مارا .

فقال : الفرق - والله أعلم - أنى أصبت الطواف<sup>(١)</sup> يفعل واجبا ،  
 ويفعل تطوعا ، والوقوف بعرفة أصبته لا يفعل إلا واجبا > فكان أقوى ألا  
 يجزئه إلا بنية><sup>(٢)</sup>. ويحتمل عندى أن يجزىء الوقوف بلانية على ما قال ابن  
 القاسم فى المغمى عليه بعرفة أنه يجزئه الوقوف ، ويكون من الحجة<sup>(٣)</sup>.  
 [٢٧٨] لابن القاسم فى الطواف بلانية أن الإحرام بالحج إذا عقد أجزاء  
 ماعقد من النية فى أوائله<sup>(٤)</sup>، وغنى<sup>(٥)</sup> عن تجديد النية فى سائر عمله ، كما  
 يجزىء فى الصلاة إذا ابتداء أنه ليس عليه أن يستديم النية فى سائر الصلاة ،  
 والصلاة تقطعها الحوادث ، والحج لا تقطعه<sup>(٦)</sup> الحوادث ، ألا ترى أن<sup>(٧)</sup> من  
 أفسده لأبد له من إتمامه ؛ فكان الحج أقوى فى ترك استدامة النية فيه .  
 والله أعلم .

[٢٧٩] قال أبو بكر الأبهري : فرض الوقوف بعرفة<sup>(٨)</sup> هو بالليل ،  
 فمتى دفع من عرفة قبل دخول الليل ، ولم يرجع حتى يطلع الفجر من يوم  
 النحر فقد فاته الحج<sup>(٩)</sup> ؛ لأن النبى عليه السلام وقف بعرفة بالنهار وجزءا

- 
- (١) فى م : الطواف واجبا .  
 (٢) مابين الزاويتين فى ح : فكان به أقوى ألا يجزىء إلا بنية ، وفى ع : فكان أقوى  
 ألا يجزىء إلا بنية .  
 (٣) انظر : المدونة ٣٢٣/١ .  
 (٤) انظر : المدونة ٣١٥/١ .  
 (٥) لست فى : ح ، ع .  
 (٦) فى ح : لا يقطعه ، وفى م : لا تقطعها .  
 (٧) فى ح ، م : أنه .  
 (٨) ليست فى : م .  
 (٩) فوات الحج بالدفع من عرفة قبل الغروب ، وعدم الرجوع إليها ليلا ، هو  
 المذهب عند المالكية - وهى من مفرداتهم - خلافا للجمهور ، لأن الوقوف جزء  
 من الليل ركن عند المالكية لا يجبر بالدم ، بينما يوجب الجمهور الدم على من  
 وقف نهارا بعرفة ولم يرجع إليها ليلا فهو واجب - عندهم - لاركن .  
 والراجع - والله أعلم - مذهب الجمهور .  
 انظر : المدونة ٤١٣/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٧/٢ ، مواهب  
 الجليل ٩٤/٣ .  
 وانظر فى أدلة القول الراجع : المغنى ٢٧٣-٢٧٢/٥ .

من الليل ، لأنه دفع بعد دخول الليل (١). فإذا (٢) دفع الإنسان قبل ذلك خالف فعل النبي عليه السلام ، فليس يجزئه فعل ذلك .  
ومما يدل على (٣) أن فرض الوقوف «بعرفة هو بالليل» (٤) دون النهار أن الليل كله وقت للوقوف ؛ أوله وآخره ووسطه (٥) ، وليس كذلك يوم عرفة لأن أوله قبل الزوال ليس وقتا للوقوف (٦) ، فكذلك (٧) آخره .  
قال ابن المواز : ومن دفع من عرفة قبل الغروب ، فلم يخرج منها حتى غابت الشمس ، فليهد هديا (٨).

[٢٨٠] قال أبو بكر الأبهري : قال النبي عليه السلام : "إذا رميت الجمرة ؛ فارموا بمثل حصي (٩) الخذف (١٠)" (١١). وجعل هذا المقدار لئلا يؤذى الإنسان - إن أصابه - .

(١) في الصحيح من حديث جابر الطويل في الحج أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقف عند الصخرات مستقبلا القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص .

انظر : صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٨٩٠/٢ .

(٢) في م : وإذا .

(٣) ليست في : م .

(٤) مابين الزاويتين في ح ، م : بالليل بعرفة .

(٥) في ح ، ع : وأوسطه .

(٦) انظر : الشرح الكبير ٣٧/٢ ، المغني ٢٧٤/٥ .

(٧) في ح ، م : وكذلك .

(٨) قال في مواهب الجليل ٩٤/٣ : "قال أصحابنا إنما وجب عليه الهدى لأنه كان بنية الانصراف قبل الغروب" .

(٩) في ع : حصاة .

(١٠) الخذف - بالخاء المعجمة - : هو الرمي بالحصي الصغار بين السابتين (الإبهام والسبابة) .

انظر : القاموس المحيط ، (خذف) ٢٦/٢ ، وانظر : نيل الأوطار ١٨٣/٦ ، غريب الحديث للخطابي ١٤٩/٣ .

(١١) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث جابر لكن بلفظ "رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - رمى الجمرة بمثل حصي الخذف" كتاب الحج ، باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف ٩٤٤/٢ . =



وقوله : أكبر<sup>(١)</sup> ، فلأن مقدار حصى الخذف ليس محددًا<sup>(٢)</sup> ، لكنه يزيد وينقص في <الكبر والصغر><sup>(٣)</sup> ، فاحتاط مالك أن تكون<sup>(٤)</sup> أكبر لأن يكون قد أتى بما أمر به وأزيد<sup>(٥)</sup> .

[٢٨١] قال عبد الحق : إنما قال : إذا وطىء يوم النحر قبل الإفاضة والرمى يفسد حجه ، وإذا وطىء بعد يوم النحر قبل الإفاضة والرمى لا يفسد حجه ، ويعتمر ، ويهدى<sup>(٦)</sup> . وهو في الوجهين لم يفيض ، ولم يرم ، فلأنه إذا زال يوم النحر فالإتيان بالرمى والإفاضة شبه القضاء لهما<sup>(٧)</sup> ، والقضاء في الأصول أضعف حكما من نفس المقضى<sup>(٨)</sup> ، دليل هذا ؛ من أفطر في رمضان متعمدا عليه القضاء والكفارة ، ومن أفطر في قضاء رمضان متعمدا لا يكفر ، فنفس الشيء أقوى حكما من قضائه . هذا وجه ما ذكر<sup>(٩)</sup> . والله أعلم .

= والترمذى في جامعه ، كتاب الحج ، باب ماجاء أن الجمار التي يرمى بها مثل حصى الخذف ٢٣٣/٣ .

ومالك في الموطأ ، كتاب الحج ، باب رمى الجمار ص ٢٦٣ ، لكن بلفظ أنه سمع بعض أهل العلم يقول الحصى التي يرمى فيها مثل حصى الخذف .  
(١) يشير إلى قول مالك في الموطأ : وأكبر من ذلك قليلا أعجب إلى .  
انظر : الموطأ ، كتاب الحج ، باب رمى الجمار ص ٢٦٣ .

(٢) في ع : محدودا ، وفي م : محدد .

(٣) مابين الزاويتين في م : الصغر والكبر .

(٤) في ح : أن يكون .

(٥) قال في مواهب الجليل ١٣٣/٣ : "واستشكل الشافعى استحباب مالك كونها أكبر

مع ماورد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رمى بمثل حصى الخذف وأجيب بوجهين أحدهما للباجى أنه لم يبلغه الحديث ، والثانى لعبد الحق وغيره أنه بلغه لكن استحباب الزيادة على حصى الخذف لئلا ينقص الرامى ذلك" .

(٦) انظر : المدونة ٣٤٠/١ .

(٧) ليست في : م .

(٨) في ح ، ع : المقضى .

(٩) انظر : فروق الونشريسي الفرق رقم ٢٠٠ ص ١٨٤-١٨٥ .

[٢٨٢] فى كتاب <أبى بكر> (١) الأبهري قال : ومن بقيت فى يده حصاة ؛ فلم يدر من أى جمرة هى ، فليرم بها الأولى ، ثم يرم الباقيتين سبع سبع . وقد قيل : إنه يستأنفهن ، والأول أحب إلينا (٢) .  
وجه قوله : أنه يأتى بحصاة للأولى ، ثم يرمى بعدها الجمرتين (٣) الوسطى والآخرة ؛ فلجواز أن تكون الحصاة التى بقيت من الأولى ، وليس يجوز رمى مابعداها إلا بتمامها ، فوجب لذلك فى الاحتياط أن يجعلها من الأولى ، ليكون (٤) منه على يقين .

ووجه قوله : إنه يستأنفهن ، فلأنه قد انقطع بين رمى الأولى للحصاة التى بقيت ، فوجب أن يبتدىء رميهن كلهن ، حتى يوالى فى الرمي (٥) .  
[٢٨٣] قال عبد الحق : معنى (٦) مسألة المتمتع (٧) الذى أخر نحر هديه إلى يوم النحر أنه ساق الهدى ، ليجعله عن متعته ، فلما وجب بالتقليد والإشعار قبل أن يتعلق عليه الدم للمتعة حملة محمل التطوع فى أحد القولين ، فلذلك لم يجزه (٨) عما وجب عليه . وقال مرة : يجزئه . إذا كان تطوع الحج يجزىء عن واجبه فى غير وجه ، فكيف بهذا الذى لم يقصد

(١) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٢) انظر : المدونة ٣٢٥/١ .

(٣) فى م : الجمرة .

(٤) فى ع : لتكون .

(٥) انظر : مواهب الجليل ١٣٥/٣ .

(٦) ليست فى : م .

(٧) جاء فى المدونة ٣٠٦/١ : "قلت لابن القاسم رأيت رجلا أحرم بالعمرة فى أشهر

الحج وساق معه الهدى ... أيؤخر الهدى ولا ينحره حتى يوم النحر؟ ... قال مالك

ينحره ويحل ولا يؤخره إلى يوم النحر . قال ولا يجزئه من دم المتعة هذا الهدى إن

أخره إلى يوم النحر لأن هذا الهدى قد وجب على هذا الذى ساقه أن ينحره ...

قال ابن القاسم : وقد قال مالك فى هذا الذى تمتع فى أشهر الحج وساق معه

الهدى . أنه إن أخر هديه وحل من عمرته فنحره يوم النحر عن متعته قال

مالك : فأرجو أن يكون مجزئا عنه " .

(٨) فى ع : لم يجزيه .

التطوع ، وإنما قصد الواجب . وقوله : لا يجزئه أقيس ، وينبغي لو كان إنما<sup>(١)</sup> ساقه على طريق التطوع - لالمتعته<sup>(٢)</sup> - ألا يجزئه عن متعته على القولين والله أعلم .

[٢٨٤] قال أبو بكر الأبهري : جزاء الصيد وفدية الأذى لا يجوز الأكل منهما<sup>(٣)</sup> ؛ لأنهما للمساكين ، ألا ترى أنه قد جعل بدى الهدى الإطعام للمساكين ، فلما لم يجز أن يؤكل من الطعام الذى هو للمساكين ، فكذلك الهدى ، فأما كل هدى ليس بدله إطعاما ، وإنما بدله الصيام فجائز أكله منه<sup>(٤)</sup> ، وكذلك لا يجوز أن يأكل من الهدى الذى نذره للمساكين<sup>(٥)</sup> ؛ لأن ذلك شىء قد<sup>(٦)</sup> جعله لهم ، كما يجعل طعاما للمساكين ، فلا يجوز له أن يأكل منه ، كما لا يجوز له أن يأكل من الزكاة التى هى للمساكين ، >ولا كفارة اليمين التى هى للمساكين إذا وجبت عليه<<sup>(٧)</sup> . فإن قيل : كيف يجوز أن ينتفع الإنسان بشىء واجب<sup>(٨)</sup> ، جعله لله عز وجل ؟ ولو جاز<sup>(٩)</sup> ذلك فى الهدى لجاز فى الكفارة والزكاة ؟ قيل : الهدى مباين للزكاة والكفارة ألا ترى أنه إذا تطوع بصدقة للمساكين أو كفارة أنه لا يأكل منها ، كما

(١) ليست فى : م .

(٢) فى م : لالمتعة .

(٣) انظر : المدونة ٣٠٦/١ .

(٤) ليست فى : م . وقال فى المدونة ٣١٠/١ : "قال مالك : ليس الطعام فى الحج والعمرة إلا فى هذين الموضعين فى فدية الأذى وجزاء الصيد فقط" .

(٥) جاء فى المدونة ٣٣٧/١ : "لم يكن هدى نذر المساكين عند مالك بمزلة جزاء الصيد ولا بمزلة الفدية فى ترك الأكل منه ، إلا أن مالكا كان يستحب أن يترك الأكل منه" .

(٦) ليست فى : م .

(٧) مباين الزاويتين من نسخة (ش) ، وهى من النسخ غير المعتمدة للمقابلة ، وإنما أوردناها لأن المعنى لا يستقيم إلا بها . والعبارة فى سائر النسخ هكذا : ولا كفارة المساكين التى هى لليمين إذا وجبتا عليه .

(٨) ليست فى : ح .

(٩) فى م : كان .

لا يجوز ذلك في الواجب عليه ، ويجوز له أن يأكل من هدى<sup>(١)</sup> التطوع ،  
فكذلك الواجب ، وقد رأينا في الأصول<sup>(٢)</sup> أنه يجوز للإنسان أن ينتفع  
بشيء يخرج عن واجب عليه ؛ وهو العتق في الكفارة الواجبة ، أنه يكون  
له «ولاء المعتق»<sup>(٣)</sup> في الكفارة ، فلما جاز أن تبقى له منفعة في العتق .  
وإن كان شيئاً أخرجه عن واجب عليه . جاز له<sup>(٤)</sup> أن يأكل من هدى  
أخرجه عن واجب عليه . والله أعلم .

[٢٨٥] قال : إذا أكل مما نذره<sup>(٥)</sup> للمساكين ، فعليه قدر ما أكل -  
يريد لحماً - ولا يكون عليه البدل<sup>(٦)</sup> .

قال بعض القرويين : معنى هذا ، إذا كان نذر للمساكين شيئاً من  
الأنعام بعينه<sup>(٧)</sup> ، وأما لو كان مضموناً في<sup>(٨)</sup> في ذمته لكان عليه بدله ،  
ويقال له : أنت إنما ذبحت هذا لنفسك ، وليس هو الذى وجب في ذمتك ،  
فأنت بالهدى الذى لزمك .

قال عبد الحق : ووقع<sup>(٩)</sup> له في موضع آخر<sup>(١٠)</sup> : إذا أكل لم يجزه<sup>(١١)</sup> ،  
وعليه البدل في «جزاء الصيد وفدية الأذى»<sup>(١٢)</sup> ونذر المساكين ، «فذكر في

- 
- (١) في ح ، م : الهدى .  
(٢) أى ماثبت بدليل شرعى ، وكان له نظائر تعضده .  
(٣) مابين الزاويتين في ح ، م : ولا المعتق .  
(٤) ليست في : م .  
(٥) في ح : مما نذر .  
(٦) انظر : المدونة ٣٣٧/١ .  
(٧) مثل أن يقول هذه البدنة نذر للمساكين أو يقول على نذر أن أهدي هذه البدنة  
للمساكين .  
(٨) مثل أن يقول على نذر أن أهدي بدنة أو أن أهدي بدنة للمساكين .  
(٩) في ع : وقع .  
(١٠) انظر : المدونة ٣٠٧/١ .  
(١١) في ع : يجزيه .  
(١٢) مابين الزاويتين ليس في : ح .

هذا الكلام إيجاب البدل في نذر المساكين بخلاف ماتقدم<sup>(١)</sup>.  
 قال بعض القرويين : ليس هذا اختلافا<sup>(٢)</sup> من قول مالك ولا خلافا<sup>(٣)</sup>  
 من ابن القاسم لمالك ، والمسألتان معناهما مفترق ، فههنا إنما يعنى : أن هذا  
 الذى نذره بغير عينه ، ومعنى المسألة الأولى : أنه هدى بعينه نذره للمساكين  
 فلزمه - إذا أكل منه شيئا - قدر ما أكل ، وإنما اخلطت<sup>(٤)</sup> المسألتان في ترسيم  
 يحيى بن عمر ، لأنه لم ينقلها على الترتيب الذى كانت عليه قبل ترسيمه ،  
 والترتيب الذى في غير ترسيم يحيى يستقيم به أمر المسألتين .

[٢٨٦] قال أبو بكر الأبهري في مسألة الهدى ، يحدث به عيب بعد  
 التقليد والإشعار ، قبل بلوغ محله<sup>(٥)</sup> : في هذه المسألة شيء ، فالقياس<sup>(٦)</sup> ألا  
 يجزىء<sup>(٧)</sup> ، لأن وجوبه لم يتناه<sup>(٨)</sup> عند مالك ، وهو مراعى ، ألا ترى أنه  
 لو عطب قبل نحره<sup>(٩)</sup> لم يجزه ، وعليه بدله ، فكذلك<sup>(١٠)</sup> يجب - إذا حدث به  
 عيب لا يجوز في الهدى - ألا يجزىء<sup>(١١)</sup>.

[٢٨٧] قال عبد الحق : قال لى<sup>(١٢)</sup> بعض شيوخنا من القرويين : إنما  
 فرق بين الهدى المعيب وبين<sup>(١٣)</sup> الرقبة المعيبة ، إذا كان ذلك تطوعا ،

(١) ما بين الزاويتين ليس في : ح ، م .

(٢) في م : اختلاف .

(٣) في ح ، م : ولا خلاف .

(٤) في ع ، م : تخلطت .

(٥) انظر : المدونة ٣٠٧/١ .

(٦) في ح ، ع : والقياس .

(٧) انظر : التفريع ٢٣٣/١ .

(٨) في م : يتناهى .

(٩) في ح : ان ينحر .

(١٠) في ع : وكذلك .

(١١) في م : يجزه .

(١٢) ليست في : ح ، ع .

(١٣) ليست في : م .

ووجد العيب<sup>(١)</sup>؛ لأن محمل مسألة الرقبة المتطوع بعقتها أنها لم تكن في الأصل مشتاة للعتق؛ فلذلك ساغ له قيمة العيب، «وأما لو أخرج ثنا، واشتراها به<sup>(٢)</sup> للعتق، كان<sup>(٣)</sup>، كهدي التطوع سواء؛ لايسوغ له قيمة العيب<sup>(٤)</sup>، ولو كان أيضا الهدى لم يشتره للهدى، وإنما أهدى شيئا تقدم ملكه له، كان كالرقبة، إذا لم تكن<sup>(٥)</sup> في الأصل مشتاة للعتق أن قيمة العيب تسوغ<sup>(٦)</sup> له؛ فاعلم أن المسألتين إنما افترتا<sup>(٧)</sup> لافتراق السؤال، وهما<sup>(٨)</sup> سواء، إذا اتفق سؤال المسألتين، وهكذا كان يقول أبو موسى بن مناس، ونحوه في المستخرجة<sup>(٩)</sup>، وهو أحسن من قول ابن المواز أن ذلك إنما افترق، إذ يتطوع<sup>(١٠)</sup> بعثق المعيب، ولايهدي المعيب. فاعلم ذلك.

[٢٨٨] قال عبد الحق: رأيت لأبي محمد في الهدى الواجب الذي وجد به عيبا<sup>(١١)</sup>، قال معناه: عيبا قديما، لم يحدث بعد التقليد والإشعار، ويريد بالواجب<sup>(١٢)</sup> ما<sup>(١٣)</sup> لزمه من متعة أو قران، أو لنقص شيء من أمر الحج، أو جزاء أو فدية، أو نذر هديا<sup>(١٤)</sup> للمساكين، وليس بعينه، فأما

---

(١) انظر: المدونة ٣٥٥/١.

(٢) في ع: بها.

(٣) في ح، م: كانت.

(٤) مابين الزاويتين ليس في: ح.

(٥) في ح: إذا لم يكن.

(٦) في ح، م: يسوغ.

(٧) في م: افترت.

(٨) في م: وهى.

(٩) لم أقف عليه في المستخرجة بعد البحث والتدقيق الشديدين.

(١٠) في ع: تطوع.

(١١) انظر: المدونة ٣٥٥/١.

(١٢) في ع: بالجواب.

(١٣) في ح: كمن، وفي م: من.

(١٤) في ع: هدى.

لو نذر أن يهدى هذا البعير بعينه ، فقلده ، وأشعره ، ثم ظهر له به عيب قديم ، فلا بدل عليه ، لأن نذره لم يتعد إلى غيره .

[٢٨٩] قال عبد الحق : قال إذا نذر هديا ، ولانية له ، فالشاة تجزئه (١). وقال في كتاب النذور : عليه بدنة ، فإن لم يجد فبقرة ، إلى آخر مذكره (٢).

قال لي بعض القرويين عن أبي الحسن بن القابسي : إنما قال في هذا الكتاب : تجزئه شاة . لأنه متبرع بالهدى ، فجعل عليه أدنى الهدى > وهو شاة (٣).

ومسألة كتاب النذور ذكر فيها أنه حلف بيمين إن فعل كذا فعليه هدى ، واليمين طريقها التغليظ ، فلذلك جعل عليه بدنة ، إذا كان واجدا ، فهما (٤) مسألتان مفترقتان (٥) ، وليس باختلاف قول . والله أعلم .

[٢٩٠] قال عبد الحق : إذا كان ماله غائبا ، فإنه يصوم الثلاثة الأيام في الحج - إن لم يجد من يسلفه (٦) ، ولسي كالحالف بيمين ، يحنث فيها ، وماله غائب عنه ، هذا لا يصوم (٧) ، والفرق بين ذلك أن كفارة اليمين له سعة في تأخيرها ، فلم يجزه الصوم ، والآخر مخاطب بثلاثة أيام يوقعها في الحج ؛ لاسعة له في تأخيرها ، فجاز له الصوم لهذا (٨) . > والله أعلم (٩).

(١) انظر : المدونة ٣٠٨/١ .

(٢) في م : ماذكر ، مسألة كتاب النذور جاء فيها "أرأيت إن قال على الهدى إن فعلت كذا وكذا فحنث . قال : قال مالك : عليه الهدى . قلت أمن الإبل أم من البقر أم من الغنم؟ قال لي مالك : إن نوى شيئا فهو مانوى ، وإلا فبدنة ، فإن لم يجد بدنة فبقرة ، فإن لم يجد وقصرت نفقته فأرجو أن يجزئه شاة" . المدونة ٢٠/٢ .

(٣) ما بين الزاويتين ليس في : م .

(٤) في م : وهى .

(٥) في م : مفترقان .

(٦) انظر : المدونة ٣٠٩/١ .

(٧) انظر : المدونة ٤٤/٢ .

(٨) في ع : في هذا ، وانظر : عدة البروق ، الفرق ٢١٤ ص ١٨٩ .

(٩) ما بين الزاويتين في ح ، ع : فاعلم .

[٢٩١] قال أبو بكر الأبهري : الدماء التي تجب في الحج ثلاثة (١) : دم يجب بترك شعيرة من شعائر الحج ، فذلك هدى ، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام < في الحج > (٢) وسبعة بعد ذلك ، ودم يجب لمنفعة يوصلها إلى نفسه مثل الطيب وحلق الشعر واللبس ؛ فذلك دم يذبحه أين شاء ، ودم آخر ، وهو جزاء الصيد ، وهو هدى محله مكة . وكذلك محل ما كان لنقصان شعيرة مثل ترك جمرة أو البيتوتة بمنى .

[٢٩٢] قال فيمن أحرم من الحاج بعمره في آخر أيام الرمي < وقد حل > (٣) من إفاضته ، وأتم رميه : تلزمه العمرة (٤) . قال محمد : ولا يتمها حتى تغرب (٥) الشمس .

قال بعض شيوخنا من أهل بلدنا : ويكون خارج الحرم حتى تغيب الشمس ، ولا يدخل الحرم ، لأن دخوله الحرم بسبب العمرة عمل لها ، وهو ممنوع من أن يعمل لها عملاً ، حتى تغيب الشمس .

قال محمد : وإحلاله منها قبل ذلك باطل ، وهو على إحرامه ، وإن وطئ بعد ذلك الإحلال أفسد عمرته ، وليقضها بعد تمامها ، ويهدى . [٢٩٣] قال عبد الحق : قال في الكتاب : من أحصر بعد أن وقف بعرفة ، فقد تم حجه ، ولا يحله من إحرامه إلا طواف الإفاضة وعليه -

(١) التقسيم المشهور - عند المالكية - أن الدماء في الحج دمان : هدى ونسك . فالهدى في جزاء الصيد ، والمتعة ، والقران ، وتجاوز الميقات ، وترك رمي الجمار والمبيت بمنى ، وما أشبه ذلك من نقصان مناسك الحج .

والنسك في لبس الثياب ، واستعمال الطيب ، وحلق الشعر وتقليم الأظافر ، وإزالة الشعث ، وإلقاء التفت ، وما أشبه ذلك مما فيه رفاهية النفس .

انظر : التفريع ٣٣٢/١ ، البيان والتحصيل ٣٩/٤ ، إرشاد السالك ٦٩٤/٢ .

(٢) مابين الزاويتين ليس في : م .

(٣) مابين الزاويتين في ح : وحل .

(٤) انظر : المدونة ٣٢٢/١ .

(٥) في ح ، ع : تغيب .



لجميع مافاته من رمى الجمار والمبيت بالمزدلفة ومنى (١) - هدى واحد . إلى آخر ما ذكره (٢).

قال سحنون : إنما يعنى أنه حصر بمرض . قال أبو محمد > بن أبي زيد < (٣) : يريد : وقد تم وقوفه إلى غروب الشمس .

ولمالك في كتاب ابن حبيب مثل ما قال سحنون أنه أحصر بمرض . ووقع في كتاب ابن المواز في موضع عن ابن القاسم : أنه أحصر بمرض وفي موضع آخر عن ابن القاسم : أحصر بعدو (٤).

وحكى عن أبي محمد أنه قال : قوله : بعدو أصوب ، ويكون عليه هدى واحد لجميع ما ترك . وأما المصدود بعدو قبل وقوفه بعرفة ، فإنه يحل ولادم عليه عند ابن القاسم (٥).

[٢٩٤] والفرق بين المصدود قبل وصوله إلى عرفة وبين المصدود بعد وقوفه بها في وجوب الدم عليه - إذا صد - أن المصدود بعدو بعد وقوف عرفة تجزئه (٦) من حجة الإسلام ، والمصدود بعدو قبل وقوفه عرفة لا تجزئه ، فافترقا .

[٢٩٥] قال عبد الحق : يريد أنه - وإن أجزأه ذلك من حجة الإسلام إذا صد بعد وقوف عرفة ، فإنه إذا حل ، ورجع إلى بلده لا بد له من الرجوع لبقاء طواف الإفاضة عليه ، ويكون حلالا من كل شيء إلا من

(١) في ع : ومنها .

(٢) انظر : المدونة ٣٤٠/١ .

(٣) ما بين الزاويتين ليس في : ح ، ع .

(٤) قال في الشرح الكبير ٩٥/٢ : " وإن وقف بعرفة وحصر عن البيت لمرض أو عدو أو حبس ولو بحق فحجه تم لأن الحج عرفة ... ولا يحل إلا بالإفاضة أى طوافها ، وعليه للرمى ومبيت ليلالى منى ونزول مزدلفة لحصر عما ذكره هدى واحد كنسيان الجميع " .

(٥) انظر : المدونة ٣٢٨/١ .

(٦) في ح : يجزيه .

النساء <والطيب والصيد> (١).

[٢٩٦] قال : ومن أخذ مالا ليحج به عن ميت من بعض الآفاق ، فاعتمر عن نفسه ، وحج عن الميت من مكة ، لم يجزىء (٢) ذلك عن الميت ، وعليه أن يحج حجة أخرى عن الميت ، كما استؤجر (٣).

قال بعض شيوخنا من أهل بلدنا : ويلزمه أن يحج عنه من الموضع الذى استؤجر فيه ، لامن الميقات ؛ لأنه لما اعتمر عن نفسه ، فكأنه إنما خرج لحج نفسه ، فوجب لذلك أن يحج من حيث عقدت إجارته (٤).

[٢٩٧] قال فى الكتاب : ولو قرن (٥) ، ونوى العمرة عن نفسه والحج عن الميت ضمن المال ، لأنه شرك (٦) فى عملهم غير مأمره ، وعليه دم القران (٧).

[٢٩٨] حكى عن الشيخ أبى الحسن بن القابسى أنه قال : إنما فرق بين هذه المسألة والتي قبلها ؛ لأن الذى حج عن الميت <من مكة> (٨) قد حج عن الميت ، لاشك فيه ، وإنما أخطأ فى العمل حين أحرم من مكة ، فأمر بالعودة ، والذى قرن خائن ؛ لأن القران إنما هو فى القلب ، فيقال له : أنت قد خنت فى نيتك ، فلا يبقى المال بيدك ، حين ظهرنا على خيانتك وفساد تحملك (٩).

(١) مابين الزاويوين فى ح ، ع : والصيد والطيب .

(٢) فى ع : لم يجزى .

(٣) انظر : المدونة ٣٦٠/١ .

(٤) يريد من ميقات البلد الذى عقدت فيه إجارته سواء كان بلد المنيب أو الميت أو لم يكن .

(٥) فى ع : ولو فرق .

(٦) فى ع : يشرك .

(٧) انظر : المدونة ٣٦٠/١-٣٦١ .

(٨) مابين الزاويتين ليس فى : م .

(٩) فى ح : حجك تحملك ، وفى ع : عملك .

[٢٩٩] قال فى الكتاب : فىمن أخذ مالا لىحج به على البلاغ (١) ، فسقط منه ، فتمادى ، ولم يرجع . فهو متطوع ، ولا شىء عليهم فى ذهابه (٢) .

قال أبو بكر بن اللباد (٣) : ولا فى رجوعه إلى موضع سقوطها منه ، وله من ذلك الموضع إلى موضع بلوغه (٤) .

قال فى الكتاب : إلا أن تسقط (٥) بعد إحرامه فليمض ، لأنه لما أحرم لم يستطع الرجوع ، ونفقتة فى ذهابه ورجوعه على الذى دفع إليه المال (٦) . قال ابن حبيب : يكون ذلك فى مال الميت ذاهبا وراجعا ، فإن لم يكن له مال ، فعلى من دفع المال إلى هذا لىحج به (٧) .

قال عبد الحق : وقول ابن حبيب هذا ليس له وجه واضح عندى ، لأنه لا يخلو أن يكون دافع المال فعل مايجوز من دفعه المال على البلاغ (٨) ،

(١) جاء فى المدونة ٣٦٠/١ : "إذا قيل له هذه دنائير تحج بها عن فلان على أن علينا

مانقص على البلاغ ، أو يقال له : خذ هذه الدنائير فحج منها عن فلان فهذه على البلاغ" . وانظر : التفريع ٣١٦/١ .

(٢) هذا إذا كان ضياعها قبل الإحرام ، فإن كان بعده فلينفق من عنده ويرجع بها

على الذى دفع إليه المال لأنه لما أحرم لم يستطع الرجوع . انظر : المدونة ٣٦٢/١

(٣) محمد بن محمد بن وشاح ، أبو بكر ، المعروف بابن اللباد ، الفقيه ، العالم

باختلاف أهل المدينة واجتماعهم . تفقه به أبو محمد بن أبى زيد ، وابن حارث ،

وغيرهما .

له تأليف منها : كتاب الطهارة ، وكتاب فضائل مالك بن أنس ، وكتاب عصمة

النبيين ، وغيرها . توفى سنة ٣١٣ هـ .

انظر : الديباج ١٩٦/٢-١٩٧ ، شجرة النور ص ٨٤ .

(٤) انظر : التاج والإكليل ٥٥٥/٢ .

(٥) فى ع ، م : يسقط .

(٦) انظر : المدونة ٣٦٢/١ .

(٧) انظر : التاج والإكليل ٥٥٥/٢ .

(٨) بأن يكون أوصى الميت أن يحج عنه على البلاغ .

فينبغي ألا يضمن شيئاً ، كان للميت مال ، أو لم يكن ، أو متعدد في دفعه المال على البلاغ<sup>(١)</sup> ، فيجب أن يكون ضامناً للمال مبدأً بالغرم ، كان للميت أيضاً مال ، أو لم يكن .

وقد حكى عن الشيخ أبي الحسن بن القابسي وغيره أن الوصى يغرم ماوجب لهذا في ذهابه ورجعته من النفقة ، ولا يكون ذلك في مال الميت لأن الوصى غرر ، إذ دفع المال على البلاغ ، وإنما كان الصواب أن يدفعه على الإجارة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) بأن يكون الميت لم يوص أن يحج عنه على البلاغ .

(٢) جاء في المدونة ٣٦٠/١ : "إذا استؤجر بكذا وكذا ديناراً على أن يحج عن فلان فهذه إجارة ، له مازاد وعليه مانقص" .

## كتاب الحج الثالث

قال فيمن جامع زوجته في الحج : فليفترقا إذا أحرمنا لحجة القضاء ، فلا يجتمعان (١) حتى يحلا (٢).

[٣٠٠] قال أبو بكر الأبهري : قوله : يفترقان إذا أحرمنا ، فذلك مذكور عن علي (٣) وغيره من الصحابة رضي الله عنهم .

ووجه ذلك خوفا من أن يفسدا حجها ثانية ، فمنعنا من الاجتماع في المنزل والسير (٤). وقيل : إن ذلك عقوبة لهما ؛ إذ فعلا مالا يجوز لهما فعله في الإحرام ، فعوقبا ألا يجتمعا في الإحرام ، كما منع قاتل العمد من (٥) الميراث ، عقوبة لفعله الذي قصد به استعجال الميراث .

[٣٠١] قال عبد الحق : قال : إذا تعدى في حجة القضاء ميقاته هو كمن أفطر في قضاء رمضان . إلى آخر ما ذكره (٦). فإنما مثل المتعدى للميقات (٧) في حجة القضاء بالمفطر متعمدا في قضاء رمضان ، ليبين أن القضاء - أبدا - لا يكون أقوى حكما من المقضى ، وإنما يكون مثله في الرتبة أو أضعف ، فالضرورة إنما عليه دم في تعديه الميقات ، ففي القضاء إذا

(١) في ح ، ع : فلا يجتمعان .

(٢) انظر : المدونة ٣٤٠/١ ، ٣١١/١ .

(٣) انظر : نيل الأوطار ٩٦/٦ .

(٤) انظر : الاشراف ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٥) ليست في : م .

(٦) جاء في المدونة ٣١١/١ : "قلت لابن القاسم : فإن تعدى الميقات في قضاء حجته

أو عمرته فأحرم . قال : أرى أن يجزئه من القضاء وأرى أن يهريق دما . قلت : أتخفظه عن مالك؟ قال : لا ، إلا أن مالكا قال لي في الذي يتعدى الميقات وهو ضرورة ثم يحرم : إن عليه الدم ، فليس يكون ما أوجب على نفسه مما أفسده أوجب مما أوجب الله عليه من الفريضة . ومما يبين ذلك أن من أفطر في قضاء رمضان متعمدا أنه لا كفارة عليه وليس عليه إلا القضاء" .

(٧) في م : الميقات .

تعدى الميقات هو كذلك ، إنما عليه دم ، كما جعل قضاء رمضان إذا أفطر فيه يقضى ، ولا يكفر ، فكان أضعف حكماً من رمضان ، لأقوى حالا منه ، وإنما اختلف فطره في رمضان من فطره في قضاؤه في وجوب الكفارة ، وتساوى الحكم<sup>(١)</sup> في الحج وفي قضاؤه إذا تعدى الميقات<sup>(٢)</sup> ، من أجل أن رمضان له حرمة لعينه ، إذ كان يختص بأيام بأعيانها «وقضاؤه لا يختص بأيام بأعيانها»<sup>(٣)</sup> فكان أضعف ، ووجب تساوى الحج وقضاؤه<sup>(٤)</sup> ، إذ كان الحج غير مختص بزمن بعينه ، فافترق حكم ذلك لهذا . والله أعلم .

[٣٠٢] قال عبد الحق : قال بعض القرويين : إذا تمتع ، ثم قرن في تلك السنة بعينها ، يحتمل أن يكون عليه هدى واحد فقط ، لأن المتمتع في معنى القارن في وجوب الدم ؛ لأنه مسقط لأحد السفرين في الوجهين<sup>(٥)</sup> ؛ فينوب في ذلك دم واحد<sup>(٦)</sup> . والله أعلم .

[٣٠٣] قال بعض القرويين : إذا لم يجد المحرم النعلين إلا بـشمن كثير<sup>(٧)</sup> ، فلبس الخفين ، لا يفترق في هذه المسألة قليل الدراهم من الواسع الدراهم<sup>(٨)</sup> ، بخلاف مسألة كتاب الوضوء التي قال فيها : إن كان قليل

(١) في ح : للحكم .

(٢) في م : الميقات .

(٣) ما بين الزاويتين ليس في : م .

(٤) في ع : وقضاؤه .

(٥) أى في التمتع والقران .

(٦) باعتبار التداخل حيث إن الدمين من جنس واحد .

قلت : لكن المذهب خلافه إذ يجب عليه دمان ؛ دم للتمتع ودم للقران .

انظر : الشرح الكبير ٢/٢٩ ، مواهب الجليل ٣/٥٥ .

(٧) في م : كبير ، والزيادة الكثيرة هي ما كانت أزيد من الشمن المعتاد بالثلث فأكثر .

(٨) أى فيجوز له لبس الخفين إذا لم يجد النعلين إلا بشمن فاحش ، سواء كان قليل

الدراهم أو كثيرها .

انظر : المدونة ١/٣٥٩ ، الشرح الكبير ٢/٥٦ .

الدراهم لم يكن عليه شراء الماء ، ويتيمم (١).  
 [٣٠٤] قال (٢): والفرق بين ذلك أن هذا مختار للبس الخف ، ولو شاء  
 لمشى بغير خف ، وفي مسألة كتاب الوضوء هو مضطر غير مختار ، فهو أعذر  
 والله أعلم .

قال في الكتاب : إحرام المرأة في وجهها (٣). يريد ؛ وفي يديها ، ألا  
 ترى أنه منعها من لبس القفازين ، وقال : إن فعلت افتدت (٤).  
 [٣٠٥] قال الأبهري : على المرأة كشف وجهها ويديها في الإحرام ،  
 لأن إحرامها فيهما (٥) دون سائر بدنهما ، لأن هذين يجوز لها إظهارهما في

---

(١) ونص مسألة كتاب الوضوء كما وردت في المدونة ٥٠/١ : "قال : وسألت مالكا  
 عن الجنب لا يجد الماء إلا بثمر ، قال : إن كان قليل الدراهم رأيت أن يتيمم ،  
 وإن كان موسعا عليه يقدر ، رأيت أن يشتري ما لم يكثر عليه في الثمن ، فإن  
 رفعوا عليه في الثمن تيمم وصلى" .  
 قلت : فيتضح من نص المدونة أن لافرق بين المسألتين إذ لا يجب الشراء فيهما إذا  
 فحش الثمن سواء كان قليل الدراهم أو كثيرها ، لكن مالكا فرق في الحكم إذا  
 وجد الماء والنعلين بثمر معتاد أو كانت الزيادة قليلة ، فأوجب عليه شراء  
 النعلين من دون ذكر لقلة دراهمه أو كثرتها ، ولم يوجب عليه شراء الماء إذا  
 كان قليل الدراهم بخلاف ما إذا كان كثير الدراهم . والله أعلم .  
 وقد رأيت تصويرا للمسألة في عدة البروق للونشريسي يخالف ما ذكره المصنف  
 وخلاصته : أن المحرم يمنع من لبس الخفين ، ولو لم يجد النعلين إلا بثمر فاحش  
 بخلاف الماء ، فإنه إذا وجده بثمر فاحش يجوز له التيمم .  
 لكن منع المحرم من لبس الخفين ، إذا لم يجد النعلين إلا بثمر فاحش ، خلاف  
 المشهور من المذهب .  
 انظر : عدة البروق ، الفرق ٢٦، ٢١٦ ص ٩٥، ١٩٠ ، المدونة ٣٥٩/١ ، الشرح الكبير  
 ٥٦/٢ .

- (٢) ليست في : ح ، ع .  
 (٣) انظر : المدونة ٣٤٥/١ .  
 (٤) انظر : المدونة ٣٤٣/١ .  
 (٥) انظر : التفريع ٣٢٣/١ ، المنتقى ٢٠٠/٢ .

الصلاة وللناس ، ولأن بها ضرورة إلى ذلك لمعاملات الناس وتصرفها فيما يصلحها ، وقد قيل في معنى قوله < عز وجل > (١) : {ولا يبدن زينتهن إلا مظهر منها} (٢) : إن ذلك هو الوجه واليدان .

[٣٠٦] قال في الكتاب : إذا نام ، فغطى رجل (٣) رأسه ووجهه ، أو طيبه ، أو حلق رأسه ، ثم انتبه ، فليترع ذلك ، وليغسل الطيب عنه ، ولا شيء عليه ، والفدية على من فعل ذلك به (٤) .

[٣٠٧] قال ابن المواز : ولا يجزىء الفاعل أن يفتدى بالصيام ، ولكن يفتدى بالنسك أو الإطعام ، فإن كان الفاعل عديماً ، أو لم يقدر عليه ، فليفتد هذا المحرم عن نفسه ، ويرجع على الفاعل ، إن أيسر ، وقدر عليه بالأقل من ثمن الطعام ، أو ثمن النسك ، إن افتدى بأحدهما ، وأما إن صام فلا يرجع على الفاعل بشيء (٥) .

[٣٠٨] قال عبد الحق : وقع في كتاب (٦) ابن المواز ، إذا كان الفاعل عديماً . فليفتد هذا عن نفسه ، فإن كان يعني : يفتدى - إن شاء - فصواب ، وأما أن يكون لازماً (٧) له < أن يفتدى > (٨) فكيف (٩) يصح هذا ، والفدية إنما تعلقت على < من فعل > (١٠) به ذلك ، وهو < لم يختَر > (١١) شيئاً مما فعل به فينبغى أن يكون كالمكره زوجته على الوطء في رمضان : أنه يكفر عنها ،

(١) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٢) من الآية ٣١ من سورة النور .

(٣) ليست في : م .

(٤) انظر : المدونة ١/٣٤٥-٣٤٦ .

(٥) انظر : التاج والإكليل ٣/١٦٢ .

(٦) في ح ، ع : كلام .

(٧) في ح ، م : لازم .

(٨) مابين الزاويتين ليس في : م .

(٩) في ح : وكيف .

(١٠) في م : الفاعل .

(١١) في ع : فلم يختَر .



وإن كان عديما ، لم يلزمها هي أن تكفر عن نفسها . كذا ينبغي . والله أعلم .

وقد ذكر العتبي<sup>(١)</sup> أن عيسى<sup>(٢)</sup> روى عن ابن القاسم في محرم وطيء أهله مكرهة ، وليس معه ما يهدى عنها ، وهي مليئة ، فليس عليها هي<sup>(٣)</sup> هدى ولا صيام<sup>(٤)</sup> . هذا<sup>(٥)</sup> هو الصواب ، وهو أحسن مما في كتاب ابن المواز . والله أعلم . > وفي الأم : ليس عليها حج ولا صيام<sup>(٦)</sup> . وأراه هدى ولا صيام على ما أصلحت . والله أعلم . فانظر ><sup>(٧)</sup> .

(١) محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي ، أبو عبد الله ، أندلسي ، قرطبي . الفقيه ، العالم بالنوازل سمع من يحيى بن يحيى ، ورحل فأخذ عن سحنون ، وأصبغ ، وغيرهما . صاحب المستخرجة المشهورة بالعتبية - وهي من أسمعة تلاميذ الإمام مالك منه ، وأسمعه تلاميذهم منهم ، وفيها توسع في الرواية فلم يستبعد العتبي منها المسائل الشاذة أو المتروكة بل إن المسألة الغريبة إذا أعجبتة قال : أدخلوها في المستخرجة ، وقد قام ابن رشد بتمحيصها ونقدها وعرضها على أصول المذهب في كتابه المشهور البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة .

توفي سنة ٢٥٥ هـ .

انظر : جذوة المقتبس ص ٣٩ ، بغية الملتبس ص ٤٨ ، الديباج ١٧٦/٢ - ١٧٧ ، نفح الطيب ٢١٥/٢ - ٢١٦ .

(٢) المقصود به عيسى بن دينار ، وقد سبقت ترجمته .

(٣) ليست في : م .

(٤) الذي في العتبية من رواية عيسى بن دينار عن ابن القاسم : " ليس عليها صيام ولا حج " .

ووجه ابن رشد عدم إيجاب الصيام لأنها مكرهة وعلى من أكرهها الهدى إلا أن تشاء أن تصوم إذا لم يكن لها ولا لمن أكرهها مال . وأما عدم إيجاب الحج عليها فمعناه إذا كان حجها تطوعا ، أما إذا كانت فريضة فإنها تقضيها من قابل من مالها وترجع عليه بما أنفقت .

انظر : العتبية مع البيان والتحصيل ٤٦/٤ - ٤٧ .

(٥) في ح ، ع : وهذا .

(٦) لم أقف على هذا النص في المدونة .

(٧) مابين الزاويتين ليس في : م .

ورأيت في كتاب ابن المواز عن ابن القاسم : وإن لم يجد الزوج الذي أكره زوجته ، وهي محرمة ما يحجها ، ولا ما يهدى عنها ، فعليها أن تحج ، وتهدي عن نفسها ، «وتتبع بذلك زوجها»<sup>(١)</sup> ، فإن لم تجد ما تهدي صامت ، فإن صامت لم يكن لها على زوجها من ثمن الهدى شيء . وقاله أصبغ ؛ لأن الصيام لا ثمن له ، ولا يصوم أحد عن أحد ، فعلى هذا هو أصل ، قد اختلف فيه قول ابن القاسم على ما بينا ، والصواب من ذلك ألا يتعلق على المفعول به شيء . «والله أعلم»<sup>(٢)</sup> .

[٣٠٩] قال عبد الحق : ذكر عن الشيخ أبي الحسن ، إذا طيب محرم محرماً نائماً : أن عليه فديتين : فدية لمسه الطيب ، وفدية عن النائم ، إلا أن يطيبه ، ولا يمس الطيب ، أو يكون النائم ليس بمحرم ، فلا يلزمه إلا كفارة واحدة .

وذكر أن أبا محمد خالفه في ذلك ، وقال : ليس على الفاعل - وإن كانا محرمين - إلا فدية واحدة ؛ لأنني لو ألزمته كفارتين لألزمته ذلك إذا طيب نفسه ، لأن في مسه الطيب كفارة<sup>(٣)</sup> ، وفي تطيبه كفارة أخرى ، لكنه لما لم يلزمه في نفسه إلا كفارة ، فكذلك في غيره .

[٣١٠] قال بعض القرويين : إذا نفدت نفقة المحرم التي جعلها في منطقتها<sup>(٤)</sup> لم يسغ له بقاء وديعة فيها ، لأنها إنما بقيت من أجل نفقته ، فقد صارت الآن مفردة ، وارتفع مامن أجله أبيع له ذلك<sup>(٥)</sup> . «والله أعلم»<sup>(٦)</sup> .

(١) ما بين الزاويتين في م : وتتبع الزوج بها بذلك .

(٢) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٣) انظر : المدونة ٣٤٣، ٣٤٢/١ .

(٤) وهي حزام مثل الكيس يجعل فيه الدراهم .

انظر : الشرح الكبير ٥٨/٢ ، القاموس المحيط ، (نطق) .

(٥) انظر : المدونة ٣٥٠/١ .

(٦) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

[٣١١] قال : إذا جعل المحرم في أذنيه قطناً لشيء وجده فيهما افتدى<sup>(١)</sup>.

حكى عن أبي محمد أنه قال : وكذلك لو جعله فيهما لغير شيء وجده فليفتد .

[٣١٢] قال مالك : في محرم حلق رأس حلال يفتدى ، وقال ابن القاسم : يتصدق بشيء من طعام<sup>(٢)</sup>.

[٣١٣] قال بعض البغداديين : قول مالك : يفتدى - إذا حلق رأس حلال - يريد الفدية التي نص الله <عز وجل><sup>(٣)</sup> عليها في قوله : {ولا تخلقوا رؤوسكم} إلى قوله : {ففدية من صيام أو صدقة أو نسك}<sup>(٤)</sup> فلأنه لما كان أصل الفدية إنما هي حلق الرأس ، وكان المحرم منهيًا عن حلق شعره وشعر غيره وجب - إذا فعل ذلك - أن يكون عليه الفدية المنصوصة ، لأنه في معنى المحكوم بها فيه .

وأما قول ابن القاسم في إيجاب الطعام فلأن المحرم إذا حلق رأس غيره ، لم<sup>(٥)</sup> يمتط عن نفسه ، بذلك أذى ، والفدية إنما هي متعلقة<sup>(٦)</sup> بإمالة الأذى والتزفه فيه ، فكان هذا في معنى من ألقى عن غيره قملاً ، وعرضها للتلف ، فوجب عليه الإطعام بدلاً مما ألقاه ، لأنه في حكم اليسير ، الذي لو<sup>(٧)</sup> ألقاه عن نفسه لم يكن عليه فيه سوى ذلك ، وكلا القولين له وجه في النظر . والله أعلم .

(١) انظر : المدونة ٣٢٩/١ .

(٢) انظر : المدونة ٣٢٨/١ .

(٣) ما بين الزاويتين ليس في : ح ، ع .

(٤) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة . وأولها {وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم

فما استيسر من الهدى ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم

مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ...} الآية .

(٥) في سائر النسخ : فلم ، والمثبت من : ه .

(٦) في ح ، م : معلقة .

(٧) ليست في : ح ، ع .

قال عبد الحق : القياس في هذه المسألة قول ابن القاسم ، والتوجيه الذى وجه به قول مالك ليس بالبين ، لأنه ، وإن كان منهيًا عن حلق شعره وشعر غيره ، فلا يلزم أن يكون في ذلك حكم متساو ، وإنما يخرج عندى ما قاله مالك على ما روى عنه في المحرم يقتل قملًا كثيرًا ، أنه يفتدى الفدية الكاملة<sup>(١)</sup> التى نص الله تعالى عليها<sup>(٢)</sup> ، فأرى قوله على هذه الرواية . والله أعلم .

[٣١٤] قال ابن حبيب : أكره الحجامة للمحرم إلا لضرورة ، ولا فدية في ذلك ، ما لم يخلق لها شعرا > فإن حجب لضرورة ، أو لغير ضرورة ، فحلق لها شعرا ><sup>(٣)</sup> في الرأس أو القفا أو سائر الجسد ، فليفتد .

قال سحنون : ولا بأس أن يحتجم إذا لم يخلق الشعر ، ولا يحتجم في الرأس ، وإن لم يخلق لها<sup>(٤)</sup> شعرا خيفة قتل الدواب<sup>(٥)</sup> .

[٣١٥] قال بعض البغداديين : حرم المدينة لانص في وجوب الجزاء على من قتل فيه صيدا ، ولا يصح قياسه على حرم مكة من قبل أن حرم مكة يحل المحرم من إحرامه بالإتيان إليه ، وليس يحل<sup>(٦)</sup> بدون الإتيان إليه ، وليس كذلك حرم المدينة ، فاختلفت<sup>(٧)</sup> حرمتا الحرمين<sup>(٨)</sup> .

[٣١٦] قال عبد الحق : قيل<sup>(٩)</sup> في مسألة الذى يحرم ، والصيد في بيته إنما ليس عليه أن يرسله ، إذا لم يكن إحرامه من الموضع الذى فيه بيته ،

(١) انظر : مواهب الجليل ١٦٣/٣ .

(٢) وهى التى أشرنا إليها قبل قليل من سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٣) ما بين الزاويتين ليس في : م .

(٤) في ح ، ع : له .

(٥) انظر : مواهب الجليل والتاج والإكليل ١٥٥/٣ ، الشرح الكبير ٦٠/٢ .

(٦) ليست في : ح .

(٧) في ح : فاختلف .

(٨) انظر : المدونة ٣٣٥/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٧٩/٢ ، البيان

والتحصيل ١٩/٤ .

(٩) ليست في : م .

وأما إن كان إحرامه من بيته ، كمن منزله وراء الميقات إلى مكة ؛ فهذا الذى إذا أحرم من موضعه ، وفى بيته صيد ، عليه أن يرسله<sup>(١)</sup> ، ألا ترى أنه إذا كان الصيد فى قفص معه أن عليه إرساله ، فلا فرق بين أن يكون بائنا عنه فى قفص أو فى بيته ، إذا كان إحرامه من ذلك الموضع<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

[٣١٧] قال عبد الحق : قال بعض القرويين : إنما يجب الجزاء على من جرح<sup>(٣)</sup> صيدا بعد أمد يعلم أنه برىء من جرحه فى الأغلب ، أو مات منه ، ولا يخرج الجزاء بفور جرحه إياه ؛ إذ قد يكون لم يمت بعد ، فيكون إخراج الجزاء قبل وجوبه ، ولو أخرج الجزاء ، ثم بعد ذلك رأى الصيد حيا ، ولم يبرأ جرحه ، ثم غاب عنه >وجب عليه إخراج الجزاء ثانية ، إذ قد يكون مات بعد أن غاب عنه<sup>(٤)</sup> ، وهكذا لو رآه مرارا ، أو غاب عنه وجب عليه الجزاء ، لأن ما أخرجه ، ثم رأى الصيد بعد ذلك ، قد أخرجه قبل وجوبه ، ثم بعد غيبة الصيد عنه يمكن أن يكون مات من تلك الجراح ، فلذلك يحتاط بالجزاء على ما بينا<sup>(٥)</sup> . والله أعلم .

[٣١٨] قال : إذا أفسد وكر طير لاشيء عليه إلا أن يكون فيه بيض أو فراخ ، فعليه فى البيض ما على المحرم فى الفراخ ، لأنه لما أفسد الوكر عرض البيض والفراخ للهلاك<sup>(٦)</sup> .

(١) المذهب أنه لا يجب عليه إرسال الصيد سواء كان أحرم من بيته أو من الميقات . انظر : الشرح الكبير ٧٢/٢ ، المدونة ٣٣٣/١ .

(٢) الفرق على القول المعتمد فى المذهب أن القفص حامل له وينتقل بانتقاله ، والبيت مرتحل عنه وغير مصاحب له .

انظر : الشرح الكبير ٧٣/٢ .

(٣) فى م : خرج .

(٤) ما بين الزاويتين ليس فى م .

(٥) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٧٦/٢ .

(٦) انظر : المدونة ٣٦٧/١ .

حكى عن أبى محمد أنه قال : العلة فى ذلك أنه لما أفسد الوكر ،  
أمكن أن ينكسر البيض عن فراخ حية ، فلما شك فى حال لزمه الأوكد ؛  
كالذى أخرج صيدا من الحرم ، أو جرح صيدا ، وتوارى عنه ؛ فلا يدرى  
أسلم ، أو لم يسلم .

وقد روى عن ابن القاسم فى البيضة . تنكسر عن فرخ يشك فى حياته  
أن عليه (١) الجزء (٢).

قال ابن المواز : إذ لعل الكسر قتله ، إلا أن يوقن أنه ميت قبل  
الكسر بالرائحة ، فلا شىء عليه .

قال أبو محمد فى مختصره : فى رواية أخرى عن ابن القاسم : إذا  
أفسد الوكر ، وفيه فراخ أو بيض ، فعليه فى البيض ما يكون على المحرم فى  
البيض ، وفى الفراخ ما يكون على المحرم فى الفراخ .

[٣١٩] قال عبد الحق : قيل له فى الكتاب : أيقوم الصيد بشىء من  
القطاني (٣) أو بزيب أو أقط ، وهو عيش أهل ذلك الموضع ؟ قال : يجزىء  
فيه ما يجزىء فى كفارة الأيمان (٤) ، ولا يجزىء ما لا يجزىء فى كفارة  
الأيمان (٥).

وفى كتاب ابن حبيب : إنه لا يخرج فى كفارة اليمين بالله ، ولا فى زكاة  
الفطر شىء من القطاني ، وإن كان عيش قوم (٦).

(١) فى ح ، ع : فيه .

(٢) انظر : المدونة ٣٣٢/١ .

(٣) سبق التعريف بالقطان فى آخر كتاب الزكاة الثانى وأنها الحبوب ماسوى الحنطة  
والشعير . وانظر ذلك مفصلا فى موضعه الذى أشرنا إليه .

(٤) وهو الوسط من عيش أهل البلد . انظر : المدونة ٣٩/٢ .

(٥) ما بين الراويتين ليس فى : م . وانظره باختلاف يسير فى اللفظ فى المدونة ٣٣٨/١ .

(٦) هذه إحدى الروايتين عن مالك . والأخرى أنه إذا كان عيشهم جاز ، وإن لم  
يكن كذلك فلا يجوز . انظر ذلك فى آخر كتاب الزكاة الثانى عند الكلام على زكاة  
الفطر فى بحثنا هذا .

وفى كتاب الحج الخامس من كتب أشهب : إنه لا بأس أن يخرج فى تقويم الصيد ، وفى كفارة اليمين من القطنية ، إذا كان هو معاشه وقوت عياله ؛ فقد نص أشهب<sup>(١)</sup> ههنا على جواز إخراج القطنية فى كفارة اليمين<sup>(٢)</sup> وفى جزاء الصيد ، إذا كان قوتهم ومعاشهم .  
وقد تقدم فى كتاب الزكاة الثانى اختلاف الرواية فى جواز ذلك فى زكاة الفطر .

قال عبد الحق : قوله فى الكتاب : يحكم عليه بالمدينة ، ويطعم بمصر<sup>(٣)</sup> .

قال ابن القاسم : يريد ؛ إن فعل لم يجزه . يريد أن<sup>(٤)</sup> السعر بمصر أرخص ، وأما لو كان السعر فيها مثل سعر المدينة ، فأغلى ، لأجزأه<sup>(٥)</sup> .  
قال ابن المواز : يقوم الصيد بموضع أصابه [فيه]<sup>(٦)</sup> ويفرق به ، إذا كان به أنيس ، وإلا فأقرب المواضع إليه . وإن حكم عليه بمصر ، وهناك أصاب الصيد ، ثم أطمع بالمدينة أجزأه ، لأن السعر بها أغلى<sup>(٧)</sup> ، ولو كان سعر المدينة أرخص ، فحكمما عليه بالمدينة ، وأطمع بمصر أجزأه .  
أصبح : إذا أخرج الجزاء على سعره بموضعه ذلك حيث كان ، أجزأه .

(١) ليست فى : م .

(٢) ليست فى : م .

(٣) جاء فى المدونة ٣٢٩/١ : "قال مالك : يحكم عليه فى جزاء الصيد فى الموضع الذى أصاب فيه الصيد . قال : فقل له : فإن حكم عليه فى الموضع الذى أصاب فيه الصيد بالطعام فأراد أن يطعم فى غير ذلك المكان . قال مالك : لا أرى ذلك . وقال : يحكم عليه بالطعام بالمدينة ويطعمه بمصر؟! إنكارا لمن يفعل ذلك يريد بقوله أن هذا ليس يجزئه " .

(٤) فى م : لأن .

(٥) قوله يريد أن السعر ... الخ من كلام المؤلف وليس من كلام ابن القاسم .

(٦) زيادة يقتضيها السياق . والله أعلم .

(٧) فى م : أعلى .

[٣٢٠] قال أبو بكر الأبهري : وروى (١) عن عمر وعثمان وابن عباس أنهم قالوا : في حمام مكة شاة (٢) ، وإنما خصوا حمام مكة والحرم بأن جعلوا في ذلك شاة تغليظا لحكم الحرم ، ولأن الحمام أيضا يكثر فيها ، ويأوى (٣) إليها ، فلو جعل فيها قيمتها لتسرع الناس إلى قتلها خفة أمر القيمة عليهم .

قال مالك في غير المختلطة : فإن لم يجد شاة صام عشرة أيام ، ولا إطعام فيه . محمد : ولا تخيير لأن الشاة تغليظ (٤) .

قال مالك في الواضحة : وسبيل هذه الشاة سبيل هدى الجزاء ؛ لا يذبح إلا بمكة ، بخلاف النسك .

[٣٢١] قال عبد الحق : ذكر في فدية الأذى أنه يعطى (٥) من الشعير وغيره مدين كالبر (٦) . وقال في الظهار : إنما يخرج من الشعير وغيره عدل (٧) البر ، فسألت بعض شيوخنا عن الفرق بين ذلك . فقال (٨) : الفدية منصوص على مقدارها في السنة ، والظهار ليس في مقداره نص ، وإنما قال فيه بمد هشام (٩) الذي هو مدان إلا ثلثا (١٠) اجتهدا ، فلذلك فرق بين ذلك .

- 
- (١) في ح ، م : روى .  
 (٢) انظر : نيل الأوطار ١١٠/٦ - ١١١ ، المدونة ٣٣٥/١ .  
 (٣) في ح ، م : وتأوى .  
 (٤) انظر : التاج والإكليل ١٨١/٣ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٨٤،٨٠/٢ .  
 (٥) في ح ، م : يعطى .  
 (٦) انظر : المدونة ٣٤٥/١ .  
 (٧) جاء في المدونة ٣١٠/٢ : "... وأرى أن يطعم في الظهار من الشعير والتمر عدل شيع مد هشام من الحنطة" .  
 (٨) في ح ، ع : قال .  
 (٩) جاء في حاشية الدسوقي ٤٥٤/٢ : "مد هشام أى ابن إسماعيل بن هشام بن الوليد ابن المغيرة القرشي المخزومي ، كان عاملا على المدينة لعبد الملك بن مروان" .  
 (١٠) أى الذى مقداره مدان إلا ثلثا بالمد النبوى .  
 وانظر في الصاع والمد النبوى البيان والتحصيل ١٠٥/١٨ .



والله أعلم (١).

[٣٢٢] سألت الشيخ أبا عمران موسى بن عيسى الفاسى عن الأجراء على الحج ؛ هل عليهم عند الإحرام أو غيره أن يشهدوا على ذلك ؟ فقال : ليس عليهم ذلك ، وذكر مسألتى كتابى الأكرية فى الكتاب : يؤمر أن يوصله إلى موضع يجعل ، فيدعى أنه أوصله (٢). وفى المكترى يؤذن له فى البناء ، فيدعى أنه فعل (٣). ورأى أن القولين يحتمل أن يدخل [١] (٤).

وذكر لى أن الشيخ أبا بكر بن عبد الرحمن قال : يلزمه الإشهاد ، لأن عرف الناس فى هذا قد جرى على الإشهاد فى ذلك ، وهو كالشرط عليهم ؛ إذ عليه يدخلون ، فلذلك (٥) لا يكلفون الإشهاد ، بخلاف ما فى كتاب الأكرية لابن القاسم مما وصفناه . والله أعلم .

[٣٢٣] وسألت الشيخ أبا عمران : لم كره مالك أن يقال : طواف الزيارة ، أو يقال : زرنا قبر النبى عليه السلام ؟ (٦) فقال : ما هو إلا أن كلمة

(١) هنا انتهى كتاب الحج الثالث فى سائر النسخ ، غير (م) ، أما (هـ) فقد أشار فيها إلى تمام كتاب الحج الثالث ثم أتى بمسائل جعلها بين الحج الثالث وكتاب الصيد وقد تمت مقابلتها بنسخة (م) .

(٢) جاء فى المدونة فى كتاب كراء الرواحل والدواب ٤٣٥/٣ : "أرأيت إن دفعت إلى رجل كتابا من مصر يبلغه إلى إفريقية بكذا وكذا درهما ، فلقينى بعد ذلك فقال لى ادفع إلى الكراء فقد بلغت لك الكتاب فقلت كذبت لم تبلغه أكون له الكراء أم لا ؟ قال مالك : قد ائتمنه على أداء الكتاب فإذا قال قد أدبته فى مثل ما يعلم أنه يذهب إلى ذلك الموضع ويرجع فله كراؤه " .

(٣) جاء فى المدونة فى كتاب كراء الدور والأرضين ٤٥٧/٣ : "قلت : أرأيت إن اكترت دارا سنة فقال رب الدار أنفق فى مرمة الدار من كراء الدار ، فلما انقضى الأجل ، قال المتكارى قد أنفقت من كراء الدار فى مرمة الدار وكذا وقال رب الدار : لم تفعل ، القول قول من ؟ قال القول قول المتكارى إذا كان فى الدار أثر يصدق قوله ... " .

(٤) زيادة ألف التثنية يقتضيها السياق . والله أعلم .

(٥) فى هـ : فلهذا .

(٦) انظر : المدونة ٢٩٩/١ .

أعلى في النفوس من كلمة ، فلما كانت الزيارة للموتى تستعمل ، وقد وقع فيها من الكراهية ما وقع ، كره أن تذكر مثل هذه العبارة في النبي عليه السلام<sup>(١)</sup> ، كما كره مالك أن يقال : أيام التشريق ، وأحب<sup>(٢)</sup> أن تسمى بالأيام المعدودات ، كما سمي الله تعالى ، وكما يكره أن يقال : العتمة ، ويقال : العشاء الآخرة<sup>(٣)</sup> ، ونحو هذا<sup>(٤)</sup> .

وكذلك طواف الزيارة كأنه استحب أن يسمى بالإفاضة كما قال الله عز وجل في كتابه : {فإذا أفضتم من عرفات} <sup>(٥)</sup> الآية . فاستحب<sup>(٦)</sup> أن يشتق له الاسم من هذا . والله أعلم .

[٣٢٤] وسألته عن القولين المذكورين<sup>(٧)</sup> في القوم يقفون بعرفة في حجهم بعد عرفة بيوم غلطا ، فقال عن ابن القاسم دليل واضح أن ذلك يجزئهم . واختلف قول سحنون في ذلك ، وصوب القول بأن حجهم يجزئهم من أجل ضرورة الإعادة ومشقتها ، ومن طريق أن الحج ، إنما هو مختص بالمكان ، فرجح هذا القول ، ورأى أنه أقوى<sup>(٨)</sup> . والله أعلم .

قال لي بعض القرويين في الذي يجب عليه فدية<sup>(٩)</sup> من أجل وطئه قبل

(١) قال الخطاب في مواهب الجليل ١٣٩/٣ : "وأحسن العلل في ذلك وفي كراهية طواف الزيارة (أي التسمية بطواف الزيارة) ما قاله سند : استعظم مالك رحمه الله إطلاق هذه اللفظة في حقه صلى الله عليه وسلم ، وفي حق بيت الله تعالى من حيث إنها إنما تستعمل بين الأكفاء وفي السعي الغير الواجب ، ويعد الزائر متفضلا على من زاره ... " .

(٢) في ه : واستحب .

(٣) انظر : مواهب الجليل ١٣٩/٣ .

(٤) انظر : التهذيب ل ٧٧ .

(٥) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة .

(٦) في ه : واستحب .

(٧) في م : المذكورة .

(٨) انظر : البيان والتحصيل ٥٤/٤ - ٥٧ .

(٩) في م : عمرة ، والمثبت من ه .

الإفاضة وبعد الرمي ، أو نحو ذلك ، إن نكح امرأة < قبل بدء > (١) بالعمرة فسخ نكاحه ، لأن هذه العمرة بسبب الحج ، فكأنها إتمام للحج (٢) ، فصار كالواطىء (٣) قبل كمال حجه (٤) ، وليس كمن أفسد عمرته بالوطء ، فوجب عليه إعادة عمرته (٥) ، فنكح قبل الإعادة ؛ < هذا لا يفسخ نكاحه > (٦) ، لأن هذا قد فسدت عمرته ، وهذه عمرة مستأنفة التي (٧) تجب عليه ، فلا يبطل نكاحه ، إذا نكح قبل أن يعتمر . فاعلم ذلك .

[٣٢٥] قال لي (٨) بعض شيوخنا القرويين : إذا حج بالصبي والده أو وصيه ، فما لزمه من فدية أو جزاء صيد أو نحوه ، فذلك على من أحجه ؛ كان خروجه إياه (٩) نظرا (١٠) إذ لا كافل له أو غير نظر (١١) ؛ لأنه هو (١٢) سبب إحرامه وتعلق هذه الأشياء عليه (١٣) . إلا وجه واحد فيه إشكال ؛ وذلك إذا أخرجه نظرا ، وقتل صيدا في الحرم ، فهذا فيه احتمال من أجل أن الولي مأمور أن يدخله مكة بإحرام ، ففعل الولي ما يجوز له . وأما

(١) ما بين الزاويتين في ه : قبل أن يأتي .

(٢) في ه : الحج .

(٣) في ه : كالوطء .

(٤) في ه : الحج .

(٥) في ه : عمرة .

(٦) ما بين الزاويتين في ه : هذا لا يفسد نكاحه ولا يفسخ .

(٧) لو حذف (التي) لكان أفضل .

(٨) ليست في : م .

(٩) في ه : به .

(١٠) أى أخرجه بعد أن رأى المصلحة في إخراجه إذ لا كافل له غيره فخشى عليه من

الضياع .

(١١) أى أخرجه تعديا بأن لا يكون للصبي مصلحة في الخروج أو قد يكون عليه مضرة

من مشقة الطريق ونحوها .

(١٢) ليست في : م .

(١٣) انظر : المدونة ١/٣٢٦ .

مأصاب في غير الحرم ، أو ما تجب فيه الفدية في أى موضع كان ، فذلك على من أحجه ؛ أخرجه نظرا أو تعديا . والله أعلم .  
وهذا الذى قال : فيه نظر<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر ابن المواز أن ابن وهب روى عن مالك : أنه إذا أخرجه نظرا ؛ إذ لو تركه ضاع ، فما أصاب من صيد أو مافيه فدية فذلك في مال الصبي<sup>(٢)</sup>.

[٣٢٦] قال لنا الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن : قلت للشيخ أبى الحسن فيما قيل : إذا رفع يده بعد الذبح ؛ إن كان كالمختبر ، فلا شىء عليه في ذلك ، ويأكلها ، وإن كان رفع يده على أنه أتم الزكاة ، ثم رجع ، فلا تؤكل ، كان يجب أن يكون الجواب عكس هذا ، وذلك أن يقال : إن كان رفع يده مختبرا ، فلا تؤكل ، وإن كان رفع يده على أنه أتم الزكاة فتؤكل ، إذا أعاد بالفور ، لأن الأول رفع يده ، وهو شاك في تمام الزكاة ، والآخر رفع يده موقنا . كقولهم : من سلم من اثنتين ، وكان على اليقين أنها أربع ، ثم أيقن أنه من اثنتين سلم ، أنه لا يضره ، ويتم باقى صلاته ، وإن سلم على الشك بطل ، فصوب الشيخ ما قلته من الجواب : يجب أن يكون بالعكس على ما وصفته<sup>(٣)</sup> . فاعلم .

[٣٢٧] قال بعض شيوخنا في الصيد إذا ند<sup>(٤)</sup> ، فأخذه رجل بالقرب ، فوجب<sup>(٥)</sup> رده على من ند منه<sup>(٦)</sup> ؛ للصائد<sup>(٥)</sup> أجره في ذلك .

(١) انظر : مواهب الجليل ٤٨٦/٢ - ٤٨٧ .

(٢) انظر : التاج والإكليل ٤٨٦/٢ .

(٣) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ٤٣٣/١ ، التهذيب ل ٩١ .

(٤) أى شرد ونفر . انظر : القاموس المحيط (ندد) .

(٥) الأولى أن تكون العبارة : وجب ... وللصائد ... الخ .

(٦) يجب رده إذا كان تأنس عند الأول ولم يتوحش بعد ندوده وإلا فهو لمن اصطاده .

انظر : الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١٠٩/٢ - ١١٠ ، المدونة ٤٢٦/١ .

قلت : وهذا كان (١) كالذى يأخذ آبقا ، لا يجعل له أن يكون (١) معروفا بطلب الآبق ؟ فقال : الآبق لم يأخذ لنفسه ، إنما أخذه لغيره ، والصيد لنفسه أخذه ، وهذا القول فيه نظر عندى . فتدبره .

[٣٢٨] اعلم أن الجراد إذا سلق ، وفيه ميت ، لم يؤكل ما كان ميتا عند السلق (٢) ، ولا يفسد الآخر الذى كان حيا ؛ لأن الجراد ليس له نفس سائلة ، فلا ينجس غيره ، وأما هو فى نفسه ، فلا يؤكل ، إذ هو غير مذكى (٣) ، وليس كالبيضة تسلق مع غيرها وهى فاسدة هذه تفسد غيرها لأنها تسقى مامعها من البيض . فاعلم ذلك .

[٣٢٩] اعلم أنه إذا اشترى من رجل شاة ، وأعلمه أنه إنما يشتريها للضحية ، فيدلس له فيها البائع بعيب لا يجزىء مثله فى الضحايا (٤) ، فيعلم بذلك المشتري بعد ذبحها ، فإنه يردّها على البائع مذبوحة ، ويأخذ منه جميع الثمن ، ولا شىء عليه ، كالمدلس بعيب فى الثوب ، فيعلم به المشتري بعد القطع ، ومثل هذا حكى عن بعض شيوخنا من القرويين ، وهو بين . والله أعلم (٥) .

(١) الأولى - عندى - أن يتبادلا الموضع . والله أعلم .

(٢) انظر : المدونة ٤٢٧/١ .

(٣) قلت : هذا ذهول من المصنف - رحمه الله - إذ الجراد لا تشتري فيه التذكية - بالسلق ولا بغيره - ويجوز أكله ميتا للحديث : أحلت لنا ميتتان ودمان ... الحديث .

(٤) كأن تكون مريضة .

(٥) هنا تنتهى الزيادة من (م) ، مع ما وجد من مسائل (هـ) .

## كتاب الصيد

[٣٣٠] قال الله عز وجل : {يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم} (١). فالذى تناله الأيدي فراخ الصيد وصغاره في وكورها ، والذى تناله رماحنا هو الكبير الممتنع بنفسه .  
وقال سبحانه : {وما علمتم من الجوارح مكلبين} إلى قوله قوله : {فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه} (٢). فالجوارح : الكواسب . يقول الله عز وجل : {ويعلم ما جرحتم بالنهار} (٣) أى ما كسبتم (٤). وقال : {أم حسب الذين اجترحوا السيئات} (٥). يريد : اكتسبوا . وتكليبها : تعليمها الاصطياد ، فجعل سبحانه إمساكهن ذكاة ، حين لاتصل الأيدي إلى الذكاة ، فكذلك (٦) السهام .

[٣٣١] والتسمية عند إرسال الجوارح والرمى وعلى الذبيحة ليست بواجبة على مذهب مالك (٧). وقوله عز وجل : {ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم

- 
- (١) من الآية ٩٤ من سورة المائدة .  
(٢) من الآية ٤ من سورة المائدة . والآية بتمامها {يسئلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه واتقوا الله إن الله سريع الحساب} .  
(٣) من الآية ٦٠ من سورة الأنعام .  
(٤) في ح ، ع : أى كسبتم .  
(٥) من الآية ٢١ من سورة الجاثية .  
(٦) في م ، ح : وكذلك .  
(٧) المشهور من المذهب أنها واجبة وهى شرط فى صحة الذبيحة مع الذكر ، وماذهب إليه المصنف هو قول لبعضهم لاتعضده الأدلة . ولم أره إلا فى بيان ابن رشد ، كذلك نقله الباجى فى منتقاه عن بعضهم .  
انظر : المدونة ٤١٤/١ ، التفريع ٤٠١/١-٤٠٢ ، الرسالة الفقهية ص ١٨٥ ، المنتقى ١٠٤-١٠٥ ، البيان والتحصيل ٢٨١/٣ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ١٠٦/٢-١٠٧ ، التاج والإكليل ٢١٩/٣ .

الله عليه { (١) } ، وقوله : { فكلوا مما ذكر اسم الله عليه } { (٢) } إنما يعنى { (٣) } بهذا على ما ذكره المفسرون : كلوا ماذبح بملتكم ، ولا تأكلوا مما لم يذبح بملتكم ، ولم يعن به التسمية { (٤) } ، وسبب نزول الآية : أن الكفار كانوا يقولون للمسلمين ما لكم تأكلون ماذبحتم ، ولا تأكلون ماذبح الله ؟ يعنون بقولهم : ماذبح الله : الميتة . فأنزل الله تعالى : { فكلوا مما ذكر اسم الله عليه } . وقال : { ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه } { (٥) } . يريد ماقلناه : كلوا ماذبح بملتكم ولا تأكلوا مما لم يذبح بملتكم ، ألا تراه عز وجل قال : { وإنه لفسق ، وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم } { (٦) } الآية فمجادلتهم كانت قولهم ما لكم تأكلون ماذبحتم ، ولا تأكلون ماذبح الله ؟ حسب ما قدمنا . والله أعلم .

(١) من الآية ١٢١ من سورة الأنعام .

(٢) في ع : وقوله { فكلوا مما ذكر اسم الله عليه } استدراك في الهامش ، وليس بالصلب ، وهى من الآية ١١٨ من سورة الأنعام .

(٣) في ح : يعنى : على البناء للمجهول .

(٤) ذهب جمهور المفسرين إلى أن المقصود بذكر الله هنا هو التسمية على الذبيحة وكذلك على الصيد عند الإرسال أو الرمي .

وذهب بعضهم إلى أن المقصود به النهى عن الميتة ، وذبائح المشركين ، لكنهم قالوا إن لفظها يمكن أن يعم ما تركت التسمية عليه من ذبائح المسلمين .

وما ذهب إليه المصنف هو مذهب التزر القليل .

انظر في تفسير الآية وأدلة أقوالهم : تفسير ابن كثير ١٦٨/٢-١٧١ ، تفسير ابن عطية ٣٣٣/٥-٣٣٥ ، فتح القدير للشوكاني ١٥٧/٢-١٥٨ ، تفسير السعدى ٤٦٦/٢ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٤/٧-٧٧ ، أحكام القرآن لابن العربى ٧٤٨/٢-٧٥١ ، أحكام القرآن للطبرى ٣٢٨/٣ ، أحكام القرآن للجصاص ١٧٠/٤-١٧٢ .

وانظر : البيان والتحصيل ٢٨١/٣-٢٨٢ .

(٥) في ع بعد هذه الآية قال : وقوله { فكلوا مما ذكر اسم الله عليه } يريد ... الخ .

(٦) من الآية ١٢١ من سورة الأنعام ، والآية بتمامها : { ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعموهم إنكم لمشركون } .

[٣٣٢] قال ابن القاسم : المعلم من كلب أو باز هو الذى يفقه ؛ إذا زجر انزجر ، وإذا أرسل طاع<sup>(١)</sup>.

قال ابن حبيب : تعليم الكلب أن تدعوه<sup>(٢)</sup> ، فيجيب ، وتشليه<sup>(٣)</sup> ، فينشلى ، وتزجره<sup>(٤)</sup> ، فيتزجر ، وكذلك الفهود . وأما البزاة والصقور والعقبان ، فإنما تعليمهما أن تجيب إذا دعيت ، وتنشلى إذا أرسلت ، فأما أن تزجر ، إذا زجرت ، فليس ذلك فيها ، ولا يمكن ذلك منها<sup>(٥)</sup> . وقال ذلك<sup>(٦)</sup> ربيعة وابن الماجشون .

وهذا<sup>(٧)</sup> الذى قال ابن حبيب فى تفصيله بين الكلب وبين سباع الطير فى الوجه الذى ذكره ليس بخلاف < لكلام ابن القاسم ><sup>(٨)</sup> ، وإن كان ابن القاسم قد جمع فى كلامه بين الكلب والباز<sup>(٩)</sup> ، فإنما قال ذلك ؛ إن كان يمكن ذلك فيهم . وابن حبيب تكلم على المعلوم من حال الكلب وسباع الطير والمتعارف فيهم ، فليس فى هذا اختلاف .

قال غير ابن حبيب من أهل اللغة : ويقال للزجر إشلاء<sup>(١٠)</sup> ، كما يقال

(١) ونص المدونة ٤١٠/١ : " هو الذى يفقه إذا زجر ازدجر وإذا أشلى أطاع " .

(٢) فى ح : يدعوه .

(٣) فى ح ، م : ويشليه .

(٤) فى ح : ويزجره .

(٥) انظر : المنتقى شرح الموطأ ١٢٦/٣ .

(٦) ليست فى : م .

(٧) فى ح : وهو .

(٨) مابين الزاويتين فى ع : لابن القاسم .

(٩) فى م : البازى .

(١٠) قال فى لسان العرب (شلا) : " قال ابن برى : المشهور فى أشليت الكلب أنه

دعوته ، قال : وقال ابن درستويه : من قال أشليت الكلب على الصيد فإنما معناه

دعوته فأرسلته على الصيد ، لكن حذف فأرسلته تخفيفا واختصارا " . وانظر :

معجم مقاييس اللغة ، (شلو) .



سجرت (١) التنور إذا أوقدته .

[٣٣٣] قال عبد الحق : إذا أرسل المجوسى والمسلم كلبا على صيد ، وأخذه صحيحا ، يقضى للمسلم بذبحه (٢) .

[٣٣٤] قال أبو محمد فى كتابه النوادر : قال بعض أصحابنا : فإن قال المجوسى : أنا لا آكل ذبيحة المسلم ، فإنهما يؤمران ببيعه وقسم ثمنه ، إلا أن يكون بموضع لاثن له ، فيمكن المسلم من ذبحه (٣) .

[٣٣٥] قال مالك : إذا بات الصيد ، فلا يأكله ، وإن وجد فيه أثر كلبه أو بازه (٤) أو سهمه ، وإن كان منفوذ المقاتل (٥) .

قال عبد الحق : الذى علل به قول مالك غير واحد هو أنه يمكن أن يكون الصيد لم تنفذ (٦) مقاتله ، ثم تقلب (٧) الصيد بعد ذلك ، فأنفذت مقاتله فى حال تقلبه (٨) ، فلما كان هذا محتملا لم يجوز أكله < إذا بات > (٩) . والله أعلم .

[٣٣٦] قال بعض شيوخنا من أهل بلدنا : إذا رمى سبعا ، ينوى ذكاته لجلده ، فإذا هو صيد ، جاز أن يأكله .

- 
- (١) فى سائر النسخ : زجرت بالزأى ، صوابه مأثبت .  
وانظر : الصحاح ، لسان العرب ، (سجر) . على أنه يقال زجر الشئ إذا أثاره المعجم الوسيط ص ٣٨٩ .
- (٢) انظر : التفريع ٣٩٩/١ ، والمعنى أنهما يقتسمانه إذا ذبحه المسلم .
- (٣) انظر : النوادر والزيادات لابن أبى زيد . الجزء الثانى ل ١٠ ب . مخطوط المكتبة الوطنية التونسية تحت رقم ٥٧٢٩ .
- (٤) فى ع : بازيه .
- (٥) انظر : المدونة ٤١٢/١ .
- (٦) فى ح ، م : ينفذ .
- (٧) فى ح : يقلب ، وفى ع : تقلت .
- (٨) وعلل غيره بأن هوام الأرض ربما قتلتها أو أعانت على ذلك . انظر : البيان والتحصيل ٣١١/٣ .
- (٩) ما بين الزاويتين ليس فى م ، وفى ع : إذا فات .

وذهب غير واحد من شيوخنا القرويين إلى أنه لا يأكله ؛ إذ ليس فيه قصد ذكاة تامة لجميعه ، وهو أحوط عندى . والله أعلم (١).

[٣٣٧] قال إسماعيل القاضى : لم يزل الناس يطرحون الجراد حيا (٢) على النار ، ولا أحسب هذا يدخل فى قوله "لا تعذبوا" (٣) بعذاب الله " (٤) لأن هذا ليس يراد به تعذيب ، وإنما هو ذكاة له (٥).

[٣٣٨] إذا نصب فخا أو حبالات أو حفيرا للصيد ، فطرده قوم ، حتى وقع فى المنصب .

قال : إن اضطروه ، وأعيوه ، وأجؤوه إليه ، فهو لهم دون رب المنصب .

قال ابن حبيب : إن اتبعوه على بعد منه ويأس ، فهو لرب الحباله ، وإن أعيوه ، وأكلوه (٦) ، وكانوا (٧) على رجاء من أخذه ، حتى اضطروه إلى موضع الحباله ، فوقع فيها ، فهو لهم دون ربها ، وإن تعمدوا طرحه فى الحباله (٨) ليقع فيها فوقع (٩) ، فهو لهم ، ولرب الحباله بقدر ما يرى له ولهم . وقال (١٠) أصبغ فى هذا : بل هو للذين (١١) طردوه وعليهم قيمة ما انتفعوا به من الحباله .

(١) انظر : مواهب الجليل ٢١٧/٣ .

(٢) ليست فى : م .

(٣) فى ع : لا تعذبوا خلق الله ... الخ .

(٤) صحيح . أخرجه البخارى من حديث أبى هريرة لكن بلفظ "إن النار لا يعذب بها إلا الله" . كتاب الجهاد ، باب لا يعذب بعذاب الله ٢١/٤ .

(٥) انظر : التاج والإكليل ٢٢٨/٣ ، قلت : ولو ضم المصنف هذه المسألة إلى مسألة الجراد القريبة الذكر لكان أحسن .

(٦) أى أتعبوه .

(٧) فى ح ، ع : فكانوا .

(٨) فى م ، ح : الحبالات .

(٩) فى ع : فرفع .

(١٠) فى م : قال .

(١١) فى م : للذى .

«وهكذا روى عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم أنهم شركاء في الصيد بقدر ما يرى له ولهم ، وخالف ذلك أصبغ ، والقولان المذكوران في المستخرجة<sup>(١)</sup> على ما وصفنا<sup>(٢)</sup> .

قال غير واحد من القرويين : وإن تعمدوا طرحه في دار إنسان ، وأخذوه فيها ، فليس لصاحب الدار شيء بخلاف المنصب ؛ لأن الدار لم تعمل للصيد ، والمنصب إنما قصد به ذلك ، وله عمل .  
 وذهب بعض شيوخنا من أهل بلدنا إلى<sup>(٣)</sup> أن الدار والمنصب سواء ؛ لافرق بينهما ، والأول عندى أصوب<sup>(٤)</sup> ، لما قدمناه<sup>(٥)</sup> . والله أعلم .

- 
- (١) انظر في المسألة برمتها : المستخرجة والبيان والتحصيل عليها ٣١٥/٣-٣١٨ .  
 (٢) مابين الزاويتين ليس في ح ، ع ، والعبارة في م مقحمة بين قوله : وقال أصبغ في هذا وبين بل هو ... الخ .  
 (٣) ليست في : ع .  
 (٤) انظر : المستخرجة والبيان والتحصيل عليها ٣١٥/٣-٣١٨ .  
 (٥) في ع : لما قدمنا .

## كتاب الذبائح

ذكر ابن حبيب : إن الوبر<sup>(١)</sup> من دواب الحجاز<sup>(٢)</sup>، وإن الخلد<sup>(٣)</sup> فأر أعمى<sup>(٤)</sup>؛ يكون بالصحراء والأجنة ، وذكر أن المروءة<sup>(٥)</sup> التي ذكر الذبح بها<sup>(٦)</sup> حجارة بيض صلبة حداد .

[٣٣٩] وذكر ابن حبيب عن النبي عليه السلام أنه قال : "أنهروا الدم بما شئتم إلا الظفر والسن"<sup>(٧)</sup> .  
قال ابن حبيب : يقول<sup>(٨)</sup> سيلوا الدم ، ومنه سمي النهر نهرا ، لأنه يسيل سيلا .

[٣٤٠] وأما السن والظفر المنهى عن التذكية بهما ، فالسن المركبة في فم الإنسان والظفر المركب في إصبعه ليس بمزروع ؛ لأنه إذا ذبح بالظفر فهو

- 
- (١) الوبر بالتسكين : دويبة على قدر السنور غبراء أو بيضاء من دواب الصحراء .  
انظر : لسان العرب ، (وبر) .
- (٢) انظر : التاج والإكليل ٢٣٠/٣ . وجاء في المدونة ٤٢٦/١ : "... وقد قال مالك في الوبر إنه لا بأس به" .
- (٣) انظر : شرح غريب ألفاظ المدونة ص ٤٩ .
- (٤) انظر : التاج والإكليل ٢٣٠/٣ . وجاء في المدونة ٤٢٦/١ : "... ولا أرى به بأسا إذا ذكى وهو عندي مثل الوبر" .
- (٥) انظر : شرح غريب ألفاظ المدونة ص ٤٩ .
- (٦) يشير إلى قوله في المدونة ٤٢٧/١ : "أرأيت الرجل يذبح بالمروءة أو بالعود أو بالحجر أو بالعظم ومعه السكين أيجوز ذلك؟ قال : قال مالك : إذا احتاج الرجل إلى الحجر والعود والعظم وماسواه من هذه الأشياء فذبح بها إن ذلك يجزئه" .
- (٧) هو في مسند أحمد ٢٥٨/٤ عن عدى بن حاتم رضى الله عنه بلفظ "أنهروا الدم بما شئتم واذكروا اسم الله وكلوا" ، وفي صحيح البخارى ، كتاب الذبائح ٢٢٦/٦ عن رافع بن خديج رضى الله عنه بلفظ : "ماأنهر الدم وذكر اسم الله فكل ، ليس الظفر والسن" . وفي صحيح مسلم ، كتاب الأضاحى باب (٤) حديث (١٩٦٨) عنه بمثله غير أنه قال : "... ليس السن والظفر" .
- (٨) ليست في : م .

خنق ، أو بالسن فهو نهش ، فإن كانا متزوعين ، ولم يصغرا عن الذبح بهما وعظما حتى يمكن الذابح الذبح بهما ، فلا بأس بالذبح بهما<sup>(١)</sup>.

[٣٤١] قال عبد الحق : اعلم أن ماذبجه اليهود مما لا يستحلونه مثل ذى الظفر لا يؤكل ، لأن تذكية اليهود ذا الظفر كالقتل ، لأنهم لا يقصدون فيه ذكاة لما كانوا لا يأكلونه<sup>(٢)</sup> ؛ فهو كقول مالك فيمن رمى شاة بسكين لا يريد ذبحها : إنه لا يأكلها ، وإن فرى حلقومها وأوداجها<sup>(٣)</sup> ، لأنه لم يفعل ذلك قصدا لذكاتها ، ونحو هذا الكلام رأيت لإسماعيل القاضي «رحمه الله»<sup>(٤)</sup>.

[٣٤٢] أكل شحوم اليهود على مذهب مالك مكروهة ، وليست بحرام<sup>(٥)</sup> ، وقد احتج لذلك بالحديث في الذى غنم جرابا فيه شحم من خيبر من اليهود ، فأراد صاحب المغنم أخذه منه ؛ فقال النبي عليه لاسلام : "خل بينه وبين جرابه ؛ يذهب به إلى أصحابه"<sup>(٦)</sup>.

(١) قلت : لكن المنع من الشارع قد جاء معللا فوجب التزام النهى بـلاتفرقة بين المتزوع وغيره إذ لا دليل عليها ، بل السياق يدل على خلافه إذا جاء معرفين بأل التى للجنس وهى تدل على العموم .

والدليل على التعليل ما جاء فى البخارى من حديث عباية بن رفاعة عن جده أنه قال : "يارسول الله ليس لنا مدى ، فقال : ماأنهر الدم وذكر اسم الله فكل ، ليس الظفر والسن . أما الظفر فمدى الحبشة ، وأما السن فعظم ... " ، الحديث . انظر : صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ، كتاب الذبائح والصيد ، باب ماأنهر الدم من القصب والمروة والحديد ٤١/٢١-٤٢ .

(٢) انظر : المدونة ٤٣١/١ . وعدم أكلهم له بتحريمه عليهم قال تعالى : {وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر} ، الآية .

(٣) انظر : المدونة ٤٢٥/١ .

(٤) ما بين الزاويتين ليس فى : ع .

(٥) انظر : التفريع ٤٠٦/١ ، المنتقى ١١٢/٣ .

(٦) رواه ابن وهب عن مسلمة عن سعيد عن رجل من قريش كما فى المدونة ٣٧/٢ .

وقال ابن حجر فى الفتح ٢٥٦/٦ : سنده معضل ، ابن إسحاق قال وحدثنى من لأتاهم عن عبد الله بن مغفل المزنى رضى الله عنه مرفوعا : "لاأبالك خل بينه وبينه" . كما فى سيرة ابن هشام ٣٣٩/٢ .

قالوا<sup>(١)</sup>: والآية محتملة<sup>(٢)</sup> في قوله : {وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم}<sup>(٣)</sup> يريد ؛ فاذبحوه ، ومحال أن تكون الزكاة لبعض الشاة دون بعض ، فلما كانت الزكاة شائعة في جميعها دخل الشحم في التذكية ؛ فلاحتمال ذلك لم يحرمه مالك ، وكرهه من غير تحريم له<sup>(٤)</sup>.

(١) في م : فقالوا .

(٢) أى محتملة حل الشحوم أو تحريمها علينا من ذبائح أهل الكتاب ، حيث إنها حرمت عليهم إلا ما استثنى ، وذلك في الآية ١٤٦ ، من سورة الأنعام ، حيث قال تعالى : {وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ...} الآية . فمن قال بأن شحوم ذبائحهم محرمة علينا كتحريمها عليهم أرجع ذلك إلى أن تذكيتهم غير عاملة فيما حرم عليهم فلا تحل لنا كالدّم لأنها غير مقصودة عند التذكية .

ومن قال بحل شحوم ذبائحهم لنا قال : إن التذكية عاملة في الجميع ، وما حرم عليهم لا يلزم منه التحريم علينا . وهذا هو رأى الجمهور .

انظر : المنتقى ١١٢/١ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٧/٦ ، ١٢٦/٧-١٢٧ . من الآية ٥ من سورة المائدة .

(٣)

(٤) انظر : المنتقى ١١٢/٣ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٧/٦ .

## كتاب الضحايا

[٣٤٣] قال مالك فى المختصر وغيره : فحول الضأن فى الضحايا أفضل من إناثها ، وإناثها أفضل من فحول المعز ، وفحول المعز أفضل من إناثها ، وإناثها أفضل من الإبل والبقر فى الضحايا ، فأما فى الهدايا فالإبل والبقر أفضل (١).

وفى كتاب ابن القريطى (٢) : ثم ذكور الإبل فى الضحايا ، ثم إناثها ، ثم ذكور البقر ، ثم إناثها .

[٣٤٤] قال عبد الحق : ذكر أن مالكا استحب (٣) حديث ابن (٤) عمر دون حديث أبى أيوب الأنصارى (٥). وحديث أبى أيوب ذكر فيه : "كنا نضحى بالشاة الواحدة ؛ يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ، ثم تباهى الناس ، فصارت مباهاة" (٦). وحديث ابن عمر : "إنه كان لا يضحى عما فى

(١) انظر : المنتقى ٨٨/٣-٨٩ ، التفريع ٣٩٠/١ .

(٢) المقصود به ابن شعبان وقد سبقت ترجمته ، وكتابه المشتهر هو الزاهى ، وهو مفقود فيما نعلم . والله أعلم .

(٣) انظر : المدونة ٣/٢ ، المنتقى ٩٧/٣ . ووجه الاستحباب عند مالك أن ذلك أكثر ثوابا وأبعد من الإشتراك .

(٤) فى م : عن .

(٥) هو خالد بن زيد بن كليب الأنصارى ، الخزرجى ، من كبار الصحابة ، شهد بدرا ومابعدا ، ونزل النبى - صلى الله عليه وسلم - حين قدم المدينة عليه ، مات غازيا الروم سنة خمسين ، وقيل بعدها ، وقبر بالقسطنطينية . وأخرج له الجماعة كما فى تقريب التهذيب ص ١٨٨ .

وانظر : تاريخ الصحابة ص ٨٦ ، الاستيعاب ١٥٩/٣-١٦٢ ، الإصابة ٥٦/٣-٥٧ ، تهذيب التهذيب ٩٠/٣-٩١ ، الرياض المستطابة ص ٦٠-٦١ .

(٦) أخرجه مالك فى الموطأ من حديث أبى أيوب الأنصارى ، كتاب الضحايا ، باب الشركة فى الضحايا وعن كم تذبح البقرة والبدنة ص ٣٠٠ ، وقال فى نيل الأوطار رواه ابن ماجه ، والترمذى ، وصححه . انظر نيل الأوطار ٢٤٣/٦ .

البطن" (١). يريد ؛ وأما ماكان في غير البطن ، فيضحى عن كل نفس شاة (٢).

[٣٤٥] ذكر أن الأضحية ، إذا أصابها عيب ، هى بخلاف الهدى يصيبه ذلك ، بعد التقليد والإشعار (٣).

قال إسماعيل القاضى فى المبسوط : والفرق بينهما أن إشعار الهدى وتقليده أو تجليله أو سياقه إيجاب فيه بالفعل والنية ، فليس يجوز أن يبدله وما وجد (٤) فيه من عيب لم يضر صاحبه ، لأنه إنما يكون عليه إيجابها ببعض ما وصفنا ، وهى مما يجوز فى الهدى ، فإذا فعل ذلك فليس عليه غيره ، <فإن عطب> (٥) الهدى <قبل أن يبلغ محله> (٦) وينحر ، كان عليه البدل ، إن كان الهدى واجبا ، لأن الله تعالى قال : {هديا بالغ الكعبة} (٧). وقال {حتى يبلغ الهدى محله} (٨)، فكان عليه فى الهدى أمران : أحدهما : إيجابه ، وهو (٩) مما يجوز أن يهدى .

(١) أخرجه مالك فى الموطأ موقوفا ، كتاب الضحايا ، باب الضحية عما فى بطن المرأة وذكر أيام الأضحى ص ٣٠١ .

(٢) وذلك على وجه الاستحباب المتأكد ، لا الوجوب . انظر : المنتقى ١٠٠/٣ .

(٣) جاء فى المدونة ٤/٢-٥ : "وقال مالك : إذا اشترى أضحية فأصابها عنده عيب أو اشتراها بذلك العيب لم يجزه فهى لا تجزئه إذا كان أصابها ذلك بعد الشراء . قلت لم قال مالك هذا فى الضحايا؟ وقال فى الهدى إنه يجزئه إذا اشتراها صحيحة ثم عميت أن ينحرها ولا شىء عليه فى الهدى الواجب والتطوع . قلت : فما فرق ما بين الضحايا والهدى؟ قال : لأن الأضحية لم تجب عليه كما وجب عليه الهدى ألا ترى أن الهدى إذا ضل منه ثم أبدله بغيره ثم وجده بعد ذلك نحره ولم يكن عليه ذبحها وكانت مالا من ماله . فهذا فرق ما بينهما" .

(٤) فى ح : وماوجب .

(٥) فى م : وإن عطت .

(٦) ما بين الزاويتين فى ع : قبل يبلغ محله ، وفى م : فبلغ يبلغ محله .

(٧) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٨) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٩) فى ح ، م : وهى .



والآخر : أن يبلغ بها إلى المحل . وليس الضحايا بهذه المنزلة ، لأن صاحبها لم يؤمر أن يوجبها بشيء قبل ذبحها ، وإنما هو رجل ينوى أن يضحي بها ، فالنية لا توجبها ؛ غير أنه يستحب له ألا يبطل مانوى فيها . [٣٤٦] قال القاضي : ولو أن إنسانا اشترى أضحية ، فقال بلسانه : قد أوجبتها أضحية ، لم يجز عندي أن يبدلها ، ولا يحدث فيها شيئا ، لأنه قد أوجبها بالنية والقول .

ورأيت لغير واحد من البغداديين نحو هذا الذي ذكر إسماعيل ؛ من أنه إذا أوجب الأضحية بالقول جرت مجرى الهدى الذي قلد وأشعر في منعه<sup>(١)</sup> من بدلها بغيرها<sup>(٢)</sup> ، وأن أحدا لو تعدى عليها ، فذبحها<sup>(٣)</sup> ، لأجزأت<sup>(٤)</sup> عن صاحبها . وفي غير هذا من الوجوه .

[٣٤٧] قال عبد الحق : قوله<sup>(٥)</sup> في الذي حبس أضحيته ، حتى مضت أيام الذبح : قد أثم في تركه ذبحها<sup>(٦)</sup> .

هذا الإطلاق عليه بالإثم يدل أنها عنده<sup>(٧)</sup> سنة واجبة<sup>(٨)</sup> .

وكذلك في كتاب محمد أن الأضحية سنة واجبة ؛ لا ينبغي لقادر عليها تركها .

- 
- (١) في م : منعها .
  - (٢) انظر : المنتقى ٩٧،٩٠/٣ .
  - (٣) في م : فذبحت .
  - (٤) في ح ، م : لأجزت .
  - (٥) ليست في : ح .
  - (٦) انظر : المدونة ٥/٢ .
  - (٧) ليست في : ح ، ع .
  - (٨) أى سنة مؤكدة .

وقال ابن حبيب فى كتابه : تارك الأضحية (١) وهو (٢) قادر عليها آثم (٣).

وقال غير واحد من البغداديين : يدل على أنها غير واجبة قول النبى عليه السلام : "من رأى منكم هلال ذى الحجة، وأراد أن يضحى ، فلا يأخذ من شعره ، ولا من أظفاره ، حتى يضحى" (٤). فلما علق النبى عليه السلام ذبحها بإرادة مضحيها ، دل ذلك على أنها غير واجبة (٥).

واستدل بعض من أوجبها بقوله عليه السلام للذى ذبح قبله ، فأمره أن يعيد ، فقال : ليس عندى إلا جذعة من المعز قال (٦) : "اذبحها ، ولا تجزئ عن أحد بعدك" (٧).

(١) فى ح ، ع : الضحية .

(٢) ليست فى : ع ، م .

(٣) قال فى المنتقى ١٠٠/٣ : "قال القاضى أبو محمد : أطلق بعض أصحابنا عليها أنها واجبة وإنما يريدون بذلك أنها سنة مؤكدة . وهذا محتمل من الأقوال غير قول ابن القاسم وابن حبيب اللذين يؤثان تاركها فإنها لا تحتمل إلا الوجوب . والأول أشهر فى المذهب" .

وانظر : القاعدة الأربعين بعد المئة من قواعد المقرئ فى إطلاق الواجب على السنة المؤكدة مجازا .

(٤) صحيح . أخرجه مسلم فى صحيحه من حديث أم سلمة . لكن بلفظ : أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : "إذا رأيتم هلال ذى الحجة ، وأراد أحدكم أن يضحى ، فليمسك عن شعره وأظفاره" . كتاب الأضاحى ، باب نهى من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئا ١٥٦٥/٣ . وانظر : نيل الأوطار ٢٣٢/٦ .

(٥) انظر : المنتقى ١٠٠/٣ .

(٦) فى ح ، م : فقال .

(٧) صحيح . أخرجه مالك فى الموطأ من حديث بشير بن يسار ، كتاب الضحايا ، باب النهى عن ذبح الضحية قبل انصراف الإمام ص ٢٩٨ .

والبخارى فى صحيحه من حديث البراء بن عازب ، كتاب الصيدين ، باب الأكل يوم النحر ٤/٢ .

ومسلم فى صحيحه من حديث البراء بن عازب أيضا ، كتاب الأضاحى ، باب وقتها ١٥٥٢/٣ - ١٥٥٣ .

وهو أبو بردة بن نيار<sup>(١)</sup>.

[٣٤٨] قال ابن حبيب : إذا ذبح أضحية غيره عن نفسه غلطا أو تعديا ، ولم يشعر لذلك حتى أكلها ، أجزأت عن ذابحها ، وأدى<sup>(٢)</sup> لصاحبها قيمتها صحيحة<sup>(٣)</sup>.

قال ابن الموز : وإن كان لحمها قائما ، فاختر مستحقها أخذه<sup>(٤)</sup> ، لم يجز<sup>(٥)</sup> عن واحد منهما . يريد ؛ وله بيع لحمها<sup>(٦)</sup>.

قال محمد : وإن أسلمها ، وأخذ قيمتها ، فابن القاسم يقول : لا تجزىء الذابح ، ولاله بيع لحمها ، وليأكلها ، أو يتصدق به . وقاله أصبغ . قال محمد : وهذه من كتب المجالس لم تدبر<sup>(٧)</sup> ، وأحب إلى أن تجزىء عن ذابحها ، إذا اختار ربها أخذ القيمة منه ؛ كعبد أعتقه عن ظهاره ثم استحق ، فأجاز ربه البيع ؛ أنه يجزئه ، وكذلك أمة أولدها ، ثم جاء ربها ، فأخذ قيمتها ، فهي له أم ولد<sup>(٨)</sup>.

(١) في م ، ح : دينار . وهو تصحيف . راجع الحديث وهو - على هذا - أبو بردة بن نيار البلوى ، صحابى جليل اسمه هانيء ، وقيل غير ذلك ، وهو خال البراء بن عازب ، شهد بدرا وغيرها من المشاهد . توفى - رضى الله عنه - سنة ٤١ هـ ، وقيل بعد ذلك .

انظر : طبقات خليفة ص ٨٠ ، تاريخ ابن معين ٦٩٤/٢ ، طبقات ابن سعد ٤٥١/٣ ، الجرح والتعديل ٩٩/٩ ، تاريخ الصحابة لابن حبان ص ٢٥٥ ، أسد الغابة ٣٨٢٥/٥ ، التجريد في أسماء الصحابة ١٥١/٢ ، الإصابة ٣٤/١١ ، الاستيعاب ١٤٥/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٥/٢ ، تهذيب التهذيب ١٩/١٢ .

(٢) في ح ، ع : وودى .

(٣) انظر : المنتقى ٩٠/٣ ، مواهب الجليل ٢٥٣/٣ .

(٤) في ح ، م : أخذها .

(٥) في ح ، م : لم يجز .

(٦) انظر : المنتقى ٩٠/٣ .

(٧) أى لم يعمن النظر فيها ويدقق ثم تحرر .

(٨) انظر : التاج والإكليل ٢٥٢/٣ .

قال عبد الحق : الفرق عند ابن القاسم بين هذا الإلزام الذى ألزمه محمد وبين المسألة المتقدمة أن العبد الذى أعتقه عن ظهاره قد ملكه بالعوض الذى أدى فيه ، وصار بشرائه<sup>(١)</sup> إياه ضامنا له . فإنما<sup>(٢)</sup> مثال<sup>(٣)</sup> ذلك لو اشترى أضحية ، فذبحها ، ثم استحقت ، فأجاز ربها البيع . والجواب عن هذا أن الأضحية<sup>(٤)</sup> تجزئه ، وتصير المسألتان سواء لفعله ذلك فى شىء ضمنه بالعوض الذى أداه ، فليس ذلك كالغالب بأضحيته ، فيذبح أضحية غيره ؛ لأن هذا لم يحصل<sup>(٥)</sup> فى ضمانه إلا بالذبح ، والأولى<sup>(٦)</sup> قد حصلت فى ضمانه بعقد الشراء قبل الذبح . قلت : لبعض شيوخنا من<sup>(٧)</sup> القرويين : فيلزم على هذا لو غصب شاة فذبحها ، وأخذ ربها منه القيمة أن تجزئه ؛ لأنها قد حصلت فى ضمانه بالغصب ، فحصل<sup>(٨)</sup> ذبحه فى شىء تقدم ضمانه منه . فقال : كذلك أقول : كمسألة الشراء سواء<sup>(٩)</sup> .

وقال غيره من شيوخنا القرويين : ليس يلزم هذا <لأن هذا><sup>(١٠)</sup> ضمان عداء<sup>(١١)</sup> والآخر ضمان ملك واشتراء ، والقول الأول أبين<sup>(١٢)</sup> على

- 
- (١) فى م : لشرائه .
  - (٢) فى م : وإنما .
  - (٣) فى ع : مثل .
  - (٤) فى ح ، ع : الضحية .
  - (٥) فى م : لم تحصل .
  - (٦) فى م : والأول .
  - (٧) ليست فى : ع .
  - (٨) فى م : فحمل .
  - (٩) انظر : مواهب الجليل ٢٥٣/٣ .
  - (١٠) ما بين الزاويتين ليس فى : م .
  - (١١) وفى المواهب عن التوضيح : عدوان . انظر : المواهب ٢٥٣/٣ .
  - (١٢) فى م : بين .

« طرد القياس والاعتلال »<sup>(١)</sup> الذى قدمنا<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

[٣٤٩] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا ند الصيد من صاحبه ، ولحق بالوحش<sup>(٣)</sup> لافرق بين أن يكون الذى ند منه هو الذى صاده ، أو كان قد أدى فيه ثمنا ، وهو منصوص فى غير المدونة هكذا ، وضعف تفريق من فرق بين أن يؤدى فى ذلك عوضا ، أو لا يؤدى ، وأنه إن أدى فيه ثمنا بقى على ملكه ، وإن توحش ، وطال أمده<sup>(٤)</sup> .

[٣٥٠] قال غير واحد من شيوخنا من غير أهل بلدنا : إنما قال : إذا فاته الذبح فى اليوم الأول ، يذبح فى اليوم الثانى ، ولا يذبح ليلا<sup>(٥)</sup> . وقال إذا فاته الرمى بالنهار رمى ليلا<sup>(٦)</sup> . وإن كان الله تعالى قد قال : { فى أيام معلومات }<sup>(٧)</sup> وقال : { فى أيام معدودات }<sup>(٨)</sup> . فسمى فى ذلك كله الأيام . فإنما افترق حكم ذلك من أجل أن كل يوم يختص برمى غير الرمى الذى يرمى فى غيره ، فمن فاته بالنهار إنما هو قاض ، فوجب أن يفعل ذلك القضاء فى الليل ، وليس الذبح مما هو متكرر فى كل يوم كالرمى المتكرر فى<sup>(٩)</sup> كل يوم ، وإنما وسع فى إيقاع الذبح فى الثلاث الأيام ، فليس يجوز أن يفعل فى الليل لهذا . والله أعلم .

(١) مابين الزاويتين فى ح ، م : طرد الاعتلال .

(٢) فى م : قدمناه .

(٣) وهى مسألة محلها فى كتاب الصيد ، فهو بها أليق . والله أعلم .

(٤) فى ح ، ع : أمره . وانظر : مواهب الجليل والتاج والإكليل ٢٢٣/٣ .

(٥) انظر : المدونة ٥/٢ .

(٦) انظر : المدونة ٣٢٤/١ .

(٧) من الآية ٢٨ من سورة الحج وأولها { ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله فى أيام معلومات ... } الآية .

(٨) من الآية ٢٠٣ من سورة البقرة وأولها { واذكروا الله فى أيام معدودات ... } الآية .

(٩) ليست فى : ح ، ع .

[٣٥١] قال عبد الحق : الأيام المعلومات يوم النحر ، ويومان بعده ، والأيام المعدودات أيام التشريق ؛ وأولها<sup>(١)</sup> ثانی يوم النحر ، فيوم النحر معلوم غير معدود لأن النحر يقع فيه ، ولا ترمى الثلاث جمرات فيه ، إنما ترمى فيه جمرة العقبة فقط ، وثانی يوم<sup>(٢)</sup> النحر وثالثه معلومان معدودان لأن النحر يكون فيهما ، وترمى الثلاث جمرات فيهما ، وثالث التشريق ، وهو الرابع من أول يوم من أيام النحر معدود غير معلوم ؛ لأن رمى الجمرات فيه ، ولا ينحر فيه<sup>(٣)</sup>.

[٣٥٢] قال عبد الحق : اعلم أن ما قاله غير واحد من البغداديين أن حكم ما قرب من الحرم حكم الحرم<sup>(٤)</sup> ، وأن من قتل فيه صيدا عليه جزاؤه لأن حد الحرم ليس بمنصوص عليه ، وإنما هو مأخوذ من طريق الاجتهاد ؛ فيه نظر على قول مالك وابن القاسم<sup>(٥)</sup> ، وذلك أن مسألة الشجرة يكون لها غصن في الحل ، وأصلها في الحرم ؛ قد توقف مالك في صيد ما على الغصن ،

(١) في ع : أولها .

(٢) ليست في : ح ، م .

(٣) انظر : المنتقى ٩٩/٣ .

(٤) دليل من ذهب إلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم : ... كالراتع يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه .

انظر : حاشية الدسوقي ٧٥/٢ .

(٥) قلت : وعندى أن هذه المسألة أليق بكتاب الصيد ، لا بكتاب الضحايا . والله أعلم . جاء في المدونة ٣٣١/١ : "... قلت : فما قول مالك : إن أرسل كلبه أو بازه قرب الحرم والصيد وهو جميعا في الحل فأخذ الكلب الصيد في الحل ؟ قال : لا شيء عليه عند مالك لأنه قد سلم مما كان غرر به " .

قلت : والمشهور من المذهب أن ما قرب من الحرم ليس له حكم الحرم إذا كان الصيد والصائد في الحل . بل يجوز الصيد حينئذ ويؤكل ولا جزاء على الصائد . انظر : المنتقى ٧٤/٣ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٧٥/٢ ، مواهب الجليل

وأجاز ذلك ابن القاسم ، ولاشئ أقرب إلى الحرم من غصن شجرة أصلها فيه (١).

وقد قال ابن عبد الحكم : لا يصاد ما على ذلك الغصن ، ورواه عن مالك فقولهم الذى قيدوه أراه على رواية ابن عبد الحكم هذه .  
قال ابن المواز : ولا يقطع ذلك الغصن ، لأن أصله فى الحرم .  
قال محمد : ولو كان أصل الشجرة فى الحل وغصونها فى الحرم لم يصد ما على ذلك الغصن (٢)، ولا بأس أن يقطع (٣).

---

(١) قال المقرئ : "قاعدة : إذا اختلف الحكم بالمنبت والمحاذاة فقد اختلف المالكية بماذا يعتبر .

كغسل ما طال من شعر اللحية ، ومسح ما طال من شعر الرأس .  
وشجرة فى الحرم يصاد ما على غصنها الذى فى الحل ، ما لم تثبت حرمة المحل كالعكس فيتفقون " .

القاعدة الثمانون من قواعد المقرئ ٣٣٢-٣٣١/١ .  
قلت : لكن المشهور فى مسألة الغصن هذه أن الصيد جائز بالنظر إلى المحل ولا عبرة بالأصل وقال عبد الملك : يلزمه الجزاء نظرا لأصل الفرع .  
انظر : حاشية الدسوقي ٧٧/٢ .

(٢) هذا بالاتفاق كما فى قاعدة المقرئ الآتفة الذكر .

(٣) انظر : التاج والإكليل ١٧٦/٣ .

## كتاب الجهاد

[٣٥٣] قال الله عز وجل : {وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين} ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون} (١). فالجهاد فرض على جميع الناس يحمله بعضهم عن بعض .

وموضع الدليل على ما قلنا (٢) في الآية أنه جعل طائفة للتفقه ، وأخرى (٣) للجهاد ، والطائفة غير معلومة ، فحصل الجهاد على غير معينين ، وهذا صفة الفرض على الكفاية ؛ أنه غير مختص بالأعيان كلهم ؛ إلا أن يحل العدو بقوم ، وفرض عليهم قتالهم ؛ إن كانوا مثلى عدتهم (٤) ، فأقل >بقول الله تعالى< (٥) {فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين} (٦). وفي قوله تعالى {لايستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل

(١) مابين الزاويتين ليس في : ج ، ع . والآية هي ١٢٢ من سورة التوبة .

(٢) في م : ماقلناه .

(٣) في م : وآخرين .

(٤) يظهر لى - والله أعلم - أن المصنف خلط بين مسألتين : المسألة الأولى : فرضية

القتال على كل أحد عينا إذا دهم العدو البلد ، والثانية : جواز الفرار عند لقاء

العدو - خارج البلد - إذا زاد عددهم عن ضعف عدد المسلمين .

فالمعروف أنه إذا دهم العدو البلد تعين القتال على كل أحد سواء أكان العدو

ضعف عدد المسلمين أم أقل أم أكثر .

وأما عند اللقاء فإنه لايجوز الفرار عن الضعف فأقل ويجوز عن الأكثر . والله

أعلم .

وانظر : بداية المجتهد ١/٥٣٣، ٥٤٣ ، المنتقى ٣/١٥٩، ١٧١ .

(٥) مابين الزاويتين في م : بقوله .

(٦) من الآية ٦٦ ، من سورة الأنفال . وأولها {الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم

ضعفا ...} .



الله { إلى قوله : {وكلا وعد الله الحسنى} (١) دليل على (٢) أن الجهاد فرض على الكفاية ، لا على جملة المكلفين . فتدبر ذلك (٣) .

وأمر النبي عليه السلام بدعوة أهل الكفر قبل القتال (٤) .

[٣٥٤] قال بعض (٥) من تقدم من علمائنا : وإذا (٦) دعوا إلى الإسلام لم تبين (٧) لهم الشرائع ، وإنما يدعون (٨) إليه (٩) جملة ، إلا أن يسألوا عن الشرائع ، فتبين لهم ، وكذلك إذا أبوا الإسلام ، ودعوا إلى الجزية (١٠) لايبين لهم مقدارها ، وإنما يدعون (١١) إليها (١٢) جملة ، إلا أن يسألوا عن مقدارها ، فيبين لهم (١٣) .

قال عبد الحق : إنما قال في القبط (١٤) : لا يقاتلوا حتى يدعوا ، بخلاف الروم (١٥) ؛ من أجل أنهم قوم لا يفقهون (١٦) ما يدعون إليه ، فلذلك كانوا

- 
- (١) من الآية ٩٥ ، من سورة النساء .
  - (٢) ليست في : م .
  - (٣) انظر : الكافي ٤٦٣/١ ، بداية المجتهد ٥٣٣/١ .
  - (٤) انظر : بداية المجتهد ٥٤٢/١ .
  - (٥) ليست في : م .
  - (٦) في ع : إذا .
  - (٧) لو قال : لا تبين لكان أفضل .
  - (٨) في ح ، م : يدعوا .
  - (٩) في ع : إليها .
  - (١٠) الجزية : ما يأخذ من أهل الكفر جزاء على تأمينهم وحقن دمائهم مع إقرارهم على كفرهم .
  - مقدمات ابن رشد مع المدونة ٣٩٤/١ .
  - (١١) في ح ، م : يدعوا .
  - (١٢) في ع : إليه .
  - (١٣) انظر : التاج والإكليل ٣٥٠/٣ .
  - (١٤) القبط : أهل مصر (قبل الفتح) ومنهم مارية القبطية أم إبراهيم ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر : لسان العرب ، القاموس المحيط ، (قبط) .
  - (١٥) انظر : المدونة ٣٦٨/١ .
  - (١٦) رجع المصنف عن هذا في التهذيب ل ٩٥ ، وذكر أن القبط من حذاق الناس في الأعمال والحساب ، وإنما العلة أنه كان لهم عهد ، فلذلك لا يقاتلوا حتى يدعوا ، بخلاف الروم ، ولذلك فرق بينهم مالك .

بخلاف الروم (١).

ورأيت لسحنون في قوم من أهل الحرب ؛ ممن يرى أن الدعوة لم تبلغهم ، إذا قاتلهم المسلمون < قبل أن يدعواهم > (٢) فقتلوهم ، وغنموا أموالهم ، قال : لا شيء على المسلمين من دية ولا كفارة ، ولا فيما غنموه (٣) ، ولكن لا ينبغي لهم ذلك حتى يدعواهم (٤).

[٣٥٥] قال عبد الحق : قوله في الكتاب في الحربيين : لهم الأمان ماداموا في تجرهم ، حتى يردوا بلادهم (٥).

في (٦) كتاب ابن المواز لأصبغ قال : الأمان لهم حين نزلوا على أنفسهم وأموالهم في كل بلدة نزلوا بها ، حتى يفارقوا بلاد (٧) الإسلام . وقال محمد : بل حتى ينالوا مآمنهم من بلادهم (٨).

قال محمد : فإذا (٩) بلغ مأمنه ، ثم رجع بعد ذلك ، فإن أعطى أمانا ثبت عليه ، وإلا رجع ، ولم يؤسر (١٠) ، ولم يبيع . وإن وقع إذا هو (١١) رجع إلى غير سلطان كان أمنه ؛ فهو مثل الذي أمنه سواء ، إن لم يكن بلغ مأمنه

(١) جاء في المدونة ٣٦٨/١ : "... إنه لحقيق على المسلمين ألا يتزلوا بأحد من العدو في الحصون ممن يطمعون به ويرجون أن يستجيب لهم إلا دعوه فأما من إن جلست بأرضك أتوك ، وإن سرت إليهم قاتلوك ، فإن هؤلاء لا يدعون ولا يدعى مثلهم . ولو طمع بهم لكان ينبغي للناس أن يدعواهم " .

(٢) ما بين الزاويتين ليس في : م .

(٣) في ع : غنموا .

(٤) انظر : التاج والإكليل نقلا عن ابن يونس ٣٥١/٣ .

(٥) انظر : المدونة ٣٧٣/١-٣٧٤ .

(٦) في م : وفي .

(٧) في ح ، م : بلد .

(٨) انظر : العتبية مع البيان والتحصيل ٦٠/٣-٦١ ، الكافي ٤٨١/١ .

(٩) في م : وإذا .

(١٠) في ع : ولم يؤمر ، وفي م : ولم يوبس .

(١١) ليست في : ع .

«كان عليه إنزاله ، ولم يمنعه»<sup>(١)</sup> ، وإن كان بلغ مأمنه كان عليه بالخيار ؛ إن شاء أنزله ، وإن شاء رده<sup>(٢)</sup> .

[٣٥٦] قال عبد الحق : قول ابن شهاب في رجل عرف أم ولده في أرض الروم ، وقد خمست ، وأعطى أهل النفل<sup>(٣)</sup> نفلهم والقوم الذي لهم يأخذها ربها بالقيمة . قال : ولو عتقت لم يؤخذ فيها فدية<sup>(٤)</sup> .

ذكر بعض الأندلسيين أنه خلاف قول ابن القاسم ، لأن ابن القاسم يرى «عتقه لا ينفذ فيها»<sup>(٥)</sup> ، وظاهر كلام ابن شهاب أن العتق نافذ .

وقال سحنون : إن أعتقها ، وهو يعلم أنها أم ولد لغيره ، فعتقه وضع للثمن ، ويأخذها ربها بغير شيء ، وإن كان لم يعلم ، فله الرجوع بالثمن . وقال بعض القرويين : يحتمل أن يكون معنى قول ابن شهاب : إنها لو عتقت<sup>(٦)</sup> لم يؤخذ فيها فدية ؛ أنها عتقت<sup>(٧)</sup> قبل أن تقع في المقاسم ، فتصير كحرة سببت ، ووقعت في المقاسم ، فلا تتبع بشيء .

[٣٥٧] قال عبد الحق<sup>(٨)</sup> : ذكر أن مابيع في المقاسم من مال مسلم يأخذه صاحبه بالثمن<sup>(٩)</sup> . وقال فيما اشترى من دار الحرب إذا خرج به الذي اشتراه ، وباعه في أرض الإسلام يمضى<sup>(١٠)</sup> بيعه ، وإنما له الثمن بعد

(١) مابين الزاويتين ليس في : م .

(٢) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ١٨٦/٢ .

(٣) النفل : هو العطية الزائدة على القسم من الغنيمة وتكون من الخمس ، أما أسهم المقاتلين فتكون من الأربعة الأخماس ، فهي تطوع وليست بواجب ، ولا يكون النفل إلا لمصلحة .

انظر : المنتقى ١٧٦/٣ ، شرح غريب ألفاظ المدونة للجبي ص ٥٦ ، شرح الرصاع على حدود ابن عرفة ص ١٥١ .

(٤) انظر : المدونة ٣٧٨/١ ، المنتقى ١٨٦/٣ .

(٥) مابين الزاويتين في م : عتقه فيها لا ينفذ .

(٦)، (٧) في م : عتقت .

(٨) ليست في : م .

(٩) انظر : المدونة ٣٧٥/١ ، الكافي ٤٧٣/١-٤٧٤ .

(١٠) في م : يقضى .

أن يدفع مادفع الخارج به من أرض الحرب<sup>(١)</sup>، ولم يقل : يأخذه صاحبه بالثمن من مشترية .

قال بعض القرويين : الفرق بين المسألتين أن الذى بيع فى المقاسم قد أخذ من العدو على جهة القهر والغلبة ؛ فكان أقوى فى رده إلى ربه ، والذى اشترى من دار الحرب إنما نيل بالطوع ، ولو شاء الذى كان بيده لم يطع بدفعه ، فهو أقوى فى إمضاء ما فعل فيه من البيع<sup>(٢)</sup>. والله أعلم .  
[٣٥٨] وحكى عن بعض القرويين : إذا أدى فى<sup>(٣)</sup> ثمن العبد أو فى المكافأة عليه للحربى<sup>(٤)</sup> عرضا يكال ، أو يوزن ، ثم خرج به إلى أرض السيد ، فأخذه السيد ، فإنه يأخذه بمثل ذلك العرض فى دار الحرب ، إذا كان الوصول إلى دار الحرب<sup>(٤)</sup> ممكنا ، ويصير كمن أسلف لرجل عرضا يكال أو يوزن ، فلا يلزمه إلا مثله فى موضع السلف ، إلا أن يتراضيا على أمر يجوز<sup>(٥)</sup>.

[٣٥٩] قال فى الكتاب فى الحرة المسلمة التى سبها العدو أو الذمية ، فولدت عندهم ، ثم غنمها المسلمون وولدها أن الولد الصغار بمنزلتها لا يكونون فيئا ، وأما الكبار - إذا بلغوا ، وقتلوا - فهم فى<sup>(٦)</sup>.  
حكى عن أبى محمد أنه قال : وإن بلغ ولدها ، ولم يقاتل ، لم يكن فيئا حتى يقاتل بعد البلوغ<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) انظر : المدونة ٣٧٧/١ ، والمعنى : أن من اشترى من حربى بدار الحرب شيئا يخص مسلم - غنمه أهل الحرب - ثم باعه الذى اشتراه على غير صاحبه فإن البيع يكون نافذا ولا ينقض ، ويرجع صاحبه حينئذ على البائع ، فيأخذ الثمن منه ويعطيه مادفع فى شراء السلعة فى أرض الحرب . والله أعلم .
- (٢) انظر : منح الجليل شرح مختصر خليل ٢٠٦/٣ .
- (٣) ليست فى : ع .
- (٤) فى ع : للحريين .
- (٥) انظر : مواهب الجليل ٣٧٩/٣ .
- (٦) انظر : المدونة ٣٧٨/١ - ٣٧٩ .
- (٧) انظر : التاج والإكليل ٣٨٠/٣ .

وقال عبد الخالق بن شبلون : إذا بلغوا فهم فيء ؛ قاتلوا ، أو لم يقاتلوا<sup>(١)</sup>.

قال عبد الحق : قول مالك : وأما جزية الأرض فلاعلم لى ، <ولأدري><sup>(٢)</sup> كيف كان يصنع فيها ، وأرى لمن نزل به ذلك أن يكشف من يرضاه ، ويجتهد إلى آخر ما قال<sup>(٣)</sup>.

[٣٦٠] حكى عن أبى محمد أنه قال : إنما شك مالك ؛ هل على الأرض جزية دون جزية جماجمهم ، أو لاجزية عليها ، ويكون<sup>(٤)</sup> عوناً لهم ، وتكون الجزية على جماجمهم فقط دون الأرض ، ثم رجع أبو محمد عن ذلك ، فقال : قوله : لاعلم لى بها ؛ يعنى بمبلغ ماعلى الأرض ، لأن جزية الجماجم معلومة ، والذي كان على الأرض مجهول . والله أعلم .

وهذا التأويل أشبه ، <والله أعلم><sup>(٥)</sup> ، وهو الذى ذهب إليه غير أبى محمد أيضا ؛ أن شك مالك ، إنما هو فى مبلغ ماعلى الأرض<sup>(٦)</sup>.

[٣٦١] قال عبد الحق<sup>(٧)</sup> : إذا خرج التاجر للتجارة خاصة ، فهذا الذى إن قاتل أسهم له ، وإن لم يقاتل فلاسهم له ، ويصير كالأجير<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر : : التاج والإكليل ٣٨٠/٣ .

(٢) مابين الزاويتين فى ع ، م : فلاأدري .

(٣) جاء فى المدونة ٣٨٦/١ : "... وأما جزية الأرض فإنه لاعلم لى بها ولأدري كيف كان يصنع فيها ، إلا أن عمر بن الخطاب قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين افتتحوها وكنت أرى لو أن نزل هذا بأحد سأل أهل تلك البلدة وأهل العلم والأمانة كيف كان الأمر فيه ، فإن وجد علما يشفيه وإلا اجتهد فى ذلك هو ومن حضره من المسلمين" .

(٤) فى ع ، م : وتكون .

(٥) مابين الزاويتين ليس فى : ح ، ع .

(٦) انظر : البيان والتحصيل ٥٤٠/٢ .

(٧) فى م : محمد .

(٨) انظر : المدونة ٣٩٣/١ ، التاج والإكليل ٣٦٩/٣ .

فأما إن كان خروجه إلى الغزو ، غير أن معه تجارة ، فهذا يسهم له ؛  
قاتل أو لم يقاتل (١).

[٣٦٢] قال بعض البغداديين فى الأجير : إن كان مستأجرا على  
الأشياء التى لا تحتاج إلى ضرب مدة ؛ فإذا كانت نيته مع ذلك الجهاد ،  
وحضر الواقعة أسهم له «قاتل أو (٢) لا» (٣) ، وإن كان مستأجرا على الخدمة  
التي تحصر بالمدة ، وإنما خرج لذلك ، فالزمان مستحق عليه بالأجرة ،  
فلا يسهم له . إن (٤) حضر الواقعة إلا أن يقاتل ، وينتفع به المسلمون منفعة  
تامة فيسهم له .

قال بعض القرويين فى هذا : الأجير إجارة محصورة بمدة إذا قاتل ،  
وعطل من الخدمة شيئا من أجل اشتغاله بالقتال يسقط من أجرته مقدار  
ما تعطل (٥) ، وليس للذى آجره أن يأخذ السهمان (٦) منه التى أعطيها من  
أجل قتاله ، ويجعل ذلك عوضا مما عطل من الخدمة (٧) بخلاف مسألة كتاب  
الإجارة (٨) فى أجير الخدمة ؛ يؤاجر نفسه ؛ يريد أن (٩) الذى آجر نفسه فى

(١) قال فى حاشية الدسوقي ١٩٢/٢ : "أن المعتمد أنه إذا كانت نية الغزو تابعة أنه  
لا يسهم لهما ، فيقيد ... بما إذا كانت متبوعة أو كانتا مقصودتين معا" .

(٢) فى ح : أم .

(٣) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٤) فى ح : لمن .

(٥) فى ح ، ع : ما يعطل .

(٦) لعله أراد به الجمع باعتبار سهم للمقاتل وسهمين للفرس ، ولو أراد به التثنية  
لقال السهمين لا السهمان ، ولهذا شكلناه بضم السين . والله أعلم .

(٧) انظر : التاج والإكليل ٣٦٩/٣ ، المنتقى ١٧٨/٣ ، البيان والتحصيل ٥٧١/٢ .

(٨) قال فى كتاب الإجارة من المدونة ٤٠٧/٣-٤٠٨ : "قلت : رأيت إن استأجرته  
يرعى لى مائة شاة وشرطت عليه ألا يرعى معها غيرها فأجر نفسه يرعى غيرها لمن  
الأجرة التى آجر بها نفسه؟ قال : لرب الغنم الذى شرط عليه ألا يرعى معها غيرها  
وكذلك الأجير يستأجره الرجل على أن يخدمه شهرا فيؤاجر نفسه الأجير يوما أو  
أقل أو أكثر فإن الأجرة تكون للذى استأجره لأن خدمته كانت للذى استأجره" .

(٩) فى م : لأن .

الأغلب أن مأخذ يقرب<sup>(١)</sup> مما يخص ذلك من الأجرة ، والسهمان المأخوذة ههنا ربما كثرت جدا ، وكانت أكثر من جميع ما استأجره به أضعافا فلا يضر به في أخذها ، فإذا سقط عنه حصاص ذلك من الأجرة ، فلاحجة للذى آجره<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

قال فى كتاب ابن مزين : إذا قاتل الأجير فيسهم<sup>(٣)</sup> له ، كانت الغنيمة قبل القتال أو بعده ، وإن كان القتال مرارا ؛ فلم يشهده إلا مرة ، وعرف أنه حضر ، قسم له فى جميع الغنيمة ، وإن لم يحضر سوى تلك المرة<sup>(٤)</sup> .

قال ابن نافع : لا يسهم له إلا أن يحضر أكثر ذلك .

وقال يحيى : هذا أحسن ؛ إذا حضر الأكثر قسم له فى الجميع ، وإذا حضر مرة قسم له فى الذى حضره<sup>(٥)</sup> .

[٣٦٣] قال : إذا أقرضه من طعام أهل الحرب وجهل ، لم يكن على الذى استقرض شىء<sup>(٦)</sup> . فإن جهل المستقرض ، وتوهم أن ذلك يلزمه ، فقضاه ، فاحفظ أنه يجرى فى المجالس ببلدنا أنه يرجع بما دفع - إن كان قائما - وإن أفاته المدفوع إليه فلا شىء عليه كمن عوض من صدقة ، وظن أن ذلك يلزمه ؛ أنه إنما يرجع فى عوضه - إن كان قائما - وإن فات فلا شىء له لأنه سلط المدفوع إليه عليه ، وطاع بدفعه ذلك إليه<sup>(٧)</sup> .

(١) فى م ، ع : يقرب .

(٢) انظر : التهذيب ل ١٠١ .

(٣) فى ح ، ع : يسهم .

(٤) انظر : تفسير موطأ مالك لابن مزين الجزء الخامس فى كتاب الجهاد ، رقم الصفحة

١٤٠٨ ، وبدايته من ص ١٣٩٧ ، وينتهى بصفحة ١٤٢٦ ، مخطوط مكتبة رقادة

بالقيروان بتونس تحت رقم ٣٢ ملف ٩ تاريخ النسخ ٣٩٩ هـ .

(٥) انظر : منح الجليل ١٨٨/٣ .

(٦) انظر : المدونة ٣٩٧/١ .

(٧) انظر : التاج والإكليل ٣٥٥/٣ .

وقال لى بعض القرويين : إن المسألتين مفترقتان ؛ لأن فى المسألة الأولى إنما دفع إليه العوض للشرط الذى وقع بينهما . ومسألة الصدقة يعوض منها إنما دفع العوض بطوعه<sup>(١)</sup> . وهذا الذى ذكرنا إنما هو إذا عوضه من طعام يملكه ، ليس مما غنموه من أهل الحرب ، فأما إن عوضه من طعام أهل الحرب فلاشئ للدافع فيما دفع . كان ذلك بيد المدفوع إليه قائماً أو أفاته ؛ إذ لمن شاء منهما أكله والانتفاع به ، فهما<sup>(٢)</sup> فيه سواء .

[٣٦٤] قال عبد الحق : قال فى رواية على<sup>(٣)</sup> وابن وهب : لا ينتفع بدابة<sup>(٤)</sup> ولا ثوب<sup>(٥)</sup> ولا سلاح ، ولو جاز ذلك جاز أن يأخذ العين<sup>(٦)</sup> ، فيشتري به . ولا يلزم هذا الذى قالوه<sup>(٧)</sup> ، والفرق بين العين وغيره أن العين لا ينتفع به إلا بصرف عينه وذهابها ، ولا مرجع لأهل الجيش فيه ، والفرس وغيره ينتفع به ، وعينه قائمة ، وله مرجع إلى أهل<sup>(٨)</sup> الجيش ، وقد ينتفعون به ، وهو راكب للفرس ، وهو غير مستبد بمنفعته ، فليس ذلك كالعين الذى يستبد بالمنفعة فيه<sup>(٩)</sup> على ما بينا<sup>(١٠)</sup> . والله أعلم .

- 
- (١) انظر : منح الجليل ١٥٧/٣ .
  - (٢) فى ع ، م : هما .
  - (٣) المقصود به على بن زياد ، وقد تقدمت ترجمته . وانظر : المدونة ٣٩٦/١ .
  - (٤) ليست فى : م .
  - (٥) فى م : ولا ثوب .
  - (٦) يقصد الدنانير . انظر : المدونة ٣٩٦/١ .
  - (٧) فى ح ، ع : قالوا .
  - (٨) فى ع : لأهل .
  - (٩) ليست فى : م .
  - (١٠) قلت : وهذا التفريق يأتى موافقاً لرأى ابن القاسم بجواز الانتفاع بما ذكر إذا احتيج إليه ثم رده إلى الغنيمة فإن كانت قد قسمت باع ذلك وتصدق بثمنه . انظر : المدونة ٣٩٦/١ ، المنتقى ١٨٣/٣ .



[٣٦٥] قال عبد الحق : قوله في مسألة المتنازعين في اسم في العطاء (١) مكتوب ، فأعطى أحدهما لصاحبه دراهم على أن يبرأ إليه من الاسم (٢) . جعلهم في التعليل (٣) كأنهم ثلاثة ، وإنما هو تكرير وقع في المسألة (٤) ، ولا يصح من ذلك إلا وجهان (٥) ، كذلك (٦) ذكر عن أبي محمد رحمه الله .

[٣٦٦] قال عبد الحق : المواخير (٧) التي ذكر في الكتاب هي المواضع التي يرباط فيها المسلمون (٨) مثل تونس والمنستير والإسكندرية وشبهها ، والطوى هي المبادلة ، فإذا كان قوم في ديوان واحد ، فكتب الإمام بعضهم يخرج إلى ثغر ، وآخرين إلى ثغر آخر (٩) فيقول واحد من الخارجين في جهة إلى آخر من الخارجين في جهة أخرى : خذ بعثي ، وأخذ بعثك ، فيخرج هذا في موضع هذا ، وهذا « في الموضع » (١٠) الذي أخرج إليه الآخر ، فتكون هذه مبادلة جائزة (١) .

- 
- (١) العطاء : هو المال الذي يعطى للمقاتلة ، وأصل ذلك من فعل أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، ثم صار سنة بعده . انظر : التاج والإكليل ٣٥٦/٣
- (٢) ونصها في المدونة ٤٠٢/١ : "قلت : رأيت الرجلين يتنازعان في اسم في العطاء مكتوب فأعطى أحدهما صاحبه مالا على أن يبرأ من الاسم إلى صاحبه أيجوز ذلك ؟ .. قال : قال مالك : في رجل زيد في عطائه فأراد أن يبيع تلك الزيادة بعرض أنه لا يجوز ذلك ، فكذلك ما اصطلحا عليه أنه غير جائز لأنه إن كان الذي أعطى الدراهم قد أخذ غير اسمه فلا يجوز شراؤه ، وإن كان الذي يعطى الدراهم هو صاحب الاسم فقد باع أحدهما الآخر شيئا لا يجب له ، وإن كان الآخر هو صاحب الاسم فلا يجوز ذلك له ، لأنه لا يدرى ما باع أقليلًا بكثير أم كثيرا بقليل ، فلا يدرى ما تبلغ حياة صاحبه فهذا الغرر لا يجوز" .
- (٣) في ح : التعامل ، وفي ع : التمثيل .
- (٤) رجع المصنف عن هذا في التهذيب ، ورأى أنه ليس من باب التكرار . انظر : التهذيب ل ١٠٢ .
- (٥) في سائر النسخ : وجهين ، والمثبت من : هـ . وهو الصواب .
- (٦) في ح ، ع : كذا .
- (٧) في م : المواجير ، وفي ع : المواخير .
- (٨) انظر : شرح غريب ألفاظ المدونة ص ١٠٥ .
- (٩) ليست في : ح ، م .
- (١٠) ما بين الزاويتين في ع : في موضع هذا .
- (١١) انظر : المدونة ٤٠٤/١ .

## كتاب النذور

[٣٦٧] قال أبو محمد <عبد الله> (١) بن أبي زيد : ولما حرم الله مانكح الآباء والأبناء (٢)، فحرمن بأقل مايقع عليه اسم نكاح ، وهو العقد دون الوطاء (٣)، وكان إباحته نكاح المبتوتة لمن أبتها إذا نكحت زوجها غيره (٤) لا يحلها العقد دون ذوق العسيلة (٥)، فدل بذلك أن مايباح به الشيء أقوى مما يحظر به ، فكان البر (٦) والحنث (٧) في عقد الأيمان مفترقا . فلذلك من حلف ألا يفعل شيئا يحنث بفعل بعضه ؛ لأن ذلك البعض قد حلف عليه ومن حلف ليفعله لم يبرأ إلا بفعل جميعه ؛ لأن ماأبقى قد حلف ليفعله ، فلم يفعل .

[٣٦٨] ورأيت لأبي محمد قال : الذى يؤخذ به عند أصحابنا فى الأيمان وجهان : أحدهما وهو أقواهما : النية فإنه <يحمل مانوى> (٨)، فإن

- 
- (١) مابين الزاويتين ليس فى : ح ، ع .  
 (٢) يشير إلى قوله تعالى : {ولا تنكحوا مانكح آبائكم من النساء إلا ماقد سلف ...} الآية .  
 وقوله تعالى : {... وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ...} الآية .  
 الآيتان ٢٢، ٢٣ من سورة النساء .  
 (٣) انظر : بداية المجتهد ٣٨/٢ .  
 (٤) يشير إلى قوله تعالى : {فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ...} الآية . من الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .  
 (٥) يشير إلى الحديث الذى رواه الجماعة عن عائشة قالت : "جاءت امرأة رفاة القرظى إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - فقالت : كنت عند رفاة فطلقنى فبت طلاقى ، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ، وإنما معه مثل هدبة الثوب ، فقال : أتريدى أن ترجعى إلى رفاة؟! لا ، حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك" . انظر : منتقى الأخبار مع نيل الأوطار ٥٢/٨ .  
 (٦) البر : هو الموافقة لما حلف عليه . أسهل المدارك ٢٣/٢ .  
 (٧) الحنث : هو مخالفة ما حلف عليه من نفى أو إثبات . أسهل المدارك ٢٣/٢ .  
 (٨) مابين الزاويتين فى ع ، م : يحمل على مانوى .

لم تكن له نية فالبساط<sup>(١)</sup> ينظر إلى بساط يمينه<sup>(٢)</sup> وعلى ماجرت .

[٣٦٩] قال : وإن عدما جميعا ، فقد زدت - أنا - في ذلك وجهين آخرين ، وذلك أنه إذا لم تكن<sup>(٣)</sup> للحالف نية ولا بساط نظرت إلى عرف الناس ومقاصدهم في أيمانهم ، فحملته على ذلك ، فإن لم تكن<sup>(٤)</sup> له نية ولا بساط ولا عرف ليمينه<sup>(٥)</sup> تلك « ولا مقصد »<sup>(٦)</sup> عند الناس ، حملته على<sup>(٧)</sup> مخرج لفظه ذلك في اللغة على وجهها وظاهرها<sup>(٨)</sup>.

[٣٧٠] قال في الكتاب في الذي يقول : إن فعلت كذا ، فأنا محرم بحجة أو عمرة : فإن فعله<sup>(٩)</sup> قبل أشهر الحج لم يلزمه أن يحرم بالحج إلى دخول أشهر الحج إلا أن ينوى أنه محرم من يوم حنث ، فيلزمه ذلك ، وإن كان في غير أشهر الحج .

وأما العمرة فعليه أن يحرم بها وقت حنثه إلا أن لا يجد صحابة ، ويخاف على نفسه ، فليؤخر ، حتى يجد ، فيحرم حينئذ<sup>(١٠)</sup>.

حكى عن أبي محمد أنه قال : العمرة لا وقت لها ، فلذلك وجب أن يحرم بها<sup>(١١)</sup> وقت حنثه . والحج فله زمن<sup>(١٢)</sup> ؛ وهي الأشهر المعلومة ؛ فمتى

(١) قال ابن عرفة في حدوده : البساط : هو سبب اليمين .

انظر : حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع ص ١٣٧ .

(٢) أي السبب المثير والمهيج لليمين لتعرف منه .

(٣) في ح ، م : يكن .

(٤) في ح : يكن .

(٥) في م : يمينه .

(٦) ما بين الزاويتين في ح ، م : مقصد .

(٧) ليست في : ح .

(٨) انظر : مواهب الجليل ٢٨٦/٣ - ٢٨٧ .

(٩) في م : كلمه .

(١٠) انظر : المدونة ١١/٢ - ١٢ .

(١١) في م : لها .

(١٢) في ح ، ع : زمان .

حنث قبلها لم ينبغ له أن يحرم بالحج<sup>(١)</sup> حتى تدخل الأشهر . وهذا إذا كان يصل من بلده إلى مكة في أشهر الحج ، فأما إن كان لا يصل من بلده إلى مكة حتى يخرج منها قبل أشهر الحج ، فإن هذا يلزمه الإحرام من وقت حنثه وإن كان قبل أشهر الحج<sup>(٢)</sup> .

أراه يريد بقوله : وقت حنثه ؛ «إن كان لو آخر بعد ذلك فاته الحج فأما إن كان لا يفوته الحج ، فله التأخير بعد حنثه»<sup>(٣)</sup> إلى وقت يعلم أنه إذا خرج أدرك الحج ، فإذا بلغ إلى<sup>(٤)</sup> هذا الحد حينئذ يتوجه عليه الإحرام . والله أعلم .

[٣٧١] قال عبد الحق<sup>(٥)</sup> : إذا أبهم يمينه أو نذره<sup>(٦)</sup> كذلك ، فمشى ، فعجز ، وركب ، له أن يجعل الثاني<sup>(٧)</sup> خلاف الأول من حج أو عمرة «فعلى هذا يجعل المشى الثاني في عمرة»<sup>(٨)</sup> ، وإنما يصح هذا إذا لم يكن ركوبه في<sup>(٩)</sup> المناسك بمنى وعرفة ، فأما لو كان ركوبه في هذه الأماكن في حجته الأولى ، فلا يجعل الثانية في عمرة ، إذ لا يصل إلى أن يمشى ماركب . وقد ذكر عن سحنون أنه قال : ليس له أن يجعل المشى الثاني في عمرة ، لأن عمل العمرة أقصر من عمل الحج .

- 
- (١) ليست في : م .  
 (٢) انظر : التاج والإكليل ٣/٣٣٧ .  
 (٣) ما بين الزاويتين ليس في : ح .  
 (٤) ليست في : ع .  
 (٥) في ح ، م : قال عبد الحق قوله ... الخ .  
 (٦) كمن قال على المشى إلى مكة ولم يحدد في حج أو عمرة . وانظر : المدونة ١٤/٢ .  
 (٧) المشى الأول : هو الذى أوجبه على نفسه ابتداء باليمين أو النذر .  
 والمشى الثانى : هو الواجب عليه بدل عجزه عن الأول أو قطعه له .  
 (٨) ما بين الزاويتين ليس في : م .  
 (٩) في ح ، ع : أولى في ، وفى م : إلا في ، والمعنى لا يستقيم إلا بحذفهما . وانظر : المدونة ١١-١٠/٢ .

[٣٧٢] قوله : إذا نذر مشيا ، وهو ضرورة<sup>(١)</sup> ، فحج ماشيا ؛ ينوى فرضه ونذره يجزئه لنذره لالفرضه ، وعليه قضاء الفريضة<sup>(٢)</sup> .

قال ابن المواز : معنى هذا ؛ إذا لم ينو حين نذره حجا ، ولا عمرة ، فمشى لنذره حتى بلغ ميقاته ، فأحرم بحجة نوى بها فرضه ونذره ، فإنها تجزئه لنذره ، ويقضى الفريضة ، لأنه نقصها بما جعل معها لنذره ، ولا يضره لنذره ما أشرك معه من حجه ؛ كما قال مالك فيمن مشى في حج لنذره ، ففاته الحج ؛ أن ذلك يجزئه عن نذره<sup>(٣)</sup> ، إذا طاف ، وسعى وحلق ، وإن كان حجه الذى أحرم له قد انتقص ، لأنه لو لم يفته الحج لمشى المناسك كلها ، فكذلك لا يضره في نذره ما أدخل معه .

ولو نوى حين نذره حجا ، فمضى في حج نوى به فرضه ونذره ، فهذا يعيدهما جميعا ، لأن كل واحدة<sup>(٤)</sup> منهما قد انتقصت عما وجبت عليه<sup>(٥)</sup> ، لأن هذا ممن لم يكن يجزئه أن يحرم عن نذره بعمرة .

ولو مشى عن نذره في حج ، ففاته الحج ، لم يجزه<sup>(٦)</sup> إحلاله بعمرة عن مشيه ، واستأنف الحج عن مشيه<sup>(٧)</sup> من قابل ، بخلاف الأول ، وإنما لزم الأول قضاء الحج لفوات الحج لانتقص النذر ، فأمرهما مفترق<sup>(٨)</sup> .

قال : ولو لم ينو < حين نذره حجا ولا عمرة ، فمشى ><sup>(٩)</sup> لنذره حتى بلغ ميقاته ، فأحرم بحجة الفريضة ، وتماذى عليها ، ولم ينو في حجته لنذره

(١) سبق أن بينا في كتاب الحج الأول أن معنى الضرورة من لم يحج حجة الإسلام .

(٢) انظر : المدونة ١٦/٢ .

(٣) انظر : المدونة ١٥/٢ .

(٤) في ح ، م : واحد .

(٥) انظر : المدونة ١٦/٢ .

(٦) في ع : لم يجزيه .

(٧) في م : نفسه .

(٨) ذكر المصنف في التهذيب اعتراض بعضهم على قول ابن المواز هذا ، انظر :

التهذيب ل ١٠٣ .

(٩) ما بين الزاويتين ليس في : م .

شيئاً ، حتى فرغ من حجته ، «ومشى المناسك» (١) فهذا (٢) تجزئه (٣) حجته هذه عن فريضته وحدها ، ويعيد مشيه من موضع ميقاته الذى أحرم منه لفريضته ، ويجزئه مامشى قبل ذلك ، كما أنه لو رجع من ذلك الموضع إلى مصره أو غيره ، ثم بدا له ، فرجع إلى قضاء نذره ؛ أنه يركب إلى حيث كان بلغ مشيه الأول ، ثم يزل ، فيمشى من ثم ، حتى يتم مشيه الأول ، فيحرم له بحجة أو بعمره (٤) ، وتجزئه (٥) .

[٣٧٣] قيل لمحمد : فإذا لزمه المشى ، وهو ضرورة ؛ هل يبدأ بنذره ، فيمشى في عمرة ، ثم يحج من مكة لفريضته ، أو يبدأ بفريضته ؟ قال : يبدأ بفريضته أفضل ؛ إذا كان في أشهر الحج ، وإن أراد الراحة ، بدأ بمشيه في عمرة ، فإذا حل (٦) منها أحرم لفريضته ، وهذا كله قول مالك (٧) .

قال محمد (٨) : إن كان في غير أشهر الحج لم يكن به بأس أن يبدأ بنذره .

[٣٧٤] قال عبد الحق : قوله (٩) في الكتاب : له أن يجعل مشيه في حج أو عمرة (١٠) . إنما يريد أن له أن يجعله في حج ؛ إن كان غير ضرورة فأما إن كان ضرورة لم يحج حجة الإسلام (١١) فلا يجعل مشيه في حج ؛ لأنه

(١) ما بين الزاويتين في ح : فمشى إلى المناسك .

(٢) في ح : فهذه .

(٣) في م : يجزيه .

(٤) في ح : أو عمرة .

(٥) في م : ويجزيه .

(٦) في ع : تحلل .

(٧) انظر : المدونة ١٥/٢ .

(٨) ليست في : م .

(٩) في ح ، م : وقوله .

(١٠) انظر : المدونة ٩/٢ .

(١١) قوله : لم يحج حجة الإسلام تفسير لمعنى ضرورة ، وهو من باب التوكيد .

يؤخر فرضه (١)، والبداية بفرضه أولى له (٢) من نذره لاسيما (٣) والحج على الفور عند مالك على ما حكى البغداديون (٤). فاعلم ذلك .

[٣٧٥] قال بعض القرويين : قوله في مسألة : أنا أضرب بمالى كذا وكذا من الكعبة ، عليه الحج أو العمرة (٥)، يناقض (٦) ما قدم فيمن قال : على الانطلاق إلى مكة والسير والذهاب ونحو ذلك من العبادات (٧)؛ لأن القائل أنا أضرب قد عبر بغير لفظ المشى إلى مكة ، وبغير لفظ الركوب الذى اختلف فيه قوله (٨).

وكذلك أيضا قوله في القائل : على أن آتى المدينة أو بيت المقدس ، ونوى الصلاة فى مسجديهما ، قد جعل عليه المضى (٩)، وإن كان قد آتى بلفظ على أن آتى ، ومكة الأمر فيها أقوى من هذا ، فلم يجعل عليه فى عبارته بالإتيان والذهاب ونحو ذلك شيئا ، إذا لم تكن له نية ، والمسألة الأولى أبين فى الاعتراض بها عليه ، والمناقضة بها أوضح (١٠). والله أعلم .

(١) إذ يكون ذلك المشى للنذر لأنه التزمه ، ويقضى فرضه من قابل . والله أعلم . وانظر : منح الجليل ١١٩/٣ - ١٢٠ .

(٢) فى ح ، م : به .

(٣) فى ع : ولاسيما .

(٤) انظر : التفريع ٣١٥/١ ، المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضى عبد الوهاب البغدادى ، رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة لعبد الحق الحميش ٣٤١/١ . قلت : والقول بالفورية هو المعتمد عند المتأخرين أيضا .

انظر : الشرح الكبير ٢/٢ .

(٥) انظر : المدونة ٢٦/٢ .

(٦) فى م : تناقض .

(٧) إذ قال لاشيء عليه إلا أن ينوى الحج أو العمرة فيركب أو ينوى الإتيان ماشيا فيمشى . المدونة ١٩/٢ .

(٨) فمرة قال بوجوب ذلك عليه ، ومرة قال لاشيء عليه . المدونة ١٩/٢ .

(٩) انظر : المدونة ١٨/٢ .

(١٠) المسألة الأولى هى مسألة الضرب بماله فى الكعبة ، والمسألة الثانية هى مسألة الإتيان إلى المدينة أو بيت المقدس كلاهما أوجب عليه مانذره ، غير أنه فى المسألة الثانية قيده بالنية . =

[٣٧٦] قال عبد الحق : قوله في الكتاب : أنا أحج بفلان أوجب من قوله : أنا (١) أحمله ، لا يريد على عنقه (٢).

حكى عن الشيخ أبي الحسن (٣) قال : معنى ذلك أنه (٤) أوجب في خروجه هو وإلزامه الحج ؛ لأن قوله : أنا. أحمل فلانا ؛ يحتمل أن يحمله من ماله ، ولا يخرج هو ، وقوله أنا أحج بفلان (٥) لا يحتمل ذلك ، وأما الجواب فيهما فواحد .

[٣٧٧] حكى عن أبي محمد أنه قال فيمن قال : على المشى إلى مكة في غير يمين ، ونوى بيوت مكة ، أو موضعا من مكة خارجا من المسجد ؛ أنه لا شيء عليه في مذهب ابن القاسم ، ونحوه في كتاب محمد .

[٣٧٨] قال إسماعيل القاضي : ولو أن رجلا جعل على نفسه المشى إلى مسجد مكة ؛ يريد الصلاة فيه دون الإحرام لما ألزمناه المشى ، وقلنا له أئت مسجد مكة ، إن شئت راجلا ، وإن شئت راكبا ، غير أنا لانجز له أن يدخل مكة إلا محرما (٦).

= وكلا المسألتين مناقض لمسألة الانطلاق إلى مكة ونحوه ، حيث لم يوجب عليه فيها شيء مع أن وجوب إتيانها أكد من غيرها ، لكن المسألة الأولى أوضح مناقضة وأعظم اعتراضا من المخالف .

وقد ذكر بعضهم علة التفريق بأنه في مسألة الضرب ذكر البيت أو بعضه فأجاب بلزوم الإتيان ، وفي مسألة الانطلاق إنما ذكر مكة وهي مشتملة على البيت وغيره فلذا أجاب بأنه لا شيء عليه .

انظر : مواهب الجليل ٣/٣٤٠ ، وانظر : التهذيب ل ١٠٤ فقد أسهب المصنف في هذه المسألة .

(١) ليست في : ح ، ع .

(٢) انظر : المدونة ١٦/٢ .

(٣) يعنى القابسى وقد تقدمت ترجمته .

(٤) ليست في : م .

(٥) ليست في : م .

(٦) انظر : التفريع ١/٣٢٠ ، المعونة ١/٣٤٨ .

قلت : لكن ثبت في الصحيح أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دخل مكة يوم فتحها وعلى رأسه المغفر فلم يحرم ولم يحرم أصحابه .



[٣٧٩] قال عبد الحق : الفرق بين أن يسمى شيئاً من ماله بعينه (١) صدقة أو هدياً أنه يخرج جميعه ، وإن كان ذلك ماله كله ، وبين أن يقول مالى ، ولا يعين شيئاً ؛ أنه يجزئه الثلث ، فلأن الذى عين ، قد أبقى لنفسه شيئاً >ولو ثياب ظهره أو مالا يعلمه ؛ مثل ميراث لم يعلم به ، ونحو ذلك ، وأما الذى قال : مالى ، فلم يبق لنفسه شيئاً (٢) ، وأدخل ثياب ظهره ، وما جهله ، أو علمه من ماله ، فكان هذا من الحرج (٣) المرفوع ، فوجب قصره على الثلث لهذا (٤) . والله أعلم .

[٣٨٠] قال عبد الحق : إذا قال : هذا الشيء هدى ؛ إن شاء باعه ، وأخرج ثمنه ، وإن شاء أمسكه ، وأخرج قيمته . وإذا قال : صدقة لم يحبسها ويخرج قيمته .

قال أبو محمد فى مختصره : يشبه أن يكون الفرق أنه لا يقصد فى هدى متاعه إلا إلى عوضه ، وفى صدقة متاعه ، يحسن أن يتصدق بذلك بعينه ، فكأنه تصدق به بعينه .

[٣٨١] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا تصدق (٥) بعرض تطوعاً ، أو حلف بصدقته ، فحنث ، فأراد أن يخرج قيمة الثوب يتصدق (٦) بها ، ذلك مختلف ، أما فى اليمين فيجوز (٧) ، وأما فى صدقته تطوعاً ؛ فلا يجوز (٨) .

(١) ليست فى : م .

(٢) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(٣) ليست فى : م .

(٤) ليست فى : ع ، م . وانظر : عدة البروق ص ٢٠٨ .

(٥) فى ع : تطوع .

(٦) فى م : فيتصدق .

(٧) فى ح : فتجوز .

(٨) فى ح ، ع : فلا تجوز له .

والفرق بين ذلك ؛ أن الحالف غير قاصد للقربة<sup>(١)</sup>، فلم يدخل في قول النبي عليه السلام "العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه"<sup>(٢)</sup>. والحديث ، إنما خرج في الفرس الذي حمل عليه عمر تطوعا ، فأمر ذلك مفترقا . والله أعلم .

[٣٨٢] قال عبد الحق : في كتاب ابن حبيب ، قال مطرف وابن الماجشون : ومن حلف بالعزة والعظمة والجلال هكذا ، فهو كقوله : وعزة الله وعظمته وجلاله إنما هو حالف بالله ، لأن ذلك لله ، ومن نعت الله ، وليكفر<sup>(٣)</sup>، وكذلك ، وكتاب الله ، أو قرآن<sup>(٤)</sup> الله ، أو قال : لا والكتاب والقرآن ، لا والآيات ، فليكفر ؛ أضاف ذلك إلى الله سبحانه ، أو لم يفضه ، لأن ذلك لله ، ومن الله ، وهي<sup>(٥)</sup> أيمان كثيرة ، غير أن كفارة واحدة تجمعهم<sup>(٦)</sup> بمزلة من حلف بالله مرارا<sup>(٧)</sup>.

[٣٨٣] قال عبد الحق : وذهب بعض المتأخرين إلى<sup>(٨)</sup> أن الحالف بصفات<sup>(٩)</sup> يجمعها في يمينه ، عليه<sup>(١٠)</sup> - إذا حنث - لكل صفة كفارة<sup>(١١)</sup>،

(١) في م : للفدية .

(٢) هو في صحيح البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما ، كتاب الهبة ٣/١٣٥ .

وفي صحيح مسلم عنه أيضا ، كتاب الهبات باب (٢) حديث (١٦٢٢) ٣/١٢٤١ ، كلاهما بلفظ "العائد في هبته ..." الخ .

(٣) أى إذا حنث لأنه لا كفارة إلا بالحنث .

(٤) في ع : وقران .

(٥) في م : وإنما هي .

(٦) في سائر النسخ تجمعهم والمثبت من : ه .

(٧) انظر : المدونة ٢/٣٨، ٢٩/٣٨ ، المنتقى ٣/٢٤٥ .

(٨) ليست في : ح ، ع .

(٩) في م : بصفة .

(١٠) في م : عليها .

(١١) اختلف المذهب إذا كرر الحلف بالصفات على ثلاثة أقوال فقليل بالتعدد وعكسه ،

وقيل إن كانت الصفة المذكورة ثانيا هي الأولى في المعنى لم تتعدد وإلا تعددت .

انظر : شرح ابن ناجي على الرسالة ٢/٢٢ .

بخلاف المكرر اليمين بالله ، أو يكرر شيئاً من أسمائه في يمينه<sup>(١)</sup> ، وهو قول له وجه في النظر<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

[٣٨٤] قال عبد الحق : ذكر في الخالف على السمن ؛ يأكل سويقاً لت بسمن ؛ أنه حانث ، إلا أن ينوى السمن خالصاً .

[٣٨٥] وقال في الخالف ألا يأكل خلا ، فأكل مرقاً فيه خل ، لا يحنث إلا أن ينوى ولا مطبخ بخل ، ففرق بين المسألتين<sup>(٣)</sup> ؛ بأنه<sup>(٤)</sup> لما كان السمن يمكن إخراجه من السويق بالماء الحار ، وكان الخل قد ذهب عينه ، ولا يستطاع تمييزه البتة ، افترق الحكم لهذا<sup>(٥)</sup> .

[٣٨٦] وقال إسماعيل القاضي : إنما فرق ابن القاسم بينهما لأن السمن الملتوت به السويق هو على حاله ، وإنما ألزق بالسويق إلزاقاً ، وأما الخل ، فقد انتقل عن الخل بما خالطه من الصنعة ، وصار اسمه غير اسم الخل

(١) انظر : التاج والإكليل ٢٦١/٣ ، التلقين للقاضي عبد الوهاب ، رسالة دكتوراه لمحمد ثالث سعيد ، على الآلة الكاتبة ٢٤٣/١ .

(٢) وهو قول بعضهم : إنه لما كانت كل صفة تفيد معنى في الموصوف بخلاف معنى الأخرى تعددت الكفارة لذلك . انظر : البيان والتحصيل ١٧٨/٣ .

وانظر هذه المسألة والتي قبلها مبسوطتين في كتاب التهذيب للمصنف ل ١٠٦ . وقد أشار المصنف هناك إلى سبق ذكرها في النكت .

(٣) انظر : المدونة ٤٩/٢ .

(٤) في ع : فانه ، وفي م : انه .

(٥) علة التفريق هذه التماس من المصنف ، ولم يذكرها ابن القاسم في المدونة . وهو تفريق فيه ضعف - كما يظهر لى - ويمكن أن يقال في الفرق أن يرجع في هذه المسألة إلى العرف ، فمن حلف لا يأكل سمناً ، فالعادة جرت أن يؤدم السمن بغيره ، وأما الخل فيؤدم وحده . فلذا جعل في السمن حانثاً إلا أن ينويه خالصاً والله أعلم .

قلت : وقد ذكر المصنف هذه المسألة مبسوبة في التهذيب ثم قال : وقد ذكرنا هذا في كتاب النكت ، وذكرت هناك كلام إسماعيل ، وما ذكرنا ههنا أوضح وأكثر فائدة .

انظر : التهذيب ل ١٠٨ .

ومعناه غير معنى الخل ، ولكن لو حلف ألا يأكل هذا الخل بعينه ، فإنه متى أكل منه شيئاً في قدر أو في (١) غير قدر ، وقد استحال عن أن يكون خلا ، أو لم يستحل ، فهو حانث (٢).

[٣٨٧] قال ابن المواز : إذا حلف ألا يأكل شيئاً ، فأكل مما خرج من ذلك الشيء الذي حلف عليه ، فإنما يحنث عند ابن القاسم في الشحم من اللحم ، والنبيد من التمر والزبيب ، والمرق من اللحم ، والخبز من القمح ، والعصير من العنب (٣) ، فأما غير هذه الأشياء فلا شيء عليه فيما يخرج من المحلوف عليه ، إلا أن يقول : منه ، فيلزمه ، أو يكون له نية أو سبب (٤).

[٣٨٨] وقال ابن حبيب : إذا حلف لا أكلت رطب هذه النخلة ، أو هذا الرطب ، فإنه يحنث بأكل قمرة ، وسواء عنده قال : من رطب هذه النخلة ، أو قال رطبها ، وسواء قال : من هذا الرطب أو قال : هذا الرطب ولم يقل : من ، فإنه يحنث بأكله قمرة (٥). وكذلك إذا قال : لا أكلت هذا اللبن بعينه ، أو قال لبن هذه الشاة ، فلا يأكل ماتولد منه (٦) ، وهذا القول أقيس مما ذكر (٧) ابن المواز عن ابن القاسم (٨). والله أعلم . فتدبره .

- 
- (١) ليست في : ح ، م .  
 (٢) انظر : التاج والإكليل ٢٩٥/٣ .  
 (٣) انظر : المدونة ٥٠،٤٨/٢ ، وانظر : البيان والتحصيل ٢١٣/٣ ، ١٧١-١٧٠/٣ .  
 (٤) انظر : التاج والإكليل ٢٩٦/٣ .  
 (٥) في م : من قمره .  
 (٦) في ع : منها ، وانظر : البيان والتحصيل ١٧١-١٧٠/٣ ، المدونة ٦٢/٢ .  
 (٧) في ح ، ع : مما ذكره .  
 (٨) وجه كون قول ابن حبيب أقيس أن قول ابن القاسم قصر الحنث على خمسة أشياء دون غيرها ، وهذا لا وجه له ، وأما قول ابن حبيب فيقتضى المنع من جميع ماتولد من المحلوف على عدم أكله فكان أقيس .

[٣٨٩] قال أبو محمد في مختصره : في التفرقة بين أن يحلف ألا يأكل لحماً ، فأكل شحماً ، أو لا يأكل شحماً ، فأكل لحماً : <اللحم مع الشحم> <sup>(١)</sup> يقع عليه اسم لحم ؛ فقد دخل الشحم في اسم اللحم ، ولا يدخل اللحم في اسم الشحم منفرداً ، ولا مجتمعاً معه . وقد حرم الله لحم الخنزير <sup>(٢)</sup> فتاب ذكره للحمة عن ذكر شحمه ؛ لأنه دخل تحت اسم اللحم . وحرم سبحانه على بني إسرائيل الشحم بقوله : { ... حرّمنا عليهم شحومهما } <sup>(٣)</sup> فلم يقع <عليهم بهذا> <sup>(٤)</sup> تحريم اللحم ، ولم يدخل في اسم الشحم اللحم ، فلهذا فرق مالك بين الحالف في الشحم ، والحالف في اللحم <sup>(٥)</sup> .

[٣٩٠] قال في الكتاب في الذي حلف أن لا يسكن هذه الدار ، ويبقى <sup>(٦)</sup> متاعه : أنه يحنث <sup>(٧)</sup> .

قال محمد عن ابن القاسم : إلا أن يبقى مثل الوتد <sup>(٨)</sup> والسقطة <sup>(٩)</sup> فلا شيء عليه <sup>(١٠)</sup> .

قال بعض شيوخنا : هذا إن <sup>(١١)</sup> ترك ذلك على <sup>(١٢)</sup> أن لا يعود لأخذه لحفة أمره ، فأما إن تركه ليرجع إلى أخذه حنث <sup>(١٣)</sup> .

- 
- (١) ما بين الزاويتين في ع : لأن اللحم مع الشحم .
  - (٢) بقوله تعالى : { حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ... } الآية . سورة المائدة آية ٣ .
  - (٣) من الآية ١٤٦ من سورة الأنعام .
  - (٤) ما بين الزاويتين في ح ، ع : بهذا عليهم .
  - (٥) انظر : المدونة ٥٠/٢ .
  - (٦) في م : فيبقى .
  - (٧) انظر : المدونة ٥١/٢ - ٥٢ .
  - (٨) الوتد : مارز في الحائط أو الأرض من الخشب . لسان العرب ، (وتد) .
  - (٩) السقطة : ماسقط من الشيء مما يتهاون به من الطعام والثياب . انظر : لسان العرب ، (سقط) .
  - (١٠) انظر : البيان والتحصيل ١٦٨/٣ ، التاج والإكليل ٣٠٥/٣ .
  - (١١) في م : إذا .
  - (١٢) ليست في : م .
  - (١٣) انظر : البيان والتحصيل ١٦٨/٣ .

[٣٩١] قال عبد الحق : رأيت لأبي محمد في مسألة الحالف لايسكو امرأته هذين الشوبين<sup>(١)</sup>. قال : معناه عندى حلف ألا يكسوها إياهما مجتمعين ولا مفترقين ، فكان مقصده ؛ ألا تلبسهما ولا أحدهما ، ففارق ذلك جوابه في الذى حلف : لا آكل خبزا وجبنا أو خبزا وزيتا ، أنه نواه<sup>(٢)</sup> ؛ لأن المتعارف في ذينك أنهما يجمعان في الأكل ، وعلى ذلك عرف الناس ، وإذا<sup>(٣)</sup> نوى أن لا يجمعهما نويته<sup>(٤)</sup> ، والشوبان المتعارف عند الناس أنهما يلبسان مجتمعين<sup>(٥)</sup> ومفترقين ، فافترقا .

[٣٩٢] ذكر في الكتاب : في الحالف بالطلاق ماله مال ، وقد ورث مالا لم يعلم به أنه إن نوى مالا يعلمه فلا يحنث<sup>(٦)</sup>.

[٣٩٣] قال بعض القرويين : ينوى<sup>(٧)</sup> في هذه المسألة ، ووإن قامت على يمينه بيينة<sup>(٨)</sup> ، لأن نيته لما ذكر ممكنة جدا غير مستبعدة . والله أعلم .

[٣٩٤] قال ابن المواز عن ابن القاسم : ولو تصدق عليه بصدقة قبل يمينه ، ولم يعلم بها ، ثم علم بها بعد يمينه ؛ فقال : لأقبلها ، فلاشئ عليه ، إلا أن يقبلها حين علم بها ، فيحنث<sup>(٩)</sup> لاشك فيه ، وقيل : لاشئ عليه ؛ لأنها إنما صارت في ماله يوم قبلها .

[٣٩٥] قال عبد الحق : قول ابن القاسم في مسألة الحالف لادخل على فلان بيتا ، فيدخل عليه المحلوف عليه أنه لا يحنث ، إلا أن ينوى

(١) انظر : المدونة ٥٢/٢ .

(٢) انظر : المدونة ٤٩/٢ ، البيان والتحصيل ٢٥١/٣-٢٥٢ .

(٣) في ع : فإذا .

(٤) أى سألته عن نيته وافتيته حسب جوابه .

(٥) في ح ، م : مجتمعان .

(٦) انظر : المدونة ٥٢/٢ .

(٧) أى يطلب منه بيان نيته .

(٨) في ح : بينته .

(٩) في ع : فحنث .

ألا يجامعه (١) في بيت (٢). يحتمل أن يكون معنى ذلك ؛ إذا خرج من ساعته ، ولم يتراخ ، ويجلس بعد دخوله عليه (٣)، وأما إن تراخى ، وجلس بعد دخول المحلوف عليه ، ولم يخرج مبادرا ، فيحنت (٤)، ويصير ذلك كابتداء دخوله هو عليه . كما قال في الحالف :.. ألا يأذن لامرأته في الخروج ، فخرجت بغير إذنه ، ثم علم بها ، فجعل تركه لها بعد علمه بخروجها كابتداء إذن (٥)، وإن كانت هذه المسألة أبين في وجوب حنثه ، فقد يحتمل أن يكونا سواء . والله أعلم .

[٣٩٦] قال بعض القرويين : معنى مسألة الحالف لا يأكل لرجل طعاما فيدخل ابن <الحالف على> (٦) المحلوف عليه ، فيطعمه خبزا ، فيأكل منه الأب (٧) : إن كان (٨) الأب موسرا ، فله رد ما وهب لابنه من طعام ، لا ينتفع به إلا بأكله في الوقت ، كالكسرة والتمررة وشبه هذا مما (٩) يناوله الإنسان لمن يدخل عليه ، وهو يأكل ، لأن الأب يقول : نفقة ابني على ، فليس لأحد أن يحمل عني منها شيئا بغير إذني ، <فلما أكلها ، ولم يردّها ، كان ذلك قبولا منه (١٠) لخبز الرجل الحلوف عليه> (١١).

- 
- (١) أى يجتمع معه في بيت واحد .
  - (٢) انظر : المدونة ٥٣/٢ .
  - (٣) ليست في : م .
  - (٤) في ع : فحنت .
  - (٥) انظر : المدونة ٥٥/٢ .
  - (٦) ما بين الزاويتين ليس في : م .
  - (٧) سئل مالك عن ذلك فقال أراه حائثا . انظر : المدونة ٥٤/٢ .
  - (٨) ليست في : ح .
  - (٩) في ح : لمن .
  - (١٠) ليست في : م .
  - (١١) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

فأما لو كان الأب الحالف عديما حتى لا يلزمه نفقة ابنه ، وكان عيش الولد من عند غير الأب من الصدقات ونحوها ، فأعطاه ذلك الرجل المحلوف عليه خبزا ، فأكل منه الأب ، لم يحنث . هذا معنى قول مالك<sup>(١)</sup> . والله أعلم .

قال عبد الحق : ولو دخل عبد الحالف على المحلوف عليه ، فأطعمه خبزا ، فأكل منه الحالف ، ولم يعلم ، لحنث أيضا . وعبد له وولده في هذا سواء ، لأن له رد ما وهب لعبد له من قليل الأشياء وكثيرها ، إلا أن يكون على العبد دين ، فليس له رد ما وهب له<sup>(٢)</sup> من مال .

[٣٩٧] قال عبد الحق : وقع في الكتاب في مسألة الحالف بالطلاق ما يملك إلا ثوبا ، وله ثوبان مرهونان ؛ إن كانا كفاف دينه<sup>(٣)</sup> لم يحنث ، إن كانت تلك نيته<sup>(٤)</sup> ، وسواء كانا<sup>(٥)</sup> كفاف دينه أو لا ، إذا كانت تلك نيته لا يحنث<sup>(٦)</sup> ، وكذلك قال يحيى بن عمر .

قال أبو محمد : وإنما لا يحنث إذا كان فيهما فضل ، وله نية إذا حلف متبرعا ، فأما إن حلف لغريم له ، فهو حانث ؛ إن كان فيهما فضل ، ولا تنفعه<sup>(٧)</sup> ههنا نيته<sup>(٨)</sup> .

---

(١) هكذا اجتهد المصنف - رحمه الله تعالى - في بيان مراد مالك ، وهو مأجور - إن شاء الله تعالى - ولكن الذي يظهر لى - والله أعلم - أن الحالف لا يأكل لفلان طعاما ، قصده ومراده قطع المنة منه عليه بأى حال فيكون حانثا إذا أكل ، وهو مراد مالك . والله تعالى أعلم .

(٢) في ح : لعبد له .

(٣) في ع : دينه .

(٤) انظر : المدونة ٥٦/٢ .

(٥) في ع : كان .

(٦) في م : فلا يحنث .

(٧) في ح : ولا ينفعه .

(٨) مابين الزاويتين في م : نيته ههنا .



[٣٩٨] قال أبو محمد في الحالف لاهب لامرأته ، فكساها (١) : إنما يعنى غير ثياب المهنة التى تلزمه ، فأما إن كانت ثيابا تلزمه ، فليست بهبة ، وهو أمر يلزمه ، فلم يهبها .

[٣٩٩] قال عبد الحق : قال بعض شيوخنا في مسألة الحالف : ليقضين فلانا ماله عليه إلى أجل وقته (٢) : إن دفع الحق إلى وكيل لفلان غير مفوض (٣) إليه - لما غاب فلان (٤) - وأشهد على ذلك ، فإن كان السلطان لا يتعذر وجوده والوصول إليه ، فهو حاث ، ولو كان وكيل مفوضا إليه لم يحنث ، كدفعه إلى السلطان ؛ لأن السلطان والوكيل المفوض إليه أيديهما كيد صاحب الحق (٥) ، فاعلم .

[٤٠٠] قال عبد الحق : إنما فرق بين الموت والسرقة في مسألة الحالف ليأكلن هذا الطعام غدا ، أو ليلبس (٦) هذه الثياب ، أو ليركبن هذه الدابة أو يضرب هذا العبد غدا ، لأن الأجل إذا تم ، وهى ميتة (٧) ، استحال أن يفعل ما حلف عليه ، ولم يكن (٨) ذلك فيها ، وفي السرقة لو مكنه السارق منها عند الأجل ، أمكنه فعل ما حلف عليه ؛ فكونها عند السارق أمر

(١) انظر : المدونة ٦٢/٢ .

(٢) انظر : المدونة ٦٤/٢ .

(٣) في ح ، م : مقبوض ، والوكالة إما أن تكون وكالة تفويض وهى العامة التى تكون بكل شىء ، أو خاصة بشىء معين فلا يكون فيها تفويض . وانظر : بداية المجتهد ٣٣٤/٢ ، مواهب الجليل ١٩٤/٥ .

(٤) أى إن دفع الحق لما غاب فلان إلى وكيله الذى لم يفوض إليه .

(٥) معنى المسألة - بالجملة - أنه يدفع الحق إلى الوكيل المفوض ، فإن لم يوجد ، دفعه إلى السلطان ، لأنهما يقومان مقام صاحب الحق ، ولا يدفعه إلى الوكيل غير المفوض إليه إلا أن يتعذر وجود السلطان أو الوصول إليه ، وإلا أصبح حاثا . والله أعلم .

(٦) في م : وليلبس .

(٧) أى الدابة .

(٨) في م : ولم يكن .

«لا يعذر به»<sup>(١)</sup> لأن من أصل ابن القاسم أن الحالف : ليفعلن ، لا يعذر بالإكراه والغلبة . إلا أن ينوى<sup>(٢)</sup> ذلك ، كما قال في الحالف ألا يفارق غريمه إلا بحقه ، ففر منه ؛ أنه<sup>(٣)</sup> يحنث ، إلا أن ينوى ذلك<sup>(٤)</sup>.

[٤٠١] قال عبد الحق : ومسألة الحالف ليزجن حمامات يتيمة ، فوجدها ميتة ، لم يحنثه فيها<sup>(٥)</sup> ، إذ كان الفعل فيها مستحيلاً<sup>(٦)</sup> لوجوده إياها ميتة ، فهي بخلاف مسألة الحالف لبييعن أمته ، فباعها ، فألفيت حاملاً منه ، وقد ناقضه سحنون بها ، وليس يلزم ابن القاسم ذلك ، والمسألتان مفترقتان ، وذلك لأن الأمة ، فعل البيع الذى حلف عليه<sup>(٧)</sup> فيها غير مستحيل ، لكن الشرع هو الذى منع من ذلك ، وحظره عليه ، فصار منع الشرع له من البيع كمنع آدمى منعه من فعل<sup>(٨)</sup> ذلك ، وقد قدمنا أن من أصل ابن القاسم أن الحالف ليفعلن غير معذور بالإكراه والغلبة ، إلا أن ينوى ذلك<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) ما بين الزاويتين في م : لا يعتد به .  
 (٢) انظر : المدونة ٦٤/٢ ، مواهب الجليل ٢٨٨/٣-٢٨٩ .  
 (٣) في م : فإنه .  
 (٤) انظر : المدونة ٦٠/٢ .  
 (٥) انظر : المدونة ٦٥/٢ .  
 (٦) في م : مستحيل وهو خطأ نحوى لعله من الناسخ .  
 (٧) في م : عليها .  
 (٨) في م : فعله .  
 (٩) انظر المسألة السابقة .

## كتاب العتق الأول

[٤٠٢] قال عبد الحق : قوله أرأيت التدبير (١) والعتق يمين (٢) أختلف؟ قال : نعم ، لأن العتق يمين إذا حنث عتق عليه ، إلا أن يجعل حنثه بعد موت فلان ، أو بعد خدمة العبد إلى أجل كذا ، فيكون ذلك كما قال (٣).

إنما سأله عن العتق يمين يكون فيها على حنث ، وعن التدبير ، لما رآهما يجتمعان في كونهما من الثلث بعد الموت ؛ لأن العتق يمين هو فيها على حنث (٤)؛ إذا لم يبر في يمينه حتى مات كان في الثلث ، فلما كانا يتساويان في هذا سأله : هل يختلفان؟ فقال : نعم ؛ لأن العتق يمين يكون مثل التدبير ، إذا لم يبر فيه حتى حنث بعد الموت ، إلا أن يجعل حنثه بعد موت فلان ، أو إلى أجل ، فصار العتق تارة يكون بعد الموت ، وتارة يكون معلقا بموت فلان ، أو بأجل معلوم .

والتدبير <لا يكون أبدا> (٥) إلا بعد الموت في الثلث ، فهما مختلفان (٦) من هذه الجهة ، ويختلفان أيضا في أحكام آخر ، وذلك أن المدبر لا يباع في الحياة لدين مستحدث ، وفي العتق يمين هو فيها (٧) على حنث يباع في الدين ، وإنما اختلفا في هذا الموضع ، لأن صاحب اليمين هو قادر على البر ؛

- 
- (١) انظر تعريفه - في موضعه - في كتاب المدبر .  
 (٢) مثل أن يحلف إن فعلت كذا ، أو لا أفعل كذا فعبدى حر .  
 (٣) انظر : المدونة ٣٦٠/٢ .  
 (٤) إنما يكون على حنث إذا قال إن لم أفعل كذا فلم يفعل كذا حتى مات فإنه يعتق عليه من الثلث ، بخلاف لو قال إن فعلت كذا فإنه على بر من يمينه ولا يحنث إلا بالفعل وإن مات لم يلزم ورثته عتق .  
 انظر : التاج والإكليل ٣٣٢/٦ .  
 (٥) ما بين الزاويتين في م : أبدا لا يكون .  
 (٦) في ع ، م : يختلفان .  
 (٧) في م : فيميل .

فلا يحصل العتق جملة ، والتدبير لا يستطيع رفعه (١) ، فكان أقوى في هذا (٢) .  
والله أعلم .

ولهذا المعنى الذى وصفنا (٣) يبدأ (٤) عند ضيق الثلث بالمدبر (٥) فى  
الصحة أو فى المرض ، على عبد حلف بحريته فى يمين هو فيها على حنث ،  
ومات ، ولم يبر ، فجعل (٦) المدبر أقوى حالا منه ، لما كانت اليمين قد كان  
يقدر فيها على البر ، فلا يحصل للعبد عتق ، والتدبير لا يقدر على رفعه (٧) .  
[٤٠٣] قال عبد الحق : قوله : إذا ابتاع عبدا بثوب ، فأعتقه ، ثم  
استحق الثوب ، عليه قيمة العبد (٨) .

[٤٠٤] قال بعض شيوخنا : إنما يرجع بقيمة العبد إذا كان دافع الثوب  
قد تقدمت له فيه شبهة ملك ، فأما إن لم يكن ذلك (٩) ، وإنما تعدى على  
ثوب رجل ، فابتاع به العبد ، فأتى صاحب الثوب ، فاستحقه ، فللمأخوذ  
من يده الثوب نقض عتق العبد ، وأخذ عبده . «والله أعلم» (١٠) .  
[٤٠٥] قال عبد الحق : تمثيل ابن شبرمة (١١) القائل لعبده : إن بعتك ،

- 
- (١) فى م : دفعه .
  - (٢) انظر : شرح زروق على الرسالة ١٧٥/٢ .
  - (٣) ليست فى : ح .
  - (٤) فى م : يبدأ فى الثلث .
  - (٥) فى ح ، ع : المدبر .
  - (٦) فى ح ، ع : فحصل .
  - (٧) فى م : دفعه ، وانظر : عدة البروق ص ٣٤٩ .
  - (٨) انظر : المدونة ٣٦٠/٢ .
  - (٩) ليست فى : م .
  - (١٠) مابين الزاويتين ليس فى : ع .
  - (١١) عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي ، أبو شبرمة ، الكوفي ، القاضى ،  
من التابعين ، روى له البخارى فى التاريخ ومسلم ، والأربعة إلا الترمذى ، كما  
فى التقريب . توفى سنة ١٤٤ هـ .
- انظر : تهذيب التهذيب ٢٥٠/٥-٢٥١ ، تقريب التهذيب ص ٣٠٧ ، كتاب مشاهير  
علماء الأمصار لابن حبان ص ١٦٨ ، ميزان الاعتدال ٤٣٨/٢ ، التاريخ الكبير  
للبخارى ١١٧/٥ ، الكامل فى التاريخ ٢٢٨/٥ ، سير أعلام النبلاء ٣٤٧/٦ .

فأنت حر ، بالقائل : إذا مت فهو حر<sup>(١)</sup> ، تمثيل حسن ، وذلك أنه لما كان بموته يصير مال لورثته ، ثم لم يمنع ذلك من وجوب عتق العبد ، فكذلك القائل : إن بعتك ، فأنت حر ؛ يعتق على البائع ، وإن كان قد صار ملكا للمشتري بعقد الشراء ، لأنه قد كان<sup>(٢)</sup> مرتهنا<sup>(٣)</sup> باليمين<sup>(٤)</sup>.

قال سحنون : ومال العبد ههنا للبائع ؛ لأن العتق وجب ، وقد صح المال للبائع<sup>(٥)</sup>.

قال عبد الحق : ولو كان المشتري قد استثنى مال العبد ، كان المال تبعا للعبد ، لأن شراء المشتري قد انتقض من أجل العتق ، فلم يصح له المال الذى استثنى ، والبائع لم يبقه لنفسه ، فكان تبعا للعبد .

[٤٠٦] قال بعض شيوخنا : ولو قال : إن بعت هذا الشيء ، فهو صدقة ، فباعه ، لم ينقض البيع بخلاف اليمين<sup>(٦)</sup> بالعتق ، لأن الصدقة لا يجبر على إخراجها ، كانت على رجل بعينه ، أو على المساكين لأنها بيمين ، وإنما يفترق هذا فيما كان بتله<sup>(٧)</sup> من غير يمين ، ويستحب له الصدقة بالثمن الذى

(١) انظر : المدونة ٣٦١/٢ .

(٢) فى ح : كان له .

(٣) فى م : مرتهن .

(٤) انظر : المدونة ٣٦٠/٢ .

قلت : لكن فى التاج والإكليل ٣٣٠/٦ عن ابن رشد : القياس قول من قال إنه لاشيء على البائع لأن العتق إنما وقع من البائع بعد حصول العبد لمشتريه . وانظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٦٢/٤ ، منح الجليل ٣٨١-٣٨٠/٩ .

(٥) خروج العبد عن سيده على ثلاثة أوجه : إما أن يخرج من ملك إلى ملك بعوض فهذا لا يتبعه ماله إلا بالشرط ، وإما أن يخرج من ملك إلى حرية فما له تابع له إلا بالشرط ، وإما أن يخرج من رق إلى رق لابعوض كالهبة والصدقة فاختلف فيه .

انظر : شرح زروق على الرسالة ١٧٧/٢ .

(٦) فى م : الثمن .

(٧) البتل : هو الحال غير المؤجل . انظر : حاشية الدسوقي ٣٧٨/٤ .

قبض ؛ وأما العتق فهو محكوم عليه به ؛ فهذا (١) مختلف (٢).

[٤٠٧] قال عبد الحق : قول أشهب : إذا قال : إن دخلت الدار ، فكل مملوك أملكه أبدا حر ، فدخلها ، أنه لا يعتق عليه ما كان عنده من العبيد يوم اليمين (٣) ، ليس بخلاف لكلام ابن القاسم على رواية يحيى (٤) ، وهى الرواية الصحيحة ، وهو سؤال آخر ، لأن السؤال فى كلام ابن القاسم على رواية يحيى : إن دخلت الدار أبدا ، فكل مملوك أملكه حر (٥) ؛ ذكر أبدا فى دخول الدار لافى الملك (٦).

قال أبو محمد : وفى رواية أخرى ، يريد فى كلام ابن القاسم : إن دخلت الدار ، فكل مملوك أملكه أبدا .

قال عبد الحق : < فعلى هذه > (٧) الرواية قول أشهب خلاف ، لكنها ليست بصحيحة ، ورواية يحيى هى (٨) الصواب . كما قال أبو محمد رحمه الله .

< قال عبد الحق > (٩) : وأما مسألة ابن القاسم إذا قال : إن فعلت كذا أبدا ، فكل مملوك أملكه من الصقالبة (١٠) حر ، فإنما قال فيها : يلزمه العتق - إن حنث - فى كل ما يملكه من الصقالبة بعد يمينه ، إلى آخر ما ذكره (١١) ،

(١) فى م : وهذا .

(٢) انظر : البيان والتحصيل ٢٤٨/٣ - ٢٤٩ .

(٣) لأنه لما قال أبدا علم أنه إنما أراد الملك فيما يستقبل . انظر : المدونة ٣٦٢/٢ .

(٤) ليست فى : ح ، ويحيى هو يحيى بن يحيى راوى الموطأ . وقد سبقت ترجمته .

(٥) ويلزمه بالحنث عتق كل مملوك كان عنده يوم حلف . انظر : المدونة ٣٦٢/٢ .

(٦) انظر : التاج والإكليل ٣٣١/٦ .

(٧) مابين الزاويتين فى ح : فهذه فعلى هذه .

(٨) فى م : هو .

(٩) مابين الزاويتين ليس فى : ع .

(١٠) قال فى لسان العرب : الصقالبة : جيل حمر الألوان ، صهب الشعور ، يتاخمون

الحزر وبعض جبال الروم .

انظر : (صقلب) .

(١١) انظر : المدونة ٣٦٢/٢ .

لأنه لم يكن عنده يوم اليمين من الصقالبة شيء ، على هذا حمل المسألة غير واحد ، والمسألة المتقدمة تبين صحة هذا ، وأما لو كان عنده يوم اليمين من الصقالبة شيء ، لزمه عتقهم ، فتدبر ذلك (١).

[٤٠٨] قال عبد الحق : إذا حلف : إن فعلت كذا فعبدى حر ، فأفلس (٢) ، فباعه عليه السلطان (٣).

الذى سمعت غير واحد يوجه به قول ابن القاسم في هذه المسألة ؛ أنه لما أمكن (٤) أن يجيء (٥) ماله ، ويظهر أنه عديم (٦) لبيع عليه ، ثم يرتجعه بالشراء بعد ذلك وجب لاحتمال ذلك أن يعود عليه اليمين (٧). والله أعلم .

[٤٠٩] وقد قال ابن بكير (٨) إذا باعه ؛ أن اليمين ساقطة عنه كالقائل لزوجته : إن فعلت كذا ، فأنت طالق ، فيطلقها ثلاثا ، ثم يتزوجها بعد زوج ؛ أن اليمين لا تعود عليه (٩).

(١) ذكر المصنف هذه المسألة والتي قبلها مبسوطتين في التهذيب ل ١١٤ ، ثم قال : وهذا أبين وأوضح للمتعلم مما ذكرناه في كتاب النكت .

(٢) في م : ففلس .

(٣) فلو أيسر يوما فاشتراه وفعل ما حلف عليه حنث وعتق العبد . انظر : المدونة ٢٦٣/٢ .

(٤) في م : كان أمكن .

(٥) في م : يجي .

(٦) أى لآمال عنده .

(٧) انظر : الفروق الفقهية للدمشقي ص ١١٣ ، عدة البروق ص ٢٠٠ .

(٨) محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي ، التميمي ، أبو بكر ، كان فقيها جدليا ، تفقه بالقاضي إسماعيل ، وهو من كبار أصحابه . أخذ عنه ابن الجهم والقشيري ، وغيرهما . له كتاب أحكام القرآن ، وكتاب مسائل الخلاف ، وكتاب في الرضاع . توفي سنة ٣٠٥ هـ .

انظر : المدارك ١٦/٥ - ١٧ ، الديباج ١٨٥/٢ ، شجرة النور ص ٧٨ .

(٩) انظر : مواهب الجليل ٥١/٤ .

قال بعض شيوخنا من القرويين : وهذا التمثيل الذى مثل ابن بكير لايلىزم ، لأن الطلاق الذى حلف به قد وقع فى الزوجة مثله ، والحرية التى حلف بها لم يقع مثلها ، ولو أنه باعه ، فعمد المشتري إليه ، فأعتقه ، وكان العبد نصرانيا ، فهرب إلى بلد الحرب ناقضا للعهد ، ثم سبى فملكه الخالف ، فههنا إذا حث لاشيء عليه ، لأن العتق الذى حلف به قد وقع فى العبد مثله ، وهذا ملك حادث ، فهذا يشبه مسألة الزوجة ، وكذلك لو أعتقه الخالف بنفسه ، فهرب إلى بلد الحرب ، ثم ملكه ، كما ذكرنا ؛ هذا ملك حادث ، واليمين<sup>(١)</sup> ساقطة ، فههنا تشبه<sup>(٢)</sup> المسألتان ، لافيما قاله ابن بكير . والله أعلم .

وأیضا : فإذا وجدناه<sup>(٣)</sup> إذا طلق واحدة أو اثنتين : اليمين تعود عليه وإنما لاتعود عليه<sup>(٤)</sup> اليمين فى طلاقه إياها ثلاثا ، فالطلاق مرة أو مرتين مشبه لبيع العبد ؛ لأن الملك يتكرر ، فهو مثل النكاح يتكرر ، وقد بقى من طلاق الملك شيء ، فإذا صار ممنوعا من الزوجة إلا بعد زوج ، لم يشبه شراؤه للعبد ، لأن العبد لا يمنع من شرائه بعد بيعه ، فإنما استحداث شرائه<sup>(٥)</sup> بعد بيعه كاستحداث نكاح المرأة بعد طلاقها مرة أو مرتين . والله أعلم .

[٤١٠] قال : إذا حلف بحرية شقص<sup>(٦)</sup> له فى عبد ؛ إن فعل كذا ، فحنت ، عتق عليه شقصه ، وقوم عليه باقى العبد إن كان مليا ، وإن ابتاع باقيه ، ثم حث عتق عليه جميعه<sup>(٧)</sup> .

(١) فى ع : فاليمين .

(٢) فى م : تشبه .

(٣) فى ح ، ع : فوجدناه .

(٤) ليست فى : ح .

(٥) فى ع : شراء .

(٦) الشقص : النصيب . انظر : شرح غريب ألفاظ المدونة ص ١٠٢ ، لسان العرب (شقص) .

(٧) انظر : المدونة ٣٦٤/٢ .



قال ابن المواز : إذا ابتاع باقيه ، فحنت ، فأما الشقص الذى كان يملك يوم<sup>(١)</sup> حلف ، فمعتوق عليه بالحنث ، وأما الشقص الذى ابتاعه ، فلا يعتق عليه حتى يحكم عليه بالعتق ، لأنه من باب : من أعتق بعض عبده فيحكم عليه بعتق بقيته .

قال فى الكتاب : ولو باع شقصه من غير شريكه ، ثم اشترى شقص شريكه ، ثم فعل ذلك لم يحنث ، وهو كعبد آخر<sup>(٢)</sup>.

[٤١١] قال ابن المواز : إنما تصح مسألة ابن القاسم إذا باع مصابه ، ثم اشترى < نصيب شريكه ، أنه لا يحنث ، إذا كان قد باع من غير شريكه ، ثم اشترى ><sup>(٣)</sup> مصابة شريكه ، ثم دخل الدار ، وأما لو اشترى نصيب صاحبه قبل بيع مصابه<sup>(٤)</sup> ، ثم باع مصابه من غيره ، ثم دخل الدار عتق عليه ما بيده ، وقوم عليه باقيه ؛ لأن الذى باع بعد أن ملك جميعه مشاعا<sup>(٥)</sup> ، لا يقدر على تمييزه ، كما كان<sup>(٦)</sup> قد فعل أولا .

[٤١٢] قال عبد الحق : قال ابن القاسم فى العتبية : وإن باع النصف الذى حلف بعتقه من صاحبه بدنائير أخذها منه ، ثم اشترى حصة < صاحبه منه ><sup>(٧)</sup> أو بادلته نصيبه<sup>(٨)</sup> إلى نصيبه ، فهو حانث ، أو اشترى نصيب صاحبه ، ثم باع حصته ، ثم كلمه ، حنث<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) فى ع : ثم .  
 (٢) انظر : المدونة ٣٦٤/٢ .  
 (٣) ما بين الزاويتين ليس فى : م .  
 (٤) فى ع : مصابته .  
 (٥) فى ع : مشاع .  
 (٦) ليست فى : ع .  
 (٧) ما بين الزاويتين ليس فى : م .  
 (٨) فى م : نصيب .  
 (٩) انظر : العتبية مع البيان والتحصيل ١١٦/١٥ .

وفى كتاب ابن حبيب<sup>(١)</sup>، قال أصبغ : إن باع شقصه من شريكه بشقص شريكه ، ثم فعل ما حلف عليه ، فلاحث عليه ، وعابه ابن حبيب ، وقال : بل يحنث<sup>(٢)</sup>.

[٤١٣] قال عبد الحق : ذكر<sup>(٣)</sup> عن الشيخ أبي الحسن > بن القابسي ><sup>(٤)</sup> فى مسألة الخالف على ضرب عبده<sup>(٥)</sup> : أن ذلك إنما يمكن منه إذا كان لجرم اجتزمه العبد ، ونحو ذلك . وأما إن حلف على ضربه لالعة ، فلا يمكن من ذلك ؛ قل<sup>(٦)</sup> الضرب الذى حلف عليه ، أو كثر<sup>(٧)</sup> ، لأن ذلك من الظلم ، ولا يمكن<sup>(٨)</sup> أحد من فعل شيء من الظلم ؛ قليلا أو كثيرا .  
 وذهب أبو محمد إلى أنه يمكن من ضربه ، إذا كان الضرب يسيرا .  
 والذى حكى عن أبي محمد استحسان . والقياس ما قاله الشيخ أبو الحسن<sup>(٩)</sup> . والله أعلم .

[٤١٤] > قال عبد الحق ><sup>(١٠)</sup> قال بعض شيوخنا من القرويين : الفرق عند ابن القاسم بين قول العبد : اخترت نفسى ، وبين قول المملكة<sup>(١١)</sup> : اخترت نفسى<sup>(١٢)</sup> ؛ أن الزوجة ، إنما ملكها فى أن تقيم ، أو تفارق ، والفراق لا يكون إلا بطلاق ، وأما العبد ، فيمكن أن يختار نفسه للبيع ، لأننا

- 
- (١) يقصد الواضحة .  
 (٢) انظر : البيان والتحصيل ١١٨/١٥ .  
 (٣) فى ح ، ع : حكى .  
 (٤) ليست فى : ح ، ع .  
 (٥) انظر : المدونة ٣٦٥/٢ .  
 (٦) فى م : قال .  
 (٧) فى م : أو أكثر .  
 (٨) فى ح ، ع : فلا يمكن .  
 (٩) انظر : البيان والتحصيل ٤٧٦/١٤-٤٧٧ .  
 (١٠) مابين الزاويتين ليس فى : ح ، ع .  
 (١١) هى التى يقول لها زوجها قد ملكتك أمرك فيجعل أمر الفراق بيدها بعد أن كان فى يده .  
 (١٢) انظر : المدونة ٣٦٩/٢-٣٧٠ .

وجدناه يفارق سيده > ويخرج من يده بألوان شتى من البيع والهبة والصدقة فلا يكون قوله : اخترت نفسى > (١) عتقا حتى يقول : أردت به العتق .

وأما الزوجة فلا تخرج من عصمته إلا بالطلاق ، فهذا مفترق (٢).

[٤١٥] وقال غيره : إنما فرق ابن القاسم بين ذلك ؛ لأن العبد إنما

ملكه عتقه (٣) صراحا ، فلو قال : قد قبلت عتقى كان قد أظهر لنا أنه قبل

ما جعل له ، فيكون حينئذ كالمرأة في الخيار ، فلما عدل (٤) عن أن يبين بلفظ

صريح (٥) فى القبول ، وأجاب (٦) بلفظ غير صريح [فى] (٧) القبول ، كان

كالخيرة بقول قد قبلت أمرى أنها تسأل ما أرادت (٨) ، فإن قالت : ما أردت

اختيار نفسى قبل منها .

قال : وقول ابن القاسم بهذا الذى وصفنا أحسن من قول غيره (٩).

> والله أعلم < (١٠).

[٤١٦] قال عبد الحق : يحتمل أن يكون معنى مسألة الشريكين فى

العبد ؛ يحلف أحدهما إن كان دخل < المسجد أمس > (١١) بحريته (١٢) ، ويحلف

(١) ما بين الزاويتين ليس فى : ع .

(٢) انظر : الشرح الكبير ٣٦٤/٤ - ٣٦٥ ، التاج والإكليل ٣٣٢/٦ .

(٣) المعنى أن السيد ملك العبد عتق نفسه .

(٤) فى ع : عدا .

(٥) فى م : صرح .

(٦) فى م : فأجاب .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) انظر : عدة البروق ص ٣٤٧ .

(٩) يقصد به أشهب الذى يقول بأن العبد يعتق بقوله اخترت نفسى ، وإن لم يرد به

العتق كالطلاق ، لأنه لا معنى لاختياره لنفسه إلا إرادة العتق فى الأمر نفسه .

انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٦٤/٤ - ٣٦٥ .

(١٠) ما بين الزاويتين ليس فى : ع .

(١١) ما بين الزاويتين فى ح ، ع : أمس المسجد .

(١٢) متعلق الجار والمجرور الفعل المضارع يحلف ، والمعنى يحلف كل واحد منهما بعتقه

إن تحقق ما حلف عليه .

الآخر : لقد دخل (١)، أن الحالفين معسران ، «فأما إن» (٢) كانا موسرين ، فينبغي أن يعتق على كل واحد نصيبه ، لأنه يقول : إن صاحبه حنث ، ووجب عليه التقويم في باقي العبد ، ولو كان أحدهما معسرا والآخر موسرا أعتق نصيب (٣) المعسر ، لأن المعسر يقول : إن صاحبه حنث ، وإن عتق باقي العبد يلزمه ، ويقوم عليه ، فيؤخذ بإقراره بناء على قول ابن القاسم في أحد الشريكين يشهد أن صاحبه أعتق نصيبه ، أو يشهد كل واحد منهما على صاحبه أنه أعتق نصيبه (٤)، فتدبر ذلك تجده صحيحا - «إن شاء الله» (٥) .

[٤١٧] قال عبد الحق : قوله : إذا باع عبدك سلعتك بأمرك ، فأعتقته (٦)، ثم استحقت (٧) السلعة ولأمال لك ، لارد للعتق لأنه دين لحقك

(١) المسألة كما في المدونة ٣٧٣/٢ : "قلت : أرأيت لو أن عبدا بين رجلين فقال أحدهما : إن لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر ، وهو لا يستيقن دخوله ، وقال الآخر : إن كان دخل المسجد أمس فهو حر ، ولا يستيقن أنه لم يدخله ؟ قال : إن كانا يدعيان علم ماحلفا عليه ديننا لذلك ، وإن كانا لا يدعيان علم ماحلفا عليه ، ويدعيان أنهما حلفا على الظن ، فإن العبد لا ينبغي أن يملكاه وينبغي أن يعتق عليهما ، لأنهما لا ينبغي لهما أن يسترقاه بالشك ... الخ .

(٢) مابين الزاويتين في ع : فإن .

(٣) في م : نصف .

(٤) انظر : المدونة ٤٠٠/٢-٤٠١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٨٠/٤ .

قلت : وقد أشار المصنف في التهذيب ل ١١٨ إلى ذكرها في النكت ، وقال : "قد ذكرنا في كتاب النكت مايجرى على مذهب ابن القاسم في مسألة الشريك هذه ماينبغي عن تكراره ههنا" .

(٥) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٦) في م : فاعتقه .

(٧) في المدونة ٣٧٥/٢ ثم اعترفت .

والاستحقاق قد عرفه ابن جزى المالكي ، فقال : هو أن يكون شيء بين شخص ثم يظهر أنه حق شخص آخر مما تثبت به الحقوق شرعا من اعتراف ، أو شاهدين ، أو شاهد ويمين ، أو غير ذلك فيقضى له به .

القوانين الفقهية ص ٢٨٦ ، وانظر : الكافي لابن عبد البر ٨٨٢/٢ ، لباب اللباب لابن راشد القفصى ص ١٥٢ ، حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع ص ٣٥٣ .

بعد إنفاذه (١).

[٤١٨] معنى هذه المسألة فيما قال غير واحد ؛ أن الثمن كان في يدي المعتق يوم العتق ، أو مثل قيمة العبد ، فأما إن لم يكن للسيد شيء يوم أعتق العبد ، فالتعق مردود ، لأن الثمن لم يزل في ذمته دينا للمشتري . وقد قال ابن المواز نحو هذا التفسير ، وهو معنى ما في الكتاب . والله أعلم .

[٤١٩] قال بعض شيوخنا من القرويين : وليست هذه المسألة كمسألة كتاب الرهن : إذا أعتق الأمة ، ثم طلقها الزوج قبل البناء ، فوجب للزوج أن يرجع بنصف الصداق ، فوجد السيد معسرا ؛ ههنا لا يرد العتق (٢) ، لأن نصف الصداق إنما وجب الآن بطلاق الزوج ، وهو المختار للطلاق ، ولو شاء لم يطلق ، فالتعق تقدم (٣) قبل وجوب نصف الصداق . وفي المسألة المتقدمة ؛ الثمن لم يزل دينا ؛ إذ السلعة لم تكن لبائعها ، فهذا مختلف .

ولو طلق قبل البناء فوجب له نصف الصداق ، ثم أعتق السيد الأمة فهذا بين أن السيد كمديان أعتق ، لأن نصف الصداق قد وجب عليه قبل العتق دينا .

ولو زوج الأمة تزويجا يجب فسخه قبل البناء ، ثم أعتقها قبل فسخ النكاح ، ثم عثر على النكاح ففسخ ، ووجب رد الصداق ، فوجد السيد عديما (٤) ، وجب رد عتقها ، لأن النكاح كان غير مستقر ، فالصداق من حيث قبضه السيد دين عليه ، فإذا أعتق الأمة بعد ذلك ، فهو كمديان أعتق (٥) .

(١) انظر : المدونة ٣٧٥/٢ .

(٢) انظر : المدونة ١٦٢/٤ . كتاب الرهن ، في الورثة يعزلون ماعلى أبيهم من الدين ويقتسمون مابقى ... الخ .

(٣) في ح ، م : يقدم .

(٤) أى لآمال عنده .

(٥) يرد عتقه لما عليه من الدين للغرماء .

[٤٢٠] قال عبد الحق : إذا اشترى عبدا ، فأعتقه ، ثم استحقه رجل ، فأجاز البيع ، ونفذ العتق يتم ما كان للعبد من شهادة تقدمت ، أو سبب أقيم فيه مقام الحر . وإن كان (١) أخذ المستحق العبد بطلت الشهادة التي تقدمت له ، وسائر ماتقدم له ، مما أقيم فيه مقام الحر .  
وأما المديان يعتق العبد (٢) ، فيموت للعبد ولد ، فيرثه ، ثم يقوم الغرماء ، فيردون عتق العبد ، أو يجيزونه ، فلا يفترق هذا ، ولا ميراث له (٣) .

والفرق بين المسألتين ؛ أن عتق المديان عتق عداء (٤) ، ففعله (٥) فيه كلا فعل ، والمشتري فعله غير (٦) عداء ، لأنه إنما أعتق ملكه في ظاهر الأمر ، فإذا أجاز المستحق البيع نفذ ماتقدم من شهادة أو ميراث ، ولو كان المشتري يعلم أن العبد لغير البائع ، وتعدى في شرائه ، وأعتقه ، وجب أن تكون (٧) مثل مسألة الغرماء ؛ يجيزون العتق (٨) ، لا يتم للعبد ميراث ولا شهادة (٩) ، أجاز المستحق البيع أم لا ، لأن العتق وقع على طريق (١٠)

- 
- (١) ليست في : ح ، ع .  
(٢) في م : عبده .  
(٣) علل في المدونة عدم التورث بقوله : "... ولا أورث إلا من قد بتل عتقه ، ولا يرجع في الرق على حال من الحالات ، ولا يكون لأحد أن يرده في الرق " .  
انظر : المدونة ٣٧٦/٢ .  
(٤) أى تعدى لأنه ليس له أن يعتق وعليه الدين ، لأن الحق في العبد حينئذ للغرماء .  
(٥) في ح : فعله .  
(٦) ليست في : م .  
(٧) في ح ، م : يكون .  
(٨) انظر : المدونة ٣٧٦/٢ .  
(٩) ليست في : م .  
(١٠) من هذه الكلمة يبدأ نقص في (م) وينتهى عند قوله "إلا بإذن السيد رجاء أن" وهو قريب من نهاية كتاب العتق الأول .

العداء<sup>(١)</sup>، والمشتري بعلمه أنه لغير البائع كغاصب ثان ، ونحو جميع ماوصفته ، حفظته<sup>(٢)</sup> عن بعض شيوخنا من القرويين .

[٤٢١] قال عبد الحق : حكى عن الشيخ أبي الحسن أنه قال : قول مالك : إذا اشترى أباه ، وليس عنده إلا بعض ثمنه ؛ أنه يرد البيع<sup>(٣)</sup> ، ويدل أن البيع يفسخ أيضا إذا اشتراه ، وعليه دين يغترقه .

وقال أبو محمد في هذه : بل يباع عليه في الدين ، وكذلك نقلها في مختصره ، ولم يذكر في الأمهات<sup>(٤)</sup> يباع في الدين ، وإنما قال : إذا اشتراه ، وعليه دين لا يعتق عليه<sup>(٥)</sup> ، ولم يذكر : ويباع في الدين ، لكن ذكر ابن القاسم عن مالك في سماعه : إذا اشترى الرجل بعض من يعتق عليه من

(١) انظر : عدة البروق ص ٣٤٨ .

(٢) في ح ، م : حفظت .

(٣) انظر : المدونة ٣٧٧/٢ .

(٤) ويقصد بها عند المالكية أربع كتب وهى : المدونة : وهى معروفة مشهورة ، والمستخرجة وهى العتبية لمحمد العتبى القرطبى ت ٢٥٥ هـ ، وهى موجودة بين أيدينا مع شرحها المسمى بالبيان والتحصيل ، والموازية : وهى لمحمد بن المواز الاسكندرى ت ٢٨١ هـ ، وتتميز الموازية - على غيرها - بأن مؤلفها قصد إلى بناء فروع أصحاب المذهب على أصولهم وغيره إنما قصد جمع الروايات ، ونقل نصوص السماعات ومنهم من ينقل الاختيارات ، والموازية فى السنن والفقه لعبد الملك بن حبيب السلمى الأندلسى ت ٢٣٨ هـ .

قلت : والكتابان الأولان مطبوعان مشهوران ، أما الموازية فمنها قطع متناثرة غير مرتبة بعضها تالف لا يستفاد منه البتة ، وبعضها فى طريقه إلى ذلك وقد وقفت عليها فى مكتبة رقادة بالقىروان ، بتونس . على أن هناك قطعة من الموازية فى البيوع فى مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة ، بباب الكومة . أما الموازية فهناك قطعة صغيرة منها بالقىروان بتونس .

انظر : مقدمة شرح العلامة الأمير على منظومة بهرام فى مسائل لايعذر فيها بالجهل على مذهب مالك ص ٧ ، مقدمة المدونة ص ٦٥ .

(٥) انظر : المدونة ٣٧٧/٢ .

ذوى قرابته ، وعليه دين يحيط بماله ؛ أنه لا يعتق عليه ، والدين أولى من العتق<sup>(١)</sup> ، فهذا يؤيد مانقل أبو محمد أنه لا يفسخ البيع ، ويباع فى الدين .

[٤٢٢] قال بعض شيوخنا من القرويين : إنما افرقت مسألة من اشترى هو وأجنبى أباه من مسألة من أعتق شركا له فى عبد ، وهو موسر ، ثم باع صاحبه نصيبه<sup>(٢)</sup> ، لأن التقويم يجب ههنا فى العبد قبل بيع الشريك ، فدخل المشتري على فساد ، لأنه يؤدى ثمنا على أن يأخذ قيمة مجهولة ، ومسألة المشتري هو وأجنبى أباه لم يجب التقويم قبل الشراء ، ولا يثبت فى ذلك عتق إلا بحصول الشراء ، فهذا مفترق<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

[٤٢٣] وحكى عن سحنون : أنه كان يغمز هذه المسألة : إذا اشترى هو وأجنبى أباه ، ويقول : كيف يجوز هذا الشراء ، والأجنبى لا يدرى ما اشترى أنصف<sup>(٤)</sup> الأب أو نصف قيمته التى يرجع بها على الابن؟!<sup>(٥)</sup>

[٤٢٤] قال عبد الحق : ويحتمل أن يكون معنى كلام ابن القاسم عندى : أن المشتري مع الولد لم يعلم أنه أبوه<sup>(٦)</sup> ، وإنما انكشف ذلك له بعد عقد البيع ، فلم يدخل على فساد . والله أعلم .

[٤٢٥] قال عبد الحق : رأيت لأبى محمد بن أبى زيد أنه إنما لم يجز للمأذون<sup>(٧)</sup> بيع أم ولده<sup>(٨)</sup> إلا بإذن سيده<sup>(٩)</sup> ، لاحتمال أن تكون حاملا ، ومافى بطنها فهو للسيد ، فلا يبيع ملكا للسيد إلا بإذنه<sup>(١٠)</sup> .

(١) انظر : التاج والإكليل ٣٣٤/٦ ، الشرح الكبير ٣٦٧/٤ .

(٢) فيرد البيع ويقوم على شريكه الذى أعتق . انظر : المدونة ٣٨٠/٢ .

(٣) انظر : عدة البروق ص ٣٥١-٣٥٢ .

(٤) فى ح ، م : نصف .

(٥) انظر : عدة البروق ص ٣٥٢ .

(٦) فى ح ، م : أباه .

(٧) أى للعبد المأذون له بالتجارة من سيده .

(٨) أى أم ولد العبد .

(٩) انظر : المدونة ٣٨٥،٣٨٤/٢ .

(١٠) انظر : المدونة ٥٥/٣ .



وقد تأول غيره ؛ إنما كره بيعها ، حتى يأذن السيد ، لأن بعض الناس يقول : إن العبد إذا عتق كانت له أم ولد بما كانت ولدت منه ، فلما كانت تكون أم ولد في هذا على قول قائل ، كره له بيعها إلا بإذن السيد .

[٤٢٦] قال بعض شيوخنا : فإن<sup>(١)</sup> باع أم ولده ، ولم يستأذن سيده ، جاز البيع ، ولم يفسخ ، إذا لم يظهر بها حمل .

وأما إن باع من يعتق عليه بغير إذن السيد ، فيفسخ بيعه ، لأن العلة في أم الولد خوف الحمل ، وقد<sup>(٢)</sup> ظهر أنها ليست بحامل ، وأن السيد لاحق له فيها ، فوجب إمضاء البيع فيها .

وأما من يعتق عليه ، فإنما كره له بيعهم إلا بإذن السيد رجاء أن<sup>(٣)</sup> يعتقوا عليه إن بقوا في يده إلى أن يعتق . والرجاء فقائم<sup>(٤)</sup> لم ينقطع ، فوجب <رد البيع><sup>(٥)</sup> فيهم . والله أعلم .

[٤٢٧] قال عبد الحق : وعلى الاعتلال الذي قدمنا في أم الولد يلزم أيضا ألا يبيع أمة له إلا بإذن السيد ، إذا كان يطؤها ، لأنه يحتمل أن تكون حاملا حسب ماتقدم من الاعتلال في أم الولد .

وحكى عن أبي موسى بن مناس أنه قال : لا يلزم هذا في الأمة ، لأن أم ولده قد صارت حزاة للسيد ؛ يريد أن السيد كأنه أوقفها للولد وصيرها له ، فهي بخلاف الأمة .

[٤٢٨] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا أعتق المريض شقصا له في عبد<sup>(٦)</sup> ، ولم يكن له مال مأمون<sup>(٧)</sup> ، لا يستعجل التقويم الآن ، وإنما

(١) في ح ، م : وان .

(٢) في ع : فقد .

(٣) هنا انتهى النقص من (م) .

(٤) ليست في : ع .

(٥) في م : رد نقض البيع .

(٦) في م : في عبد له .

(٧) الأموال المأمونة - عند مالك - هي العقار وماشبهه كالنخل . انظر : المدونة

يقوم بعد الموت بخلاف من أعتق ، وهو صحيح شركا له في عبد > إلى أجل > (١) ههنا يستعجل التقويم قبل الأجل (٢).

والفرق بين ذلك أن عتق المريض يبطله الدين ، فارتقبنا (٣) بالتقويم موته لضعفه ، ولم نستعجله ، وعتق الصحيح إلى أجل قوى لا يرده دين ، ولا يبطله شيء ، فلما كان أقوى حكما استعجلنا التقويم . والله أعلم .

---

(١) ما بين الزاويتين ليس في : م .

(٢) انظر : المدونة ٣٨٣/٢ ، العتبية ٥٧١/١٤ .

(٣) غير واضحة في : م .

## كتاب العتق الثاني

[٤٢٩] قال الله عز وجل : {أن اشكر لى ولوالديك} (١)، وقال :  
 {فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما} (٢)، وقال : {ووصينا الإنسان بوالديه  
 حسنا} (٣).

فلما كان استرقاقهما من الإذلال ، وأعظم مما نهى (٤) عنه من التأفف  
 وغير (٥) ما أمر به من الإحسان إليهما ، لم يجز أن يملكهما ، ودلنا الله تعالى  
 أنه رفع الرق عن الولد بقوله عز وجل : {أن دعوا للرحمن ولدا} (٦) إلى  
 قوله : {إلا (٧) آتى الرحمن عبدا} (٨). فدل <أن الولد لا يكون> (٩)  
 عبدا (١٠).

- 
- (١) من الآية ١٤ من سورة لقمان .
  - (٢) من الآية ٢٣ من سورة الإسراء . قلت : وفى جميع النسخ التى بين يدى جاءت  
 الآية بالواو (ولاتقل) ، وقد أصلحتها . ولعله خطأ من النساخ . والله أعلم .
  - (٣) من الآية ٨ من سورة العنكبوت .
  - (٤) فى ح : مانهى .
  - (٥) فى م : وغيره . قلت : ولو قال : "ومخالف لما أمر به من الإحسان" لكان أولى  
 وأحسن .
  - (٦) الآية ٩١ من سورة مريم .
  - (٧) ليست فى : م .
  - (٨) وماقبلها {وماينبغى للرحمن أن يتخذ ولدا . إن كل من فى السموات والأرض  
 إلا آتى الرحمن عبدا} . الآيتان ٩٢، ٩٣ من سورة مريم .
  - (٩) ما بين الزاويتين فى ح ، ع : أنه لا يكون الولد .
  - (١٠) قال القرطبي فى جامعه ١٥٩/١١ : "وجه الدليل عليه من هذه الآية أن الله تعالى  
 جعل الولدية والعبدية فى طرفى تقابل ، فنفى أحدهما وأثبت الآخر ، ولو  
 اجتمعا لما كان لهذا القول فائدة يقع الاحتجاج بها" .  
 وانظر : أحكام القرآن لابن العربى ٣/١٢٥٣-١٢٥٤ ، أحكام القرآن للطبرى  
 ٢١٦/٤-٢١٧ .

وقال تعالى : {وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون} (١)  
فدل أن الولد لا يكون عبدا لقوله : {بل عباد <مكرمون>} (٢) .

[٤٣٠] ولا خلاف في عتق الأبوين والولد (٣) ، ودخل الجد للأم  
مدخل الآباء لدخوله في قوله : {ولاتنكحوا آباؤكم} (٤) . فلا يجوز  
نكاح مانكح الجد للأم ، ودخل الجدات للأم (٥) في الحرمة مدخل الأمهات .  
وأما الإخوة فيعتقون ، إذا ملكهم لقرب ولادتهم ، وقد قال الله تعالى  
حكاية عن موسى {رب إني لأملك إلا نفسي وأخي} (٦) . فلما لم يجوز أن  
يملك نفسه ، فكذلك الأخ لا يملك أخاه (٧) ، ولأننا وجدنا الإخوة يقومون  
مقام الولد في حجب الأم عن الثلث إلى السدس ، وهم يجرون مجرى الولد  
في قسمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين ، فكانوا كهـم (٨) .

قال بعض شيوخنا من القرويين : واللفظ الذي جرى في الأمهات ،  
وهـم أهل الفرائض في كتاب الله (٩) ، إنما هو عائد على الإخوة ، يريد  
لأن (١٠) فيمن يعتق على الإنسان من (١١) لاحظ له في الميراث ؛ كالجـد

(١) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .

(٢) ليست في : ح ، ع .

(٣) انظر : الإجماع لابن المنذر ص ١٢٣ ، الشرح الكبير ٣٦٦/٤ .

(٤) من الآية ٢٢ من سورة النساء .

(٥) ليست في : ح ، ع .

(٦) من الآية ٢٥ من سورة المائدة .

(٧) الذي يبدو لي أن ملحظ المصنف أن الآية دلت على أن النفس والأخ حكمهما

واحد ، والإنسان لا يجوز أن يملك نفسه فكذلك لا يجوز أن يملك أخاه . والله أعلم .

(٨) وضابط من يعتق بالملك أن يكون من الأصول أو الفروع وأخ وأخت مطلقا ،

لأبنائهم ، ولا العمت ، ولا الخالات .

انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٣٦٦/٤ ، المدونة ٣٨٥/٢ ، التاج

والإكليل ٣٣٣/٦ .

(٩) انظر : المدونة ٣٨٥/٢ .

(١٠) لعله أن ، بلا لام التعليل .

(١١) ليست في : ح .

للأم<sup>(١)</sup> وأولاد البنات هم يعتقون ، وإن كانوا لا يرثون .

[٤٣١] قال بعض شيوخنا من القرويين : وإذا اشترى من يعتق عليه شراء فاسدا<sup>(٢)</sup> ، فوجب<sup>(٣)</sup> أن يغرم قيمتهم ، ويعتقون<sup>(٤)</sup> ، فلم يكن له مال إنما يباع منهم بالأقل من القيمة التي وجبت الآن ، أو الثمن الذي رضى به البائع ، فإذا كان الأقل الثمن يبيع منهم مقدار<sup>(٥)</sup> ذلك وعتق الباقي ، وباقي القيمة يطلب بها دينا ، لأن البائع إنما دخل على أخذ الثمن ، فإذا وجده فلا يرد له من العبد أكثر من ذلك ، وإن كان الحكم يوجب القيمة لفساد البيع .

[٤٣٢] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا اشترى لابنه الصغير من يعتق عليه ، لا يعتقون<sup>(٦)</sup> ، وإن كبر الصبي ، فلا يعتقون عليه بنفس البلوغ ، وله ألا يعتقهم ؛ لأن غيره تولى شراءهم له<sup>(٧)</sup> ، وليس كما قال أشهب أنه يعجل بيعهم ، لئلا يكبر الصبي ، فيعتقون عليه . قال : ولو كان الأب عالما بأنهم يعتقون على الولد ، لم يعتقوا على الأب ، وليس كالمقارض يشتري أبا رب المال عالما ، ولا كالوكيل إذا اشترى من يعتق على الأم عالما .

وقد اختلف في الوكيل لأن الصبي المشتري له ، ممن لاتصح أفعاله في العتق ، فالذى اشترى له مثله ، والمشتري له في مسألة المقارض<sup>(٨)</sup> الوكيل ممن تصح<sup>(٩)</sup> أفعاله في العتق .

(١) ليست في : م .

(٢) كالذى يكون فيه غرر مثلا مثل أن يتوقف على رضا فلان ، أو حكمه ، أو ماشابه ذلك .

(٣) لعله وجب ، بلافاء .

(٤) لتشوف الشارع للعتق مع أن العقد فاسد أصلا .

انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٣٦٢/٤ .

(٥) في م : مقدرا .

(٦) انظر : المدونة ٣٨٦/٢ .

(٧) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٧٧/٤ .

(٨) في م : القراض .

(٩) في ع ، م : يصح .

قال : وقد قال محمد : إذا أعتق عبد ابنه الصغير عن ابنه ؛ أنه لا يعتق عليه ، فهذا مثله .

[٤٣٣] قال عبد الحق : قول أشهب لا يسترق الولد بالشك في مسألة المعتق مافي بطن أمته (١).

قال لى بعض <شيوخنا من> (٢) القرويين : إنما يعتق على مذكروه ماولدت إلى تسعة أشهر (٣)، وحكى أن غيره تأول أنه يعتق ماأنت به إلى أقصى حمل النساء وضعفه (٤).

[٤٣٤] قال عبد الحق : سئل في الكتاب (٥) عن إذا وهب مافي بطن أمته لرجل ، أو تصدق به عليه ، أو أوصى له به (٦)، ثم وهبها سيدها بعد ذلك لرجل آخر ، وأعتقها (٧) هو ، أو ورثته بعد موته ؛ فقال : العتق أحق بها ، ويعتق جنينها ، وتسقط هبته وغيرها ، فتكلم على عتقها ، ولم يجب على : إذا وهبها (٨).

[٤٣٥] قال ابن المواز عن ابن القاسم فيمن تصدق بأتمته على رجل ، وبما في بطنها على غيره ، فوضعت : أن الولد للذى وهب له ، والأمة لمن وهبت له ، وإن أعتقها المتصدق عليه بها قبل الوضع كانت حرة بما في بطنها (٩).

- 
- (١) انظر : المدونة ٣٩٠/٢ .  
 (٢) مابين الزاويتين ليس في : م .  
 (٣) انظر : المدونة ٣٨٩/٢ .  
 (٤) انظر : المدونة ٣٨٩/٢-٣٩٠ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٣٧٦/٤ .  
 (٥) أى في المدونة .  
 (٦) ليست في : م .  
 (٧) في ع : أو أعتقها .  
 (٨) انظر : المدونة ٣٨٨/٢ .  
 (٩) انظر : المدونة ٣٨٨/٢ .

وقال أيضا : يكون للمتصدق عليه بالولد قيمته على معتق الأم يوم يخرج - إن خرج حيا - وإن خرج ميتا لم يكن له فيه شيء .  
وقال فيه <sup>(١)</sup> أيضا : لاعتق للمتصدق عليه بالأم حتى تضع ، وعتقه باطل .

قال محمد : وهذا أحب إلينا ، لأنه لم تصر <sup>(٢)</sup> له الأم إلا بعد الوضع .

قال ابن القاسم : وكذلك إن أعتق صاحب الولد الولد ، فلاعتق له حتى <تضع ، فتم حريته> <sup>(٣)</sup> .

[٤٣٦] إن قال قائل : لم قال : إذا وهب عبدا ، أو تصدق به على رجل ، يكون ماله للمعطي ، وإذا أعتق عبدا ، فماله تبع له ، فلم لم <sup>(٤)</sup> يكن هذا سواء ، لأنه معروف كله لم يأخذ <sup>(٥)</sup> له عوضا؟

فالجواب : أن العبد في الهبة والصدقة إنما خرج من ملك إلى ملك ، فأشبه البيع الذي خرج فيه العبد من ملك إلى ملك ، ففارق ذلك حكم العتق الذي خرج فيه العبد <sup>(٦)</sup> من ملك إلى حرية ، فكانت الهبة والصدقة أشبه بالبيع من العتق للمعنى الذي وصفنا <sup>(٧)</sup> . والله أعلم .

[٤٣٧] قال عبد الحق : إذا قال لرجل : خذ ألف درهم على أن تعتق أمتك ، وتزوجنيها فأعتقها . قال : فهي حرة ، ولها ألا تنكحه ، والألف لازمة للرجل <sup>(٨)</sup> .

(١) في ح ، م : فيها .

(٢) في م : يضر .

(٣) ما بين الزاويتين في م : يضع فيتم حرمة ، وفي ع : تضع فيتم حزمته .

(٤) ليست في : م .

(٥) في ح : تأخذ .

(٦) ليست في : م .

(٧) انظر : عدة البروق ص ٣٤٥ .

(٨) انظر : المدونة ٣٩١/٢ ، التهذيب ل ١٢٥-١٢٦ ، وقد أشار المصنف إلى ذكرها في

كتاب النكت .

قال ابن المواز : إلا إن تبين أنه زاد على قيمتها لموضع النكاح ، فيرد عليه ما زاد على قيمتها ، وما أعلم إلا وقد استحسن ذلك أصبغ ، وقال به . ووقف<sup>(١)</sup> محمد عن قوله فيها واستحسن أصبغ ، ورأى أن قول مالك أصوب . ورأى أن دفع المال في الحرية كان قليلا أو كثيرا ، ولا يدخل الاستثناء في شيء من الثمن مثل مالو قال له رجل : أعتقها بثلاثين دينارا ، أدفعها إليك واستثن لي عليها خدمة عشر سنين ، فأعتقها على ذلك ، لم يكن عليها من الخدمة شيء ، ولا يرجع على السيد مما دفع<sup>(٢)</sup> عن<sup>(٣)</sup> الخدمة بشيء<sup>(٤)</sup> > هكذا وقع في بعض الكتب><sup>(٥)</sup> . ألا ترى أن من اشترى نخلا ، وفيها ثمر قد أبر ، قبل أن يطيب ، بمائة دينار ، فطاب عنده ، فأصابته جائحة أنه ليس له في ذلك على البائع جائحة ، وإن كان ثمن أصل النخل قليلا ؛ أربعين دينارا أو أقل ، فأتمه مائة دينار للثمرة لم ينظر في شيء من الثمرة ، ولم يحكم له فيها بجائحة ؛ لأن الثمن كله ، إنما يقع للأصل ، والثمرة تبع .

[٤٣٨] قال عبد الحق : لو دفع العبد عرضا لرجل ، وقال له : اشترني<sup>(٦)</sup> به لنفسك من سيدي<sup>(٧)</sup> ، ففعل ، فإن استثنى ماله ، فلا شيء عليه وإن<sup>(٨)</sup> لم يستثن ماله ، فالمشترى ههنا كرجل اشترى سلعة بسلعة ، فاستحقت السلعة التي دفع ، فليسيد العبد أن يرجع في عين عبده ، إن كان قائما ، لم

(١) في ح ، ع : وقف .

(٢) في ح : وقع .

(٣) في ع : من .

(٤) في ح : شيء .

(٥) مابين الزاويتين ليس في : ع ، م .

(٦) في ع : اشتريني .

(٧) انظر : المدونة ٣٩١/٢ .

(٨) في ع : فإن .



يفت ، وإن فات بحوالة سوق أو عتق<sup>(١)</sup> أو غيره كان على المشتري قيمة العبد<sup>(٢)</sup>.

[٤٣٩] قال بعض القرويين : إذا قال الصحيح لعبده : أد<sup>(٣)</sup> إلى كذا وكذا<sup>(٤)</sup> ، وأنت حر ، لم ينجم<sup>(٥)</sup> ذلك عليه ، ويتلوم<sup>(٦)</sup> له الحكم في ذلك بقدر ما يراه<sup>(٧)</sup>.

وإذا قال المريض لعبده أد إلى ورثتي كذا ، وأنت حر ، فهذا ينجم عليه ، وهما وإن افترقا فيما وصفنا من التنجيم ، فأحكامهما سواء في تصرفهما فيما بأيديهما من مال ، وفي سقوط النفقة عن السيد هما في هذا كالمكاتب . والله أعلم .

[٤٤٠] قال لي<sup>(٨)</sup> بعض شيوخنا من القرويين : إذا أعتق النصراني عبده النصراني ، ثم أسلم العبد ، أو أسلم السيد ، لا يحكم عليه بحريته<sup>(٩)</sup> ، وله أن يرجع فيه ، ما لم يبين عن يده<sup>(١٠)</sup> على أصل ابن القاسم<sup>(١١)</sup> . وهذا الذي ذكر خلاف ما في كتاب ابن المواز .

- 
- (١) ليست في : ع .
  - (٢) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٧٧/٤ .
  - (٣) في ح ، م : ودى ، وهى بمعنى أد قلبت الهمزة واوا .
  - (٤) ليست في : ح ، ع .
  - (٥) التنجيم : التقييط .
  - (٦) التلوم : التأجيل والإنظار . انظر : شرح زروق على متن الرسالة ١٧٦/٢ .
  - (٧) انظر : المدونة ٣٩٢/٢ .
  - (٨) ليست في : م .
  - (٩) لأنه لا يلزمه الوفاء بالعتق في دينه ، وأما إسلام العبد فليس بمؤثر ، فلا يخرج به عن الرق إذا لم يتمه السيد بإخلاء سبيله .
  - (١٠) أى لم تتغير حاله من حيث بقاؤه في خدمة سيده .
  - (١١) وهو قوله في النصراني يعتق عبدا له ثم يريد بيعه : إنه لا ينبغي للإمام أن يمنعه من بيعه إن شاء ، لأنهم يستحلون في دينهم مثل هذا ، وإنما صولحوا على أن يقرؤا على دينهم .
- انظر : العتبية مع البيان والتحصيل ٦٢/١٥ ، وانظر في المسألة برمتها : البيان والتحصيل ٤٢/١٥ - ٤٣ ، ٦٢/١٥ - ٦٣ .

قال غير واحد من شيوخنا : إنما منع النصراني من رد عتق عبده النصراني إذا بان<sup>(١)</sup> عنه ؛ لتوجه الجزية عليه ، وكونه مطلوباً بها ، فتصير<sup>(٢)</sup> عليه حقا<sup>(٣)</sup> للمسلمين ، فليس للسيد النصراني إبطاله .

[٤٤١] قال بعض شيوخنا على مذهب ابن القاسم : إذا باع شقصاً من عبد<sup>(٤)</sup> بعضه حر ؛ إن لم يشترط المشتري مال العبد حتى يكون موقوفاً بيده فالبيع فاسد<sup>(٥)</sup> ، لأننا إذا أجزنا البيع دون هذا الاشتراط ؛ إن صيرنا المال للبائع ، فهو لا يقدر أن يبين به ، ولا سبيل إلى قيمته<sup>(٦)</sup> من أجل حرية بعض العبد ، وإن بقي بيد العبد - إتجر به < أم لا - يباح ><sup>(٧)</sup> له التصرف فيه ، فهذا غير معتدل من غير ماوجه .

[٤٤٢] قال عبد الحق : إذا أقر أن أباه أعتق هذا العبد ، ومعه ورثة ذكر أن المقر مستحب له أن يبيع حصته من العبد ، ولم يقل يعتق عليه ذلك الشقص الذي له ، وإذا باع ذلك الشقص ، ثم اشتراه بعد ذلك عتق عليه<sup>(٨)</sup> .

قال بعض شيوخنا من القرويين : يحتمل أن يكون إنما فرق بين حكم الشقص قبل أن يبيعه وبين حكمه إذا اشتراه ، بعد أن باعه ، لأنه أولاً<sup>(٩)</sup> . إنما الميراث جره إليه ، لم يجره هو إلى نفسه ، وإذا باعه ، ثم اشتراه ، فقد استحدث ملكه اختياراً ، فلما كان ذلك بسببه واختياره عتق ماملك منه .

(١) في م : أبان .

(٢) في ح : فيصير .

(٣) وهى في جميع النسخ حق ، بالرفع . وهو خطأ - وقد أصلحته - ولعله من خطأ النساخ . والله أعلم .

(٤) في م : عبده .

(٥) انظر : العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ٣٨٧/٧ - ٣٨٨ .

(٦) في ح : فسحه .

(٧) ما بين الزاويتين في م : أم لم يبح ، وكلمة يباح هى جواب لقوله : وإن بقي .

(٨) انظر : المدونة ٣٩٩/٢ .

(٩) في ع : أولى .

قال عبد الحق : وهذا التفريق <sup>(١)</sup> فيه نظر ؛ لأنه غير سالم من الاعتراض عليه .

---

(١) في ح ، ع : تفريق .

## كتاب المدبر (١)

[٤٤٣] قال ابن سحنون : ولما أجمع المسلمون على انتقال اسم المدبر ، وجب انتقال حكمه ؛ كانتقال اسم المكاتب وحكمه (٢) .  
فإن قيل : ذلك كتسميتهم إياه موصى بعقته .

قيل : قولهم : هذا صفة لفعل السيد ، وقولهم : مدبر اسم لعين العبد ولما لم يختلفوا أنه يرجع في الموصى به بالقول (٣) ، وكان التدبير لا يرجع فيه بالقول (٤) ، وإنما قال قوم له هبته ويبيعه افترقا (٥) ، وحديث جابر (٦) يدل أنه بيع في الدين ، لأن النبي عليه السلام دعا به ؛ فقال : من يشتريه؟ (٧)

- 
- (١) التدبير : تعليق العتق بالموت . التعريفات للجرجاني ص ٥٤ .
  - (٢) المعنى أن التسمية تنقطع بموت من دبره ، فكذلك الحكم يختلف ، فترفع عنه أحكام الرق ، وتثبت له أحكام الحرية ، كالمكاتب بعد تمام الكتابة .
  - (٣) جاء في المدونة ٢٨٢/٤-٢٨٣ : "قال سحنون : قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا أن الموصى إذا أوصى - في صحته أو في مرضه - بوصية فيها عتاقة رقيق من رقيقه فإنه يغير من ذلك ما بدا له ، ويصنع في ذلك ما شاء حتى يموت ... " .
  - (٤) انظر : المدونة ٣٧/٣ .
  - (٥) لا يرى المصنف تسمية المدبر موصى بعقته ، وعلل ذلك بالتفرقة بينهما ، حيث التدبير لازم بالقول ، بخلاف الموصى بعقته فله الرجوع فيه . وانظر : عدة البروق ص ٣٥٥ .
  - (٦) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ، الأنصاري ، ثم السلمى ، بفتحيتين ، صحابى ، ابن صحابى ، أحد المكثرين من رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، غزا تسعة عشر غزوة ، مات بالمدينة بعد السبعين ، وهو ابن أربع وتسعين سنة ، أخرج له الجماعة ، كما في تقريب التهذيب ص ١٣٦ ، والإصابة ٤٥/٢ . وانظر : طبقات خليفة ص ١٥٢ ، المعارف ص ١٣٣ ، تاريخ الصحابة ص ٥٨ ، تهذيب التهذيب ٤٢/٢-٤٣ ، الرياض المستطابة ص ٤٤-٤٥ .
  - (٧) حديث جابر أخرجه البخارى ، كتاب البيوع ، باب بيع المزايدة ، ومسلم ، كتاب الزكاة ، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم قرابته ، وفي كتاب الايمان أيضا ، باب جواز بيع المدبر .

فلما بطل أن يلي النبي عليه السلام بيعه لغير معنى ، لم يبق إلا أنه (١) حكم  
وليه لتنفيذ مالزم ، واحتمل بيعه في دين بعد الموت ، أو في الحياة لدين  
قبل التدبير .

وقد روى عن جابر أيضا أنه قال : لم يكن له مال غيره ، فمات ،  
فقال النبي عليه السلام : من يشتريه ؟

واختلف فيه عن جابر ؛ فروى أنه أعتق رجلا ، وروى أنه دبر .  
وقد قضى عمر بإبطال بيعه في ملأ خير القرون ، فما أنكروا عليه ،  
وهذا كالإجماع ، وهو حجتنا في منع بيع أمهات الأولاد .

[٤٤٤] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا قال لعبده : أنت حر يوم  
أموت ؛ يجب أن يكون حكمه كحكم القائل لعبده : أنت حر قبل موتي  
بشهر ، يدل على صحة هذا مانصه مالك : إذا قال لزوجته : أنت طالق يوم  
أموت ، أنها تطلق الساعة ، بخلاف القائل : أنت طالق بعد موتي (٢) ،  
فكذلك في الحرية ؛ يفترق قوله : أنت حر بعد موتي ، من قوله : يوم  
أموت (٣) ، ولم يجب في المدونة في مسألة : أنت حر يوم أموت بشيء ، وإنما  
ذكر مسألة : أنت حر بعد موتي فقط (٤) ولم يرد أنها مثلها (٥) . والله أعلم .  
<قال عبد الحق> (٦) : وأما أبو محمد (٧) فجمع المسألتين في مختصره على  
جواب واحد ، فاعلمه .

والجواب في مسألة القائل لعبده : أنت حر قبل موتي بشهر أو سنة ؛  
أن ينظر ، فإن كان السيد مليئا ، أسلم إليه يجتدمه ، فإذا مات نظر ؛ فإن

(١) ليست في : م .

(٢) انظر : العتبية مع البيان والتحصيل ١٧٨/٦ .

(٣) انظر : البيان والتحصيل ١٧٨/٦ .

(٤) انظر : المدونة ٣٧/٣ - ٣٨ .

(٥) انظر : عدة البروق ص ٢٧٦ .

(٦) مابين الزاويتين ليس في : ح ، ع .

(٧) يقصد ابن أبي زيد ، وقد سبقت ترجمته .

كان الأجل حل (١)، والسيد صحيح كان العبد من رأس ماله ، ورجع بكراء خدمته بعد الأجل في رأس مال السيد ، وإن حل ، وهو مريض ، فهو من ثلثه ، ولارجوع له بخدمته (٢)، وإن كان السيد غير <ملء خورج> (٣) العبد وأوقف خراجه ، فإذا مضت السنة وشهر بعدها من السنة الثانية ، أعطى السيد خراج شهر من أول السنة الماضية ؛ بقدر ما ينوب كل شهر من الخراج ، وكلما (٤) مضى شهر من هذه (٥)، أعطى خراج شهر من تلك ، فهكذا يعمل فيما قرب من الأجل ، أو بعد (٦). هكذا ذكر ابن حبيب عن ابن القاسم وابن الماجشون .

قال عبد الحق : فالقائل لعبد : أنت حر يوم أموت ، يجب أن يكون مثل هذا الذى قال : أنت حر قبل موتى بشهر سواء ، لأن العبد عتيق بدخول أول جزء من اليوم الذى يموت (٧) فيه . فتدبر ذلك تجده صحيحا - إن شاء الله - .

[٤٤٥] قال لى بعض القرويين : وعلى (٨) هذا المعنى تجرى مسألة القائل لأمه : إذا حملت فأنت حرة (٩)، إذا وطئها مرة في طهر توقف خراجها ، فإن صح الحمل عتقت (١٠)، وهو (١١) مردود عليها ، ولو كان

- 
- (١) ليست في : ح ، ع .
  - (٢) في ح ، ع : بخدمته .
  - (٣) ما بين الزاويتين في م : ماخورج ، والخراج : أجرة خدمة العبد .
  - (٤) في ح ، ع : فكل .
  - (٥) في ع : هذا .
  - (٦) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٣٨٦/٤ ، التاج والإكليل ٣٤٣/٦ ، البيان والتحصيل ٥٣٠/١٤ ، منح الجليل ٤٣٣/٩-٤٣٥ .
  - (٧) في ح : أموت .
  - (٨) في ح ، ع : على .
  - (٩) انظر : منح الجليل ٣٩٠/٩ .
  - (١٠) في ع ، م : وعتقت .
  - (١١) في ع ، م : فهو .

السيد موسرا<sup>(١)</sup> مكن من خراجها ، ثم ينظر ؛ إن وجب عتقها ، فترجع<sup>(٢)</sup> عليه حسب مسألة القائل : أنت حر قبل موتى بشهر سواء .

قال : ولا ينفق عليها من خراجها ، ونفقتها على السيد ، لأنها إن لم تحمل ، فهي أمته ، وإن حملت فهو ينفق على ولده ؛ كما ينفق على الحامل المبتوتة<sup>(٣)</sup> من أجل ولده منها .

[٤٤٦] قال بعض شيوخنا : إذا دبر وبتل<sup>(٤)</sup> في فور واحد جماعة عبيد تحاصوا<sup>(٥)</sup> عند ضيق الثلث ، ثم بعد المحاصة «ماناب المدبرين»<sup>(٦)</sup> عتق بالحصص ، وماناب المبتلين عتق بالسهم<sup>(٧)</sup> .

وقوله : إن المدبر والمبتل إذا اجتمعا يتحاصان<sup>(٨)</sup> ؛ إنما يريد به إذا كانا في فور واحد ، فأما إن كان أحدهما قبل صاحبه ، فيبدأ الأول<sup>(٩)</sup> ؛ لأن الأول قد استقر له ماعقد<sup>(١٠)</sup> فيه ، فليس له أن يحدث ما يسقطه ، أو

(١) في م : مويسر .

(٢) في م : فيرجع .

(٣) هي المطلقة طلاقا لارجعة فيه . انظر : المصباح المنير (بت) .

(٤) البتل : القطع . انظر : المصباح المنير (بتل) .

والبتل هنا في العتق : تعجيل عتق العبد حالا غير مؤجل .

(٥) في م : يحاصوا ، والمحاصة : هي التزاحم في قسمة الموجود كل حسب ماله من نسبة .

(٦) ما بين الزاويتين ليس في م .

(٧) وعتق المدبرين بالحصص أى أن المدبر يكون كالمبعض ، بخلاف المبتلين فإنه يقرع بينهم فيعتق من حملة الثلث ، ويبقى الباقي رقيقا .

وسبب المحاصة كون الجميع من الثلث .

وانظر : البيان والتحصيل ١٦٦/١٥ ، عدة البروق ص ٣٥٧ .

(٨) انظر : البيان والتحصيل ١٦٦/١٥ .

(٩) انظر : البيان والتحصيل ١٥١/١٥ .

(١٠) في م : ماعقده .

يسقط (١) شيئاً منه ، ومثل هذا إذا اجتمع عليه (٢) زكاة وتبثيل عتق ، يراعى أى ذلك قدم فى مرضه ، فإن كان العتق (٣) البتل سابقاً بدىء على الزكاة (٤).

وقوله فى المدونة : إن الزكاة تبدأ على كل شيء ؛ من عتق أو غيره سوى المدبر فى الصحة (٥).

إنما يريد إذا كان ذلك فى فور واحد ، أو قدم الوصية بالزكاة ، فأما إن كان العتق البتل تقدم (٦) سابقاً ؛ فيبدأ على الزكاة لأن التبثيل قد انعقد عليه ، ولزمه ، فليس له إحداث ما يبطله ، أو ينقضه . والله أعلم .

[٤٤٧] قال بعض شيوخنا : إذا أمهر زوجته مدبره (٧) ، فإن لم تعلم المرأة بذلك ، كان كالاستحقاق (٨) ، وعلى (٩) الزوج قيمة المدبر ، لو جاز بيعه عبداً ؛ عثر على ذلك قبل البناء أو بعده ، وإن تزوجها عليه ، وهى تعلم أنه مدبر ، فسخ النكاح قبل البناء ، وثبت بعده ، ولها صداق المثل ؛ كالذى ينكح بحر (١٠) ، والمرأة تعلم بذلك ، أنه يفسخ نكاحها قبل البناء ، ويثبت بعده ، ولها صداق المثل (١١).

- 
- (١) فى ح : أو يسقطه .  
 (٢) ليست فى : ح .  
 (٣) ليست فى : ح .  
 (٤) انظر : البيان والتحصيل ١٦٥/١٥ .  
 (٥) انظر : المدونة ١٨٧/١ .  
 (٦) ليست فى : م .  
 (٧) لا يجوز ذلك لأنه يكون حينئذ عوضاً ، والمدبر لا يجوز التصرف فيه ببيع ولا غيره . انظر : المدونة ٤٢/٣ .  
 (٨) فلو أمهرها عبداً - مثلاً - فوجد مستحقاً ، فالمشهور من المذهب أنها ترجع بقيمة العبد المستحق . وكذلك إذا استحققت السلعة فإن المشتري يعود بثمنها على البائع . وانظر : البيان والتحصيل ٣٦٧/٤ .  
 (٩) فى ع ، م : على .  
 (١٠) أى كالذى يجعل صداق امرأته حراً .  
 (١١) انظر : البيان والتحصيل ٣٦٧/٤ - ٣٧٠، ٤٢٠ .



[٤٤٨] «قال عبد الحق»<sup>(١)</sup>: إذا كاتب عبده ، ثم دبره «ثم مات»<sup>(٢)</sup> جعل في الثلث الأقل من قيمة الرقبة ، أو قيمة الكتابة ، وإذا دبره ، ثم كاتبه ، جعل في الثلث قيمة الرقبة<sup>(٣)</sup>.

قال لى بعض شيوخنا من القرويين : والفرق بين ذلك أنه إذا سبق التدبير ، فقد<sup>(٤)</sup> كاتبه<sup>(٥)</sup> ، وهو مالك للرقبة حقيقة ، فوجب أن يجعل في ثلثه ما كان يملك منه حين كاتبه ، وإذا<sup>(٦)</sup> كاتبه ، ثم دبره ، فهو حين عقد الكتابة أولاً لم يملك منه شيئاً<sup>(٧)</sup> متقراً ؛ لأننا لاندري ؛ أيعجز ، فتملك رقبته ، أو يؤدي الكتابة ، فيكون إنما ملك منه مالا ، فلما لم يتقرر له أمر معلوم جعل الأقل<sup>(٨)</sup> . والله أعلم .

[٤٤٩] قلت : وإنما يصح ما قدمنا<sup>(٩)</sup> إذا كاتبه ، ثم دبره ، أو دبره ، ثم كاتبه ، وهو صحيح ، أو تقدمت الكتابة في الصحة ، والتدبير في المرض وأما إن كان تدبيره إياه وكتابته جميعاً فعلهما<sup>(١٠)</sup> ، وهو مريض ؛ فهنا إنما تجعل قيمة الرقبة<sup>(١١)</sup> لا الأقل تقدم عقده للكتابة أو للتدبير<sup>(١٢)</sup> ، فصوب ماقلته ، وقال به ، وهو بين ، فتدبره .

[٤٥٠] قال عبد الحق : في مسألة المدبر يكاتبه ، ثم يموت السيد<sup>(١٣)</sup> ؛ إن اغترق الدين قيمة رقبته تباع كتابته ؛ يريد : أنه لافضل في الكتابة .

- 
- (١) ما بين الزاويتين ليس في : ع .  
 (٢) ما بين الزاويتين ليس في : م ، وقوله : ثم مات يعود على السيد .  
 (٣) انظر : البيان والتحصيل ٢٧٢/١٥ .  
 (٤) في م : بعد .  
 (٥) في م : كتابته .  
 (٦) في ح ، ع : فإذا .  
 (٧) في ح ، م : شيء وهو خطأ لعله من النسخ .  
 (٨) انظر : عدة البروق ص ٣٦٠ .  
 (٩) في م : ما قدمناه .  
 (١٠) في م : ففعلهما .  
 (١١) في ح : للرقبة .  
 (١٢) في ح ، م : أو التدبير .  
 (١٣) وتقام المسألة - كما في المدونة ٤٤/٣ - "وعليه دين يغترق قيمة العبد ، ما حال العبد في قول مالك؟"

وقوله : إن اغترق الدين بعض الرقبة تباع من كتابته بقدر<sup>(١)</sup> الدين ؛ يريد : وفي الكتابة فضل .

قال ابن المواز : فإن كان الدين يغترق قيمة رقبته ، وفي الكتابة فضل سقط التدبير ، وثبتت الكتابة ، ويبيع منها بقدر الدين ، ثم يعتق منها<sup>(٢)</sup> ثلث مابقى ، ويسقط من الكتابة بقدر ذلك ، وإن كان الدين<sup>(٣)</sup> يحيط بالكتابة وحدها ، وفي الرقبة فضل ، فقل : لابد من تعجيزه حتى يباع من رقبته بقدر الدين ، ثم يعتق ثلث مابقى .

وقال ابن القاسم : يترك على كتابته ، يؤديها لأهل الدين على نجومه ، فإن أدى عتق ، وإن عجز عتق منه ثلث مايفضل بعد قضاء الدين . وقاله أصبغ .

قال عبد الحق : سألت بعض شيوخنا من أهل بلدنا : إذا كان الدين يغترق بعض الرقبة ، وفي الكتابة فضل ، لكنه يغترق من الرقبة نصفها ومن الكتابة ثلاثة أرباعها ؛ كيف العمل ههنا؟ أتباع ثلاثة أرباع الكتابة ، وهو قد<sup>(٤)</sup> يعجز ، فيرق ثلاثة أرباعه ، فيكون يبيع نصف رقبته أولى؟

فقال لى : إذا كان الأمر على ماوصفت ؛ فهى كمسألة محمد<sup>(٥)</sup> إذا كان الدين يحيط بالكتابة وحدها ، وفي الرقبة فضل ، فعلى قول غير ابن القاسم لابد من تعجيزه ، وعلى مذهب ابن القاسم لا يباع منه شىء ، ويؤدى على نجومه ، فإن عجز كان كمدير لاكتابة فيه يباع منه بقدر الدين ، ويعتق ثلث مابقى ، وإنما يباع من كتابته مقدار الدين إذا كان يغترق من الكتابة مثل ماغترق من الرقبة أو أقل ؛ مثل أن يغترق نصف الرقبة ، ويكون

(١) فى ع : بعد .

(٢) ليست فى : ح ، ع ، ويعود إلى الرقبة .

(٣) ليست فى : م .

(٤) فى م : فقد .

(٥) وهى مسألة ابن المواز السابقة .

نصف قيمة الكتابة مثل نصف قيمة الرقبة ، أو أكثر ، فأما إذا كان يغترق نصف الرقبة ومن الكتابة أكثر من نصفها ، فالجواب على ما قدمنا (١) من الاختلاف .

[٤٥١] سألت بعض شيوخنا من القرويين عن (٢) المدبر يهرب إلى أرض العدو ، فيغنمه المسلمون ، فيقسم ، ثم يأتى سيده ، فيأبى من افتكاكه ، فيبقى يخدم المشتري ، فيموت السيد ، والثلث لا يحمله ، لم قال : إن مالم يحمله الثلث منه يكون رقا للمشتري ولا خيار للورثة فيه (٣) .

وفي كتاب الجنايات قد قال : يجيز الورثة فيما رق منه إذا أسلمه في الجناية ، ومات السيد ، والثلث لا يحمله (٤) ، ففرق بين المسألتين والسيد (٥) فقد (٦) أسلمه فيهما؟! .

فقال : يحتمل أن يكون إنما فرق بين ذلك ، ولم يجعل للورثة خيارا (٧) في مسألة كتاب المدبر لأن المشتري قد أخذه في الأصل على ملك رقبتة . وفي مسألة كتاب الجنايات لم يأخذه < المجنى عليه > (٨) على ملك رقبتة ، وإنما سلمت إليه في الأصل خدمته (٩) ؛ فهي أضعف (١٠) . والله أعلم .

[٤٥٢] قال عبد الحق : إن قيل : لم إذا قتل ولد المدبرة على قاتله قيمته عبدا (١١) .

(١) في م : ما قدمناه .

(٢) في م : على .

(٣) انظر : المدونة ٤٦/٣ .

(٤) انظر : المدونة ٤٥٥/٤ .

(٥) أى مع أن السيد .

(٦) هكذا في سائر النسخ ، ولعلها (قد) بلافاء .

(٧) في م : خيار ، وهو خطأ ولعله من الناسخ .

(٨) مابين الزاويتين في م : المشتري .

(٩) في م : لخدمته .

(١٠) انظر : التاج والإكليل ٣٤٢/٦ .

(١١) انظر : المدونة ٤٦١/٤ .

وقال في المدبرة : إذا غرت رجلا ، فتزوجته على أنها حرة ، وأولدها أن سيدها يأخذ قيمة الولد على الرجاء والخوف<sup>(١)</sup> ، ولم يقل قيمتهم عبيدا؟ فالفرق بين ذلك أن في مسألة المدبرة الغارة ، الزوج لم يتعد ، ولا فعل مالا يجوز ، والقاتل فعله تعد لايسوغ ، فكان الحكم فيه أغلظ لذلك . والله أعلم .

[٤٥٣] قال عبد الحق : قال لى بعض القرويين في المعتق إلى أجل يأبق ، فيتم الأجل . ثم يأتى ، وقد كسب مالا في حال إباقه<sup>(٢)</sup> ، للسيد أخذ ذلك المال<sup>(٣)</sup> . وحكى أن غيره يخالفه في ذلك ، وضعفه .

---

(١) انظر : المدونة ١٦٦/٢ . والقياس أن يكون الولد رقيقا لسيد الأمة ؛ لاجتماعهم على أن كل أمة تلد من غير سيدها فولدها بمنزلتها ، إلا أنهم تركوا القياس في هذا لإجماع الصحابة على أنهم أحرار وعلى أن على الأب قيمتهم ، وتلك القيمة مفروضة ، لا على أنهم عبيد ، بل على فرضية جواز البيع على احتمال أن يموت سيد الأم قبلا فيرجى عتقهم ، وأن يموتوا هم قبلا فيموتوا على الرق فيخاف من ذلك ، فتكون القيمة حينئذ على الاحتمال يوم الحكم . والله أعلم .  
وانظر : الإجماع لابن المنذر ص ١٠٧ ، البيان والتحصيل ٧٣/٥ - ٧٥ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٢٨٩/٢ ، مواهب الجليل ٤٩٥/٣ ، منح الجليل ٤٠٤/٣ ، جواهر الإكليل ٣٠٣/١ .

(٢) في م : إباقته . والإباق : الهروب من السيد من غير خوف ولاكد عمل . المصباح المنير ، (أبق) .

(٣) انظر : المدونة ٣٧٢/٤ .

## كتاب المكاتب (١)

[٤٥٤] قال الله تعالى : {فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا} (٢) فكان ذلك ندبا ندب الله إليه (٣)، وكذلك قوله تعالى : {وآتوهم من مال الله الذى آتاكم} (٤). فضل حض الله عليه (٥).

والدليل على أن الكتابة ندب ليست بواجبة على السيد الإجماع على أن أحدا لا يجبر على بيع عبده ، ولا على عتقه (٦)، والكتابة لا تخلو (٧) أن تكون (٨) ضربا (٩) من البيع ؛ لأنه باع العبد من نفسه بالمال الذى جعل عليه أو عتقا لأن العبد يفضى (١٠) بها إلى الحرية ، ولا يجبر أحد على بيع عبده ولا عتقه (١١).

[٤٥٥] وأما الوضعية عن المكاتب من الكتابة ، فيدل أنها غير واجبة

- 
- (١) الكتابة : عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه . حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع ص ٥٢٤ .
- (٢) من الآية ٣٣ من سورة النور .
- (٣) انظر : الكافي ٩٨٧/٢ ، الشرح الكبير ٣٨٨/٤ ، مواهب الجليل ٣٤٤/٦ .
- (٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .
- (٥) وهو إعانة السادة للأرقاء على قضاء دين الكتابة بإسقاط نجم من نجومها ، ويستحسن أن يكون من آخرها .
- انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٥١/١٢-٢٥٢ ، المدونة ٢/٣ .
- (٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٥/١٢ ، بداية المجتهد ٤٠٨/٢ .
- (٧) فى سائر النسخ : فلا تخلو ، والمثبت من : ش .
- (٨) فى م : يكون .
- (٩) فى م : ضرب .
- (١٠) فى ح : يقضى .
- (١١) انظر : بداية المجتهد ٤٠٨/٢ .

أن الواجبات لابد أن تكون مقدرة معلومة (١)، فلما لم يرد (٢) في كتاب الله ولا في سنة ثابتة توقيت شيء معلوم يوضع عن المكاتب دل ذلك على أنها ليست بواجبة . ولو كانت الوضيعة واجبة - وإن كان لا يعلم مقدارها - صار ما يجب (٣) أدأؤه مما وقعت به الكتابة مجهولا . ولا تكون الكتابة مجهولة عند العلماء . وليس الغرض التطويل في هذا . وفيما قدمناه كفاية (٤).

[٤٥٦] قال غير واحد من شيوخنا البغداديين (٥): إذا كاتب عبده على خدمة شهر ، لا يختلف ابن القاسم وأشهب في ذلك إلا في وجه واحد ذكره أشهب في غير المدونة ؛ وهو إذا عجل قيمة الخدمة ؛ فرأى أشهب أنه يعجل عتقه كتعجيله الكتابة ، وعلى مذهب ابن القاسم ؛ ليس يعجل عتقه ، وليس تعجيل قيمة الخدمة كتعجيل نفس الكتابة . في هذا يختلفان فقط . > والله أعلم (٦).

[٤٥٧] قال بعض شيوخنا من القرويين : وهذا (٧) الذي كاتب عبده على خدمة أمد معلوم ، له حكم المكاتب لاحكم المعتق إلى أجل ، من أجل لفظ الكتابة ، فكأن السيد إنما أراد إجراءه على سنة المكاتب ، فله حكم المكاتب في حيازته ماله ونفقته على نفسه .

(١) قوله : "إن الواجبات لابد أن تكون مقدرة معلومة" ، ، غير مسلم ؛ فإن النفقة على الزوجة والعبيد والحيوان نفقة واجبة ، وهي غير مقدرة ، ولا يرد عند النزاع أن النفقة تقدر بنفقة المثل ، أو بنفقة الكفاية ، لأن الوضيعة كذلك عند النزاع . ولا يعني هذا القول بوجوب الوضيعة ، ولكن لا يصح أن يعلل نفى الوجوب بمثل هذا . والله أعلم .

(٢) في ع ، م : ترد .

(٣) في م : ما يجب .

(٤) انظر المسألة مفصلة في : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٥٢/١٢ .

(٥) ليست في : ح ، ع .

(٦) ما بين الراويين في ح ، ع : فاعلم .

(٧) في ح ، ع : هذا .

[٤٥٨] قال : وقوله : إذا عجل الكتابة سقطت عنه كل خدمة<sup>(١)</sup> ؛ إنما يصح مقال في الخدمة اليسيرة ، لأنها في حيز التبعية<sup>(٢)</sup> ، وأما<sup>(٣)</sup> لو كان أعظم الكتابة خدمة ، وأقلها مالا ، فعجل<sup>(٤)</sup> المال لم يستقم أن توضع الخدمة عنه<sup>(٥)</sup> .

[٤٥٩] قال بعض شيوخنا من أهل بلدنا : إذا شرط على مكاتبه : إنك إن شربت خمرًا أو نحو ذلك ، إنك مردود إلى الرق ، ففعل العبد ذلك ، ليس للسيد أن يرده في الرق من أجل هذا الشرط<sup>(٦)</sup> ، وليس كالمعتق إلى أجل يشترط عليه : إن أبقت فلاحرية لك ؛ هذا له شرطه .

والفرق بين ؛ ذلك أن مايفعل المعتق إلى أجل من الإباق ضرر على سيده ، لأنه يجخل عليه منافعه به ، وماأحدث المكاتب من شرب الخمر ونحوه<sup>(٧)</sup> لايجخل بنجومه ، فإذا أتاه بنجومه ، ولم<sup>(٨)</sup> يعجز عنها لم يقدر شربه الخمر فيها شيئاً<sup>(٩)</sup> ، فلذلك لم ينتفع بشرطه . < والله أعلم ><sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) انظر : المدونة ٥/٣ . °  
 (٢) في ح : النفع .  
 (٣) في ح ، ع : فأما .  
 (٤) في م : فعجز .  
 (٥) ظاهر المدونة سقوط الخدمة - إذا عجل الكتابة - بـلاتفصيل في القليل والكثير ، وعليه الأكثر .  
 انظر : المدونة ٥/٣ ، المنتقى ٣١/٧ ، الشرح الكبير ٤٠٢/٤ .  
 (٦) انظر : مواهب الجليل ٣٥٢/٦ .  
 (٧) ليست في : ح .  
 (٨) في م : أو لم .  
 (٩) قلت : لكن ظاهر القرآن يدل على أن شرب الخمر يقدر في الكتابة ، بل هو أشد قدحاً من الإخلال بالنجوم ؛ فالله سبحانه قد أمر بالكتابة بشرطها وهو أن يكون فيهم خيراً وهو الاستقامة ، قال تعالى : { فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً } ، وشرب الخمر ينافي ذلك .  
 (١٠) مابين الزاويتين ليس في : ع .

[٤٦٠] قال عبد الحق : شرط سحنون تعجيل عتق المكاتب فيما يقع بين (١) المكاتب وسيده من المبايعة (٢) غمزه بعض «شيوخنا من القرويين» (٣)، واعترض عليه (٤) بقولهم : إن قطاعة (٥) أحد الشريكين بإذن شريكه جائزة (٦)؛ فقد جوزوا له أن يأخذ أقل من نصيبه قبل الأجل، وليس (٧) في ذلك تعجيل عتق .

[٤٦١] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا قاطع أحد الشريكين بإذن شريكه ، ثم قتل المكاتب قبل أن يؤدي للشريك الآخر يكون ذلك مثل عجز المكاتب (٨)، وليس كموته (٩)، لأن القيمة المأخوذة من القاتل عوض من رقبة المكاتب ؛ فيجب أن ينظر ؛ فإن كان الذى حصل من قيمته مثل الذى قبض المقاطع فلا كلام للذى لم يقاطع ، وإن قبض أقل مما أخذ

(١) في ع : من .

(٢) انظر : المدونة ٦/٣ .

(٣) مابين الزاويتين في ح : شيوخ القرويين . وفي ع : شيوخنا القرويين .

(٤) في م : عليهم .

(٥) القطاعة : الكتابة الحالة غير المنجمة ، أو هى : تعجل أحد الشريكين - بإذن شريكه - حقه من الكتابة .

انظر : مواهب الجليل ٣٤٧/٦ ، المنتقى ١٦/٧-١٧ .

(٦) انظر : المدونة ٦/٣ .

(٧) في م : فليس .

(٨) إذا عجز المكاتب ، وقد قاطعه أحدهما ، يقال للذى قاطعه : إن شئت أن ترد على صاحبك نصف الذى أخذت ويكون العبد بينكما على النصف ، وإن أبيت فجميع العبد للذى تمسك بالرق خالصا . انظر : المدونة ٧/٣ .

(٩) إذا قاطع أحد الشريكين المكاتب بإذن شريكه ، ثم مات المكاتب ، وترك مالا ، استوفى الذى بقيت له الكتابة حقه من ماله ، ثم كان مابقى من ماله بين الذى قاطعه وبين الذى لم يقاطعه على قدر الحصة فى المكاتب . والله أعلم . وانظر : المدونة ٧/٣ .



المقاطع أو أكثر ، كان سبيل ذلك سبيل ما وصف في الكتاب (١) في عجز المكاتب . <والله أعلم> (٢).

[٤٦٢] قال بعض <شيوخنا من> (٣) القرويين : إذا أعتق السيد أحد المكاتبين ، فلم يجز أصحابه ذلك (٤) ، ثم أدوا ، لم يرجع الذى كان أعتق السيد على سيده بشيء ، ومثل هذا ليحيى بن عمر ، وذلك أن السيد قد أخذه بوجه جائز ، فلا يرجع عليه به ، ولو كان يرجع به على السيد إذا أعتق ، وجب أن يسقط أولا عن المكاتبين ، ويسعى جميعهم فيما بقى ، فإذا كان لا يسقط أولا ، فكذلك لا يرجع به آخرا ، إذا أدى . <والله أعلم> (٥).

[٤٦٣] قال بعض شيوخنا من أهل بلدنا : وإذا أعتق أحد المكاتبين ، وهو زمن (٦) ، لاحجة لأصحابه أنهم إذا أدوا يرجعون عليه ، فلا يعتق إلا برضاهم ، وذلك أنه لما كانت نفقة الزمن عليهم ، كان ضرر النفقة التى تسقط (٧) عنهم بعثت السيد إياه أعظم لهم فى المنفعة من احتجاجهم بأنهم يتبعونه إذا عتق ، لأن هذا ضرر يسقط عنهم حقيقة ، وما يحتجون به من مطالبته يوما ما قد لا يتم لهم بأن يموت فقيرا ، ولا يستفيد (٨) مالا . فلهذا ، لا يلتفت إلى احتجاجهم لما وصفنا (٩) . والله أعلم .

- 
- (١) انظر : المدونة ٧/٣ .  
 (٢) مابين الزاويتين ليس فى : ع .  
 (٣) مابين الزاويتين ليس فى : م .  
 (٤) انظر : المدونة ٩/٣ ، والمقصود بأصحابه هنا : أصحاب المكاتب الذى أعتق ، وهم بقية المكاتبين .  
 (٥) مابين الزاويتين ليس فى : ع .  
 (٦) الزمن : هو المريض زمنا طويلا بعلقة ظاهرة . انظر : لسان العرب ، المصباح المنير (زمن) ، وانظر : المدونة ٩/٣-١٠ .  
 (٧) فى م : يسقط .  
 (٨) فى م : أو لا يستفيد .  
 (٩) فى ح : بما وصفنا ، وفى ع : بما وصفناه .

[٤٦٤] قال عبد الحق : قال لى بعض <شيوخنا من> (١) القرويين فى مسألة الذى كاتب على نفسه وعلى عبد (٢) للسيد غائب (٣) ؛ إذا قدم الغائب فكره ذلك ؛ يؤاخره المكاتب الآخر ، ويكون (٤) له من إجارته مقدار نفقته والزائد على نفقته إن أدى (٥) الكتابة وبقيت منه بقية ؛ فهى للذى كره الكتابة ، وإن بقى على الذى كره الكتابة درك ، طالبه صاحبه بعد العتق بما يجب له عليه من ذلك . هذا على قول مالك .

وأما على قول ابن القاسم ؛ فلا يرجع عليه بعد العتق بشىء ، يريد إنما يجب أن يطالبه به بعد العتق يدخل فيه اختلاف مالك وابن القاسم إذا أعتق عبده وعليه كذا (٦) ، فعند مالك يطلبه به بعد العتق ، وعند ابن القاسم العتق جائز ، والمال ساقط ، فكذلك (٧) المسألة التى قدمنا . والله أعلم .

[٤٦٥] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا نزلت حمالة أجنبي بالكتابة ، وفات ذلك بالعتق ، فحرية المكاتب ماضية ، ويرجع الحميل على المكاتب ، ويخاصص غرماءه بما أدى عنه ، وليس له أن يرجع على السيد بما دفع إليه . <والله أعلم> (٨) .

[٤٦٦] قال عبد الحق : إن قيل : لم إذا عجز المكاتب الأعلى (٩) يؤدى الأسفل (١٠) للمبتاع ، ولا يؤدى للمكاتب الأعلى العاجز ، وكتابة الأسفل مال

(١) ما بين الزاويتين ليس فى : م .

(٢) فى م : عبده .

(٣) انظر : المدونة ١٠/٣ .

(٤) فى م : ويكن .

(٥) فى م : أدوا .

(٦) انظر : المدونة ١٠/٣ .

(٧) فى ح : وكذلك .

(٨) ما بين الزاويتين ليس فى : ع .

(٩) المكاتب الأعلى : هو العبد يكاتبه سيده .

(١٠) المكاتب الأسفل : هو عبد المكاتب يكاتبه .

للأعلى ، فهلا كان ذلك كمكاتب عجز ، وييده مال أنه باق على ملكه ، حتى ينتزعه السيد؟!

قيل : هذا مال<sup>(١)</sup> بائن عن يده ، فإنما هو كعبد حجر عليه ، وله دين على رجل ، فلا سبيل<sup>(٢)</sup> له إلى قبضه ؛ لأن قبضه من الغريم تصرف ، وهو بالحجر ممنوع من التصرف ، فكذلك المكاتب الأعلى بعد العجز محجور عليه فلو جاز أن يقبض الكتابة من الأسفل صار ذلك تصرفا لمحجور بغير إذن سيده ، وهذا بين . < والله أعلم ><sup>(٣)</sup>.

[٤٦٧] قال بعض شيوخنا في المكاتب يغنمه المسلمون ؛ فيعلم<sup>(٤)</sup> أنه مكاتب ، ولا يعرف سيده<sup>(٥)</sup> ، فتباع<sup>(٦)</sup> كتابته في المقاسم ، ثم يأتي سيده ، وقد قبض المشتري بعض الكتابة ؛ أن السيد إذا أحب افتكاكه قاص المشتري بما قبض من المكاتب ، فإذا كان الذي قبض مثل نصف الكتابة افتكه السيد بنصف الثمن ، وإن قبض المشتري ثلث الكتابة حسبه عليه بثلث الثمن ، يجعل هذا<sup>(٧)</sup> جزءا من الكتابة يسقط من الثمن جزء<sup>(٨)</sup> مثله .

قال : ولا يبدأ في هذا الموضع المكاتب بالتخيير ؛ فيقال له : أد ، وإلا عجزت ؛ لأنه لم يقسم على أنه عبد ، وإنما بيعت الكتابة ، وإنما يخير المكاتب أولا إذا قسم على أنه عبد ، ثم علم أنه مكاتب ، وأبى<sup>(٩)</sup> سيده ؛ فيقال للمكاتب : أد ما اشتراك به المشتري ، وإلا عجزت ، فإن عجز خير سيده بين

(١) ليست في : م .

(٢) في م : ولا سبيل .

(٣) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٤) في م : فيغنم .

(٥) انظر : المدونة ٢٣/٣ .

(٦) في م : فيباع .

(٧) في ع ، م : هكذا .

(٨) في ح ، ع : جزءا .

(٩) في ع : وأما .

أن يسلمه رقيقا ، أو يفتكه رقيقا ، كسبيله إذا جنى أنه يبدأ بالتخيير ، فاعلم ذلك .

[٤٦٨] قال بعض شيوخنا : إذا اختلف المكاتب وسيده في النجوم ، واتفقا على عدد<sup>(١)</sup> الكتابة ، إنما كان ذلك عند ابن القاسم ، بخلاف اختلافهما في عدد الكتابة ؛ أعنى إذا أقاما بينة ، وتكافأتا في العدالة ، لأن بينة السيد قد زادت - لاحالة - في اختلافهما في عدد الكتابة ، فقضى بالزائدة ، وأما<sup>(٢)</sup> في اختلافهما في النجوم ، فكل بينة نفعت صاحبها ؛ بينة المكاتب شهدت له بنفع ، وهو التأخير لزيادة النجوم ، وبينة السيد نفعت له لشهادتها بنجوم أقل من النجوم التي شهدت بها<sup>(٣)</sup> بينة المكاتب والعدد ، فلم تختلف<sup>(٤)</sup> البينة<sup>(٥)</sup> فيه ، فيقابل النفع في ذلك ؛ ولم تنفرد بينة أحدهما بزيادة فهذا مختلف<sup>(٦)</sup> . <والله أعلم><sup>(٧)</sup> .

[٤٦٩] قال بعض شيوخنا من القرويين : إنما قال : إذا أوصى بوضع ماعلى مكاتبه<sup>(٨)</sup> أو بكتابته<sup>(٩)</sup> لرجل ، يجعل في الثلث الأقل من قيمة الرقبة أو قيمة الكتابة<sup>(١٠)</sup> ، لأن الذى يملك السيد غير متقرر ، لأنه قد يؤدي ، فيخرج حرا ، فيكون إنما ملك منه مال الكتابة ، وقد يعجز فيرق رقبته ، فلما لم يتحقق ملك أحدهما جعل أقلهما في الثلث ، حسب ما عللنا به مسألة

- 
- (١) فى م : عدة .
  - (٢) فى ح : فأما .
  - (٣) فى ح : به .
  - (٤) فى م : يختلف .
  - (٥) ليست فى : م .
  - (٦) انظر : المدونة ٢٤/٣ .
  - (٧) مابين الزاويتين ليس فى : ع .
  - (٨) فى م : المكاتبه .
  - (٩) فى م : بكتابه .
  - (١٠) انظر : المدونة ٣٠/٣ .

من كاتب عبده ، ثم دبره ، ثم مات (١). <والله أعلم> (٢).

[٤٧٠] قال بعض القرويين : قلت للشيخ أبي الحسن بن القابسي :  
ما وجه قول ابن القاسم في المكاتب إذا رهن سيده رهنا في أصل الكتابة ،  
فاستملكه السيد ، أنه يرجع بقيمته ما لم يفلس ، فإذا أفلس لم يرجع به ورآه  
كالانتزاع (٣) ، فإن كان ذلك عنده انتزاعا ، فيلزمه أن يقول : لا شيء  
للمكاتب فيه . وإن (٤) لم يفلس سيده ، فإن (٥) لم يره انتزاعا ، فللمكاتب أن  
يخاص به (٦) غرماء سيده ؟

فقال لي : يعد ذلك من السيد إذا اشترطه في أصل الكتابة كأنه انتزعه

منه .

وقوله : وهو (٧) رهن ، كأنه وعده أن يرده إليه بعد وفاء كتابته ،  
وذلك منه كالهبة (٨) يقوم عليه بها ما لم يفلس .

[٤٧١] قال عبد الحق : قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا كاتب  
عبده في المرض ، وحاجي ، وقبض الكتابة ، يجعل في الثلث قيمة الرقبة كلها

(١) انظر التعليل في مسألة التفريق بين أن تكون الكتابة أولا أو التدبير ، وذلك في  
كتاب المدبر السابق .

وانظر : البيان والتحصيل ٢٧٢/١٥ .

(٢) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(٣) انظر : المدونة ٢٥/٣ .

(٤) من هذه الكلمة نقص في (م) وينتهي عند قوله "واشدت علينا" في أول كتاب  
أمهات الأولاد .

(٥) في ح : وإن .

(٦) ليست في : ع .

(٧) ليست في : ع .

(٨) تعقب هذا القول بأنه لو كان كالهبة لم يلزمه سوى اليمين إن اتهم في دعوى  
الضياع ، والفرض أنه هنا إذا ادعى ضياعه ، ولم تقم البينة أنه ضامن للقيمة إن  
لم يفلس ، وكذا إن قامت على قول أشهب ، ولو كان كالهبة ماضن في كل  
وجه وحال إن حلف . انظر : عدة البروق ص ٣٦٢ .

بخلاف إذا حابى المريض فى بيعه ، ههنا ، إنما يجعل فى الثلث المحاباة خاصة لأن الكتابة فى المرض عتاقة<sup>(١)</sup>.

قال : وإذا حابى ، فكان الثلث يحمل رقبته ، جاز ذلك ، ولم يقوم فى النجوم المقبوضة ، ولا يضاف إلى مال الميت فيكثر به ، وإن كان الثلث لا يحمله ، ردت النجوم المقبوضة إلى يد العبد ، ثم أعتق منه بماله محمل الثلث ، لأن الثلث إذا كان حاملاً أخذ المال الورثة ، فلا يكثر مال الميت به ولا يدخل فيه العبد ، فإذا لم يحمل الثلث ، ووجب رد المال إلى يد العبد ، فيعتق منه بماله محمل الثلث<sup>(٢)</sup>.

[٤٧٢] قال لى بعض شيوخنا من القرويين فى مسألة من كاتب فى الصحة ، وأقر فى المرض بقبض الكتابة<sup>(٣)</sup> ، والثلث يحمله<sup>(٤)</sup> : إنما يصح ما ذكر<sup>(٥)</sup> ، إذا كان الثلث فارغاً لم يوص فيه بشيء ، فأما إن كان قد أشغل<sup>(٦)</sup> الثلث بوصايا ، فهذا أحب أن يستغرق وصاياه ثلثه ، ويخرج العبد الذى أقر أنه قبض كتابته من رأس ماله ، فهو كالقائل : أعتقت عبدي فى صحتي ، فلا يعتق ، والوصايا خارجة من ثلثه .

وحكى عن بعض شيوخنا من القرويين أنه خالف هذا ، وقال : سواء أشغل<sup>(٧)</sup> الثلث بوصايا ، أو لم يشغله ، يجوز إقراره ، إذا كانت الوصايا مما يبدأ عليها عتق هذا العبد .

(١) انظر : المدونة ٢٩/٣ .

(٢) انظر : عدة البروق ص ٣٦٣ .

(٣) انظر : المدونة ٢٩/٣ .

(٤) فى ح : بحمله .

(٥) وهو جواب السؤال فى المدونة ٢٩/٣-٣٠ قال : "إن كان للسيد أولاد فلايتهم السيد أن يكون قال بالكتابة عن ولده إلى مكاتبه بقوله : قد قبضت جميع الكتابة فذلك جائز وهو فى جميع ذلك مصدق ، وهو حر ، وإن لم يكن له ولد وكان الثلث يحمله قبل قوله ولايتهم لأنه لو أعتقه جاز عتقه ، وإن كان يورث كلاله ولم يحمله الثلث لم يقبل قوله إلا بيينة ... " .

(٦) فى ع : شغل .

(٧) فى ع : شغل .

## كتاب أمهات الأولاد (١)

[٤٧٣] قال النبي عليه السلام في أم ولده إبراهيم : "أعتقها ولدها" (٢).

وقد اتفق أن يبيعها في حال حملها لايحوز ، فإذا وضعت فهي على الأصل ، لا تنتقل إلا بدليل (٣).

وقد روى عن ابن عباس أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أيما رجل ولدت منه أمته ، فهي معتقة عن دبر" (٤). وعن علي بن أبي طالب أنه قال : إن عمر قد أعتقك (٥).

(١) أم الولد : هي الأمة تلد من سيدها . مواهب الجليل ٣٥٥/٦ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن عباس حديث رقم ٢٥١٦ ، واللفظ له ، والدارقطني ١٣١/٤ ، والبيهقي ٣٤٦/١٠ ، وابن سعد في الطبقات الكبرى ٢١٥/٨ ، من طريق الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس ، وهو ضعيف جدا ، كما في التلخيص الحبير ٢١٧/٤ .

وقال في تقريب التهذيب ص ١٦٧ : وله طريق أخرى إسنادها ضعيف لأجل مصعب بن سعيد المصيصي ، قال في التلخيص الحبير ٢١٨/٤ فيه ضعف وهذه الطريق من رواية ابن حزم عن قاسم بن أصبغ . فالحديث يبقى ضعيفا حتى يوجد ما يقويه .

(٣) انظر : بداية المجتهد ٤٢٧/٢ .

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه حديث رقم ٢٥١٥ ، واللفظ له ، وأحمد ١٩/٢ ، والدارقطني ٢٥٧/٢ ، والدارقطني ١٣٠/٤-١٣١ ، والحاكم ١٩/٢ ، والبيهقي ٣٤٦/١٠ من طريق حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس الذي سبق الكلام عليه وأنه ضعيف جدا ، وقال الذهبي معقبا على الحاكم : حسين متروك .

وله طريق أخرى عند الدارقطني في سننه ١٣١/٤ بلفظ : "أم الولد حرة وإن كان سقطا" ، لكن إسنادها ضعيف . قال في التلخيص ٢١٧/٤ : والصحيح أنه من قول ابن عمر ، وانظر الإرواء ١٨٦/٦ .

(٥) وهو في مسند ابن أبي شيبة بلفظ "أتت على أم ولد فقال : إن عمر قد أعتقك" . انظر : مسند ابن أبي شيبة ، باب بيع أمهات الأولاد ٤١٠/٤ ، تحت رقم ٢١٥٩٤ .

[٤٧٤] وعن ابن محيريز<sup>(١)</sup> أنه قال : دخلت المسجد ، فرأيت أبا سعيد الخدري<sup>(٢)</sup> ، فجلست إليه ، فسألته عن العزل ، فقال أبو سعيد : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق ، فأصبنا سبياً من سبي العرب ، فاشتبهينا النساء ، واشتدت علينا<sup>(٣)</sup> العزبة ، وأحببنا الفداء<sup>(٤)</sup> ، فأردنا أن نعزل ، فقلنا : نعزل ، «ورسول الله»<sup>(٥)</sup> بين أظهرنا قبل أن نسأله فسألناه عن ذلك فقال : "ما عليكم ألا تفعلوا"<sup>(٦)</sup> ، مامن نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهى كائنة"<sup>(٧)</sup> . فعلم بهذا الخبر أن الحمل منهن يمنع البيع ، ويذهب بالثمن ، وليس غرضنا التطويل في هذا . وفيما قدمناه كفاية .

(١) عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب الجمحي ، القرشي ، أبو محيريز ، كان يتيماً في حجر أبي مخذورة بمكة ، ثم نزل بيت المقدس ، ثقة عابد ، من التابعين ، توفي سنة ٩٩ هـ ، وقيل قبلها .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٢/٦ ، أسد الغابة ٢٥٢/٣ ، العبر ١١٧/١ ، تذكرة الحفاظ ٦٤/١ ، البداية والنهاية ١٨٥/٩ ، شذرات الذهب ١١٦/١ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٣ .

(٢) هو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري ، صحابي ، استصغر بأحد ، ثم شهد مابعدا ، وكان من المكثرين في رواية الحديث ، ومن فقهاء أحداث الصحابة . توفي - رضى الله عنه - بالمدينة سنة ثلاث ، وقيل أربع ، وقيل خمس وستين . أخرج له الجماعة ، كما في تقريب التهذيب ص ٢٣٢ ، والزيادة من الرياض المستطابة ص ١٠٠ .

وانظر : طبقات خليفة ص ٩٦ ، المعارف ص ١١٦ ، تاريخ الصحابة ص ١١٣ ، الإصابة ١٦٥/٤ - ١٦٧ ، تهذيب التهذيب ٤٧٩/٣ - ٤٨١ .

(٣) هنا ينتهي النقص في (م) .

(٤) معناه : احتجنا إلى الوطاء وخفنا من الحبل ، فتصير أم ولد يمتنع علينا بيعها وأخذ الفداء فيها .

(٥) مابين الزاويتين في م : ورسول الله علينا .

(٦) في م : ألا تفعلوه .

(٧) أخرجه البخاري ، كتاب العتق ، باب ١٣ ، ١٢٢/٣ ، ومسلم ، كتاب النكاح ، باب حكم العزل حديث ١٤٣٨ ، والنسائي ، كتاب النكاح ، باب العزل ١٠٧/٦ ، وأبو داود ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في العزل ٦٢٤/٢ ، واللفظ له .



[٤٧٥] قال عبد الحق : ما احتج به سحنون على ابن القاسم من استلحاق<sup>(١)</sup> المديان ولد<sup>(٢)</sup> أمة في مسألة المريض ، لا يلزم ابن القاسم من وجهين :

أحدهما : أن هذا المديان استلحق ولد أمة هي في ملكه ، والمريض إنما استلحق ولد أمة ، قد باعها ، وزالت عن ملكه .  
والوجه<sup>(٣)</sup> الآخر : أن المديان أبقي لغرمائه عوضا ، وهي ذمته التي الدين متخلد فيها ، والمريض لا يبقى للورثة عوضا فهذا مفترق .  
ولو كان المديان<sup>(٤)</sup> إنما استلحق الولد بعد بيع الأمة ، لكان ينبغي أن يكون كالمرريض سواء . <والله أعلم><sup>(٥)</sup> .

[٤٧٦] قال بعض القرويين : وما عترض به على ابن القاسم في الأب يطاء أم ولد ابنه<sup>(٦)</sup> ، أنه إنما أفسد عليه متعه ، فلا يلزمه شيء ، كالذي يشهد عليه بطلاق زوجته بعد أن بنى بها ، ثم أقر الشهود أنهم شهدوا زورا أنهم لا يغرمون للزوج شيئا ؛ لأنهم إنما أتلّفوا عليه متعه ، هذا غير لازم لأن أم الولد بحال الأمة في أرش<sup>(٧)</sup> الجنايات وانتزاع المال ، فقد أحرم<sup>(٨)</sup>

(١) الاستلحاق : ادعاء المدعى أنه أب لغيره .

انظر : حدود ابن عرفة بشرح الرصاع ص ٣٣٤ .

قلت : ولو قال لفلان لكان أحسن .

(٢) في م : وله .

(٣) في ع : ووجه .

(٤) ليست في : ح .

(٥) مابين الزاويتين ليس في : ع .

(٦) قال ابن القاسم في المسألة : "... أرى أن تؤخذ القيمة من الأب ، قيمة أم الولد

فتدفع إلى الابن ، وتعتق الجارية على الابن ولا تعتق على الأب ، لأن الولاء قد

ثبت للابن ، وإنما ألزمتنا الأب القيمة للفساد الذي أدخله على الابن ..." . انظر :

المدونة ٥١/٣ .

(٧) الأرش : هو دية الجراحة في الجنايات .

(٨) في ع : حرم .

سيدها ذلك ، وعلى هذا الاحتجاج الذى اعترضوا به ، يلزم إذا قتل رجل أم ولد أن لا تكون <sup>(١)</sup> عليه قيمة ، لأنه إنما أفسد عليه متعه ، فليس هذا بشيء <sup>(٢)</sup> .

[٤٧٧] قال عبد الحق : قول غيره لا يجوز للابن شراء زوجته الحامل من أبيه لأن مافى بطنها قد عتق على جده <sup>(٣)</sup> ، إلى آخر ما ذكره <sup>(٤)</sup> ، ليس بخلاف لقول ابن القاسم <sup>(٥)</sup> ، وإنما تكلم ابن القاسم إذا اشتراها ، وفعل ، وفات ذلك ، وليس له أن يبتاعها بدياً على قوله ، ويلزم الولد قيمتها يوم قبضها بالشراء على أن حملها حر ، لأنه كبيع فاسد فات بالولادة . فاعلم <sup>(٦)</sup> ، ومثل هذا حكى عن الشيخ أبى الحسن - رحمه الله - .

وقول <sup>(٧)</sup> غيره أيضاً : إنه <sup>(٨)</sup> لا يرق جنينها ، ولا يلحقه دين <sup>(٩)</sup> . ليس بخلاف لابن القاسم ، وليست كمسألة من ابتاع زوجة والده حاملاً . والفرق بين ذلك أن الولد خلق حراً فى المسألة الأولى <sup>(١٠)</sup> ، وفى هذه <sup>(١١)</sup> إنما عتق بشراء الولد <sup>(١٢)</sup> ، فأشبه ذلك العتق المبتدأ <sup>(١٣)</sup> عند ابن القاسم ، فقال : إنها تباع فى الدين .

- 
- (١) فى ح ، م : يكون .  
 (٢) فى ح : شيء .  
 (٣) فى ح ، م : حده .  
 وقال فى منح الجليل ٤٨١/٩ : "... فلا يجوز بيعها واستثناء جنينها" .  
 (٤) انظر : المدونة ٥٢/٣ .  
 (٥) انظر : المدونة ٥١/٣ ، الشرح الكبير ٤٠٩/٤ .  
 (٦) فى م : فاعلمه .  
 (٧) فى ع : وقال .  
 (٨) فى ح : إنها .  
 (٩) انظر : المدونة ٥٢/٣ .  
 (١٠) وهى مسألة شراء زوجته الحامل من أبيه .  
 (١١) وهى مسألة شراء زوجة والده حاملاً .  
 (١٢) انظر : عدة البروق ص ٣٧٧-٣٧٨ .  
 (١٣) وهو العتق بلا سبب ، أو عتق السنة ، وهو الذى يكون دافعه طلب الأجر من الله تعالى .

وجعلها غيره كالمسألة (١) الأولى ؛ لأن ذلك كله عتق سنة ، فوجب أن  
 <يتساوى الحكم> (٢) ، وإن كان في إحدى (٣) المسألتين إنما هو معتق بالشراء  
 وفي الأخرى هو من أصله حر ، فقد تساوت المسألتان في كونه معتقا بسنة  
 لا باقتراف (٤) . فاعلم .

[٤٧٨] قال عبد الحق : إذا زنى بزوجة ابنه لا يلحق به الولد (٥) ،  
 وإن كان ولده غائبا عن زوجته أمدا فيه استبراء ، ولو خمس سنين أو  
 أكثر ؛ بخلاف إذا وطىء أم ولد ابنه أو زوجة لعبده ، وهى أُمته (٦) ، لأن  
 الولد فراشه صحيح ، والأب الواطيء لافراش له ، فصاحب الفراش أولى  
 بالولد .

وأما في وطئه أم ولد ابنه أو أُمته التى هى زوجة لعبده ؛ فهو وطء  
 ملك . فلذلك إن غاب الزوج أو الابن غيبة فى مثلها استبراء ، كان الولد  
 للواطيء . وهاتان المسألتان : مسألة الواطيء أم ولد ابنه ، ومسألة  
 الواطيء أُمته التى هى زوجة عبده أو زوجة أجنبي ، إنما تتفق إذا وطىء  
 بعد أمد فيه استبراء ، والزواج غائب ، وأما إذا وطىء قبل حيضة ،  
 فالمسألتان مختلفتان ؛ فأما فى وطئه أم ولد ابنه ، فيدعى للولد القافة (٧) ،

(١) فى م : كمسألة .

(٢) ما بين الزاويتين فى ح : يتساوى فى الحكم .

(٣) فى م : أحد .

(٤) عتق الاقتراف : ما كان سببه فعل شىء من المحظورات الموجبة للكفارة بالعتق  
 كالوطء فى نهار رمضان مثلا .

(٥) انظر : المدونة ٦٤/٣ .

(٦) فإن الولد يلحق - حينئذ - بالأب ، أو السيد ، بشرط أن يكون الابن قد غاب  
 مدة يعلم أن فى مثلها استبراء ، وأن يكون العبد غائبا أو معزولا عن زوجته مدة  
 يحصل فيها الاستبراء لرحمها . انظر : المدونة ٥١/٣ .

(٧) القافة : جمع قائف ، وهم الذين يميزون الدماء ، ويلحقون الناس بعضهم ببعض .  
 شرح غريب ألفاظ المدونة ص ١٠٨ .

لأنه كوطء مالكين في طهر<sup>(١)</sup>، وأما في وطئه زوجة عبده أو أجنبي وهي أمته ، فلاقافة ههنا ، والولد للزوج لأن فراش الزوج أولى .  
وقد نقل بعض <المختصرين هذه><sup>(٢)</sup> المسألة نقلا ليس بصحيح ؛ لأنه جمع بين المسألتين في وطئه قبل حيضة وبعد حيضة على جواب واحد ، والأمر في ذلك مختلف على ما بينا ، وهو معنى ما في المدونة<sup>(٣)</sup> ، ونحو هذا حفظت عن بعض شيوخنا القرويين .

[٤٧٩] قال بعض شيوخنا من<sup>(٤)</sup> القرويين : إذا أقر السيد بوطء أمته ، وأتت بولد ، فادعت أنه منه ، ولا بينة لها أنها ولدته ، فإن أتت بولد حتى فهي مصدقة ، وإن أتت بولد ميت فلا تصدق حتى تثبت الولادة ؛ وإن كان السيد مقرا بالوطء<sup>(٥)</sup> .

[٤٨٠] قال بعض شيوخنا من القرويين : إنما لم يمض عتق المأذون الذي أعتقه السيد في أمته الحامل<sup>(٦)</sup> ، ويعتق<sup>(٧)</sup> جنينها ، وكان بخلاف من أعتق أمة ، قد وهب جنينها لرجل ؛ لأن السيد ملكه للجنين ملك أصلي ، فلم يبتل ملكه بعتق المأذون للأمة ، والذي وهب الجنين ليس له ملك أصلي<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) انظر : المدونة ٦١،٦٠/٣ .  
(٢) ما بين الزاويتين في م : المختصرين من هذه .  
(٣) انظر : المدونة ٦٢/٣ .  
(٤) ليست في : م .  
(٥) انظر : المدونة ٦٠-٥٩/٣ .  
(٦) وتعتق بوضع ما في بطنها ، ويكون الولد رقيقا للسيد الأعلى ، وهو سيد المأذون الذي أعتق .  
(٧) انظر : المدونة ٥٥/٣ ، عدة البروق ص ٣٧٨ .  
(٨) كذا في سائر النسخ . والصحيح - والله أعلم - ولا يعتق . وانظر : المدونة ٥٥/٣ .  
(٨) انظر : عدة البروق ص ٣٧٨ .

قال : وقوله : إلا أن يملك المأذون حملها<sup>(١)</sup>؛ يريد بهبة أو بصدقة<sup>(٢)</sup> أو بشراء ، > فإذا وقع عقد البيع فقد وقع الفوت في الجنين لحصول الحرمة فيه ، لأنه معتق بنفس الشراء><sup>(٣)</sup> ، وليس لايفوت إلا بالوضع ، كما زعم بعض الناس ، بل عقد الشراء فوت . والله أعلم .

[٤٨١] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا استلحق ولد أمة باعها ، وهى حامل ، واتهم فى الأم<sup>(٤)</sup> ، فلم ترد إليه ، ورد إليه الولد بما ينوبه . معرفة ماينوب الولد أن يقال : كم قيمته يوم عقد الصفقة على هيئته الآن؟ ثم تقوم الأم بلاولـد ، فيرد من الثمن حصاص الولد<sup>(٥)</sup>.

[٤٨٢] قال بعض شيوخنا من القرويين فى قول محمد فى الأمة بين الشريكين يطؤها أحدهما<sup>(٦)</sup> : إن وطئ مرة<sup>(٧)</sup> ، فيوم الوطء يوم الحمل ، فيقوم<sup>(٨)</sup> يوم الوطء ، وإن وطئ مرارا خير الشريك .

قال : إنما يصح تخييره إذا كان بين كل وطأة حيضة ، فأما إن وطئ مرارا قبل حيضة ، فلا تخيير ههنا ، ويحمل على أن الولد من الوطء الأول ، فأما إذا حاضت فى خلال الوطء ، فله أن يقوم عليه عند أول وطئه ، إذا كان له ، لو لم تحمل أصلا ، أن يقوم عليه ، فله اختيار ذلك الآن . فاعلم .

[٤٨٣] قال : وإذا حملت هذه الأمة التى وطأها أحد الشريكين ، والواطئ معسر ، فيبيع نصفها ، فكان<sup>(٩)</sup> قيمة نصفها أكثر من نصف القيمة

(١) انظر : المدونة ٥٥/٣ .

(٢) فى م : أو صدقة .

(٣) ما بين الزاويتين ليس فى : ح .

(٤) بأنه يريد بردها الاستمتاع أو الاستخدام .

(٥) انظر : المدونة ٥٨/٣-٥٩ .

(٦) انظر : المدونة ٦٢،٥١/٣-٦٤ .

(٧) ليست فى : م .

(٨) فى م : فيغرم .

(٩) لعل الصواب : فإن كان .

التي لزمته ، لا يباع منها من أجل نصف قيمة الولد التي لزمته شيء<sup>(١)</sup> ، لأن قيمة الولد دين عليه ، فكما لا يقضى ديونه بثلثها ، كذلك<sup>(٢)</sup> لا يقضى به مالزمه من قيمة الولد ، وإنما يبيعها فيما لزمه من أجلها خاصة ، لا متعلق عليه من غيرها<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

---

(١) في ح ، م : شيئاً ، وهو خطأ نحوى لعله من النسخ .

(٢) في م : فكذلك .

(٣) انظر في المسألة : الشرح الكبير ٤/٤١٢-٤١٣ ، التاج والإكليل ٦/٣٥٨ ، عدة البروق ص ٣٨٤ .

## كتاب الولاء (١)

[٤٨٤] إن قال قائل : لم جاز أن يعتق عبده عن رجل ، وقد نهى  
النبي عليه السلام عن بيع الولاء وعن هبته؟ (٢) فلم لم (٣) يكن هذا كهبة  
الولاء؟! ولم جاز العتق ، ونفذ ، وإن كره المعتق عنه؟ (٤) ولم يكن ذلك  
كمعروف لا يجبر (٥) على قبوله؟

[٤٨٥] فالجواب في الوجه الأول : أن هذا ليس من ناحية نقل الولاء  
لأنه إنما نهى عن نقل ولاء قد (٦) تقرر ، وهذا فلم (٧) يتقرر فيه الولاء ، ثم  
نقله بهبة أو غيرها (٨) ، فليس بداخل في ظاهر الحديث ، وأما نفاذ العتق  
دون (٩) مراعاة قبول المعتق عنه فلأن هذا أمر ثبت (١٠) فيه الحق لعقب  
الرجل وغيرهم ، ممن يدور إليه الولاء ، فليس له أن ينقض حقا ثبت  
لغيره ، ففارق ذلك هبة المال وصدقته في مراعاة قبول الموهوب والمتصدق  
عليه . <والله أعلم> (١١).

---

(١) الولاء في اللغة : النصرة ، وهو في الشرع : ميراث يستحقه المرء بسبب عتق  
شخص في ملكه .

انظر : المصباح المنير (ولى) ، التعريفات للجرجاني ص ٢٥٥ .

(٢) أخرجه البخاري ، كتاب العتق ، باب بيع الولاء وهبته ١٢٠/٣ ، مسلم ، كتاب  
العتق ، باب النهي عن بيع الولاء وهبته ١١٤٥/٢ ، كلاهما عن ابن عمر رضي  
الله عنهما .

(٣) ليست في : م .

(٤) انظر : المدونة ٦٤/٣ .

(٥) في ح : يجبر .

(٦) في م : فقد .

(٧) لعلها لم .

(٨) في ح ، ع : وغيرها .

(٩) في ع : بغير .

(١٠) ليست في : م .

(١١) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

[٤٨٦] قال بعض القرويين في مسألة من أعتق عبده عن عبد رجل (١)؛ معنى كلام ابن القاسم أن سيد المعتق عنه علم بذلك ، فلذلك كان له الولاء ، ولم يعد إلى عبده (٢) إن عتق ، فيصير كعتق العبد بإذن سيده ، وأما لو لم يعلم سيده بعتق الرجل عن عبده حتى أعتق العبد كان الولاء للعبد المعتق عنه لالسيده بمنزلة العبد يعتق عبده ، فلا يعلم السيد بذلك حتى يعتقه (٤). <والله أعلم> (٥).

[٤٨٧] قال بعض شيوخنا من القرويين : قوله : إذا أعتق عبدا نصرانيا عن أبيه النصراني ، ولاؤه لأبيه ، إن أسلم أبوه (٦)؛ إنما ذكر إسلام أبيه لأنه إذا أسلم ههنا يحكم له بذلك ، فأما إن لم يسلم فهم نصارى لا يعرض لهم ، ولا يحكم بينهم ، فهذا (٧) فائدة شرطه : إن أسلم أبوه ، وقد أسقط هذا اللفظ بعض المختصرين ، ولم ير له معنى ، وهو في الأمهات ، ووجهه ما ذكرنا (٨).

[٤٨٨] قال : إذا قدمت حرية بأمان ، فأسلمت ، فكان ولاؤها للمسلمين ، ثم سبى أبوها بعد ذلك ، فعتق ، جره الوالد (٩) ، فخالف (١٠)

- 
- (١) انظر : المدونة ٦٥/٣ .  
 (٢) في م : غيره .  
 (٣) ليست في : م .  
 (٤) انظر : البيان والتحصيل ٤٢٠/١٤ - ٤٢٢ .  
 (٥) ما بين الزاويتين ليس في : ع .  
 (٦) انظر : المدونة ٦٦/٣ .  
 (٧) في م : فهذه .  
 (٨) في ع : ما ذكرناه .  
 (٩) العبارة فيها ركاقة ، وقد يكون هذا من تصرف النساخ ، والله أعلم . والمعنى أن الأب يجز ولقاء ابنته إلى معتقه . والله أعلم .  
 (١٠) في ع : مخالف .



بين هذه المسألة (١) وبين مسألة النصراني يعتق عبيدا (٢)، ثم يلحق بدار الحرب فيسبى ، ويعتق (٣)، فلم يجعله يجر الولاء ، والولاء قد ثبت لمن ثبت في المسألتين .

[٤٨٩] فإنما فرق بين ذلك من أجل أن أبا الحربية قد كان الرق (٤) متسلطا عليه ، إلا أن امتناعه بنفسه منع من إرقاقه ، فلما حصل مرقوقا ، فكأنه أمر لم يزل عليه ، لتسلط حكم الرق عليه ، فلذلك جر الولاء ، والرق غير متسلط على الذى نقض العهد فيما تقدم (٥)، وملكه إنما هو حادث لسبب أوجب ذلك، فلم يجر ولأء قد تقدم ثبوته له لمن (٦) استحدث ملكه (٧) وأعتقه . هكذا قال لى بعض شيوخنا من القرويين (٨).

قال : ولو كان الأب سبى ، فملك ، ثم قدمت ابنته بأمان ، فأسلمت <فهذا ليس> (٩) فيه اختلاف أن الأب إذا عتق جر الولاء ، لأنه قد ملك ملك حقيقة قبل قدوم ابنته .

[٤٩٠] قال بعض شيوخنا من القرويين : إذا اشترى عبدا ، فأقر أن الذى باعه منه (١٠) كان أعتقه ، والبائع منه منكر ، فوجب عتقه على المشتري

(١) ليست فى : ح ، ع ، ونصها فى المدونة ٧٣/٣ : "قلت : أرأيت لو أن امرأة من أهل الحرب قدمت بأمان فأسلمت لمن ولاؤها فى قول مالك؟ قال : لجميع المسلمين قلت : فإن سبى والدها بعد ذلك فأعتق وأسلم ، أيجر ولاؤها فى قول مالك أم لا؟ قال : نعم ... "

(٢) فى ع : عبدا . وانظر : المدونة ٧٢/٣ .

(٣) فى ح : أو يعتق .

(٤) ليست فى : م .

(٥) فى ع : فيما يقدم .

(٦) فى م : بمن .

(٧) فى ح ، ع : ملكه له .

(٨) انظر : عدة البروق ص ٢١٥ .

(٩) ما بين الزاويتين فى م : فليس .

(١٠) ليست فى : م .

لإقراره أنه حر ، فمات العبد عن مال ، فللمشتري أن يأخذ من ذلك المال مقدار ثمنه ، وباقي المال يكون للبائع إن ادعاه ، وإلا كان موقوفا . وإن ترك العبد أقل من ثمن المشتري ، فليس للمشتري غيره ، ولو مات البائع أولا قبل موت العبد ، ثم مات العبد ، فإن كان البائع لم يترك مالا ، فليس للمشتري من مال العبد الميت شيء ، لأنه مقر أن ورثة البائع يرثونه بالولاء والثلث الذي له على البائع إنما يلزم تركته ، والبائع لم<sup>(١)</sup> يترك مالا ، كما ذكرنا ، فلم يكن له شيء ، ولو كان البائع قد ترك مقدار الثلث ، فأكثر ، لم يكن للورثة أخذ ما ترك العبد حتى يدفعوا للمشتري ثمنه ، أو مقدار ما ترك البائع ؛ إن كان إنما ترك أقل من الثلث ، فإذا دفعوا ذلك أخذوا ما ترك العبد .

[٤٩١] قال بعض شيوخنا من القرويين في العبد النصراني بين مسلم ونصراني<sup>(٢)</sup> يعتقانه<sup>(٣)</sup> جميعا : عليه نصف الجزية ، وهو النصيب الذي يخص النصراني<sup>(٤)</sup> .

[٤٩٢] قال بعض شيوخنا من القرويين : إنما قال ابن القاسم : يقضى في شهادة السماع<sup>(٥)</sup> في الولاء بالمال دون الولاء<sup>(٦)</sup> ، لاحتمال أن يكون هذا السماع أصله واحد ، فلذلك لم يقض بالولاء ، وقضى بالمال خاصة .

[٤٩٣] وقول أشهب في مسألة الذي أقام بينة أن هذا الميت مولاه : ولم يقولوا أعتقه<sup>(٧)</sup> . تفسير لقول ابن القاسم ، وإنما قال ابن القاسم :

- 
- (١) في ح ، م : فلم .  
 (٢) ليست في : م .  
 (٣) في ح ، م : يعتقاه .  
 (٤) انظر : المدونة ٧٥/٣ .  
 (٥) شهادة السماع : لقب لما يصرح الشاهد فيه باستناد شهادته لسماع من غير معين فتخرج شهادة البت والنقل .  
 انظر : وسائل الإثبات في الفقه الاسلامي لمحمد معجوز ص ٧١ .  
 (٦) انظر : المدونة ٧٨/٣ ، ٨٨،٧٥/٤ .  
 (٧) انظر : المدونة ٨٩/٣ .

لا تجوز الشهادة حتى يقولوا أعتقه (١). لأنه يقدر على استفهامهم ، فإذا لم يقدر على ذلك جازت الشهادة ، كنقلهم عن غيرهم قد جوزه ، وإن لم يقولوا أعتقه (٢)، لأن ذلك ضرورة كله ، والشهادة (٣) على الجواز .

[٤٩٤] الفرق عند ابن القاسم بين مسألة من ورث رجلا بولاء يدعيه (٤)، وأقام عليه آخر بينة أنه مولاه ، وتكافأت البينتان ، وبين مسألة الغير (٥) التي احتج بها على ابن القاسم في الثوب يتداعيان فيه أنهما اشترياه من رجل قد مات ، ويقيمان بينة ، فتكافآن ، أن الولاء لم يحز (٦)، فقسّم المال الذي بسببه (٧) بينهما ، والثوب قد حازه أحدهما ، فلا يخرج من يده إلا بأمر هو أقوى مما احتج هو به .

وقول غيره : إن الثوب للحائز ، ويتحالفان ، لفظة يتحالفان عبارة مأخوذ فيها ، وإنما أراد (٨) - والله أعلم - يحلف الحائز خاصة ، فإن نكل حلف الآخر ، ولم يرد أنهما يحلفان جميعا . <والله أعلم> (٩).

[٤٩٥] قال بعض شيوخنا من القرويين في مسألة كتاب اللقطة ؛ إذا وصف اللقطة فدفعت إليه ، ثم جاء آخر ، فوصفها ، وأقام بينة ، وأقام قابضها بينة ، وتكافأت ، فاللقطة لقابضها - كما قال أشهب - وليس ذلك بخلاف لكلام ابن القاسم (١٠)، ولا تشبه مسألة الولاء التي قدمنا ، لأن قابض

(١) انظر : المدونة ٨٩/٣ .

(٢) انظر : لباب الباب لابن راشد القفصى ص ٢٧٨ .

(٣) في م : فالشهادة .

(٤) وأقام البينة على الدعوى ، فالمال بينهما بناء على التساوى في البينتين ، وكون المال معلوما أصله . انظر : المدونة ٨١/٣ .

(٥) في م : العبد . ولعل مراده - بكلمة الغير - غير ابن القاسم .

(٦) في م : لم يحزه . والحيازة : ضم الإنسان إلى نفسه الشيء من مال أو غيره .

(٧) في ح ، ع : بسببه .

(٨) في م : أرادوا .

(٩) ما بين الزاويتين ليس في : ع .

(١٠) انظر : المدونة ٣٦٦/٤ .

اللقطة قد حازها<sup>(١)</sup> بأمر جائز ، والذي ورث رجلا بولاء لم يكن أخذ المال أخذا جائزا ، ولا حازه حيازة صحيحة ، لأنه لو رفع الأمر إلى حكم منعه من أخذ المال بدعواه خاصة ، وواصف اللقطة لا يكلف أكثر من ذلك ، ودفعها إليه واجب ، فقد أخذ ما يجوز له ، فلم تخرج من حوز<sup>(٢)</sup> الحائز إلا بأمر أقوى مما أتى هو به<sup>(٣)</sup> . «والله أعلم»<sup>(٤)</sup> .

[٤٩٦] قال بعض «شيوخنا من»<sup>(٥)</sup> القرويين : يحتمل أن يكون معنى ماجرى في حديث عمر بن عبد العزيز في النصارى والمسلمين : "إن جاؤوك فاحكم بينهم ، وإن أبوا فردهم إلى أهل دينهم"<sup>(٦)</sup> ، يريد بذلك : فاحكم بينهم بحكم الإسلام في قسم ذلك على فرائض الإسلام .

وقوله : "فإن أبوا فردهم إلى دينهم" . أى إلى قسم أهل<sup>(٧)</sup> دينهم ، لأنهم يردون إلى النصارى ، فعلى هذا يكون ذلك<sup>(٨)</sup> ليس بخلاف لما قاله ابن القاسم<sup>(٩)</sup> . «والله أعلم»<sup>(١٠)</sup> .

وكذلك قوله في المدونة في بعض الروايات يحكم بينهم بحكم الإسلام «ولم ينقلوا عن مواريتهم يريد بحكم الإسلام»<sup>(١١)</sup> الذى هو ألا ينقلوا عن مواريتهم<sup>(١٢)</sup> .

- 
- (١) فى ح : حاز .
  - (٢) فى م : حرز .
  - (٣) ليست فى : ح ، م .
  - (٤) مابين الزاويتين ليس فى : ع .
  - (٥) مابين الزاويتين ليس فى : م .
  - (٦) انظر : المدونة ٨٨/٣ .
  - (٧) ليست فى : م .
  - (٨) ليست فى : م .
  - (٩) انظر : المدونة ٨٨/٣ .
  - (١٠) مابين الزاويتين ليس فى : ع .
  - (١١) مابين الزاويتين ليس فى : ع ، م .
  - (١٢) هنا تنتهى النسخ المعتمدة اعتمادا كليا ، ماعدا (م) . والنص بعد هذا مثبت منها ومقابل بنسخة (ش) .

[٤٩٧] «قال بعض شيوخنا من القرويين» (١): إذا أوقف (٢) مال المرتد لم (٣) ينفق منه على ولده الصغار ، وينفق منه على أم ولده ومدبره ، لأن (٤) الولد لا يرثونه إذا قتل على حال (٥) رده ، فلذلك لا ينفق عليهم من ماله (٦).

[٤٩٨] علل (٧) بعض الناس جواز وطء المدبرة بأنه لما كان رقها بيد سيدها ، إذ يستدين الديون ، فتباع فيها بعد موته ، جاز له من أجل ذلك وطؤها ، وهذا تعليل يعترض عليه ، فيقال : أليس الذى حلف ليفعلن كذا بجرية أمتة لا يجوز له وطؤها ، وهى تباع فى دينه ، فلم «يوجب ذلك» (٨) جواز وطئها ، وإنما جاز وطء المدبرة ، كما جاز وطء أم الولد ؛ إذ وطؤها ليس بمحصور بمدة ؛ قد تنقضى قبل وفاة السيد ، وإنما يمنع من وطئها إذا كان وطؤها قد ينقضى قبل موته مثل المعتقة إلى أجل ، والمكاتبة ، لأنه لو جاز ذلك له ، أمكن (٩) حصول العتق فيها قبل موته ، إذا أدت المكاتبة ، أو انقضى الأجل فى المعتقة ، فيصير ذلك وطئاً إلى مدة ، والوطء إلى مدة

(١) مابن الزاويتين فى ش : "قال عبد الحق سألت بعض شيوخنا من القرويين عن المرتد".

(٢) يوقف ماله حتى يستتاب فإن تاب رد إليه ماله ، وإن لم يتب قتل وكان ماله لبيت مال المسلمين .

(٣) مابن الزاويتين فى ش : ماله لم لا .

(٤) فى ش : فقال : لأن .

(٥) ليست فى : ش .

(٦) انظر : التاج والإكليل ٢٨١/٦ .

(٧) فى ش : قال .

(٨) مابن الزاويتين فى ش : يجب بذلك .

(٩) فى ش : أن يكون .

قد دلت السنة على منعه ؛ أصله نكاح المتعة (١).  
 [٤٩٩] اعلم أنه إذا أعتق مافى بطن أمته (٢)، وهو مريض والثلث (٣) يحملها ، ليس للورثة بيعها ولا فى دين عليهم ، فإن (٤) لم يحملها الثلث ، خير الورثة بين إيقافها حتى تلد ، فيعتق الجنين .، وبين أن يعتقوا حمل الثلث منها (٥) بتلا ، وليس ذلك كمن أعتق مافى بطن أمته ، وهو صحيح ، ثم يموت ، وهى حامل ، ههنا للورثة بيعها بإيقافهم أو لدين عليهم .  
 والفرق بين المسألتين أن الذى أعتق الجنين فى حال الصحة قد مات ، والأمة ملك (٦) للورثة لاسبب (٧) له فيها ، فمنعنا إياهم من الأمة ضرر بهم والذى أعتق الجنين فى حال المرض قد فعل فى الأمة ، وهو مريض ، >فعلا يعتق جنينها< (٨)، فأشغل جميعها ، فوجب أن يجعل فى الثلث ، ولا يكون سبيل إلى بيعها ، فصار حكم الجنين الذى أعتق فى حال الصحة أضعف من حكم الذى أعتق فى حال المرض على ما بينا ، وهكذا حفظت عن بعض شيوخنا من القرويين .

(١) انظر : الفروق للدمشقى ص ١١٠، ١١٢ ، عدة البروق ص ٣٥٦ .

وثبت فى الصحيح أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن المتعة ، ففى مسلم - من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن المتعة ، وقال : إنها حرام من يومكم هذا [يعنى يوم الفتح] إلى يوم القيامة .

صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب ندب من رأى امرأة ، فوقع فى نفسه ، إلى أن يأتى امرأته أو جاريته فيواقعها ١٠٢٧/٢ .

(٢) ليست فى : ش .

(٣) ليست فى : م .

(٤) فى م : وإن .

(٥) فى م : فيها .

(٦) فى جميع النسخ : ملكا ، بالنصب ، والصواب ما أثبتناه .

(٧) فى التهذيب ل ١٢٣ : لانشب .

(٨) ما بين الزاويتين فى م : فلا يعتق جميعها .

[٥٠٠] «قال بعض القرويين»<sup>(١)</sup>: العلة في الأمة المخدمة أنه لا يطؤها سيدها ، أنه يفسد الحيازة على المخدم ، وليس لأنها قد تحمل ، فتبطل الخدمة لأنهم قد قالوا : يجوز وطء المستأجرة ، فلو كانت العلة خوف الحمل > في الأمة ><sup>(٢)</sup>، كان يمنع منه<sup>(٣)</sup> ههنا أيضا . والله أعلم .

[٥٠١] اعلم أنه<sup>(٤)</sup> إذا تقايلا في الأمة بعد<sup>(٥)</sup> حيضة ، عند الأمين ، فيها المواضعة<sup>(٦)</sup> ، ولا حجة على بائعها أولا<sup>(٧)</sup> ، لكونها عند الأمين ، وليس الأمين ههنا كالمودع ، إذا حاضت عنده ، ثم اشتراها من صاحبها ، ههنا يسقط فيها المواضعة ، بخلاف إذا باعها من غيره ، فاعلم افتراق ذلك ، وتدبره<sup>(٨)</sup>.

[٥٠٢] اعلم أنه إذا ثبت أن الأمة زنت ، فبيعت لم يكن فيها مواضعة<sup>(٩)</sup> ، وهو منصوص<sup>(١٠)</sup> هكذا كمسألة الأمة المتزوجة تباع ، أو المعتدة من زوج أنه ليس في ذلك مواضعة ، بخلاف إذا لم يثبت زناها<sup>(١١)</sup>.

(١) مابين الزاويتين في ش : قال بعض شيوخنا .

(٢) مابين الزاويتين ليس في : م .

(٣) ليست في : ش .

(٤) في م : أنهما .

(٥) في ش : بعدة .

(٦) مواضعة الأمة : استبرأؤها بحيضة إن كانت من ذوات الحيض ، أو بثلاثة أشهر إن كانت من غيرهن ، وذلك إذا حصل ملكها أو تجدد ولم تعلم براءتها وكانت مطيقة الوطاء وذلك بوضعها عند امرأة عدل حتى تحيض .

(٧) انظر : الشرح الصغير ٧٠١/٢ - ٧٠٣ ، مقدمات ابن رشد مع المدونة ٣٤٢/٣ - ٣٤٤ المعنى - والله أعلم - أنه لا حجة للمشتري - إذ هو البائع الأول قبل الإقالة - بإسقاط المواضعة إذ لم تكن عنده ، بل عند الأمين ، وقد حصل حيضها عنده . والله أعلم وأحكم .

(٨) انظر : المدونة ٣٤٦/٢ - ٣٤٧ .

(٩) في ش : المواضعة .

(١٠) انظر : المدونة ٣٥٣/٢ .

(١١) انظر : مقدمات ابن رشد مع المدونة ٣٤٢/٣ ، الشرح الصغير ٧١١/٢ - ٧١٢ .

تم بحمد الله وعونه وتأييده  
ونصره ، وصلى الله على محمد  
وآله وسلم تسليما

وكان تمامه في ست خلون من ربيع الآخر من سنة تسع وخمسين وأربع مئة

يتلوه في السفر الثاني كتاب النكاح ، وهو الجزء الخامس  
يعظيم المنة ، أوجب لكاتبه الجنة (١)

---

(١) من قوله : "تم بحمد الله ..." الخ من نسخة (م) ، وهو من كلام الناسخ ، لأن  
المصنف قد ذكر في المقدمة أن بداية التصنيف والانتهاء منه كان في سنة ثمان عشرة  
وأربع مئة .  
وقوله : "أوجب لكاتبه الجنة" أى ناسخه .  
قلت : ومؤلفه ، ومحققه ، والمشرّف على تحقيقه ، وفاحصه ، وقارئه ، والمسلمين  
أجمعين ، فإن رحمة الله واسعة . وصل اللهم على نبينا محمد .



## الفهارس

- \* فهرس الآيات .
- \* فهرس الأحاديث والآثار .
- \* فهرس الأعلام المترجم لهم .
- \* فهرس الكتب .
- \* فهرس الأماكن .
- \* فهرس المراجع .
- \* فهرس مسائل الكتاب .
- \* فهرس المحتويات .

## فهرس الآيات

## فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
<u>سورة البقرة .</u>		
ثم أتموا الصيام إلى الليل ، ولا تبشرون وأنتم عاكفون	١٨٧	٢٦٨
وأتموا الحج والعمرة لله	١٩٦	٣١٨
ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله	١٩٦	٣٦٢
حتى يبلغ الهدى محله	١٩٦	٣٨٣
فإذا أفضتم من عرفات	١٩٨	٣٦٩
واذكروا الله في أيام معدودات	٢٠٣	٣٨٨
<u>سورة آل عمران</u>		
ولله على الناس حج البيت	٩٧	٣١٨
<u>سورة النساء</u>		
ولا تنكحوا ما نكح آبائكم	٢٢	٤٣٥
لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى	٤٣	١٧٥
وكلا وعد الله الحسنى	٩٥	٣٩٢
<u>سورة المائدة</u>		
فكلوا مما أمسكن عليكم	٤	٣٧٣
وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم	٥	٣٨١
يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة	٦	١٥٠
رب إني لأملك إلا نفسي وأخي	٢٥	٤٣٥
يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد	٩٤	٣٧٣
هديا بالغ الكعبة	٩٥	٣٨٣

الآية	رقمها	الصفحة
<u>سورة الأنعام</u>		
ويعلم ما جرحتم بالنهار	٦٠	٣٧٣
فكلوا مما ذكر اسم الله عليه	١١٨	٣٧٤
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه	١٢١	٣٧٤، ٣٧٣
حرمنا عليهم شحومهما	١٤٦	٤١٢
<u>سورة الأنفال</u>		
فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين	٦٦	٣٩١
<u>سورة التوبة</u>		
والذين يكتزون الذهب والفضة	٣٤	٢٧٢
والله ورسوله أحق أن يرضوه	٦٢	٢٧٢
ولا تصل على أحد منهم مات أبدا	٨٤	٢٣٤
وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر	١٢٢	٣٩١
<u>سورة يوسف</u>		
واسأل القرية	٨٢	١٧٥
<u>سورة الإسراء</u>		
فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما	٢٣	٤٣٤
أقم الصلاة لدلوك الشمس	٧٨	١٨٩
<u>سورة مريم</u>		
أن دعوا للرحمن ولدا	٩١	٤٣٤
إلا آتى الرحمن عبدا	٩٣	٤٣٤

الآية	رقمها	الصفحة
<u>سورة طه</u>		
الذى ظلت عليه عاكفا	٩٧	٢٦٨
<u>سورة الأنبياء</u>		
وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه	٢٦	٤٣٥
ماهذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون	٥٢	٢٦٨
<u>سورة الحج</u>		
فى أيام معلومات	٢٨	٣٨٨
<u>سورة النور</u>		
فكاتبوهم إن علمتم فىهم خيرا ، وآتوهم من مال الله الذى آتاكم	٣٣	٤٥٢
<u>سورة العنكبوت</u>		
ووصينا الإنسان بوالديه حسنا	٨	٤٣٤
<u>سورة الروم</u>		
فسبحان الله حين تمسون	١٧	١٨٩
<u>سورة لقمان</u>		
أن اشكر لى ولوالديك	١٤	٤٣٤
<u>سورة ص</u>		
وإن كثيرا من الخلطاء	٢٤	٣٠٣

الآية	رقمها	الصفحة
<u>سورة الجاثية</u>		
أوحسب الذين اجتروا السيئات	٢١	٣٧٣
<u>سورة الانشقاق</u>		
وإذا قرىء القرآن لا يسجدون	٢١	٢٠٧

## فهرس الأحاديث والآثار

## فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
٣٨٥	اذبحها ولا تجزىء عن أحد بعدك
٣٤٣	إذا رميت الجمرة فارموا بمثل حصى الحذف
١٥٨	إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم
٤٦٢	أعتقها ولدها
٤٦٢	إن عمر قد أعتقها
٢٠٧	إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء
٢٤٦	أنزل القرآن على سبعة أحرف
٣١٤	إنما هى هذه ثم ظهور الحصر
٣٨٣	إنه كان لا يضحى عما فى البطن
٣٧٩	انهروا الدم بما شئتم إلا الظفر والسن
١٧٥	إنى لأحل المسجد لجنب
٤٦٢	أيا رجل ولدت أمته فهى معتقة عن دبر
٣٨٠	خل بينه وبين جرابه
١٩٠	صلى جبريل عليه السلام بالنبي فى اليومين جميعا المغرب
٤٠٩	العائد فى صدقته كالكلب يعود فى قيئه
٢٣٧	قد ذهب إحرام صاحبكم
٣٨٢	كنا نضحى بالشاة الواحدة
٢٧٠	لتسع بقين ولسبع بقين ولخمس بقين
٢٣٢	ليس على المسلمين جمعة فى سفرهم
٢٩٢	ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة
٢٩٠	لا تدخلوا على هؤلاء المعذيين إلا وأنتم باكون
٣٧٧	لا تعذبوا بعذاب الله



الصفحة	الحديث أو الأثر
٢٤٩	لا تقبل صلاة بغير طهور
٢٣٥	لا صلاة لمن يقرأ بأمر القرآن
٢١٣	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر. مسيرة يوم وليلة
٢١٢	لا يقيم من مهاجر بعد قضاء نسكه فوق ثلاث
٢٠٢	لو كنت مسبحاً لأتممت صلاتي
٤٦٣	ما عليكم أن لا تفعلوا ، ما من نسمة كائنة
٢٤٣	ما من مولود يولد إلا طعن الشيطان في خاصرته
٣٨٥	من رأى منكم هلال ذي الحجة ، وأراد أن يضحي
٤٤٣	من يشتريه (في المدبر)
٢٦٦	نعمت البدعة هذه
٤٧٠	نهى النبي عليه السلام عن بيع الولاء
٣٤٢	وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة بالنهار وجزءاً
٣٢٣	يا أهل مكة اجعلوا بين عمرتكم والحرم بطن واد
٢١٣	يا أهل مكة لا تقصروا لأقل من أربعة برد

فهرس الأعلام المترجم لهم

## فهرس الأعلام المترجم لهم

- ابن أبي زمنين (محمد بن عبد الله بن أبي زمنين) ٣١٤  
 ابن بكير (محمد بن أحمد البغدادي) ٤٢٣، (٤٢٢)  
 ابن الجهم (محمد بن أحمد بن الجهم المروزي) ١٨٣  
 ابن حبيب = عبد الملك بن حبيب (عبد الملك بن حبيب السلمي)  
 ، ٢٨٤، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٤٢، ٢٣١، ٢١٤، ٢٠٥، ٢٠٢، ١٩١، (١٨٠)، ١٧٩  
 ، ٣٦٥، ٣٦٣، ٣٥٤، ٣٥٢، ٣٣٩، ٣٣٤، ٣٢٤، ٣١٥، ٣١٣، ٢٩٢، ٢٨٩  
 ٤٤٥، ٤٢٥، ٤١١، ٤٠٩، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٧٩، ٣٧٧، ٣٧٥  
 ابن سحنون (محمد بن سحنون التتوخي) ٤٤٣، (٣٠٩)  
 ابن شيرمة (عبد الله بن شيرمة الضبي) ٤١٩  
 ابن شعبان = ابن القرطبي (محمد بن القاسم بن شعبان المعروف بابن  
 القرطبي) ٣٨٢، ٢٥٧، (٢٥١)  
 ابن شهاب (محمد بن شهاب الزهري) ٣٩٤، (٢٩٤)  
 ابن عباس (عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي)  
 ٤٦٢، ٣٦٧، (٣٣٦)، ٣٢٢  
 ابن عبد الحكم (عبد الله بن عبد الحكم) ٣١٤، (٢٠٣)  
 ابن عبد الحكم = محمد بن عبد الحكم (محمد بن عبد الله بن عبد الحكم)  
 ٣٩٠، ٢٥٨، (٢٤٨)  
 ابن القاسم (عبد الرحمن بن القاسم العتقي) ١٧٢، ١٥٥، (١٥٤)  
 ، ٢٥١، ٢٣٧، ٢١٢، ٢١١، ٢٠٩، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٣، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٢  
 ، ٢٩٤، ٢٩١، ٢٨٦، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٣، ٢٦٤، ٢٥٧

٣٥٢، ٣٤٨، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٢٧، ٣١٤، ٣١٣، ٣١١، ٣٠٧، ٣٠٢  
 ٣٨٦، ٣٧٨، ٣٧٥، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٦٠  
 ٤٢٤، ٤٢٢، ٤٢١، ٤١٧، ٤١٣، ٤١١، ٤١٠، ٤٠٧، ٣٩٤، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٧  
 ٤٥٣، ٤٤٩، ٤٤٥، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٥  
 ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧١، ٤٦٥، ٤٦٤، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٧

ابن القصار البغدادي = أبي الحسن بن القصار البغدادي (علي بن أحمد)

٢٦٩، ٢٦٢، ٢٥١، (٢٤٥)

ابن الماجشون = عبد الملك ٤٤٥، ٤٠٩، ٣٧٥، ٣٢٨، ٣١٣، ٣٠٧، (١٧١)

ابن محيريز (عبد الله بن محيريز الجمحي) ٤٦٣

ابن مزين (يحيى بن زكريا القرطبي) ٣٩٨، ٢٩٢، ٢٧١، ٢٧٠، (١٧٧)

ابن المسيب (سعيد بن المسيب المخزومي) ١٧٨

ابن المنذر (محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري) ٣٤١، (٣٣٧)

ابن المواز = محمد = محمد بن المواز

(١٩٥)، ٢٩٦، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٩١، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٧٢، ٢٥٢، ٢٣١، ٢١٩، ١٩٨،

٣٤٣، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٨، ٣٣٤، ٣٣٢، ٣٢٨، ٣٢٤، ٣١٧، ٣١٤، ٣١١، ٢٩٨

٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٤، ٣٧١، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦١، ٣٥٩، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٤٩

٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٢٨، ٤٢٤، ٤١٣، ٤١١، ٤٠٧، ٤٠٥، ٤٠٤، ٣٩٣، ٣٩٠

٤٦٨، ٤٤٩، ٤٤٠

ابن ميسر (أحمد بن محمد بن ميسر الاسكندراني) ٢٥٢

ابن نافع (عبد الله بن نافع المعروف بالصائغ) ٣٩٨، ٣٠٩، ٣٠٦، (٢٧٣)

ابن وهب (عبد الله بن وهب المصري) ٣٩٩، ٣٧١، ١٨٥، (١٨٣)

أبو أيوب الأنصاري ٣٨٢

٣٨٦

أبو بردة بن نيار

(٢٠٣)، ٢٦١، ٢١٤،

أبو بكر الأبهري = أبو بكر = الأبهري

٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥١،

٣٦٧، ٣٥٨، ٣٥٦

أبو بكر بن عبد الرحمن (أحمد بن عبد الرحمن الخولاني) (٣١٦)، ٣٦٨، ٣٧١،

٣٥٤

أبو بكر بن اللباد (محمد بن محمد بن وشاح)

(١٥٤)، ١٦٢، ١٧٣،

أبو الحسن بن القابسي = أبو الحسن

١٨٠، ٢٠٦، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٤٠،

٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٧١، ٤٠٧، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٦٠، ٤٦٥

أبو سعيد بن هشام (خلف بن عمر المعروف بابن أخي هشام) ٣١١

٤٦٣

أبو سعيد الخدرى

(٢٢٦)، ٢٤٧، ٣٠٢،

أبو العباس الأيباني (عبد الله بن أحمد التونسي)

أبو عمران موسى بن عيسى الفاسي = أبو عمران

(٢٤٥)، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٣٦٨،

أبو القاسم بن شبلون = عبد الخالق بن شبلون (٢٤٨)، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٩٦،

٣١٦

أبو القاسم بن الكاتب (عبد الرحمن بن علي الكناني)

أبو محمد = أبو محمد بن أبي زيد = أبو محمد عبد الله بن أبي زيد

(١٦١)، ١٦٢، ٢٠٠، ٢٣٠، ٢٥٢، ٢٦٧، ٢٩٠، ٣٠٩، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٣، ٣٣٤،

٣٤٠، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٧٦، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠١،

٤٠٢، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٤٤،

(١٨٤)، ٣٤٩، ٤٣٢،

أبو موسى بن مناس (عيسى بن مناس القيرواني)

اسماعيل القاضي = القاضي = اسماعيل (اسماعيل بن اسحاق الجهضمي)

(٢٤٤)، ٢٦٤، ٣١٤، ٣٣٦، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٤، ٤٠٧، ٤١٠،

أشهب (مسكين بن عبد العزيز القيسى) (١٨٦)، ١٨٨، ١٨٧،

٢٠١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٣، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٧، ٣٦٦، ٤٢١، ٤٣٦، ٤٣٧،

٤٥٣، ٤٧٣، ٤٧٤

أصبغ (أصبغ بن الفرغ المصرى) ٢٣٤، (٢٨٩)، ٣١٣،

٣٣٣، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٦، ٣٩٣، ٤٢٥، ٤٣٩، ٤٤٩

جبله (جبله بن مود بن عبد الرحمن الصدفى) ٣١٣

الخليل بن أحمد (صاحب علم العروض) ٢٥٥

ربيعه (بن أبى عبد الرحمن فروخ التيمى) (١٦٢)، ١٧٦، ٣٧٥

زيد بن أسلم = زيد (زيد بن أسلم العدوى) (١٥١)، ١٥٢، ١٧٥

سحنون (عبد السلام بن سعيد التنوخى) (١٨٤)، ١٩٤، ١٩٨،

١٩٩، ٢١٩، ٢٤٢، ٢٤٧، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٥٢، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٣،

٤١٧، ٤٢٠، ٤٣١، ٤٥٥

عبد العزيز بن أبى سلمة = عبد العزيز (عبد العزيز بن عبد الله بن أبى

سلمة الماششون) (١٦٧)، ٢٣٢،

عبد الله بن زيد بن عاصم ١٥٦

عبد الملك بن الحسن (عبد الملك بن الحسن بن أبى رافع

المعروف بزوانان) ٣١٥

العتبى (محمد بن أحمد العتبى) ٣٦٠

عروة (بن الزبير بن العوام) ٢١٤

عطاء (ابن أبى رباح) ٣٢٥

على (على بن زياد التونسى) (٢٧٣)، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٩٩

عيسى بن دينار = عيسى (عيسى بن دينار الغافقى) (٢٩٢)، ٣٦٠، ٣٧٨

مالك (الإمام مالك بن أنس) ١٧٥، ١٦٠، (١٥٢)

٢٤٧، ٢٤٦، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٢٥، ٢١٣، ٢٠٩، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٣، ١٩٦، ١٨٨

٣٠٩، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٤، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٩٠، ٢٧١، ٢٦٨، ٢٦١، ٢٥٥، ٢٥٤

٣٥٢، ٣٤٨، ٣٤٤، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٢، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٤، ٣١٣

٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٦، ٣٧٣، ٣٧١، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٣، ٣٦٢

٤٥٧، ٤٤٤، ٤٣٩، ٤٣٠، ٤١٥، ٤١٢، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٣٩٦، ٣٩٠، ٣٨٩

المبرد (محمد بن يزيد الأزدي) ١٦٩

محمد بن مسلمة (محمد بن مسلمة المخزومي) ٢٩٠، (١٧٨)

مطرف (مطرف بن عبد الله الهلالي) ٤٠٩، ٣١٣، (٢٠٢)

المغيرة (المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي) ٣٠٧

هشام (هشام بن اسماعيل بن هشام المخزومي) ٣٦٧

يحيى بن عمر (يحيى بن عمر بن يوسف الكناني) ٤٥٦، ٤١٥، ٣٤٨، (٢٥١)

يحيى (يحيى بن يحيى الليثي) ٤٢١، ٣٩٨، ٣٤٠، ٣٣٣، (٣٣١)

## فهرس الكتب



## فهرس الكتب

- أحكام القرآن (محمد بن عبد الله بن عبد الحكم) ٢٥٨  
الأسدية (أسد بن الفرات) ٢٨٤  
الأصل (أحمد بن ميسر الاسكندراني) ٢٥٢  
الأم (المدونة) ٣٦٠  
= الكتاب (المدونة) ٢٧٨، ٢٧٣، ٢٦٩، ٢٦٤، ٢٥٨، ٢٤٤، ٢٣٠، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤  
، ٣٥٣، ٣٥١، ٣٤٠، ٣٢٢، ٣١٣، ٣٠٢، ٣٠٠، ٢٩٧، ٢٩١، ٢٨٩، ٢٨٥، ٢٧٩  
، ٤١٣، ٤١٢، ٤٠٧، ٤٠٥، ٤٠٢، ٣٩٥، ٣٩٣، ٣٦٨، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٥٩، ٣٥٤  
٤٣٧، ٤٢٨، ٤٢٤، ٤١٥  
= المختلطة (سحنون) ٣٦٧  
= المدونة (سحنون) ٢٨٤، ٢٨٠، ٢٧٢، ٢٥٧، ٢٥٣، ٢٣٩، ١٩٨، ١٨٥، ١٨٣، ١٨٢  
٤٦٧، ٤٥٣، ٤٤٧، ٣٨٨، ٣١٣، ٢٩٨، ٢٩١  
الأمهات (المدونة ، والمستخرجة ، والواضحة ، والموازية)  
١٩٦، (٤٣٠)، ٤٧١، ٤٣٥  
شرح كتاب ابن عبد الحكم = كتاب أبي بكر الأبهري ٣٤٥، ٢٠٣  
كتاب ابن سحنون (الجامع في فنون العلم والفقه) ٣٠٩  
كتاب ابن شعبان = كتاب ابن القرطبي (الزاهي) ٣٨٢، ٢٥١  
كتاب ابن عبد الحكم (المختصر الكبير) ٣١٤  
كتاب ابن القصار = مسائل الخلاف ٢٦٩، ٢٦٢، ٢٤٥  
كتاب ابن مزين (تفسير موطأ مالك) ٣٩٨، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٤٦، ١٧٧  
كتاب ابن المواز = كتاب محمد (الموازية) ٢١٩، ١٩٨، ١٩٥  
، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٢، ٣٣٢، ٣٢٤، ٣١٧، ٢٩٨، ٢٩٦، ٢٩٤، ٢٩١، ٢٨٧  
٤٤٠، ٤١٣، ٤٠٧، ٣٩٣، ٣٨٤  
كتاب الإشراف (ابن المنذر) ٣٤١

٢٩٢	كتاب شرح الموطأ (ابن حبيب)
٣٣٨، ١٨٤	كتاب المناسك (سحنون)
٢٥٢	كتاب النوادر (أبي محمد بن أبي زيد)
٣٦٦	كتب أشهب (ديوان أشهب)
٣٨٣، ٣١٤، ٢٩٠	المبسوط (القاضي اسماعيل البغدادي)
٣٠٦، ٢١٩	المجموعة (ابن عبدوس)
٣٨٢، ٣٦٥، ٣٣٣	المختصر = مختصر (أبي محمد بن أبي زيد)
٤٤٤، ٤٣٠، ٤١٢، ٤٠٨	
٣١٤، ٢٩٩، ٢٨١، ٢٤٠	المستخرجة = العتبية (محمد العتبي القرطبي)
٤٢٤، ٣٧٨، ٣٤٩	
٢٤٩، ٢٣٨، ١٨٠	الممهد (أبي الحسن القابسي)
٤٢٥، ٤٠٩، ٣٨٥، ٣٦٧، ٣٥٢، ٢٤٥	الواضحة = كتاب ابن حبيب

## فهرس الأماكن

## فهرس الأماكن

٤٠٠	الإسكندرية
٣٢٤	إفريقية
٤٠٦	بيت المقدس
٣٢٢، ٣٢١	التنعيم
٤٠٠	تونس
٣٢٢، ٣٢١	الجعرانة
٣٢٨	جمرة العقبة
٣٦٣	حرم المدينة
٣٦٣	حرم مكة
٣٨٠	خيبر
٣٦٩، ٣٤٠، ٢٣٢	عرفات
٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٠، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٣، ٢٣٣، ٢٣٢	= عرفة
٤٠٣، ٣٦٩، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٤٣	
٤٠٦، ٣٦٦، ٣٦٣، ٣٢٤	المدينة
٣٥٢	المزدلفة
٣٤٠، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢١	المسجد الحرام
٤٠٧	مسجد مكة
٣٢١	مسجد منى
٣٦٦، ٣٢٤	مصر
٣٣٥، ٣٣٤، ٣٢٨، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢١	مكة
٣٧٠، ٣٦٧، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٥٣، ٣٥١، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦	
٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٣	
٤٠٣، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٤٠	منى
٤٠٠	المنستير

## فهرس المراجع

أولا : المخطوطات :

(١) الأجناس والفروق

أحمد بن محمد الناطقى الطبرى

استانبول : مخطوط المكتبة السليمانية رقم (١٣٧١) .

(٢) الأسدية (قطعة من كتاب العتق والتدبير)

أسد بن الفرات

تونس : مخطوط مكتبة رقادة بالقيروان رقم (٢٦٥) .

(٣) ترتيب فروق القرافى

محمد بن إبراهيم البقورى

تونس : مخطوط المكتبة الوطنية التونسية رقم (٢١١٨) ، (١٤٩٨٢) .

(٤) تفسير موطأ مالك (قطعة من كتاب الجهاد)

يحيى بن زكريا بن مزين القرطبى

تونس (القيروان) : مخطوط مكتبة رقادة رقم (٣٢) ملف ٩ .

(٥) تلقيح العقول فى فروق النقول

أحمد بن عبيد الله المحبوبى

تحقيق : عبد الهادى شير الأفغانى .

القاهرة : رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة بكلية الشريعة بجامعة

الأزهر .

(٦) تهذيب الطالب وفائدة الراغب على المدونة

عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلى

مكة المكرمة : مخطوط مركز إحياء التراث الإسلامى بجامعة أم

القرى رقم (١٧٩) فقه مالك .

فاس : دار القرويين رقم قديم (٥٨٤) .

القاهرة : مكتبة الجامع الأزهر رقم (٣١٥٧) رواق المغاربة .

- (٧) جامع الأمهات (المختصر الفقهي)  
عثمان بن عمر بن الحاجب  
استانبول : مخطوط مكتبة أحمد الثالث رقم (٦٩٦) .
- (٨) فروق الأصول  
عوض أفندي  
تونس : مخطوط المكتبة الوطنية التونسية ضمن مجموع رقم (٧٣٢٩) .
- (٩) الفروق  
أحمد الأردستاني  
بغداد : مخطوط خزائن كتب الأوقاف ضمن مجموع رقم (٣٦٧٧) .  
برلين : مخطوط مكتبة برلين العامة ضمن مجموع رقم (٤٨٤٨) .
- (١٠) الفروق  
بايزيد بن اسراييل بن حاجي داود مرغايي  
الرياض : مصور على الميكروفيلم بمركز الملك فيصل للبحوث  
والدراسات الاسلامية ضمن مجموع رقم (٨١٢) .
- (١١) الفروق  
محمد بن يوسف الجويني  
مكة المكرمة : مصور على الميكروفيلم بمركز إحياء التراث الاسلامي  
بجامعة أم القرى رقم (٣٥) .
- (١٢) الفروق على مذهب أبي حنيفة  
مؤلف مجهول  
الرياض : مصور على الميكروفيلم بمركز الملك فيصل للبحوث  
والدراسات الاسلامية ضمن مجموع رقم (٢١٠٢) .
- (١٣) القواعد  
محمد بن محمد المقرئ  
ايرلندا : مخطوط مكتبة شستريتي رقم (٤٧٤٨) .

- (١٤) الليث العباس فى صدمات المجالس  
إسماعيل بن معلى المحلى  
مكة المكرمة : مصور على الميكروفيلم بمركز إحياء التراث الاسلامى  
بجامعة أم القرى رقم (١٠١) أصول .
- (١٥) مختصر أنوار البروق فى أنواء الفروق  
محمد بن عبد السلام الربعى التونسى  
تونس : مخطوط المكتبة الوطنية التونسية رقم (١٤٩٤٦) .
- (١٦) مسائل الشيخ عبد الحق الصقلى وأجوبتها  
أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى  
القاهرة : مخطوط دار الكتب المصرية ضمن مجموع رقم (١١ش) فقه  
مالك .
- (١٧) الممهد فى الفقه  
أبى الحسن القابسى  
تونس (القيروان) : مخطوط مكتبة سيدى عبيد رقم (٢١٨) ملف  
(١١) .
- (١٨) النكت الأصولية فى مجارى الأدلة الشرعية  
محمد بن عيسى الأصبغ  
تونس : مخطوط المكتبة الوطنية التونسية رقم (٩٩٨) .
- (١٩) النكت المفيدة فى شرح الخطبة والعقيدة  
مؤلف مجهول  
تونس : مخطوط المكتبة الوطنية التونسية رقم (٥٣٥) .
- (٢٠) النوادر والزيادات على مافى المدونة من غيرها من الأمهات  
عبد الله بن محمد بن أبى زيد القيروانى  
تونس : مخطوط المكتبة الوطنية التونسية رقم (٥٧٢٨) .



ثانيا : المطبوعات :

(٢١) أبجد العلوم

صديق حسن خان القنوجي

دمشق : منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٧٨م .

(٢٢) ابن رشد وكتابه المقدمات

المختار بن الطاهر التليلى

ليبيا : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٨م .

(٢٣) الإجماع

أبى بكر بن محمد بن المنذر النيسابورى

تحقيق : فؤاد عبد المنعم أحمد .

الاسكندرية : دار الدعوة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ .

(٢٤) أحكام القرآن

أحمد بن على الرازى الجصاص

تحقيق : محمد الصادق قمحاوى .

القاهرة : الطبعة الثانية ، نشر دار المصحف .

(٢٥) أحكام القرآن

عماد الدين بن محمد الطبرى المعروف بالكيا الهراس

تحقيق : موسى محمد على وعزت على عطية .

القاهرة : مطبعة حسان ، نشر دار الكتب الحديثة ، ١٩٧٤م .

(٢٦) أحكام القرآن

محمد بن عبد الله بن العربى

تحقيق : على محمد البجاوى .

القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

- (٢٧) إحكام الفصول فى أحكام الأصول  
سليمان بن خلف الباجى  
تحقيق : عبد المجيد تركى .  
بيروت : دار الغرب الاسلامى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- (٢٨) الإحكام فى أصول الأحكام  
على بن أبى على بن محمد الآمدى  
تعليق : عبد الرزاق عفيفى .  
مكة المكرمة : الطبعة الأولى ، مؤسسة النور ، توزيع الرئاسة العامة  
لشؤون الحرمين الشريفين .
- (٢٩) الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام  
أحمد بن إدريس القرافى  
تحقيق : عبد الفتاح أبى غدة .  
بيروت : نشر المطبوعات الإسلامية ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- (٣٠) إدرار الشروق على أنواع الفروق . بذيل فروق القرافى  
عبد الله بن محمد الأنصارى المعروف بابن الشاط  
بيروت : عالم الكتب .
- (٣١) إرشاد السالك إلى أفعال المماسك  
برهان الدين إبراهيم بن فرحون  
تحقيق : محمد الهادى أبو الأجفان .  
الرياض : رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- (٣٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول  
محمد بن على بن محمد الشوكانى  
بيروت : دار المعرفة .
- (٣٣) إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل  
محمد ناصر الدين الألبانى  
بيروت : المكتب الإسلامى ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

- (٣٤) أساس البلاغة  
محمود بن عمر الزمخشري  
تحقيق : عبد الرحيم محمود .  
بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (٣٥) الاستغناء فى الفرق والاستثناء  
محمد بن أبى سليمان البكرى  
تحقيق : سعود بن مسعد الثبتي (دكتوراه) .  
مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ، ١٤٠٨هـ .
- (٣٦) الاستيعاب فى معرفة الأصحاب (بذيل الإصابة لابن حجر)  
يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي  
تحقيق : طه محمد الزينى .  
القاهرة : مطبعة الفجالة الجديدة ، الطبعة الأولى ، نشر مكتبة  
الكلية الأزهرية ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- (٣٧) أسد الغابة فى معرفة الصحابة  
عز الدين على بن محمد الجزرى المعروف بابن الأثير  
القاهرة : مطبعة الشعب ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .
- (٣٨) الإسعاف بالطلب (مختصر شرح المنهج المنتخب على قواعد المذهب  
للمنحور)  
محمد بن أحمد التواتى  
الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- (٣٩) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك فى فقه الإمام مالك  
أبى بكر بن الحسن الكشناوى  
القاهرة : عيسى البابى الحلبي ، الطبعة الأولى .

- (٤٠) الأشباه والنظائر  
ابراهيم بن نجيم  
تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل .  
القاهرة : نشر مؤسسة الحلبي ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م .
- (٤١) الأشباه والنظائر  
جلال الدين عبد الرحمن السيوطي  
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي .
- (٤٢) الإشراف  
القاضي عبد الوهاب البغدادي  
تونس : مطبعة الإرادة .
- (٤٣) الإشراف على مذاهب أهل العلم  
محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري  
مكة المكرمة : المكتبة التجارية ، مصطفى أحمد الباز .
- (٤٤) الإصابة في تمييز الصحابة  
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني  
تحقيق : طه محمد الزيني .  
القاهرة : مطبعة الفجالة الجديدة ، الطبعة الأولى ، نشر مكتبة  
الكلية الأزهرية ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- (٤٥) أصول الفقه  
محمد الخضرى بك  
مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة السادسة ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- (٤٦) إعلام الموقعين عن رب العالمين  
محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية  
القاهرة : مطبعة النهضة الجديدة ، نشر مكتبة الكلية الأزهرية ،  
١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

- (٤٧) الأعلام  
خير الدين الزركلى  
بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٤م .
- (٤٨) الإقناع فى القراءات السبع .  
أحمد بن على بن أحمد المعروف بابن الباذش  
تحقيق : عبد المجيد قطامش .  
دمشق : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ، نشر مركز إحياء  
التراث الإسلامى بجامعة أم القرى بمكة .
- (٤٩) إنباه الرواة على أنباه النحاة  
على بن يوسف القفطى  
تحقيق : محمد أبى الفضل ابراهيم .  
القاهرة : دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى .  
بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- (٥٠) الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء  
يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبى  
بيروت : نشر دار الكتب العلمية .
- (٥١) أنوار البروق فى أنواء الفروق (الفروق)  
أحمد بن إدريس القرافى  
بيروت : عالم الكتب .  
ث/بيروت : دار المعرفة .
- (٥٢) أنيس الفقهاء فى تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء  
قاسم القونوى  
تحقيق : أحمد عبد الرزاق الكيسى .  
جدة : دار الوفاء للنشر والتوزيع .

- (٥٣) إيضاح الدلائل فى الفرق بين المسائل  
عبد الرحيم بن عبد الله الزيراني  
تحقيق : عمر بن محمد بن عبد الله السبيل (دكتوراه) .  
مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ، ١٤١٤ هـ .
- (٥٤) إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك  
أحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي  
تحقيق : أحمد بوطاهر الخطابي .  
الرباط ، أبو ظبي : لجنة إحياء التراث الاسلامى المشتركة بين  
المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٥٥) بدائع الفوائد  
محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية  
القاهرة : مطبعة الفجالة التجارية ، الطبعة الثانية ، نشر مكتبة  
القاهرة ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- (٥٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد  
محمد بن أحمد بن رشد القرطبي  
تحقيق : محمد محسن وشعبان اسماعيل .  
القاهرة : مطبعة الفجالة الجديدة ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ،  
١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- (٥٧) البداية والنهاية  
اسماعيل بن عمر بن كثير  
بيروت : مكتبة المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .  
ث/ القاهرة : مطبعة الفجالة ، بتحقيق : محمد عبد العزيز النجار .
- (٥٨) البرهان فى أصول الفقه  
أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله الجويني  
تحقيق : عبد العظيم الديب .  
الدوحة : مطابع الدوحة الحديثة .

- (٥٩) بغية الملتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس  
أحمد بن يحيى بن أحمد الضبى  
القاهرة : مطابع سجل العرب ، نشر دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧م .
- (٦٠) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل فى مسائل المستخرجة  
محمد بن محمد بن رشد القرطبى  
بيروت : دار الغرب ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (٦١) التاريخ  
يحيى بن معين الغطفانى  
تحقيق : أحمد محمد نور سيف .  
مكة المكرمة : الطبعة الأولى ، نشر مركز البحث العلمى بجامعة  
الملك عبد العزيز ، فرع مكة المكرمة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (٦٢) تاريخ الأدب العربى  
بروكلمان  
ترجمة : عبد الحليم النجار .  
مصر : دار المعارف ، الطبعة الثالثة .
- (٦٣) تاريخ الثقات  
أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى  
تحقيق : عبد المعطى قلعجى .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- (٦٤) تاريخ الصحابة  
محمد بن حبان البستى  
تحقيق : بوران الصناوى .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- (٦٥) تاريخ علماء الأندلس  
عبد الله بن محمد الأزدى المعروف بابن الفرضى  
القاهرة : مطابع سجل العرب ، نشر الدار المصرية للتأليف  
والترجمة ، ١٩٦٦ م .
- (٦٦) تاريخ قضاة الأندلس  
أبى الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهى المالقى  
بيروت : نشر دار الآفاق الجديدة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .
- (٦٧) التاريخ الكبير  
اسماعيل بن ابراهيم الجعفى البخارى  
حيدر آباد الدكن (الهند) : دائرة المعارف العثمانية ، مصورة عن  
طبعة ١٣٦٠ هـ .
- (٦٨) التاج والاكلیل لمختصر خليل (بهامش مواهب الجليل للحطاب)  
محمد بن يوسف العبدرى المعروف بالمواق  
بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .
- (٦٩) تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه  
أحمد بن على بن حجر العسقلانى  
تحقيق : على محمد البجاوى .  
بيروت : المكتبة العلمية .
- (٧٠) التبيين فى أنساب القرشيين  
عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى  
تحقيق : محمد نايف الدليمى .  
العراق : المجمع العلمى العراقى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .
- (٧١) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان  
عمر بن خلف بن مكى الصقلی  
تحقيق : عبد العزيز مطر .  
القاهرة : منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٣٨٦هـ /  
١٩٦٦ م .



- (٧٢) تذكرة الحفاظ  
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي  
حيدر آباد الدكن (الهند) : دائرة المعارف العثمانية ، مصورة عن  
طبعة ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م .  
نشر إحياء التراث العربى .
- (٧٣) ترتيب القاموس المحيط  
الطاهر أحمد الزاوى  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (٧٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك  
القاضى عياض بن عيسى اليحصبي  
المغرب : مطبعة فضالة بالمحمدية ، نشر وزارة الأوقاف المغربية .
- (٧٥) التجريد فى أسماء الصحابة  
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي  
بيروت : دار المعرفة .
- (٧٦) تخريج سنن الترمذى (بذيل السنن)  
أحمد محمد شاكر  
القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- (٧٧) تخريج مسند أحمد  
أحمد محمد شاكر  
مصر : دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م .
- (٧٨) تراجم المؤلفين التونسيين  
محمد محفوظ  
بيروت : دار الغرب الاسلامى ، ١٩٨٢م .
- (٧٩) التعريفات  
على بن محمد الجرجاني  
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٨٠) التعريف بالرجال المذكورين فى جامع الأمهات لابن الحاجب

محمد بن عبد السلام الأموى

تحقيق : حمزة أبى فارس ومحمد أبى الأجفان .

ليبيا : دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٤م .

(٨١) التفریع

عبيد الله بن الحسين بن الجلاب البصرى

تحقيق : حسين بن سالم الدهمانى .

بيروت : دار الغرب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

(٨٢) تفسير القرآن العظيم

اسماعيل بن عمر بن كثير

القاهرة : مطابع المختار الاسلامى ، نشر مكتبة دار التراث .

ث/بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .

(٨٣) تقريب التهذيب

أحمد بن على بن حجر العسقلانى

تحقيق : محمد عوامة .

بيروت : دار البشائر الاسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٨٤) التلخيص (بذيل المستدرک على الصحيحين)

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

بيروت : دار الكتاب العربى .

(٨٥) التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير

أحمد بن على بن حجر العسقلانى

تصحيح وتعليق : السيد عبد الله هاشم المدنى .

القاهرة : شركة الطباعة الفنية المتحدة ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .

- (٨٦) التلقين  
القاضى عبد الوهاب بن على البغدادى  
تحقيق : محمد ثالث سعيد الغانى .  
مكة المكرمة : دكتوراه على الآلة الكاتبة بجامعة أم القرى .
- (٨٧) التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد  
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي  
المغرب : نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية .
- (٨٨) تهذيب التهذيب  
أحمد بن على بن حجر العسقلانى  
بيروت : دار صادر ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ،  
حيدر آباد الدكن (الهند) .
- (٨٩) تهذيب الفروق والقواعد السنية فى الأسرار الفقهية . بهامش الفروق  
محمد على بن حسين المكي المالكي  
بيروت : عالم الكتب .
- (٩٠) تهذيب اللغة  
محمد بن أحمد الأزهرى  
تحقيق : عبد السلام هارون .  
القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- (٩١) توشيح الديباج وحلية الابتهاج  
بدر الدين محمد بن يحيى بن عمر القرافى  
تحقيق : أحمد الشتيوى .  
بيروت : دار الغرب الاسلامى .
- (٩٢) تيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المنان  
عبد الرحمن بن ناصر السعدى  
تحقيق : محمد زهدى النجار .  
الرياض : طبع ونشر المؤسسة السعدية .

- (٩٣) الثقات  
محمد بن حبان البستي  
حيدر آباد الدكن (الهند) : دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى  
١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- (٩٤) جامع العلوم والحكم  
عبد الرحمن بن شهاب الدين بن رجب  
القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- (٩٥) الجامع فى السنن والآداب والمغازى والتاريخ  
عبد الله بن أبى زيد القيروانى  
تحقيق : محمد أبى الألفان وعثمان بطيخ .  
بيروت ، تونس : مؤسسة الرسالة والمكتبة العتيقة ، الطبعة الثالثة ،  
١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- (٩٦) الجامع لأحكام القرآن  
محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي  
القاهرة : مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، نشر دار الكتاب  
العربى ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- (٩٧) جذوة الاقتباس فى ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس  
أحمد بن محمد بن أبى العافية المكناسى المعروف بابن القاضى  
الرباط : دار المنصور ، ١٩٧٣م .
- (٩٨) جذوة المقتبس فى ذكر ولاية الأندلس  
محمد بن أبى نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدى  
القاهرة : مطابع سجل العرب ، نشر الدار المصرية للتأليف  
والترجمة .
- (٩٩) الجرح والتعديل  
عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى  
حيدر آباد الدكن (الهند) : دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى .

- (١٠٠) جمهرة أنساب العرب  
على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي  
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (١٠١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير .  
محمد عرفة الدسوقي  
بيروت : دار الفكر .
- (١٠٢) حاشية العدوى على الخرشي على مختصر خليل  
على العدوى  
بيروت : دار صادر .
- (١٠٣) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة  
جلال الدين عبد الرحمن السيوطي  
تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم .  
مصر : دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- (١٠٤) الحياة العلمية في صقلية الإسلامية  
على بن محمد بن سعيد الزهراني (دكتوراه)  
مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤١٤هـ .
- (١٠٥) الخرشي على مختصر خليل  
محمد بن عبد الله الخرشي  
بيروت : دار صادر .
- (١٠٦) خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال  
أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري  
حلب ، بيروت : مكتب المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الثانية ،  
١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

- (١٠٧) خير الكلام فى التقصى عن ألفاظ العوام  
على بن بالى القسطنطينى  
تحقيق : حاتم صالح الضامن .  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (١٠٨) دائرة معارف القرن العشرين  
محمد فريد وجدى  
بيروت : دار المعرفة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧١م .
- (١٠٩) الدر المنتقى شرح الملتقى (بهامش مجمع الأنهر)  
محمد علاء الدين الامام  
بيروت : دار إحياء التراث العربى ، مصورة عن طبعة دار الطباعة  
العامة ١٣١٩هـ .
- (١١٠) الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة  
أحمد بن على بن حجر العسقلانى  
تحقيق : محمد سيد جاد الحق .  
القاهرة : مطبعة المدنى ، نشر دار الكتب الحديثة .
- (١١١) الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب  
ابراهيم بن على بن فرحون  
تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور .  
القاهرة : مطبعة دار النصر ، نشر دار التراث ، ١٩٧٢م .
- (١١٢) الذخيرة  
أحمد بن إدريس الصنهاجى المعروف بالقرافى  
الكويت : الطبعة الثانية ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية  
١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (١١٣) ذيل ابن عبد الهادى على طبقات ابن رجب  
يوسف بن حسن بن عبد الهادى  
الرياض : نشر دار العاصمة .

- (١١٤) ذيل طبقات الحنابلة  
عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب  
بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .
- (١١٥) رد المحتار على الدر المختار  
محمد أمين بن عابدين  
القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦هـ /  
١٩٦٦م .
- (١١٦) الرسالة الفقهية  
عبد الله بن أبي زيد القيرواني  
تحقيق : الهادي حمو ومحمد أبي الأجفان .  
بيروت : دار الغرب الاسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (١١٧) الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة  
يحيى بن أبي بكر العامري  
تصحيح : عمر أبو حجلة .  
بيروت : مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٤م .
- (١١٨) رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية  
عبد الله بن محمد المالكي  
تحقيق : بشير البلوشي .  
بيروت : دار الغرب الاسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- (١١٩) زاد السمير  
عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي  
بيروت : المكتب الاسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .
- (١٢٠) سلسلة الأحاديث الصحيحة  
محمد ناصر الدين الألباني  
دمشق ، بيروت : المكتب الاسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ /  
١٩٧٩م .

- (١٢١) سنن ابن ماجه  
محمد يزيد القزويني  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .  
القاهرة : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- (١٢٢) سنن أبي داود  
سليمان بن الأشعث السجستاني  
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .  
القاهرة : نشر دار إحياء السنة النبوية .
- (١٢٣) سنن الترمذي  
محمد بن عيسى بن سورة الترمذي  
تحقيق : أحمد محمد شاكر .  
القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- (١٢٤) سنن الدارقطني  
علي بن عمر الدارقطني  
تحقيق : عبد الله هاشم اليماني .  
القاهرة : دار المحاسن ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .
- (١٢٥) سنن الدارمي  
عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي  
تحقيق : عبد الله هاشم يمانى .  
القاهرة : دار المحاسن ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .
- (١٢٦) السنن الكبرى  
أحمد بن الحسين بن علي البيهقي  
بيروت : دار الفكر .
- (١٢٧) سنن النسائي  
أحمد بن شعيب بن علي النسائي  
بيروت : دار الكتب العلمية .



- (١٢٨) سير أعلام النبلاء  
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي  
تحقيق : شعيب الأرناؤوط .  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (١٢٩) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار  
محمد بن علي الشوكاني  
تحقيق : محمود ابراهيم زايد .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى .
- (١٣٠) شذرات الذهب في أخبار من ذهب  
عبد الحى بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد  
بيروت : دار الآفاق الجديدة .  
ث / بيروت : دار إحياء التراث العربى .
- (١٣١) شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية  
محمد بن محمد مخلوف  
بيروت : نشر دار الكتاب العربى .  
ث / بيروت : دار الفكر .
- (١٣٢) شرح الأمير على منظومة بهرام فى مسائل لايعذر فيها بالجهل على  
مذهب الإمام مالك  
محمد بن محمد بن أحمد السنباقى الملقب بالأمير  
تحقيق : ابراهيم المختار أحمد الجبوتى الزيلعى .  
بيروت : دار الغرب الإسلامى ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- (١٣٣) شرح حدود ابن عرفة  
محمد الأنصارى التونسى المعروف بابن الرصاع  
تونس : المطبعة التونسية ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٠هـ .

- (١٣٤) شرح الرسالة  
أحمد بن أحمد الفاسى المعروف بزروق  
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (١٣٥) شرح الرسالة  
قاسم بن عيسى بن ناجى التنوخى  
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (١٣٦) شرح الزرقانى على موطأ مالك  
محمد بن عبد الباقي الزرقانى  
بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .
- (١٣٧) شرح السنة  
الحسين بن مسعود البغوى  
تحقيق : شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش .  
دمشق ، بيروت : نشر المكتب الإسلامى .
- (١٣٨) شرح صحيح مسلم  
محيى الدين يحيى بن شرف النووى  
القاهرة : طبع المطبعة المصرية ، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية  
بالسعودية .
- (١٣٩) الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك  
أحمد بن محمد الدردير  
تحقيق : مصطفى كمال وصفى .  
القاهرة : دار المعارف ، ١٣٩٢هـ .
- (١٤٠) شرح غريب ألفاظ المدونة  
الجبى  
تحقيق : محمد محفوظ .  
بيروت : دار الغرب الإسلامى ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- (١٤١) شرح فتح القدير  
محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد المعروف بابن الهمام  
مصر : مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٥ هـ .
- (١٤٢) الشرح الكبير على مختصر خليل  
أبي البركات أحمد الدردير  
بيروت : دار الفكر .
- (١٤٣) شرح الكوكب المنير (المسمى بمختصر التحرير)  
محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن النجار الفتوحى  
تحقيق : محمد الزحيلي ونزيه حماد .  
مكة المكرمة : نشر مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ، ١٤٠٠ هـ /  
١٩٨٠ م .
- (١٤٤) شرف الطالب فى أسنى المطالب (الوفيات)  
أحمد بن حسن بن قنفذ القسنطيني  
تحقيق : محمد حجي .  
الرباط : دار المغرب للتأليف ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .  
ث/بيروت : تحقيق : عادل نويهض ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة  
الثانية ، ١٩٧٨ م .
- (١٤٥) الشروح والتعليقات على كتب الأحكام  
أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري  
الرياض : مطابع الفرزدق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .
- (١٤٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية  
اسماعيل بن حماد الجوهري  
تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار .  
بيروت : دار العلم للملايين ، مصورة عن الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ /  
١٩٨٤ م .  
ث/مصورة عن الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- (١٤٧) صحيح ابن خزيمة  
محمد بن اسحاق بن خزيمة  
تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي .  
بيروت ، دمشق : المكتب الاسلامي .
- (١٤٨) صحيح البخارى  
محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخارى  
استانبول : مؤسسة أليف أوفست ، نشر المكتبة الاسلامية .
- (١٤٩) صحيح مسلم  
مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري  
تحقيق وتصحيح وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي .  
الرياض : نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية ، ١٤٠٠هـ /  
١٩٨٠ م .
- (١٥٠) صقلية وعلاقتها بدول البحر المتوسط  
تقى الدين عارف الدورى  
بغداد : منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٠ م .
- (١٥١) الصلة  
خلف بن عبد الملك بن بشكوال  
القاهرة : مطابع سجل العرب ، نشر الدار المصرية للتأليف والنشر ،  
١٩٦٦ م .
- (١٥٢) طبقات الحفاظ  
جلال الدين عبد الرحمن السيوطى  
تحقيق : لجنة من العلماء .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

- (١٥٣) طبقات خليفة بن خياط  
خليفة بن خياط العصفري  
تحقيق : أكرم ضياء العمرى .  
الرياض : دار طيبة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (١٥٤) طبقات الشافعية  
أبى بكر بن أحمد بن قاضى شعبة  
تصحيح : عبد العليم خان .  
حيدر آباد الدكن (الهند) : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- (١٥٥) طبقات الشافعية  
أبى بكر بن هداية الله الحسينى  
تحقيق : عادل نويهض .  
بيروت : دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .
- (١٥٦) طبقات الشافعية  
عبد الرحيم الأسنوى  
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- (١٥٧) طبقات الشافعية الكبرى  
عبد الوهاب بن على السبكى  
تحقيق : عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحى .  
القاهرة : عيسى البابى الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .
- (١٥٨) طبقات علماء افريقية  
محمد بن الحارث بن أسد القيروانى  
بيروت : الكتاب اللبناني .

(١٥٩) طبقات الفقهاء

ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازى  
تحقيق : احسان عباس .  
بيروت : دار الرائد العربى ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(١٦٠) الطبقات الكبرى

محمد بن سعد بن منيع البصرى الزهرى  
بيروت : دار صادر .

(١٦١) طبقات المفسرين

جلال الدين عبد الرحمن السيوطى  
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٦٢) طلبة الطلبة فى الاصطلاحات الفقهية

نجم الدين بن حفص النسفى  
تحقيق : خليل الميس .

بيروت : دار القلم .

(١٦٣) الطليحة (منظومة) ضمن مجموع

القلاوى الشنقيطى

الطبعة الأولى ، ١٣٣٩هـ / ١٩٢١م .

(١٦٤) العبر فى خبر من غبر

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى

تحقيق : محمد السعيد بسيونى زغلول .

بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(١٦٥) العبرة مما جاء فى الغزو والشهادة والهجرة

صديق بن حسن بن على الحسينى القنوجى

تحقيق : محمد السعيد بسيونى زغلول .

بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- (١٦٦) عدة البروق فى جمع مافى المذهب من الجموع والفروق  
أحمد بن يحيى الونشريسى  
تحقيق : حمزة أبى فارس .  
بيروت : دار الغرب الاسلامى ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ .
- (١٦٧) العرب فى صقلية  
إحسان عباس  
بيروت : دار الثقافة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٥ م .
- (١٦٨) علم الجدل فى علم الجدل  
سليمان بن عبد القوى الطوفى  
تحقيق : فولفهارات هاينريشس .  
الأردن : مطبعة مكتبكم ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
- (١٦٩) غاية النهاية فى طبقات القراء  
محمد بن محمد الجزرى  
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- (١٧٠) غريب الحديث  
محمد بن محمد الخطابى  
تحقيق : عبد الكريم العزباوى .  
دمشق : دار الفكر ، نشر جامعة أم القرى بمكة ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- (١٧١) الغنية (فهرست شيوخ القاضى عياض)  
القاضى عياض بن موسى اليحصبى  
تحقيق : ماهر زهير .  
بيروت : دار الغرب الاسلامى ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .  
ث / ليبيا ، تونس : الدار العربية للكتاب .

- (١٧٢) الفائق فى غريب الحديث  
محمود بن عمر الزحشرى  
تحقيق : محمد أبى الفضل ابراهيم وعلى محمد البجاوى .  
القاهرة : عيسى البابى الحلبي ، الطبعة الثانية .
- (١٧٣) فتح البارى بشرح صحيح البخارى  
أحمد بن على بن حجر العسقلانى  
تحقيق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز .  
القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٨٠ هـ .
- ث/ القاهرة : شركة الطباعة الفنية المتحدة ، نشر مكتبة الكليات  
الأزهرية ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- (١٧٤) فتح القدير بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير  
محمد بن على بن محمد الشوكانى  
القاهرة : طبع ونشر مصطفى البابى الحلبي ، الطبعة الثانية ،  
١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
- (١٧٥) الفرق  
ثابت بن أبى ثابت  
تحقيق : حسام الدين القدسى .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- (١٧٦) الفروق  
أسعد بن محمد الكرابيسى النيسابورى  
تحقيق : محمد طموم .  
الكويت : مطابع كويت تايمز ، الطبعة الأولى ، نشر وزارة الأوقاف  
الكويتية .



(١٧٧) الفروق

الحسين بن عبد الله بن سهل المعروف بأبي هلال العسكري  
تحقيق : حسام الدين القدسي .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(١٧٨) الفروق الفقهية

على بن مسلم الدمشقي  
تحقيق : محمد أبي الأجفان وحمزة أبي فارس .  
بيروت : دار الغرب الاسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م .

(١٧٩) الفصول في الأصول

أحمد بن علي الرازي الجصاص  
تحقيق : عجيل جاسم النشمي .  
الكويت : الطبعة الأولى ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية  
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(١٨٠) الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي

محمد بن الحسن الحجوى  
دمشق : مطبعة زيد بن ثابت ، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ،  
١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

(١٨١) فهرست ابن خير

محمد بن خير بن عمر الأموي الاشبيلي  
سرقسطة : مطبعة قومش ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م .

(١٨٢) فهرس شيوخ ابن عطية

عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي  
تحقيق : محمد أبي الأجفان ومحمد الزاهي .  
بيروت : دار الغرب الاسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

- (١٨٣) فهرس مخطوطات البحرين  
على أبي حسين  
البحرين : نشر وزارة الإعلام ، مركز الوثائق .
- (١٨٤) الفوائد البهية فى تراجم الحنفية .  
محمد بن عبد الحى اللكنوى  
بيروت : دار المعرفة .
- (١٨٥) فوات الوفيات والذيل عليها  
محمد بن شاکر الکتبى  
تحقيق : إحسان عباس .  
بيروت : دار صادر ، ١٩٧٣م .
- (١٨٦) قضاة قرطبة  
أبى عبد الله الحشنى  
القاهرة : مطابع سجل العرب ، نشر الدار المصرية للتأليف  
والترجمة ، ١٩٦٦م .
- (١٨٧) القواعد (قسم العبادات)  
محمد بن محمد المقرئ التلمسانى  
تحقيق : أحمد بن عبد الله بن حميد .  
مكة المكرمة : رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (١٨٨) القواعد الفقهية  
على بن أحمد الندوى  
دمشق : دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- (١٨٩) القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقسيم البديعة النافعة  
عبد الرحمن بن ناصر السعدى  
الرياض : نشر مكتبة المعارف ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- (١٩٠) قوانين الأحكام الشرعية  
محمد بن أحمد بن محمد بن جزى  
بيروت : دار العلم للملايين .
- (١٩١) الكافي في فقه أهل المدينة  
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي  
تحقيق : محمد بن محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني .  
الرياض : الطبعة الأولى ، نشر مكتبة الرياض الحديثة ، ١٣٩٨هـ /  
١٩٧٨م .
- (١٩٢) الكامل في التاريخ  
عز الدين علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري  
بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (١٩٣) كتاب ابن حزم الأندلسي أبي محمد علي بن سعيد  
سعيد الأفغاني  
بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- (١٩٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون  
مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة  
بغداد : نشر مكتبة المثنى .
- (١٩٥) لب اللباب في تحرير الأنساب  
جلال الدين عبد الرحمن السيوطي  
تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز وأشرف أحمد عبد العزيز .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- (١٩٦) اللباب في تهذيب الأنساب  
عز الدين علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري  
بيروت : طبع مؤسسة جواد ، نشر دار صادر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(١٩٧) لباب اللباب فى بيان ماتضمنه أبواب الكتاب من الأركان والشروط  
والموانع والأسباب

محمد بن عبد الله بن راشد القفصى  
نسخة مصورة من مكتبة الدكتور محمد أبو الأجفان بتونس .

(١٩٨) لسان العرب

محمد بن مكرم بن منظور

القاهرة : دار المعارف .

ث/بيروت : دار صادر .

(١٩٩) لسان الميزان

أحمد بن على بن حجر العسقلانى

حيدر آباد الدكن (الهند) : دائرة المعارف العثمانية ، مصورة عن  
طبعة ١٣٣٠هـ ، نشر دار الفكر .

(٢٠٠) مجلة البحوث الفقهية المعاصرة

الرياض .

عدد (١٥) السنة الرابعة ، ربيع الأول - جمادى الآخرة ١٤١٣هـ .

عدد (٢٢) السنة السادسة ، محرم - ربيع الأول ١٤١٥هـ .

(٢٠١) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر

عبد الله بن محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندى

بيروت : دار إحياء التراث العربى ، مصورة عن طبعة دار الطباعة

العامة ١٣١٩هـ .

(٢٠٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

على بن أبى بكر الهيثمى

بيروت : نشر دار الكتاب العربى ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

(٢٠٣) المجموع شرح المذهب

محيى الدين يحيى بن شرف النووى

تحقيق وتعليق وإكمال : محمد نجيب المطيعى .

القاهرة ، جدة : مطبعة المدنى بالقاهرة ، نشر مكتبة الارشاد بجدة .

- (٢٠٤) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية  
تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية  
جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمی النجدی .  
الرياض : رئاسة إدارات البحوث العلمية ، مصورة عن الطبعة  
الأولى ، ١٣٩٨ هـ .
- (٢٠٥) المجموع المغیث فی غریب القرآن والحديث  
محمد بن أبی بكر بن أبی عیسی المدينی الأصفهانی  
تحقيق : عبد الكريم العزباوی .  
مكة المكرمة : نشر جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ /  
١٩٨٨ م .
- (٢٠٦) محاضرات فی تاریخ المذهب المالکی فی الغرب الاسلامی  
عمر الجیدی  
المغرب : منشورات عكاظ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- (٢٠٧) المحرر الوجیز فی تفسیر الكتاب العزیز (تفسیر ابن عطية)  
عبد الحق بن عطية الأندلسی  
تحقيق : الرحالی الفاروق وآخرین .  
الدوحة : مؤسسة دار العلوم ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٧ م .
- (٢٠٨) المحلى  
على بن أحمد بن حزم الأندلسی  
تحقيق : زيدان أبی المكارم حسن .  
القاهرة : طبع دار الاتحاد العربی ، نشر مكتبة الجمهورية العربية .
- (٢٠٩) مختار الصحاح  
محمد بن أبی بكر بن عبد القادر الرازی  
بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٦ م .

- (٢١٠) المختصر فى أخبار البشر  
أبى الفداء اسماعيل بن الأفضل  
بيروت : دار المعرفة .
- (٢١١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل  
عبد القادر بن بدران الدمشقى  
تصحيح وتعليق : عبد الله بن عبد المحسن التركى .  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- (٢١٢) المدونة  
عبد السلام بن سعيد التنوخى المعروف بسحنون  
طبعة دار الفكر .
- (٢١٣) المستخرجة من الأسمعة (العتبية) مطبوعة مع البيان والتحصيل  
محمد العتبى القرطبى  
تحقيق : محمد حجى .  
بيروت : دار الغرب الاسلامى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (٢١٤) المستدرك على الصحيحين  
محمد بن عبد الله النيسابورى المعروف بالحاكم النيسابورى  
بيروت : دار الكتاب العربى .
- (٢١٥) مسند أبى يعلى  
أحمد بن على بن المثنى الموصلى المعروف بأبى يعلى  
تحقيق : حسين سليم أسد .  
دمشق : دار المأمون للتراث ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .
- (٢١٦) مسند الإمام أحمد  
أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى  
بيروت : المكتب الاسلامى .  
ث / بيروت : دار صادر .

- (٢١٧) مشارق الأنوار على صحاح الآثار  
القاضى عياض بن موسى اليحصبى  
القاهرة وتونس : المكتبة العتيقة ودار التراث .
- (٢١٨) مشاهير علماء الأمصار  
محمد بن حبان البستى  
تصحيح : م.فلايشهر .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، طبعة ١٩٥٩م .
- (٢١٩) المشوف المعلم فى ترتيب الاصلاح على حروف المعجم  
عبد الله بن الحسين العكرى  
تحقيق : ياسين محمد السواس .  
دمشق : دار الفكر ، نشر جامعة أم القرى بمكة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (٢٢٠) مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه  
أحمد بن أبى بكر شهاب الدين البوصيرى  
تحقيق وتعليق : محمد المنتقى الكشناوى .  
بيروت : دار العربية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ /  
١٩٨٣م .
- (٢٢١) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير  
أحمد بن محمد بن على الفيومى  
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- (٢٢٢) المصنف  
عبد الرزاق أبى بكر بن همام الصنعانى  
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى .  
جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا) : نشر المجلس العلمى ، الطبعة الأولى  
١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .

- (٢٢٣) المصنف فى الأحاديث والآثار  
عبد الله بن محمد بن أبى شيبة  
تحقيق : عبد الخالق الأفغانى .  
ببائى (الهند) : الدار السلفية ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (٢٢٤) المعارف  
عبد الله بن مسلم بن قتيبة  
تحقيق : ثروت عكاشة .  
القاهرة : دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨١م .
- (٢٢٥) معالم الإيمان فى معرفة أهل القيروان  
عبد الرحمن بن محمد الأنصارى الدباغ  
تصحيح وتعليق : إبراهيم شبوح .  
القاهرة : مكتبة الخانجى ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٨هـ .
- (٢٢٦) معجم البلدان  
ياقوت بن عبد الله الحموى  
بيروت : دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (٢٢٧) معجم السفر  
أحمد بن محمد الأصبهاني السلفى  
تحقيق : بهيجة الحسينى .  
العراق : منشورات وزارة الثقافة ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- (٢٢٨) المعجم فى أصحاب القاضى الإمام أبى الصدفى  
محمد بن عبد الله القضاعى المعروف بابن الأبار  
القاهرة : مطابع سجل العرب ، نشر دار الكتاب العربى ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- (٢٢٩) معجم مقاييس اللغة  
أحمد بن فارس بن زكريا



تحقيق : عبد السلام هارون .  
ايران (قم) : دار الكتب العلمية .  
ث/القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ /  
١٩٧٢م .

(٢٣٠) معجم المؤلفين

عمر رضا كحالة

بيروت : دار احياء التراث العربى .

(٢٣١) المعجم الوسيط

مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

القاهرة : نشر دار الدعوة .

(٢٣٢) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

تحقيق : بشار عواد .

بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(٢٣٣) المعلم بفوائد مسلم

محمد بن علي المازري

تحقيق : محمد الشاذلي النيفر .

بيروت : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢م .

(٢٣٤) معلمة الفقه المالكي

عبد العزيز بن عبد الله

بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٢٣٥) المعونة على مذهب عالم المدينة

القاضي عبد الوهاب البغدادي

تحقيق : عبد الحق الحميش .

مكة المكرمة : رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة بجامعة أم القرى .  
ث/مكة المكرمة : الطبعة الأولى ، نشر مكتبة الباز ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .  
(٢٣٦) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس  
والمغرب

أحمد بن يحيى الونشريسي  
تحقيق : جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي .  
بيروت : دار الغرب الاسلامي ، الطبعة الأولى ، نشر وزارة  
الأوقاف المغربية ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .  
(٢٣٧) المغرب في ترتيب المعرب

ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي  
بيروت : دار الكتاب العربي .

(٢٣٨) المغنى

عبد الله بن أحمد بن قدامة  
تحقيق : عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو .  
القاهرة : مطبعة هجر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

(٢٣٩) مفتاح السعادة ومصباح السيادة

أحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده

بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

(٢٤٠) المقدمات الممهديات لبيان ماقتضته رسوم المدونة من الأحكام

الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات

محمد بن أحمد بن رشد القرطبي

مصر : مطبعة السعادة .

ث/بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر .

- (٢٤١) المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم  
عبد الرحمن بن على بن محمد المعروف بابن الجوزى  
حيدر آباد الدكن (الهند) : دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى  
١٣٥٧ هـ .
- (٢٤٢) المنتقى شرح الموطأ  
سليمان بن خلف الباجى  
القاهرة : دار الفكر العربى ، مصورة عن الطبعة الأولى ، ١٣٣٢ هـ .
- (٢٤٣) المنثور فى القواعد  
بدر الدين الزركشى  
تحقيق : تيسير فائق أحمد محمود .  
الكويت : نشر وزارة الأوقاف الكويتية ، ١٤٠٢/١٩٨٢ م .
- (٢٤٤) منح الجليل شرح مختصر خليل  
محمد عlish  
بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤/١٩٨٤ م .
- (٢٤٥) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان  
نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى  
تحقيق : محمد عبد الرزاق حمزة .  
بيروت : دار الكتب العلمية .
- (٢٤٦) الموافقات  
ابراهيم بن موسى الشاطبى  
مصر : المكتبة التجارية ، الطبعة الأولى .  
ث/بيروت : دار المعرفة .
- (٢٤٧) مواهب الجليل شرح مختصر خليل  
محمد بن عبد الرحمن المغربى المعروف بالحطاب  
بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨/١٩٧٨ م .

- (٢٤٨) الموطأ  
الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .  
القاهرة : طبعة كتاب الشعب .
- (٢٤٩) النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة  
يوسف بن تغرى بردى الأتابكى  
مصر : مصورة عن طبعة دار الكتب ، نشر وزارة الثقافة والارشاد  
القومى والمؤسسة العامة للتأليف والطباعة والنشر .
- (٢٥٠) نسب قريش  
المصعب بن عبد الله الزبيرى  
تصحيح وتعليق : ليفى بروفنسال .  
القاهرة : دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٢م .
- (٢٥١) نشر البنود على مراقى السعود  
عبد الله بن ابراهيم العلوى الشنقيطى  
المغرب : طبع ونشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية .
- (٢٥٢) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب  
أحمد بن محمد المقرئ التلمسانى  
بيروت : دار صادر ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- (٢٥٣) النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان  
محمد بن يوسف بن على الأندلسى المعروف بأبى حيان  
تحقيق : عبد رب الحسين الفتلى .  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٢٥٤) النكت على كتاب ابن الصلاح  
أحمد بن على بن حجر العسقلانى  
تحقيق : ربيع بن هادى المدخلى .  
المدينة المنورة : نشر الجامعة الاسلامية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- (٢٥٥) نكت الهميان فى أدب العميان  
صلاح الدين خليل الصفدى  
تحقيق : أحمد زكى .  
القاهرة : طبعة ١٩١١ م .
- (٢٥٦) النكت والعيون  
على بن حبيب الماوردى البصرى  
تحقيق : عبد الستار أبى غدة .  
الكويت : نشر وزارة الأوقاف الكويتية .
- (٢٥٧) النكت والفوائد على مشكل المحرر  
محمد بن مفلح المقدسى  
القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .
- (٢٥٨) النهاية فى غريب الحديث والأثر  
لمجد الدين أبى السعادات الجزرى المعروف بابن الأثير  
تحقيق : الطاهر أحمد الزاوى ومحمود الطناحى .  
مصر : نشر المكتبة الاسلامية .
- (٢٥٩) نور البصر شرح خطبة المختصر  
أحمد بن عبد العزيز الهلالى  
المغرب (فاس) : طبعة حجرية مصورة من مكتبة الشيخ عبد الحى  
العمراوى .
- (٢٦٠) نيل الابتهاج بتطريز الديباج (بهامش الديباج)  
أحمد بن أحمد بن عمر المعروف بابا التنبكتى  
بيروت : دار الكتب العلمية .
- (٢٦١) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار  
محمد بن على الشوكانى

- تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ومصطفى الهوارى .  
القاهرة : شركة الطباعة الفنية المتحدة ، نشر مكتبة الكليات  
الأزهرية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- (٢٦٢) هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)  
اسماعيل باشا البغدادى  
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .  
ث/بغداد : مكتبة المثنى .
- (٢٦٣) وسائل الإثبات فى الفقه الإسلامى  
محمد بن معجوز  
المغرب : دار الحديث الحسنية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (٢٦٤) وفيات الأعيان فى أنباء أبناء الزمان  
أحمد بن محمد بن خلكان  
تحقيق : احسان عباس .  
بيروت : دار صادر .

## فهرس مسائل الكتاب

## فهرس عناوين المسائل

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(١)	آية الوضوء هل يقدر فيها محذوف أو هي على ظاهرها؟	١٥٠
(٢)	الزيادة على المرة في الوضوء للفضل أو كمال الفرض؟	١٥٢
(٣)	أقسام المياه .....	١٥٣
(٤)	أثر الإضافة في الماء المطلق .....	١٥٤
(٥)	كراهة الوضوء بالماء المستعمل في طهارة وسبب الكراهة	١٥٥
(٦)	حكم التيمم بالتراب المستعمل وعلة التفريق بينه وبين	
	الماء المستعمل .....	١٥٦
(٧)	كيفية مسح الرأس .....	١٥٦
(٨)	الفرق في غسل الإناء سبعا من ولوغ الكلب في الماء	
	دون الطعام .....	١٥٨
(٩)	مس الذكر في الغسل وأثره .....	١٦١
(١٠)	أثر النوم في الوضوء .....	١٦٢
(١١)	لإعادة للوضوء على دائم العذر .....	١٦٣
(١٢)	الغسل والنضح ومحلها .....	١٦٣
(١٣)	أثر الشك من الموسوس وغيره في الوضوء والصلاة ..	١٦٥
(١٤)	ترك اللمعة في الوضوء أو الغسل .....	١٦٧
(١٥)	هل عليه إعادة مسح رأسه إذا حلقه أم لا؟ .....	١٦٨
(١٦)	الفرق بين حلق الرأس ونزع الخف في وجوب الإعادة	١٦٨
(١٧)	العفو عما لا يمكن الاحتراز منه غالبا .....	١٦٨
(١٨)	هل المرفقان من الذراعين أم لا؟ وما يترتب عليه .....	١٦٩
(١٩)	المسح تخفيف فلا تكرار فيه .....	١٧٠
(٢٠)	إذا صلى بالجيرة بعد البرء بوضوء سابق هل يعيد أم لا؟	١٧٠



رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٢١)	إباحة الوطء للمشجوج باليتيم بخلاف المسافر .....	١٧١
(٢٢)	الخلاف في تفسير قول ابن القاسم : هما سواء .....	١٧٢
(٢٣)	من عمت أعضائه الجراح هل يغسل القليل ويتيمم	
	للباقى أم يتيمم للكل ؟ .....	١٧٢
(٢٤)	جريان العرف بوجوب الماء في الطهارة على الزوج	
	كالنفقة .....	١٧٣
(٢٥)	اشتراط النية في الوضوء .....	١٧٣
(٢٦)	هل يصلى بالوضوء المستحب؟ .....	١٧٤
(٢٧)	الخلاف في تفسير قوله تعالى {لاتقربوا الصلاة ...}	
	وما يترتب عليه .....	١٧٥
(٢٨)	الحائض إذا ملكت طهرها كالجنب .....	١٧٦
(٢٩)	جواز اغتسال الحائض لرفع الجنابة السابقة وقراءة القرآن	١٧٦
(٣٠)	أحوال الحاقن من البناء والقطع والإعادة .....	١٧٧
(٣١)	أحوال الراعف من البناء والقطع والإعادة .....	١٧٧
(٣٢)	كيفية صلاة دائم الرعاف .....	١٧٨
(٣٣)	غسل إحدى القدمين والمسح على الأخرى للضرورة ..	١٧٩
(٣٤)	هل مسح العضو في التيمم كغسله في الوضوء؟ .....	١٧٩
(٣٥)	أيهما أولى بالمراعاة كمال الطهارة أو ادراك الوقت؟	١٨٠
(٣٦)	العذر في نسيان الماء في رحله دون نسيان الرقبة في	
	ملكه .....	١٨١
(٣٧)	الفرق من حيث الإعادة بين المتيمم على موضع نجس	
	وبين المتوضئ بالماء المتغير .....	١٨١
(٣٨)	أحكام الحائض المعتادة .....	١٨٢
(٣٩)	هل الأبلغ في الطهر القصة أم الجفوف؟ .....	١٨٥

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٤٠)	إذا طلقها بعد ارتفاع الدم ، ولم يعلم برجوعه عن قرب	
	هل يجبر على مراجعتها؟ .....	١٨٥
(٤١)	حكم الدم من الحامل .....	١٨٦
(٤٢)	استحباب غسل المستحاضة مراعاة للخلاف .....	١٨٨
(٤٣)	أوقات الصلوات .....	١٨٩
(٤٤)	التأخير قليلا عن أول الوقت للتزول في المنهل .....	١٩١
(٤٥)	السلام على المصلي دون المؤذن والملبي وحكمة ذلك .. ١٩٢..	
(٤٦)	التابع هل له قسط من الأجرة أم لا؟ .....	١٩٣
(٤٧)	صفة حكاية الأذان في الصلاة وغيرها .....	١٩٤
(٤٨)	أجرة التعليم جائزة مطلقا .....	١٩٤
(٤٩)	التكبير للركوع بنية تكبيرة الإحرام هل يجزئه؟ .....	١٩٥
(٥٠)	التكبير للركوع بلانية تكبيرة الإحرام هل يجزئه عن	
	واحد منهما؟ .....	١٩٦
(٥١)	نسيان قراءة الفاتحة في الصلاة .....	١٩٦
(٥٢)	حكم تقديم السورة على الفاتحة .....	١٩٨
(٥٣)	مواضع كراهة الدعاء .....	١٩٩
(٥٤)	كراهة حمل الحصباء من الظل إلى الشمس في المساجد	٢٠٠
(٥٥)	الطهارة شرط في ثوبه وبقعته دون أطراف الموضع ....	٢٠٠
(٥٦)	جواز استناد المريض إلى الحائض أو الجنب في الصلاة	٢٠٠
(٥٧)	هل الشروع في النوافل يجعلها لازمة؟ .....	٢٠١
(٥٨)	التنفل في السفر .....	٢٠١
(٥٩)	قراءة القرآن بالقراءة الشاذة .....	٢٠٢
(٦٠)	الصلاة خلف المبتدعة .....	٢٠٣

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٦١)	قطع الفريضة دون النافلة - إذا كان ممن يخف - حال	
٢٠٤	إقامة الصلاة والفرق بينهما .....	
(٦٢)	قراءة كتاب بين يديه في الصلاة هل يبطلها؟ .....	
(٦٣)	هل يقطع الصلاة لفقد دابته ولو خشى خروج الوقت؟	٢٠٥
(٦٤)	هل يقوم التسبيح مقام القراءة في الركعتين الأخيرتين؟	٢٠٦
(٦٥)	حكم سجود التلاوة .....	٢٠٧
(٦٦)	اعتراض وجوابه .....	٢٠٨
(٦٧)	هل يقرأ موضع السجدة أم يتعدها إذا لم يكن متطهرا	
٢٠٨	أو في وقت نهى؟ .....	
(٦٨)	الركوع عمدا أو سهوا عند إرادة السجود للتلاوة	
٢٠٩	هل تبطل به الصلاة أم لا؟ .....	
(٦٩)	عدم إبطال الركن لما هو أقل منه رتبة .....	٢٠٩
(٧٠)	عقد الركعة بالركوع فوت كالرفع منه .....	٢٠٩
(٧١)	حكم اتخاذ الخط سترة للمصلي .....	٢١٠
(٧٢)	الجمع بين الصلاتين في البر دون البحر وحكمة ذلك	٢١١
(٧٣)	إباحة الجمع للمرأة في السفر مطلقا للمشقة .....	٢١١
(٧٤)	الجمع في المطر .....	٢١١
(٧٥)	الانقضاء واجب إذا نوى الإقامة أربعة أيام فأكثر	
٢١٢	ومأخذ ذلك .....	
(٧٦)	ضابط السفر ومأخذه .....	٢١٣
(٧٧)	تأول عائشة وعثمان للانقضاء في السفر .....	٢١٤
(٧٨)	هل يعيد وتره إذا شفعه ساهيا أم يسجد بعد السلام	
٢١٥	ويكفيه ذلك؟ .....	
(٧٩)	كيف يفعل إذا لم يدر أفي الشفع هو أم في الوتر؟ ...	٢١٥

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٨٠)	ما الفرق بين قوله : لا يقطع إذا ذكر صلاة منسية وهو في فريضة ، وبين قوله : يقطع - على أحد القولين - إذا كان في نافلة ؟ .....	٢١٦
(٨١)	الفرق بين جواز الاستخلاف في الحدث ، وعدم جوازه في ذكر الصلاة المنسية .....	٢١٧
(٨٢)	هل تلزمه تكبيرة الاحرام إذا سلم عن نقص وأراد الرجوع إلى صلاته ؟ .....	٢١٨
(٨٣)	الفرق بين صحة اتباع المأموم عمدا لإمامه في الزيادة إذا تبين أنها لسجدة أسقطها ، وعدم صحة الاتباع إذا كان لمجرد تأول الاتباع . والكل اتباع في زيادة .....	٢١٨
(٨٤)	رأى لسحنون .....	٢١٩
(٨٥)	إذا نسي سجدة أو سجدين أجلس ثم يسجد أم يخر ساجدا ؟ .....	٢٢٠
(٨٦)	إذا نسي سجدين من الأولى والركوع من الثالثة ماذا يفعل ؟ .....	٢٢٠
(٨٧)	كيف يفعل إذا أخطأ فجعل كلا من التكبير والتحميد مكان الآخر ؟ .....	٢٢١
(٨٨)	متى يلزم من بدل التكبير والتحميد سجود السهو ؟ ...	٢٢١
(٨٩)	هل يأتي بسجود السهو البعدى حين ذكره في وقت نهى ذكر السجود القبلى في فريضة أو نافلة والفرق بينهما	٢٢٢
(٩٠)	في وجوب القطع وعدمه .....	٢٢٢
(٩١)	فرع على المسألة السابقة .....	٢٢٣
(٩٢)	اعتراض .....	٢٢٤
(٩٣)	جواب الاعتراض .....	٢٢٤

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٩٤)	موضع سجود السهو إذا صلى النافلة خمسا .....	٢٢٤
(٩٥)	تأويل قول مالك وبيان عدم التناقض فيه .....	٢٢٥
(٩٦)	استخلاف من لا يصلح للإمامة متى تبطل به الصلاة ؟ .	٢٢٥
(٩٧)	استخلاف الجنب الناسى لجنبته .....	٢٢٦
(٩٨)	من لم يستطع السجود في صلاة الجمعة من أجل الزحام	
	ماذا يفعل ؟ .....	٢٢٦
(٩٩)	استخلاف من لم يدرك الإحرام مع الإمام .....	٢٢٧
(١٠٠)	المعتبر من النجاسة في الموضع المتحققة لا المظنونة .....	٢٢٨
(١٠١)	هل تجب الإعادة على من صلى الجمعة مع إمام معزول	
	قبل علمه بالعزل ؟ .....	٢٢٨
(١٠٢)	جواز شراء المضطر عند نداء الجمعة الثاني .....	٢٣٠
(١٠٣)	صلاة الجمعة لازمة بدخول الوقت للمقيم دون المسافر	٢٣٠
(١٠٤)	متى ينتظر الإمام بالقراءة الطائفة الثانية في صلاة الخوف ؟	٢٣٠
(١٠٥)	ما يفعله المقيم إذا أدرك ركعة خلف إمام مسافر ؟ .....	٢٣١
(١٠٦)	تفسير قول عبد العزيز بن أبي سلمة في صلاة الخسوف	٢٣٢
(١٠٧)	متى تجب صلاة الجمعة بعرفة ؟ .....	٢٣٢
(١٠٨)	حكم صلاة الجنازة .....	٢٣٤
(١٠٩)	لا قراءة في صلاة الجنازة والرد على المخالفين .....	٢٣٤
(١١٠)	وجوب متابعة الإمام في سجود السهو مع وجود الخلاف	
	وعدم الوجوب في التكبير على الجنازة خمسا مع وجود	
	الخلاف والفرق بينهما .....	٢٣٥
(١١١)	كراهة دفن السقط في الدور وحكمة ذلك .....	٢٣٦
(١١٢)	الميت لا تقلم أظفاره ولا تحلق عانته ويحنت وإن كان	
	محرمًا لارتفاع العبادات عنه .....	٢٣٧
(١١٣)	كيف يفعل إذا فاته بعض تكبير الجنازة ؟ .....	٢٣٧

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(١١٤)	كيفية غسل الرجل محارمه .....	٢٣٨
(١١٥)	كيفية صلاة النساء على الجنازة .....	٢٣٩
(١١٦)	كراهة الزينة في كفن الميت .....	٢٣٩
(١١٧)	الصلاة على بعض البدن .....	٢٤٠
(١١٨)	متى يجبر المجوسى وغيره على الإسلام؟ .....	٢٤٠
(١١٩)	البناء على القبور .....	٢٤٠
(١٢٠)	من الأولى بالصلاة على الميت؟ .....	٢٤٢
(١٢١)	مراتب المصلين على الجنازة خلف الإمام .....	٢٤٢
(١٢٢)	متى يحكم للسقط بالحياة؟ .....	٢٤٣
(١٢٣)	متى تخرج المرأة للجنازة؟ .....	٢٤٤
(١٢٤)	كيف صلى المسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم	
	صلاة الجنازة؟ .....	٢٤٥
(١٢٥)	معنى انزال القرآن على سبعة أحرف .....	٢٤٦
(١٢٦)	هل تجب الكفارة بالحنث لمن حلف بالأعجمية؟ .....	٢٤٧
(١٢٧)	كيفية تكبيرة الإحرام .....	٢٤٧
(١٢٨)	الوطء دون الفرج هل يثبت به الصداق ويلحق به	
	النسب؟ .....	٢٤٧
(١٢٩)	الصلاة بالمغصوب هل تصح؟ .....	٢٤٨
(١٣٠)	جواز صلاة الجماعة بسمع عند الحاجة إليه .....	٢٤٨
(١٣١)	الفرق بين جواز الإيماء في الصلاة مع العجز وعدم	
	جوازه في الطهارة مع العجز .....	٢٤٩
(١٣٢)	طهارة عرق شارب الخمر .....	٢٤٩
(١٣٣)	هل يصلى بالوضوء صلاة أخرى غير المنوية؟ .....	٢٥٠
(١٣٤)	المرتد وما عليه من غسل أو وضوء .....	٢٥١

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(١٣٥)	هل يلزم قبول خبر ناقل الرؤية عن غيره؟ .....	٢٥٢
(١٣٦)	صوم رمضان بنية القضاء عن رمضان سابق لأيهما .....	٢٥٢
(١٣٧)	يكون صومه؟ .....	٢٥٢
(١٣٨)	عدم اشتراط نية التبييت على من طهرت قبل الفجر .....	٢٥٣
(١٣٩)	ولم تعلم بذلك إلا بعده .....	٢٥٣
(١٤٠)	حد الإجزاء في الشهادة على الهلال في الصحو وغيره .....	٢٥٣
(١٤١)	معنى الفجرين والشفقين .....	٢٥٤
(١٤٢)	حجة مالك على مخالفه .....	٢٥٤
(١٤٣)	الطوالع ثلاثة وكذلك الغوارب ووقتها .....	٢٥٥
(١٤٤)	الشهادة على رؤية الهلال .....	٢٥٥
(١٤٥)	متى يفطر بالنظر وما يجب عليه بذلك؟ .....	٢٥٧
(١٤٦)	وطء المسافر لامرأته النصرانية في نهار رمضان .....	٢٥٧
(١٤٧)	الأسير إذا شك هل أصاب الشهر أم لا ماذا يفعل؟ ..	٢٥٧
(١٤٨)	من عليه صوم هدى وقضاء أيهما يقدم؟ .....	٢٥٨
(١٤٩)	هل يلزم الإطعام بتأخير القضاء عن وقته؟ .....	٢٥٩
(١٥٠)	قضاء ما أفطر بعذر في صوم التتابع بعده أم باكمال ثلاثين يوماً؟ .....	٢٥٩
(١٥١)	النذر في مدة معينة هل يقضى ما تخلله من واجب عليه؟	٢٦٠
(١٥٢)	هل يتكرر الجزاء بتكرر المحذور؟ .....	٢٦١
(١٥٣)	كفارة الوطء في نهار رمضان وكيفية تحملها عن الزوجة والأمة .....	٢٦٢
(١٥٤)	كيف ترجع المكرهة على الزوج بالكفارة؟ .....	٢٦٢
(١٥٥)	بم يكفر العبد والأمة ، وكيف يفعل إذا لزم العبد كفارة للغير؟ .....	٢٦٣

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(١٥٤)	إذا صام رمضان عن رمضان عليه أجزاء عن الحاضر ، وإذا حج ناويا قضاء نذره وحجة الاسلام أجزاء لنذره ويقضى الفريضة والفرق بينهما .....	٢٦٤
(١٥٥)	فرع على المسألة السابقة .....	٢٦٤
(١٥٦)	إذا صام رمضان عن رمضان عليه أجزاء عن أحدهما وإذا صام شعبان ورمضان عن ظهاره لايجزئه رمضان لفرضه ولا لظهاره والفرق بينهما .....	٢٦٤
(١٥٧)	الفرق بين رفض صلاته أو صومه فيصح ، ورفض إحرامه أو وضوئه فلا يصح .....	٢٦٥
(١٥٨)	تفسير ابن أبي زيد لمعنى البدعة في قول عمر .....	٢٦٦
(١٥٩)	تعريف الاعتكاف واشتراط الصوم فيه ، والدليل على ذلك .....	٢٦٨
(١٦٠)	لزوم التتابع في الاعتكاف إذا نواه أياما ، وعدم لزومه في الصوم وإن نواه أياما والفرق بينهما .....	٢٦٨
(١٦١)	الشرط في الاعتكاف .....	٢٦٩
(١٦٢)	ما يبطل به الاعتكاف .....	٢٦٩
(١٦٣)	الوطء بالاكراه مبطل للاعتكاف عمدا وسهوا وللصوم عمدا فقط والفرق بينهما .....	٢٧٠
(١٦٤)	من نذرت اعتكاف شهر بعينه فاعتدت قبل الدخول فيه كيف تفعل ؟ .....	٢٧٠
(١٦٥)	تحري ليلة القدر .....	٢٧٠
(١٦٦)	دليل ضم الذهب إلى الفضة في الزكاة .....	٢٧٢
(١٦٧)	اخراج القيمة مطلقا في النقدين إذا أخرج أحدهما عن الآخر .....	٢٧٢



رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(١٦٨)	رأى ابن حبيب في المسألة .....	٢٧٢
(١٦٩)	اختلاف روايات المدونة في مسألة الحلّى وما يترتب عليه	٢٧٣
(١٧٠)	زكاة الحلّى المربوط بالحجارة على التحرى .....	٢٧٤
(١٧١)	فرع على المسألة السابقة .....	٢٧٤
(١٧٢)	مأصله القنية لا ينتقل إلى التجارة بالنية .....	٢٧٥
(١٧٣)	مأصله للتجارة ينتقل إلى القنية بالنية بخلاف ما كان أصله للقنية فلا ينتقل إلى التجارة بالنية ووجه الفرق بينهما .....	٢٧٥
(١٧٤)	زكاة النماء .....	٢٧٦
(١٧٥)	كيف تقوم عروض التجارة لأخراج الزكاة؟ .....	٢٧٧
(١٧٦)	زكاة المال المستفاد .....	٢٧٧
(١٧٧)	متى يضم المال المستفاد إلى بعضه في الحول؟ .....	٢٧٨
(١٧٨)	قيمة العروض إذا لم تبلغ نصاباً فلا زكاة فيها ولا تضم إلى غيرها من الأموال لإيجاب الزكاة إذا لم تكن مديره	٢٨٠
(١٧٩)	ضم الزكاة في عروض التجارة إذا كان مديراً لا يبلغ النصاب .....	٢٨٠
(١٨٠)	الفرق بين حول فوائد الأموال الظاهرة والأموال الباطنة .....	٢٨١
(١٨١)	حول فوائد الأموال الظاهرة في البلد الذى لا سعاة فيه (مسألة مفرعة على المسألة السابقة) .....	٢٨١
(١٨٢)	اسقاط زكاة الدين الذى له بالدين الذى عليه .....	٢٨٢
(١٨٣)	الفرق بين نفقة الزوجة ونفقة الوالدين والولد في اسقاط الأولى للزكاة دون الثانية .....	٢٨٢
(١٨٤)	شرط اسقاط نفقة الولد للزكاة على قول أشهب .....	٢٨٣

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(١٨٥)	فرع فيما يسقط الزكاة من الديون .....	٢٨٣
(١٨٦)	كيف يقسم الربح في القراض إذا شرط العامل على رب	
	المال زكاة الربح ؟ .....	٢٨٤
(١٨٧)	الفرق بين المساقاة والقراض في الزكاة .....	٢٨٥
(١٨٨)	الزكاة في مال القراض .....	٢٨٦
(١٨٩)	من أين تخرج زكاة مال القراض ؟ .....	٢٨٧
(١٩٠)	تلف مال القراض هل يسقط الزكاة بعد وجوبها ؟ ....	٢٨٧
(١٩١)	إخراج زكاة الربح في مال القراض تكون قبل القسمة	٢٨٧
(١٩٢)	المال المدار في القراض يزكى بقدر الأحوال التي تمر	
	عليه وهو في يد العامل يديره .....	٢٨٧
(١٩٣)	تعشير مال الذمي هل هو على الأعيان أو على القيم ؟	٢٨٨
(١٩٤)	الفرق بين الذمي والحربي في تكرار العشر بتكرر البلد	
	في الأول دون الثاني .....	٢٨٨
(١٩٥)	حكم فرض أكثر من العشر على الحربي .....	٢٨٨
(١٩٦)	المعدن من الذهب والفضة إذا أخرج من باطن الأرض	
	فهل يعتبر ركازا أم مالا زكويًا ؟ .....	٢٨٩
(١٩٧)	كراهة الحفر في قبور الجاهلية وسبب ذلك .....	٢٩٠
(١٩٨)	معنى الركاز .....	٢٩٠
(١٩٩)	لمن يكون الركاز الموجود في دار رجل من أهل الصلح ؟	٢٩١
(٢٠٠)	نصاب الإبل وتفسير كلمة (الذود) في الحديث .....	٢٩٢
(٢٠١)	الواجب فيما زاد على مائة وعشرين من الإبل .....	٢٩٣
(٢٠٢)	الفرق بين الواجب في إحدى وعشرين ومائة وبين	
	الواجب في المائتين في أن للساعي إذا وجد أحد	
	السنين في الأولى له أن يكلف رب المال غيره بخلاف	
	الثانية .....	٢٩٤

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٢٠٣)	إذا كان نصاب الغنم أنواعا فمن أى نوع يخرج ؟ .....	٢٩٥
(٢٠٤)	من أين تؤخذ زكاة ماشية القراض ؟ .....	٢٩٦
(٢٠٥)	ضم الماشية إلى عروض التجارة إذا كانت أقل من	
	النصاب .....	٢٩٦
(٢٠٦)	الدين مسقط للزكاة فى الأموال الباطنة دون الظاهرة	٢٩٧
(٢٠٧)	الدين لا يسقط الزكاة فى الأموال الظاهرة وتسقط زكاة	
	الفطر عن عبده إذا كان عليه عبد مثله والفرق بين	
	المسألتين .....	٢٩٨
(٢٠٨)	فرق آخر على المسألة السابقة .....	٢٩٨
(٢٠٩)	حكم ما إذا أتلقت ماشيته التى وجبت الزكاة فيها	
	واشترى بقيمتها ماتجب فيه الزكاة ، أو أخذ من متلفها	
	مثلها مما يجب فيه الزكاة .....	٢٩٨
(٢١٠)	زكاة غناء الماشية .....	٢٩٩
(٢١١)	وجه الحكم فى المسألة السابقة .....	٣٠٠
(٢١٢)	الفرق بين من أوصى بزكاة غنمه ولم يأت الساعى	
	ومن أوصى بصدقة يجوز فى الأولى للورثة صرفها فى	
	عتق الرقاب بخلاف الثانية .....	٣٠٠
(٢١٣)	حكم الماشية تحل زكاتها ، وكذلك الثمر يطيب ،	
	والعين تحل زكاتها ثم يموت من عليه الزكاة ولا يوصى	
	بإخراج الزكاة .....	٣٠١
(٢١٤)	حكم ما إذا ضاق الثلث عن الوصية .....	٣٠٢
(٢١٥)	الفرق بين الخلطة والشراكة .....	٣٠٣
(٢١٦)	متى يتراد الشريكان فى زكاة الإبل ؟ .....	٣٠٤
(٢١٧)	زكاة بهيمة الأنعام المغصوبة بعد ردها وأنها تزكى لعام	
	واحد ومأخذ هذا القول .....	٣٠٥

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٢١٨)	مأخذ القول بأن زكاة بهيمة الأنعام المغصوبة بعد ردها	
٣٠٦	تكون لما مضى من السنين .....	
(٢١٩)	زكاة ماسقى نصفه بمؤونه والنصف الآخر بغير مؤونة	٣٠٦
(٢٢٠)	زكاة ماسقى بمؤونة و غير مؤونة وغلب أحدهما على	
٣٠٧	الآخر .....	
(٢٢١)	حد اعتبار الغلبة إذا سقى بمؤونة و غير مؤونة .....	٣٠٧
(٢٢٢)	وجوب الزكاة في ثمة من مات وعليه دين .....	٣٠٧
(٢٢٣)	حكم ما إذا جاوز الخارج من الحبوب الخرص .....	٣٠٨
(٢٢٤)	عدم سقوط الزكاة عن خرص له أقل من النصاب	
٣٠٨	فظهر نصابا .....	
(٢٢٥)	قول آخر أنه يفرق في الخارص بين العالم وغيره .....	٣٠٩
(٢٢٦)	ترجيح عبد الحق لقول ابن نافع في عدم الفرق .....	٣٠٩
(٢٢٧)	قول آخر أنه يفرق بينهما بالنظر إلى الزمان .....	٣٠٩
(٢٢٨)	النفقة على عشر الزرع الموصى به من أين تكون ؟ ...	٣٠٩
(٢٢٩)	هل يجب في حب الفجل زكاة أم لا ؟ .....	٣١١
(٢٣٠)	الفرق بين عبيد القراض و ماشية القراض في أن زكاة	
٣١١	الفطر في العبيد على رب المال في ماله بخلاف الثانية .	
(٢٣١)	قول آخر رجحه ابن المواز أن زكاة ماشية القراض على	
٣١١	رب المال في ماله .....	
(٢٣٢)	وقت وجوب زكاة الفطر .....	٣١٢
(٢٣٣)	حكم إخراج الدقيق في زكاة الفطر .....	٣١٣
(٢٣٤)	الأصناف المجزئة في زكاة الفطر .....	٣١٣
(٢٣٥)	ضابط فيما يجوز إخراجه في زكاة الفطر .....	٣١٤
(٢٣٥م)	فرع على المسألة السابقة .....	٣١٤

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٢٣٦)	رأى ابن المواز فى المسألة .....	٣١٤
(٢٣٧)	عودة إلى زكاة ماسقى بمؤونة أو غير مؤونة .....	٣١٤
(٢٣٨)	زكاة ثمرة النخل المغصوبة إذا ردها الغاصب إلى ربها	
	بعد سنين .....	٣١٥
(٢٣٩)	زكاة الماشية إذا أقرضها ثم ردها المقترض بعد سنين ..	٣١٦
(٢٤٠)	زكاة الماشية المسلم فيها إذا قبضها الطالب بعد سنين ...	٣١٦
(٢٤١)	من أين يخرج زكاة الإبل المحبسة إذا وجبت فيها غنم	
	وليس لها غلة يشتري منها غنم الزكاة؟ .....	٣١٦
(٢٤٢)	قبول قول الهارب بغنمه إذا ظهر عليه أو تاب فى عدد	
	الغنم التى عنده كل سنة .....	٣١٧
(٢٤٣)	تلف الزكاة .....	٣١٧
(٢٤٤)	هلاك الزكاة إذا أخرجها قبل محلها ، أو بعده بأيام	
	يسيرة ليفرقها ، هل يوجب ضمانها؟ .....	٣١٧
(٢٤٥)	حكم زكاة الدين قبل القبض .....	٣١٧
(٢٤٦)	حكم التلبية فى الإحرام .....	٣١٩
(٢٤٧)	إشعار إبل الهدى .....	٣١٩
(٢٤٨)	الحكمة فى عدم اشعار أو تقليد الغنم من الهدى .....	٣٢٠
(٢٤٩)	حكم تقليد فدية الأذى .....	٣٢٠
(٢٥٠)	حكم رفع الأصوات بالتلبية بالمساجد .....	٣٢١
(٢٥١)	متى يقطع التلبية؟ .....	٣٢١
(٢٥٢)	حكم تأخير حلق التمتع إلى ما بعد الإحرام بالحج .....	٣٢٢
(٢٥٣)	حكم الإحرام بالتمتع أو القران من داخل الحرم .....	٣٢٣
(٢٥٤)	الإحرام بالحج والعمرة من مكة .....	٣٢٣

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٢٥٥)	حكم من أحرم بحجه بعدما سعى لعمرته وقد خرج	
٣٢٣	إلى الحل .....	
(٢٥٦)	حكم خروج المعتمر بعد أداء عمرته إلى أحد الآفاق	٣٢٤
(٢٥٧)	معنى التمتع وسبب التسمية .....	٣٢٤
(٢٥٨)	موضع الإحرام بالحج لأهل مكة وغيرهم .....	٣٢٥
(٢٥٩)	حكم الإحرام بعد مجاوزة الميقات .....	٣٢٦
(٢٦٠)	متى يقطع التلبية من أحرم عشية عرفة .....	٣٢٧
(٢٦١)	استحباب الإحرام بالحج لأهل مكة من أول ذى الحجة	٣٢٨
(٢٦٢)	أشهر الحج ماهى ؟ .....	٣٢٩
(٢٦٣)	ما يترتب على تحليل السيد لعبده بعد أن أحرم بغير إذنه	٣٣١
(٢٦٤)	تحليل الزوج لزوجته بعد إحرامه بغير إذنه .....	٣٣٢
(٢٦٥)	حكم طوافه بالصبي قبل طوافه لنفسه .....	٣٣٣
(٢٦٦)	حكم طوافه بالصبي محمولا وقد طاف عن نفسه .....	٣٣٤
(٢٦٧)	حكم الطواف في سقائف المسجد .....	٣٣٤
(٢٦٨)	حكم طوافه على غير وضوء ناسيا .....	٣٣٤
(٢٦٩)	أقسام الطواف .....	٣٣٦
(٢٧٠)	حكم طواف الوداع لمن فاتته الحج ففسخه في عمرة أو	
٣٣٧	أفسد حجه .....	
(٢٧١)	مقدار حبس كرى المرأة إن حاضت قبل الإفاضة .....	٣٣٨
(٢٧٢)	حكم ترك ركعتي الطواف بعد الوقوف بعرفة .....	٣٣٨
(٢٧٣)	حكم نسيان ركعتي الطواف .....	٣٣٩
(٢٧٤)	الخلاف في معنى قوله في المدونة : فإذا فرغ الناسى من	
٣٤٠	صلاتهم دفعوا .....	
(٢٧٥)	خطب الحج الثلاث وبيان مواضعها .....	٣٤٠

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٢٧٦)	حكم من مر بعرفة حاجا ولم يقف فيها ، أو مر بها ولم يعرف أنها عرفة .....	٣٤٠
(٢٧٧)	إجزاء الطواف الواجب بلانية ، وعدم إجزاء الوقوف بعرفة - على الراجح - إلا بنية والفرق بينهما .....	٣٤١
(٢٧٨)	الاكتفاء بنية الإحرام في أعمال الحج .....	٣٤٢
(٢٧٩)	الوقت لفرض الوقوف بعرفة هو الليل ، والدليل على ذلك .....	٣٤٢
(٢٨٠)	ما الحكم في تقدير حصى الجمرات بمثل حصى الخذف؟	٣٤٣
(٢٨١)	من وطىء يوم النحر قبل الإفاضة والرمى فسد حجه ، ومن وطىء بعد يوم النحر قبل الإفاضة والرمى لم يفسد حجه والفرق بينهما ، وما يترتب على هذا الفرق ودليله .....	٣٤٤
(٢٨٢)	من بقيت في يده حصاة ولم يدر من أى جمرة هى هل يرم بها الأولى أو يستأنف الرمي؟ .....	٣٤٥
(٢٨٣)	من ساق هديه متمتعا فنحره يوم النحر هل يجزئه عن الهدى الواجب أو يكون تطوعا؟ .....	٣٤٥
(٢٨٤)	الفدية والهدى وجزاء الصيد ، ما يجوز الأكل منه ، وما لا يجوز وتوجيه ذلك .....	٣٤٦
(٢٨٥)	إذا أكل مما لا يجوز أكله منه فما عليه؟ .....	٣٤٧
(٢٨٦)	حدوث عيب في الهدى قبل بلوغ المحل هل يجزىء؟ أم لا ، ويجب البدل؟ .....	٣٤٨
(٢٨٧)	الفرق بين جواز أخذ قيمة العيب في الرقبة المعيبة دون الهدى المعيب ، إذا كان ذلك تطوعا .....	٣٤٨
(٢٨٨)	العيب المعتبر في الهدى الواجب هو العيب القديم ...	٣٤٩

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٢٨٩)	إذا نذر هديا ولانية له ، تجزئه شاه ، وإذا حلف على شيء إن فعله فعليه هدى فحنت ، لم تجزئه إلا بدنة أو بقرة والفرق بينهما .....	٣٥٠
(٢٩٠)	الفرق بين جواز الصوم بدل الهدى إن لم يجد من يسلفه وبين منع الصوم في كفارة اليمين لمن كان له مال غائب .....	٣٥٠
(٢٩١)	الدماء الواجبة في الحج .....	٣٥١
(٢٩٢)	من أحرم بعمره بعد الاحلال من افاضته وإتمام رميه ، لا يتم تلك العمرة إلا بعد غروب شمس ذلك اليوم ، ويمتنع من المحظورات .....	٣٥١
(٢٩٣)	الاحصار بعد الوقوف بعرفة وما يجب على المحصر .....	٣٥١
(٢٩٤)	الفرق بين المصدود قبل وصوله إلى عرفة وبين المصدود بعد وقوفه بها في إيجاب الدم عليه .....	٣٥٢
(٢٩٥)	المصدود بعد الوقوف إذا حل ما يتبقى عليه ؟ .....	٣٥٢
(٢٩٦)	من استؤجر للحج عن ميت ، لم يجز أن يعتمر عن نفسه في ذلك السفر ، ويلزمه الحج عن الميت من موضع إجارته .....	٣٥٣
(٢٩٧)	إذا قرن فنوى العمرة عن نفسه والحج عن الميت فما الحكم ؟ .....	٣٥٣
(٢٩٨)	الفرق بين المسألتين السابقتين .....	٣٥٣
(٢٩٩)	من أخذ مالا على البلاغ ليحج به ، فضاع منه ، هل يتمادى في الحج أو يرجع ؟ ومن يضمن نفقة الرجوع ؟	٣٥٤
(٣٠٠)	العلة في تفريق الزوجين إذا أحرمنا لحجة القضاء .....	٣٥٦
(٣٠١)	القضاء مثل المقضى في الرتبة ، أو أضعف منه ومثال ذلك .....	٣٥٦



رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٣٠٢)	من تمتع ثم قرن ، عليه هدى واحد ، وعلة ذلك .....	٣٥٧
(٣٠٣)	المحرم إذا لم يجد النعلين إلا بثمن كثير يجوز له لبس الخفين سواء كان قليل الدراهم أو كثيرها ، ومن لم يجد الماء للطهارة إن كان قليل الدراهم لم يجب عليه الشراء ويتيمم بخلاف إن كان كثير الدراهم .....	٣٥٧
(٣٠٤)	الفرق بينهما .....	٣٥٨
(٣٠٥)	الحكمة في مشروعية كشف المرأة عن وجهها في الإحرام	٣٥٨
(٣٠٦)	من فعل محظورا بمحرم فالفدية على الفاعل .....	٣٥٩
(٣٠٧)	بم تكون الفدية في المسألة السابقة ؟ .....	٣٥٩
(٣٠٨)	إذا كان الفاعل عديما فما العمل ؟ .....	٣٥٩
(٣٠٩)	المحرم إذا طيب محرما نائما هل عليه فدية أو فديتين ؟.	٣٦١
(٣١٠)	منطقة المحرم لا تباح إلا لأجل النفقة فقط .....	٣٦١
(٣١١)	المحرم إذا وضع القطن في أذنيه هل عليه شيء ؟ .....	٣٦٢
(٣١٢)	المحرم إذا حلق رأس غير المحرم ماعليه عند مالك وابن القاسم ؟ .....	٣٦٢
(٣١٣)	توجيه الخلاف بين مالك وابن القاسم في المسألة السابقة	٣٦٢
(٣١٤)	حكم الحجامة للمحرم .....	٣٦٣
(٣١٥)	قتل الصيد في حرم المدينة .....	٣٦٣
(٣١٦)	من أحرم والصيد في بيته هل يجب عليه إرساله ؟ .....	٣٦٣
(٣١٧)	لو جرح صيدا ثم غاب عنه هل يجب عليه اخراج الجزاء ؟ ومتى يكون الاخراج ؟ .....	٣٦٤
(٣١٨)	حكم من أفسد وكر طير فيه بيض أو فراخ .....	٣٦٤
(٣١٩)	هل يقوم الصيد بشيء من القطاني ؟ وما المقدار المجزىء فيه ؟ وأين يخرج ؟ .....	٣٦٥

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
( ٣٢٠ )	العلة في تخصيص جزاء قتل حمام الحرم بشاة؟ .....	٣٦٧
( ٣٢١ )	سبب التفريق في الإطعام بين فدية الأذى والظهار .....	٣٦٧
( ٣٢٢ )	هل تشترط الشهادة من الأجراء على أفعال الحج؟ .....	٣٦٨
( ٣٢٣ )	سبب كراهة مالك لقول : زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، أو طواف الزيارة .....	٣٦٨
( ٣٢٤ )	صواب القول فيمن وقف بعرفة يوم العاشر غلطا .....	٣٦٩
( ٣٢٥ )	إذا لزم الصبي فدية أو جزاء صيد ونحوه فعلى من يكون؟ .....	٣٧٠
( ٣٢٦ )	الفرق بين من رفع يده عن الذبح كالمختبر للذبيحة ، وبين من رفعها على أنه أتم الذكاة في جواز الأكل منها	٣٧١
( ٣٢٧ )	حكم الصيد إذا ند من صاحبه وأخذه آخر بالقرب ..	٣٧١
( ٣٢٨ )	الفرق بين الجراد يسلق ومعه جراد ميت فلا يفسد وبين البيض يسلق ومعه بيض فاسد يفسد البيض كله .....	٣٧٢
( ٣٢٩ )	من اشترى أضحية ولم يعلم بعيبها إلا بعد ذبحها .....	٣٧٢
( ٣٣٠ )	الآيات الواردة في مشروعية الصيد .....	٣٧٣
( ٣٣١ )	التسمية في الذبح وعند ارسال الصيد ليست واجبة وتأويل قوله تعالى {ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه} .....	٣٧٣
( ٣٣٢ )	معنى المعلم من الجوارح والفرق بين تعليم الكلب وغيره من الجوارح .....	٣٧٥
( ٣٣٣ )	اشتراك المسلم والمجوسى في الصيد هل يحله؟ .....	٣٧٦
( ٣٣٤ )	فرع على المسألة السابقة .....	٣٧٦
( ٣٣٥ )	إذا رمى صيدا ثم غاب عنه ليلة فوجده ميتا فلا يحل له أكله وعلة ذلك .....	٣٧٦

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
( ٣٣٦ )	من رمى شيئاً ينوى ذكاته لجلده فتيين أنه صيد هل	
٣٧٦	يجوز له أكله ؟ .....	
( ٣٣٧ )	طرح الجراد في النار للأكل هل هو تعذيب له ؟ .....	٣٧٧
( ٣٣٨ )	من نصب فخاً وألجأ إليه الصيد آخر ، فلمن يكون	
٣٧٧	الصيد ؟ .....	
( ٣٣٩ )	تفسير قوله صلى الله عليه وسلم "أنهروا الدم بما شئتم"	
٣٧٩	الحديث .....	
( ٣٤٠ )	العلة في النهي عن التذكية بالظفر والسن .....	٣٧٩
( ٣٤١ )	ماذبحه اليهود مما لا يجوز لهم أكله وهو حلال للمسلمين	
٣٨٠	لا يجوز أكله وتعليل ذلك .....	
( ٣٤٢ )	أكل شحوم اليهود مكروه عند مالك ، والدليل عليه	٣٨٠
( ٣٤٣ )	أفضل الأضاحي من بهيمة الأنعام .....	٣٨٢
( ٣٤٤ )	استحباب مالك لحديث ابن عمر في كون الأضحية عن	
٣٨٢	كل نفس شاة .....	
( ٣٤٥ )	الفرق بين الهدى يصيبه العيب بعد التقليد والإشعار	
	فلا يبدله وبين الأضحية يصيبها العيب عنده فلا تجزئه	
٣٨٣	وعلة التفريق بينهما .....	
( ٣٤٦ )	الأضحية تتعين باللسان كما يتعين الهدى بالإشعار ....	٣٨٤
( ٣٤٧ )	الخلاف عند المالكية في حكم الأضحية .....	٣٨٤
( ٣٤٨ )	من ذبح أضحية غيره عن نفسه غلطاً ، وما يترتب على	
٣٨٦	ذلك من أحكام .....	
( ٣٤٩ )	إذا ند الصيد من صاحبه وتوحش هل يبقى على ملكه	
٣٨٨	أم لا ؟ .....	

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
( ٣٥٠ )	من فاته الذبح في اليوم الأول لم يذبح ليلا ، ومن فاته الرمي بالنهار رمى ليلا ، والفرق بينهما .....	٣٨٨
( ٣٥١ )	الأيام المعلومات والأيام المعدودات وما يجب في كل منهما .....	٣٨٩
( ٣٥٢ )	حد الحرم هل هو باجتهاد أو بنص ، وما يترتب على ذلك من أحكام .....	٣٨٩
( ٣٥٣ )	الجهاد فرض كفاية والدليل عليه .....	٣٩١
( ٣٥٤ )	الأمر بدعوة أهل الكفر قبل القتال .....	٣٩٢
( ٣٥٥ )	الحربى إذا قدم لتجارة متى ينتهى أمانه ؟ .....	٣٩٣
( ٣٥٦ )	أم ولده إذا وقعت في قسم غيره هل له استرجاعها ولو عتقت وكيف ؟ .....	٣٩٤
( ٣٥٧ )	مابيع في المقاسم يأخذه صاحبه بالثمن ومابيع بأرض الاسلام يأخذ صاحبه الثمن ، ويعطى البائع مادفعه في أرض الحرب ، والفرق بينهما .....	٣٩٤
( ٣٥٨ )	إذا اشترى عبدا من حربى فبان مستحقا فلا يأخذه صاحبه إلا بمثل مادفع فيه .....	٣٩٥
( ٣٥٩ )	الحرمة المسلمة إذا سبيت فولدت عند العدو ثم غنمها المسلمون فهل يكون ولدها فيئا أم لا ؟ .....	٣٩٥
( ٣٦٠ )	تفسير أبى محمد لقول مالك في جزية الأرض .....	٣٩٦
( ٣٦١ )	متى يسهم للتاجر إذا خرج مع الغزاة .....	٣٩٦
( ٣٦٢ )	الأجير إذا خرج مع الغزاة متى يسهم له ومتى لا يسهم .....	٣٩٧
( ٣٦٣ )	من اقترض طعاما من الغنيمة قبل القسمة فلا يجب عليه رده وسبب ذلك .....	٣٩٨
( ٣٦٤ )	ما ينتفع به من الغنيمة قبل القسمة وما لا ينتفع به .....	٣٩٩

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
( ٣٦٥ )	بيان وجه مسألة المتنازعين في اسم في العطاء في المدونة	٤٠٠
( ٣٦٦ )	معنى المواحيز والطوى المذكورة في المدونة .....	٤٠٠
( ٣٦٧ )	النهي عن الشيء يقتضى الكف عن جميع المنهى عنه	
( ٣٦٨ )	والأمر بالشيء يقتضى الأمر بما يستطاع منه .....	٤٠١
	يرجع في الأيمان إلى نية الحالف فإن لم تكن له نية	
	فإلى بساط يمينه .....	٤٠١
( ٣٦٩ )	رأى ابن أبي زيد فيمن لم تكن له نية ولا بساط ليمينه	
	أنه يرجع في ذلك إلى العرف ثم اللغة .....	٤٠٢
( ٣٧٠ )	من حلف على شيء إن فعله فهو محرم بحجة أو عمرة	
	فحنت فمتى يؤديهما .....	٤٠٢
( ٣٧١ )	إذا أبهم يمينه أو نذره فمشى ، ثم عجز فركب هل له	
	أن يجعل المشى الثانى خلاف الأول أم لا ؟ .....	٤٠٣
( ٣٧٢ )	إذا نذر مشيا ثم نوى به الحج ولم يحج من قبل هل	
	يجزئه لفرضه أم لنذره ؟ .....	٤٠٤
( ٣٧٣ )	إذا لزمه المشى وهو ضرورة هل يبدأ بنذره أو	
	بفريضته ؟ .....	٤٠٥
( ٣٧٤ )	معنى قوله في المدونة : له أن يجعل مشيه في حج أو	
	عمرة .....	٤٠٥
( ٣٧٥ )	الفرق بين قوله : أنا أضرب بمالى كذا وكذا من الكعبة	
	وغيره من الألفاظ الدالة على الإتيان والذهاب في	
	إيجاب الحج عليه أو العمرة .....	٤٠٦
( ٣٧٦ )	الفرق بين قول الناذر : أحج بفلان وبين قوله : أحمله	
	في إيجاب الحج به .....	٤٠٧

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
( ٣٧٧ )	من قال : على المشى إلى مكة ، فأى المواضع منها	
٤٠٧	يكون مجزئاً ؟ .....	
( ٣٧٨ )	قول اسماعيل القاضى فى الذى نذر المشى إلى مكة	
٤٠٧	للصلاة .....	
( ٣٧٩ )	الفرق بين من جعل معينا من ماله صدقة أو هديا وبين	
٤٠٨	من جعل ماله صدقة أو هديا .....	
( ٣٨٠ )	إذا جعل شيئا من ماله هديا له امساكه واخراج قيمته	
	وإن قال صدقة لم يسكه ويخرج قيمته ، والفرق بين	
٤٠٨	المسألتين .....	
( ٣٨١ )	إذا تصدق بثوب تطوعا لم يحز أن يخرج القيمة عنه	
	بخلاف ماله حلف بصدقته فحنت فيجوز والفرق بين	
٤٠٨	المسألتين .....	
( ٣٨٢ )	تعدد الصفات فى اليمين الواحدة لا يوجب إلا كفارة	
٤٠٩	واحدة عند الحنث كتكرار الحلف بلفظ الجلالة .....	
( ٣٨٣ )	قول بعض المتأخرين أن الحلف بصفات فى يمين واحدة	
٤٠٩	عليه كفارة لكل صفة .....	
( ٣٨٤ )	من حلف لا يأكل سمنا ، فأكل سويقا ملتوتا بسمن	
	حنث ، ومن حلف لا يأكل خلا ، فأكل مرقا فيه خل	
٤١٠	لم يحنث .....	
( ٣٨٥ )	الفرق بين المسألتين .....	
٤١٠	تعليل القاضى اسماعيل لتفريق ابن القاسم بين	
( ٣٨٦ )	المسألتين السابقتين .....	
٤١٠	من حلف لا يأكل من هذا الشئ فأكل مما تولد منه	
( ٣٨٧ )	هل يحنث أم لا ؟ .....	
٤١١		

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
( ٣٨٨ )	تفصيل لابن حبيب في المسألة السابقة .....	٤١١
( ٣٨٩ )	الفرق بين من حلف لا يأكل لحما فأكل شحما وبالعكس	
٤١٢	وتعليل هذا التفريق .....	
( ٣٩٠ )	من حلف لا يسكن هذه الدار فأبقى فيها متاعه هل	
٤١٢	يحنث أم لا ؟ .....	
( ٣٩١ )	من حلف لا يكسو امرأته هذين الثوبين حنث بكسوتها	
	إياهما أو أحدهما ، ومن حلف لا يأكل خبزا وجبنا	
٤١٣	ونحوه يسأل عن نيته ، والفرق بينهما .....	
( ٣٩٢ )	من حلف بالطلاق على أن ليس له مال هل يحنث بما	
٤١٣	آل إليه من مال ولم يعلم به .....	
( ٣٩٣ )	هل ينوى الخالف في المسألة السابقة أم لا ؟ .....	
( ٣٩٤ )	من حلف لا يقبل صدقة فتصدق عليه قبل يمينه ولم	
٤١٣	يعلم بها إلا بعد يمينه هل يحنث أم لا ؟ .....	
( ٣٩٥ )	من حلف ألا يدخل بيت فلان فدخل عليه فلان	
٤١٣	فلا يحنث ، إلا أن ينوى ألا يجتمع معه في بيت واحد	
( ٣٩٦ )	من حلف لا يأكل طعام فلان فأعطى منه ابنه أو عبده	
٤١٤	وأكل منه بعد ذلك هل يحنث أم لا ؟ .....	
( ٣٩٧ )	من حلف بالطلاق أنه لا يملك إلا ثوبا ، وله غيره	
٤١٥	مرهونا هل يحنث أم لا ؟ .....	
( ٣٩٨ )	من حلف لا يهب امرأته ، فكساها هل يحنث أم لا ؟ ..	
( ٣٩٩ )	من حلف على أداء الدين لصاحبه فأعطاه لوكيل غير	
٤١٦	مفوض هل يحنث أم لا ؟ .....	
( ٤٠٠ )	الفرق بين من حلف على فعل شيء غدا فوجده مسروقا	
٤١٦	وبين من حلف عليه فوجده ميتا .....	

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٤٠١)	الفرق بين من حلف ليذبحن حمامة بعينها فوجدها ميتة	
٤١٧	وبين من حلف على بيع أمته فوجدها حاملا منه .....	
(٤٠٢)	الفرق بين التديير والعتق بيمين وتوجيه المؤلف لهذا	
٤١٨	الفرق ، مع بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما .....	
(٤٠٣)	من اشترى عبدا بثوب فأعتقه ، ثم وجد الثوب	
٤١٩	مستحقا فما عليه ؟ .....	
(٤٠٤)	وما الحكم إذا تقدمت له شبهة ملك ؟ .....	
٤١٩	استحسان المصنف لقياس ابن شيرمة .....	
(٤٠٥)	الفرق بين قوله : إن بعت هذا الشيء فهو صدقة وبين	
٤٢٠	تعليقه العتق على يمين .....	
(٤٠٦)	توجيه المصنف الفرق بين قول أشهب : إن دخلت	
	الدار فكل مملوك أملكه أبدا حر ، وبين قول ابن	
	القاسم : إن دخلت الدار أبدا ، فكل مملوك أملكه	
٤٢١	حر .....	
(٤٠٧)	إذا حلف بحرية العبد فبيع عليه في فلس ، ثم اشتراه	
	بعد ذلك فهل تبقى اليمين عليه ويعتق العبد متى حث	
٤٢٢	أم لا ؟ .....	
(٤٠٨)	فساد قياس ابن بكير المسألة السابقة على قول القائل	
	لزوجته إن فعلت كذا فأنت طالق فيطلقها ثم يتزوجها	
٤٢٢	بعد زوج .....	
(٤٠٩)	إذا حلف بحرية شقص له في عبد عتق عليه جميعه إن	
٤٢٣	اشترى باقيه أو كان مليا وسبب ذلك .....	
(٤١٠)	تقييد ابن المواز لقول ابن القاسم في المسألة السابقة .	
٤٢٤	فرع عن المسألة السابقة .....	
(٤١١)		
٤٢٤		



رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٤١٣)	هل يمكن السيد من العبد إذا حلف على ضربه ؟ .....	٤٢٥
(٤١٤)	الفرق بين قول العبد : اخترت نفسي ، وبين قول	
	المملكة : اخترت نفسي .....	٤٢٥
(٤١٥)	الخلاف في توجيه الفرق في المسألة المذكورة آنفا .....	٤٢٦
(٤١٦)	العبد بين الشريكين يحلف كل منهما بجرية العبد على	
	غير ما حلف به الآخر فعلى من يعتق إذا وجد الحنث	
	منهما .....	٤٢٦
(٤١٧)	تفسير المصنف لقول ابن القاسم : إذا باع عبدك	
	سلعتك بأمرك ، فأعتقته ، ثم استحققت السلعة .....	٤٢٧
(٤١٨)	تفسير غير المصنف للمسألة السابقة .....	٤٢٨
(٤١٩)	الفرق بين المسألة السابقة ، وبين مسألة كتاب الرهن	
	من المدونة .....	٤٢٨
(٤٢٠)	الفرق بين مسألة من اشترى عبدا فأعتقه ، ثم استحقه	
	رجل ، فأجاز البيع : يلزم ما يترتب عليه من حقوق ،	
	وبين مسألة المديان يعتق العبد ، فيموت للعبد ولد ،	
	فيرثه : لا تؤثر اجازة الغرماء للعتق أو ردهم له .....	٤٢٩
(٤٢١)	ترجيح المصنف لقول أبي محمد على قول أبي الحسن في	
	تفسير قول مالك : إذا اشترى أباه ، وليس عنده إلا	
	بعض ثمنه ، أنه يرد البيع .....	٤٣٠
(٤٢٢)	الفرق بين مسألة : من اشترى هو وأجنبي أباه ، ومسألة	
	من أعتق شركا له في عبد .....	٤٣١
(٤٢٣)	سحنون يستشكل مسألة : من اشترى هو وأجنبي أباه	٤٣١
(٤٢٤)	المصنف يزيل الاشكال الذي أورده سحنون .....	٤٣١

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٤٢٥)	العلة في عدم جواز بيع المأذون لأم الولد إلا بإذن السيد	٤٣١
(٤٢٦)	إذا باع أم ولده ولم يستأذن سيده لم يفسخ البيع ، إذا لم يظهر بهاحمل ، بخلاف بيعه من يعتق عليه بغير إذنه	٤٣٢
(٤٢٧)	وعلة ذلك التفريق	٤٣٢
(٤٢٨)	فرع على المسألة السابقة	٤٣٢
(٤٢٩)	الفرق بين عتق المريض شقصا له في عبد وبين عتق الصحيح إلى أجل في وقت التقويم	٤٣٢
(٤٣٠)	الدليل من الكتاب على أن الولد لا يكون عبدا	٤٣٤
(٤٣١)	من يعتق عليه من القرابة حال شرائهم	٤٣٥
(٤٣٢)	من اشترى من يعتق عليه شراء فاسدا ، هل يعتق عليه بذلك أم لا ؟	٤٣٦
(٤٣٣)	إذا اشترى لابنه الصغير من يعتق عليه هل يعتق ببلوغ الصبي أم لا ؟	٤٣٦
(٤٣٤)	رأى أشهب في مسألة المعتق مافي بطن أمته من المدونة إذا وهب مافي بطن أمته لرجل ، ثم وهبها سيدها بعد ذلك لرجل آخر ، وأعتقها هو ، أورثته هل يلزم العتق أم لا ؟	٤٣٧
(٤٣٥)	من تصدق بأمته على رجل ، ومحملها على آخر ، فأعتقها المتصدق عليه قبل الوضع فلمن يكون الولد ؟	٤٣٧
(٤٣٦)	الفرق بين مسألة : إذا وهب عبدا فماله للمعطي ، وبين مسألة : إذا أعتق عبدا فماله تبع له	٤٣٨
(٤٣٧)	الخلاف بين مالك ومجتهدي المذهب في مسألة : خذ ألف درهم على أن تعتق أمتك وتزوجنيها	٤٣٨

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٤٣٨)	إذا دفع العبد عرضا لرجل وقال له : اشتري به لنفسك	
٤٣٩	فما الحكم ؟ .....	
(٤٣٩)	تعليق الحرية على الأداء يفترق من حيث الأداء ، في	
	كون السيد صحيحا أو مريضا فلاينجم في الأولى	
٤٤٠	بخلاف الثانية .....	
(٤٤٠)	إذا أعتق الكافر عبده الكافر ، ثم أسلم أحدهما لا يحكم	
٤٤٠	للعبد بالحرية ما لم يبين عن يده وتعليل ذلك .....	
(٤٤١)	من باع شقصا من عبد بعضه حر ، ولم يشترط المشتري	
٤٤١	مال العبد فالبيع فاسد ، وتعليل ذلك .....	
(٤٤٢)	من أقر دون بقية الورثة أن أباه أعتق هذا العبد	
	فيستحب له بيع ما يخصه من العبد ولا يعتق عليه ،	
٤٤١	والفرق بينهما .....	
(٤٤٣)	الكلام في تسمية المدبر ، والفرق بينه وبين الموصى	
٤٤٣	بعته .....	
(٤٤٤)	تعليق حرية العبد على موت السيد أو قبله بمدة معينة	
٤٤٤	والفرق في الحكم بين العبارات المختلفة في ذلك .....	
(٤٤٥)	مسألة : من قال لأمته : إذا حملت فأنت حرة ثم	
٤٤٥	وطئها في طهر فمتى تعتق ؟ .....	
(٤٤٦)	مسألة : من دبر وبتل في فور واحد جماعة عبيد وضاق	
٤٤٦	الثلث عنهم .....	
(٤٤٧)	حكم من أمهر زوجته عبده المدبر .....	
(٤٤٨)	الفرق بين من كاتب عبده ، ثم دبره ، وبين من دبره	
٤٤٨	ثم كاتبه ، وكيف يجعل ذلك في الثلث .....	
(٤٤٩)	الفرق في الحكم في المسألة السابقة بين كون السيد	
٤٤٨	صحيحا ، أو مريضا .....	

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٤٥٠)	حكم المدبر يكاتبه سيده ، وعليه دين يستغرق قيمة رقبته أو بعضها ، والخلاف في ذلك .....	٤٤٨
(٤٥١)	اختلاف قول مالك وسببه في مسألة : المدبر يغنمه المسلمون ، ويأبى سيده من افتكاكه حتى يموت السيد والثلث لا يحمله .....	٤٥٠
(٤٥٢)	الفرق بين قتل ولد المدبرة فتلزم قيمته عبدا ، وبين ولدها من المغرور فيأخذ السيد قيمة الولد على الرجاء والخوف .....	٤٥٠
(٤٥٣)	المعتق إلى أجل يحل الأجل في حال إبقائه لمن يكون كسبه في حال إبقائه ؟ .....	٤٥١
(٤٥٤)	الكتابة مستحبة لا واجبة ، والدليل على ذلك .....	٤٥٢
(٤٥٥)	الوضعية عن المكاتب ليست واجبة ، والدليل على ذلك .....	٤٥٢
(٤٥٦)	اختلاف ابن القاسم وأشهب في ترتب العتق على تعجيل قيمة الخدمة في مسألة : إذا كاتب عبده على خدمة شهر .....	٤٥٣
(٤٥٧)	من كاتب عبده إلى أمد معلوم هل له حكم المكاتب أو حكم المعتق إلى أجل ؟ .....	٤٥٣
(٤٥٨)	إذا كان بعض الكتابة خدمة ، هل تسقط بتعجيل الكتابة ؟ .....	٤٥٤
(٤٥٩)	الفرق بين من شرط على مكاتبه إن شربت خمرا فأنت مردود إلى الرق ، وبين من شرط على المعتق إلى أجل إن أبقت فلاحرية لك .....	٤٥٤
(٤٦٠)	الاعتراض على سحنون في جواز اشتراط تعجيل العتق في المبايعات بين السيد ومكاتبه .....	٤٥٥

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٤٦١)	حكم ما إذا قاطع أحد الشريكين بإذن شريكه ، ثم قتل المكاتب .....	٤٥٥
(٤٦٢)	حكم ما إذا أعتق السيد واحدا من المكاتبين - المتعاونين على أداء دين واحد في الكتابة - فلم يجز أصحابه ذلك ثم أدوا جميع دين الكتابة .....	٤٥٦
(٤٦٣)	إذا كان أحد المكاتبين مريضا فأعتق ، وأدى أصحابه جميع دين الكتابة هل يرجعون عليه بشيء؟ .....	٤٥٦
(٤٦٤)	اختلاف قول مالك وابن القاسم في مسألة : الذي كاتب على نفسه ، وعلى عبد للسيد غائب ، فقدم الغائب ، فكره ذلك .....	٤٥٧
(٤٦٥)	حكم الحمالة تنزل بالمكاتب ، ثم يعتق بعد ذلك .....	٤٥٧
(٤٦٦)	مسألة : إذا عجز المكاتب الأعلى هل يؤدي المكاتب الأسفل للسيد أم للمكاتب الأعلى؟ .....	٤٥٧
(٤٦٧)	المكاتب إذا غنمه المسلمون ، ولم يعلم سيده ، فبيعت كتابته في المقاسم كيف يسترجعه سيده؟ .....	٤٥٨
(٤٦٨)	الفرق بين اختلاف السيد والمكاتب في النجوم ، وبين اختلافهما في عدد الكتابة .....	٤٥٩
(٤٦٩)	من أوصى بجعل مال الكتابة ، أو بعضها لرجل ، تجعل الوصية في الثلث على الأقل من قيمة الرقبة أو قيمة الكتابة ، وعلة ذلك .....	٤٥٩
(٤٧٠)	توجيه القابسي لقول ابن القاسم في الرهن يجعله المكاتب عند سيده ، ثم يفلس السيد .....	٤٦٠
(٤٧١)	الفرق بين المريض يحابى في بيعه ، وبين أن يحابى في الكتابة .....	٤٦٠

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٤٧٢)	حكم من كاتب وهو صحيح ، وأقر بقبض الكتابة في المرض .....	٤٦١
(٤٧٣)	أم الولد تصبح حرة بالوضع ، والدليل عليه .....	٤٦٢
(٤٧٤)	استدلال المالكية بحديث أبي سعيد في العزل على أن حمل الأمة من سيدها يمنع بيعها .....	٤٦٣
(٤٧٥)	المصنف يؤيد ابن القاسم ويرد على سحنون في مسألة : المريض يستلحق ولد أمة قد باعها .....	٤٦٤
(٤٧٦)	الاعتراض على ابن القاسم غير صحيح في مسألة : الأب يطاء أم ولد ابنه ، والرد على الاعتراض .....	٤٦٤
(٤٧٧)	الفرق بين قول ابن القاسم وغيره في مسألة : شراء الابن زوجته الحامل من أبيه .....	٤٦٥
(٤٧٨)	من زنى بزوجة ابنه لم يلحق به الولد ، بخلاف إذا وطئ أم ولد ابنه ، أو زوجة لعبده - وهي أمته فيلحق به ، والفرق بينهما .....	٤٦٦
(٤٧٩)	اقرار السيد بالوطء لا يكفي في دعوى الأمة أن الولد من السيد ، بل لابد من وجود الولد حيا لللاحاق ....	٤٦٧
(٤٨٠)	الفرق بين مسألة : المأذون يعتق أمته الحامل فلا يمضى العتق ، ولا يعتق جنينها ، وبين مسألة : من أعتق أمة قد وهب جنينها لرجل ، فيجوز ويعجل العتق .....	٤٦٧
(٤٨١)	حكم من استلحق ولد أمة باعها .....	٤٦٨
(٤٨٢)	ما يترتب على وطء أحد الشريكين للأمة المشتركة بينهما	٤٦٨
(٤٨٣)	حكم ما إذا وطء أحد الشريكين الأمة ، وكان معسرا	٤٦٨
(٤٨٤)	اشكالات فقهية في مسألة من أعتق عبده عن رجل لم يتوقف على قبوله .....	٤٧٠
(٤٨٥)	توجيه تلك الاشكالات وبيانها .....	٤٧٠

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٤٨٦)	من أعتق عبده عن رجل فلمن يكون الولاء؟ .....	٤٧١
(٤٨٧)	من أعتق نصرانيا عن نصراني فلمن يكون الولاء؟ ....	٤٧١
(٤٨٨)	الفرق بين مسألتين من المدونة في جر الولاء .....	٤٧١
(٤٨٩)	توجيه الفرق بين هاتين المسألتين .....	٤٧٢
(٤٩٠)	حكم من اشترى عبدا ، ثم زعم أنه معتق من البائع	
	وأنكر البائع ذلك .....	٤٧٢
(٤٩١)	حكم العبد النصراني بين مسلم ونصراني يعتقانه .....	٤٧٣
(٤٩٢)	توجيه الفرق في قول ابن القاسم : يقضى في شهادة	
	السماع في الولاء بالمال دون الولاء .....	٤٧٣
(٤٩٣)	الفرق بين قول العبد : إن هذا الميت أعتقه ، وبين	
	قوله : إن هذا الميت مولاه .....	٤٧٣
(٤٩٤)	الفرق عند ابن القاسم بين مسألة : من ورث رجلا	
	بولاء يدعيه ، وأقام آخر بينة أنه مولاه وتكافأت	
	البينتان ، وبين مسألة : المتداعيان في الثوب أنهما	
	اشترياه من رجل قد مات ، ويقيمان بينة ، فتتكاآن	٤٧٤
(٤٩٥)	الفرق بين مسألة اللقطة يصفها فتدفع إليه ، ثم يدعيها	
	آخر ويقيم بينة ، وبين مسألة الولاء السابقة .....	٤٧٤
(٤٩٦)	معنى قول عمر بن عبد العزيز في النصارى والمسلمين	
	من أهل الشام : إن جاؤوك فاحكم بينهم ، وإن أبوا	
	فردهم إلى أهل دينهم .....	٤٧٥
(٤٩٧)	مال المرتد الموقوف ينفق منه على أم ولده ولا ينفق	
	منه على ولده الصغار .....	٤٧٦
(٤٩٨)	الخلاف في تعليل جواز وطء المدبرة ، وبيان الصحيح	
	من الخلاف .....	٤٧٦

رقم المسألة	المسألة	الصفحة
(٤٩٩)	الفرق بين من أعتق مافى بطن أمته وهو مريض ، وبين	
	من أعتق ذلك وهو صحيح .....	٤٧٧
(٥٠٠)	الأمّة المخدمة لا يطؤها سيدها وعلة ذلك .....	٤٧٨
(٥٠١)	الأمّة تحصل فيها الإقالة بعد حيضة عند الأمين ، تجب	
	فيها المواضعة ، وإن اشتراها من كانت عنده وديعة	
	سقطت فيها المواضعة .....	٤٧٨
(٥٠٢)	الأمّة إذا زنت فبيعت ليس فيها مواضعة كالأمّة	
	المتزوجة والمعتدة من زوج .....	٤٧٨



## فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وثناء .....
أ	المقدمة .....
	<u>القسم الأول : الدراسة</u>
٢	الباب الأول : عصر عبد الحق الصقلي .....
	<u>الفصل الأول : الحالة السياسية والاجتماعية لصقلية</u>
٣	الاسلامية .....
٤	تمهيد .....
٧	المبحث الأول : إمارة الأغلبة بصقلية .....
١٢	المبحث الثاني : إمارة الكتامين بصقلية .....
١٥	المبحث الثالث : إمارة الكليين بصقلية .....
	المبحث الرابع : بداية الخلاف بين الأمراء الكليين أو
١٨	عهد الفوضى .....
٢٢	<u>الفصل الثاني : الحالة العلمية والدينية في صقلية الاسلامية</u>
	المبحث الأول : المرحلة الأولى : من الفتح إلى قبيل
	أواخر القرن الرابع الهجرى وتأثير مدرسة
٢٣	القيروان الفقهية على الحياة العلمية بصقلية .....
	المبحث الثاني : المرحلة الثانية : من أواخر القرن الرابع
	الهجرى واستقلال المدرسة الفقهية الصقلية عن
٣٣	مدرسة القيروان .....

الصفحة	المحتويات
٣٨	الباب الثانى : دراسة حياة عبد الحق الصقلى .....
٣٩	الفصل الأول : دراسة حياة عبد الحق الشخصية .....
٤٠	المبحث الأول : كنيته ، اسمه ، نسبه ، نسبه .....
٤٢	المبحث الثانى : ولادته ، ووفاته .....
٤٣	الفصل الثانى : دراسة عبد الحق العلمية .....
٤٤	المبحث الأول : طلبه للعلم ، رحلاته ، شيوخه .....
٤٨	المبحث الثانى : تلاميذه ، ومن التقوا به أو جالسوه ....
	المبحث الثالث : مكانته العلمية والاجتماعية وثناء العلماء
٥٢	عليه .....
٥٤	المبحث الرابع : مصنفاته .....
	الفصل الثالث : التعريف بكتاب "النكت والفروق لمسائل
٥٧	المدونة" ودراسته .....
٥٨	المبحث الأول : تعريف أفراد عنوان الكتاب .....
٥٨	المطلب الأول : تعريف النكت لغة واصطلاحا .....
٦٠	المطلب الثانى : تعريف الفروق لغة واصطلاحا .....
٦٣	المطلب الثالث : تعريف المسائل .....
٦٤	المطلب الرابع : تعريف المدونة .....
	المطلب الخامس : معنى عنوان الكتاب المركب من مجموع
٦٧	الكلمات الأربع .....
	المبحث الثانى : أهمية النكت ، والكتب المؤلفة فيها ،
٦٨	لاسيما الفقهية منها .....
	المبحث الثالث : أهمية الفروق وطرق بيانها ، والكتب
٧٦	المؤلفة فيها .....
٧٦	المطلب الأول : أهمية الفروق ، ولاسيما الفقهية منها ..

الصفحة	المحتويات
٧٨	المطلب الثاني : طرق بيان الفروق الفقهية .....
	المطلب الثالث : الكتب المؤلفة في الفروق لاسيما الفقهية
٨٢	..... منها
٩٣	المبحث الرابع : أهمية المدونة ، والكتب المؤلفة حولها
	المبحث الخامس : دراسة كتاب "النكت والفروق لمسائل
١٠٥	المدونة" .....
١٠٥	المطلب الأول : اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه .....
١٠٩	المطلب الثاني : تاريخ تأليفه .....
١١٠	المطلب الثالث : الباعث على التأليف والغرض منه .....
١١١	المطلب الرابع : منهج الكتاب .....
١١٦	المطلب الخامس : مصادر الكتاب .....
١١٩	المطلب السادس : تقويم الكتاب .....

#### القسم الثاني : التحقيق

١٢٤	وصف نسخ الكتاب .....
١٢٨	النسخ المعتمدة في التحقيق .....
١٣٠	منهجى في تحقيق الكتاب .....
١٣٣	صور نسخ المخطوط .....
١٤٨	نص كتاب : "النكت والفروق لمسائل المدونة" .....
١٥٠	كتاب الطهارة .....
١٨٩	كتاب الصلاة الأول .....
٢٠٧	كتاب الصلاة الثاني .....
٢٣٤	كتاب الجنائز .....

الصفحة	المحتويات
٢٥٤	كتاب الصوم .....
٢٦٨	كتاب الاعتكاف .....
٢٧٢	كتاب الزكاة الأول .....
٢٩٢	كتاب الزكاة الثاني .....
٣١٨	كتاب الحج الأول .....
٣٤٠	كتاب الحج الثاني .....
٣٥٦	كتاب الحج الثالث .....
٣٧٣	كتاب الصيد .....
٣٧٩	كتاب الذبائح .....
٣٨٢	كتاب الضحايا .....
٣٩١	كتاب الجهاد .....
٤٠١	كتاب النذور .....
٤١٨	كتاب العتق الأول ✓ .....
٤٣٤	كتاب العتق الثاني ✓ .....
٤٤٣	كتاب المدبر ✓ .....
٤٥٢	كتاب المكاتب ✓ .....
٤٦٢	كتاب أمهات الأولاد ✓ .....
٤٧٠	كتاب الولاء .....

### الفهارس

٤٨١	فهرس الآيات .....
٤٨٦	فهرس الأحاديث والآثار .....
٤٨٩	فهرس الأعلام المترجم لهم .....
٤٩٥	فهرس الكتب .....

الصفحة	المحتويات
٤٩٨	فهرس الأماكن .....
٥٠٠	فهرس المراجع .....
٥٤٢	فهرس عناوين المسائل .....
٥٧٦	فهرس المحتويات .....